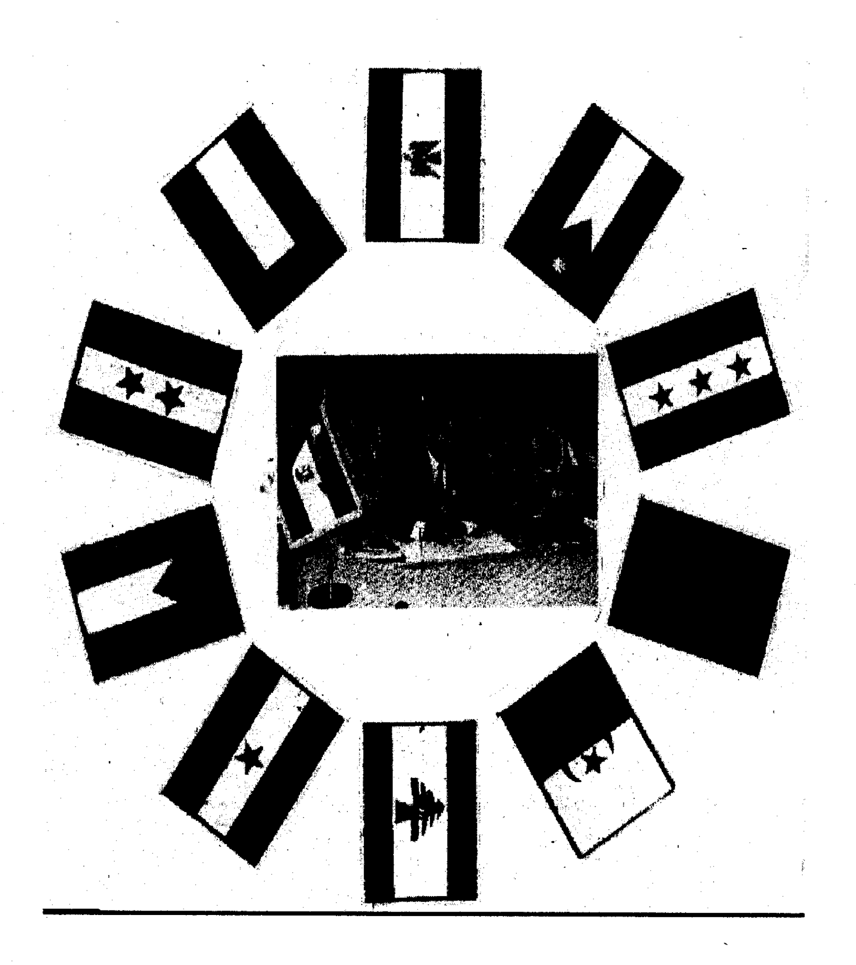
المنظمات التعاونية
بين
الأصالـــــة والمعاصـــــرة

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة جامعة عين شمس
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

٢٠٠٣

الناشر: مكتبة عين شمس
القاهرة ٤٤ شارع القصر العيني



الرئيس حسني مبارك قلب الأمة العربية وقائد مسيرة التنمية والاستقرار والسلام

إهـــــداء

الرئيس / حسني مبارك يقول :

" الشباب هو عماد المستقبل ، وقلب الأمة وروح حضارتها ، ومن غير الممكن أن تحيا أمة بدون شبابها .. فهم طاقتها العاملة ووسيلتها للعمل والتطوير والتنمية ، ولاشك أن الشباب طاقة تحتاج إلى قيادة واعية توجهها التوجيه السليم ، وأيضاً تحتاج إلى إمكانيات تضع له حجر الأساس نحو التقدم والازدهار.

الشباب أغلى ما تملك هذه الأمة .. وأعز رصيد لدى هذا الشعب وهو يمثل أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل .. وهو التجسيد الحي لآمال مصر وطموحاتها وإننا نضع في إعتبارنا الأول ونحن في معركة التطور وإعادة البناء أن شباب مصر يشكل أهم كتائب هذه المعركة ، شباب العمال ، شباب الفلاحين ، شباب الجامعات والمعاهد إن الشباب هو القوة المحركة للتنمية والتقدم .. وواجب الدولة أن تعمل على تعميق إنتمائه القومي .. إن ما نبنيه اليوم هو من أجل أبنائنا في الغد .. ".

المحتويـــــات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
*) مدخل إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١-١٦
*) الفصل الأول : الانسان والظلم الاجتماعي	١٩-٣٦
*) الفصل الثاني : الانسان والفكر التعاوني	٣٩-٨٢
*) الفصل الثالث : الدول الصناعية والفكر التعاوني	٨٥-١١٢
*) الفصل الرابع : المفكرين التعاونيين ومبادئ التعاون	١١٥-١٣١
*) الفصل الخامس:التعاونيون وتكريم رواد روتشديل	١٣٥-١٧٢
*) الفصل السادس:الحلف التعاوني الدولي	١٧٥-٢١١
*) الفصل السابع : المتغيرات العالمية وإعادة هيكلة الحلف .	٢١٥-٢٤٨
*) الفصل الثامن : الحلف ومبادئ التعاون الدولي..........	٢٥١-٣٢٤
*) الفصل التاسع : مبادئ التعاون الدولية المعاصرة	٣٢٧-٤٣٦
*) الفصل العاشر: الحلف التعاوني الدولي والهوية التعاونية	٤٣٩-٤٦٦
*) الفصل الحادي عشر: التعاون وهيئة الأمم المتحدة	٤٦٩- ٥٢٥
*) الفصل الثاني عشر: التعاون وسياسة التنمية	٥٢٩- ٥٦٢
*) الفصل الثالث عشر: مؤتمر سيول ٢٠٠١	٥٦٥-٦٤٦
*) الفصل الرابع عشر: تقرير مجلس إدارة الجمعيـــــة المصريةأمام الجمعية العامة العمومية ٢٠٠١	٦٤٩-٦٩١
*) الفصل الخامس عشر: بعض وثائق مسيرة الجمعية	٦٩٣-٧٦٠
*) المراجع..	٧٦٣-٧٧٨
*) السيرة الذاتية	٧٨١-٧٨٨
*) الفهـــــرس	٧٩١-٧٩٨

تقارير التنمية :

تقول تقارير التنمية البشرية الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة أنه يسود الشك نحو هؤلاء الذين يزعمون أنهم يهتمون بالتنمية البشرية ، وذلك لأن الغالبية منهم في الدول النامية يهتمون بالشكل ويقدمون إصلاحات مُكَلِّفة وغير مناسبة ، ولا يأخذون في الاعتبار حقائق وواقع التنمية !!.. وقد يتجاهلون حسن استخدام التقنية المناسبة ، وبذلك يخاطرون بتهميش مجتمعاتهم وحرمانها من فرص إذا انتهزوها فقد تُسهم في تغيير حالة الفقراء ومحدودي الدخل والنهوض بهم ، وتدعو تقارير التنمية البشرية الدول الغنية إلى تقديم فرص إختراعات وابتكارات تنموية للدول الفقيرة ، مع ما يرتبط بذلك من التوعية والتثقيف والتدريب ، فإن ذلك قد يؤدي إلى الاسهام في الارتفاع بمعدلات عملية التنمية ، وتقدم التقارير نصيحة تحذيرية للسياسات العامة ترجو فيها ضرورة التأكد من أن التقنية ينبغي أن لا تُطيح بالتنمية ... بل على العكس من ذلك ، أن تكون الفوائد المحتملة للتقنية، متأصلة وثابتة الجذور في استراتيجية تنموية موالية للفقراء ... وتستطرد التقارير موضحة أن إهتمامنا المتزايد للتقنية المعلوماتية الاقليمية ، والتجمعات ذات الأهداف الاقتصادية ، إن هذا الاهتمام يؤدي إلى أقبال هذه التجمعات على طلب ذوي المهارات والقدرات لينجحوا في تحقيق أهدافهم ، وهذا بالتالي يدفع إلى فتح الجامعات الجديدة ، وبالتالي التوسع في تقديم الخدمات العلمية والفنية ، وعلى هذا الأساس أصبحت المعلومات والتقنية مصدراً للنمو الاقتصادي.

والجدير بالذكر أن التقرير الأخير يُوضِّحْ : " .. وبينما لا يمكن إنكار أن العديد من المعجزات التقنية التي تُبهر الشمال الثري تُعَد غير ملائمة للجنوب الفقير ، فإنه من الحقيقي أيضاً أن البحث والتطوير الذي يُوجَّهْ إلى مشكلات محددة تواجه الفقراء من الناس ، كمحاربة الأمراض وتطوير التعليم بما في ذلك تطوير التعليم عن بعد ، مثل هذه المحاولات أثبتت مراراً وتكراراً : أن التقنية ليست مجرد أداة للتنمية الناجحة ، لكنها أداة ضرورية لتحقيقها ... إن التحدي الذي يواجه البشرية الآن هو ... كيف تواجه كل منطقة من مناطق العالم هذه المتغيرات المتسارعة ؟... وعلى كل منطقة في العالم أن تَرسم لنفسها : ما هو الطريق المناسب لها حول قضايا متعددة ، تتراوح بين المخاطر المحتملة... وما هي السُبُل التي تحمي بها نفسها من المخاطر الجديدة والحتمية التي تصاحبها ؟... وكيف تتفاوض المناطق النامية من أجل تحقيق مصالحها في الاتفاقات الدولية ؟... وكيف تبذل الدول النامية أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل من أجل توليد طاقاتها الدافعة للاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية ؟... إن الحاجات والأولويات والقيود تختلف حتمياً بشدة من إقليم لآخر ، ومن دولة لأخرى ، ... ومن ثم فإن أهمية استراتيجية ما تختلف بالنسبة لكل دولة.

التنمية والمعرفة :

ونرجو أن نوضّح في هذا المقام أن هناك إجماعاً من علماء التنمية على الأهمية القصوى لدور المعرفة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن التنمية لا تُبنى من خلال تراكم رأس المال المادي والمهارة البشرية وحسب ، بل تُبنى على أساس من المعلومات ، والتعلّم والتكيُف ، وعلى أساس ذلك تتحسن الشعوب ، ولا سيما تحسين حياة الشعوب الأقل فقراً ، وذلك إذا ما تمكّنت حكومات هذه الشعوب من إيجاد الوسيلة التي يُمكن من خلالها فهم الكيفية التي يحصل بها الناس والمجتمعات على المعرفة ويستخدمونها ، وأن ثورة المعلومات تجعل من فهم المعرفة ودورها في التنمية أمراً أشد إلحاحاً في المرحلة الحالية التي نعيش فيها أكثر من أي وقت مضى ، خاصة وأن التكنولوجيا الجديدة في الاتصالات قلّصَتْ من المسافات وتآكلت بسببها

التخوم والزمن ، ومن هنا كان لأي شعب يريد أن يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ، فعليه أن يفهم أن التعليم وحده هو الذي ينهض بالانسان ، وعلى ذلك ينبغي تهيئة الأساليب لتوسيع فرص التعليم والتَّعلُّمْ ، لتشمل الملايين ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي أن تجد الحكومات وذوي إرادة الخير من العلماء مثل هذه الوسائل التي تتيح لمتوسطي الحال فرص التعليم الجيد ، أخذاً في الاعتبار أن الغالبية العظمى من أبناء الشعوب النامية تُحرم فعلاً من فرص التعليم الجيد ، ولذلك يرى علماء التنمية أن المهمة الأولى لحكومات الدول النامية أن تجعل من هذا الأمل أقرب إلى التحقيق ، وأنه ينبغي التفكير ملياً في تداعي ثورة المعلومات وإعتبارها جزءاً من جدول أعمال التنمية ، ويطلق علماء التنمية على هذا الوضع ، " المشاكل غير العادلة لحصول الدول على المعرفة " ، وهذه المشاكل أسوأ حالاً في البلدان النامية منه في البلدان الأكثر تقدماً ، وأنها تُنزل ضرراً بالفقراء على وجه الخصوص ، مع الأخذ في الاعتبار أن أكثر من ٤ مليار شخص يعيشون في البلدان النامية ، ويُجمع علماء التنمية في ضوء هذه الحقائق أنه يتعين على حكومات البلدان النامية ، والمانحين الثنائيين ، والمؤسسات المتعددة الأطراف ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ... ينبغي على هذه المؤسسات جميعاً أن تعمل على تعزيز المؤسسات التي تتصدى لمشكلات التعليم ونشر المعرفة ، فالتعليم والمعرفة هما لب جميع جهودنا الانمائية ، وسنكتشف إذا حققنا هذا الهدف أننا سنجد في بعض الأحيان حلولاً غير متوقعة لمشكلات كانت تبدو مستعصية على الحل.

فكر الرئيس ومتطلبات التنمية :

أكد سيادة الرئيس محمد حسني مبارك منذ توليه المسئولية أن التنمية هي قضية مصير ، وأنها لا تقف عند حد التنمية الاقتصادية فحسب .. بل هي ذات مفهوم.شامل يتسع لجميع مجالات الحياة ... إن عليها أن تأخذ بالضرورة التنمية الاجتماعية والثقافية مع التأكيد على العدل الاجتماعي .. وأن الحكومة لا تستطيع وحدها أن تحقق المعجزات أو تأخذ على عاتقها الوفاء بكل متطلبات التنمية ... بل يجب أن يكون هناك مشاركة شعبية حقيقية لأن الجهد المطلوب للإنطلاق إلى مشارف المرحلة الجديدة يتجاوز طاقات الجهاز الحكومي ... ويتطلب عطاء كل فرد من أبناء مصر المتطلعين لخدمة هذا الوطن المصري.

ويقول سيادته :

" ... وإذا كانت المرحلة التي نعيشها اليوم هي مرحلة زيادة الانتاج عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن فالمساهمة في تنمية الانسان المصري هي العامل الأساسي لتحقيق هذا الهدف ، فالانسان عماد التنمية وهدفها ... والانسان الصحيح السليم صحياً وبدنياً وذهنياً هو القادر على بناء المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته ... كما ان الاهتمام بالبيئة الاجتماعية للإنسان المصري ودراسة مشكلاته تخدم قضية التنمية من جميع الوجوه بما في ذلك التوصل إلى توفير عوامل التوسع في القدرات الانتاجية ... ولابد من الحرص على مزيد من التنمية المرتبطة بالاستقرار والأمن.

ويؤكد الرئيس على أهمية الاعتماد على النفس حيث يقول: إن سياسة الاعتماد على النفس دون الاعتماد على الدول الأخرى في تحقيق التنمية المصرية الشاملة هي من أهم محددات الفكر السياسي ... وأكد على ذلك أكثر من مرة ... ويستطرد فيقول " ... وقد ناديت وكررت النداء أنه لن يبني مصر إلا سواعد أبناء مصر.

ويستحوذ مفهوم التنمية الاجتماعية بمساحة كبيرة في فكر الرئيس مبارك حيث يقول : " ... أننا نعتبر التنمية الاجتماعية حقاً من حقوق الانسان ... يفرض على الدولة والمجتمع نوعاً من التضامن في تحمل أعباء الخدمات الأساسية التي تحتاجها الفئات الأقل قدرة ... وتوفير الظروف التي تكفل إدخال أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في دورتي الانتاج والاستهلاك ، وفي غياب البعد الاجتماعي ، تصبح التنمية مجرد تراكم اقتصادي ... قد يؤدي إلى خلل في إتزان مسيرة المجتمع .. بسبب غياب التكافل والعدل الاجتماعي ... ففي ظل هذا الوضع ... تتسع الفوارق ويتعمق الاستقطاب ويولد الحقد وتتهدد وحدة المجتمع وترابطه ...

ومن أجل ذلك يقول سيادته " ... علينا أن نعمل ونفتح كل الأبواب .. من أجل أن نتيح فرص العمل وفرص الرزق أمام أبنائنا من أبناء مصر .. ونحمد الله أنه بكل هذه الظروف الصعبة سواء كانت دولية أو اقليمية أو داخلية .. أننا قادرون على أن نمارس على أرضنا الحياة .. ونوفر مستوى معيشة رغم هذه الزيادة .. ونعمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة "... ومن أجل ذلك فإن واجب الخبراء المتخصصين هو صياغة البدائل المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية .. وللقيادة السياسية والمؤسسات الدستورية الشرعية أن تفاضل بين هذه البدائل من منطلق تقديرها للمصلحة العليا للوطن ورؤيتها لما فيه خير للسواد الأعظم للشعب المصري المكافح.

إن وطأة المشكلات القائمة لا يصح أن تصرفنا عن التخطيط الشامل للتنمية في المدى المتوسط والبعيد .. لان الطريق إلى الاصلاح الاقتصادي طويل والمشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها بين يوم وليلة.. وإنما تتطلب سياسة ثابتة تؤتي ثمارها على مر السنين .. وتتحقق فيها النتائج بأسلوب تدريجي متوازن.

ويرى الرئيس في توجيهاته أن الأسبقية الأولى هي تأكيد الأمن والاستقرار .. لكونهما القاعدة الأساسية لمواصلة عملية البناء في سبيل رفع المعاناة عن الجماهير .. وتحقيق التنمية والوصول إلى حالة الرخاء التي نعمل لها جاهدين ... ان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أخطر شأناً وأبعد أثراً .. لان مسار العمل الوطني يتحدد إلى درجة كبيرة بالنشاط الاقتصادي والحركة الاجتماعية اللذين يسهمان إسهاماً مباشراً في التوصل إلى الأهداف القومية العليا وفي مقدمتها : تحقيق الرخاء ، وزيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين ، وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، وتحقيق العدالة في تحمل الأعباء والتكاليف ، وبذلك يشعر الجميع بالأمان والأمل.

الرئيس وأهداف التنمية :

أوردت خطب الرئيس ولقاءاته الدورية عدداً وافراً من أهم أهداف وغايات التنمية منها على سبيل المثال :

أ) " .. قضيتنا الكبرى إذن هي إنتاج يحقق زيادة الموارد ، ويتيح لنا مزيداً من الانتاج ، ومزيداً من الخدمات ، وعدل إجتماعي يحقق فلسفة التكافل والترابط بين أبناء المجتمع الواحد ، ويضمن استمرار الاستقرار والسلام الاجتماعي ، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة عندما قررنا أن تقوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من التخطيط المحكم الذي يستثمر الموارد استثماراً ناجحاً وعادلاً يعوض الكثير مما فات ويحقق عدالة التوزيع ".

ب) " .. إن كل جهدنا يهدف إلى التنمية لكي نحقق للشعب حياة كريمة ، والخطط التي ننفذها مرتبطة بالتنمية من أجل مستقبل شبابنا ، وتمتد التنمية الزراعية إلى التنمية

الصناعية إلى التنمية في كافة المجالات لكي نترك للأجيال القادمة آفاقا رحبة للتقدم ونتيح لهم الوظائف وفرص العمل .. وأقول إن إهتمامنا الأول ينصب على الزراعة التي تمثل مستقبلنا ، ثم تليها الصناعة التي تعايش العصر بانتاج وطني ".

ج) " .. هدف التنمية هو المزيد من الموارد لكي تكون أداة لتحقيق العدل الاجتماعي في الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين.. وفي إتاحة فرص العمل مع توفير الفرص الكاملة ".

د) " .. سوف يبقى هدفنا الدائم والثابت رغم كل المتغيرات تحقيق تنمية مستمرة شاملة .. قادرة على مواجهة المطالب المتزايدة لشعبنا والوفاء بأعباء المستقبل التي تفرضها الزيادة السنوية الضخمة من اعداد السكان ".

هـ) " .. إننا نعتقد أن الهدف الأولى بالرعاية الآن ، هو إحداث تنمية متواصلة ترتفع معدلاتها إلى حدود ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني ، تنهض بأعبائها كل قوى المجتمع المصري ، وتساعد فيها رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، ويستفيد من عائدها كل فئات الشعب المصري ، دون استثناء ".

الرئيس وأساليب تحقيق التنمية :

لا يؤمن الرئيس مبارك إلا بالأساليب الجذرية البعيدة عن المسكنات لتحقيق التنمية الشاملة ، وقد حدد أهمها ومن بينها :

١) " .. وكان لابد أن نستبعد سياسة المسكنات الواقية العشوائية وخاصة أن هناك خدمات لم تتطور منذ أكثر من سبعين عاماً .. ومن هنا التزمنا بسياسة تعتمد على قاعدتين :

<u>الأولى</u> : أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق تخطيط علمي مدروس وعلى مراحل خمسية تُسخّر كل الامكانيات المتاحة في حلول جذرية شاملة لكل ما نواجهه.

<u>الثانية</u> : الجدية الكاملة في الانجاز بعيداً عن الشعارات البراقة والوعود المخدرة .. ".

٢) " .. إن كل الجهود يجب أن تتوحد في صف واحد وهو صف المواجهة وفي معركة واحدة وهي معركة التصدي لبناء النهضة. أيدينا .. وأيدينا وحدنا هي التي تمتد للنهوض بأعبائنا ، وما أتعس أمة تستصرخ الغير لهذا النهوض ، وكل دعائي أن تكون التجربة قد علمتنا ان بناءنا مستهدف من قوى باغية ظالمة عديدة. والحماية الأولى للبناء هي الوحدة الوطنية التي تتوهج بالحوار لا بالتهاتر ، وبآداب المعاملة لا برذائل التطاول وبالسماحة والبعد عن التعصب والتشطط ".

٣) " .. إن النهضة تطالبنا بعمل ضخم وكبير يتطلب القرار الحاسم والتنفيذ المنضبط والمتابعة النشيطة المستمرة والرقابة الشعبية الحريصة على تفوق الأداء وتجنب الأخطاء.

ولن يكون تحقيق الآمال من صنع رجل واحد أو مجموعة تعطي لنفسها إمتياز التفوق وحقوق الصفوة ، هذه الآمال يشارك في تحقيقها الجميع وهم يشاركون في صنع القرار ".

ويؤكد الرئيس أنه : " .. في ظل السلام تغير وجه الحياة في أرض سيناء الحبيبة .. التي تشهد الآن نهضة عمرانية كبرى سوف تتضاعف ثمارها مع السنوات القادمة ، حيث يجري تنفيذ مشروع قومي ضخم يستهدف نشر العمران في كل أرجائها وعلى امتداد سواحلها ، وفي ربوع وديانها التي يصلها ماء النيل في غضون سنوات محدودة ، كي يروي مساحات شاسعة من أرض سيناء ".

الرئيس والتعليم :

يرى الرئيس أن من بين كل مداخل النهضة المجتمعية الشاملة في القرن الجديد .. يقف التعليم مدخلاً حاكماً لا غنى عنه لاقامة ذلك المجتمع المعرفي. فالتعليم وعاء القيم والمثل ، ومصنع المهارات والفنون والمعارف ، وضابط الايقاع في التحول العظيم الذي يشق مجراه في المجتمع لينتج أفراداً هم أبناء عصرهم .. من حيث التعليم والتدريب على مختلف الحرف والتخصصات ، ومن ثم فإن تعليم القرن الجديد لابد أن يخضع لعملية تغيير شاملة في كل عناصر المنظومة التعليمية من طالب علم ومعلم وإدارة ومناهج ومدرسة وجامعة ومعهد وتمويل ، وفلسفة تخرج به عن نمطيته وتكراريته وجموده إلى آفاق الخيارات المفتوحة.

ويأتي التعليم باستراتيجيته الجديدة ومنهجه المتطور .. على رأس سلم الأولويات .. خاصة في هذه المرحلة الهامة من تاريخنا التي تلزمنا بضرورة السير بخطى أسرع في تطوير نظام التعليم في مصر ، بحيث يتوافق هذا النظام ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ، وبحيث يؤدي الاصلاح المأمول إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة في شتى جوانب الحياة المصرية.

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن الرئيس منذ توليه المسئولية .. طرح تصوره العميق والشامل للإطار العام الذي يجب أن يتضمنه التعليم في مصر .. فقال : " .. إذا كان التعليم هو أحد الركائز الأساسية في بناء الأفراد وتقدم الشعب ، فإن أهمية ذلك تبرز بصورة أوضح في عهود التطور حيث يحتل التعليم مكان الصدارة في أحداث التطور المنشود ".

وأكد الرئيس مبارك أن : " .. التعليم حق من أهم الحقوق التي حرصت الدولة على توفيرها للمواطنين كافة ، وهو المدخل الرئيسي لتحقيق مقومات شخصية الانسان ، وكرامته ، وإطلاق ملكاته الابداعية ، وتمكينه من استيعاب ألوان المعرفة الانسانية ".

فقضية التعليم هي قضية أساسية جوهرية لها مركزيتها في فكر مبارك ، وفي حركة الدولة ككل نحو تعليم متطور ومتجاوب مع حاجات المجتمع ، باعتباره حجر الأساس في البناء الشامل ، وقد كفل الرئيس مبارك حماية مكاسب الشعب التي حققها منذ قيام ثورة يوليو ، فأعلن تمسكه بمجانية التعليم .. والتزام الدولة بها .. وفي هذا يقول : " .. إن التعليم حق تكفله الدولة ، ومجانية التعليم التزام دستوري ، وسياستنا التعليمية يجب أن تتجه إلى بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل ". وأن المعلم هو محور الارتكاز في هذا التطوير فيؤكد : ".. أن المعلم دعامة أساسية في تاصيل البناء الديمقراطي .. وفي تنمية الوعي القومي وتأكيد الولاء للوطن .. وحماية الشباب من الظواهر الخطيرة التي يمكن أن تهدد المجتمعات أو تنحرف بهم عن الطريق السليم ".

ويخاطب الرئيس المجتمع مؤكداً على أن : " .. قدرنا أن نصل الليل بالنهار في عمل دائب وجهد لا يتوقف وإرادة صلبة لا تلين في نضال البناء من أجل تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل .. وهو نضال قاس ومرير يتطلب عملاً شاقاً وتضحيات جسيمة من كل أبناء مصر ".

فرنسا والملكية الاجتماعية :

لعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار إلى أن فرنسا آمنت بقدرة الملكية الاجتماعية على مساندة جهود الدولة في التنمية ، حيث تتيح فكرة الاقتصاد الاجتماعي التي تبنتها فرنسا للحركة العمالية والتعاونية وسيلة في إدخال التطورات التعاونية وأشكال الملكية الاجتماعية الجديدة في إطار الفكر الاشتراكي والذي يدور حول الاقتصاد والملكية العامة.

ونورد فيما يلي مختصراً كمدخل إلى الاقتصاد الاجتماعي ، وكيف نفّذت حكومة ميتران هذه الفكرة عملياً ، ففي أعقاب مجيئها للسلطة مباشرة شكلت هيئة خاصة للاقتصاد الاجتماعي ، بصفتها الهيئة الحكومية الرئيسية ، ويقدم لنا هذا العمل مثالاً قوياً قد نحتذي به هنا في مصر ، خاصة وأن هناك تجربة مصرية ناجحة سنشير إليها فيما بعد ، خاصة وأن الرئيس مبارك يدعونا دائماً إلى التجديد والتحديث.

وأرجو أن أوضّح أنني أشير إلى فرنسا والملكية الاجتماعية لأنه يُحتَمل ألا يكون مصطلح الاقتصاد الاجتماعي شيئاً مألوفاً لكثير من الناس ، فهذه الفكرة لها تاريخ طويل في الفكر الاشتراكي يحظى بكثير من الاحترام خاصة في فرنسا ، واكتسب كل من المصطلح والفكرة إنتشاراً وقبولاً منذ الانتخابات العامة عام ١٩٨١ التي أتت بفرانسوا ميتران رئيساً لفرنسا مؤيداً من الأغلبية الاشتراكية في الجمعية الوطنية ، وأصبح المصطلح والفكرة جانباً هاماً من جوانب سياسة ميتران الاقتصادية ، وكان ميتران قد أعلن قبل انتخابه أن من أهدافه إقامة جسور التعاون والتنسيق بين الحكومة والاقتصاد الاجتماعي.

التعريـــــف :

يُقسّمْ مسيو ميتران الاقتصاد الفرنسي إلى ثلاث فئات من المشروعات : القطاع الخاص ، والقطاع العام ، والقطاع الاجتماعي ، ويعني القطاع الخاص النظام الرأسمالي المعاصر ، والقطاع العام هو المشروع الحكومي سواء على النطاق القومي أو على النطاق المحلي ، ويعني القطاع الاجتماعي المشروعات التعاونية والتبادلية Mutual والمشروعات الجماعية الطوعية التي تدخل فيها فكرة المساعدة الذاتية والتبادلية. ويرى ميتران وزملائه أن الاقتصاد الاجتماعي الذي يأتي في الترتيب الثالث عندما تولّى ميتران مسئولية الحكم ، ورأى أنه يُمكن أن يُصبح فيما بعد في المقدمة وعلى رأس الفئات كلها.

مُكَونات الاقتصاد الاجتماعي :

ما هي أنواع المنظمات التي تدخل في إطار الاقتصاد الاجتماعي ؟ تقول الوثائق الرسمية أنها الآتية:

١) الجمعيات التبادلية (وتماثل جمعيات الأصدقاء في بريطانيا) ويمثلها الاتحاد القومي للتبادليات الفرنسية واتحاد التبادليات العمالية والجماعات العلمية التي تخدم أهداف الملكية الاجتماعية.
٢) التأمين التبادلي.
٣) التعاون : تعاونيات صيد الأسماك ، والحرفيين ، والصناع ، والنقل، والجمعيات العلمية التي تخدم أهداف الملكية الاجتماعية ، والجمعيات التعاونية العمالية الانتاجية ، وتعاونيات المستهلكين ، وتعاونيات الاسكان (منخفضة التكلفة وذاتية الادارة) ، والتعاونيات الزراعية.

٤) البنوك التعاونية : الائتمان الزراعي ، الائتمان التبادلي ، البنوك الشعبية ، الائتمان التعاوني ، الائتمان التبادلي البحري (صيد الأسماك).
٥) جمعيات الادارة الجماعية : ليس أي نوع من الجمعيات ، **بل تلك التي تقترب أهدافها وتنظيماتها وعملياتها من الجمعيات التعاونية والتبادلية.**

الامكانيات والمبادئ :

ترى الحكومة الفرنسية أن الاقتصاد الاجتماعي **الذي يُسمَّى أحياناً القطاع الثالث** ، يمثل بوجه عام فكرة عن الاقتصاد تختلف عن تَصَوُّر القطاعين الآخرين ، ورغم أن الاقتصاد الاجتماعي أقل تطوراً ونمواً عنهما وظل لمدة طويلة مبعداً عن وسط المسرح كما يُقال ، **لكنه قادر على خلق أنشطة جديدة وعمالة جديدة بالاضافة إلى حرصه على المحافظة على فرص العمالة القائمة " وكذلك الجهود التي يبذلها من أجل إنقاذ** المشروعات المتداعية ، مع الميل إلى إيجاد أنماط أخرى جديدة من العلاقات بين الأشخاص سواء الأعضاء أو العمال وبين الناس والأموال ".

ورغم الفروق العديدة القائمة بين القطاعات التعاونية والتبادلية والجماعية Associative ، إلا أنها تتفق في كثير من الطرائق والوسائل ، ويبدو انتسابها إلى عائلة واحدة وتشابهها في أهدافها والعمل على تحقيقها في إطار الحفاظ على مستوى المبادئ والعقائد ، فلها نفس القواعد الخاصة بالعضوية الطوعية المفتوحة والادارة التعاونية والمشاركة في فائض المتاجرة ، كما أنها تجاهد في تحقيق روح التعاون والتضامن والخدمة التبادلية والمشاركة في المسئولية بدون حافز الربح. ويتألف الاقتصاد الاجتماعي من مجموعة واسعة التنوع من المنظمات لكثير منها خبرات صناعية وتجارية ومالية ممتدة عبر أجيال ، **وتعتقد الحكومة عن إقتناع أن لهذه المنظمات إمكانيات كبرى إذا توافر لها المزيد من الترابط والتعاون.**

الخطـــــة :

تستند سياسة ومقترحات الحكومة الفرنسية التي كانت قائمة وقتئذ إلى الحقيقة التاريخية التي تقول بأنه منذ حركة الانعاش وإعادة البناء التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت التنمية العظيمة التي شهدها اقتصاد البلاد نتيجة للتخطيط المنظم الذي خضعت له المشروعات العامة والخاصة على السواء والذي قامت بمسئولياته الحكومة المركزية سواء من حيث التشكيل أو التنفيذ ، **وبمجرد تولي ميتران السلطة أصدر الخطة المؤقتة للسنوات من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣ ، فكانت أول خطة يُذكر فيها القطاع الاجتماعي ، وبعبارة أخرى لقى الاقتصاد الاجتماعي أخيراً الاعتراف على قدم المساواة مع القطاعين الأخرين ، وأعلنت الحكومة إهتمامها بتطويره بصفة خاصة.**

العمل المنسق :

ظل التشريع الفرنسي الخاص بالجمعيات التعاونية والتبادلية وغيرها لفترة طويلة تشريعاً جزئياً ، بحيث يصدر لكل شكل من أشكال هذه الجمعيات على حده ، **لكن منذ أعلنت فرنسا اهتمامها بالملكية الاجتماعية ، بذلت جهوداً منسَّقة لتطويع القطاع الاجتماعي للحقائق الاقتصادية المعاصرة ، وإلغاء التشريع المُعوِّق** الذي وإن كان لا يمنع صراحة التعاون أو التحالف بين الجمعيات المختلفة النوع لكنها متكاملة ، إلا أنه لا يؤيده بالترخيص فيه بوضوح كالتعاون مثلاً بين التبادليات التي لديها إحتياطيات يمكنها استثمارها وبين الجمعيات الانتاجية التي تحتاج إلى رأسمال للتوسع في أعمالها.

وظلت الجمعيات ذاتها أعواماً عديدة تلتمس من الحكومات المتتابعة إزالة هذه المعوقات ، فلم تلق سوى الرفض بحجة أن **ذلك يُضفي على الجمعيات وضعاً متميزاً يستتبع قيام منافسة غير عادلة بينها وبين المشروعات الخاصة** ، ولما يئست الجمعيات شكلت منظمة استشارية هي التجمع الوطني للتعاون الذي ضم كل جزء من أجزاء الحركة بحيث يتيح لهم جميعاً ممارسة ضغط مُوحّد بدلاً من بعثرة الجهد.

ولم تقف حكومة ميتران عند حد إزالة بعض المعوقات ، بل أوضحت بجلاء للتعاونيات والتبادليات أنها تهدف إلى إستخدام القطاع الاجتماعي ميداناً تجرب فيه الأفكار الجديدة عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع تحول المشروعات الخاصة كلما سمحت الظروف إلى جمعيات تعاونية للعمال والمستهلكين تعمل جنباً إلى جنب مع القطاع العام الذي تنوي التوسع فيه وعمدت الحكومة إلى استثناء المؤسسات المصرفية التعاونية من التأميم الذي طبق على البنوك التجارية لأنها تهدف إلى استخدامها قناة يستخدمها القطاع الاجتماعي في تطوره ليصبح معتمداً أكثر فأكثر على التمويل الذاتي.

الملكية الاجتماعية وتدعيم التعاون :

هناك مثل يدور على ألسنة الناس في مصر ، وفي عالمنا العربي المعاصر ، يقول هذا المثل " لا كرامة لنبي في قومه " ... ويقصدون من وراء هذا المثل أن أي عالم ، أو أي إنسان ينادي برأي جديد لصالح الناس سيجد فوراً من يُعارضه ، دون بحث ودون إعمال للعقل ، ودون الرجوع إلى الحديث الشريف القائل " خير الناس أنفعهم للناس " .. ولذلك فإن السعيد الحظ ذلك العالِم أو الباحث الذي غالباً ما يهيئ الله له السبيل إلى أن يصل برأيه إلى رئيس الدولة ، فهو وحده الذي يستمع ، وإذا اقتنع يهيئ رئيس الدولة الطريق للسير في سبيل التنفيذ في ضوء ما قد تؤكده البحوث والدراسات من نتائج لصالح الناس... وهذا ما حدث عندما حاولت مجموعة من علماء مصر المخلصين أن تدخل فكرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر في مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، وشرحنا لسيادته ما يدور في العالم فيما يتعلق بدور التعليم التعاوني في النهوض بالمجتمعات ، وبارك سيادته الرأي من حيث إنشاء تعليم تعاوني من منظور جامعي معاصر مثلما هو قائم في جامعات العالم المتقدم ، وأوضحنا لسيادته أن هذه الفكرة لن تنجح إلاّ إذا وُلِدت في حضن كيان قوي يحظى بتدعيم كامل من الدولة ويمثلها في العلاقات الدولية ، وبارك الرئيس جمال عبد الناصر أن تكون جامعة عين شمس التي تُمثل هذا الكيان.

خطوات تحقيق إنشاء المعهد :

في ضوء الجهود العلمية التي أوضحت للرئيس جمال عبد الناصر **أهمية تحديث التعليم التعاوني وتطويره لخدمة المجتمع ، تم إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية** التي ضمت صفوة ممتازة من بين رؤساء الجامعات وأساتذة جامعة عين شمس والسيد/ كمال الدين رفعت – عضو مجلس الرئاسة والذي أختير رئيساً للجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، ومقرها كلية التجارة جامعة عين شمس للعمل على إنشاء معهد علمي يتبع وزارة التعليم العالي ويتخصص في نشر التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، ومن شأن هذا المفهوم **إضافة علوم جديدة تخدم قطاعات التعاون وقطاعات النشاط الاجتماعي والنشاط الإقتصادي إلى المقررات التي تُدرّس بكليات التجارة وذلك نظراً إلى أهمية القطاعات التعاونية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد المحلي والعربي والدولي، هذا بالإضافة إلى إدارة المنظمات التي لا تستهدف الربح.**

واستخدمت الجمعية منذ إنشائها أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج وهو أسلوب الإدارة الحديثة، ويعتمد أساساً على تأمين سرعة تدفق المعلومات المرتبطة بنشاط الجمعية وفي تحقيق أهدافها ، ويقوم أعضاء الجمعية المتخصصون بتحليل هذه المعلومات وإستنباط أفضل البدائل وإتخاذ القرارات المناسبة وتلافي جوانب القصور غير ذات الأهمية فيما يتعلق بالناحية الروتينية أو غيرها خاصة وأن المؤسسين تبرعوا بالمال كأساس لممارسة نشاطهم العلمي لتحقيق الأهداف في إطار الإعتماد على النفس والتمويل الذاتي والإدارة الذاتية ، وقد أوضحنا في الفصل الرابع عشر نموذج تدفق العمل في الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إطار أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج منذ إنشائها.

هيئة التدريس :

وفي ضوء توافر الخبرة العلمية في مجال التعاون في جامعة عين شمس حيث تضمنت لوائحها منذ عام ١٩٥٨ دراسات عليا تعاونية خاصة بدبلوم الإدارة التعاونية ، وكذلك مبادئ الإدارة التعاونية في مرحلة البكالوريوس ، أصدر مجلس جامعة عين شمس قراره بوضع كافة إمكانيات الجامعة في خدمة التطور الجديد والإذن للسادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس بالتدريس في هذا المعهد تعبيراً عن رسالة الجامعة في وضع العلم في خدمة المجتمع ، وبالتالي تقدمت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بطلب ترخيص بإنشاء المعهد وقد تضمن هذا الترخيص قرار جامعة عين شمس السالف الذكر والذي تم في ضوئه إصدار القرارات الوزارية الخاصة بإنشاء المعهد ، وكذلك القرارات الوزارية التي تتعلق بتطويره التي أخذت في إعتبارها الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية لقرار جامعة عين شمس ، خاصة وأن الدور العلمي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا بإمكانيات الدولة ، وحرية مرونة استخدام ذوي الكفاءات وذوي التخصص العلمي والروح الوطنية التي تدفعهم إلى المشاركة الشعبية تدعيماً لرسالة الوطن في النهوض بالمجتمع.

ومما لاشك فيه أن قرار جامعة عين شمس فيما يتعلق بمنح الجمعية المصرية للدراسات التعاونية تيسيرات في إستخدام إمكانياتها والإستعانة بأساتذتها تعبيراً عن وضع العلم في خدمة المجتمع والاذن للجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن يكون مقرها الرسمي في كلية تجارة عين شمس كان قراراً ثورياً أتاح إتخاذ الخطوات التي يستلزمها شروط الترخيص التي وافقت عليها وزارة التعليم العالي ووزرائها المتعاقبين ، متفهمين للرسالة التي تعاون في إنشائها : مؤسسة الرئاسة ، وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووزارة التعليم العالي.

ومن هذه الحقيقة توافر للمعهد أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر فيهم كافة المقومات التربوية والتعليمية التي يتضمنها قانون تنظيم الجامعات ، بالإضافة إلى تقبلهم للأسلوب الذي وضعته الجمعية والذي أمكن بموجبه تحقيق وفورات إقتصاديات التعليم لإقامة أكبر صرح علمي للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وإجراء التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعّال دون التخلي عن التعدد والتنوع الفني المثمر الذي يفيد الحياة في مصر بما يخدم هدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل ، خاصة وأن المعهد عمل على تطوير خطط الدراسة به بحيث يسمح بالأخذ بنظم الدراسات البينية :

Inter disciplinary And Multi discplinary Approach

والجدير بالذكر في هذا المقام أن الجمعية قامت بجهد لا يمكن تحقيقه في أي دولة من دول العالم إلا بإمكانيات الدولة لطبيعة النشاط المتعدد الذي ينبغي أن يتناغم وينسجم مع سياسة الدولة ، ولذلك فإن الجمعية قررت أنه بعد إستكمالها لكافة المنشآت اللازمة أن يتم إهداء

صروحها إلى الدولة ممثلة في جامعة عين شمس أو ما تراه مؤسسة الرئاسة في هذا الشأن ، وذلك لأن هذه الرسالة تتحمل أعبائها الدولة في جميع أنحاء العالم كما أوضحنا ، ومن هنا كان دور أساتذة الجامعات المصرية في تحديث التعليم التعاوني بما يحقق أهداف الدولة التي أعلنها رؤساء مصر المتعاقبين ... " إن التعليم حق تكفله الدولة ، ومجانية التعليم إلتزام دستوري ، وسياستنا التعليمية يجب أن تتجه إلى بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل.

ولعل ذلك يوضّح السبب الذي من ورائه قررت الجمعية منذ إنشائها **عدم وجود مخصصات مالية أو غيرها من المزايا المادية لمدير المعهد أو الوكلاء ، ويُكتفى بمكافآت رمزية للسادة أعضاء هيئة التدريس طبقاً لجداول المحاضرات المخصصة لهم ، وبذلك تحقق أثر التعاون المشترك بين مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووزارة التعليم العالي من أجل تحقيق الهدف من حيث إقامة تعليم تعاوني من منظور جامعي معاصر دون أن تتكلف الدولة مليماً واحداً.**

ويسعدنا أن نشير إلى أن وزارة التعليم العالي باركت هذا الأسلوب وأصدرت لائحة المعهد بالقرارات الوزارية التي تؤكد المنهج المتفق عليه ، والذي يتلخص في وضع إمكانيات عين شمس في خدمة الرسالة التي ترتبط بنشر التعليم من منظور جامعي معاصر بأعلى مستوى ، خاصة وأن **جامعة عين شمس ليست لها فروع ، بينما جامعة القاهرة والاسكندرية وغيرها لها فروع ...** ومن هذه الحقيقة تَبَنَّت جامعة عين شمس الرسالة ، وكان لها أثرها في إنخفاض الرسوم الدراسية التي يدفعها الطالب في حدود القدرة المالية للغالبية العظمى ممن تتوافر فيهم المواصفات التي تقررها الدولة فيما يتعلق باسلوب إختيار الطلبة **الذي يتم عن طريق مكتب التنسيق منذ إنشاء المعهد حتى الآن.**

على سبيل المثال :

فإنه وفقاً لنص المادة (٦١) من لائحة المعاهد التي تنص على أن الذي يحدد المصروفات الدراسية والإضافية ورسوم الإمتحان وغيرها من الخدمات الخاصة للطلاب **قرار يصدر من وزير التعليم العالي ، يراعي فيها تحقيق الأمن والاستقرار العلمي في إطار فلسفة الدولة في التعليم الجامعي بصفة خاصة ، والحرص على توافر مواصفات قانون الجامعات فيما يتعلق بالسادة أعضاء هيئة التدريس ، والاستفادة من الوفورات الاقتصادية للتوسُّع في إنشاء المنشآت التي تخدم الرسالة في إطار النفع المتبادل في الاستفادة منها لكل من كلية التجارة بجامعة عين شمس والمعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية** ، وتقديم الخدمات التطوعية للحركة التعاونية المصرية والعربية والافريقية ، وأن يتم تحديد الرسوم الدراسية في ضوء الأخذ في الاعتبار قرار جامعة عين شمس بوضع إمكانياتها في خدمة المجتمع. (يمكن الرجوع إلى الجدول الموجود بهامش صفحة ٦٨٧ والذي يوضح الرسوم الدراسية والاضافية للسنوات الأربع بالمعهد).

سياسة المؤاخاة بين تجارة عين شمس والمعهد:

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن السياسة التعليمية الحكيمة التي إتبعتها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها من حيث إرتباطها بالمناهج التعليمية الجامعية ، وحفاظها على مستويات أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التي يتطلبها قانون تنظيم الجامعات ، بالإضافة إلى التحلّي بروح العطاء الوطني ، هذه السياسة قد حظيت بتقدير مجلس الشورى الموقر حيث ذكر **في تقريره رقم ١٧ الصادر في أكتوبر عام ١٩٩٤ تحت عنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة " في صفحة ٨٦ تحت بند (هـ) الخاص بالمعاهد العالية الخاصة " أن**

بعض المعاهد العالية الخاصة مرتبطة بروابط تآخ مع كليات جامعية حكومية ، وأن أسلوب التآخي هذا يؤتي ثماراً طيبة ، وضرب التقرير مثلاً لذلك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة المرتبط بسياسة التآخي مع كلية التجارة جامعة عين شمس ".

ونرجو أن نوضح أنه في إطار سياسة التآخي بين كلية تجارة جامعة عين شمس والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، فإن عميد المعهد يعين عضواً في مجلس كلية تجارة عين شمس ، وعميد كلية تجارة عين شمس يُعين عضواً في مجلس إدارة المعهد.

إحتمالات المستقبل :

ونظراً لأن هناك متغيرات متسارعة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية والتعليمية ، فقد عملت الجمعية والمعهد على توفير مخصصات لإحتمالات التوسع في التحديث وفقاً للتطورات العلمية والتكنولوجية التي تستهدفها الدولة.

ولعلها مناسبة طيبة نسجل فيها أنه في إطار الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية فقد تفضل الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب – وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإرسال دعوة للمعهد تتعلق ببدء تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الأوربية والمصرية بالتعاون مع الإتحاد الأوربي.

وقرر مجلس إدارة المعهد تعميم المعلومات التي ترتبط بمشروع ترابط الجامعات الأوروبية والمصرية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي مع السادة أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك إشتراك المعهد والأساتذة في هذا المشروع لما له من عائد ملموس في دعم العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي ، حيث يسمح البرنامج بنوعين أساسيين من الأنشطة :

١) المشروعات الأوربية المشتركة لتطوير البرامج وإدارة الجامعات والتدريب المستمر والتعليم عن بعد وتحديث البنية الأساسية التعليمية.

٢) تقديم المنح الشخصية ، وهي منح فردية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين بمؤسسات التعليم العالي والخبراء ، وذلك لترتيب زيارات لتحسين وتطوير مستوى الأداء وإعادة هيكلة التدريب في مجال التعليم.

ولاشك أن الجمعية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق هدفها في إرساء مفهوم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وفقاً للمستوى الذي يُطبّق في الدول المتقدمة ، والتي منها جامعة السوربون حيث يوجد بها كلية للتعاون ، وأيضاً المعهد العالي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية الذي يخدم الحركات التعاونية في الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية وغيرها من الدول النامية ... ولا يوجد بهذا المعهد أعضاء هيئة تدريس دائمين ، وإنما يتولى مجلس إدارة المعهد مهمة الإستعانة سنوياً بمن يراه مناسباً ، ويعاونه كوادر إدارية.

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تذكر في هذا المقام بالخير والفضل الرواد الأوائل الذين أسهموا في إنشاء الجامعة المصرية الأهلية في عام ١٩٠٨ ، حيث أقاموها بتمويل شعبي ، حتى أنشئت الجامعة المصرية الحكومية في عام ١٩٢٥، والتي قامت على أساس الجامعة الأهلية.

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تسير في عملها على هدى هؤلاء الرواد ، وفي ضوء جهودهم التي بذلوها من أجل إقامة الجامعة الأهلية على مبدأ الإعتماد على الذات ، فكذلك إعتمدت الجمعية المصرية على جهودها لتحقيق التمويل الذاتي لإقامة أكبر صرح علمي للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وسارت شوطا كبيراً في تحمل أعباء مواجهة النفقات اللازمة لإستكمال منشآت المعهد ، وستهدي الجمعية بإذن الله هذا الصرح إلى الدولة لكي تقيم على أساسه

ما تراه مناسباً في هذا الشأن **أخذاً في الإعتبار أن تحديث التعليم وتطويره ودعمه وإتاحته لكل راغب فيه وقادر عليه هي الأسس الراسخة لأمننا القومي وسلامنا الإجتماعي وتقدمنا الحضاري.**

ولعلها مناسبة طيبة أن تتقدم أسرة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية إلى الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي بتحياتها وتقديرها وشكره على تدعيم رسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وكذلك جهوده المتواصلة وإصراره المعهود على تطوير المنظومة التعليمية على مستوى التعليم العالي ، في إطار تدعيم بذرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر والتي وضع نموذجها مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية والتعاون الفعّال من وزارة التعليم العالي ، مع الاعتراف بأن النظام الذي تسير عليه الجمعية يتطابق مع ما أخذت به جامعة السوربون

التعليم التعاوني المصري ودراسة مقارنة :

المعتقد أنه في إطار إهتمام السيد الرئيس بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، العمل على إصلاح الحركة التعاونية في مصر عن طريق تحقيق ما ينص عليه دستور مصر من دعم الجمعيات التعاونية وفقاً للأسس العلمية الحديثة ، **ومن هذا المعنى فليس غير التعليم التعاوني بمفهومه الواسع العريض الذي خططنا له في ضوء الدراسات المقارنة سواء في فرنسا أو غيرها من بلدان العالم** ، وعلى سبيل المثال يمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى ألمانيا التي كان يُطلق عليها ألمانيا الغربية ، وصارت الآن ألمانيا الموحَّدة ، حيث درس أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية كافة لوائح المعاهد العشر بألمانيا ، بالإضافة إلى لوائح كلية التعاون بجامعة السوربون ، ومعهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بنفس الجامعة ، **وتعلمنا منهم إمكانية تنوع اللوائح داخل الجامعة الواحدة ، وقد استفدنا كثيراً من تنوع الأساليب** ، وروعي في التخطيط العلمي لمقومات خطة الدراسة بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية أن نؤهل الخريجين للعمل **في كافة القطاعات التي ينص عليها الدستور سواء أكانت عامة أو خاصة أو تعاونية ، مع التأكيد على مزيد من الدراسات التعاونية لامكان استيعاب قطاعات التعاون لبعض الخريجين** آملين أن يحين الوقت الذي تقوى فيه الجمعيات التعاونية المصرية اجتماعياً واقتصادياً وتتمكن من تعيين خريجي المعاهد التعاونية ، وأن تسمح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات للخريجين بربط مستقبلهم بها.

ولعلنا قد أوضحنا من قبل أن التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، هو من الضرورات التي أخذت بها دول العالم المتقدم ، لارتباطه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولارتباطه بمنظمات دولية كالحلف التعاوني الدولي ، والمنظمات الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم ، والعلاقات الثنائية بين الحركات والمنظمات التعاونية .. إلخ ... والمعتقد أن أساتذة الجامعات قاموا نيابة عن الدولة **في وضع البذرة القابلة لأن تبدأ الدولة تتحمل تبعاتها في هذا الشأن** ، وأصدر العديد من أساتذة الجامعات ، وهم في نفس الوقت أعضاء في الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، أصدر هؤلاء الأساتذة العديد من المراجع العلمية التي توضّح الدراسات المقارنة فيما يتعلق بالتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وأثر ذلك على النهوض بالمجتمعات ، ومن هذه الحقائق كان إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية ، الذي بذل جهده حتى الآن لتحقيق أهداف ما حققته المعاهد التعاونية في الدول المتقدمة.

ولعل هذا يدفعنا إلى أن نوضّح تجربة ألمانيا الغربية في التعليم التعاوني حيث أننا قمنا بزيارة لمعاهدها التعاونية وقابلنا عمدائها وأساتذتها واستأذناهم في نقل بعض ثمرات فكرهم

وبحوثهم المتعلقة بالدول النامية ووافقوا على ذلك ، وجاء البعض منهم وحاضر طلبة المعهد ، وكذلك طلبة الدراسات العليا بجامعة عين شمس ، **ونشرنا كل ذلك بجميع وسائل الاعلام صحافة وإذاعة وتليفزيون وذلك ليطمئن المهتمون في مصر إلى أن المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية يسير في الاتجاه الصحيح ، حيث أن العلم هو الأساس السليم لتنظيم الملكية التعاونية وغيرها من الملكيات الاجتماعية.**

البحث عن حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية :

والجدير بالذكر في هذا المقام أن كثيراً من المصلحين الاجتماعيين وعلماء الاقتصاد إنبهروا في القرن التاسع عشر **بفكرة إيجاد حل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تُعاني منها الجماعات الأقل حظاً في المجتمع عن طريق الأشكال التعاونية والمساعدة المتبادلة** ، ومع ذلك ظلت المشكلات المتعلقة بالتنمية التعاونية لفترة طويلة ميداناً لا يطرقه في الغالب – خاصة بالبلاد النامية – إلا باحثون منعزلون ، وعدد أكثر من ذلك قليلاً من النظريين داخل الحركة التعاونية والدوائر السياسية ، وكرَّس هؤلاء أنفسهم لمساندة المبادئ التعاونية والدفاع عنها.

والجدير بالذكر أن لجنة من السيد الأستاذ الدكتور/ محمد مرسي أحمد والأستاذ الدكتور/ حلمي مراد ، والأستاذ الدكتور/ زكي شبانة والأستاذ الدكتور/ يحيى عويس والأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجزار ، والأستاذ الدكتور/ علي لطفي ، والدكتور/ كمال أبو الخير .. إلخ ...قامت بعديد من الدراسات ، ومنها دراسات لهم نشرها مكتب الرئيس جمال عبد الناصر الاقتصادي **وتم عرض خلاصة الدراسات ومناقشتها مع السيد/ كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة ، وخلصوا إلى لائحة بالاتفاق مع الأستاذ الدكتور/ لبيب شقير أوضحت مقومات خطة الدراسة بالمعهد والتي روعي فيها قرار مجلس جامعة عين شمس بوضع كافة إمكانياتها العلمية في خدمة المعهد ، والإذن للسادة أعضاء هيئة التدريس في إطار وضع رسالة الجامعة فيما يتعلق بخدمة رسالة المعهد ، ولذلك صدرت اللائحة دون الإشارة إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس.**

علم التعاون :

وقد تبين من الدراسات التي قام بها علماء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن السياسات الاستعمارية التي خططت للسياسات التعليمية في الدول التي استعمرتها ، كانت تحارب إنشاء تعليم تعاوني على إختلاف مراحله ومستوياته ، ولم يوجد في أي تعليم في مصر أية إشارة إلى التعليم التعاوني ،ولعل هذا يعتبر أحد الأسباب التي ساعدت على أن تظل عبارة " علم التعاون Cooperative Science " غير مألوفة أو معهودة للكثيرين ، بل وتبدو غريبة على الأسماع حين تقال في بعض دول العالم ، بينما مقابلها الألماني واسع الانتشار ويُستخدم لفظ " علم التعاون " وصفاً لفرع نشط جداً من فروع البحوث والتعليم الأكاديمي في الجامعات الألمانية.

وإسهاماً منا في نشر التطورات العلمية في مجال التعاون ، نعرض في هذا المدخل لبيان مضمون " علم التعاون " وما تعنيه هذه العبارة الفنية ، مع بسط فكرة موجزة عن نطاق هذا العلم وإنجازاته في ألمانيا.

تعريف التعاون :

تُعَرَّف التعاونيات في ألمانيا بمبدأ الشخصية Principle of identity الذي يشير إلى الدور المزدوج لعضو الجمعية التعاونية بوصفه :

*) **مساهم ومشارك في صنع القرار بالجمعية التعاونية من ناحية.**
*) **ومتعامل مع المشروعات التعاونية من ناحية أخرى.**
*) **وهناك ملمح مميز آخر للتعاونيات يتمثل في غرض المشروع التعاوني وهو تقديم خدمات لممثلي المشروعات التي لا تستهدف الربح من أجل النهوض بأحوالهم الاقتصادية وليس هدف المشروع التعاوني الحصول على أقصى الأرباح.**

وبدأ البحث المنظم في الشئون التعاونية حوالي عام ١٩١٠ حين بدأ أساتذة الجامعات والباحثين في تحليل البناء الداخلي لمختلف أنواع المشروعات والاهتمام بما هو معروف الآن باسم إدارة الأعمال ، وتبين لهم أن إفتراضهم بأن تحقيق الربح هو الغرض الأساسي لكل مشروع لا ينطبق على جميع أنواع المشروعات غير الساعية للربح أو المشروعات التي تعمل لنفع الجمهور أو المشروعات التعاونية.

وبدأ الباحثون في علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال والاجتماع والقانون في الاهتمام بدراسة ظاهرة " الجمعية التعاونية " من كافة نواحيها ، وكانت التعاونيات تؤدي بالفعل في ذلك الوقت دوراً هاماً في اقتصاد الأقطار الأوربية.

وبعد الحرب العالمية الثانية اشتد الاهتمام في ألمانيا الغربية في آليات العمل التعاوني ضمن بحوث أخرى نظراً للدور الذي كانت تقوم به الجمعيات في إعادة إعمار الاقتصاد الألماني ، وبدأ التعاونيون المشتغلون مع أساتذة الجامعات في إقامة معاهد بحوث تعاونية عام ١٩٤٧ في جامعات ألمانيا هدفها دراسة المشكلات الخاصة التي تواجهها التعاونيات سواء منها المشكلات الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية.

وقامت معاهد البحوث هذه بمبادرات وأنشطة وأعمال **هدفها إقامة قاعدة نظرية متينة تفسّر ظاهرة " الجمعية التعاونية " في المجال الاقتصادي والاجتماعي والقانوني** ، وتطوير مصطلحات فنية خاصة بهذا الموضوع ، وإنشاء الروابط بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية (التنظيم الداخلي) ، وقد أسفر كل ذلك عما يسمونه الآن في ألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة " **علم التعاون** ".

معاهد البحوث التعاونية في جمهورية ألمانيا الاتحادية :

أنشئت معاهد بحوث تعاونية في جامعات برلين Berlin وكولونيا Cologne وارلانجن Erlangen وجيسن Giessen وهامبورج Hamburg وهوهنايم Hohenheim وماربرج Marburg ومونستر Munster كما أنشأت المعاهد التعاونية الألمانية معهداً مماثلا في فيينا Vienna.

أنشطة معاهد البحوث التعاونية :

من أهم واجبات معاهد البحوث التعاونية القيام ببحوث أساسية وتطبيقية في الموضوعات المتعلقة بأداء وتطور المنظمات التعاونية ويشمل ذلك :
*) **تطوير وتقييم الأشكال الجديدة للأنشطة التعاونية.**
*) **حل المشكلات المتعلقة بالظروف البيئية والمتغيرة من اقتصادية واجتماعية وسياسية.**
*) **إيجاد حلول لبعض المشكلات التطبيقية لمختلف أنواع التعاونيات مثل استخدام طرق معالجة البيانات في التعاونيات الصغيرة ، وتحسين تمويل تعاونيات الاسكان ،**

والأشكال القانونية الملائمة لاستخدام الآلات الزراعية جماعياً فيما يتعلق بالتعاون الزراعي.

*) إسداء المشورة لمنظمات القمة التعاونية وللسلطات الحكومية فيما يتعلق بالتشريعات المناهضة للاحتكارات والاتجاهات في الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وإصلاح التشريعات التعاونية الخ..

ومن ألزم الضرورات لنجاح هذه الجهود المناقشات الأكاديمية المتصلة المفتوحة ونشر نتائج الأبحاث في شكل رسائل دكتوراه ومقالات في الصحف العلمية ، لذلك أنشأت معاهد البحوث التعاونية مجلاتها الفصلية الخاصة بها ومطبوعاتها ومنشوراتها الخاصة.

وهناك معيار آخر للنجاح هو الاستمرار في تبادل الآراء بين التعاونيين العاملين والباحثين عن طريق الندوات واللقاءات والاجتماعات وعن طريق المنح البحثية للمشروعات التعاونية وتتركز الأنشطة البحثية أساساً على مشكلات التعاونيات الألمانية والمشكلات المتصلة بالسوق الأوربية المشتركة ، غير أن بعض معاهد البحوث تركز على مشكلات التعاونيات في البلاد النامية في أفريقيا وآسيا (ماربورج) وأمريكا اللاتينية (مونستر).

ونظراً لأن معظم أعمال البحث تجرى تحت إرشاد الأساتذة الجامعيين فإن كثيراً من نتائج البحث تدخل في الدروس التي تُلقى على الطلبة في الدراسات الأكاديمية.

مصر وأهداف التعليم التعاوني :

ولعل هذه المعاني التي ذكرناها توضّح ضرورة إهتمامنا هنا في مصر بالجمعيات كمنظمات اقتصادية تحقق أهدافها عن طريق التنمية الاجتماعية ، آخذين في الاعتبار أن ملايين المواطنين في عالمنا العربي المعاصر الذين يتطلعون إلى حركة تعاونية نظيفة تأخذ بيدهم إلى أعلى المستويات ، كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع ، على أساس العمل العلمي المنظم والادارة العلمية الناجحة .. ليدركون إدراكهم لآمالهم التي يتطلعون إليها ، أن قاعدة النجاح في هذا كله هو التعليم التعاوني من القاعدة حتى القمة ، تخطيطاً وتنظيماً وتطبيقاً وتطويراً ، ثم تأثيراً في المجتمع الذي ينشأ فيه.

علينا أن نُدرك أن تحقيق أهداف التعاون الاجتماعية والاقتصادية تتطلب مستوى عالياً من النضوج الاجتماعي والأخلاقي ، ومن ثم يجب أن نرتقي بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمُثُل العالية الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية التي تستمد قيمها من شريعتنا السمحاء التي تدعو إلى التعاون في إطار من الحب والأخوة الصادقة.

ولعل من بين أفضل الأسانيد التي نوردها في هذا المقام والتي توضّح الآثار الطيبة لدعوة حب الإنسان لأخيه الإنسان في سبيل الله ، وفي إطار قيم الإسلام وأخلاقياته ... هذا الحديث الشريف(*) :

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام : " هناك منابر من نور حول العرش .. يجلس عليها أشخاص وجوههم من نور ولباسهم نور .. ليسوا بأنبياء ولا شهداء .. يغبطهم الأنبياء

* النسائي وهو صحيح.

والشهداء ... فقالوا من هم يا رسول الله ؟... قال : المتحابون في الله ... والمتجالسون في الله ... والمتزاورون في الله ".

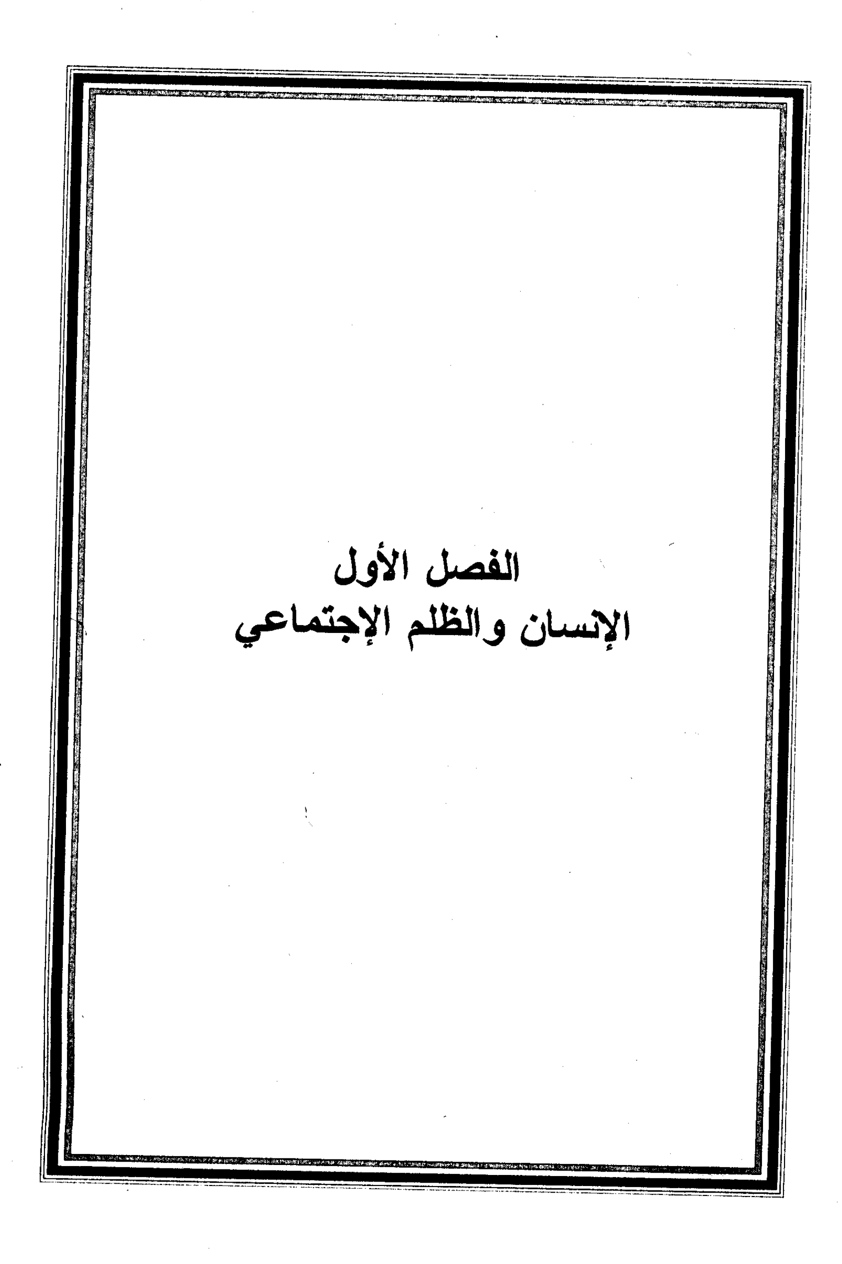
علينا أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التي تتعدى مجرد المتاجرة ، لأن الجانب الروحي في التعاون في حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام.

لابد أن نبين للأفراد في المجتمع أن التعاون يُنقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقي كضرورة حتمية ، وأنه إيجابي لا سلبي ، وبَنَّاءُ لا هَدَّام ، وهو لا ينادي بمجرد الإصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تَغَيَّر فهم الأعضاء للرسالة الحقيقية للتعاون. فالتغيير يأتي من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات ، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى " إن الله لا يُغير ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم ".

وفي إيجاز فإن نظام التعاون الأمثل الذي يأمل التعاونيون أن يسود مجتمعاتهم يجب أن يتمشى مع المثل الديموقراطية بكامل معانيها ، وأن يتمشى كذلك مع أسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح في القضاء على مساوئ الرأسمالية وسيطرة رأس المال على الحكم ، وأن يخدم المجتمع كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الديموقراطية في عدم وجود أي نوع من أنواع النفوذ الطبقي الراسمالي وتخطيط الانتاج على أسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة لا لطبقة خاصة.

هذه هي الاعتبارات المنطقية التي تتمشى مع الواقع والمستمدة من شريعة السماء وأثبتت التجارب التعاونية التي أخذت بهذه الاعتبارات وطبقتها أنها حققت النجاح ، وأصدرت جامعة أكسفورد بانجلترا بمناسبة ذكرى رواد روتشديل مرجعاً قالت فيه " لقد حقق هؤلاء الضعفاء ما عجز جبابرة المال عن أن يحققوه " ، ولذلك تعتبر المنظمات التعاونية هي الإطار الفكري للديموقراطية ، والملكية الاجتماعية والاقتصادية التعاونية والتي على ضوئها توضع المبادئ التعاونية التي تحكم تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه النظر إلى أن هناك إجماع على أهمية تقدير دور الحكومة في تأييد أو معارضة أي تغيير يطرأ على النظام الاقتصادي القائم ، بل من البديهي أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية وبخاصة في الدول التي قطعت عدة مراحل من النمو والنضوج الاقتصادي حتى أصبح النظام الاقتصادي فيها مرتبطاً ومتشابكاً مع الجهاز الحكومي في عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة. ومن البلاهة أن نتصور أن التطور سيقع دون توجيه من الحكومة أو على الأقل دون الإلتجاء إليها لكي تصدر التشريعات اللازمة.



الفصل الأول
الإنسان والظلم الإجتماعي

عصر ما قبل الثورة الصناعية

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الإنسان عبر تاريخه الطويل ، لاقى الكثير من ألوان الظلم الإجتماعي ، غير أننا في عرضنا هذا سنركز في إيجاز على ألوان هذا الظلم فيما قبل الثورة الصناعية وما بعدها ، وعلى وجه الخصوص بحار الآلام التي خاضها العمال والفلاحون عبر القرون الحديثة ، في ظل نظم للحكم يُؤمن بنظام الإقطاع وسيطرة رأس المال. وتوضِّح الكثير من المراجع العلمية أن رجال الدين وقتئذ كانوا ينشرون المفاهيم التي يترتب عليها تثبيت دعائم الإقطاع ، وأن الغالبية منهم لم تقف أمام الكثير من ألوان الظلم التي كانت تقع على المواطنين.

ويكفي مثلاً على ذلك أن نوضح أن الإنسان في بريطانيا في القرن الخامس عشر ، كان يُكوى بالنار وتوضع على كتفه علامة (V) وهذه العلامة تعني أنه " متشرد(*) " ، وذلك في حالة إذا ما كان لا يملك أرضاً ، أو ليست لديه مهارة خاصة تُمَكِّنه من أداء حرفة معينة !... **مع العلم بأن عدم الملكية ، أو عدم القدرة على اكتساب مواهب أو مهارات معينة لا ترجع إلى قصور ذاتي فيه ، إنما ترجع بالدرجة الأولى إلى نظام الحكم والتركيب الطبقي الذي يجعل من الحاكمين والإقطاعيين الأسياد الحقيقيين الذين يملكون مقدرات المجتمع وإمكانياته بما فيهم من بشر !.. وهذا القول ليست فيه أدنى مبالغة** ... حيث أن الشخص الذي كانت توضع على كتفه " علامة متشرد " يصبح حقاً مباحاً للفئات العليا القادرة ، فالأوضاع التي كانت سائدة وقتئذ تتيح للفئات القادرة حق استخدام الفئات عديمة الملكية أو الفئات عديمة المهارات الحرفية ، كيفما شاءت لمدة عامين !..

* كان يوضع على كتف الشخص حرف (V) وهو الحرف الأول من كلمة Vagabond أي متشرد.

وإذا كانت ظروف العمل التي يعمل فيها هؤلاء المستضعفين من بني الإنسان من القسوة بحيث يرغب أحداً منهم في أن يترك العمل **فإنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال** ، فإذا هداه تفكيره بأن السبيل الوحيد لترك العمل هو الهرب ، **حينئذ يقع في مصيبة أفدح ، إذ تعمل السلطات على القبض عليه** ، ويُكوى على خده بالنار وتوضع عليه حرف S "علامة العبودية "(*) والتي تعني أنه صار عبداً مدى الحياة !!.. وإذا حاول مرة أخرى الفرار ، فإن لمالكه الحق في أن يأمر السلطات بأن تنفذ فيه حكم الإعدام !!

هكذا كانت الحياة قاسية بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء الشعوب وهم طبقة العمال والفلاحين .. وكانت التشريعات التي تصدر لكي تنظم المجتمع ، **لا يراعى فيها الصالح العام لمجموع أفراد الشعب ، بل كان يراعى فيها صالح الطبقات القادرة وحدها** ، ويكفي مثلاً أن نوضح أن ظروف العمل غالباً لا تسمح بتشغيل جميع القوى القادرة على العمل من العمال والفلاحين ، ومن هذا المنطق فإن البعض قد لا يجد سبيله إلى إيجاد عمل له ، ويصبح بذلك متعطلاً ، أي يصبح عاطلاً عن العمل رغم أنفه ، ومع ذلك يجد نفسه في موقف صعب ، حيث أن القانون لا يرحمه.

فقد صدر في عام ١٦٠٠(**) في بريطانيا قانون يبيح تأديب العاطلين ، **ويقول هذا القانون " جميع الأشخاص المتشردين ، والعمال**

(*) يوضع على خد الشخص حرف (S) وهو الحرف الأول من كلمة Slave أي عبد.
(**) لمعرفة المزيد من المعلومات التي تتعلق بهذا الموضوع نرجو التكرم بالرجوع إلى :
British attack on Unemployment by A.C.C. Hill, Jr. and Isador Lubin The Brookings Institution, Washington, D.C. 1934.

القادرين جسمانيا ، إذا شوهدوا متسكعين ، سيجلدون علناً حتى تُدمى أجسامهم !!.

ng
persons able in body that are found loitering shall be

ولعل المثل السابق يوضّح لنا إلى أي مدى كان النظام القائم وقتئذ يعتبر مصلحة الفئات القادرة هي المحرك الأول لنظام الحكم الذي قال عنه البعض " **أنه يستند إلى القوة التي تخدم أغراضاً شريرة** ".

وقال البعض(*) الآخر ، " إن التفكير السائد وقتئذ يرجع إلى ظروف " كانت تقوم فيها الكنيسة صراحة بتحديد الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للنشاط الاقتصادي ، وكان لها من السلطة والقوة ما يمكنها من تنفيذ مقاييسها في واقع الحياة إلى حد كبير ، **وقد قبلت التركيب الطبقي المعتاد للمجتمع وأقرت بأن دخل الإنسان يعادل مركزه في الحياة** .. وكان هذا النوع من التفكير مناسباً بشكل عام لمجتمع شبه ساكن ، وقائم على نظام الحرف اليدوية ، ومحاط بإطار قوي من العرف والطاعة للسلطة بشكليها الزمني والكنسي ".

ومما لاشك فيه أن المتتبع لتاريخ تطور الفكر الاقتصادي ، يعلم أن هناك انتقادات عديدة وُجِّهت إلى هذا النظام ، كما ويعلم أنه في نهاية القرن الخامس عشر ظهرت نظرية ديناميكية قوية حطمت قيود السلطة العرفية في القرون الوسطى وحطمت معها السلطة الكنسية ، **وزاد فيها نفوذ الطبقة**

* Economic Institutions and Human Welfare by John Maurice Clark, (Alfred A. Knopf, Inc., New York 1957.

التجارية التي أخذ أصحابها يجمعون مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وكانت الدول تقاس بكثرة سكانها ، **وأخذت كل منها تسعى إلى تأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية وإدارتها بشكل يسمح لها بأن تحصل من المستعمرات على المواد الأولية بأرخص الأثمان ، ثم إعادتها إلى المستعمرات في شكل سلع مصنوعة بأغلى الأثمان** ، ثم توالى بعد ذلك العديد من الاقتصاديين الذين طالبوا بتجنيب الناس الآلام ، وضرورة وضع الإطار التعاوني للحياة الاقتصادية ، بحيث ينبغي إيجاد قواعد عامة واجبة التطبيق بحيث تمنع الناس من الغلو والإسراف في السعي وراء مصالحهم ، **أي لا ينبغي ترك الحرية لهم إذا كانت هذه الحرية ستؤدي إلى إيقاع الضرر بالغير أو إيذائه** ... ومن بين هؤلاء " جيرمي بنثام Jeremy Bentham " وهو عالم بريطاني عاش فيما بين (١٧٤٨-١٨٣٢) ، وهو أحد علماء الإصلاح الاجتماعي ، وكان ينادي بمذهب(*) المنفعة Utilitrianism ، والذي يرى أنه **ينبغي أن يكون هدف السلوك البشري هو تحقيق أعظم الخير لأكبر عدد من الناس ، وأن الأعمال تكون صالحة إذا حققت نفعاً للآخرين** ... ويرى العلماء أن هذا العالم هو الذي وضع الأسس التي جعلت من الاقتصاد علماً يرتكز إلى المشاعر الذاتية ، وكانت ثقته وتفاؤله بإمكان إيجاد مؤسسات تصلح أجهزة للوصول إلى نتائج مقصودة معينة ، سبباً فيما نالته أفكاره من جاذبية فائقة ، رغم الصعوبات والعقبات التي اعترضت طريق هذه الأفكار.

* يرجع في ذلك إلى : Morals and Legislation by Jeremy Bentham (1789)
ويرى علماء السياسة والاقتصاد أن نظريات هذا العالم الإصلاحية تركت آثارها على المصلحين الاجتماعيين وجهودهم التي تستهدف الإصلاح التشريعي.

ولقد أدت الأوضاع القائمة في المجتمعات الأوروبية وغيرها ، إلى أن تبرز عبر السنين بعض الأصوات التي تنادي بضرورة الإصلاح ، وعلى وجه الخصوص في القرن الثامن عشر.

وقد ثار الجدل واحتدم النقاش بين المفكرين في هذا العصر في موضوع الفطرة الإنسانية التي خلق الله عليها البشر ، هل الإنسان فطر على الخير أم فطر على الشر ؟ .. والسبب في هذا الجدل ، أن كل مفكر يريد أن يرتب على تحليله أوضاعاً جديدة تحكم المجتمع ، ويضع تعاليم أو معالم جديدة لصياغة مجتمعات سياسية واقتصادية واجتماعية يتحقق من خلالها سعادة الإنسان ورفاهيته.

ويرى بعض الكتاب أنه قبل أن تتبلور **مبادئ الثورة الفرنسية في شعاراتها الثلاثة الحرية والمساواة والإخاء** ، ظل الفكر الفرنسي قرناً كاملاً يصوغ فلسفة الحرية وفلسفة المساواة وفلسفة الإخاء ، فلما نشبت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ كانت تستند إلى ثروة فكرية **إستطاعت أن تنتشر ليس فقط في عقول المثقفين ، إنما أيضاً إلى قلوب الجماهير ، وأصبحت بمفهوم التجاوز اللفظي " الدين الجديد " الذي جذب عقول الناس ومشاعرهم ، جذب العقول ، لأن المفكرين لجأوا إلى منطق العقل لتنوير أذهان الناس ، وتصفية معارف مواطنيهم من ظلمات الجهل ، وتدريبهم على المنهج العلمي والعقلي في التفكير والمعرفة ، والإهتمام بمشكلة الإنسان من حيث هو إنسان.**

الثورة الصناعية :

ليس من اليسير تحديد فترة معينة يمكن أن نعتبرها إبتداء الثورة الصناعية فإن الإنقلابات التي طرأت على الإقتصاد الصناعي في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية جاءت نتيجة لعدة إختراعات هامة ظهرت متتابعة وكان كل منها يترك أثراً تطورياً ، ويفسح المجال لمزيد من الإختراعات والتطورات المكملة ، ولكن قد يجوز القول بأن آثار التصنيع بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ثم تتابع التطور الذي قلب إقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر(*).

على أن ظهور التغيرات السريعة في الصناعة التي جاءت نتيجة هذه الاختراعات المتتالية كان أبرز ما يكون في الطاقة الإنتاجية ، **وهذه بدورها قلبت نظام الإنتاج الحرفي ، كما قلبت النظام الاقتصادي في صميمه ، وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق ، وترتب على ذلك تغير في التكوين الاجتماعي ، وفي القوة النسبية للدول الصناعية ، مما أدى بالضرورة إلى تطور فكري في المجتمع ، هذا بدوره كان سبباً في تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية ، وهي مرحلة الاستعمار الاحتلالي والاقتصادي والسياسي.**

---

* See
Revolution in Great Britain (London 1935).
وكذلك دكتور جمال الدين سعيد : التطور الإقتصادي في العالم- (١٩٥٨) ، ص ١١٢- ١٨٠ ، ودكتور / حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الإقتصادي (١٩٥٣) مطبعة جامعة القاهرة صفحات ١٤١-١٤٥ الخاصة بإنجلترا.

لقد كان أظهر الاختراعات " الانقلابية " في صناعة(*) النسيج ؛ فكانت الأنوال " الحديدية " ذات طاقة إنتاجية كبيرة ؛ ولكنها في الوقت ذاته كانت تحتاج إلى طاقة محركة أكبر من طاقة الإنسان ؛ فكانت الآلات تقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه كما كانت تتطلب إقامة مصانع كبيرة وبذلك قضى على الأنوال اليدوية ؛ وعلى النظام الإنتاجي الحرفي ؛ وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت إليها العمال من الجهات المجاورة لها ؛ وظلت هذه الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب حتى صارت سهلة الاستعمال ؛ ميسورة المراحل ؛ لا تحتاج مراقبتها إلى عامل ماهر ؛ بل يمكن إدارتها بواسطة النساء والأطفال وقد حدث هذا فعلاً ؛ وكان حدوثه سبباً في وجود مرحلة اجتماعية تعد من أسود النقط في تاريخ إنجلترا الصناعي ؛ **فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من الإنجليز إلى درجة أنهم كانوا يستخدمون أطفالاً في سن الخامسة والسادسة في مصانع خالية من أبسط المبادئ الصحية لمدد تتراوح بين اثنى عشر وست عشر ساعة يومياً !!...**

* يرى العلماء ان بريطانيا تعتبر مهد الثورة الصناعية ، وان ثمرات هذه الثورة اقتصرت إلى حد كبير على بريطانيا خلال الفترة من عام ١٧٦٠ حتى عام ١٨٣٠ ، ويرى العلماء أيضاً أن انجلترا تمتعت باحتكار فعلي حتى صار يُطلق عليها وقتئذ "ورشة وبنك العالم Britain had become the workshop and the banking house of the world" ، وجرى العرف على اعتبار الثورة الصناعية مرادفة لاختراع الآلة البخارية والقاطرة البخارية وقيام " نظام المصانع " ، وقد ترتب على قيامها مجموعة كبيرة من تغييرات أساسية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبالتالي حياة المجتمع الحديث ككل.

وبالرجوع إلى " موسوعة كومبتون Comptons Encyclopedia " الجزء السابع صفحة ٢٥٠ نراها تقرر أن بريطانيا دخلت بهذه الثورة الصناعية أعظم حدث في تاريخ البشرية :

Britain now entered upon the greatest revolution in all history.

يرجع في ذلك إلى : Comptons Encyclopedia, 1996, p. 250.

عصر البخار :

ثم جاء دور البخار والاختراعات البخارية ، فزادت حدة الانقلاب الصناعي والاجتماعي ، وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هي تلك القريبة من مناجم الفحم ، فنشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظة بالمصانع والعمال ، **كما أدى ازدياد الطلب على الفحم إلى تشغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم في ظروف سيئة وبأجور هزيلة** ، مما زاد الحالة الاجتماعية سوءاً. وكانت الاستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الإنتاج كبيراً كما أنها كانت تتطلب استعدادا لإقامة المزيد من المصانع لإنتاج المعدات الآلية (أي الصناعات الثقيلة) اللازمة ، وهذه كانت أكبر من حيث نطاقها ونفقاتها الإنشائية.

إن الإنتاج الكبير لكي يحقق مزاياه لابد أن يستفيد من وفورات التسويق كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والإدارية والتكافلية ، مع ضرورة أن يدعم التطور الصناعي تطور في وسائل النقل وبخاصة بعد إدخال البخار في السكك الحديدية وفي النقل البحري والنهري ، وكان لكل هذا أثره الواضح في القضاء على العزلة الإقتصادية للمناطق النائية ، وفي فتح أسواق واسعة جديدة محلياً وخارجياً ، مما زاد المنتجين ثراءاً فوق ثراء ، وخلف في المجتمعات الصناعية ذلك النظام الصناعي الذي نعرفه اليوم وتلك العلاقة الإجتماعية بين اصحاب العمل من الرأسماليين والعمال الأجراء (*).

F. Hall and W.F. Watkins, Cooperation-Cooperative Union Ltd, Holyoake House, Manchester 1937, pp. 22-23.

ظهور طبقات جديدة :

يتطلب الإنتاج الكبير تمويلاً في نطاق ضخم ، واقتصادا نقدياً يستجيب لحاجاته ، وأسواقاً كبيرة تتلقى منتجاته ، وقد قامت الأسواق ووضعت النظم المصرفية التي تساعد على تمويل المشروعات الكبرى ، وكانت هذه وتلك وما إليها من الحقائق المعروفة مما **أدى إلى ظهور طبقات جديدة في المجتمع بعضها آلت إليه السيطرة الصناعية والتجارية.**

وبعضها وهي الطبقة العاملة هوت إلى الضعف المادي والمعنوي ، فكان الأجير لا يفكر مجرد تفكير في إدخار رأس مال متواضع ينشئ به مشروعاً صغيراً يغنيه عن العمل في هذه المؤسسات التي يشقى فيها ، وبمعنى أوضح ، **جعلت التطورات الصناعية من العامل " مجرد عنصر إنتاج " يعتمد في كسب عيشه على " رغبة وميول وتصرفات اصحاب الأعمال"**(*) ، وهذه نقطة كان لها أهميتها فيما أصاب الحركة التعاونية من النجاح أو الفشل.

وهكذا أصبح أصحاب الأعمال طبقة جديدة تخلع على المجتمع ظاهرة جديدة ، طبقة لا تقاليد لها ولا خبرة ولا فكر سياسي أو عقائدي فلم تكن كطبقة الملاك الزراعيين أو طبقة النبلاء ، أو طبقة رجال الكنيسة تعرف بقيم ومثل وتقاليد معينة لها ، وإن كان لهذه المثل والقيم مساوئ تحدث عنها التاريخ ، ولكنها كانت طبقة **أوجدتها المصادفات والظروف وأضفى عليها الرخاء والثراء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتحكم** ، فإنضمت إلى الطبقة المميزة الحاكمة ، وتفاقم أمرها حتى أصبح من العسير من وجهة القومية وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ الرأسماليين على الحياة

---

* المرجع السابق صفحة ٣٣ (هول - واتكنز Hall and Watkins).

الإجتماعية والسياسية ، لأن قيادة هؤلاء الأفراد للثورة الصناعية قفزت بانجلترا إلى القمة العالية بين دول العالم ، **وحققت لها مكاسب إستعمارية وإقتصادية جعلتها أقوى الدول الكبرى في القرن التاسع عشر.**

التطور الصناعي والحرية الإقتصادية :

وفي تلك المرحلة من التطور الصناعي وجد رجال الأعمال في فلسفة المذهب الحر الذي نادى به " آدم[*] **سميث Adam Smith**" سنداً قوياً ؛ فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الاقتصادية لمنع تدخل الحكومة حتى في النواحي التشريعية اللازمة لإزالة مظاهر الاستغلال السيئ الذي كان يجحف بالطبقات الضعيفة ، ولكن الأمانة العلمية تحملنا على الاعتراف بأن مذهب المصانع الجديدة والاستفادة من الاختراعات المتتابعة ؛ وحرية التنقل من حرفة لأخرى ومن طبقة لأخرى ؛ وحرية التسويق والمنافسة من أجل كسب الأسواق ... كل هذه حريات ضرورية لنجاح الثورة الصناعية[**] ؛ بل إن انتشار المذهب الحر في تلك المرحلة من تاريخ الدول الأوربية بصفة عامة هو الذي جعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت مقبولة من حيث أهدافها الإيجابية ؛ ولو تدخلت الحكومات مثلاً لحماية العمال من البطالة واستجابت لرغبتهم في منع إدخال الآلات الحديثة التي توفر الأيدي العاملة ؛ ولو تدخلت لمنع إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة ؛ أو

---

* كان آدم سميث رائداً للمفهوم القائل بان الهدف الصحيح للسياسة الاقتصادية هو في الدرجة الأولى زيادة بضائع الاستهلاك للرجل العادي ، وبيعها له بأقل ثمن يستطيع المنتجون ان يتحملوه ، وقد عاش هذا العالم فيما بين أعوام (١٧٢٣– ١٧٩٠) ويعتبره علماء الاقتصاد أنه مؤسس مدرسة الاقتصاد الحديثة ، وأن كتابه الذي أصدره في عام ١٧٧٦ بعنوان (ثروة الأممThe Wealth of Nations) له تأثيره الواسع فيما يتعلق بالرأسمالية الغربية ، حيث أنه شرح فيه نظريته في تقسيم العمل ، ومفهوم الاقتصاد الحر ، وأن الدولة لا ينبغي أن تتدخل في الأعمال الاقتصادية.

** **في تبرير المذهب الحر- أنظر :**

Irene Collins. Liberalism in Nineteenth Century in Europe (London 1957), pp. 2-23.

لمنع الأفراد من تمويل المشروعات العامة كالسكك الحديدية وبناء السفن ؛ أو لتحديد أرباحهم ، لحال ذلك دون استثمار قدرتهم الادخارية وعاق التكوين الرأسمالي المحلي والاستثمار الخارجي عن متابعة حركته ونشاطه ، وكان من المحتمل ألا يتحقق ذلك التقدم الهائل الذي وصلت إليه الدول في أعقاب الثورة الصناعية.

بيد أن النقطة السوداء في تاريخ المذهب الحر كانت في أنه اتخذ ذريعة للوقوف دون أي تدخل من الحكومة في أي ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي ، فكان بذلك عائقاً لكل تشريع يهدف إلى إصلاح مساوئ الرأسمالية الصناعية وكان بذلك عاملاً على تمادي الأقلية الرأسمالية الصغيرة في استغلال الغالبية الأجيرة ، وهناك جانب آخر من جوانب هذا المذهب يؤخذ به ويحاسب عليه – وهو عدم تدخل الحكومة لفرض ضرائب عادلة على الدخول الكبيرة – فقد كان هذا أكبر عائق للحكومة في سبيل العمل لتخفيف وطأة البؤس والبطالة والتدهور الاجتماعي التي كانت تئن تحتها الملايين من طبقة الأجراء ؛ حتى أنه في الوقت الذي كانت تتحقق فيه لبعض الأفراد مئات الألوف من الجنيهات كأرباح سنوية ، كانت ميزانية الدولة تعجز عن مواجهة الإنفاق الاجتماعي اللازم لإعانة الأسر البائسة من العاطلين ؛ أو للإنفاق على مشاريع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى اللازمة لتحقيق العدالة المنشودة في ظل النظام الذي كان يُطلق عليه اسم الديمقراطية ... **ولكن هذا المذهب الحر أخذ من الديمقراطية ناحية واحدة – هي الحرية – واكتفى بتطبيقها لصالح طبقة واحدة هي الطبقة الرأسمالية !**

ظهور الأفكار المناهضة للرأسمالية :

سوء معاملة اصحاب الأعمال للعمال:

يعتبر تاريخ التقدم الصناعي في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تاريخ الطموح والمغامرات لتحقيق الرفاهية الشخصية بمعدل سريع ، وقد ساعدت على ذلك المبتكرات التي توالي ظهورها ، فتحققت الثروات وتكدست ملايين الأرباح عند الأفراد دون أن تظفر بوزن أو تقدير الآثار المترتبة على الروح الفردية ، وأن الفكر الإنساني اليوم ليذهل من الظروف التي كانت تسود في الأمس ، ويدهش من سوء المعاملة التي كان يحكم بها أصحاب العمل والعمال وبخاصة النسوة والأطفال كما يدهش من الموقف السلبي الذي كانت تقفه الحكومات وقتذاك إزاء تلك الأحوال ومن عدم اكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان.

وقد بلغ الإستغلال أشده في أوائل الرأسمالية الصناعية ، وبخاصة في صناعة النسيج فروِيت وَرويت مشاهدات وحقائق أغرب من الخيال ، إذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجمعة داخل المصانع – أو خارجها إن كانوا عاطلين – فالأجور ضعيفة ، وأثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الإنتاج الزراعي ، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، ومع هذا لا تسير حركة البناء بنفس السرعة التي يتجمع بها الأفراد في المدن الصناعية ، والمالية العامة عاجزة عن إيواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء.

فكيف تفكر الحكومات في بناء منازل لمن يشتغلون في المدن المكتظة بساكنيها ، وكيف تفكر في الإصلاح إذا كان " الأليت " الحاكمون[*] هم أفراد الطبقة الجديدة من الرأسماليين الذين ينافسون طبقة الملاك الزراعيين في الحكم ، وكيف يكترث " أليت " الحاكمون بغيرهم إذا لم يكن هناك فكر ثوري أو صوت قوي يرتفع بالمعارضة ويلعب دوراً في التأثير على الأداة التشريعية ؟

استمر الاستغلال الرأسمالي على هذا الوضع حقبة من الزمن ... الفوارق المادية صارخة والفوارق الاجتماعية غاية في منتهاها ، والفوارق في النفوذ تقوم على الفوارق فلي الثراء ، فالأغنياء هم كل شئ ، والفقراء هم الغالبية الكبيرة لا شئ.

ومتى لجأ العمال إلى القانون وجدوه ضدهم ، لأن القوانين التي صدرت عام ١٨٠٠ وعام ١٨٢٥ في إنجلترا كان الباعث عليها هو الخوف من الثورة ، فكانت تحرم على العمال التكتل والتجمهر لمناقشة مصالحهم ، بينما كان أصحاب الأعمال يتكلمون ويتباحثون في الوسائل التي تمكنهم من السيطرة التامة على العمال[**] ، ولم يكن للعمال يد ولا مصلحة ولا صوت في أي تشريع من التشريعات التي كانت تصدرها الطبقة الحاكمة[***].

* يقصد بها الطبقة الممتازة أو المميزة التي تستأثر بالحكم (Elite).
** هول وواتكنز (Hall and Watkins) المرجع السابق صفحة ٣٥-٣٧.
*** لم يحظ العمال الإنجليز بصوت في جانبهم داخل البرلمان قبل عام ١٨٦٧.

وإذا كانت المزايا العادية للثورة الصناعية في مراحلها الأولى والوسطى قد غطت إلى حد ما على المساوئ الصارخة التي نجمت عنها ، فإن تلك المساوئ بدأت تبرز للمجتمع بوضوح حين بدأت الرأسمالية الإنجليزية تواجه الأزمات. فقد كانت هناك فترة شاهدت نشاطاً كبيراً في الصادرات فتخلصت " ورشة العالم " من فائض كبير جداً من إنتاجها المحلي ، وأصبحت تعتمد كثيراً على استيراد الخامات والمواد الغذائية من الخارج. ثم بدأت الأزمات الدورية تهدم في صرح الاقتصاد البريطاني ، وتبعتها تقلبات في الأسواق الخارجية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والحروب والتقلبات الزراعية ، كما بدأت دول أوربا الصناعية تنافس بريطانيا في الأسواق الخارجية ... وبهذه العوامل كلها زادت الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية ، فتفاقمت مشاكل البطالة وظلت دون حلول **(لإن التغير الصناعي كان سريعاً وموجات الكساد الدورية شديدة الأثر نظراً لأنها كانت تعقب فوران رواج عنيفة)** وتناقصت الدخول الحقيقية مع تقدم سني الثورة الصناعية لارتفاع أثمان السلع الضرورية ، فإذا أضفنا إلى كل هذا أن العمال كانوا محرومين من التكتل والتجمع ، كان من الطبيعي أن نتوقع قيام موجات من التذمر ، وظهور آراء تنادي بضرورة تغيير الحال(*).

* أنظر دكتور/ مصطفى الخشاب ، المذاهب السياسية (لجنة البيان ١٩٥٣) صفحات ٩٤-٩٩.

التفكير في إزالة مساوئ الرأسمالية :

ولكن : من الذي يصلح الحال ؟ وما الذي يمكن عمله لإزالة أو تخفيف حدة البؤس الجاثم على العمال الذين أنهكتهم كثرة العمل وسوء التغذية ؟

إن المطالبة بتقليل ساعات العمل ورفع الأجور كانت تجد المقاومة بدعوى زيادة التكلفة ، والنقابات العمالية الأولى كانت ضعيفة لا يسمع لها صوت ولا تستطيع أن تقف أمام جبروت المقاومة من أصحاب الأعمال ، وأمام التشريعات الحكومية التي كانت تعتبر النقابات العمالية خلايا أو نوايات ثورية !!.. ، وقد ظهرت إلى جانب ذلك آراء وأفكار دينية " تدعو الناس إلى الإيمان بالله وارتضاء ما كتبه لهم في الحياة الدنيا... وتمنيهم بالنعيم المقيم في الآخرة "!.

ومن البديهي أن تكون هذه الآراء موضع سخرية واستهزاء الطبقات المحرومة... لأنه ليس أقرب إلى سخط الإنسان الذي يؤمن بالله أن يكون في ضنك ... **ويعيش هذا الإنسان الفقير ويعاني آلام الفقر والجوع ويرى الثراء ينساب من حوله ، بينما يتلوى هو من ألم المرض والفقر ، ثم يجد رجال الدين يتناسون أهم شئ في كل دين ، وهو العدالة الاجتماعية ، ثم يعدونه ويمنونه بالنعيم المقيم إذا أخلد إلى الهون والسكون ورضى بما قُدِّر له أن يكون !.**

وقد نادت طائفة من المصلحين الدينيين بضرورة إزالة المساوئ التي خلفتها الرأسمالية الصناعية على أن تتولى الحكومة هذه المهمة

وتعاونها في ذلك الكنيسة [*] ، ولكن صدى هذه الدعوى كان خافتاً ضعيفاً **لأن المشاكل كانت أخطر من أن تحلها المسكنات عن طريق الخدمات الخيرية.**

ومن ناحية أخرى كانت الانفعالات الثورية قد بدأت تعتمل في أذهان بعض العمال وتولد في نفوسهم الرغبة في تحطيم الآلات أو تخريبها ، وتحثهم على الإضراب العام لكي ينهار النظام الرأسمالي[**] ولاشك أن فريقاً من العمال قد يطرب للخسائر التي تلحق بالرأسماليين نتيجة الإضراب والتخريب ، ولكن مثل هذا الشعور الانفصالي والتكتيك الثوري الهدام لا يجدي في حل المشكلة ، بل يزيد من حدة الإصطراع الطبقي أو يضعه موضع الواقع إذا كان لا يزال مجرد أفكار كامنة.

ومن المفكرين من أخذ ينهمك في مهاجمة الرأسمالية من ناحية أخلاقية فنادى **بأن أصل البلاء هو التمويل ورأس المال ، وبأن فائدة رأس المال هي بمثابة الربا الذي لا تجيزه الأديان ومن ثم كان مفتاح الإصلاح -على حد قولهم - في إلغاء فوائد رأس المال ، لتنتفي بذلك مطامع الرأسماليين وتنتفي معها شرور دكتاتوريتهم**[***] **وسيطرتهم على مرافق الحياة** ، ويرى فريق آخر من المفكرين أنه على الرغم مما تتضمنه آراء الفريق السابق من المفكرين الذين أثاروا في مداولاتهم العديد من الأفكار

---

* أنظر جاك بيلي :

Bailey, J. : The British Cooperative Movement, London-Hutchinson.

** أنظر " روح السياسة " لجوستاف لوبون Gostave Lebon ترجمة عادل زعيتر (القاهرة العصرية ١٩٣٥ ص ٢١٢-٢١٩).

*** See : Erza Pound and American Facism : by Victor C. Terkiss, Journal of Politics, Vol. 17, 1955; pp. 180-197.

الأخلاقية والاجتماعية ، فإن هذه الأفكار لم تكن الحل العملي لمشكلة قائمة بالفعل تحتاج إلى حل إيجابي حاسم قوامه العمل لا مجرد النظريات.

مساوئ الرأسمالية والفكر الإشتراكي :

ومن المعروف لكل دارس وباحث في النظم الاقتصادية والسياسية ، أن مساوئ الرأسمالية وفشل المذهب الحر فتح المجال لكثير من الآراء الاشتراكية ، فإن هذه الآراء وإن كان يبدو عليها الاختلاف في الأسلوب والتطبيق ، تتلاقى في هدف مشترك **وهو تحويل عناصر الإنتاج من ملكية خاصة إلى ملكية جماعية.**

ويقول دعاة الاشتراكية في الترويج لآرائهم أن ما يهدفون إليه هو احترام الصالح العام بقدر أكبر مما تسمح به الطبيعة البشرية ، ويعنون بذلك أنهم لا يؤمنون أن الفرد مستعد من تلقاء نفسه لأن يتنازل عن مزايا يحققها له مركزه في المجتمع الطبقي القائم على أساس الملكية الفردية ، وأنه لن يُخْضِعْ من تلقاء نفسه مصلحته الفردية للمصلحة العليا الجماعية. ولذلك ترمي النزعات الاشتراكية على اختلاف طرقها وأساليب التعبير عنها إلى **إخضاع الرأي الفردي لمصلحة المجموع.**

ويستوي في ذلك الاشتراكية الثورية التي ترى استحالة تحويل ملكية عناصر الإنتاج إلى ملكية جماعية دون الالتجاء إلى أسلوب العنف ، والاشتراكية التطورية التي ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهاز التشريعي

في الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد إنتاج تنتقل ملكيتها إلى الدولة تعويضاً عادلاً(*).

وبين هذه الأفكار وتلك ، بين أنواع الصراع الفكري والإصطراع الطبقي الذي انتاب بعض الدول ، بين اختلاف المنادين بالاصطلاح والمعارضين للتغيير ، بين المحبذين للتطور الاشتراكي والمناهضين لتدخل الدولة ، بين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هذا التباين الاجتماعي الصارخ في الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. في وسط هذا الواقع المادي وما بين تلك الاختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الاقتصادي السلمي على أساس البناء لا الهدم وعلى أساس التحرر من كل ألوان الإصطراع الفكري والطبقي.

* See : Twentieth Socialism : by Socialist Union.
كذلك الدكتور/ مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ص ١٠٤-١٠٥.

الفصل الثاني
الإنسان والفكر التعاوني

الفكر التعاوني واليونان :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضّح أنه نظراً لأن التعاون يؤمن بالإنسان ، ويعتبره القاعدة الأساسية لإقامة نظام سليم ، فإن الباحثين التعاونيين في شتى أنحاء العالم يحاولون أن يقوموا بالدراسات التي يتعرفون عن طريقها على نشأة الفكر التعاوني ، وعلى تطوره ، وعلى التجارب التي تم إنشاؤها بإسم هذا الفكر ، وما آلت إليه التجارب الماضية.

ولعل أحدث الدراسات التي نشرت (*) أخيراً في عام ١٩٧٥ ، ترجع بالفكر التعاوني وتجاربه إلى اليونان ، وتؤيد هذه الدراسات سبق اليونان فيما يتعلق بتطبيق الفكر التعاوني للتغلب على المشكلات التي كانت تواجه السكان وقتئذ ، وأيَّدت البحوث التي نشروها هذا المفهوم عن طريق **نشر القوانين النظامية " لجمعية أمبيلكيا " التي سجلت في اليونان في عام ١٧٨٠ ، ثم محاولة عقد مقارنة بين القوانين النظامية لهذه الجمعية وجمعية روتشديل**(**) التي تحظى بأكبر قدر من الذيوع والإنتشار للأسس الفكرية والتنظيمية السليمة التي قامت عليها ، وتطورها الناجح.

وجمعية أمبيلكيا هذه يطلقون عليها " **جمعية أمبيلكيا للتضامن والأخوة** ". **The Association and Brotherhood of Ampelkia**

وتقع هذه الجمعية قرب مدينة أوليمبس القديمة Olymp في اليونان ، وإسم هذه الجمعية يعني باليونانية " **حقل الكرم الصغير** ". وتوضح

* نرجو التكرم بالرجوع إلى :
Cooperative Information published by the International Labour Office, Geneva 21: 1975.

** تعتبر جمعية روتشديل التنظيم التعاوني الناجح الذي يجمع بين فلسفة الفكر والتطبيق ، ويبدو أن هناك محاولة لانتزاع فضل السبق منها ، ولعل الدراسة الحديثة التي نقدمها بإيجاز عن جمعية " أمبيلكيا " تكشف لنا عن هذا التطور.

الدراسات التي نُشِرَتْ أنه أُنشئت في هذه المدينة في منتصف القرن الثامن عشر بيوت وشركات للتجارة ، وأنه عند إنشاء جمعية أمبيلكيا في عام ١٧٨٠ **كان يوجد ٨٠ من المنشآت الكبرى التجارية التي لبعضها فروع في مدن تركيا كالقسطنطينية وغيرها** ، وكذلك في مدن أوربا ، كتريستا ومدن النمسا وألمانيا.

وتوضِّح الدراسات المنشورة حديثاً أن **السبب في إنشاء هذه الجمعية إنما يرجع إلى رغبة الناس في أن تتعاون في العمل معاً ، من أجل التغلب على الإلتزام الذي كان يقع على السكان فيما يتعلق بدفع الضرائب للحكومة العثمانية ، والرغبة في أن يتحمل كل فرد نصيبه العادل في أعباء هذه الضرائب.**

وتتميز قرية أمبيلكيا بأنها كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية ، وأن سكانها لم يسمح لهم بالإنخراط في سلك الجندية ، وأن الحكومة العثمانية لم يكن لها ممثل أو مندوب في هذه القرية. وكان على السكان – من غير الخدم – الذين بلغوا السن القانونية أن ينتخبوا فيما بينهم " **لجنة للإدارة administrative committee** " ، ويتولى هذا المجلس مهمة إدارة الدخل الذي يأتي من مختلف الوحدات الإدارية ، ومن الأراضي والمراعي ، وكذلك ممتلكات الكنيسة. **وتقوم اللجنة الإدارية بتخصيص جانب من الدخل لشق الطرق وصيانتها ، وإقامة المستشفيات ، والأعمال الخيرية** ، ويرأس هذه اللجنة أكبر الأعضاء سناً. وكان يقوم المفتشون المعينون من قبل الأعضاء ، بوظيفة جباية الضرائب المستحقة للحكومة العثمانية من كل فرد طبقاً لإمكانياته وممتلكاته. وقد لمس المواطنون فارقاً كبيراً بين آثار الجهد الجماعي والجهد الفردي ، إذ أنهم **تبينوا أنهم مع**

الجهد الفردي والضرائب المستحقة ، لم يعد ممكناً للفرد أن تتحسن أموره الإقتصادية أو الإجتماعية ، وأنهم مع الجهد الجماعي أمكن التغلب على كثير من المشكلات ، الأمر الذي دفعهم إلى تحقيق مزيد من التعاون ، وأن يتضامنوا سوياً في مختلف أوجه النشاط الذي يزاولونه ، ودفعهم إلى ذلك ما يأتي :

أ) يعتمد الاقتصاد الذي كان قائماً في قريتهم أساساً على محصول واحد ، هو محصول القطن بدءاً من الإنتاج حتى التسويق.

ب) تزايد عدد السكان ، فقد توقعوا أن يصل عددهم إلى ما يقرب من ٦٠٠ نسمة مع مطلع القرن التاسع عشر ، وهذا يعني زيادة كبيرة وقتئذ ، الأمر الذي يتطلب القدرة على خلق فرص للعمل خارج الزراعة ، عن طريق نشر الصناعات الحرفية ، والمبادلات التجارية ، خاصة وأن التصنيع في منطقة البلقان كان مازال في مرحلة الطفولة Infancy ، أي في بدايته.

ج) المنافسة التي كانت قائمة وقتئذ ، حيث أنه كانت توجد مناطق أخرى تقوم بزراعة القطن وتسويقه.

د) وأخيراً وليس آخراً ، الرغبة في إقامة حياة سياسية وإجتماعية تستند إلى أسس أخلاقية وروحية ودينية في إطار من العون المتبادل ، عن طريق تحقيق النهضة التعليمية ، وإشعار صغار الحرفيين بمدى ما يقع عليهم من إستغلال من كبار التجار.

ويرى الباحثون أنه لا يوجد تاريخ محدد يستطيعون أن يطمئنوا إلى تحديده بإعتباره تاريخ إنشاء هذه الجمعية ، **ويرون أنه إذا كان القانون**

النظامي قد سُجّل في عام ١٧٨٠ ، فإن هناك من الشواهد ما يدل على أن هذه الجمعية قد بدأ التفكير في الإعداد لها قبل ذلك بفترة ليست قصيرة ، وهم يعتقدون أن هذه الجمعية أنشئت فيما بين عامي ١٧٧٤ ، ١٧٧٩. كما ويرى الباحثون **أن هذه الجمعية لم تهتم بتنظيم وتوزيع السلع الأساسية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية** ، وهو الأمر الذي إهتمت به جمعية رواد روتشديل ، كما وأن جمعية أمبيلكيا لم تهتم بتشجيع الإدخار أو الإقراض.

ويهمنا أن نوضح أنه بالرجوع إلى البحوث التي تحاول أن تضع هذه الجمعية في مقدمة الجهود الفكرية والعملية فيما يتعلق بنشأة الفكر التعاوني ووضعه موضع التطبيق ، تقرر هذه البحوث أن هذه الجمعية أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أنه **على الرغم من الظروف غير المواتية التي كانت تحيط بالمواطنين نتيجة للإحتلال العثماني ، فإن القرية بأسرها إذا إتحدت فإنها تنجح ويمكنها أن تحقق الكثير لمواطنيها. كما أنهم يؤكدون أن هذه الجمعية طبقت أفضل أساليب الإدارة التي كانت معروفة وقتئذ ، وذلك عن طريق تعليم وتدريب الأعضاء لكي يقوموا بدور هام في نشاط الجمعية الإقتصادي.**

ويضربون مثلاً على تقدمها وإزدهارها أنها تمكنت من تصدير ١٣٥ر٠٠٠ر٣ (ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وثلاثون) بالة قطن سنوياً ، وأنها **في عام ١٨١٠ وصل رأس مالها إلى عشرين مليون قرش تركي.**

كما يقرر الباحثون أيضاً أن الجانب الإجتماعي كان على جانب كبير من الأهمية ، بل إن النشاط الإقتصادي أساساً كان يستهدف تحقيق التقدم الإجتماعي ، ويضربون مثلاً على ذلك بالنشاط التعليمي الذي مكّن من

إنشاء الكثير من المشروعات لصالح العمال ، هذا فضلاً عن بناء العديد من المساكن المريحة ، وأن التعليم والنشاط الإقتصادي ، والخدمات إذا قورن مع النشاط القائم في غيرها من المدن والقرى من نفس الحجم ، لتفوقت المنطقة التي تقع فيها الجمعية على ما عداها من المدن أو القرى المماثلة.

- ويكفي أن نُشير إلى أن الدراسات التي نُشرت توضّح أن أعضاء هذه الجمعية من الذين أتيحت لهم فرص السفر إلى الخارج وتعلموا اللغات الأجنبية كانت ترد لهم الصحف من الخارج بصورة منتظمة ، كما هو الشأن مثلاً مع الصحف التي كانت ترد لهم من ألمانيا. وكانت توجد المسارح التي تعرض القصص الكلاسيكية ، وكذلك مدارس الدراسات العليا التي يأتي إليها صفوة الأساتذة المعروفين وقتئذ ليحاضروا فيها. كما توضّح الدراسات وجود مكتبة عامة تضم مختلف فروع العلوم ، وعلى رأسها الكتب العلمية والفنية ، وأكثر من هذا فإن المواطنين في منطقة أمبيلكيا تبرعوا بالأموال لنشر القواميس باللغة اليونانية.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عند دراسة التطبيقات العملية لهذه الجمعية أنها أعتبرت " رأس المال " ذو " وظيفة إجتماعية " ... وأن إستخدامات رأس المال ينبغي أن تخضع للرقابة الصارمة حتى لا ينحرف رأس المال عن وظيفته الإجتماعية.

ويلاحظ أيضاً أن هذه الجمعية وضعت لنفسها شعاراً جميلاً.. وحرصت على أن تضعه موضع التطبيق .. وهذا الشعار يقول " عمل للجميع .. والجميع ينبغي أن يعملوا " Work for all and all at work.

ويلاحظ أن القوانين النظامية لهذه الجمعية وضعت الأسس لتنمية مهارات وقدرات الحرفيين ، في إطار من العمل الإجتماعي ، والمشاركة في الأرباح ، مع الأخذ في الإعتبار ضرورة القيام بمقتضيات التوسع والنمو ، بحيث يتحقق تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي للعمال ، بقدر الجهد الذي يبذلونه وما يقومون به من تحمل للمسئولية. وكذلك يلاحظ أن المؤسسين لهذه الجمعية ، كتبوا في المقدمة عند صياغتهم للقوانين النظامية ما يوضّح إيمانهم .. كتبوا " باسم الله .. وباسم التعاليم المستمدة من الكتاب المقدس ... الخ ". الأمر الذي يوضّح أنهم استندوا إلى القيم الروحية والتعاليم السماوية في صبغ معاملاتهم مع بعضهم ؛ ومعاملاتهم مع غيرهم بطابع الأمانة والشرف .. وكل هذه المعاني من أساسيات الفكر التعاوني السليم ، لأنها توحي بدرجة كبيرة من الثقة.

الفكر التعاوني وإنجلترا :

قامت في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر عدة محاولات لإنشاء جمعيات تعاونية صغيرة ، كمخبز هنا أو " ورشة " صغيرة هناك وكان العمال يشتركون فيها عن طريق تجميع مواردهم فيها والمشاركة في العمل والكسب ولكنها كانت محاولات ضعيفة ، قُصِدَ بها حل مشاكل معيشية مباشرة تتصل بالكفاف من العيش بالنسبة لفريق معين ، ولم يفكر أحد من أعضاء هذه الجمعيات الصغيرة في تغيير النظام القائم ، ولا حتى في مجرد كيفية التغيير.

أما البدء الحقيقي لحركة تعاونية ، فقد كان عندما حاول فريق من الرجال تكتيل جهودهم لإيجاد نظام يحل محل الرأسمالية الطليقة ، بحيث

تنتفي فيه جميع مساوئ الرأسمالية ولا تنتفي فيه فكرة الملكية ، وبحيث يكون أسلوبه ديمقراطياً بكل معاني الكلمة ، وجماعياً من حيث تقدير مصلحة الجماعة على أنها مجموع مصالح الأفراد.

وهذا التعاون الذي فكّر فيه الرواد الأوائل ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة ، وإنما محاولة اختبارية وتثبت التجارب صحتها أو عدم صلاحيتها(*) ، وكانت الرأسمالية وقتذاك تتكون من عدة عمليات أو مراحل متصلة (من إنتاج أولي إلى إنتاج ثانوي.. إلى تخزين ونقل .. وتجارة جملة .. وتوزيع تجزئة ..) وقد جاءت هذه العمليات في النظام الرأسمالي نتيجة للمصادفة الإجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الإنساني المقصود ، فلم يكن هناك من يحدد في الرأسمالية الحرة من سيكون منتجاً للمواد الأولية ، ومن يصنع الخامات ومن ينقلها ومن يبيعها ، ولا من يحدد أين وكيف توزع السلع ، أمّا في الفكر التعاوني فإن التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يحققان هذه السلسلة من العمليات.

بهذه المقدمة المختصرة عن منشأ الفكر التعاوني وعن ما ذكرناه في الفصل الأول فيما يتعلق بمساوئ الرأسمالية ، يمكننا أن ننتقل إلى الحركة التعاونية في إنجلترا وإلى دراسة المحاولات الأولى للشخصيات الشهيرة في تاريخ التعاون حتى نلمس مدى نجاح أو فشل أفكارهم ، وما يتعلق بنصيب التعاون من النجاح أو الفشل في السنوات التي أعقبتهم.

---

* S. and Webb : The Consume

من رواد الفكر والتطبيق التعاوني في إنجلترا :

روبرت أوين (١٧٧١-١٨٥٨) Robert Owen

أشرنا إلى أن المحاولات الأولى للإقتصاد التعاوني كانت تخدم ظروفاً محدودة أو تحل مشاكل في نطاق ضيق ولعدد صغير من الأفراد ، ولهذا لم تنجح كخطة عامة ، لأن طبيعتها جعلت منها مخرجاً مؤقتاً ، ولأنه لم يكن قد وجد بعد ذلك الرابط الفلسفي الذي يخلق فكرة إجتماعية تضم كثيراً من ذوي المصالح المشتركة فكان " مبدأ " أو أسلوب التعاون تعوزه الفلسفة الإجتماعية والمحتوى المعنوي الذي يختلف عن المثل والقيم التي كانت تُسَيِّر الرأسمالية الحرة وقتئذ وتُخضعها لتوجيهاتها.

وقد إختارت الأقدار روبرت(*) أوين لكي يعرض هذه الفلسفة ويحاول نشرها **حتى إستحق أن يُلقبه المؤرخون بأبي التعاون في العصور الحديثة.**

ولما كان المقام هنا لا يتسع لشرح تفاصيل جهوده العديدة ، فقد رأينا أن نكتفي بالإشارة إلى بعض منها ومجرد عرضها مع قليل من تحليل فلسفته ومثله ومدى إسهامها في بعث الروح التعاونية الحديثة.

كان أوين في بدء حياته من رجال الأعمال الناجحين ؛ ولكنه لم يكن من المغامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة ؛ بل كان إنساناً خيراً **هاله ما شاهد في أواخر القرن الثامن عشر من المساوئ الاجتماعية التي تسببت فيها الرأسمالية** ؛ فاشترى في عام ١٧٩٩ مصانع للغزل في مدينة

---

* نشأ روبرت أوين نشأة متواضعة ، حيث أن أباه كان يحترف حرفة صنع سروج الخيل في ولاية ويلز بانجلترا ، وكان يعمل وهو في سن العاشرة ككاتب في دكان مانيفاتورة ليكسب عيشه.
ولمزيد من معرفة سيرة روبرت أوين يرجع إلى مؤلفنا " روبرت أوين " ، الناشر : مكتبة عين شمس، ١٩٨٥.

نيولانارك (على نهر كلايد) ليديرها طبقاً لنموذج مثالي رسمه في ذهنه(*)، وكان جل همه مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها عن طريق تخفيض ساعات العمل مع رفع الأجور ، واختيار الأحداث الذين يعملون في المصنع من ذوي السن المرتفع ؛ وقد أثبت بسياساته التي طبقها أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الإنتاج فقد استطاع أن يحقق ربحاً ؛ ثم أخذت مساعدته للطبقة العاملة تمتد خارج المصنع ، فبنى لهم منازل وأصلح القديم من منازلهم ، وفتح المدارس للأطفال والكبار وكان يحرص دائماً على أن يقرن عمله هذا بدعوة رجال الأعمال في حرارة وقوة إلى أن يحذوا حذوه ؛ ومطالبة المسئولين بالإصلاح الاجتماعي في شتى النواحي ؛ ولكنه مع هذا لم يكن ثورياً أو انفعالياً في مطالبه.

كانت محاولات أوين الأولى محاولات إنسانية مثالية ، فكانت تجد لذلك جاذبية لدى الكثيرين في داخل إنجلترا وخارجها ، وقد شجع هذا أوين – مع معارضة شركائه – على تحديد الأرباح التي تدفع لرأس المال المستثمر(**) وكأنه بذلك كان يحاول أن يخلق علاقة جديدة بين الأرض والعمل ورأس المال فقد كان يعتقد أنه يضع مثلاً يحتذى به غيره من الرأسماليين ، **ونسى أن الروح المثالية التي كانت تُسَيِّره هو لم تكن هي الروح السائدة في مجتمع غلبت عليه الأهداف المادية ، واستأثرت بمقدراته طبقة أصحاب النفوذ المادي والسياسي.**

---

* B. Potter (Mrs. Sidney Webb) : The Cooperative Movement in Great Britain (London 1904), pp. 120-135.

وتوضح المراجع العلمية أن روبرت أوين عندما آلت إليه هذه المصانع كان عمالها كما ذكر المؤرخون من حثالة الرجال والنساء السكيرين والسكيرات الذين يعيشون في جو من القذارة تشمئزُ منه النفوس ، ولا سبيل إلى الاعتماد عليهم في إنجاز العمل أو إتقانه ، أما الأطفال فهم من يتامى الملاجئ.

** جاك بيلي ، المرجع السابق ، صفحة ١٣.

وكان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تُكَيِّفها البيئة والظروف المحيطة به – وهو إعتقاد صائب في رأينا – ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزءاً جوهرياً من بقية المؤثرات الإجتماعية الأخرى. كما كان يعتقد أن النظم التي أدخلها في مصانع نيولانارك ستوجد مجتمعاً صغيراً كاملاً ومثالياً. ولما نجح مشروعه في أول الأمر اعتقد أن التعاون – لا المنافسة الحرة – هو مفتاح التنظيم الصناعي الأمثل ، وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الإنتاجي ، **وأن المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوي يدفعهم إلى تحسين كفايتهم** ، وأن من الحمق أن يعامل أصحاب الأعمال عمالهم ، بخلاف المعاملة الطيبة التي إتبعها أوين معهم(*).

إلى هنا كان روبرت أوين مجدداً ومصلحاً إجتماعياً ناجحاً ، بل لا نبالغ إذا قلنا أنه كان المبشر الأول بمبادئ حسن الإدارة الصناعية وأسس رفع الكفاية الإنتاجية للعمال بالطريقة العملية والسيكولوجية ، ولكن أوين لم ير في نفسه مجرد مصلح إجتماعي أو إداري ناجح ، بل ترك العنان لعاطفته ومثله ، ولم يشأ أن يقف جامداً إزاء التطور السيئ الذي آلت إليه الحالة الإقتصادية والإجتماعية وبخاصة بعد الحروب النابليونية ، **من الفقر والبؤس والأجور المنخفضة والأمراض المتفشية ، وبخاصة بعد أن فقد الثقة برجال السياسة والمسئولين"(**)**.

---

* Margaret Cole : Robert Owen of New Lanark (London 1936).

** Jack Bally المرجع السابق ، صفحة ١٤ ـ ١٥.

أوين ومفهوم الإعانة :

وهنا تظهر لنا نقطة تحول خطيرة في فلسفة أوين ..

فقد نادى بأن **دفع الإعانات للعاطلين إهدار للكرامة الإنسانية ، وضياع للأموال العامة وأن تلك الأموال يمكن إستخدامها في بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال وإيوائهم وتعليمهم وإطعامهم ،** وهذه المجتمعات أو المستعمرات أو الوحدات الجماعية Communities **إن هي إلاّ منظمات تستطيع أن تنتج الغذاء والكساء اللازم لأعضائها ، فتحقق لنفسها الإكتفاء الذاتي بعد أن تقف على أقدامها ، وبذلك تعفي الخزانة العامة من أعباء الإعانة ، وتوفر المال الذي يمكن إستخدامه لإنشاء عدد آخر من الوحدات أو المنظمات الجماعية ، لا للعمال العاطلين فحسب وإنما لجميع العمال[*] .**

على هذا الوضع كان أوين يتصور الخطة اللازمة لإقامة مجتمع رشيد منظم يقوم مقام نظام الرأسمالية الحرة وكان يتخيل أن مستعمراته التعاونية الصغيرة سوف تنتشر في جميع أنحاء العالم وكان كلما وجد معارضة من " الإليت " الحاكمين لصيحته ومطالبته بالتشريعات الإصلاحية إزداد إقتناعاً بفكرته وإندفاعاً إلى التحمس لها[**]. ولم يعدم هذا الرائد الأول للفكر التعاوني أن يجد مؤيدين لآرائه ، وخاصة من قاموا بشتى المحاولات لتطبيق مبادئه ، سواء بكامل وضعها الذي تصوره أوين وبنى عليه تصميمه ، أو مع تعديلات إقتضتها التجربة العملية.

* مارجريت كول ، المرجع السابق ، صفحات ٣١١ـ ٣١٥.
** باتريس بوتر (B. Potter) ، المرجع السابق ، صفحة ٣١١-٣١٥.

آراء أوين ونظرياته الإجتماعية :

نشر روبرت أوين(*) فيما بين سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٨١٦ أربع كتيبات عنوانها " **نظرة جديدة إلى المجتمع** " **"New View of Society"** ضمنها آرائه ونظرياته الإجتماعية.

تكلم في كُتيبه الأول عن أن الإنسان لا يمكن أن يكون حسن النية أو سيئها بالسليقة ، أو أن الذكاء والغباء وغير ذلك من الصفات تكون موروثة فيه ، إنه ينكر ذلك ويرى أن **تطبيق الوسائل السليمة جدير بحُسن إعداد المواطن الصالح** ، ومن أجل ذلك نراه ينادي بأنه يجب على السلطات الحاكمة أن تقيم المشروعات المناسبة لتعليم(**) الشعب وتدريب الأطفال على العادات الطيبة منذ حداثتهم ، وإحاطة صحتهم وأخلاقهم وعاداتهم بعناية خاصة وسياج متين وإلى حسن الإنتفاع بعملهم.

وفي كُتيبه الثاني وصف التَغَيُّر الكبير الذي حدث في مصنعه بنيو لانارك New Lanark – أولاً تحت إدارة ديفيد ديل(***) David Dale ثم تحت إدارته وكيف أنهما **توصلا إلى إستئصال شأفة الآفات الإجتماعية التي كانت تسود وقتئذ** ، وكيف أن ذلك أعطى أوين الثقة والأمل في القيام

---

* Cooperation : F. Hall and W.P. Watkins, Cooperative Union.

** **يرى بعض الكتاب أن أساس " الأوينية " Owenism– قائم على أساس نظرية التعليم كوسيلة لتكوين الأخلاق والحصول على السعادة** فإن أوين مؤمن كل الإيمان بقوة التعليم وقدرته في توجيه شئون العالم نحو الرفاهية. يرجع إلى :

The Life of Robert Owen, by G.D.H. Cole : Macmillan and Co., Limited, London 1939, p. 126.

وكان يرى ضرورة عزل الأطفال عن الوالدين حين يبلغون سن الثالثة ، ويسهر على تربيتهم وتنشئتهم مربيات ، ومدرسون أعدوا إعداداً خاصاً يمكنهم من تحقيق أهداف المجتمع الجديد عن طريق التربية.

*** للراغبين في مزيد من التفصيلات التي ترتبط بإدارة مصنع روبرت أوين بنيولانارك. نرجو التكرم بالرجوع إلى مؤلفنا " روبرت أوين " الذي استعرضنا فيه تاريخ حياته وكفاحه وكافة مشروعاته. الناشر: مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥.

بإصلاح إجتماعي عن طريق إقامة مشاريع ينظمها جميع الأشخاص على إختلاف أحزابهم.

وفي كتيبه الثالث[*] شرح النظام التعليمي الذي أقامه بمصنعه بنيو لانارك للأطفال والبالغين.

وفي كتيبه الرابع ذكر أن **سياسته ترمي إلى عدم التدخل في حقوق الملكية بمصنعه** ونادى بوجوب إصلاح الكنيسة والقوانين التي تحكم بيع المخدرات ووقف أوراق اليانصيب الحكومية **ومراجعة قانون الفقراء**[**].

ولم تقف أعماله وجهوده عند هذا الحد بل رفع صوته عالياً سنة ١٨١٧ مستصرخاً نواب الأمة أن يعملوا لخير الأمة ، وأهاب بهم أن يبحثوا عما أصاب العمال في أرزاقهم وأولادهم من جرّاء الآلات الصناعية ، واستبداد أصحاب المصانع بهم.

وقدم لمجلس النواب تقريراً ضافياً عن قانون الفقراء Poor Law طالب فيه **بتحديد ساعات العمل وتحريم قبول الصبية في المصانع قبل سن العاشرة – وإنشاء صناديق للتوفير خاصة بالعمال ، وتنظيم مخازن لتموينهم ، وأن يمتلكوا الآلات والمصانع ، وأن يُقَسَّم الناس إلى مجموعات صغيرة تتضمن كل مجموعة منها عدداً يتراوح بين ٥٠٠ ، ٢٠٠٠ شخصاً ، وأن يُستبدل نظام المعيشة الفردية بنظام مشترك ، وأن توزع الأعمال بينهم بحيث يشتغل كل واحد منهم في العمل الذي يصلح له** ، وبذا يصبح الناس في مجتمع واحد يتعاونون على أداء الأعمال التي

* كان روبرت أوين يؤمن أن تقدم العلم يجعل التربية الصالحة ، والتعليم الراقي ، والغذاء الكافي ، وسائر مقومات المدنية في متناول كافة الناس ، بعد أن كان وقفاً على القلة.

** **صدر قانون الفقراء في عام ١٨٣٤ Poor Law (1834).**

تُلبي إحتياجاتهم وإحتمال عبء معيشتهم في إطار أسلوب جماعي يتقاسمون فيه الخير والشر في ظل المحبة والإخاء.

وناشد روبرت أوين الحكومة والبرلمان العمل على تحقيق هذه لفكرة – وقوبل تقريره من أعضاء المجلس بالعناية التامة وعلقت عليه الصحف وقتئذ بمقالات ضافية.

كان أوين يؤمن بإمكان تحسين الحياة البشرية عن طريق توفير بيئة أفضل ، وزادته تجاربه إيماناً بصواب فكرته.

كما أن تجاربه أيضاً زادته إقتناعاً **بعبث محاولة الإعتماد على روح العطف الأبوي لحمل أصحاب الأعمال على تعديل الأوضاع إذْ أعوزتهم الإرادة اللازمة – ومن هنا إستقر في ذهنه وقرارة نفسه أنهم لا يملكون كذلك القدرة على التغيير.**

وقد ساعدت بعض أجهزة الإعلام روبرت أوين في توضيح أعماله وأهداف مشروعاته ، ومنها على سبيل المثال :

وفي يناير سنة ١٨٢١ ظهرت جريدة الإيكونومست Economist وهي جريدة أسبوعية كان يحررها جورج ميدي George Mudie الذي أخذ على عاتقه توضيح مشروعات وأفكار روبرت أوين لتحسين أحوال الطبقة العاملة – **وبذلك إزدادت تعاليمه وضوحاً** – غير أن هذه الجريدة توقفت عن الظهور بعد إثنا عشر شهراً من تاريخ صدورها.



يؤمن علماء التعاون جميعا باهمية الانسان ، وقدرته على ان يتعاون مع زميله الانسان فى العمل معا من اجل الكسب الشريف .. ولعلنا جميعا نتذكر ان عيسى عليه السلام راى رجلا فقال ما تصنع ؟ قال اتعبد .. قال من يعولك ؟ .. قال اخى .. قال أخوك أعبد منك .

كما نتذكر جميعا قول الرسول عليه الصلاة والسلام « لان ياخذ احدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من ان ياتى رجلا اعطاه الله من فضله فيساله اعطاه او منعه » .

وهكذا يتضح ان التعاون يكاد يستمدتعاليمه فيما يتعلق بالعمل والكسب الشريف من تعاليم السماء .

وفي أكتوبر سنة ١٨٢٤ أنشئت جمعية لندن التعاونية Cooperative Society London وكان إنشاؤها على جانب كبير من الأهمية ، **رغماً عن أن التجارة لم تكن من أهدافها – إذ كان هدفها الدعاية** ، فكانت تقيم المحاضرات والمناظرات العامة **وأصدرت فيما بين سنة ١٨٢٦[*] وسنة ١٨٣٠ " المجلة التعاونية The Cooperative Magazine"** وكانت تراسل باستمرار جميع من يهتمون بشئون التعاون ، وقد أدت هذه المجلة أيضاً خدمات جليلة بما أوضحته من آراء روبرت أوين في الصناعة – وقد أعلنت في العدد الأول من صدورها أنها لا تزمع الدفاع عن نظريات أوين ولكنها **توجه إنتباه الجمهور إلى مبادئ التعاون المتبادل وعدالة التوزيع والتي يعتبر روبرت أوين من دعاتها الأقوياء المخلصين.**

تعاليم أوين والمشروعات التعاونية :

وقد أدت تعاليم أوين إلى إنشاء كثير من المشروعات التعاونية ، غير أن أغلب هذه المشروعات فشلت ولم يكتب لها النجاح واطراد **النمو ومن هذه المشروعات :**

جمعية لندن التعاونية الإقتصادية :

أنشئت هذه الجمعية سنة ١٨٢١ وكان من بين أهدافها **إيواء مائتين وخمسين عائلة للعمل معاً وإنتاج ما يحتاجون إليه من طعام وملبس ومسكن وتعليم مقابل دفع جنيه أسبوعياً.**

---

* في ٤ يوليو عام ١٨٢٦ نشر روبرت أوين ما أسماه " إعلان الاستقلال العقلي " نادى فيه بالتحرير مما أسماه أعداء الإنسانية الثلاثة " الملكية الخاصة ... وعدم فهم المعتقدات الدينية وما يترتب على ذلك من مشكلات ".

مجتمع أوربستن Orbiston Community :

أنشأ هذا المجتمع أبرام كومب Abram Combe من أتباع أوين سنة ١٨٢٥ برأس مال قدره ٥٠٫٠٠٠ ج.ك مقسم إلى أسهم قيمة كل منها ٢٥٠ ج.ك وقد ساهم جورج ميدي الذي كان يحرر جريدة الايكونومست بنصيب كبير في رأس المال. وقد اشترى كومب مزرعة مساحتها ٢٩٣ إكر(*) Acres وكان إبنه أ . ج هاملتون متحمساً للمشروع فساهم فيه بمبلغ ١٩٫٩٥٥ ج.ك.

وقد بنيت الفكرة على أساس إشتراك لفيف من العمال يتراوح عددهم بين ٥٠٠ ، ٣٠٠٠ بعيشون معيشة مشتركة في مستعمرة واحدة ويخصص لهم بناء واحد على شكل مستطيل طوله ٦٨٠ قدماً وعرضه ٥٠ قدماً – وإرتفاعه أربع طوابق مقسم إلى مساكن مستقلة يتوسطه قاعة محاضرات وبه مطبخ واحد ومطعم واحد للجميع ، ويخصص لكل قاعة مسكن من تلك المساكن ، وعلى كل عائلة أن تربي أطفالها إلى سن الثالثة ثم تعهد بتربيتهم بعد ذلك إلى المجتمع وعلى الوالدين الإشراف على أطفالهم في أوقات الطعام فقط. –

كما خصص مبنى آخر يتكون من خمس طوابق لإقامة الصناعات اللازمة وتأجير الأرض وما عليها من مبان لأعضاء مجتمع أوربستن ليقوم هؤلاء العمال بعملية الإنتاج لأنفسهم ولحسابهم.

وفي مارس ١٨٢٥ بدأ مئات عديدة من الأشخاص من شتى أنحاء انجلترا عملهم الجماعي ، وقد قبل معظمهم مبدأ الملكية الجماعية والدخل المتساوي عندما شرحها لهم كومب – ولكنهم عند التطبيق إتضح أنهم

* الأكر يساوي فدانا تقريباً.

كانوا حريصين على تجنب المساهمة في العمل بجهد متساو – فانتشر الكسل بين أفراد المستعمرة وعم بينهم الإسراف وتعودوا القذارة. كما ثبت بالتجربة أن تخصيص مطبخ ومطعم عام للجميع عمل غير ناجح ، وقد أدى ذلك إلى تعثر بعض جوانب المشروع ، ولكن العمل تقدم بنجاح في مسابك الحديد Iron Foundary ويعزون ذلك إلى كفاءة الأساليب الجديدة ، **وذلك بإعطاء العمال نصيب إضافي في الأرباح يقيد لحسابهم كنصيب في رأس المال.**

وفي أغسطس سنة ١٨٢٧ توفى كومب – فأغلقت القرية أبوابها تحت ضغط الدائنين.

مجتمع رالاهين The Community of Ralahines

يدين مجتمع رالاهين في وجوده إلى زيارة روبرت أوين لايرلنده في عام ١٨٢٣ ، حيث أن محاضراته في دبلن جذبت إلى آرائه أحد كبار مُلاَّك الأرض ويدّعى جون سكوت فندلير John Scott Vandeleur الذي دفعته المتاعب المستمرة مع المستأجرين إلى أن يُفكر عام ١٨٣٠ في إنشاء مساكن ومحلات لمستأجريه إذا أمكن أن ينتظموا في مجتمع تعاوني. ويتطلب المشروع أن يكون جميع المستأجرين أعضاء في جمعية رالاهين التعاونية للزراعة والصناعة بحيث يكون فندلير رئيسها. وقد تكونت الجمعية وكان عدد أعضائها أربعين – ولم يكن من بينهم سوى ١٨ رجلاً من القادرين والباقي من النساء والأطفال.

وقد تعاونت الجمعية مع فندلير باعتباره المالك على إعطائه سنوياً ما قيمته ٩٠٠ ج.ك وهي عبارة عن ٧٠٠ ج.ك قيمة إيجار الأرض ،

٢٠٠ج.ك للمساكن والأدوات. وقد سكن الأعضاء في المبنى الجديد الذي أنشئ خصيصاً لهم ؛ ودُفعت لهم أجور تعادل الأجور التي تدفع في المناطق المجاورة وكسب النساء عيشهن عن طريق القيام بما تتطلبه الجمعية من خدمات ؛ كالنظافة والطبخ وغيرها ، وافتتح محلاً لمد الأعضاء بما يلزمهم من الاحتياجات الشخصية ودُفعت أجور العمال على صورة بونات يمكن الشراء بها من محل الجمعية ويُطلق على هذه البونات " **أذونات العمل القابلة للتبادل** " **Labor notes exchangeable** والأعضاء يستطيعون استبدالها بنقود إذا رغبوا في الصرف في أي مكان آخر. وفي خلال سنتين استطاعت الجمعية أن تدفع الإيجار وأن تستصلح الأرض وترفع مستوى الرفاهية لأعضائها ، **وقد مُنع القمار والخمر والتدخين بحكم القانون** – ولم يستدع فندلير إلا مرة واحدة ليمارس حقه كرئيس في فصل أحد الأعضاء. وقد تضاعفت العضوية في الجمعية وفتحت مدرسة لتثقيف الأطفال على الطريقة التي إنتهجها أوين في مدرسته بنيو لانارك.

وفي نوفمبر ١٨٣٣ ووسط هذا النجاح توالت الأنباء السيئة الحزينة بأن فندلير قامر بجميع ممتلكاته وفر هارباً من البلاد مما أدى بدائنيه إلى الحجز على جميع ممتلكاته. ونظراً لأن الجمعية لم يكن لها شخصية معنوية من الناحية القانونية فلم يُعترف بها كمستأجرة وبالتالي لم يحصل الأعضاء على تعويضات مقابل التحسينات التي أدخلوها على المزرعة نظراً لأنّ حقوق المستأجرين Tenant rights لم تكن معروفة في جنوب أيرلنده في ذلك الوقت.

مجتمع كوينوود Queenwood

أدار روبرت أوين بنفسه هذا المجتمع بعض الوقت يعاونه أتباعه الذين كانوا ينتظمون تحت اسم " **إتحاد جميع الطبقات لجميع الأمم Association of all classes of all nation**" وكان يسمح للعضو الذي يقدم ٥٠ ج.ك بالإنضمام للمزرعة.

وفي أكتوبر سنة ١٨٣٩ وُفقوا في شراء الأرض والبضاعة اللازمة. ورغماً عن أن روبرت أوين كان يرى أن رأس المال الذي بدئ به المشروع غير كاف ، إلا أنه قبل أن يدير المستعمرة خشية أن يؤدي رفضه إلى الإنقسام ، وسرعان ما سار العمل بهمة ؛ فأقيمت المدارس ووزعت الأرض وغرست الحدائق ، وقبل الاتحاد مبدأ السماح للعمال من غير المقيمين بالمستعمرة بالإقامة بها وذلك بقصد الاستفادة مما يدفعون نظير المأكل والمسكن ؛ **ولكن الجمعية اصطدمت بسلسلة من العقبات نتيجة احتياجها إلى رأس المال اللازم** ؛ واستقال روبرت أوين وخلفه آخرون ، وما أن حان سبتمبر سنة ١٨٤٥ إلا وكانت خصوم المنشأة قد بلغت أربعون ألف ج.ك بينما أصولها لا ترقى إلا ثلث هذه القيمة مما حدا بالدائنين إلى التدخل وفشلت المزرعة.

تقدير فلسفة أوين وآثارها :

ويلاحظ أن أفكار أوين بصورتها هذه كانت تنطوي على **عنصر من عناصر الشيوعية المسيحية** ، ويقصد بها المعيشة الجماعية التي تسيرها المُثُل المسيحية.

وإذا كانت نماذج مستعمراته التي أقامها قد فشلت من حيث كونها أسلوباً جماعياً عملياً للمعيشة التعاونية ، **فقد كان هذا الفشل لأنها لم تنشأ من صميم الحاجة الماسة عند هؤلاء الذين اشتركوا فيها ، بل كانت من وحي أحلام الداعين للحركة ، وهذا أمر يجب أن يأخذ حظه من الإعتبار والتقدير عند من يحاول أن يوجد مجتمعاً مثالياً في معيشته** ، بمعنى أن عليه أن يقدر من هم المشتركون في هذا المجتمع؟... وقد كان أوين مبالغاً في التفاؤل عندما تصور أن الفقراء والعاطلين يمكنهم أن ينتظموا في مجتمع تعاوني مثالي ، وفاته **أن الفقر والجهل يصحبهما إنحطاط في المستوى الخلقي والنضوج الإجتماعي** ، وأن ذلك يستحيل معه أن ينظم الفقراء والجهلاء في مجتمع عالي المثل والقيم **ما لم يصاحب ذلك توعية وتثقيف وتدريب وتعليم ودعاية وتوجيه مستمر لبث الروح الجماعية فيهم.**

وقد تعددت آراء المؤرخين في تفسير أسباب فشل محاولات روبرت أوين وانهيار فلسفته ، فمنهم من اتهم الطبقة الحاكمة بأنها كانت السبب في معارضة مشاريعه وتعطيلها ؛ ومنهم من أرجع سبب الفشل إلى عدم النضوج الاجتماعي وقتئذ ؛ ومنهم من اتهمه بالمثالية(*) المتطرفة .. ومنهم من ذهب إلى غير ذلك من الآراء ؛ ولكن هؤلاء المؤرخين كانوا في بحثهم عن أسباب الفشل يسيرون ضمن إطار مغلق ، وعلى هدى منطق واحد أساسه الاعتراف بفضل الأفكار التي كان ينادي بها أوين ويسعى إلى تحقيقها ، والإشادة بمثله العليا وجهوده المتصلة **على أساس أنها كانت**

* **يذكر شارل جيد التعاوني الفرنسي المشهور ، أن روبرت أوين نفسه اعترف أن من بين أسباب فشل هذه المشروعات ، أنه عجز عن تهيئة المناخ اللازم ، والبيئة الصالحة التي يمكن عن طريقها تربية الإنسان الجديد.**

محاولة دفعه إليها حب الخير والرغبة في الإصلاح وكان لابد أن ينجح لو كانت الظروف مواتية لنجاحها.

وفي غمرة هذا التبجيل والإحترام لآراء أوين أغفل المؤرخون جانباً هاماً يعتبر – في رأيي – العنصر الأساسي الذي تولدت منه أسباب فشل المستعمرات النموذجية التي حاول أوين أن يقيمها ، ذلك أن **المجتمع البريطاني في تلك الفترة كان يسير بقوة ديناميكية نحو نظام الإنتاج الكبير ، وكان الهيكل الإقتصادي الذي أوجدته الثورة الصناعية يستند بكامل قطاعاته على الضخامة في الإنتاج والتوزيع ، ولم يكن ثمة سبيل بعد أن أرست الثورة الصناعية قواعدها إلى العودة إلى نظام الإنتاج الصغير أو النظام الحرفي ، بعد أن إتضحت المزايا العديدة لوفورات الإنتاج الكبير.**

هذه القوة الإقتصادية الديناميكية كانت تسير بالمجتمع إقتصادياً إلى الأمام . وكان من اللازم المحتم أن تدفع معها نظام الحياة الإجتماعية إلى الدرجة التي تحقق التجاوب بين التنظيم الإقتصادي الجديد وأسلوب المعيشة فإذا أتى إنسان وسط هذا التيار الجارف وحاول إقامة مستعمرات صغيرة تهدف إلى الإكتفاء الذاتي ، ثم زعم أن هذا هو الأسلوب الأمثل للحياة الإجتماعية والإقتصادية ، **فإنه بذلك يكون كمن يسعى إلى تحقيق حركة " رجعية " من الناحية الواقعية ، وهذا ما فعله (أوين) فقد كان يريد العودة إلى تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى قطاعات وجزئيات صغيرة ويقوم كل منها بالإنتاج في حدود طاقة محدودة ؛ ولاشك أن محاولة كهذه أضعف من أن يكتب لها مجرد البقاء أمام التطور الاقتصادي الشامل الذي بدل حياة المجتمع كله وأوجد له دولة قوية تفرض عليها مصلحتها القومية**

الإبقاء على نظام الإنتاج الكبير ، بل العمل على ازدياد حجمه وضخامته ، لهذا لم يكن نظام أوين يصلح بديلاً للنظام الرأسمالي القائم وقتئذ ، ولكن تجاربه كانت لها ناحية هامة من نواحيها ، وهي الإيمان الذي كان يدفعه إليها والحماس الذي أظهره هو وأتباعه في الدعوة إليها وإغراء الرأي العام بها ، وقد تمخضت تلك التجارب عن ظهور صعوبات عملية ، وكانت في أول الأمر تخضع للتبديل والتنقيح في عدد من الآراء المبعثرة غير المحكمة من ناحية العمل والتخطيط **ولكن الأيام جعلت من هذه التجارب والآراء مادة تبلورت منها الآراء التعاونية التي تتجاوب من الناحية العملية مع مطالب الإقتصاد الحديث والمجتمع الديمقراطي المنشود.**

لقد خَلَّف لنا أوين وأتباعه تراثاً فكرياً قيماً من المبادئ والطرق والأساليب التعاونية لا يمكن إنكار آثاره في تطور الحركة حتى صارت إلى ما صارت إليه في الأحقاب التالية.

لقد كان أوين يهدف أول الأمر إلى مساعدة العاطلين ، ثم إتسعت أفكاره وإمتدت لتشمل الإنسانية جمعاء ، واليوم نجد التعاون الحديث قد إنتشر في جميع بقاع الأرض على إختلاف صوره وأشكاله.

وإذا كانت مستعمرات أوين النموذجية قد فشلت ، فإن فكرة " الورشة التعاونية " أو " المصنع التعاوني الصغير " وفكرة " النقابة التعاونية " قد تولد منها الشعور بأن في إستطاعة العمال أن يكونوا أرباب أنفسهم بدل أن يشتغلوا أجراء عند غيرهم.

وقد قام فريق من أتباع أوين بمحاولات لإنشاء جمعيات استهلاكية ، كما أتخذت مكاتب العمل التي أنشأها وسيلة لتبادل سلع منتجة تعاونياً بأخرى أنتجتها وحدات مماثلة ، **وبمعدل تبادل على أساس قياس ساعات**

العمل ، وبمرور الأيام أثبتت التجارب العملية أن التعاون الإستهلاكي هو أكثر أنواع التعاون فرصة في النجاح لأنه لا يحتاج إلى تمويل ضخم ، ولأنه تقل فيه المخاطر ؛ ويسهل إقامة وحداته ؛ ولكن أوين على الرغم من أنه كان يؤمن بأهمية المتجر الاستهلاكي ؛ لم يكن يعترف به كنقطة ابتداء في أية خطة من خططه ؛ وقد عبر عن هذا الاتجاه بهذه الجملة المأثورة المشهورة " **يستطيع المجتمع أن يبني متجراً .. ولكن لا يستطيع المتجر أن يبني مجتمعاً** "(*).

معاصرو أوين وأتباعه :

لاشك أن الأفكار التي كان ينادي بها روبرت أوين ، والتجارب الإجتماعية التي كان يقوم بها كانت تحتاج إلى دعاية واسعة النطاق بين أوساط العمال حتى ترسخ في أذهانهم فكرة المعيشة التعاونية ، لأنها كانت الشرط الأول لنجاح تجاربه ، كما كانت تحتاج إلى دعاية واسعة بين الطبقات والطوائف الإجتماعية الأخرى لكي تحظى بتأييدهم المادي والمعنوي ، ولكن يبدو مما كتبه مؤرخو حياة أوين **أنه كان دائم التعصب لأفكاره الشخصية ، فكان يقحمها في كل مناسبة** ، وعلى الرغم من قدرته على الإقناع وإخلاصه في نواياه وحماسه في خدمة الغير وعدم إيثار نفسه أو مصالحه بشيء مما يتصل بالأثرة والأنانية ، فإنه فقد عطف رجال الكنيسة والسياسيين وغيرهم من الشخصيات البارزة ، وكان ذلك بصفة خاصة حينما تعمّد عام ١٨١٧ مهاجمة جميع أنواع الأنظمة الدينية وحينما أعلن فيما بعد آراءه (الخارجة) الخاصة بالزواج ... ولم يكن ديمقراطياً

---

* **A Community Could build a store, No store could build a Community**
جاك بيلي : المرجع السابق.

(بالمفهوم السياسي) ولا مؤمناً بالحكم النيابي ، بل كان مبالغاً في التفاؤل ومفرطاً في الإيمان بصواب آرائه حتى لقد إعتقد أن جميع ذوي النفوذ والثراء سيتلهفون على تنفيذ خططه فور توضيحها لهم(*).

وقد كان من حسن حظ الحركة التعاونية في بريطانيا أن ظهر بين المعاصرين لروبرت أوين رجال بذلوا جهوداً مثمرة في سبيل نشر الفكر التعاوني وقاموا بتجارب لتشجيع النشاط الإقتصادي التعاوني لا كما صممه أوين في " مستعمراته " بل كما كانت تقضي الظروف المحيطة والحاجات المباشرة ، ومن بين هؤلاء إشتهر إثنان يجدر بنا أن نتحدث عنهما هما : **وليم تومسون ١٧٨٠ – ١٨٣٣ William Thompson والطبيب الإنجليزي وليم كنج ١٧٨٦ – ١٨٦٥ William King**.

فهذان لم يتقيدا بالتعصب للأفكار التي اشاد بها أوين ، وإنما إكتفيا بالروح التعاونية في آرائه ومشروعاته ، وأخذا ينشران الدعوة للإصلاح الإجتماعي التعاوني عن طريق المنظمات والجمعيات والنشرات والمحاضرات ، فكان لجهودهم أثر عظيم إستفادت منه الحركة التعاونية ، **فتحولت من مجرد تجربة أو أسلوب إلى فلسفة إقتصادية إجتماعية** ، وسنورد فيما يلي نبذة عن كل منهما نتوخى فيها تحليل أفكارهما وتقدير جهودهما ومدى إسهامهما في الفكر التعاوني.

---

* هول واتكنز : المرجع السابق صفحة ١٥.

وليم تومسون (١٧٨٠ - ١٨٣٣) William Thompson

من المعاصرين لروبرت أوين " وليم تومسون " الذي ولد سنة(*) ١٧٨٠ وقد ورث مزرعة تسمي " كلونكين " Clonnkeen عندما بلغ الثلاثين من عمره وقد أوصى بها عند موته إلى مديري أعماله مشترطاً عليهم العمل معاً من أجل إقامة المجتمع التعاوني ، وقد عرف عنه سعة الإطلاع وكان **من المتفهمين لكل النظريات الإقتصادية التي ظهرت في عصره** وقد أخذ عن أوين نظرته الإصلاحية في إقامة مجتمعات إختيارية للعمال.

كتب سنة ١٨٢٤ " بحثاً **في مبادئ توزيع الثروة على خير الأسس التي تحقق السعادة البشرية** ".

An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth Most conductive to Human Happiness.

كما نُشر له سنة ١٨٢٧ كتاباً آخر بعنوان " مكافأة عنصر العمل Labour Rewarded - أو كيف تضمن للعامل عائد جهده ؟ ".

وفي سنة ١٨٣٠ نشر " إرشادات عملية لسرعة تأسيس المستعمرات بطريقة إقتصادية ".

Practical Directions for the Speedy and Economical Establishment of Communities.

* يرجع إلى " التعاون " هول ووانكنز- المرجع السابق ، ص ٥٢ وما بعدها ، ويلاحظ أن وليم تومسون كان من النباتيين Vegetarian أي لا يأكل اللحوم ، وكان عزوفاً عن التدخين وشرب الخمور ، كما عاش حياته أعزباً ولم يتزوج.
وكذلك نرجو الرجوع إلى :
England Cradle of Cooperation, by S.R. Elliot 1937, London : Faber and Faber.

العمل مصدر الثروة :

كان يرى أنه لن يوجد مجتمع أسعد من ذلك الذي توزع فيه الثروة بين أعضائه بالتساوي ، وأن **مثل هذا المجتمع قد يكون فقيراً ولكن إذا أراد أن يرتفع بمستوى رفاهيته ، فإن عليه أن يعمل حتى يبلغ الإنتاج أقصى ذروته.**

وكان من رأيه أن العمل(*) هو مصدر الثروة Labour is the Sole Parent of Wealth ، وأن أثمان السلع في السوق تتحدد بمقدار العمل ورأس المال الذي صرف في إنتاجها ، وإنتهى إلى أن العمال وحدهم هم العامل الوحيد في الإنتاج ولذلك يجب أن يعود عليهم كل ما يأتي به الإنتاج من ثروة ، بما يترتب على ذلك من رخاء وراحة ورفاهية.

كان يقول أن ملاك الأراضي وأصحاب المصانع والآلات يتحكمون في العمال بحكم إمتلاكهم لهذه الأراضي والمصانع والآلات ، وهم لا يقبلون أن يؤجروا للعمال مالا في حوزتهم ليقوم هؤلاء العمال بعملية الإنتاج لأنفسهم ولحسابهم ... بل يُرغمون على قبول العمل بأجور لا تتعدى حد الكفاف ويستولون هم بغير وجه حق على كل فائض أو ربح في الإنتاج ، وإزاء هذا التحكم وهذه السيطرة من جانبهم فليس أمام العمال إلا القبول أو الموت جوعاً. كما كان يعتقد **أن جذور الشر متأصلة في النظام الإقتصادي** – وأن أسس النظام الإقتصادي الجديد الذي يطالب به : هو أن تتعاون جماعات العمال لمعاونة بعضها بعضاً ، فإذا إستطاعوا ذلك حققوا لأنفسهم كل ما ينتج من جهودهم.

---

* من جوانب النقد التي وجهت إلى وليم تومسون أنه لم يقدر الجهد الذهني حق قدره ، وأن كتاباته كانت تدور حول تقدير العمل اليدوي ، أو العمل الذي يعتمد على جهد الإنسان العضوي.

أي أنه ينبغي على العمال أن يبذلوا أقصى طاقاتهم من أجل تحقيق أقصى إنتاجية في حدود ما لديهم من موارد ... وأن الذي سيحفزهم على ذلك رغبتهم القوية في أن يشعروا بالطمأنينة والأمن Security وكان يسيطر على عقله رغبة ملحة في البحث عن كيفية تحقيق المواءمة بين المساواة مع الأمن ؟ .. وكيفية تحقيق المواءمة بين عدالة التوزيع مع إستمرار الإنتاج ؟

How to reconcile
reconcile just distribution with continued production ?.

كتب في مجلة التعاون Cooperative Magazine في نوفمبر سنة ١٨٢٦ مخاطباً العمال بما يلي :

هل تريدون أن تمتلكوا بفضل جهودكم وفي سنين قليلة الأرض التي يخرج منها الغذاء ، والمواد الأولية ، والمساكن التي تعيشون فيها ، وجميع الآلات والمواد الخام اللازمة للإنتاج ؟... وهل تريدون التمتع بكل ما ينتج من عملكم ؟... إذا أردتم ذلك فليس عليكم إلا أن تتجهوا بجهودكم نحو العمل لبعضكم ، وبدلاً من أن يعمل الجميع في صناعة الحرير أو الأحذية أو القطن مثلاً ، دعوا جانباً منكم يزرع ، وجانباً يصلح الأثاث والآلات والمساكن .. وآخر يقوم بصنع الثياب القطنية والصوفية والأحذية .. وغيرها ، واتركوا بعضاً منكم يستمر في صناعة الحرير أو غيره من السلع ، **وبذلك تمدون بعضكم بعضاً بالسلع التي تحتاجون إليها وتصبحون المنتجين والمستهلكين وسادة أنفسكم.**

كان وليم تومسون يرى أنه يجب على العمال **أن ينتظموا في مجتمعات تعاونية تدار بواسطة أعضاء منتخبين من بينهم** ، وبذلك لا يكون هناك من يستولي على الربح ، وإذا استطاعوا أخيراً أن يمتلكوا الأرض ورأس المال الذي هم في حاجة إليه ، فلن يكون هناك – حينئذ – من يقاسمهم في ناتج جهودهم عن طريق الإيجار أو الفائدة ، كما وينتج عن ذلك استبعاد البطالة والأنواع الأخرى للضياع الاقتصادي وذلك عن طريق الموازنة بين العرض والطلب ، والتقريب بين المنتجين والمستهلكين. كان يرى أن هذه المجتمعات التعاونية بين العمال لا تستدعي وجود أموال ضخمة كما كان يقول روبرت أوين. فبينما كان روبرت أوين يتطلب على الأقل ربع مليون جنيه إنجليزي ، كان وليم تومسون يكتفي بخمسة آلاف أو ستة آلاف جنيه إنجليزي.

إلا أن تومسون في جميع أبحاثه لم يرشد العمال إلى الوسيلة العملية التي يستطيعون بها تجميع مثل هذا المبلغ ، **وكان يرى أن تفكير العمال في إحداث الثورات لا يعود عليهم إلا بالضرر** ، وأن الواجب على العمال المتعاونين أن يطالبوا الحكومة بحماية المنشآت التعاونية.

وكان يرى ضرورة إقامة حكومة تُمثِّل الشعب Representative government ، **أي حكومة تمثل المجتمع خير تمثيل** ، حكومة تدخل في اعتبارها الأعداد الضخمة من النساء في المجتمع ، وعلى هذه الحكومة أن تقضي على جميع أنواع الامتيازات والاستثناءات التي تتمتع بها الطبقات القادرة ، **وكان يهتم بالدرجة الأولى بضرورة إباحة التعليم لجميع طبقات الشعب** ، خاصة وأن التعليم كان حكراً على الطبقات القادرة وحدها.

تقدير فلسفة وليم تومسون وآثارها :

كان وليم تومسون يتميز بين معاصريه بسعة إطلاعه ودراساته وقد يكون من أسباب ذلك أنه عاش مدة في منزل الفيلسوف الاقتصادي " **جيرمي بنثام**(*) **Jeremy Bentham** " ودرس عليه ، وما من شك في أنه درس الآراء الاقتصادية المعاصرة واختلط بأصحابها مثل ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل ، ووالده جيمس ميل ، ولكن يبدو أن التأثير الأكبر في أفكاره جاءه من وليم جودوين الفوضوي وروبرت أوين الشيوعي "(**) وقد استقى تومسون مبادئه عن أهداف التنظيم الاجتماعي من بنثام ، وهي تقوم على **فكرة أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد**. كما تشبعت آراؤه عن الحكومات بأفكار جودوين(***) الذي يعتبر " **الحكومة قوة منظمة من فريق الأغنياء لنهب الفقراء** " واعتمد في اقتراحاته للإصلاح الاجتماعي على فكرة أوين في إنشاء وحدات جماعية من العمال ، ثم أضاف إلى كل هذا إيمانه بنظرية " **العمل أساس القيمة** " التي جعل منها " المعامل " في أغلب دعاياته وكتاباته.

ومن ذلك يتضح أن تومسون لم يكن مجدداً في آرائه ، وإنما كانت هذه الآراء مزيجاً من عدة فلسفات ، وحتى نظرية العمل أساس القيمة التي كان لها بريق وجاذبية على لسان تومسون لم تكن بالمستحدثة ، فقد سبقه

---

* أوضحنا من قبل أن Jeremy Bentham من ألمع الفلاسفة الإنجليز في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر وهو رائد المدرسة النفعية (Ultilitarianism) التي كانت الأساس الفلسفي لكثير من النظريات الإقتصادية في عصره وبخاصة نظريته في المنفعة المتناقصة.

** هول- واتكنز ، المرجع السابق ، صفحة ٥٢ ، **ويبدو أن المؤلفين يستعملان لفظ " الشيوعي " تجاوزا لا كما أصبحت الشيوعية تعرف اليوم.**

*** وليم جودوين (William Godwin) من معاصري تومسون- بدأ حياته قسيساً ثم سرعان ما انقلب فوضوياً على الدين ومبادئه- وشجعته الثورة الفرنسية على الكتابة في الفلسفة السياسية فلمع ككاتب ناجح رغم المحاولات التي بذلت لإيقاف كتاباته الفوضوية.

في نشرها أمثال **توماس أكوينا**(*) (Thomas Aquina) وهو أحد أبرز علماء اللاهوت الإيطاليين في القرن الثالث عشر **وجون لوك**(**) (John Locke) وهو عالم بريطاني في القرن السابع عشر.

ولكن الذي يثير اهتمام الباحث في تاريخ التعاون هو أن وليم تومسون استخدم تلك الفلسفات والنظريات التي اقتبسها من غيره في إثارة حماس الطبقات العاملة ، وإفهامها أن لها كياناً اجتماعيا وحقوقاً سياسية وأهمية اقتصادية ، كما أفهم العمال عن طريق الدعاية المستمرة بالخطابة والنشر **أن التعاون خير ضمان لحصولهم على ثمرة عملهم وجهدهم** ، وأنه يحول دون أن ينهب منهم أصحاب الأعمال هذه الثمرات ، أما السبيل إلى ذلك فهو أن يسعى العمال تدريجياً عن طريق العمل في وحدات جماعية تعاونية إلى الوصول للاكتفاء الذاتي في جميع أنواع الإنتاج ، وبذلك تنتفي حاجتهم إلى الرأسماليين أو الملاك الزراعيين.

وجدير بالذكر أن تومسون – على الرغم من أنه كان يعتقد صواب نظريته " **العمل أساس القيمة** " وعلى الرغم من أنه تأثر بفلسفة جودوين ، لم يكن من دعاة تغيير النظام الاقتصادي عن طريق العنف.

كان ينادي دائماً بأن **التعاون ينبغي ألا يهدم القيم الاقتصادية القديمة إلا إذا خلق بدلها قيماً جديدة** ؛ وأن السبيل إلى حرمان الملاك من نفوذهم

* توماس اكوينا فيلسوف إيطالي عاش فيما بين عامي ١٢٢٥-١٢٧٤ ، وكان بارزاً في علوم اللاهوت theologian ، وكان شديد التمسك بالمفاهيم الدينية التي سادت في العصور الوسطى والتي كانت مبنية على آراء الآباء اللاتينيين وأرسطو والمفسرين لفلسفته.

** جون لوك فيلسوف بريطاني عاش فيما بين (١٦٣٢-١٧٠٤) ، وكان يؤمن بأن المعرفة أساسها التجربة Exponent of Empiricism ، ولاعتبارات تتعلق بنشاطه السياسي نُفي إلى خارج بريطانيا فعاش في هولنده فيما بين ١٦٨٣ ، ١٦٨٩ ، وهو مشهور في كتاباته بمعارضته للأفكار التقليدية الموروثة ، ونشر في عام ١٦٩٠ بحوثاً شرح فيها دور الحكومة في ظل العقد الاجتماعي الذي يعطي المواطنين الحق في الحرية والملكية.

وملكياتهم هو بناء مجتمع جديد مستقل عن تلك الملكيات(*) كما كان يرى ضرورة التجاء التعاونيين إلى الحكومة لحماية حركتهم البناءة(**) ؛ ثم أراد تومسون أن يكون عملياً أكثر من أوين في تقديره لرأس المال اللازم لإقامة " مستعمرة " تعاونية ، ذلك أنه بينما كان أوين يقدر المال اللازم بربع مليون جنيه ، كان تومسون يرى أن ٦٠٠٠ جنيه تكفي لإنشاء المستعمرة(***) ، وأن من الأفضل الحصول على هذا المبلغ من الفائض لدى الجمعيات التعاونية بدلاً من استجداء المحسنين وفاعل الخير.

ولكن هذا المبلغ على الرغم من ضآلته الظاهرية كان أكبر من أن يتخيل العمال أنهم يستطيعون تدبيره من دخولهم الضئيلة ، بل أن جميع الآراء الرنانة التي نشرها بينهم تومسون كانت من القصور بحيث لم يتبين العمال منها الطريق العملي لتدبير المال اللازم ، فوجدوا أن عليهم أنفسهم أن يكتشفوا الخطوة الأولى للتكوين الرأسمالي اللازم ، **ثم كان للدكتور وليم كنج الفضل في نشر هذا الاكتشاف بين التعاونيين في عصره.**

---

* من خير التراجم لحياة وليم تومسون :
R.J. Pankhurst : William Thompson, 1775-1833. (Watts. Co. London 1938).

** هول- واتكنز ، المرجع السابق ، صفحة ٥٦. ونلاحظ أن هذا من ضمن المبادئ التي عارضتها الحركة التعاونية فيما بعد.

*** جاء في محاضر المؤتمر التعاوني الثالث في لندن (١٨٣٣) : وأوضح تومسون عندما سُئل لماذا لم تتخذ خطوات لإنشاء المستعمرة حتى الآن ؟... أجاب أن المستر أوين لم يوافق أن يقترن اسمه بأية لجنة تفكر في بدء المشروع بمبلغ يقل عن ٢٤٠ ألف جنيه... وقال مستر أوين أنه رغم تقديره الكبير لمستر تومسون ، يرجو أن يؤكد له أن مبلغ ستة الالاف ولا عشرين ألف ولا حتى سبعين ألف جنيه لن تكون ذات جدوى ...".

دكتور وليم كنج (١٧٨٦ – ١٨٦٥) :

كان وليم كنج يعيش في عصر أوين ، وكانت تراوده نفس أحلامه وأمانيه.

ولد عام ١٧٨٦ وجمع الدكتور كنج في شخصيته بين خصائص الرجل العملي من حيث كان طبيباً ناجحاً ، وبين النزعة إلى الخير والرغبة في مساعدة الفقراء وكان يطلق عليه طبيب الرجل الفقير The poor man's physician وقد تولدت فيه هذه النزعة عن طريق كثرة اتصاله بهم بحكم مهنته.

ولعل أهم ما ساهم به كنج في ميدان الدعوة والدعاية للتعاون هو أنه نشر مجلة صغيرة باسم " التعاوني The Cooperator " فقد اكتسبت هذه المجلة فيما بعد شهرة واسعة بسبب ما كانت تحتوي عليه أعدادها من الإرشادات العملية الكثيرة ، ومن أنباء انتشار ونجاح التجارب التعاونية في شتى أنحاء البلاد. ولم يكن كنج يلجأ إلى استخدام الألفاظ الرنانة والفلسفات المجردة والنظريات الذهنية التي يعوزها التطبيق. كان يستعمل الأسلوب المبسط المعقول الذي يسهل فهمه على الطبقة العاملة ، وبذلك خدم الهدف الذي كان يرمي إليه بنشر هذه الدعاية وهو تثقيف الطبقة العاملة وتوضيح معالم مبادئ التعاون وإقناعها بفائدة وضع هذه المبادئ موضع التطبيق. وكان المبدأ الذي سار عليه كنج في كل كتاباته وبدأ به أول عدد من مجلة " التعاوني" هو : " **المعرفة والاتحاد هما قوة ، والقوة الموجهة بالمعرفة تؤدي إلى السعادة ، والسعادة هي هدف بني الإنسان** ".

by knowledge is happiness, and happiness is the end of

وقد ظل هذا المبدأ شعار المجلة منذ صدورها حتى توقفها.

عَرَّف التعاون وتكلم عنه قائلاً " التعاون لغوياً معناه العمل[*] سوياً – والاتحاد قوة في جميع الحالات وبدون استثناء – فما لا يستطيع أن يفعله رجل قد يستطيعه إثنان ، وما هو عسير على القلة يكون يسيراً على الكثرة ، ولكن قبل أن تبدأ الكثرة عملها يجب أن تتحد يداً بيد ويربطها شعور مشترك.

" إننا نحصل الآن على جزء صغير " وذلك لأننا نعمل من أجل الآخرين ، فإذا كنا بأية وسيلة نستطيع أن نعمل لأنفسنا فإننا نحصل على كل شئ ، وطالما أن رأس المال ليس لدينا فنحن مرغمون على أن نبحث عن سيد يعطينا وظيفة ، ومجبرون على العمل للحصول على أجر.

" إنه رأس المال الذي نحن في حاجة إليه ، وبالادخار نستطيع أن نجمعه ، يجب أن ننظم أنفسنا في جمعية لهذا الهدف الخاص ، ورأس المال المتجمع يمكن استخدامه في خير وسيلة قد تراها الجمعية ".

ثم استطرد مبيناً آراءه في مشروعات أوين " التعاون يعتبر موضوعاً جديداً ، بالنسبة للطبقات العاملة فمن الطبيعي أن لا يعرفوا عنه شيئاً ، وإذا كانوا قد سمعوا عنه فإنهم علموا أن تحقيقه يتطلب مبالغ طائلة وأن أقل مبلغ يلزم لتحقيقه هو ٢٠٫٠٠٠ ج.ك يرتفع إلى أن يصل إلى مليون ج.ك ، أن شروطاً كهذه لم تكن لتقرب الناس إلى التعاون وتحببهم فيه وتشجعهم على الاهتمام بأمره بل كانت تأتي بنتائج عكسية ".

---

* هذه المقتطفات من كتاب T.W. Mercer : Cooperation's (Cooperative Union Ltd., 1947).
وللراغبين في مزيد من دراسة تاريخ حياة هذا الرائد التعاوني الكبير يمكنهم الرجوع إلى مؤلفنا بعنوان " دكتور وليم كنج : تاريخه- أفكاره- رسائله " ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٥٨.

وقد بيّن كنج الجانب العملي لفكرته في التعاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولاً ، تباع فيها المنتجات البسيطة التي تنتجها جمعيات الإنتاج التعاوني ، وتكون في نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الأعضاء ثم تصبح بعد ذلك مصدراً للحصول على الأموال اللازمة لإنشاء " المستعمرات " النموذجية ... وكان يخاطب العمال عندما قال في مجلته بأسلوبه المبسط الواضح(*) :

" العمال المتحدون يجب أن يكونوا مستقلين ، فلابد أن يدَّخروا ويدَّخروا لتكوين رأس مال جماعي ، ليكن رأس مالهم هذا هدفهم !! ورأس المال بهذا الأسلوب لن يخطئهم ، أو يرهقهم ، أو يلقي بهم في الخارج..".

وهكذا كان كنج يؤكد على العمال مراراً أن تجميع المُدَّخرات الصغيرة هو السبيل لتكوين رأس المال اللازم. وفي ذلك يقول :

" إن الإنسان لا يحتاج لأكثر من أجره وزميل أمين ليبدأ عمله ، وإذا وفق هذان إلى أن ينضم إليهما ثالث حق لهما أن يطمئنا إلى قوة الرابطة التي تربط ثلاثتهم ؛ لأنه يصعب فصم عرى مثل هذه العلاقة ، وعندئذ يجوز لهم الاكتتاب أسبوعياً لتكوين رأس مال مشترك بينهم ليتجروا فيه سوياً بشراء البضائع اللازمة لعملهم ، ويقتصدون بهذه الطريقة قليلاً من المال يضيفونه إلى مالهم المشترك الذي جمعوه في بادئ أمرهم.

" وإذا انتهج عدد آخر من العمال نهجهم ؛ كان هناك احتمال في أن يقدموا على عمل أكثر أهمية ؛ فقد يمتلكون مخزناً خاصاً بهم يتعاملون فيه بكل ما يحتاجون إليه ؛ ويتنافسون مع المحلات الأخرى في خدمة

* نرجو التكرم بالرجوع إلى مرجعنا بعنوان " دكتور وليم كنج " السابق الإشارة إليه حيث أوردنا ترجمة كاملة للأعداد رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، وهذه الأعداد أوضحت آراؤه في التعاون في إطار موضوعات أخرى مهمة.

الجمهور ، فإذا زادت معاملاتهم زادت أرباحهم وزاد بالتالي رأس المال ، وحينئذ يمكن توظيفه فيما هو أكثر نفعاً للجمعية ، فإذا كان هناك طلب مربح على سلعة معينة فإن الجمعية قد تتجه نحو إنتاجها ، وإذا كانت الأرباح الناتجة من السلعة لا تتناسب مع الجهد المبذول في صنعها ، فإن الأعضاء قد يلجأون إلى زراعة الأطعمة التي يحتاجون إليها عن طريق شراء أو استئجار الأرض ، وبذلك يصبح بعضاً منهم زراعاً بدلاً من صناع ".(*)

وكتب في العدد الثامن من مجلته الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٨٢٨ مقالاً بعنوان : " **الأسس الثلاث للتعاون** " : **العمل – رأس المال – العلم** –The three essentials of Cooperation: Vir, Labor –Capital, Knowledge– وقد أوضح فيه أنه إذا أرادت الجمعيات التعاونية استقلال أعضائها ، فيجب عليها أن تثبت أنها تحتوي على الأساس الذي يبني عليه كل استقلال في العالم ، ذلك الأساس هو العمل.

فالعمل هو كل شئ ، هو بمثابة القلب من الجسد – والحجر الأساسي للبناء – هو ينبوع الحياة – والعمال وحدهم القابضون على زمامه فيجب أن يستفيدوا به لمصلحتهم دون الآخرين ، ثم استطرد شارحاً لهم **كيف أن رأس المال الذي هم في حاجة إليه نتيجة عمل مدخر Produce of labour saved up.**

فعليهم أن يدخروا جانباً من ناتج عملهم إذا أرادوا أن يملكوا رأس المال ليصبحوا سادة أنفسهم ، فرأس المال يجب أن يقترن بالعمل ليكون

* أوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لاعتقادنا في أهميتها التوجيهية.

منتجاً ، ورب معترض يقول لا يمكن أن يصبح الناس جميعاً سادة – وهذا حق – أن السيادة التي نعنيها هي أن يعمل الشخص برأسماله ولمصلحته.

ثم حثهم على التضامن وعدم تفرد كل منهم في عمله لأن **كل أمة سادها الانقسام سهل تسرب الفساد إليها** ، وكان مآلها الفوضى والضياع ، وهو يذكرهم دائماً بأن أكبر عائق يحول دون تحقيق التعاون هو انتشار الجهل بينهم ثم يعطيهم الثقة في أنفسهم قائلاً " **لا نزاع في أن عقول العمال ليست بأقل قدرة من عقول غيرهم من الناس على استيعاب العلوم بدليل أن أكثر عظماء الرجال نهضوا من بين طبقات العمال ولا ينقصهم للحصول على العلم إلا الوقت والراحة** ".

وفي نفس هذا العدد .. يستطرد شارحاً أهمية العلم فيقول :

إن أعظم عقبة أمام التعاون هي عقبة الجهل .. جهل الأعضاء العاملين .. فالعلاقات التي تتطلبها التنظيمات التعاونية تفرض على كل شخص ، أيا كان مركزه في الجمعية أن يكون على قدر من العلم والمعرفة .. إن أي عامل في أي موقع من مواقع العمل ، حتى وإن كان يقوم بأعمال الخدمات .. **هذا العامل لا يستطيع أن يؤدي واجبه على الوجه اللازم إذا كان لا يعرف القراءة والكتابة ، هذه المعرفة تعطيه قوة .. والقوة المستمدة من معرفة العامل للقراءة والكتابة يترتب عليها بالضرورة الفهم لكيفية استخدام وتطبيق هذه المعرفة** .. ومن المعروف أن الإنسان إذا تأصل فيه حب المعرفة ، فإنه يصعب عليه أن يتركها .. وهذا ما سيكون عليه الحال بالنسبة لأعضاء التعاونيات .. أنهم لن يقللوا من قدر المعرفة التي سيحصلون عليها .. فهذه المعرفة بكل تأكيد هي التي

ستقودهم نحو الاستقلال .. وعلى قدر ازدياد هذه المعرفة ، سيزداد تفهمهم لمبادئ التعاون ، وتمسكهم بضرورة وضع هذه المبادئ موضع التطبيق.

وفي آخر عدد من مجلته(*) الصادرة في أول أغسطس سنة ١٨٣٠ تكلم أيضاً عن **التعليم والإدارة Education and Management** وخاطب أنصار التعاون قائلاً :

" كما أنه **لا يمكن لأنصار التعاون الحصول على أهدافهم بدون تعليم** ، فكذلك **لا يتسنى لهم تحقيق أمانيهم من غير حسن الإدارة** ، ونصحهم بأن النجاح في التجارة يتوقف على حسن الإدارة في عمليات الشراء – كماً وكيفاً – فمن جهة هناك مزايا تنجم عن الشراء بكميات كبيرة ، ومن جهة أخرى هناك خسائر تنتج من ركود البضاعة ... **إن سر النجاح في التجارة قائم على سرعة تصريف البضاعة فرأس المال الصغير الدائر كثيراً ما يحقق أرباحاً أكثر مما يحققه رأس المال الكبير الجامد** ، كما طالب في هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة إمساك الدفاتر ".

أهداف وطرق الجمعيات في رأي كنج :

يتضح مما تقدم أن كنج على خلاف " أوين " **لم يعتمد على مساعدة الأغنياء في تحقيق أهدافه** ، بل اعتمد على جهود العمال ، وأوضح لهم أن في استطاعتهم تحقيق الأهداف المرجوة **إذا اتحدوا ونظموا صفوفهم** ، **وتمكنوا من محو الجهالة المتفشية بينهم** ، وفيما يلي نورد ملخصاً

* أوضح دكتور وليم كنج أنه بهذا العدد يكون قد نشر في المجلة أفكاره وتوجيهاته ، وانه وقد أدى دوره في نشر الدعوة ، عليه بعد ذلك أن يتفرغ لوضع أفكاره موضع التطبيق.

للأهداف والطرق التي ينبغي أن تسير عليها الجمعيات التعاونية في رأي كنج كما أوردها في العدد السادس من مجلته(*).

أ) الأهـــداف :

١) أن يعمل الأعضاء على حماية أنفسهم ضد الفقر.

٢) أن يحصلوا على جانب أكبر من الراحة في معيشتهم.

٣) أن يتحرروا من سيطرة رأس المال عن طريق جمع رأس مال مشترك بينهم.

ب) وسيلة تحقيق الأهداف :

١) جمع رأس مال مشترك عن طريق أن يدفع الأعضاء ستة بنسات كل أسبوع.

٢) استعمال هذه الأموال في أوجه مخالفة لما اعتادوا على إنفاقها فيما مضى ، وذلك عن طريق استخدامها في التجارة بدلاً من استثمارها في صناديق التوفير.

٣) إذا تَجَمَّع رأس مال كاف يستخدم في الإنتاج لمصلحة الجمعية.

٤) إذا تجمع رأس مال أكثر من ذلك يستخدم في شراء أرض ليعيش الجميع عليها.

٥) إذا أخذ رأس المال في التزايد فإن هذا يؤدي بالتدريج إلى توظيف جميع الأعضاء والانتفاع بجهودهم بأحسن الطرق المنتجة.

ج) صفات الأعضاء :

يرى الدكتور وليم كنج أنه يجب اختيار الأعضاء بعناية تامة ، ويجب أن تتوافر فيهم الصفات الآتية :

* نوجه النظر مرة ثانية ، اننا أوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لاعتقادنا في أهميتها التوجيهية.

١) أن يكون الأعضاء جميعهم من طبقة العمال ، وسبب ذلك في رأيه :
أ) أن العمل وحده هو مصدر الثروة.
ب)أنه لا قيمة لرأس المال ما لم يتحول بجهود العمال إلى ما يؤدي إلى راحة الحياة ورفاهيتها.

ومن رأيه أنه لم يكن من السهولة بمكان في ظل النظام(*) الاجتماعي القائم وقتئذ ، اندماج مختلف الطبقات ، لأن الحسد كان يقف حائلاً دون ذلك ، هذا فضلاً عن أن الطبقات الراقية لم تكن تحتمل مناقشة من دونها أو الاعتراف بالمساواة معها.

٢) أن يكون العمال مهرة قادرين على اكتساب مبالغ معينة أسبوعياً تتفق عليها قوانين الجمعية وأن ينتخبوا من بين أكثر المهـــن فائدة ، ويجب أن لا يكون عدد من يختارون من الحرفة الواحدة كبيراً.
٣) يجب أن يتحلوا بالأخلاق الحسنة ، وأن يكونوا من المجدين الهادئين الذين يواظبون على العمل ويهتمون به.
٤) أن يكونوا غير جهلاء وعلى قدر من العلم يتناسب مع وسطهم الاجتماعي ، ميالين لتثقيف عقولهم وزيادة معارفهم كلما سمحت ظروفهم بذلك.
٥) أن يكونوا أصحاء يحترمون قوانين الجمعية ولا يخالفونها.

* كان دكتور وليم كنج يكرر كثيراً أن التعاون ليس حركة موجهة من الفقراء ضد الأغنياء .. ولا من العمال ضد أصحاب الأعمال ... بل حركة تنظر إلى المجتمع ككل ، تستهدف توجيه جهود العمال في إطار من العمل العلمي المنظم الذي يقومون به معاً من أجل صالحهم ، وبما يؤدي إلى تحسين ظروفهم وشئونهم Bettering their conditions.

٦) يجب أن يكونوا في سن معينة ، قد يكون هذا السن بين الثانية عشر والخامسة والثلاثين ، وذلك لأنهم إذا كانوا مسنين فإن قواهم تكون قد وهنت ويصعب على الجمعية حينئذ الاستفادة منهم.

٧) يجب أخذ موافقة الزوجة على انضمام زوجها للجمعية ، وأن تفهم شيئاً عن مبادئها وإلا فإن زوجها لن يكون مع العمل بقلبه وفي مثل هذه الحالة قد يكون سبباً في تعكير الصفو والانسجام داخل الجمعية.

٨) يجب أن لا يسمح بانضمام العائلات الكبيرة وذلك لأنه في بدء حياة الجمعية قد يتسبب وجود أعضاء غير منتخبين في أضرار جسيمة للجمعية.

٩) وللاحتفاظ برأس المال سليماً ، طالب كنج الأعضاء بأن يمدوا يد العون عن طريق الاكتتاب فيما بينهم لمن يقعده المرض عن العمل ، أو يموت ، أو تموت زوجته ، وإذا فقد أحد الأعضاء وظيفته دون خطأ منه فيجب مده بالمعونة حتى يتمكن من إيجاد عمل له إما داخل الجمعية أو خارجها.

١٠) إذا لم يكن هناك مكان في الجمعية لاجتماعات الأعضاء ، فيستأجروا مكان يدفع إيجاره عن طريق اشتراك ربع سنوي.

١١) يجب أن يجتمع الأعضاء مرة كل أسبوع لتبادل المعلومات وزيادة مداركهم عن مبادئ الجمعية وأن يعين في كل اجتماع موضوع البحث الذي سيناقش فيه الأعضاء في الاجتماع المقبل ويصح أن تقرأ ما كتب في الموضوع ثم يؤخذ في الاعتبار مناقشات الأعضاء ، ويتولى أحد الأعضاء رئاسة الجلسة ثم يتناوب الأعضاء الرئاسة بعد ذلك.

١٢) على الأعضاء الذين يتسع لهم الوقت أن يجتمعوا أثناء الأسبوع في المساء لتنظيم أنفسهم في فصول لتثقيف بعضهم ، وبما أن الجمعيات ستعتبر العمل مصدر كل ثروة فينبغي أن يطلق عليها اتحادات العمل Working Unions ويجب أن يوجهها العلم والمعرفة ، ويجب أن تتزود بالعلم النافع على قدر المستطاع.

١٣) وتطبيقاً لهذا المبدأ فسيبدءون بتوجيه اهتمامهم الخاص نحو تثقيف أطفالهم وسيرسلون بهم إلى خير ما في المناطق المجاورة من مدارس بشرط أن يسمح لهم بزيارة هذه المدارس ومشاهدة مدى تقدم أطفالهم. وهناك خطة أفضل وهي أن يؤسسوا مدرسة خاصة بهم ، ويستأجرون من يقومون بمهمة التثقيف.

١٤) يجب أن تجمع هذه المدرسة بين التثقيف والصناعة حتى لا يتسرب إلى نفوس الأطفال نوعاً من الكبر أو التعالي أو الكسل .. ينبغي أن يتشربوا المعرفة في العمل.

ويرى كنج أنه إذا سار العمال على هذا المنوال فإنهم سيتفوقون على غيرهم ويتمكنون من ضمان وجود عمل(*) دائم لهم ، وحينئذ يسهل عليهم بث روح جديدة بينهم ألا وهي العمل على تحسين النواحي العقلية والخلقية فيهم ... **والمزج بين العمل والعلم والعقل والخلق يعتبر من أكبر مقومات تحقيق الأهداف.**

* من الأمور الهامة التي نوجه النظر إليها فيما يتعلق بفكر دكتور وليم كنج ، انه يرى أن آفاق العمل بالنسبة للعمال تتسع رويداً رويداً بقدر تعاونهم ، وبذلك يمكن استيعاب قوى العمل العاطلة ، وفي هذا رفع لكرامة العامل وبعد به عن العوز والشحاذة.

حوانيت الإتحاد :

وقد أسس كنج جمعية بمدينة إيتون (سنة ١٨٢٨) ثم أسست على غرارها جمعيات كثيرة في شتى أنحاء إنجلترا أطلق عليها حوانيت الاتحاد Union Shops وكان مآلها جميعاً الفشل ، لعدم اعتراف القانون الإنجليزي بها ، وإلى اضطرار الأعضاء للانسحاب منها لعدم توزيع الأرباح ، فقد كانوا يؤثرون توزيعها عليهم بدلاً من تركها لتكون رأس مال مشترك لمنفعتهم جميعاً.

وكثيراً من الكُتَّاب يعتبرون كنج أحق الأشخاص بأن يُلَقَّب بأبي الحركة التعاونية في بريطانيا ؛ إن كان هناك أحد يستحق أن يلقب بهذا اللقب.

غير أننا نعتقد أن كنج قد جانبه رحابة وسعة الأفق إلى حد ما عندما حدد صفات الأعضاء بقوله " **ان جميع الأعضاء يجب أن يكونوا من العمال ، بل وأن يكونوا من العمال المهرة الكاسبين** ".

ففي رأينا أن مثل هذا التوجيه كان عائقاً دون انتشار الفكر والتطبيق التعاوني ، بل كان من المحتمل أن يؤدي إلى إيجاد روح انفصالية أو تفرقة بين أفراد المجتمع.

وقد أورد(*) كنج عدداً من المبادئ التوجيهية كانت بمثابة دعامات ثقافية للطبقة العاملة ولرواد التعاون ، وعلى الرغم من أنه كرر كثيراً أهميتها ولم ينص على ضرورة إتباعها بحذافيرها في الحركة التعاونية كاشتراطات للعضو ، إلا أنها ظلت ضمن البرنامج الثقافي والإرشادي لكل جمعية تعاونية مخلصة للمبدأ وللحركة.

* للراغبين في مزيد من الدراسة التفصيلية عن حياة هذا الرائد التعاوني وأفكاره يمكنهم الرجوع إلى كتاب " دكتور وليم كنج " للدكتور كمال حمدي أبو الخير- الناشر مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥.



نادى رواد التعاون الاوائل بانشاء الجمعيات التعاونية ، غير أن البعض منهم كان يعتمد فى دعوته على معونة الاغنياء والدولة ، مستندا فى ذلك الى المثل الاخلاقية والانسانية التى ينبغى أن تتواجد فى نفوس البشر ! .. وهؤلاء هم الخياليون ! .. غير ان البعض الآخر ومنهم دكتور وليم كنج نادى بضرورة اعتماد العمال على انفسهم فى تكوين راس المال ، والعمل ، والايمان بالتطور التدريجى وصولا لتحقيق الاكتفاء الذاتى .. عليهم أن يبداوا بامتلاك المخازن، ثم شراء او استئجار الأرض لزراعة الأطعمة التى يحتاجون اليها ، ثم اقامة المصانع حتى ولو بدات بالورش الصغيرة ، وبذلك يصبحوا اسياد انفسهم بدلا من أن يبحثوا لانفسهم عن سيد يعطيهم وظيفة .. هؤلاء هم اصحاب المدرسة الواقعية فى التعاون .

الفصل الثالث
الدول الصناعية والفكر التعاوني

نشأة الفكر التعاوني في فرنسا :

لم تكن الحركة العمالية في فرنسا تدريجية ومحكمة التوقيت والتطور كما حدث في بريطانيا .. ولم تكن كذلك وليدة الأحداث والتطورات ، **ولكنها كانت تتشكل طبقاً لفكرة أو نمط فكري لشخص معين** ، ولهذا كان لها أساس فكري منذ البداية.

وكان يجد كل صاحب فكرة سياسية أو اجتماعية في مثل هذا الجو مجال القيادة الفكرية والفعلية ، وقد مهد هؤلاء المفكرون الطريق بمهاجمتهم أنظمة المجتمع القائم على أساس الملكية الخاصة(*) **ثم جاءت الثورة الفرنسية وأحدثت ذلك الأثر الانقلابي الهائل في الفكر السياسي والاجتماعي** ، ثم كانت فترة " المجد " الذي سعى نابليون بونابرت لإقامته ، وما تبع ذلك من هزيمة فرنسا والعودة بها إلى نظام حكم يخضع أو يقع تحت ضغط ورقابة دول أوربا المنتصرة.

القيادات الفكرية والاشتراكية التعاونية :

سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ – ١٨٢٥) :

يعتبر الفرنسيون " الكونت دي سان سيمون " واحداً من بين ثلاثة علماء أسهموا **في نشر الفكر الاشتراكي في فرنسا بوجه عام والاشتراكية التعاونية بوجه خاص** ، ولعل لقبه ككونت يوضح مركز عائلته الاجتماعي في المجتمع الفرنسي ، فقد كان ينتمي إلى عائلة من أعرق عائلات فرنسا ، وكان جده الأكبر شارلمان ، وهو سليل الدوق سان سيمون الذي كان

* L.C.A. Knowels, Economic Development in the 19th Century (Routledge London 1933 pp. 141-142).

مؤرخاً في بلاط لويس الرابع عشر ومترجماً لعصره ، غير أنه مع نشوب الثورة الفرنسية تنازل عن لقبه ورضى أن يكون من عامة الشعب ، وألف العديد من الكتب ، ونشر العديد من المقالات التي **كانت تُعَبِّر عن آرائه في الأسلوب الأمثل لتحقيق تكافؤ الفرص ، والنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للغالبية العظمى من المواطنين ، وتطوير مفهوم الملكية الفردية بحيث تكون لها وظيفة اجتماعية** ، والأخذ بالتصنيع بحيث يكون له مضمون اشتراكي.

ويرى سان سيمون أن أي مجتمع من المجتمعات ليس له إلا هدفان .. الإنتاج ، والاستهلاك .. وكان دائب التفكير في مقومات المجتمع الذي كان يعيش فيه لعله يهتدي إلى موضع العلة منه ، وأن يوفق إلى علاج . ويرى بعض المحللين أن هذا ما وصل(*) إليه " أن عصره هو عصر الثورة الصناعية والتمدد التجاري ، والثورة الفرنسية التي جاءت لتدعم هذا وذاك قد جنحت أحياناً إلى الاستبداد اليساري باسم الفقراء والقضاء على الفقر ، وإلى الاستبداد اليميني باسم الملاك وحماية الملكية الخاص. **وقد ترسب في يقين سان سيمون أن للطبقة المالكة وظيفة اجتماعية كبرى** ، وهذه الوظيفة ليست خدمة نفسها ولكن خدمة الشعب ، فماذا أصاب المجتمع من الثورة الفرنسية ؟ أنها لم تلغ الاستبداد ، ولم تلغ الفقر .. ولماذا عجزت الثورة الفرنسية عن إلغاء الاستبداد والفقر معاً ؟.. إن عِلَّة ذلك العجز كامنة في الفلسفة التي قامت عليها الثورة الفرنسية ، ألا وهي الفلسفة العقلية التي حطمت سلطان الكنيسة ، وخلخلت تماسك الطبقات والعلاقات الإقطاعية

* يرجع في ذلك إلى كتاب " دراسات في النظم والمذاهب ، تأليف دكتور لويس عوض- الناشر : دار الهلال ، ١٩٦٧ ، صفحة ١٠١ وما بعدها.

القديمة المستتبة دون أن تقيم مكان سلطان الدين الذي يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم سلطاناً آخر يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم ، ودون أن تقيم مكان العلاقات الإقطاعية المستتبة علاقات إنسانية جديدة مستتبة.

ويرى سان سيمون أن دراسة التاريخ تدلنا على أن هناك فترتين تتناوبان التاريخ البشري بانتظام هما .. فترة التماسك الذي يسميه " التوازن " .. وفترة التخلخل الذي يسميه " الانحلال " ، ويرى سان سيمون أن العصور الوسطى الإقطاعية تمثل فترة التوازن ، وقد أعقبتها فترة من الانحلال أو الانهيار هي ما يسمونه عصر النهضة الأوروبية وحركة الإصلاح الديني ، ثم أعقب ذلك فترة من التوازن تمثلت في حضارة الأرستقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى وضعت الثورة الفرنسية حداً لهذا التوازن بما جاءت به من انهيار في السلطة وفي العلاقات بين أبناء المجتمع.

والحل عند سان سيمون هو أن **يسعى المجتمع من جديد إلى إقامة هذا التوازن الذي فقده** ، وما دام التاريخ علماً ، والاجتماع علماً ، ففي الإمكان إعادة تنظيم المجتمع على إحساس علمي راسخ ، وعلى قوانين علمية بدلاً من هذا الأساس الفلسفي الميتافيزيقي الذي أرسته الثورة الفرنسية ، وبدلاً من الأفكار المجردة التي نشرها الفلاسفة العقليين في القرن الثامن عشر عن الطبيعة والإنسان والعلاقات الاجتماعية.

وإذا كان سان سيمون قد نشر العديد من المؤلفات والكتب ، فإنه نفسه **يقرر أن أحب الكتب التي نشرها إلى نفسه كتابه الذي أسماه " المسيحية الجديدة Nouveau Christianism** " وهو في هذا الكتاب رجع عن

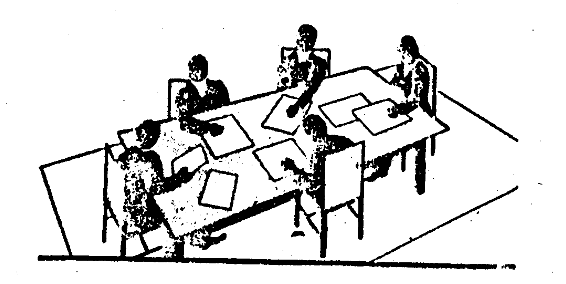
بعض آرائه ، فمثلاً كان ينادي من قبل بأن في وسع العباقرة رد التوازن إلى المجتمع وأفراده ، غير أنه تحول عن هذا الرأي وأعلن أن **المجتمع لن يتوازن إلا إذا ساده دين من الأديان.**

كان سان سيمون يقول : " فليعلم الجميع أن الغاية من كل حكم ، ومن كل تنظيم اجتماعي **إنما هي ترقية " أفقر الطبقات وأكثرها عدداً " عقلياً وأخلاقياً وجسمانياً**. وكان يؤكد على ضرورة العمل السريع للأخذ بيد الفقراء وتحسين حالهم ، لأن لهم في مال الأغنياء نصيباً.

وكان أهم الحجج التي ساقها سان سيمون هي أن **البر واجب على النبلاء** ، وأن في إسهام العباقرة والملاك في العمل على تحسين أحوال الفقراء مصلحة للعباقرة والملاك جميعاً ، وأن مصلحة الأغنياء هي مصلحة الفقراء ، فليفهم الأغنياء ذلك ، فإن كانوا لا يفهمون **فقد وجب إفهامهم. وما دامت مصلحة الأغنياء ومصلحة الفقراء واحدة ، فقد وجب أن يتجه الحكام إلى جماهير الشعب المعدمة رأساً ، وأن يتراضوا معها حتى يتجنبوا ما يمكن أن تلجأ إليه الجماهير الساخطة من أعمال العنف والتخريب.**

ويمكن القول بأن سان سيمون قد هاجم الملكية بصفتها مصدراً للإضراب الاقتصادي أكثر منها(*) مصدراً للاستقلال ، ذلك أن الملكية تؤدي في نظره ، إلى عدم توافر رؤوس للأموال لدى المنتجين الحقيقيين ، وإلى ارتفاع ثمن الحصول عليها. ولذلك طالب " سان سيمون " **بالتوسع في**

* يرجع إلى " الإشتراكية " ، تأليف الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب- دار النهضة ، ١٩٧٠ ، صفحة ٢١٩ وما بعدها.



نادى سان سيمون بإقامة مجتمع متدرج تكون قمته من « العلماء » ·· وكذلك نادى جميع علماء التعاون وباحثيه ومفكريه بأهمية العلم والتعلم ·· وإذا كان التعاون ينادى بالمساواة ، الا أن ذلك ينبغى أن يكون فى إطار تطوير العلم والعلماء ·· اننا نذكر التعاونيين بقوله سبحانه وتعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ·· والحديث الشريف القائل « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » ·· والحديث الشريف القائل « فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب » ·

كما نذكر التعاونيين بقول على بن ابى طالب « العلم خير من المال ·· العلم يحرسك وانت تحرس المال ·· والعلم حاكم والمال محكوم عليه ·· والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق » · وقال الأحنف رحمة الله « كاد العلماء ان يكونوا اربابا ، وكل عز لم يوطد بعلم فالذل مصيره » · وفى حديث ابى ذر رضى الله عنه « حضور مجلس عالم افضل من صلاة الف ركعة » ·

البنوك وفي الائتمان ، ثم طالب أيضاً بتدخل الدولة وبإقامة نوع من الاقتصاد المدار ، ومعنى ذلك إذن أن " سان سيمون " ، وعلى الرغـــم مـــن احترامه للملكية وعدم مطالبته بإلغائها ، **قد طالب بإعادة تنظيم الثروة تحت رقابة الدولة.**

وقد كان سان سيمون يعتقد أن **الظروف الاقتصادية هي أساس المنظمات السياسية** ، أي أنه كان يعطي الاقتصاد الأولوية على السياسة ، وأن حكم الأشخاص سيتحول في المستقبل إلى إدارة الأشياء.

وكان ينادي **بضرورة قيام مجتمع مخطط ، يقوده العلم والصناعة ،** في إطار ثقته في العلم وفي تقدمه المستمر. ووجد أن على العلم والصناعة أن يعيدا وحدة الأفكار الدينية التي فقدت منذ عهد الإصلاح ، وأن يقيما " المسيحية الجديدة " . **ويرى سان سيمون أن المجتمع سُلَّمْ أو على الأصح هرم متدرج من ثلاث مستويات ، وفي قمة هذا الهرم " العلماء " وفي وسطه طبقة الملاك ، وفي قاعدته طبقة من لا يملكون شيئاً.**

ومن أجل تخطيط المجتمع وتنظيمه على أساس علمي ، اقترح إنشاء مجلس أطلق عليه " مجلس نيوتون " ليكون هذا المجلس بمثابة الرأس المفكر لجسد المجتمع ، ويرى أن يكون قوامه ثلاثة من علماء الرياضة ، وثلاثة من علماء الطبيعة ، وثلاثة من علماء الكيمياء ، وثلاثة من علماء وظائف الأعضاء ، وثلاثة من الأدباء ، وثلاثة من الرسّامين ، وثلاثة من الموسيقيين. فالعلم عند سان سيمون ليس العلم بالمعني الضيق ، ولكنه يرادف المعرفة الإنسانية والنشاط الروحي والفكري ، ومهمة هذا المجلس(*) عنده هي **التفرغ للاكتشاف والاختراع والابتكار في كل علم وفن** ، وهو

* دراسات في النظم والمذاهب ، دكتور لويس عوض ، صفحة ١٠٥

يوصي بوجه خاص أن يتوافر هذا المجلس على اكتشاف قانون جديد للجاذبية غير ما اكتشفه العلامة نيوتن ، قانون يمكن تطبيقه على السلوك الاجتماعي الذي تسلكه هيئات المجتمع وأفراده ، حتى يمكن أن يحفظ به التوازن الاجتماعي .

شارل فورييه Charles Fourier (١٧٧٢ - ١٨٣٧) :

ولد شارل فورييه في مدينة " بيزانسون " في شرق فرنسا ، وكان إبناً لأحد التجار ، وكان الوالد يهتم اهتماماً كبيراً بتعليم ابنه ، كما كان يستهدف في نفس الوقت أن يحل ابنه محله في تجارته ، غير أن الظروف لم تسعفه في تجارته ، الأمر الذي دفع الابن حينما بلغ رشده إلى العمل ككاتب في أحد المحلات التجارية ، وأثناء عمله شاهد **أصحاب العمل يضاربون على ارتفاع الأسعار** ، **حتى وإن كان ذلك على حساب قوت الشعب** ، ومن مظاهر ذلك أنهم مثلاً كانوا يخزنون الأرز ويخفونه في أماكن غير مناسبة ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطينه وعدم صلاحيته ، ثم يتخذون من ذلك سبباً في إلقائه في مياه البحر بميناء مرسيليا ، وبذلك يتحكمون في السوق ، وتأخذ الأسعار طريقها للارتفاع. كما أن إقامته في مدينة " ليون " التي تعتبر من المراكز الهامة لصناعة النسيج قد جعلته يلمس عن قرب آثار الثورة الصناعية ، وألوان الاستغلال التي كان يخضع لها العمال من الرأسمالية الصناعية ، هذا فضلاً عن مساوئ نظام الحكم القائم على المنافسة الحرة ، وما ترتب عليه من غش تجاري ، ومنافسة صناعية كان وقودها استهلاك العمال ، بحيث كان دمهم وعرقهم هو أرخص العناصر التي تدخل في تكلفة الإنتاج ، وهذا العرق هو الذي يعود على أصحاب

الأعمال بمزيد من الثراء ، وبذلك يزدادون ثراءاً على ثراء ، بينما العمال يزدادون فقراً على فقر .. كل هذا شاهده ، **وشاهد معه أيضاً انحدار القيم والأخلاق والانحراف في المعاملات ، بحيث شعر أن هناك إلحاحاً داخلياً يضغط عليه بضرورة أن يفعل شيئاً من أجل تصحيح الأوضاع** ، ومن هنا فكر في أن يشرع القلم لينشر على الناس فلسفته الجديدة ، هذه الفلسفة التي تقوم على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بدلاً من النظام الذي يطلق على نفسه الحرية الاقتصادية والاجتماعية ، بينما هي في **الحقيقة حرية الفئات القادرة على استغلال الفئات غير القادرة** ، وكان يرى أنه حتى الثورة الفرنسية لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالمفهوم الحقيقي للحرية والإخاء والمساواة ، ذلك أن الثورة الفرنسية قد أحلت الطبقة البرجوازية في السلطة محل الطبقة الأرستقراطية **دون أن تحقق آمال الشعب في العدالة الاجتماعية** وكان من رأيه أن الملكية الخاصة ينبغي أن تظل مصونة ، إنما ينبغي دراسة المشكلة الاجتماعية ، بحيث يوجد أساس عادل لحل مشكلة توزيع الثروة ، **ومن هنا كان تفكيره في إقامة مجتمعات تعاونية يتم التخطيط لها بحيث تنتفي مع هذا التخطيط المساوئ الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة وقتئذ... ومن هنا أطلق عليه العلماء "الاشتراكي الخيالي[*] Utopian Socialist".**

وقد أطلق شارل فوريبه على هذه المجتمعات التعاونية كلمة " فالانستير – Phalanstere وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية

---

* نرجو أن نوجه الأنظار إلى أن المراجع العلمية تضيف إلى قائمة العلماء الخياليين " **سير توماس مور Thomas More** " الذي كتب في عام ١٥١٦ عن المجتمع المثالي الذي تنعكس جهوده على النفع العام للمجتمع ... **وجان جاك روسو Jean Jacque Rousseau** الفيلسوف الفرنسي الذي عاش فيما بين (١٧١٢- ١٧٧٨)، وقد أثرت أفكاره في كثير من الأحداث السياسية للثورة الفرنسية ، **وروبرت أوين Robert Owen** .. الخ.

Phalanx التي إشتقت من اليونانية Phalagy " والتي تعني بالعربية " كتيبة " أما الكلمة الفرنسية "Monastere" فإنها تعني بالعربية " دير ". ومن أجل ذلك نرى كثيراً من الكُتاب يُطلقون على هذه التجمعات التعاونية التي نادى بها فوربيه " مستعمرات تعاونية ". **وتتلخص وجهة نظره في أن يتراوح عدد أعضاء كل مستعمرة من هذه المستعمرات بين ١٦٠٠ – ٢٠٠٠ شخصاً ، ويقوم هؤلاء الأشخاص بمختلف الوظائف الزراعية والصناعية والخدمية .. إلخ** .. وأن يتناوب هؤلاء الأشخاص العمل فيما بينهم لتفادي المبالغة في التخصص ، هذا فضلاً **عن أنه كان يرى أن مثل هذا الأسلوب يعطي للإنسان جاذبية للعمل ، وعلى وجه الخصوص إذا تحقق التجانس بين كل مجموعة من المجموعات في الوظائف التي تؤديها** ، وقدر لكل مستعمرة من المستعمرات أن تنشأ على مساحة من الأرض تبلغ حوالي ٤٠٠٠ فدان ، **وأن تتم الإدارة فيها بالأساليب الديمقراطية ، تحت إشراف مجلس إدارة منتخب ، وأن تتضمن المستعمرة حي سكني ، وكليات وأماكن للترفيه ، هذا بالإضافة إلى المصانع المختلفة التي تستخدم فيها أحدث أنواع الآلات.**

وكان يرى أن هذه المستعمرات ينبغي أن تقوم على " مبدأ الاكتفاء الذاتي" ، كما وأنها ينبغي أن **تعتمد على رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الخاص.** أما فيما يتعلق بالأجور ، فإنه كان يرى **ضرورة تعاون رأس المال والعمل على الإنتاج** ، والفائض الذي يتحقق ينبغي أن يتم توزيعه كما يلي : يعطي أولاً لكل إنسان يعمل حد أدنى لنفقات المعيشة ، الباقي بعد ذلك يوزع على مجموع العاملين على أساس ١٢/٥ نصيب

العمل ، ١٢/٤ نصيب رأس المال ، ١٢/٣ نصيب الإدارة ويدخل معهم أصحاب المواهب من الفنيين.

وكان يرى ضرورة وضع كل شخص في العمل الذي يتناسب مع استعداده ومواهبه ، **وكان يؤمن بضرورة تحقيق مكافأة كل فرد على قدر ما يبذل من جهد في العمل** ، ويسفه الآراء التي تنادي بالمساواة المطلقة في الأمور الاقتصادية ، ومن هذا المنطق كان يرى ضرورة التدرج **ووجود الفوارق في الدخول بين العاملين في المستعمرة بالقدر الذي يتواجدون فيه في المراكز المختلفة نتيجة لما يبذلونه من جهد ، وما يحققونه من نجاح.**

وكان يرى أنه إذا استطاعت الفالانسيرات – أي المستعمرات التعاونية – إذا استطاعت أن تحقق إنتاجاً يفوق اكتفاءها الذاتي فيحق لها في مثل هذه الأحوال أن تتبادل فيما بينها فوائض إنتاجها .. **ومن هذا المنطق فإن تفكيره عن التعاونيات كان استهلاكيا وإنتاجياً في نفس الوقت.**

يتبين لنا مما سبق مفهوم شارل فورييه عن التعاونيات ، كما ويتبين لنا لماذا تطلق عليه المراجع العلمية ، سواء في ذلك التي تنشر في فرنسا أو خارجها ، أنه **أحد ثلاثة من العلماء الفرنسيين الذين أسهموا في نشأة " مفهوم الاشتراكية التعاونية " .. الأول " سان سيمون " والثالث " لوي بلان "** .. وأن فورييه كان حسن النية ، سليم الطوية ، وفي اعتقاده أنه طالما قد خطط تخطيطاً حسناً لصالح الإنسان ، فإنه سيتواجد من بين الأغنياء والقادرين من سيكون على استعداد لتمويل مشروع مستعمراته والعمل على وضعها موضع التطبيق العملي ، ومن أجل ذلك أعلن أنه سينتظر في داره يومياً منذ وقت الظهيرة ليضع مزيداً من التفاصيل تحت بصر الراغبين في التمويل ، ولإقناعهم بمدى ما يعود عليهم من عائد نتيجة

استثمارهم بعض أموالهم في هذه المستعمرات ، إلا أن انتظاره طال !!.. وطال .. إلى ما يقرب من عشرة أعوام !.. إلى أن وافاه الأجل في عام ١٨٣٧.

لوي بلان Louis Blanc (١٨١١ – ١٨٨٦) :

ولد لوي بلان في مدريد عام ١٨١١ ، واختلفت الآراء حول مهنة والده ، فقال البعض أنه كان من كبار رجال وزارة المالية في أسبانيا ، وقال البعض الآخر أنه كان سياسياً فرنسياً ، غير أن الآراء تجمع على أن لوي بلان لم يكن على وفاق مع أسرته ، الأمر الذي دعاه إلى الاستقلال المبكر عنها ، والاعتماد على نفسه في تدبير أمور معاشه ، واختيار الطريق الذي يسلكه لتحقيق مستقبله ، واختار لنفسه طريق الصحافة. **وعندما بلغ الثامنة والعشرين من عمره أمكنه إصدار "مجلة التقدم" Revue de progres ، وقد أمكنه عن طريق هذه المجلة أن ينشر الكثير من الآراء التي كان يؤمن بها ، وكان شأنه فيما يتعلق بهذه الآراء شأن زملائه التعاونيين.**

فقد كان يؤمن **أن النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم على الحرية الاقتصادية نظام فاسد** .. لأنه نظام تتردد فيه على ألسنة المستويات القادرة كلمة الحرية .. ونظام الحرية .. بينما المعنى الحقيقي لمفهوم لفظ الحرية لم يكن سائداً .. **لأن الحرية السائدة كانت حرية الفئات القادرة ، والطبقات الحاكمة** ، أما الغالبية العظمى من المواطنين سواء أكانت عمالاً أم فلاحين أم طبقات محدودة الدخل ، **كانت تعيش في ظل الاستغلال ، وعدم تكافؤ الفرص ، وأن هذه الفئات تعيش مقهورة نتيجة لعدم رعاية الدولة لها ،**

أو تدخل الدولة لتنظيم وإصلاح شئون هذه الفئات العاملة ، **ومن هنا كانت دعوته الدائبة والمستمرة عن ضرورة " تنظيم العمل Organisation du travail " .**

ونشر العديد من المقالات في هذا الموضوع ، ثم جمع هذه المقالات وأصدرها في عام ١٨٤١ في كتاب أطلق عليه " تنظيم العمل " Organisation du travil **ويعتبر هذا الكتاب أهم مؤلفات " لوي بلان " إذ أنه يحوي معظم أفكاره التي كانت تنتشر بين الأوساط العمالية وغيرها ، وأثارت الكثير من النقاش والجدل حول مضمونها ، ولذلك أعيد طبع هذا الكتاب تسع مرات(*) نتيجة للإقبال المتزايد من الشعب على اقتنائه ، وعلى وجه الخصوص الطبقة العاملة التي كانت تعتبره أقرب المفكرين الفرنسيين في ذلك الوقت فهماً لحقيقة أوضاعها.**

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن لوي بلان يعتقد أن الثورة الصناعية أضافت إلى آلام العمال وبؤسهم ، وأن الرأسمالية الصناعية قد بنت ثراءها على حساب عرق العمال وجهدهم ، وأنه ينبغي العمل على وقف هذا الاستغلال وتحقيق المفهوم الحقيقي للدولة.

وذلك لأنه عندما تمارس العدالة بمفهومها الحقيقي فإن الجميع سينعمون بثمراتها ، بينما إذا انتُهِكَتْ الحقوق فإن الجميع سيعانون سيئاتها ".

When justice is exercised, all have the advantage, when right is obscured, the whole, suffers.

* المعتقد أن العدد المذكور بالنسبة لإعادة طباعة هذا المرجع يفوق الآن العدد المحدد الذي ذكرناه وفقا للمصادر العلمية التي ذكرناها والتي منها :
Economic Development in the ١٩th century by knowels . مرجع سبق ذكره

ومن رأي لوي بلان أن تحقيق العدالة يتطلب ضرورة إقامة ما أسماه " **الورش الإجتماعية Ateliers sociaux** " في إطار من حق العمل الذي ينبغي أن يكون حقاً للعمال ، وذلك " لأن المواطنين جميعاً لن ينعموا بالمفهوم الحقيقي للحرية إذا كان البعض يملك ، والآخر لا يملك ، وحينئذ سيظل من لا يملك يبحث لنفسه عن عمل لدى من يملك ، وبذلك يكون واقعاً تحت رحمته وخاضعاً لسلطانه ".. ومن هذا المنطق كان يرى أنه **لا وجود للحرية حيث يكون الإنسان مجرداً من ملكية أدوات الإنتاج** .. وكان يرى أنه إذا تحقق مفهوم ملكية أدوات الإنتاج للعمال ، فإن ذلك سيكون حافزاً لهم على مزيد من تحسين الإنتاج **خاصة وأنه يدعو إلى إشراكهم بنصيب في الأرباح** ، وبذلك تدخل الورش الاجتماعية في منافسة مع القطاع الخاص ، وهو يرى أن هذه الورش الاجتماعية ستتغلب على القطاع الخاص ، وبذلك يتحقق لها السيادة في الأسواق ، وهذا بدوره سيدفع الأغنياء إلى أن يستثمروا أموالهم فيها لكي يحصلوا لأنفسهم على عائد استثمار أفضل ، **وفي ضوء هذا المنطق يعتقد لوي بلان أن رأس المال سيصبح أجيراً بدلاً من سيادته وسيطرته السابقة.**

ومما لاشك فيه ، أن لوي بلان كان مجتهداً في آرائه ، إنسانياً في نظرته ، وهذه النظرة في رأينا لا تخلو من خيالية .. حيث أنه تصور أن نجاح الورش الاجتماعية سيغري الرأسماليين بوضع أموالهم فيها ! وهو في ذلك ينسى أو يكاد يتناسى الرواسب الطبقية ؛ والمشاعر النفسية التي تعتمل في أذهان وقلوب هذه الفئات ، بحيث لا يسهل عليها أن تتنزل طائعة مختارة عن الكثير من حقوقها ، ومما يدل على خياليته أنه أيضاً طالب " بمبدأ الأجور المتساوية " !!.. معتقداً أن العمال سيرحبون به في نط

" مبدأ المساواة " ، غير أنه بمراجعته لآرائه في ضوء التطبيق العملي وجد أن ذلك ضرباً من المستحيلات ، مهما كانت قوة العلاقات التي تربط بين العمال .. فالذي يعمل عملاً شاقاً ليس كالذي يعمل عملاً خفيفاً ، فمن بديهيات الواقع أن العامل الذي يعمل عملاً شاقاً يعتقد أن العدالة تقتضي أن يحصل على نصيبه العادل في الأجور بقدر ما يبذل من جهد ، ولذلك نجد " لوي بلان " عدل عن رأيه هذا ، وفي هذا يقول أن تحقيق مبدأ المساواة في الأجور يتطلب " تربية اشتراكية على أفضل المستويات " .. ومثل هذه التربية لم تكن متوافرة وقتئذ في أجيال العمال ، الأمر الذي لا يمكن معه تطبيقها..

ولذلك نادى(*) بأن لكل حسب حاجته .. ولكل حسب قدرته.

والسبب الذي من أجله نادى لوي بلان بهذا الرأي ، هو أنه يعتقد أن المجتمع ان هو إلا اسرة كبيرة ، ومن هذا المنطق ينبغي رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والعجزة .. إلخ.

وكان من رأيه كما أوضحنا تغيير نظام المجتمع بإقامة مصانع أو " ورش "(**) تعاونية تتدرج نحو السيطرة التامة على الصناعة في فرنسا ،

---

* نرجو ملاحظة أن " لوي بلان " كتب العديد من المؤلفات بالإضافة إلى مقالاته ، وكتاب تنظيم العمل ، ومن هذه الكتب تاريخ السنوات العشر ، وتاريخ الثورة الفرنسية ، وتاريخ ثورة ١٨٤٨ التي أطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية وأقامت حكومة مؤقتة كان من بينها " لوي بلان ". وكذلك كتب " عشر سنوات من تاريخ إنجلترا ، وظهر المؤلف بعد مماته ، هذا بالإضافة إلى مؤلفات أخرى.

** يهمنا أن نوضح أنه رغماً عن أن الحكومة أعطت " لوي بلان " فرصة إنشاء هذه الورش ، ورغماً عن أن العمال أقبلوا عليها .. إلا أن الحكومة كانت تعطي لمن يعمل فرنكين ، ومن لا يعمل فرنك واحد .. وقد ترتب على ذلك إقبال الآلاف من العمال ، حتى وصل عددهم إلى مائة ألف عامل !.. بينما لا تتسع لعشرة آلاف ، الأمر الذي أدى إلى الكثير من مظاهر الفشل ثم التصفية. لقد تناسى منظموا هذه الورش أن البعض يفضل أن يربح القليل مع الكسل ، عن الكثير مع العمل !.. وللأسف الشديد ينبغي تقرير حقيقة هامة بأنه ما لم توجد تربية سليمة ، فإنك ستستمع من البعض هذه الكلمة البغيضة .. الكسل أحلى مذاقاً من العسل !!..

واقترح أن تهيئ الحكومة رأس المال اللازم لإقامة هذه المصانع. وأن يقسم العائد منها إلى ثلاثة أقسام : **جزء يأخذه العمال وجزء للعاجزين وجزء لتجديد المعدات الرأسمالية** ، أما المنشآت التجارية فرأى أنها ستتحد وستلغي تدريجياً نظام المنافسة القائم.

هذه الأفكار السابقة على ما يبدو كانت النواة الأولى للفكر التعاوني في فرنسا ، ولاشك أن مثل هذه الأفكار الاشتراكية كانت تجد في ذلك الجو السياسي المكفهر قبولاً وترحيباً من عامة الشعب ، لأنه تخيل فيها وسيلة لإنشاء مجتمع **على أساس تعاون إنتاجي يأخذ تمويله من الحكومة ثم يسيطر تدريجياً على الصناعة ، وهذا هو غاية ما تتمناه الطبقة العاملة.**

وقد اجتاحت فرنسا مجاعة عام ١٨٤٦ – ١٨٤٧ التي تمخضت عن حزبين سياسيين ، أحدهما جمهوري يريد تحقيق الإصلاحات الاجتماعية ، والآخر اشتراكي يريد إلغاء نظام الملكية الخاصة. وكان " لوي بلان " قد كلف برئاسة لجنة مكونة من ٧٠٠ عامل للبدء في تنفيذ خطته لإقامة مصانع تعاونية ولكنه تباطأ ووقف عاجزاً عن التنفيذ العملي لما وضعه من تصميم نظري وحاولت الحكومة من جانبها أن تقيم مصانع حكومية قوية توظف فيها آلاف العمال العاطلين ، ولكن **عدم وجود طلب فعَّال وعمل كاف للمهرة من العمال وضخامة التكاليف اللازمة لإنشاء المصانع ، أدى إلى فشل الفكرة وظهور عدم جدواها من الناحية العملية**[*] ثم أجُريت انتخابات ففاز الحزب الجمهوري المعتدل على حزب بلان المتطرف

* E. Levasseur; Histoire de Classer Ouvriers de 1789 1870, (quoted by Knowels p. 143).

وبذلك فشلت آماله وخططه وفر إلى إنجلترا ، ولكنه ترك وراءه تقليداً وفكراً تعاونياً حاولت فرنسا خلال العشرين سنة اللاحقة أن تحققه ومنذ ذلك الوقت ظلت فرنسا تتذبذب بين أفكار محافظة تؤيدها الطبقات المتوسطة ومجالات اشتراكية ضعيفة ، ولكن فكرة إمكان تحقيق تطور اجتماعي في المجتمع الفرنسي عن طريق الإنتاج التعاوني ظلت تخامر أذهان الملايين.

ثم جاء نابليون الثالث بعد ثورة ١٨٤٨ وسار في سياسة تقدم صناعي واقتصادي سريع ، **فحجب بعض الوقت الأفكار التعاونية والاشتراكية** ، وعلى الرغم من أنه كان شديد الضغط على الحركات العمالية ، فإنه عاد إلى تخفيف تلك القيود بعد عام ١٨٦٠ ، فبدأت الأفكار التعاونية تعود إلى الظهور وتتمشى مع تقاليد لوي بلان. **ولكن الأعضاء التعاونيين كانوا غير جادين في الأفكار التعاونية ، فخسرت حركتهم بسبب انغماسهم في النقاش السياسي !.. ثم انهارت نهائياً عام ١٨٦٥** ، وبات واضحاً أن التعاون الإنتاجي كوسيلة لتطوير المجتمع طريق غير عملي فاشل ، ولهذا نجد أن العمال بدأوا يقذفون بأنفسهم في أحضان الأفكار " الدولية " أو اشتراكية كارل ماركس الثورية ، ثم جاءت الحرب البروسية الفرنسية فقضت على أمل العمال في تحقيق أهدافهم الاشتراكية فترة أخرى.

ويذكر المؤرخون أنه كانت هناك محاولات بسيطة مبعثرة للتعاون الاستهلاكي في فرنسا وأن بعضها يرجع إلى ما قبل إنشاء جمعية روتشديل ، فقد نشر جودارد سنة ١٩٠٤ M. Godard كتاباً **عن أصل التعاون بمدينة ليون** ، ذكر فيه أنه قد تأسست في سنة ١٨٣٥ جمعية تسمى

Le Commerce Verdique et Social de Lyon كما تأسست جمعيات تعاونية أخرى للاستهلاك – منها جمعية Fuch Stephnoise وجمعية سانت اتيين St. Etienne التي يرجع إنشاؤها إلى عام ١٨٥٥ ، والمخبز التعاوني المسمى(*) Caisse de Paiss.

وعلى الرغم من أن الجمهور كان مهتماً فيما بين سنتين ١٨٦٨ ، ١٨٨٣ بالإنتاج التعاوني والائتمان التعاوني ، فقد كان هناك ما يقرب من مائة جمعية تعاونية للاستهلاك تكونت بفضل مالون Fenoit Malon الاشتراكي الفرنسي الذي كان يحبذ الفكرة التعاونية ولا يميل إلى الفكرة الماركسية ، وفي ذلك الوقت وقف بجوار التعاون وأيده بعض الاقتصاديين المعروفين أمثال ليون ساي Leon Say وجول سيمور Jules Simor ووالراسWalras **ولم تكن هناك حركة قوية للتعاون الإستهلاكي قبل ١٨٨٥.**

وقد تألفت في هذه السنة مدرسة نيم School of Nime من جماعة صغيرة من التعاونيين كان من بينهم Emil de Boyve وفابر Fabre الذي كان من أتباع فورييه Fouriet وشارل جيد Charles Gide. ومنذ ذلك التاريخ أخذت حركة التعاون الاستهلاكي في فرنسا في الانتشار السريع. وفي المؤتمر الأول الذي عقد بباريس سنة ١٨٨٥ ، تقرر تكوين اتحاد مشابه للاتحاد البريطاني وهو يتكون من مجلس مركزي واتحاد للشراء ،

by the Staff of the Cooperative, Reference Library, Dublin, published by : Cooperative Union, Manchester, pp. 21-26.

كما تقرر فيه عقد مؤتمرات سنوية وإصدار صحيفة تنطق باسمه ، غير أنه حدث في سنة ١٨٩٠ أن انشطرت الحركة التعاونية شطرين !.. فقد رأت بعض الجمعيات أن تخصص قسطاً من أرباحها لنشر الدعوة الاشتراكية ولمساعدة الحزب الاشتراكي ، **ورأى البعض الآخر وجوب المحافظة على الحياد السياسي وقصر استغلال الأرباح في نشر النشاط التعاوني** ، فانفصلت الجماعات ذات الطابع الاشتراكي عن الجمعيات المسماة بالجمعيات البورجوازية ، وقد ألفت الجمعيات الأولي سنة ١٨٩٦ اتحاداً أطلق عليه Bourse cooperative des societe socialistes des consommation.

" **وقد دام هذا الانفصال ٢٢ عاماً ، حيث عاد للتعاون وحدته في المؤتمر المنعقد في ٢٨ ديسمبر ١٩١٢ بمدينة تور Tours في صورة إتحاد قومي يسير على هدى مبادئ روتشديل وبخاصة من ناحية الحياد الديني والسياسي**".

وقد ازدهر هذا الاتحاد وأمكنه أن يقدم خدمات قيمة للشعب الفرنسي وللمبادئ التعاونية.

التعاون في الدول الصناعية الأخرى :

ألمانيا :

تتميز نشأة الحركة التعاونية وتطورها في ألمانيا بالعمل على تيسير الأموال اللازمة لصغار الزُراع والعمال ، وذلك عن طريق الإقراض لتحقيق أهداف إنتاجية ، وكان ذلك حوالي منتصف القرن التاسع عشر

حينما بدأ **فردريش فلهلم رايفايزن**[*] **(Frederick Will. Raffeisen)** بوحدات صغيرة في المناطق الريفية ، وكان يقرض الأفراد مبالغ صغيرة بصفة شخصية ، ثم جاء شولز ديلتش (Schulze Delitzsch) فعمل على توسيع الفكرة بإقامة جمعيات كبيرة للإقراض بين عمال المدن ، وتبعهما وليم هاس (W. Hass) فدعا إلى إدماج جمعيات رايفايزن وديلتش[**]

غير أن الحركة التعاونية في ألمانيا ظلت تتعثر مدة من الزمن تحت ضغط أفكار فرديناند لاسال زعيم الاشتراكية الألمانية ، فقد كرس حياته لخدمة قضية العمال ، وعمل على تكوين جبهة سياسية قوية منهم عندما **تولى بسمارك رئاسة الحكومة ، وكان يرى أن كل محاولة لخفض تكاليف المعيشة إنما هي بمثابة عائق يصرف العمال عن الكفاح من أجل تحسين مستوى الأجور ، وهي كذلك من عوامل إبطاء الحركة الاشتراكية.**

ومن المعروف أن التقدم الصناعي في ألمانيا ساعد على تكوين جبهة عمالية قوية منظمة تمثلت في نقابات العمال من ناحية ، وفي الحزب الاشتراكي الديمقراطي من ناحية أخرى. والألمان – شأنهم شأن الفرنسيين – يتحمسون بطبيعتهم للفكرة النظرية ، ولكنهم يختلفون عنهم في القدرة على التنظيم والعمل الدقيق ، لذلك كانت نقاباتهم ذات قوة مركزية قوية ، بل كانت جبهة قوية كثيراً ما أثارت ثائرة الهيئة الحاكمة ، حتى صارت

---

* يضيق المقام لسرد تاريخ مفصل للتعاون في كل من الدول الصناعية ، ولذا فسنكتفي بتحليل في غاية الإيجاز لتوضيح المظاهر المميزة للتعاون ونشأته في ألمانيا وغيرها من الدول التي سنتعرض لها ومدى علاقة التعاون بالحركة العمالية والظروف الإقتصادية والسياسية ، وبالنسبة لألمانيا نرجو التكرم بالرجوع إلى مؤلفنا " فردريش فلهلم رايفيزن "ـ مكتبة عين شمس ١٩٨٥، والذي تم نشره في إطار سلسلة الرواد والتي تتضمن خمسة أجزاء.

** Emory S. Bogardus : History of Cooperation ; (Cooperative League of the U.S.A. 1946), p. 32.

هدفاً للضغط المستمر منها(*) ، وعلى العكس من ذلك الحركة البريطانية مثلاً ، فقد كانت مسالمة ترضى بالإصلاحات التدريجية والتشريعات المخففة.

وفي عام ١٨٩٢ ظفرت الحركة العمالية باعتراف المسئولين ، وكان هذا بدء انقسامها إلى مدرستين فكريتين : **مدرسة الإصلاحيين**(**) **ومدرسة الثوريين** ، ولعل اعتراف الحكومة بالحركة العمالية كان خطوة سياسية صائبة قصد بها إضعافها ، ذلك لأنه كان **كلما صدرت تشريعات إصلاحية وحصلت الطبقة العاملة منها على ميزات اجتماعية جديدة ، ازدادت جبهة الإصلاحيين قوة** بخلاف جبهة الثوريين ، فإنها كانت تزداد ضعفاً ، ثم أنه إلى جانب النقابات الاشتراكية الديمقراطية كانت النقابات المسيحية تصادق الحكم القائم ولا ترغب في تغييره ، لا عن طريق السلم ولا بطريق العنف. أما نقابات الأحرار Liberal T.U.S. فقد ركزت جهودها على برامج اقتصادية محدودة ومباشرة ، فإذا تركنا هذا الجانب ونظرنا إلى الجانب الآخر أي إلى جبهة أصحاب الأعمال وجدناهم أكثر تنظيماً وقوة ، حتى لقد كان يُؤَمِّن بعضهم بعضاً ضد مخاطر الإضرابات والاضطرابات العمالية. وإذا أضفنا إلى كل هذه العوامل أن ألمانيا حققت بعد الوحدة تقدماً اقتصادياً صناعياً وسياسياً كبيراً ، أمكننا أن نستنتج من مجموع ذلك السبب الذي حال دون أن تظهر في ألمانيا حركة عمالية قوية ، وعرفنا **لماذا لم تكن هناك بواعث لقيام حركة تعاونية إنتاجية ، وكذلك عدم التفكير في نشر مبدأ التعاون كنظام يحل محل النظام الرأسمالي.**

---

* Knowels : Economic Devdelopment, Same Ref., pp. 172-173.

** يلقبون أحيانا بالمنقحين.

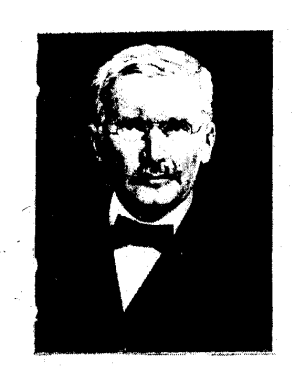
والجدير بالذكر في تاريخ التعاون الألماني أن جهود شولز ديلتش التي بدأت ضعيفة حققت نجاحاً على مر الأيام ، لأنها كانت تحظى بالتأييد من مختلف الجهات المعتدلة على أساس أن التعاون وقاية ضد تعاليم لاسال وكارل ماركس ، وقد استمر الإقراض التعاوني يحتل المركز الأول في الوقت الذي كانت جمعيات التعاون الاستهلاكي تحتل فيه المركز الثاني ، لأن وظيفتها في نظر الاتحاد العام للجمعيات التعاونية(*) كانت تدور حول مساعدة العمال على الادخار لكي يكونوا مصدراً من مصادر التمويل بالنسبة لبنوك الشعب ، ثم اطّرد النمو الاقتصادي في ألمانيا في بدء القرن العشرين فكان العامل الأساسي في نشر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية في ألمانيا ، حتى بلغ عدد الأسر المنضمة إليها في سنة ١٩٣٠ حوالي أربعة ملايين أسرة(**).

الولايات المتحدة الأمريكية :

لم تكن الحركة العمالية في الولايات المتحدة في يوم من الأيام قوية إلى الدرجة التي تؤثر بها على الفكر السياسي والاقتصادي في البلاد ، كما أن طبيعة التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة جعل منها دولة دائمة النمو ، كثيرة الفرص ، خصبة صالحة لنجاح المشروعات الخاصة فلم تظهر ثمة حاجة إلى التنظيم الاشتراكي أو الإنتاج التعاوني ، لذلك نرى غالبية الجمعيات التعاونية في بداية الحركة جمعيات استهلاكية أو جمعيات زراعية قامت بدافع من المصلحة المشتركة لتسويق الحاصلات.

* هذا الاتحاد العام الذي أسسه شولز في مدينة برلين كان المركز الموجه للحركة والعمل الفعّال في نشرها.

** C.R. Fay : Cooperation at Home and Abroad, Vol. II (King, London, 1939) Chap. 9.



رايفيزن



شولز

اهتمت الحركة التعاونية فى المانيا بالعمل على تيسير الأموال لصغار الزراع وقد انشا « رايفايزن » اول جمعية للتسليف الزراعى التعاونى عام ١٨٥٤ ، وقام قبل ذلك بجهد فى هذا المجال فى عام ١٨٤٦ فى سهل قليل الانتاج يسمى « فيستروالد » ، كانت تعيش فيه ماشية اصابها الضعف والهزال من سوء التغذية ، وكان الفلاحون يعيشون تحت رحمة المرابين ، فمنازلهم مرهونة ، وماشيتهم فى قبضة المقرضين ، لا يكادون يجدون الغذاء والكساء والسكن المناسب . وقد تاكد « لرايفايزن » ان السبب الرئيسى فى المعيشة البائسة التى يعيشها الفلاحون انما ترجع اساسا الى وقوعهم فى براثن المرابين ، وبذلك اصبح دينهم « هم بالليل وذل بالنهار » . وقد انشا « رايفايزن » جمعية « فلامرزفلد » لانقاذ الفلاحين ، وكان عدد اعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضوا ، اتفقوا على ان يكونوا ضامنين لكل ديون الجمعية فى نطاق « المسئولية غير المحدودة » ، وقامت هذه الجمعية بشراء الماشية ثم سلمتها للفلاحين الذين تعهدوا بسداد ثمنها على اقساط خلال فترة مدتها خمس سنوات .. وقد اسهمت هذه الجهود فى تحسين حال ماشية الفلاحين ، وضاعفت الدخل الذى يعود عليهم من تربية مواشيهم ، وبالتالى تحسنت شئون الفلاحين الاجتماعية .

والصورة أعلاه لرايفيزن أبو التعاون الزراعي في ألمانيا وشولز الذي إهتم بالتعاونيات في المدن.

والسبب في أن الحركة العمالية في الولايات المتحدة لم تحمل طابعاً ثورياً ولم تلجأ إلى وسائل عنيفة ، هو أن **العامل الأمريكي لم يشعر بالعداء نحو الرأسمالية ولم ير ضرورة للتكتل ضدها ، ومن ثم لم تجد الأفكار الثورية في الحياة العملية رواجاً ولا فرصة للنجاح**(*).

وكان اتحاد العمل الأمريكي الذي قام عام ١٨٨٦ نموذجاً للروح المعتدلة التي سادت صفوف العمال في أمريكا ، لأنه ضم أغلب النقابات وقام على أسس منظمة محافظة تؤمن بالرأسمالية وأركان الرأسمالية وتهدف إلى أن يحصل الأعضاء على أحسن ظروف ، ثم أن العامل الأمريكي كان دائماً يأمل في تحسين حالته وفي أن يصبح هو الآخر صاحب عمل على أي وجه ، وكانت فرص العمل أمامه كثيرة ولم تكن هناك قيود واسعة لمن يريد أن يحترف مهنة الزراعة ، **ولم تتهيأ فرصة لتكوين حزب عمال قوي في السياسة كما حدث في إنجلترا** ، لأن التنظيم المحكم للحزبين الجمهوري والديمقراطي لم يسمح من الناحية العملية بقيام حزب ثالث.

هذا إلى أن **الحركة التعاونية في الولايات المتحدة كان نشاطها الاقتصادي في القطاع الزراعي أكثر منه في أي قطاع آخر**. ولم تأخذ صفة الولاء للعمال وإيثار مصالحهم والرغبة في تغيير النظام الاجتماعي من أجلهم. وربما كان من الأسباب التي ساعدت على ذلك أن **الزراعيين في الولايات – حاربوا الحركة العمالية منذ أوائل عهدها وبخاصة بعد أن أضرب عمال السكك الحديدية وظهر تضارب المصالح بين الفريقين على حقيقته** ، المزارعون يريدون خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ، وكان

---

* نولز : المرجع السابق ، صفحة ٢٠٠.

العمال يرفضون ذلك ، ثم ظهر فريق من " العمال الثوريين"(*) يهدف إلى إلغاء الملكية فناصبهم الملاك العداء ، ومع ذلك **أخذ عمال المصانع يطالبون بقوانين تحميهم من هجرة العمال الصينيين وغيرهم ، فعارض الزراعيين ذلك وطالبوا بالحرية الاقتصادية.** هذه الظروف وغيرها لم تساعد على قيام تنظيم عمالي اشتراكي أو تعاوني ، يتوخى مبادئ التعاون وأهدافه ، **وإنما كانت فكرة التعاون ضيقة لا تكاد تتعدى التعاون لتسويق منتجات الزراعيين وحماية مصالحهم والتعاون الاستهلاكي السلمي لصالح الجمهور أو التعاون الاقراضى لدعم مشاريع خاصة صغيرة.**

هذه هي الأفكار التي صادفت رواجاً في المجتمع الأمريكي ، ولم تظهر فيه حاجة إلى علاج مساوئ اجتماعية كتلك التي ولدتها الثورة الصناعية ، بل كانت البيئة بطبيعتها تساعد على النمو السريع للمشروعات الخاصة المتعددة وتجعل من نظام المنافسة الحرة نظاماً معقولاً ومقبولاً عند المجتمع الأمريكي ، وذلك لأنه بعد الحرب الأهلية في الولايات المتحدة ، قامت صناعة ضخمة للحديد والصلب سرعان ما تقدمت تقدماً هائلاً وأدت إلى ارتفاع مستويات الدخول لجميع الفئات والهيئات ، كما ساعدت الحماية الجمركية على ازدهار وصناعة نسج الحرير والقطن **فاستفاد بذلك المزارعون والصناعيون والعمال والمستثمرون** ، وفي خلال هذه الفترة من التقدم الصناعي وإلى قيام الحرب العالمية الأولى ، كانت الظروف تساعد على نمو الكارتلات والشركات الاحتكارية ، **ولكن الكونجرس الأمريكي تيقظ لخطر الاحتكارية وضرره على المنتج الصغير وهي فكرة**

* حركة " فرسان العمال " Knights of Labour جمعية سرية تكونت عام ١٨٦٩ وتهدف إلى ضم جميع العمال ، ولكنها انهارت عام ١٨٨٨ ليحل محلها العمال الأمريكيون. انظر Levine المرجع السابق.

المنافسة المشروعة التي كانت السند القوي في الإبقاء على النظام الرأسمالي الحر ، فأصدر عدة تشريعات وتنظيمات لمحاربة الاحتكار ، ولم تدع الحكومة الأمريكية للعمال أو صغار المستهلكين أو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة **ذريعة تبرر لهم القيام بحركة لإحلال نظام آخر محل الرأسمالية.**

روسيا القيصرية :

أما روسيا فقد تأخر فيها ظهور الصناعة ، وكانت الحركة العمالية أكثر تأخراً من الصناعة بسبب الضغط الشديد الذي كانت تعانيه من جانب الحكومة الاوتوقراطية ، **فقد كانت الحكومة تفترض في نفسها أنها هي التي تتبنى مصالح العمال وترعاها** ، وكان معنى هذا أنها لا تسمح بقيام منظمات لحماية مصالح العمال أيا كان نوعها ، ومن ثم **كانت تنظر لأي تكتل تعاوني على أنه " خروج " عن سياستها يجب أن يقابل بالردع والقمع.**

وقد تولد من شدة الضغط على نقابات العمال أن غلبت عليها الصبغة الحزبية السياسية لتغطية الدوافع الاقتصادية(*) ، **ثم اتخذت لنفسها أسلوب الجمعيات السرية لتجنب بطش السلطة الحاكمة** ، وكان بطش الحكومة وعنفها في مقاومة هذه النزعات نتيجة كذلك لشعورها بأن خطر الحركات العمالية يكمن في نشاطها السياسي أكثر من نشاطها الاقتصادي(**) ،

* نولز : المرجع السابق ، صفحة ١٨٦-١٨٧.
** من بين التنظيمات العمالية السرية حزب البلشفيك Blosheviki الذي كان له الفضل في التنظيم الأول لثورة ١٩١٧ أنظر كتاب :
M.S. Miller : Economic Development of Russia.
King and Son, London , 1927) pp. 235 and 285-292.

وعندما قامت أول محاولة ثورية عام ١٩٠٥ وباءت بالفشل ، كان هذا من العوامل التي دفعت بكثير من الأفراد نحو الحركة التعاونية ، وبخاصة أنها كانت قد انتشرت انتشاراً كبيراً – نسبياً – في السنين القلائل حتى قيام الحرب العالمية الأولى. **وعند قيام الثورة البلشفية اعترفت الحكومة المؤقتة (عام ١٩١٧) بفضل الحركة التعاونية وكلفت القائمين عليها بالإسهام في الإشراف على الاقتصاد القومي**(*). ولكن سرعان ما عدل البلاشفة عن ذلك عندما استتب لهم الأمر وقام المجتمع الجديد على الأسس الاقتصادية المعروفة.

النرويج والسويد :

نختم هذا العرض السريع العاجل بإشارة إلى النرويج(**) والسويد ، لا لأنهما كانتا من الدول الصناعية الكبرى التي استعرضنا ظروفها ، ولكن لأن **التعاون فيهما يمثل الطريق الوسط الناجح** ، فقد جمع بين المثل الديمقراطية الحقة وبين الاحتياجات لظروف الاقتصاد الاستهلاكي.

وقد أصبح التعاون الاستهلاكي والإنتاجي اليوم في النرويج والسويد نموذجاً يحتذي به ودليلاً واضحاً على مدى ما يمكن أن تحققه التجربة التعاونية من نجاح إذا ارتفع الوعي الاجتماعي والثقافي وظفرت الحركة مع ذلك بتأييد الحكومة.

---

* بوجارديس : المرجع السابق صفحة ٣٤.

** للراغبين في مزيد من دراسة الحركة التعاونية في النرويج والسويد ، نرجوهم الرجوع إلى أعداد المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، فقد تضمنت الكثير من المعلومات التي ترتبط بالحركتين نظراً لأن الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير– رئيس تحرير المجلة هو في نفس الوقت عضو في الحلف التعاوني الدولي وحضر العديد من مؤتمراته التي عُقدت في الدولتين.

فقد كان من أثر تشجيع الحكومة للحركة التعاونية في النرويج أن أصبحت الجمعيات التعاونية **تمتلك ٩٩% من مصانع منتجات الألبان ، وجزءاً كبيراً من إنتاج اللبن والبيض. وكثيراً من المنازل التعاونية والمتاجر الاستهلاكية**(*). وقد حققت النرويج نتائج عملية مدهشة بسلوك جمعياتها التعاونية الطريق الوسط الذي يجمع بين مصلحة المستهلك في خفض الأسعار ومصلحة المنتج في البيع بأسعار عالية ، ذلك بإتباع طريقة **الجمع بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات الإنتاج والتسويق وجعل أعضاء مجلس الإدارة ممثلين في المجلسين**(**) **(الإنتاجي والاستهلاكي)** وبذا يكونون ملمين بوجهتي نظر المستهلك والمنتج ويكون التعاون في هذا النموذج وسيلة للتوفيق بين وجهتي النظر لكلى الفريقين من جانب ولصالح الاقتصاد القومي من جانب آخر.

ولقد لعبت الحكومة السويدية دوراً إيجابياً في تشجيع المنازل التعاونية فقللت تدريجياً من نسبة المنازل المملوكة ملكية عامة ، **حتى أصبحت المباني السكنية التي تقيمها الجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة تسهم بدور كبير في تيسير حياة الأفراد واستقرار معيشتهم** : ولم تقتصر هذه المباني على العاصمة بل انتشرت في كثير من المدن الأخرى والمناطق الريفية(***) وتشير الإحصائيات إلى أن ٩٠% من سكان أوسلو يعيشون في منازل حكومية أو في منازل بنتها الجمعيات التعاونية بمساعدة

---

* Ogg and Zink : Modern Foreign Governments, (London, Mc Millan, 1957, p. 781).

** Bogardus المرجع السابق ، صفحة ١٩.

*** Ogg and Zink المرجع السابق صفحة ٧٨٢.

الحكومة(*) ، أما في الناحية الإنتاجية فنجد كذلك الأثر الواضح للتعاون في القطاع الزراعي ، إذ أن ٩٠% **من الألبان تنتجها الجمعيات التعاونية تحت رقابة الحكومة ومساندتها** كما شمل النشاط التعاوني في جميع أنواع الإنتاج المحلي تقريباً وبخاصة السلع الشائعة الاستعمال بين المستهلكين كالملابس والأدوية والأجهزة المنزلية الصغيرة.

* N. Herlitz, Sweden : A Modern Democracy on Ancient Foundation (Minneapolis 1939), p. 56.

الفصل الرابع
المفكرين التعاونيين ومبادئ التعاون

مقدمـــــة :

مبادئ التعاون عبارة عن القواعد أو الأسس التي يقوم عليها النظام التعاوني أو مجموعة التقاليد التي تحكم وتنظم الأوضاع والعلاقات التعاونية العامة ، فعلى الرغم من أن الأنظمة القانونية التي تحكم الجمعيات التعاونية تختلف باختلاف الدول إلا أنها مع ذلك تقوم أول ما تقوم على المبادئ العامة التي وضعها الرواد الأوائل ، وقد عُرِّف هؤلاء الرواد باسم " رواد روتشديل " .. **ولم تكن هذه المبادئ التي وضعوها ونسبت إليهم ، وقام عليها النظام العام لكل جمعية تعاونية ، مواد قانونية مسجلة في قائمة ، وإنما كانت مطوية ضمن النظام الذي أسسوا به أول جمعية عام ١٨٤٤ .. وحددوا فيه أغراضها وخططها(*) ، ثم أقبل التعاونيين من بعدهم على هذا النظام فتناولوا هذه الأغراض والخطط بالشرح والتعليق واستخلصوا منها على ضوء التطبيقات العملية المبادئ والقواعد العامة ونسبوها إلى هؤلاء الرواد.**

أما السبب في إقبال الشُرَّاح وإفاضتهم في الحديث عن مبادئ روتشديل أو عن مبادئ وطرق روتشديل كما يُسميها البعض الآخر ، هو أن التنظيم التعاوني الذي أقامه رواد روتشديل الأوائل يعتبر أول تنظيم تعاوني ناجح صمد منذ إنشائه رغماً عن الظروف الصعبة التي أحاطت به ، فإن جمعية روتشديل افتتحت **أبوابها في متجر صغير في ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ بالدور الأرضي في مبنى يقع في تودلين قريباً من شارع يوركشير**

* نرجو التكرم بالرجوع إلى المراجع الآتية :

1) A century of cooperation, by G.D.H Cole : 1944 , George Allen and Unwin, London.
2) British Cooperation, by A. Bonner : 1970 Manchester, Cooperative Union.

وقد وجدوا صعوبة كبيرة في العثور على هذا المكان ، وكان مُلاَّك العقارات يرفضون تأجير أي مكان أو متجر لهم اعتقاداً منهم أن الرواد لن يستطيعوا أن يستمروا في دفع الإيجار حتى ولو لأسابيع قليلة ، وأخيراً عثروا على هذا المكان في تودلين متجر صغير ، إيجاره الأسبوعي ٣ شلن ، ١٠ بنس ، واشترط عليهم المالك قبل التأجير أن يدفعوا مقدم إيجار لفترة أربعة شهور أي ٢ جنيه و ١٠ بنس. ويذكر المؤرخون أن السلع التي كانت تتعامل فيها الجمعية عند افتتاحها كانت كما يلي : ٥٠ رطل زبدة – ٥٦ رطل سكر – ٦ جوالات دقيق جوال من الشوفان – ٢٤ دستة شموع .. وقد استخدمت الجمعية الشمع في إضاءة المتجر.

هذه الجمعية التي افتتحت أبوابها على ضوء الشمع ، سارت في الطريق العملي ، على الرغم من أن بضاعتها كانت ضئيلة ، ورأسمالها المستثمر كان ثمانية عشر جنيهاً ، جمعت من البنسات التي ساهم بها الأعضاء الثمانية والعشرين ، وكانت مبيعاتهم في بداية الأمر قليلة ، إذ كانت تتراوح ما بين أربعة جنيهات وسبعة جنيهات أسبوعياً .. وبعد سنة من الجد والعمل والدعاية زاد عدد الأعضاء حتى بلغ ٧٤ عضواً ، كما بلغت جملة المبيعات ٧١٠ جنيه ، ورأس المال ١٨١ جنيه ، والفائض ٢٣ جنيه ، ثم أخذت بعد هذا في طريق التقدم ، وحققت نجاحاً مذهلاً جعل **الأستاذ ج.د. هـــ. كول المحاضر في جامعة اكسفورد يصدر كتاباً في عام ١٩٤٤ تحية لهؤلاء الرواد بمناسبة مرور مائة عام على افتتاح متجرهم يقول فيه : إن هؤلاء الناس قد حققوا ما عجز جبابرة المال أن يحققوه.**

وهذا التقدم ، وهذا النجاح لم يتحقق إلا على أساس الانتفاع بدروس الماضي ومعرفة أخطائه ، فإن رواد روتشديل تجنبوا البيع بالأجل لكي لا

يقعوا فيما وقع فيه غيرهم ، وصمموا على إعطاء عائد المعاملات للأعضاء منذ البداية ، فأثبتوا أن مشروعهم ناجحاً ومربحاً لمن يسهم فيه ، كما أنهم اعتمدوا على أنفسهم وجعلوا الإدارة في أيدي الجميع ، ونجاح المشروع مسئولية الجميع ، وساروا إلى الأمام بطريق النمو الحثيث والبناء المستقر ، ونبذوا خيالات الماضي فجاءتهم الثمرة التي يحصل عليها كل من يبذل مجهوداً واقعياً ، ويزرع في أرض خصبة ، ولا يتعجل الحصاد .. أو ينتظر أن يجمع أكثر مما غرس.

هذا النجاح هو الذي أغرى الكُتَّاب والباحثين إلى الرجوع إلى القانون النظامي للجمعية ، وإلى محاضر جلسات مجلس إدارتها ، وغير ذلك من سجلاتهم لكي يستنبطوا منها ما أطلقوا عليه مبادئ أو قواعد .. أو غير ذلك من تسميات مستهدفين من وراء ذلك إضاءة الطريق أمام التنظيمات التعاونية حتى تسير في نفس الطريق الذي قاد جمعية روتشديل إلى النجاح.

المبادئ عند جورج جيكوب هولي أوك : George Jacob Holeyoake

ومن أوائل الذين كتبوا في هذا الموضوع " جورج جيكوب هولي أوك " ، فقد كان من معاصري رواد روتشديل ، ولمس عن قرب الجهد الذي بذلوه ، ونشر في عامي ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ عدة مقالات في جريدة " الديلي نيوز " ، أي بعد ثلاثة عشر عاماً من افتتاح متجر روتشديل التعاوني، ثم طبعت مؤسسة " هوراس جريلز " هذه المقالات فيما بعد في كتاب أصدرته بعنوان " تاريخ التعاون في مدينة روتشديل ".. ثم أصدر في عام ١٨٧٥ أول مجلد بعنوان " تاريخ التعاون " .. ثم أصدر في عام ١٨٧٨ كتاباً آخر بعنوان " تاريخ روتشديل ".. ومن هذا يتبين أن الرجل بالإضافة

إلى أنه كان معاصراً للرواد ، فإنه أيضاً باحثاً وكاتباً ، الأمر الذي يجعل الباحثين يهتمون بآرائه ، ويرجعون إليها عندما يتناولون هذا الموضوع.

وبالرجوع إلى كتابات هذا الرجل نجد أنه أورد لنا **أربعة عشر ظاهرة رئيسية في نظام روتشديل ، اعتبرها من أساسيات نجاح هذه الجمعية.**

أساسيات نجاح التعاون عند " جورج جيكوب هولي أوك " :

استنبط جورج جيكوب هولي أوك(*) من بحوثه ودراساته ، أربعة عشرة ظاهرة رئيسية ، يرى من وجهة نظره ، **أنها من الأساسيات التي مَكَّنَت الرواد من أن يسيروا قدماً في نجاحهم** ، ويصلوا إلى المنزلة الرفيعة التي وصلوا إليها ، ونوجز هذه الأساسيات فيما يلي :

١) وضع الرواد الأوائل المثل على تمويل النشاط الذي بدأوا به جمعيتهم من مالهم الخاص.

٢) بذل أقصى الجهود للتعامل في أفضل أنواع السلع التي قد توجد في الأسواق.

٣) إيفاء الكيل والميزان.

٤) التعامل بسعر السوق ، وعدم الدخول في منافسة مع المتاجر الأخرى المنافسة.

(*) نرجو الرجوع لنفس المؤلف إلى المراجع الآتية :

The History of the Rochdale Pioneers, by George Jacob Holeyoake, 1857, London : George Allen and Hnwin.

- Sixty years of an Agetatous life, 1906, London : T Fisher-Unwin.
- The Cooperative Movement To-day, London : Methuen.

٥) عدم التعامل بالأجل بيعاً أو شراء ، وحث العمال بصفة عامة على عدم الوقوع في هم الديون.
٦) توزيع الفائض على الأعضاء بنسبة تعامل كل عضو ، مؤكدين المفهوم الذي أوضحوه للعمل .. وهو أن من يسهم في تحقيق الربح ، ينبغي أن يكون له نصيب فيه.
٧) إغراء الأعضاء بترك الأرباح في " بنك المتجر " وبذلك علموهم الادخار .. والإحساس بالازدهار والأمل في تحقيق الرخاء.
٨) تحديد ٥% كفائدة لرأس المال.
٩) تخصيص نسبة من الأرباح توزع على العاملين وفقاً للجهد الذي بذلوه ، والأجور التي يحصلون عليها.
١٠) تخصيص ٢٫٥% من جميع الأرباح التي تتحقق للتعليم ، وتنمية كفاءة الأعضاء.
١١) تطبيق حق ديمقراطية الإدارة بالنسبة إلى جميع الأعضاء ، على أن يكون لكل عضو صوت واحد أيا كان القدر من الأسهم الذي يسهم به في رأس مال الجمعية .. وتأكيد هذا الحق بالنسبة للنساء .. وحقهن في الحصول على مدخراتهن سواء أكن متزوجات أو غير متزوجات ، ويوجه هولي أوك النظر إلى أن ذلك حدث قبل إصدار القوانين التي تتعلق بحقوق النساء المتزوجات.
١٢) العمل على أن يتسع ويمتد النشاط التجاري والصناعي للجمعية بحيث يمكن إقامة مدينة صناعية تتوافر فيها الظروف البيئية التي تنعدم فيها الجريمة.

١٣) **بإنشائهم جمعية الجملة التعاونية ، استطاعوا أن يوجدوا الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق ما يهدفون إليه من الحصول على أجود أنواع السلع.**

١٤) **اعتبار الجمعية كمعهد ونواة لحياة اجتماعية جديدة لجميع الأعضاء ، فإذا اعتمدوا على أنفسهم وأحسنوا إدارتها حققت لهم حياة أفضل.**

المبادئ عند " أكلاند وجونز " : Acland and Jones

ومن بين الذين كتبوا في موضوع المبادئ أيضاً ، " أ. هـ . د . أكلاند ، بنجامين(*) جونز " هذان الباحثان نشرا في عام ١٨٨٤ كتاباً بعنوان " العمال التعاونيين " .. وقد استنبطا من نظام روتشديل ، ومن بحوثهما ودراساتهما تسعة مبادئ ، واعتبروا هذه المبادئ الأساس الذي ينبغي أن تقام عليه كل جمعية – وهي :

١) أن تفتح الجمعية أبوابها للجميع.

٢) أن تتقيد بالسعر الساري في السوق وتجعله ثمناً للبضائع التي تبيعها.

٣) أن تتعامل بالنقد فلا تسمح بالبيع بالأجل.

٤) أن ترد العائد على المعاملات بالنسبة للمشتريات.

٥) أن يسهم كل عضو بسهم أو أكثر في رأس المال ، ويحصل في نظير ذلك على فائدة معقولة لمقدار ما أسهم به.

* Working Men Cooperators : A.H.D. Acland and, Bengamin. Jones, Cassell and Company, Ltd., London, 1884, pp. 72 74.

٦) أن يتساوى الجميع في حق التصويت ، سواء في ذلك من يملك القليل ومن يملك الكثير في رأس مال الجمعية.
٧) أن تتوخى بيع السلع الجيدة وأن لا تتعامل إطلاقاً في السلع الرديئة.
٨) أن يتولى إدارة الجمعية مدير أمين ، ومجلس إدارة يتسم بالحيوية والنشاط والقدرة على العمل.
٩) أن تتمسك الجمعية تمسكاً شديداً بمبدأ مراجعة الأعمال وجرد المحتويات وأن تعتمد في ذلك على خير العناصر التي تتصف بالكفاية.

وهكذا نرى مما سبق أن " هولي أوكَ " وكلا من " أكلاند " و " جونز " قد أوردوا لنا خليطاً من المبادئ والمظاهر والقواعد والوسائل والطرق التي سار عليها الرواد لتحقيق أهداف الجمعية ، وهي أهداف تكاد تتركز في تحسين أحوال الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن اتجاه تفكير الرواد نحو إقامة مدينة صناعية تنعدم فيها الجريمة إنما يرجع إلى ما صاحب التطور الصناعي من مشاكل اجتماعية معقدة ، ومن ثم كان الهدف من هذا التفكير هو أن تسير الجهود الاقتصادية في أقوم الطرق التي تحقق لهم أكبر قدر ممكن من المزايا ، ولهذا فكروا في إنشاء جمعية لكي يستطيعوا عن طر يقها تجميع مشترياتهم ، ولكي تتوافر لديهم القدرة على المساومة والحصول على أجود أنواع السلع بأقل الأسعار الممكنة ، فإذا ما اتسع نشاطهم في التوزيع ، وكثرت أرباحهم

تمكنوا من دخول ميدان الإنتاج ثم السيطرة على عوامله ، ثم إنتاج السلع الجيدة ، ثم بيعها للمستهلكين بأسعار لا تضاف إليها أرباح الوسطاء.

المبادئ عند " ت . و . ميرسر " : T.W. Mercer

وقد عكف بعد ذلك كثير من التعاونيين على البحث والدراسة حول نظام الرواد على أمل أن يخرجوا من بحوثهم بمبادئ محددة يتم الاتفاق عليها وتعتبر الدعائم الأساسية للحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم ومن هؤلاء " **ت. و. ميرسر** " ذلك التعاوني المشهور الذي عكف أكثر من خمسة وعشرين عاماً على دراسة جهود دكتور وليم كنج الذي استفاد الرواد الأوائل من جهوده وتعاليمه ، هذا الرجل نشر في المجلة العلمية للتعاون الدولي في عدديها الصادرين في سبتمبر وأكتوبر تحت عنوان " دعائم التعاون " تحليلاً لمبادئ وطرق روتشديل ، وقسمها إلى سبعة مبادئ ، ونظراً للدور الكبير الذي قام به هذا التعاوني الكبير في الحركة التعاونية سواء في بريطانيا ، أو على الصعيد الدولي في مركزه المسئول كرئيس للحلف التعاوني الدولي ، **نوجزها فيما يلي**(*) :

١) مبدأ العالمية :

يرى " ميرسر " أنه من المحتمل أن يكون **رواد روتشديل أول تعاونيين رحبوا بجميع الرجال والنساء على قدم الإخاء والمساواة في**

* - A Social Phitosophy of Cooperation, J.J. Worly. See : T.W. Mercer, Foundations of Cooperation, Review of International Cooperation ; Issues of September and October, 1931.

وكذلك :

- Towards the Cooperative Commonwealth, by T.W. Mercer 1936, Manchester : Cooperative Press.

المجتمع ، بغض النظر عن النوع والجنس والدين ، فلم يغلقوا الأبواب أمام أي رجل أو امرأة يرغب في الانضمام ، ويقر أن اليوم الذي اعتنق فيه رواد روتشديل مبدأ الباب المفتوح للعضوية هو اليوم الذي وضعوا فيه الحجر الأساسي للكومنولث التعاوني الدولي ، **وبذلك صارت الحركة التعاونية دولية في محيطها وأغراضها وروحها.**

وقد يكون من مظاهر العالمية ذلك التعاون الصادق بين الحركات التعاونية التي بلغت شأواً عالياً في نجاحها وتقدمها واستعدادها لتقديم خلاصة جهودها لغيرها من الحركات التعاونية في مختلف الأمم التي تتطلع إليها لتأخذ بأسباب التقدم والنجاح ، **ومن مظاهر ذلك عقد المؤتمرات وتبادل الزيارات ، وإقامة المعاهد والكليات ، وتقديم الخبرات الفنية.**

٢) مبدأ الديمقراطية :

كما يرى أن رواد روتشديل وضعوا مبدأ الديمقراطية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون ، عندما قرروا اعتمادهم على مواردهم الخاصة في تكوين رأس المال اللازم لإقامة جمعيتهم ورفضهم أن يقترضوا من أشخاص خارج دائرتهم ، وذلك حتى لا يقعوا في ذل الاستدانة ، **واتفاقهم على مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً في إدارة الجمعية ، وأن جميع الأعضاء الذين تتكون منهم جمعيتهم متساوون في الحقوق سواء في ذلك الرجال والنساء** ، وأن إدارة الجمعية يجب أن توضع في أيدي أشخاص منتخبين بواسطة الأعضاء دورياً ، بل يذهب إلى أبعد من هذا فيرى أن مبدأ الديمقراطية بالنسبة للرواد لم يكن نوعاً من إدارة الجمعية فقط ، وإنما كان مع ذلك **إعلاناً لحقوق الإنسان** ، **لأن سلطة الحكم تمنح**

للعضو على أساس أنه إنسان ، وبغض النظر عما وراء ذلك من المقدار الذي يمتلكه من أسهم في رأس المال.

ولعل اعتماد الرواد في أول عهدهم على مواردهم الخاصة لتكوين رأس المال اللازم ، إنما لأجل أن يحرروا أنفسهم من سيطرة المقرضين ، فإن إقامة المشروعات تحمل في طياتها مجاهل الغيب ، وقد كان من المحتمل أن تؤدي الاستدانة إلى أن يقعوا في هذا الخطأ الذي وقع فيه من قبلهم ، وحينئذ يقعوا في ذل الاستدانة وما يترتب على ذلك من عبودية لأصحاب المتاجر ، فكان على الرواد أن يستفيدوا من أخطاء الماضي وعبره.

٣) مبدأ المساواة أو العدالة :

ويعني بالعدل هنا المحافظة على حقوق الأعضاء وأداؤها كاملة غير منقوصة ، **فإن العدالة تعتبر قلب الديمقراطية** ، بل يمكن القول بأن العدل والديمقراطية مبدأن يدعم كل منهما الآخر ، ومن ثم كان من القواعد التي رسمها رواد روتشديل لقيام جمعيتهم ضرورة حصول أعضائها على أجود البضائع الممكنة ، ووجوب إيفاء الكيل والميزان والقياس ، ولما كانت جمعية رواد روتشديل تتعامل في أول الأمر مع الأعضاء دون غيرهم ، وكان الأعضاء يشترون سلعهم بأسعار السوق ، كان من الطبيعي أن يستنوا قاعدة رد عائد المعاملات لأن العدالة تقتضي أن يرد لكل عضو ما دفعه زيادة عن أسعار التكلفة بعد حجز بعض المبالغ المعقولة في الجمعية ، ومن ثم كان مما يقضي به مبدأ العدالة ويتفق مع الديمقراطية ما يأتي :

أ) دفع أجر عادل لرأس المال نظير خدماته ، بحيث لا يتجاوز هذا الأجر معدل الفائدة الجاري.

ب) دفع أجور عادلة للموظفين.

ج) اعتراف الجمعية بحق الموظفين في المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور والظروف المحيطة بالعمل.

د) حث الإدارة موظفيها على أن يصبحوا أعضاء في الجمعية أو في أية جمعية أخرى تعمل في محال إقامته.

والمعتقد أن اعتناق الرواد لمبادئ العدالة والديمقراطية كان يُعد من الأمور التقدمية وقتئذ ، في عصر لم تكن الديمقراطية الحقيقية فيه قد رسخت أقدامها في شتى الدول ، وربما كان هذا ضمن الأسباب التي جعلت الحركة التعاونية في أول عهدها هدفاً للنقد والهجوم.

والجديد الذي أورده ميرسر هو اعتراف الجمعية بحق العمال والموظفين في المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور والظروف المحيطة بالعمل نراه أمراً طبيعياً تُخوله لهم مبادئ الديمقراطية دفعاً لما قد يقع عليهم من مظالم وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، وقد يكون السبب في ذلك أنه لاحظ انتشار تأليف النقابات وعلى وجه الخصوص فيما بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أصبح مبدأ الحرية النقابية معترفاً به في جميع الدول المتمدينة، وكان الأمر على عكس ذلك فيما مضى ، إذ كان العامل مغلوباً على أمره ، ليس له حق تأليف النقابات للدفاع عن مصالحه ، بل أن أغلب العمال كان محروماً من ممارسة حق الانتخاب ، فقد قرر البعض أنه فيما بين عامي ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ كان خمسة أسداس عدد الذكور البالغين لا يستطيعون

الإدلاء بأصواتهم ، كما يذكر " كول " عن هذه الحقيقة ، أن الحركة التعاونية التي كانت قائمة وقتئذ أصيبت بنكسة قاسية إذ أدى فشل مشروع إقامة النقابات عام ١٨٣٤ إلى فشل الحركة التعاونية ، وتدهورت معظم الجمعيات الإنتاجية وكثيراً من الجمعيات الاستهلاكية.

وأعتقد أن اعتراف الجمعيات بحق العمال في المساومة(*) الجماعية لا يمنع القائمين على شئونهم من أن يبذلوا أقصى جهودهم لتطبيق روح التعاون التي تتطلب أن لا تغمط القوى العاملة فيها حقوقها وأن تتميز الإدارة بحسن التنظيم والتوجيه والصلات الطيبة ، بحيث يبذل العمال والموظفين أقصى جهودهم في العمل ، يدفعهم إلى ذلك ما تعكسه الإدارة الرشيدة من أثر ، وليس ما تتسلح به من لوائح أو قوانين.

٤) مبدأ الاقتصاد في النفقات :

أما مبدأ الاقتصاد في النفقات أو مبدأ الكفاية بعبارة أخرى ، فقد قرر الرواد لتحقيقه وتطبيقه عدم التعامل بالأجل في البيع أو الشراء ، لأن ذلك يجر إلى نفقات إضافية تزيد بها تكلفة البضائع ، وهم يهدفون إلى خفضها واستبعاد جميع وسائل الإسراف حتى يتسنى لهم إشباع حاجاتهم بأقل التكاليف ، ولتحقيق هذا الغرض عملوا على تحسين كفاية جمعيتهم والجمعيات التعاونية الأخرى التي أقاموها فيما بعد ، **لأن رفع الكفاية يقلل من تكاليف المتاجرة.**

هذا إلى أنهم طبقوا مبدأ العدالة مقترناً في التطبيق بمبدأ الاقتصاد وعدم الإسراف ، وكانت حجتهم أو وجهة نظرهم في ذلك أنه **ليس من**

* Studies in The Social Philosophy of Cooperation by Paul Lambert 1963, Manchester : Cooperative Union.

العدالة أن يمنح بعض الأشخاص ائتمانا بينما يلزم آخرون بأن يشتروا بالنقد ، فإن هذا يعني أن أحدهم يكسب على حساب الآخرين .. وإذا كان شعارهم الذي اتخذوه عنواناً لهم ينادي بأن " الكل للفرد – والفرد للكل " فإن هذا الشعار لا يستقيم معه التمييز بين الأعضاء ولا يوجد ما يبرره ، **بل لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقه إذا انتهك مبدأ المساواة.**

ويلاحظ أنه يمكن تطبيق قواعد العدالة **عند تقرير البيع بالأجل فيما يتعلق ببعض أنواع السلع الطويلة الاستعمال والتي يعود استعمالها بالرفاهية على أعضاء المجتمع** ، وقد لا تسمح لهم مواردهم بشرائها بالنقد ، على أن يُراعى في ذلك احتساب فوائد معقولة ، مع أخذ الضمانات الكافية التي تكفل للجمعيات حقوقها وبخاصة أن ظروف التجارة قد اختلفت الآن عما كانت عليه الحال أيام رواد روتشديل ، فلم تعد القوانين الوضعية في مختلف الدول تسمح بالإكراه البدني كحق الدائن في حبس المدين وهو ما كان قائماً وقتئذ ، فضلاً عن اتساع الوحدات الصناعية ، وكثرة إنتاجها ، مما أدى إلى اشتداد عامل المنافسة ، بينما كان الإنتاج فيما مضى محدوداً إلى حد ما إذا قيس بما هو عليه الحال الآن.

٥) مبدأ النشر أو العلانية :

حيثما يكون الجهل والظلام يكون الغش والتزوير والفساد ، ومن ثم يتحتم على الجمعيات التعاونية أن تطبق مبدأ النشر فيما يتعلق بتقاريرها وحساباتها الختامية وقرارات جمعياتها العمومية ، ويتساءل " ميرسر " كيف يمكن للجمعية التعاونية التي لا تطبق هذا المبدأ أن تحتفظ بثقة أعضائها أو تدعي الأمانة ، ثم يستطرد فيقول أنه **لا ينبغي أن تكون هناك أسرار تتعلق**

بالنشاط الذي تمارسه الجمعيات مهما كانت الظروف والأحوال ، ومهما كانت هذه الظروف محرجة أو صعبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة.

والمعتقد أن مبدأ النشر والعلانية ، يجب أن يشمل فيما يشمل **نشر التعليم التعاوني والثقافة التعاونية لما لهما من أهمية عظمى في نجاح الحركة التعاونية وإقامتها على دعائم سليمة.**

٦) مبدأ الوحدة أو " تضافر الجهود " :

ويرى " ميرسر " أن رواد روتشديل ركزوا اهتمامهم على مصالحهم الاقتصادية المشتركة ، فاستخلص من ذلك قاعدة تعاونية هامة وهي **مبدأ الوحدة ، بمعنى أن تكون المصلحة المشتركة هي الغاية التي يجب التفاف الأعضاء حولها مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية** ، وهذا هو السبب في أن هؤلاء الرواد أخذوا بسياسة الحياد فيما يتعلق بتلك المعتقدات.

وقد كان من ثمرات تطبيق هذا المبدأ في الحركة التعاونية الإنجليزية تكوين الاتحاد التعاوني البريطاني ، والجمعية التعاونية الإنجليزية لتجارة الجملة. كما كان هذا المبدأ سبباً مشجعاً في تكوين منظمات تعليمية مركزية وجمعيات تعاونية على نطاق دولي كالحلف التعاوني الدولي والجمعية الدولية لتجارة الجملة.

والمعتقد أن المصالح الإقتصادية المشتركة كانت من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح جمعية روتشديل ، وقد أثبت نجاحها إمكان خلق مجتمع جديد يتضافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية والسياسية.

٧) **مبدأ الحرية :**

أما المبدأ السابع الذي استخلصه " ميرسر " من رواد روتشديل فهو منح أعضاء الجمعية أعظم قدر ممكن من الحرية الشخصية ، **فالعضو له حرية البقاء في الجمعية أو الانسحاب منها في أي وقت يشاء ، وله حرية التمسك بعقيدته الدينية أو السياسية ، وله مطلق الحرية في أن يفعل ما يشاء مما لا يضر بمصالح الجمعية** ، فهو ليس مرغماً على الشراء من جمعية التجزئة ، والجمعية التعاونية للتجزئة ليست مرغمة على الشراء من جمعية الجملة التي هي عضو فيها ، بل تكون المعاملات في جميع هذه الأحوال اختيارية ، ويذكر " ميرسر " أن هناك تعاونيين يعتبرون هذه الحرية من أسباب ضعف الجمعيات التعاونية ويرون ضرورة إرغام الأعضاء على الشراء من جمعية التجزئة ، وإرغام جمعية التجزئة على الشراء من جمعية الجملة ، ثم يُعقّب على ذلك بأنه :

لا يرجى الدوام لحركة تقوم على مبدأ الإرغام ، ولهذا يجب أن تبنى الحركة التعاونية على مبدأ الحرية ، سواء في ذلك حرية العمل وحرية الانضمام ، لأن الحرية هي الضمان الوحيد للكفاية الاقتصادية في التعاون أما إذا تغاضت الحركة التعاونية عن مبدأ الحرية ، فإنها لن تكون حركة حية ، بل أنه في الوقت الذي تقول فيه وداعاً للحرية تكون قد لفظت آخر أنفاسها وماتت.

هذه هي المبادئ السبعة التي يرى " ميرسر " أنه يجب دائماً على الحركة التعاونية أن تسترشد بها ، وأنها إذا طبقت هذه المبادئ في تنسيق موحد ، فإن الحركة التعاونية بأكملها تكون قد بنيت على صخرة قوية لا تلين.

آخرون كتبوا في المبادئ التعاونية :

جيمس بيتروارباس : J.P. Warbasse

وهناك آخرون كتبوا في المبادئ التعاونية ، نوجه إليهم الأنظار ، منهم مثلاً : " جيمس بيتروارباس(*) " الرئيس السابق للإتحاد التعاوني الأمريكي ، الذي قسَّم مبادئ روتشديل في كتابه " الديمقراطية التعاونية " إلى ثلاثة مبادئ :

١) ديمقراطية الإدارة.
٢) الفائدة المحدودة على رأس المال.
٣) رد عائد المعاملات طبقاً لأسس عادلة.

أندريه أورن : Andres Orne

كذلك " أندريه أورن " في كتيبه عن " المبادئ السبعة(**) " الصادر عن الجمعية التعاونية السويدية ، أورد سبعة مبادئ هي :

١) اعتماد الأعضاء على أنفسهم في تمويل جمعيتهم ، وإعطاء فائدة محدودة على رأس المال.
٢) التعامل في أفضل السلع التي تتواجد في الأسواق.
٣) عدم التعامل في السلع الرديئة ، والتمسك بمعايير الأمانة والنزاهة في تعامل الجمعية مع الأعضاء أو غيرهم.
٤) التعامل بالأسعار الجارية في السوق ، وعدم التعامل بالأجل.

---

* Cooperative Democracy, by J.P. Warbasse, 1936, Harper and Brothers Publishers, New York and London.
** The seven Principles : by Andres Orne 1925, Koopertive Forbandet, Stockholm.

٥) توزيع الفائض على الأعضاء وفقاً للنسب التي تعاملوا بها مع الجمعية.

٦) الديمقراطية في التصويت ، سواء في ذلك الرجال أو النساء ، فكل عضو له صوت واحد بغض النظر عن القدر من الأسهم التي يمتلكها.

٧) نشر العلم والثقافة والمعرفة بين الناس بصفة عامة ، وأعضاء الجمعية بصفة خاصة.

الفصل الخامس
التعاونيون وتكريم رواد روتشديل

أصالة الشعوب في تكريم روادها :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار إلى أن الشعوب العريقة تقدر هؤلاء الذين كافحوا من أجل إعلاء قيمة الإنسان ، وبذلوا جهوداً من أجل حُسن إعدادهم ليُصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الاجتماعي والاقتصادي لشعوبهم ، **ومن هذا المفهوم بذل الشعب البريطاني بصفة عامة ، والتعاونيون في بريطانيا بصفة خاصة عديداً من الجهود التي تعترف بفضل رواد روتشديل في جهودهم التنموية لأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ، سواء أكانت هذه الجهود للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أو للعوامل الإنسانية ، واهتموا على وجه الخصوص بالجهود التي ترتبط بالعمليات الثقافية والتعليمية والتدريبية والاقتصادية ، وغرسوا في عقولهم وقلوبهم أهمية أن تنعكس جهود هذه التنمية على النسيج الاجتماعي بحيث يعمل الجميع صفاً واحداً بغض النظر عن معتقداتهم الدينية أو إنتماءاتهم السياسية أو الحزبية من أجل تحقيق أهداف التنمية.**

ومن بين العديد من مظاهر التقدير لرواد روتشديل العديدة **إعداد التعاونيين في بريطانيا لمتحف يُخلِّد الجهود الأولى التي بذلها رواد روتشديل وإصدارهم كُتيِّباً(*) تذكارياً لتعريف الشعب البريطاني وشعوب العالم بالموطن الذي بذلوا فيه هذه الجهود** ، وقد صدر هذا الكُتيِّب بقلم " أ. بونر A. Bonner" ، وأعيد نشره مع التعديلات اللازمة التي تناسب التطورات التي رأوها مناسبة لتحقيق أهدافهم.

---

* نرجو الرجوع إلى :
Bonner, A. (1970) British Cooperation, Manchester : Cooperative Union.

وقد صدر الكُتيِّب التذكاري بعنوان " **متحف تود لين** " وكُتِبت له مقدمة بقلم رئيس الاتحاد التعاوني البريطاني قال فيها :

أصبح المتجر الأول الأصلي لرواد روتشديل بتود لين Toad Laneمبعث الاهتمام والإلهام لآلاف الزوار القادمين من جميع أنحاء العالم منذ أن افتتحه الاتحاد التعاوني البريطاني – وهو الاتحاد القومي للجمعيات التعاونية البريطانية – لأول مرة عام ١٩٣١ كمتحف ، ويفخر الاتحاد التعاوني بأنه الأمين على هذا المبنى الصغير ، فطالما بقيت الحركة التعاونية فستظل قصة رواد روتشديل تُروى ، ولن يكون لهؤلاء الرواد تذكار أفضل ولا أكبر مغزى من المتجر الذي بدأوا فيه عملهم عام ١٨٤٤ ، فرسموا بذلك بداية الحركة التعاونية في العالم كله.

ولا نزعم أن جمعية روتشديل كانت أول جمعية تعاونية تقام **لكنها أول جمعية تعاونية تتمكن** من أن تسير بأعمالها إلى مثل هذا النجاح ، وتطورت عن قرارات وطرائق وممارسات الرواد مبادئ روتشديل التعاونية الشهيرة التي اقتبسها واتبعها الذين أنشئوا الجمعيات التعاونية في أنحاء بريطانيا وفي الخارج ، وتضم الحركة التعاونية الدولية اليوم(*) أكثر من ١٠ ملايين عضو وتجاوز حركة أعمالها ٣٠٠٠ مليون جنيه إسترليني **وإنما بدأ كل ذلك في تود لين بمتجر ضئيل تديره جمعية تعاونية عدد أعضائها ٢٨ عضواً ورأسمالها ٢٨ جنيهاً إسترلينياً.**

* اليوم المذكور هنا هو في عام ١٩٣١ ، أخذاً في الاعتبار أن أعداد التعاونيين في العالم الآن يزيدون عن ٨٠٠ مليون عضواً في أوائل عام ٢٠٠٣.

واحتاج المتحف في النصف الثاني من السبعينيات إلى إصلاح وتجديد على نطاق واسع اضطلع بهما الاتحاد التعاوني بمساعدة كريمة من المنظمات التعاونية في بريطانيا والخارج **ومن مكتتبين من غير التعاونيين هيئات وأفراد.**

ويواصل الاتحاد التعاوني بسرور كبير حتى اليوم الحفاظ على هذا المبنى التاريخي الفريد وصيانته ليستطيع التعاونيين أن يزوروه سواء من بريطانيا أو الخارج ، ومواطنو روتشديل ، وتلاميذ المدارس ، والمؤرخون وكل من له إحساس بالتاريخ وإعجاب بنمو الحركة التعاونية الدولية من مثل هذه البدايات المتواضعة.

مدينة روتشديل موطن الرواد :

تقع روتشديل على حدود لانكاشير ويوركشاير ، وهي بلدة قديمة **عانت في النصف الأول من القرن التاسع عشر بؤس الثورة الصناعية وانتفعت بمكاسبها ، وظلت(*) صناعة الفانيلا مهنتها المميزة لقرون عديدة** ، لكن الغزّالين اليدويين العديدين بها أخذوا يحسون أن الزمن يزداد صعوبة مع إزدياد منافسة المغزل الآلي ، ومع تأثر الصادرات بسياسة التعريفة الجمركية الأمريكية. وتدهورت أيضاً في مدينة روتشديل صناعة القبعات وكانت إحدى الصناعات الهامة بها ، ومن ناحية أخرى أخذت تنمو العديد من الصناعات ومنها الصناعة القطنية التي أدخلت في العقد الأخير من القرن الثامن عشر وكذلك صناعة استخراج الفحم وصناعة الآلات

* اقتبس هذا النص من كتاب " التعاون البريطاني " بقلم أرنولد بونر وهو المؤلف المعتمد عن الحركة التعاونية ويمكن الحصول على هذا الكتاب من الاتحاد التعاوني ، هولي أوك هاوس ، شارع هانوفر مانشستر.



صـورة روبـرت أوين الذى حاز على لـــقب
« أبو الحركة التعاونية » في العالم .

واجتذبت المصانع الجديدة ومناجم الفحم العمال المهاجرين وكثير منهم أيرلنديون مما زاد من استياء السكان الأصليين المشتغلين بالنسيج اليدوي.

ومما يدل على عمق الاستياء وقتئذ **توالي الإضرابات التي اتخذت أحياناً صورة عنيفة أدت إلى تدخل العسكريين** ، فمثلاً جئ بألف ومائة متطوع من هاليفاكس إلى البلدة في إضراب عام ١٨٠٨ ثم تبعتهم القوات النظامية التي ظلت تعسكر بالبلدة حتى عام ١٨٤٦ ، وحدث إضراب أخر عام ١٨٤٩ انتهى إلى اضطرابات قمعها جنود من المشاة والفرسان ونتج عنها إصابات مميتة وعقوبات بالسجن وبالنفي مدى الحياة لأحد قادتها ، **وقد اشترك فيها النساجون اليدويون بوجه عام.**

ودخلت روتشديل بحكم موقفها وموقعها وصناعاتها القطنية والصوفية في نطاق " وست ريدنج " بيوركشاير وجنوب شرق لانكاشير وهما منطقتان مضطربتان ومهد حركات مختلفة متنوعة. فاكتسبت روتشديل بذلك جواً نشطاً بلغ أحياناً حد الإثارة ، **وكان بالبلدة عناصر راديكالية قوية** ، وعُقد اجتماع للمطالبين بالإصلاح قبل أسبوعين من الاجتماع الذي عقده **بيترلو Peterloo** واجتذب نحو ١٣٠٠٠ شخصاً ، وخطب في المجتمعين توم كولييرTom Collier عم جون كولبير John Collier أحد الرواد الأوائل ، **ويصف ج. د. هـ. كول G.D.H. Col أهمية البلدة الإستراتيجية مُشيراً إلى الجهود التي بُذلت من أجل تشكيل نقابة عمالية قومية والدور الذي أدته في حركة الميثاق وحركة تحديد وقت العمل بعشر ساعات** ، وكان جون برايت Hohn Bright أحد كبار أنصار حرية التجارة من مواطني البلدة وكذلك كان **ريتشارد كوبدن Richard Cobden** ، وهو من كبار أنصار حرية التجارة وقد مثل البلدة

في البرلمان في فترة من الفترات ، أي أنه **كانت هناك دلائل على نشاط سياسي كبير وحركات إثارة واسعة.**

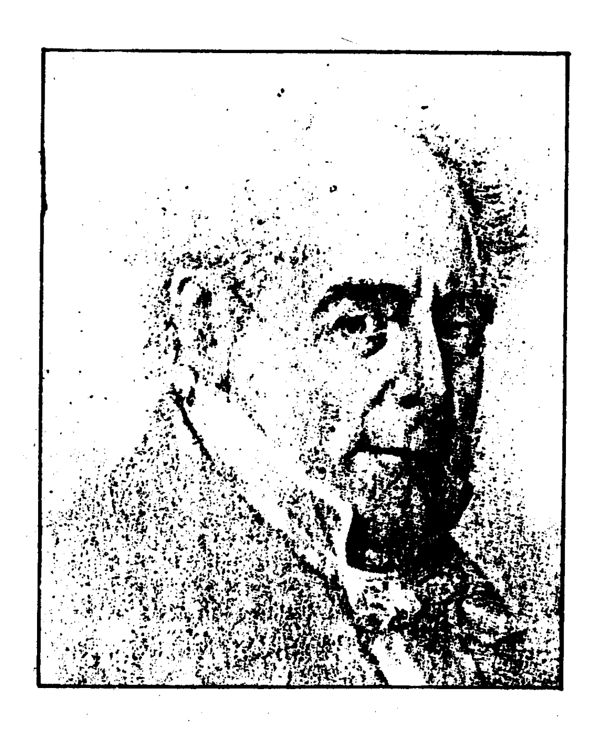
الجهود التعاونية المبكرة Early Co-operative Efforts

وفي وسط هذه التفاعلات ظهرت محاولات في سبيل التعاون **وشُكلَّت عام ١٨٣٠ جمعية روتشديل التعاونية للأصدقاء وهي جمعية من نسَّاجي الفانيلا** تضم ٦٠ عضواً ، ويبدو أنها كانت بها مكتبة صغيرة ، وأنها أوفدت مندوباً عنها إلى مؤتمر برمنجهام التعاوني عام ١٨٣١ ووجَّهت خطاباً إلى المؤتمر التعاوني الثالث عام ١٨٣٢ طالبة إنشاء مصنع فانيلا وإقامة نظام مندوبين دائم ، وربما إنبثق عن هذا المشروع الأول إنشاء جمعية أدارت متجراً للبيع بالتجزئة عام ١٨٣٣ في تود لين رقم ١٥ يبعد مسافة قصيرة عن الموقع الذي أنشأ فيه الرواد متجرهم فيما بعد.

واستطاعت الجمعية البقاء حتى عام ١٨٣٥ **حين غرقت على الصخرة التي حطمت معظم الجمعيات ألا وهي التعامل بالأجل ، وكان من بين من شاركوا في تلك الجمعية تشارلز هوارث ، وجيمس ستاندرنج ، وجون آسبدن وقد شاركوا مع الرواد فيما بعد.**

وبرغم هذا الفشل لم تفقد جماعة صغيرة من الاوينيين[*] إيمانها بالمبدأ ، وظلت توالي اجتماعاتها في منزل **جيمس سميثز** غالبا ، وأقامت اتصالا دائماً بالحركة الأوينية العامة ، وهدفها المباشر **إنشاء**

* أتباع روبرت أوين (١٧٢١- ١٨٥٨) أبو التعاون والإصلاح الاجتماعي ، غير أن منظمة التعاون ضعيفة الصلة بالشكل التعاوني العملي للحركة التعاونية كما تعرف الآن **لكن كتاباته كانت إلهاماً وحافزاً لرواد روتشديل.**



صورة دكتور ولم كنج الذى لقبه التعاونيون تجاوزا ، نبى التعاون .

فروع لجمعية المجتمع العالمي للمتدينين العقلانيين ، ولم تكتف روتشديل بإنشاء الفرع رقم ٢٤ فقط بل اكتَسبت في إبريل ١٨٣٨ حق إستخدام ملحق من ملاحق " **ويفرز آرمز Weavers' Arms** " في شارع يوركشاير **وأسمته المؤسسة الاجتماعية الجديدة لتكون مقراً للنشاط الأويني في البلدة وظلت كذلك لسنوات عديدة ثم تطورت وأصبحت مكان ميلاد رواد روتشديل ومقرهم الأول.**

الأربعينيات الجائعة The Hungry Forties

عُرفت الأربعينيات من القرن التاسع عشر بإسم " الأربعينيات الجائعة " وكيفما كان الحال في أنحاء أخرى فقد كانت سنوات جوع في روتشديل بغير شك ، ففي عام ١٨٣٧ ، كان عدد المواشي التي تُذبح أسبوعياً في روتشديل ١٨٠ رأساً هبطت عام ١٨٤١ إلى ٧٠ أو ٦٥ رأساً.

وقال عدد من رجال الطب المحليين أن **الطبقات العاملة كانت تعاني حرماناً شديداً ومتزايداً وعجز الكثيرون عن الحصول على طعام صحي بكمية تكفي لبقائهم في صحة جيدة مما عرَّضهم للأمراض التي عجزوا عن مقاومتها** ، وطالما لاحظ هؤلاء الأطباء حالات من البؤس الشديد والمعاناة تأتيهم يومياً تقريباً ، **وأعلن شيرمان كراو فورد نائب المقاطعة في مجلس العموم أن في روتشديل عام ١٨٤١ نحو ١٣٦ شخصاً يعيشون على دخل قدره ٦ بنسات أسبوعياً و ٢٠٠ شخص على دخل ١٠ بنسات في الأسبوع و ٥٠٨ شخص على شلن و ٦ بنسات و ١٥٠٠ شخص على شلن و ١٠ بنسات** ، وأن خمسة أسداس هؤلاء الذين أشار

إليهم لا يكادون يملكون أية أغطية بل أن ٨٥ أسرة لا تملك أغطية بالفعل ، و ٤٦ أسرة ليس لديها إلا فراش من القش بلا غطاء مطلقاً.

ويحتمل أن يظل من المستحيل معرفة الظروف التي أدت إلى اتخاذ قرار بإنشاء جمعية في ١٨٤٤ على وجه اليقين ، لكن المؤكد أنه كان بالبلدة فرع نشط ومتحمس من فروع أتباع أوين ، أخذ يفكر في إنشاء جمعية على أسس تشبه الأسس التي يناصرها دكتور وليم كنج(*).

بداية جمعية روتشديل Start of the Rochdale Society

روى وليم كوبر لبروفيسور فاوسيت Professor Fawcett عام ١٨٦٦ قصة إنشاء الجمعية وتاريخها المبكر **ويرى أن فشل أحد إضرابات النسَّاجين ثم الجهد المبذول بعد ذلك لإنشاء جمعية إنتاجية لهم كان لهما دور في هذا الصدد** ، إذ أن فرع الأوينيين كان صغيراً كما كان العداء للإشتراكية قوياً بحيث لا يسمح لهذا الفرع بأن يبدأ مشروع إنشاء متجر ، لكن أعضاء هذ ا الفرع نجحوا في أن يجتذبوا اهتمام عمال النسيج وبعض أنصار منع المسكرات والميثاقيين إلى هذا المشروع ، **ولاشك في أن الأوينيين كانوا البادئين والمسيطرين على الإجراءات والخطوات** ، فهم الذين رسموا إطار القواعد ، فقد أسندت هذه المهمة إلى تشارلز هوارث وجيمس دالي واستمدا معظم القواعد من جمعية التأمين الأوينية التي كانا فيها وهي " جمعية رعاية المرضى ودفن الموتى " والتي أقامها مؤتمر مانشستر المنعقد عام ١٨٣٧ ومن القواعد النموذجية التي وضعها مؤتمر

* دكتور وليم كنج (١٧٨٦ – ١٨٦٥) من باعثي حركة التعاون الأوائل ، وكانت جريدته " التعاوني " إسهاماً في الفكر والرأي التعاوني ، وللراغبين في مزيد من الدراسة عن هذا الرائد التعاوني . يرجع إلى كتاب " دكتور وليم كنج " للدكتور كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ١٩٨٥.



صورة تذكارية للدكتور كمال أبو الخير في متحف تعاونيي روتشديل الأوائل

لقد حقق التعاونيون الأوائل بروتشديل معجزة معنوية كبرى تتلخص في معرفتهم كيف يختلفون دون أن يتفرقوا ، ويتخاطبون دون أن يتشاقوا ، يتكارهون أحياناً لكنهم يتماسكون معاً دائماً .. لقد قابلوا أشخاصاً يتنفسون العداء والفرقة ، وعدم الثقة ... نبراتهم قاسية وغاضبة دائماً ، يدّعون أنهم وحدهم المتكلمون باسم الديموقراطية كما يزعمون ، وأنهم وحدهم الحكماء ، ولا يقبلون أن يستمعوا إلا إلى حكماء أقوياء من نوعهم ، وقد فهم رواد روتشديل طبيعة هؤلاء فهماً جيداً فقابلوهم وتحملوهم وعملوا معهم واعتبروهم عقبة في سبيل تقدم الرواد نحو أهدافهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس الاكتفاء الذاتي ، والتمويل الذاتي ، والمسئولية الذاتية ، والإدارة الذاتية ، وقرر الرواد ضرورة معالجة هؤلاء المعوقين وتجاوز مواقفهم بكلمة طيبة أو ابتسامة مرحة ، وردوا عليهم بالعمل لا بالكلام ، وعندما أشار نقاد السوء إلى ضعفهم وتنبأوا بفشلهم ... رد عليهم التعاونيون في روتشديل بمزيد من العمل المكثف والمخلص الذي قادهم إلى النجاح .

عام ١٨٣٢ كما سيتضح من المقارنات ، وكانت خطتهم – كما يظهر من إعلان الأهداف الذي أصدروه – **هي الخطة التي يحبذها دكتور كنج أي البدء بالمتجر ثم تطويره بحيث يوفر العمالة للأعضاء ثم ينمو ليصبح بالتدريج مجتمعاً تعاونياً.**

ويتضح من دراسة الملحق المنشور في كتاب " **قرن(*) من التعاون** " **بقلم ج. د. هـ. كول** عن " من كان الرواد ؟ " ذكر فيه أن قائمة المشتركين الأوائل ضمت نسبة كبيرة من النسَّاجين مما يوحي بأن فكرة كوبر عن الدور الذي قاموا به في بدء الجمعية فكرة يحتمل صحتها ، ولم يلبث أن فقد كثيرون من هؤلاء اهتمامهم بالأمر وانفضوا قبل الاجتماع الذي **عُقد في ١٥ أغسطس ١٨٤٤ وفيه أعلن رسمياً إنشاء الجمعية ،** وتضم قائمة كول النهائية ٣٤ إسماً ، لكن بينها أربعة محكمين غير أعضاء ، ولاشك أن بين الأعضاء ١٥ عضواً من الاشتراكيين الأوينيين منهم شخصيات نشطة وقائدة مثل جورج آشورث جون بنت ، جون كولير ، وليم كوبر ، جيمس دالي ، وليم مالاليو ، جيمس سميثز ، جوزيف سميث ، وليم تايلور ، تشارلز هوارث ، جيمس تويديل ، ولم يتجاوز عدد النسَّاجين عشرة أشخاص.

ولا ينبغي تصوير كل هؤلاء على أنهم عمال يكادون يموتون جوعاً، ساقهم يأس الجوع إلى إنشاء متجر تعاوني ، **بل كان معظمهم حرفيون ماهرون يكسبون أجوراً حسنة نسبياً ، وبعضهم يشتغلون في مشروعاتهم الخاصة ، واستمدوا إلهامهم من الأفكار المثالية والرغبة في نظام**

* Cole, G.D.H. (1944). A Century of Cooperation, London : George Allen and Unwin.

اجتماعي أفضل ، ولم يدفعهم الجوع ، بل من الخطأ أيضاً افتراض أن الآخرين الذين عانوا من انخفاض الأجور والتعطل لم يحركهم سوى معاناتهم المباشرة ، فهناك ميل أو اتجاه إلى تناسي أن الرواد بدأوا عملهم بهدف ارتياد الطريق إلى نظام اجتماعي أفضل ، ولم تكن الجمعية لتقوم أبداً بغير هذه الفكرة المثالية وبدونها لم يكن في الوسع التغلب على صعوبات السنوات الأولى ، ولا بذل الجهد من أجل مساعدة الجمعيات الأخرى ، ولا التفكير في التطورات التي أوجدت المنظمات القومية ، وبالاختصار لم تكن الحركة التعاونية لتنشأ لولا تلك الفكرة المثالية.

أهداف رواد روتشديل Objects of the Rochdale Pioneers

وردت أهداف الجمعية في " القانون النظامي الأول " وفيما يتعلق بالصياغة ، فقد ورد بالنص أن من قواعدها : أهداف هذه الجمعية وخططها هي وضع ترتيبات من أجل إفادة أعضائها مالياً وتحسين أحوالهم الاجتماعية والمنزلية بجمع رأسمال كاف على صورة أسهم قيمة كل منها جنيه واحد لتنفيذ الخطط والترتيبات التالية :

إنشاء متجر لبيع المؤن والملابس وغيرها.

بناء أو شراء أو إقامة عدد من المنازل يقيم فيها الأعضاء الراغبين في مساعدة كل منهم للآخر لتحسين أحوالهم المنزلية والاجتماعية.

بدء صنع السلع التي تقررها الجمعية لتوفير العمل للأعضاء الذين بلا عمل أو الذين يعانون من جرّاء توالي تخفيض أجورهم ، كمكسب وضمان إضافي لأعضاء هذه الجمعية تشتري الجمعية أو تؤجر ضيعة أو

ضيعات يزرعها الأعضاء الذين بلا عمل أو الذين لا يكافأون على عملهم مكافأة حسنة.

بدء نشاط الجمعية :

تبدأ الجمعية بمجرد ما يمكنها ذلك **في تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والإنتاج والتعليم والإدارة الذاتية** أو بعبارة أخرى إنشاء مستعمرة من المصالح المتحدة تعتمد على نفسها ومساعدة الجمعيات الأخرى في إنشاء مثل هذه المستعمرات.

ولنشر الرشد والاستقامة تفتح الجمعية فندقاً يقوم على الاعتدال وذلك في أحد بيوتها بمجرد أن يصبح ذلك مستطاعاً.

ويلاحظ هنا التشابه الوثيق بين هذه الخطة وبين خطة كنج والمؤتمرات الأولى ، فالهدف النهائي واحد هو **مجتمع تعاوني شامل ومتسع المدى بحيث يكون " مستعمرة**[*] **تعتمد على نفسها** " كذلك تتشابه خطة تحقيقها فيأتي أولاً جمع رأس المال ثم فتح المتجر ثم إقامة المنازل التي تمارس فيها المعيشة التعاونية وتتطور (ويلاحظ أن البيوت تقام لمن يريدون العيش تعاونياً) أما الصناعة وزراعة الأرض فيوفران العمل ويؤديان دورهما في تطوير الجمعية إلى مجتمع.

قواعد رواد روتشديل The Rules of the Rochdale Pioneers

إذا قرأ الإنسان القانون النظامي للجمعية لأَحَسَّ **برغبة تلك الجمعية في بدء عملها على أسس صحيحة من إدارة الأعمال** برغم أنها تبدأ عملها

[*] لمن يرغب في مزيد من معرفة أسلوب الرواد في بذل الجهود لتحقيق أهدافهم يمكنهم الرجوع إلى مؤلفنا بعنوان " تاريخ رواد روتشديل " ، مكتبة عين شمس ١٩٨٥.

على نطاق صغير ، وعلى الرغم من ذلك فإن الإنسان لا يجد أثراً للتنظيم الجاهز الفج الخشن غير المستقر الذي يتوقع في مثل هذه الأحوال ، وكان بين الأعضاء بالطبع رجال على شئ من الخبرة درسوا وناقشوا ما نشر في جريدة كنج(*) " التعاوني " وحضروا اجتماعات ومؤتمرات ، ولاشك أنهم كانوا يستطيعون الحصول على النصح والعون من **المراكز**(**) **الأوينية** ومن محاضري مانشستر.

وبعد بيان الأهداف تواصل القواعد وضع نظام **السلطة في إدارة الجمعية ، وكانت ديمقراطية يتولاها رئيس وأمين صندوق وسكرتير وثلاثة أمناء وخمسة أعضاء بمجلس الإدارة تنتخبهم سنوياً الجمعية العمومية للأعضاء ويظلون مسئولين أمام الأعضاء** ، وتُعقد اجتماعات عامة ربع سنوية يُدلي فيها أصحاب المناصب المسئولين ببيان عن طريقة تصريفهم للعمل ، وتطرح عليها التقارير المالية بعد مراجعتها للمناقشة ، ويجتمع مكتب الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة أسبوعياً في " **قاعة اللجنة بويفرز آرمز** " ، وتحددت واجبات ومسئوليات العضوية وواجبات ومسئوليات كل مسئول من أصحاب المناصب ، وتسوى المنازعات بمعرفة محكمين " لا يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أموال الجمعية " (وهو شرط أغفله أولئك الذين أدخلوا المحكمين ضمن الأعضاء الأصليين " قاعدة ٢٨ ").

---

* سبق وأن أوردنا مقتطفات من هذه الجريدة وأوضحنا أنها كانت تتضمن العديد من الإرشادات العملية الكثيرة.

** هذا مع رجاء العلم بأن روبرت أوين أصدر مجلته في عام ١٨٣٢ بعنوان " الأزمة **The Crisis** " ، **وجعل شعاراً لهذه المجلة " أنها تصدر من أجل إحداث التغيير من حالة الخطأ والتعاسة إلى الوصول إلى معرفة الحقيقة والسعادة :**

وقد منع الرواد الأوائل في قانونهم النظامي منعاً باتاً قبول أو منح الائتمان كما قرروا أنه " يجب على مسئولي هذه الجمعية ألا يشتروا في أية حالة ولا بأي مبرر أية سلعة إلا بالنقد الحاضر ولا يسمح لهم ببيع أية سلعة أو سلع إلا بالنقد الحاضر ، وكل من يتصرف بالمخالفة لهذا القانون نفرض عليه غرامة مبلغ عشر شلنات وتسقط عنه أهلية أداء واجبات منصبه " (قاعدة ٢١).

وتوزع الأرباح طبقاً لما اعتقدوا أنها طريقة جديدة ، فيجب أن تتضمن القائمة المالية التي تعرض على الاجتماع ربع السنوي الربح الذي تحقق في ربع السنة السابق " ويوزع كالآتي : **تُسدد لجميع الأسهم فائدة بواقع ٥ر٣ سنوياً ... وتُدفع الأرباح المتبقية للأعضاء كل بنسبة المال الذي أنفقه في المتجر** " (قاعدة ٢٢) ، وهذه بالطبع هي القاعدة التي أدخلت مبدأ " الربح على المشتريات " ، أو بمعنى أصَّح " العائد على المشتريات ".

ووضعت تسع قواعد لتنظم إدارة المتجر ومواعيد فتحه وتعيين صرّاف وبائع : " **يقوم البائع بالوزن والقياس والكيل لكنه لا يقبض المدفوعات ، ويقوم الصرّاف بقبض المدفوعات ويعطي الدافع إيصالاً ويحتفظ بما يدل على هذا الإيصال ، ويدفع المال المُحصل إلى السكرتير في كل اجتماع أسبوعي " ، وتقدم للمشترين استمارات مطبوعة فيها بيان السلع المعروضة للبيع ويملأ المشتري الاستمارة ويقدمها للبائع الذي يقدمها بدوره للسكرتير " كوسيلة مراجعة على الصرّاف ".**

ووروجعت القواعد عام ١٨٤٥ وأدخلت عليها تعديلات منها حكم بعقد اجتماعات عامة شهرية للأعضاء مهمتها " شرح مبادئ وأهداف وقوانين

الجمعية ومناقشة شئونها واقتراح أية تحسينات ليتولى دراستها المسئولون وأعضاء مجلس الإدارة " ، وظهرت الحاجة إلى مزيد من المرونة في إدارة المتجر فألغيت القواعد الخاصة بذلك " وتركت إدارة المتجر في أيدي المسئولين ومجلس الإدارة ".

ولم تتضمن القواعد كل ممارسات الرواد ، فقد خلت من ذكر أي شئ عن البيع بأسعار السوق الجارية أو التعامل في السلع النقية غير المغشوشة وحدها أو الوفاء بالوزن والكيل الصحيح أو الحياد الديني والسياسي ، لكن الأعضاء اختاروا وطبقوا وطوروا ما رأوه **طرائق سليمة لسلوك العمل التعاوني** ، ونقلوا ذلك إلى الجمعيات الكثيرة التي طلبت معونتهم **حتى أصبحت ممارسات جمعية روتشديل تعتبر الممارسات الصحيحة** وسار على نهجها بوجه عام معظم الجمعيات لا في إنجلترا فحسب بل في مختلف أنحاء العالم.

مبادئ روتشديل Rochdale Principle

لُخصت هذه القواعد والممارسات الموصي بها **واستُخْرجت منها المبادئ التي أُطلق عليها إسم مبادئ روتشديل التعاونية** ، ونتيجة لذلك نجد **أن كل من كتب عن تاريخ رواد روتشديل وحاول أن يسرد مبادئهم قد جاء بقائمة تختلف**(*) **عن قائمة غيره** فأورد هولي أوك ١٤ مبدأ لكنه سماها " سمات مميزة ". وفي عام ١٨٦٠ أصدرت جمعية روتشديل بياناً في تقويمها السنوي بقواعد السلوك ونقاط التنظيم المتصلة بمعاملات الجمعية ، وهي كالآتي :

(*) سبق وأن أوضحنا ذلك تفصيلاً.

لا تنوي الحركة التعاونية الحالية أن تقحم نفسها في الخلافات الدينية والسياسية التي توجد الآن في المجتمع ، لكنها تريد عن طريق رابطة مشتركة هي رابطة المصلحة الذاتية أن تجمع معاً كل وسائل وطاقات ومواهب الجميع من أجل النفع المشترك لكل.

١) يجب أن يُدبِّر الأعضاء أنفسهم رأس المال ، ويدفع عنه معدل فائدة محدد.

٢) لا يُقَدَّم للأعضاء إلا أنقى المؤن التي يمكن الحصول عليها.

٣) استيفاء الوزن والكيل والقياس.

٤) البيع بأسعار السوق ولا يتم التعامل بيعاً أو شراءاً بالأجل.

٥) يجب تقسيم الأرباح بنسبة مبالغ مشتريات كل عضو.

٦) يجب إتباع مبدأ " صوت واحد للعضو الواحد " في إدارة الجمعية والمساواة بين الجنسين في العضوية.

٧) يجب أن تكون الإدارة في أيدي أصحاب المناصب المسئولين وأعضاء اللجنة الذين ينتخبون دورياً.

٨) يجب تخصيص نسبة مئوية محددة من الأرباح للتعليم.

٩) يجب أن تقدم للأعضاء قوائم وميزانيات بصورة دورية متواصلة.

1) **That capital should be of their own providing and bear a fixed rate of interest.**
2) **That only the purest provisions procurable should be supplied to members.**
3) **That full weight and measure should be given.**

4) That market prices should be charged and no credit given nor asked.
5) That profits should be divided pro rata upon the amount of purchases made by each member.
6)
should obtain in government and the equality of the sexes in membership.
7) That the management should be in the hands of officers and committee elected periodically.
8) That a definite percentage of profits should be allotted to education.
9) That frequent statements and balance sheets should be presented to members.

ووجد الحلف التعاوني الدولي فيما بعد أن من الضروري الوصول إلى شئ من التحديد لتقرير حقيقة الجمعيات التي تتقدم للحصول على عضوية الحلف ووافق بعد عقد مؤتمرات عديدة في فيينا عام ١٩٣٠ ولندن عام ١٩٣٤ ، وباريس عام ١٩٣٧ ، وخرج من هذه المؤتمرات بمبادئ التعاون التي ينبغي تطبيقها للسماح للأعضاء بالانضمام للحلف ، ثم راجعها الحلف بعد ذلك ووافق مؤتمر الحلف عام ١٩٦٦[*] على المبادئ الآتية :

١) يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة دون قيود مصطنعة أو أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو عنصري أو ديني لكل الأشخاص الذين يمكنهم الانتفاع بخدماتها وعلى استعداد لقبول مسئوليات العضوية.

* سنتناول بإذن الله بالتفصيل في الفصول المقبلة ما دار في هذه المؤتمرات من آراء وما صدر عنها من تقارير.

٢) الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية ، ويجب أن تدار أعمالها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء ومسئولين أمامهم ، ويجب أن يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) ويشتركوا في القرارات المؤثرة على جمعياتهم ، وفي الجمعيات الأخرى خلاف الأساسية يجب أن تجري الإدارة على أساس ديموقراطي بشكل مناسب.

٣) يجب ألا يتلقى رأس المال المساهم غير معدل محدود جداً من الفائدة إن وجد.

٤) الفائض أو الوفر – إن وجد – الناشئ عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء تلك الجمعية ويجب أن يوزع بطريقة تتجنب أن يكسب عضو على حساب الآخرين ، ويجري ذلك بقرار من الأعضاء كما يلي :

أ) بالتخصيص لتطوير أعمال الجمعية ، أو

ب) بالتخصيص للخدمات المشتركة ، أو

ج) بالتوزيع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية.

٥) يجب على جميع الجمعيات التعاونية أن تجري تخصيصاً لتثقيف أعضائها ومسئوليها ، وموظفيها والجمهور العام من مبادئ وفنيات التعاون اقتصادياً وديموقراطياً على السواء.

٦) يجب على كل الجمعيات التعاونية من أجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أحسن وجه أن تتعاون تعاوناً نشطاً

بكل طريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والقطرية والدولية.

بدء العمل Commencing Business

عُقد أول اجتماع رسمي للجمعية يوم الأحد ١١ أغسطس ١٨٤٤ وانتخب مايلز آشورث رئيساً وكان نسَّاجاً ولعله أُنتخب لهذا المنصب إرضاء للنسَّاجين ثم حل محله تشارلز هوارث في الاجتماع ربع السنوي التالي ، وانتُخب جون هولت أميناً للصندوق ، وجيمس دالي سكرتيراً ، وجيمس تويديل ، جيمس سميثز ، جيمس هولت ، بامفورد ، وليم تايلور أعضاء مجلس الإدارة ، وتشارلز هوارث ، جورج آشورث ، وليم مالاليو أمناء ، وجون بنت وجوزيف سميث مراجعي حسابات ، وجيمس ويلكنسون ، تشارلز بارنيش ، جورج هيلي ، جون جارسيد ، جون لورد مُحَكِّمين ، وعُقد اجتماع ثاني في المعهد الاشتراكي **يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس قرر : "تاريخ إنشاء الجمعية ١٥ أغسطس ١٨٤٤ حيث تم الاتفاق على أهداف الجمعية وقواعد العمل.**

At this(*) meeting of August 15th the objects and rules of the society were agreed.

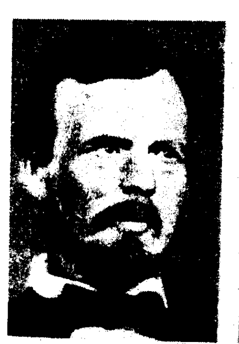
Co-op, the peo
Manchester University Press, p. 43.



جيمس سميسيز



شارلز هوارس



وليم كوبر

لكن كان يجب **القيام بالكثير قبل أن تتمكن الجمعية من بدء عملها ،** فيجب الحصول على رأس المال ، وقد جمع بأقساط أسبوعية ، واستطاعت الجمعية أن تجمع رأسمال يبلغ نحو ٢٨ جنيهاً منه ٦ جنيهات من إتحاد النساجين ، **وبهذا المبلغ بدأ العمل** ، وكانت القواعد تقضي بالسماح للأعضاء بسداد قيمة أسهمهم بأقساط قيمة القسط ٣ بنسات أسبوعياً ، **فإذا حدث تأخير قدره ثلاثة أشهر يدفع العضو غرامة ٦ بنسات ، وإذا تأخر ٦ شهور يفصل من الجمعية ، ولا يسمح للعضو بالاكتتاب في أكثر من ٥٠ سهماً.**

وعُقد اجتماع في ٢٩ أغسطس **قرر عدم السماح بسحب الفوائد أو الأرباح الناشئة عن التعامل مع المتجر خلال الاثنى عشراً التي تعقب بدء العمل الفعلي " ويجب إضافة ذلك إلى حساب كل عضو ثمناً لأسهم إضافية " ، وذلك بغرض الإسراع في تكوين رأس المال.**

وحصلت الجمعية على مقر لها عبارة عن الطابق الأرضي من مستودع في تود لين رقم ٣١ بإيجار ١٠ جنيهات سنوياً لمدة ثلاثة سنوات ، وبعد إجراء الإصلاحات وشراء تركيبات بسيطة لم يتبق من رأس المال سوى مبلغ قليل لشراء البضائع ، وقال كوير فيما بعد أنه يعتقد أن ما حدث ربما كان مفيداً لأنه منع الإقدام على مشتريات بلا تبصر مما قد يؤدي إلى الخراب .

وبدأت الجمعية التجارة بثمانية وعشرين رطلاً من الزبد و ٥٦ رطلاً من السكر و ٦ هندردويت(*) من الدقيق وجوال من القرطم وبعض

* الهندردويت : وحدة وزن تساوي مائة رطل في الولايات المتحدة الأمريكية و ١١٢ رطل في انجلترا ويرمز لها اختصاراً (ewt).

الشموع ، وتكلفة ذلك كله ١١ بنس ١١ شلن ١٦ جنيه وكانت هذه البضائع الأولى بعيدة عن صفة المضاربة سواء من حيث النوع أو الكمية ، ويرى المؤرخون أن الأسلوب الذي اتبعوه دليل على الحذر والتَبصُرْ في تناول الأمور **خاصة بالنسبة لقوم لا خبرة لهم في بيع أصناف البقالة ولا في شرائها بالجملة.**

وفتح المتجر في مساء ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ ، واستمر يفتح في الشهور الثلاثة التالية مساء أيام السبت والاثنين فقط ، ثم فتح ابتداء من مارس ١٨٤٥ مساء كل يوم من أيام الأسبوع ماعدا أيام الثلاثاء مما يدل على تقدم أعمال المتجر.

لكن التقدم كان شديد البطء ، ففي نهاية السنة الأولى زاد عدد أعضاء الجمعية إلى ٧٤ عضواً وبلغت قيمة مبيعاتها ٧١٠ جنيهات ، وزاد رأسمالها إلى ١٨٠ جنيها وحققت ربحاً ٢٢ جنيهاً.

تطور الجمعية Development of the Society

حدث كساد تجاري عام ١٨٤٧ كان حرياً أن يحطم الجمعية لو أنها منحت أعضائها ائتمانا أو سمحت بسحب أسهم راس المال ، ووقع كثير من الأعضاء في مآزق وصعوبات ولجأ بعضهم إلى بيع بعض أسهمهم إلى أعضاء آخرين ، وزاد رأسمال الجمعية قليلاً أثناء تلك السنة ، وتعتبر هذه الزيادة برغم ضآلتها ظاهرة ذات دلالة ، إذ أثبتت أن الأزمة لا تضر بالتوسع التعاوني ، وزاد عدد أعضاء الجمعية من ٨٠ إلى ١١٠ أعضاء وارتفع رقم المبيعات من ١١٤٧ جنيهاً إلى ١٩٢٥ جنيهاً لكن الربح انخفض من ٨١ جنيهاً إلى ٧٢ جنيهاً.

ولعل هدوء العاصفة أوجد الثقة في النفوس لأن السنة التالية شهدت زيادة كبيرة في العضوية وحركة المبيعات والأرباح ورأس المال برغم أن الصناعة كانت ما تزال في كساد.

والجدير بالذكر أن بعض الظروف الخارجية عملت على تهيئة أسباب النجاح والنمو للجمعية في تلك الفترة ، فقد جاءت أحداث عام ١٨٤٨ لتزيل الغشاوة عن كثير من " **الميثاقين**(*) **Chartists** " وبالتالي محت العداء الذي كانوا يحسون به إزاء التعاون الذي اعتبروه حركة منافسة تُصرِف الطبقة العاملة عن الهدف الوحيد و " القضية المقدسة " ، وانتهت عام ١٨٥٠ حياة معهد الشعب Peoples Institute وكان هذا المعهد جمعية أدبية مؤلفة من الطبقة الوسطى أساساً ، فاشترى الرواد الجانب الأكبر من مكتبتها المكونة من ١١٠٠ مجلد وأصبحت الجمعية أولى المؤسسات التثقيفية في البلدة. ويرجع معظم تقدمها التثقيفي إلى ابراهام جرينوود الذي شغل وظيفة أمين مكتبة المعهد المذكور ثم انضم إلى الرواد عام ١٨٤٦ واصبح من قادة التعاون لا في روتشديل وحدها بل وفي جميع أنحاء البلاد ومن باعثي ومخططي التطورات القومية.

ولعل فشل بنك الادخار بروتشديل عام ١٨٤٩ هو الذي أعطى قوة دفع كبرى لتقدم الرواد فقد كان البنك أمين الودائع الرئيسي بالنسبة لمدخرات الطبقة العاملة بالبلدة ، وكان صاحب البنك من رجال الصناعة فاستخدم المدخرات المودعة لديه لتغطية خسائر مشروعه الصناعي ، فلما مات كشفت وفاته الكارثة أثناء تسوية تركته ، وظهرت جمعية الرواد

* الميثاقين Chartists هم فئة كانت تبذل جهوداً لمطالبة الحكومة بمنح العمال حقوق الإنسان التي ينبغي على الحكومة أن توفرها ، ومن بينها حق الإنسان في التعليم والعمل.

بالبلدة بوصفها أفضل أمين على ودائع الطبقة العاملة ، بعد أن اكتسبت لنفسها ثقة كبرى لاسيما حين حققت تقدماً ونجاحاً واجتازت فترة الكساد التجاري ، وبدأ تكوينها الديموقراطي جذَّاباً للمُدَّخر الذي يرغب في أن يكون له شئ من الرقابة على مدخراته وكيفية استخدامها ، إذ يرى أن الجمعية تقدم كل ربع سنة بياناً مالياً في اجتماع عام للأعضاء فيه حق سؤال مسئولي الجمعية بشأنه.

وزاد عدد الأعضاء من ١٤٠ عضواً عام ١٨٤٨ إلى ٦٠٠ عضو عام ١٨٥٠ وارتفع رأس المال من ٣٩٧ جنيهاً إلى ٢٣٠٠ جنيه ، ونقل الأعضاء الجدد معاملاتهم إلى حيث يودعون مدخراتهم وبالتالي زادت المبيعات في المدة نفسها من ٢٢٧٦ جنيهاً إلى ١٣١٨٠ جنيهاً والأرباح والفوائد من ٥٦١ جنيهاً غلى ٩٩١ جنيهاً ، وأمكن للجمعية بناء على هذا النمو زيادة خدماتها ، فأضافت إلى معاملاتها الأقمشة ، والتفصيل والحياكة ، والجزارة والأحذية ، **وافتتحت قاعة لقراءة الصحف ومكتبة** تُفتتحان يومياً منذ عام ١٨٥١.

جمعية مطحن القمح The Corn Mill Society

والجدير بالذكر أن نذكر في هذا المقام أنه ما كانت تجارة التجزئة إلا بداية مشروع الرواد الذين كانوا مستعدين لانتهاز فرص دخول ميدان الإنتاج ، وتمثلت إحدى هذه الفرص في محاولة بعض رجال روتشديل إقامة مطحن غلال عام ١٨٥٠ على نفس الأسس التي قام عليها مطحن ليدز ، لكنهم وجدوا صعوبة في جميع رأس المال اللازم فلجأوا إلى قادة أعضاء جمعية الرواد طالبين العون ونقلوا مقرهم من " **ويفرز آرمز** " **إلى**

مقر الرواد في تود لين ، ووصل رأس المال عندئذ إلى ٦ جنيهات وشُكِّل مجلس مؤقت في ١٨ سبتمبر ضم عدداً من الرواد ، وعُيِّنَ تشارلز هوارث سكرتيراً وتولى وضع القواعد على نمط قواعد جمعية الرواد واستثمرت الجمعية ١٠٠ جنيه في جمعية المطحن ، وعينت مندوبين استثمروا هذا المبلغ باسمهم لأن القانون وقتئذ كان لا يسمح لجمعية بالاستثمار في جمعية أخرى ، واستثمرت جمعية رواد بريكفلد (وتبعد نحو ميل عن روتشديل) مبلغاً آخر ، وكذلك بعض الأفراد بعد إقناعهم ، وأخيراً وصل رأس المال الذي جُمِعَ إلى ١٠٠٠ جنيه ، واشترت الجمعية الجديدة مطحناً وزاد الرواد استثمارهم إلى ١٥٠ جنيهاً وقدموا في ديسمبر قرضاً بمبلغ ٢٨٤ جنيهاً ، وبدأ المطحن يطحن قمحاً في يناير ١٨٥١ وأخذت بعض الجمعيات الأخرى تستثمر فيه.

وخسرت جمعية المطحن خسارة جسيمة لبعض الوقت بسبب سوء إدارة رئيس الطحانين الذي ادعى أن له خبرة أو علم بطحن القمح ، ورغم ذلك فقد استطاعوا تحقيق ربح في آخر ربع سنة.

وقام أبراهام جرينوود رئيس المجلس والجمعية بمعظم العمل ، واستطاع الإبقاء على المطحن بعبقريته ، واستند إلى ولاء جمعيتي روتشديل وبريكفيلد اللتين رفضاً بيع أي نوع آخر من الدقيق سوى دقيق المطحن التعاوني ، وفعل المساهمون من الأفراد الكثير أيضاً لأنهم خافوا على استثماراتهم من الضياع وأقنعوا جمعيات أخرى بشراء الدقيق ، وكان عليهم التغلب على المعارضة في الجمعيات التي خافت على استثماراتها واشتكت من الكساد لأن الأعضاء لم يُقْبِلوا على دقيق المطحن بسبب لونه ، فقد كان دقيقاً صافياً ونقياً ، ولذا كان لونه أقل بياضاً من الدقيق المغشوش

أو المخلوط الذي تنتجه مطاحن الأفراد ، وأخيراً نجحت جمعية المطحن وشقت طريقها وحققت ربحاً في عام ١٨٥٢ ، ثم فاقت أصولها خصومها في نهاية عام ١٨٥٣.

مشروع مشترك A Joint Venture

يجتنب المطحن التعاوني الاهتمام بوصفه أول مشروع مشترك تقوم به الجمعيات الاستهلاكية فكان أعضاؤه عامي ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ست جمعيات للبيع بالتجزئة و ٩٠ فرداً بينهم كثير من الرواد الأوائل وخمس نساء ، وفي نهاية عام ١٨٥٢ بلغ عدد الجمعيات المتعاملة مع جمعية المطحن ٢٢ جمعية ، وبازدياد الثقة في الجمعية زاد عدد الجمعيات المتعاملة معها ، بل وانضمت إلى عضويتها ، وكانت معظم تلك الجمعيات تقع في دائرة تبعد نحو ١٦ ميلاً عن روتشديل ، غير أن المطحن أنشأ معاملات مع جمعيات بعيدة حتى حدود كرو ودادلي Crewe and Dudley.

ويعتبر هذا المشروع المشترك ذو دلالة من حيث أنه علامة على مفارقة سياسة إنشاء " مستعمرة من المصالح الموحدة " ، إلى سياسة تطوير المشروعات على نطاق واسع يناسب احتياجات جمعيات عديدة ، وكانت أغراض الجمعية بسيطة وعملية : " صناعة دقيق يخلو من الغش ، وتوزيع الأرباح الباقية بعد سداد الفائدة على رأس المال المستثمر ونفقات الإدارة على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية " ، ولم يكن في غرض الجمعية أو تنظيمها أي عنصر يوحي بأنها جمعية " منتجين " بل كانت

جمعية بدأها المستهلكون ويملكها ويشرف عليها المستهلكون وتخدم مصالح المستهلكين.

الجمعية الصناعية The Manufacturing Society

لكن الرواد اهتموا بإنشاء جمعيات " الإنتاج " وأجدر هذه الجمعيات بالملاحظة "جمعية روتشديل التعاونية الصناعية Rochdale Manufactring Society " التي نُظمت على أساس ما يسمىالآن " المشاركة التعاونية " فاكتتب المساهمون في رأس المال كما يحدث في اكتتابات أي شركة مساهمة وساعدتهم جمعية الرواد بالمال ، والتزم كل عضو بالاكتتاب في سهمين على الأقل وبحد أقصى ٢٠ سهماً وقيمة السهم ٥ جنيهات يمكن سدادها على أقساط بواقع جنيه واحد أسبوعياً ، وكانت الأرباح توزع بالتساوي بين حاملي الأسهم والعمال بعد خصم ٥% كفائدة على رأس المال ٥ر٧% استهلاك ، **وتوزع الأرباح على العمال بنسبة أجورهم** ، وَوَضَعَ قواعد الجمعية فانسيتارت نيل Vansittart Neale وهو محام اشتراكي مسيحي قُدِرَ له أن يؤدي دوراً كبيراً في الحركة التعاونية ، ومن بين من كانوا في مقدمة العاملين على إنشاء الجمعية جيمس سميثز ، وابراهام جرينوود ، ووليم كوبر ، **و ج. ت. و. ميتشل الذي تولى رئاسة الجمعية الصناعية** وصار فيما بعد رئيس الجمعية التعاونية للبيع بالجملة ، وقدم وهو في هذا المنصب تأييداً عظيماً وقوياً للتعاون الاستهلاكي، وعارض(*) التعاون الإنتاجي مما ترك طابعاً محدداً وباقياً على تنظيم

* نرجو أن نوجه الأنظار إلى أن معارضة ج.ت.و. ميتشل للتعاون الانتاجي كانت لسبب مؤسف هو دخول أعضاء في الجمعية يؤمنون بالربح ويوجهون الأمور بالطريقة التي تخدم مصالحهم.

وسياسة وغرض الحركة التعاونية البريطانية ، ولعل معارضته للتعاون الإنتاجي كان نتيجة لما حدث لجمعية روتشديل التعاونية الصناعية.

النجاح والتراجع Success and Reversion

نجحت الجمعية الصناعية ، وأدى نظام المشاركة في الأرباح إلى **إحساس العمال بأن لهم مصلحة في ازدهارها** وبالتالي نقصت الحاجة إلى فرض الرقابة والإشراف وتقلصت النفقات ، **وأُعْجِبَ جون برايت John Bright بالمشروع إعجاباً شديداً لاعتقاده بأن المشاركة في الربح تؤدي إلى زيادة غلة رأسمال صاحب العمل** ، إذ ستعمل الآلات عملاً أكثر ويزداد الوفر في المواد الخام ، **وازدهرت الجمعية بصورة ملحوظة حتى أنه تقرر عام ١٨٥٩ إنشاء مصنع جديد** ، واحتاج الأمر إلى رأسمال إضافي وكان في طريقه إلى الجمعية ، **ومن المؤسف أن المساهمين الجدد اهتموا فقط بالحصول على أقصى ربح من استثمارهم فبدأت المطالبة بإلغاء مبدأ المشاركة في الأرباح ، وحقق المطالبون بالغاء مبدأ المشاركة في الأرباح غرضهم في عام ١٨٦٢ ، وهُجِرَ المبدأ وأصبحت الجمعية مجرد شركة مساهمة تقتصر أرباحها على المساهمين ، وصُدِمَتْ العناصر التعاونية من هذه الردَّة** ، وأعلن أبراهام جرينوود أن المؤسسين الأصليين لم يفقدوا إيمانهم أبداً بمبدأ المشاركة في الربح ، لكن نجاح الجمعية جذب إليها نفر لا يؤمنون سوى بالربح وجلب هؤلاء الأشخاص أموالهم إلى الجمعية بسرعة وزاد عدد المساهمين من ٢٠٠ أو ٣٠٠ مساهم إلى ١٤٠٠ مساهم ، وهكذا اكتسحت العناصر الجديدة المؤسسين الأصليين في معركة ما سمي حينئذ " مكافأة العمال Bounty to Labour" **أي مكافأة أصحاب**

رؤوس الأموال على حساب الجهد الذي يبذله العمال ، وأعلن وليم كوبر أيضاً " جميع معارضي المكافآت تقريباً هم قوم انضموا إلى الجمعية بعد أن أصبحت منشأة مزدهرة تغل أرباحاً وقال محتجاً إلى الذين يرغبون في الحصول على الربح فقط كان عليهم أن يبدأوا هم جمعية أخرى طبقاً لتصورهم الخاص ، وقال :" وأرى من الخطأ أن يدخل أناس جمعية لا يوافقون على مبادئها ثم يخربون دستورها وكيانها ".

ولعل نتيجة هذا المشروع هي التي أثارت في ج. ت. و . ميتشل J.T.W. Mitchell معارضته التي لا تلين لمشروعات التعاون الإنتاجي وتفضيله ملكية ورقابة المستهلكين لأنها تحمي المشروعات التعاونية الإنتاجية من أن تقع فريسة من سماهم " الرأسماليين الصغار Little Capitalists ".

تطورات روتشديل الأخرى Other Rochdale Developments

من المشروعات التعاونية الأخرى التي بدأها في روتشديل رجال كان لهم اتصال برواد روتشديل : جمعية روتشديل لرعاية المرضى ودفن الموتى ، جمعية روتشديل التعاونية الصناعية لتمشيط الصوف ، وجمعية روتشديل التعاونية للبناء ، وشركة تأمين تعاونية (صارت فيما بعد جمعية التأمين التعاونية الحالية).

وحاولت جمعية الرواد أيضاً أن تؤدي عمل جمعية الجملة لغيرها من الجمعيات أثناء الخمسينات ، ثم **قامت بدور قائد في إنشاء الجمعية التعاونية للجملة عام ١٨٦٣** ، ومع ذلك لم يزد عدد أعضائها عام ١٨٦٣ عن ٤٠١٣ عضواً ، **وتدل إنجازاتها على مدى ما يمكن حتى للجمعيات**

الصغيرة إنجازه إذا كانت مُشَكَّلة من أعضاء ينتخبون قادة ذوي عزم وتصميم وحيلة من أجل الأغراض التعاونية ، وتتصل هذه الصفات سبباً ونتيجة بالأنشطة التثقيفية.

أنشطة التثقيف Education Activities

كان الرواد الأصوليون الذين أنشئوا الجمعية أعضاء في الفرع ٢٤ من **جمعية الترشيد Rational Society ، وكانوا من أتباع أوين الغيورين الذين اقتنعوا بضرورة التثقيف لتحقيق أغراضهم ، ولذا سرعان ما استخدموا المقر في تود لين للأغراض التثقيفية ، وعقدوا المحاضرات والمناقشات أيام الآحاد وفي أمسيات أيام الأسبوع** ، وعندما حصلت الجمعية على المبنى كله عام ١٨٤٨ **تَمَّ استخدام الطابق العلوي كقاعة مطالعة واتخذت الخطوات لإنشاء مكتبة ، وتطورت عن تنظيم هذه الأنشطة إدارة التثقيف بالجمعية.**

وفي الاجتماعات ربع السنوية كانت تُقَدَّم الهبات للمكتبة ، لكن يبدو أن هذا التصرف لم يكن قانونيا ، ثم صدر قانون الجمعيات الصناعية والادخارية عام ١٨٥٣ فأتاح الفرصة لتعديل قواعد(*) الجمعية بإدخال قاعدة تنص على تخصيص ١٠% من أرباح الجمعية لأغراض التثقيف ، واعترض مسجل التعاونيات على ذلك وأخيراً وافق على قاعدة تنص على

---

* نرجو أن نوجه الأنظار أن التعاونيين حققوا من خلال القانون الصادر في عام ١٨٥٣ تخصيص ١٠% ثم توصلوا إلى أن تصبح هذه النسبة ٢,٥% من أرباح الجمعية ، وذلك بعد دراستهم واستفادتهم من الأخطاء التي وقع فيها التعاونيون السابقون الذين أنشأوا في عام ١٨٢٩ الجمعية الانجليزية لترويج المعارف التعاونية British Association for the Promotion of Cooperative Knowledge ، حيث أن هذه الجمعية بعد أن نجحت في مستهل نشاطها وأنشأت لها فروعاً في أنحاء متفرقة من بريطانيا ، إلاّ أنها انهارت في عام ١٨٣٤.

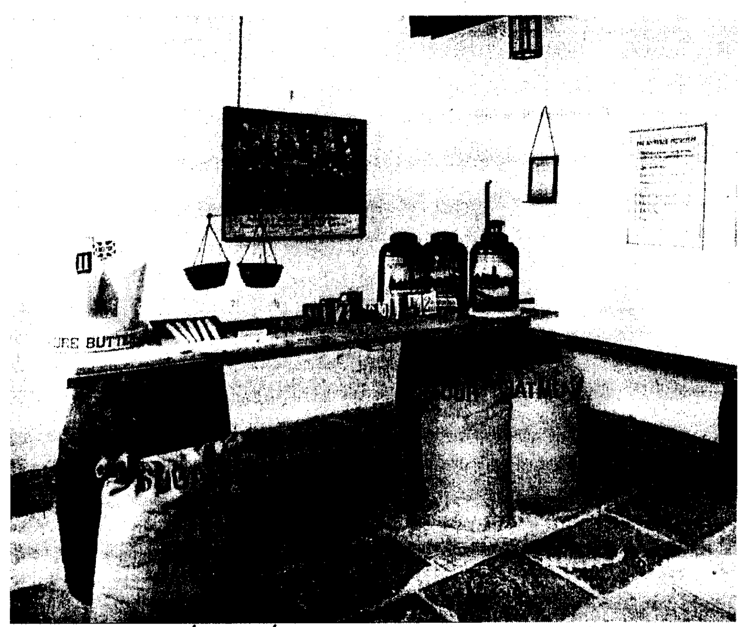
١٨٦٧ تهيأ مكان كاف للمكتبة ولإنشاء قاعة مطالعة جميلة وتسهيلات تثقيفية أخرى في الطابق الثاني ، **وزُوِّد كل متجر فرعي بقاعة لمطالعة الصحف لأن الجمعية اعتبرت أعضاءها لا مجرد زبائن بل تعاونيين تحتاج عقولهم إلى غذاء كما تحتاج بطونهم.**

المحاضرات والفصول Lectures and Classes

أنشأت الجمعية مدرسة للصغار فيما بين ١٨٥٠ و ١٨٥٥ ، وبالإضافة إلى ذلك قدمت الجمعية تعليماً متقدماً بعد تلك السنة للناضجين في السن ، ونظمت فصولاً في الاقتصاد السياسي ، والرياضيات ، واللغة الفرنسية ، ونظمت أيضاً دورات من المحاضرات في الموضوعات التاريخية التي كانت تلقى إقبالاً شعبياً في ذلك الحين ، واستقدمت الجمعية أساتذة بارزين لإلقاء المحاضرات لكن نجاحهم كشف عن قصور إمكاناتهم ، لأنهم أثاروا شهية الناس لمزيد من المعرفة ، غير أنهم لم يستطيعوا أن يُشبعوا رغبات الحاضرين في الرد على الأسئلة والاستفسارات التي يرغبون في معرفتها.

وتداركاً لملاحظات الأعضاء ، وتلبية لرغباتهم كان من الضروري مواصلة الدراسة الجادة في الفصول ، ولذلك نُظِّمت دورة محاضرات ألقاها بروفيسور ستيورات من جامعة كامبردج أوحت بحل جيد للمسألة ، **فعلى أثرها ولدت فكرة فصول التعليم الجامعي طبقاً لكتاب بروفيسور سادلر Professor Sadler عن الإرشاد الجامعي الذي جاء فيه :**

" ابتكر بروفيسور ستيوارت نظام " الفصل " في روتشديل ويشمل فترة من التعليم الشفوي تتبعه فترات حية من الأسئلة والاستفسارات التـــي


استخدم الرواد عند بداية افتتاح جمعياتهم أدوات وأساسا بدائية وبدءوا ببيع سلع قليلة مثل السكر والزبد والدقيق والشمع .. ثم تطوروا إلى تكوين جمعية الجملة ولهم أساطيلهم التي تنقل منتجاتهم عبر البحار.

عندما تدخل المتجر تلاحظ فوراً بساطته ، فقد بدأ الرواد عملهم برأسمال متواضع قدره ٢٨ جنيهاً مما لا يسمح بتزويد المتجر بأثاث أو ديكور فاخر – بل عملوا في مكان طليت جدرانه بالجير واستخدموا أدوات وأثاثات بدائية.

أصبحت ملمحاً مميزاً لنظام الإرشاد الجامعي " وأساسها بسيط إذ توضّح المحاضرات برسوم تترك معلقة على الجدران حتى الاجتماع التالي ويأتي أعضاء الجمعية لحضور الاجتماعات العامة فتجتذبهم الرسوم ويبقون بعد الاجتماع للمناقشة فيها ويكتبون إلى بروفيسور ستيوارت طالبين إليه الحضور إلى قاعة المحاضرات قبل المحاضرة التالية كي يسألوه بعض الأسئلة ، " ويحضر .. وهكذا يبدأ فصل الإرشاد الجامعي " أي أن رواد روتشديل استحقوا لقب الرواد فعلاً فيما يتعلق بتعليم الكبار كما استحقوه في ميادين أخرى.

مكانة روتشديل في التاريخ Rochdale's Place in History

المفروض أن جمعية روتشديل إكتسبت شعبيتها من أنها كانت أول جمعية تعاونية ، ولم يكن الأمر كذلك ، فقد قامت ووجدت مئات الجمعيات قبلها وبقيت على الأقل واحدة منها ، ولم تكن أول من اتبع مبدأ تقسيم الربح بنسبة المعاملات ، لكن بروفيسور كلافهم Clapham يوافق على الفكرة العامة القائلة بأن الحركة التعاونية الحديثة بدأت بإنشاء جمعية روتشديل عام ١٨٤٤ فلم تنبثق عن أي من الجمعيات السابقة عليها حركة ، وحتى لو بقى بعضها فقد عاشت حياة راكدة ، فمنذ اللحظة التي شهدت إفتتاح فُتحَ باب متجر تود لين روتشديل في ديسمبر ١٨٤٤ يُمكن القول أنه بدأت الحركة التعاونية الفعّالة للقرن التاسع عشر ببريطانيا الصناعية وإلى هذا التاريخ تنسب دائماً بداية الحركة التعاونية في بريطانيا ، بل ويحق أيضاً القول بأن هناك بداية حديثة للتاريخ الاقتصادي في بريطانيا.



صورة جورج جيكوب هولى أوك أبرز المؤرخين المعاصرين لرواد روتشديل

وتستند شهرة الرواد إلى أكثر من مجرد ابتكارهم طريقة ناجحة لإدارة متجر تعاوني ، فهم أنشئوا حركة أيضاً ، وكانت لهم رؤية لم تقتصر على جمعيتهم وبلدتهم ولا على أيامهم وجيلهم بل عملوا على تحقيق نجاح الحركة التعاونية ككل ، وفعلوا الكثير لتشجيع ومساعدة الجمعيات الأخرى على القيام والنمو.

وكتب ج. ج. هولي أوك في " الخمسينيات " يقول : يستطيع أي قارئ لهذه الصفحات يدرس إنشاء متجر في مكان إقامته أن يطلب من سكرتير جمعية الرواد في تود لين بروتشديل الحصول على القوانين السارية حالياً وغيرها من الوثائق المطبوعة التي يمكن أن تستقي منها التفصيلات التنفيذية ... **وقد قام فعلاً كثيراً من أعضاء البرلمان ، والاقتصاد والسياسة وبعض الشخصيات العامة المرموقة برحلات مؤخراً إلى متجر روتشديل فيستقبلهم المسئولون ويقدمون المعلومات لكل من يطلب ، وكثيراً ما يسافرون بعيداً عن محل إقامتهم لمسافات تصل إلى ٣٠ ميلاً ليقدموا بيانات في الاجتماعات المسائية التي يعقدها العمال الراغبين في معرفة معلومات عن التعاون العملي لينشئوا جمعيات لهم " ، والواقع أن كل من ينشد معرفة أو نصيحة فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية كان يطلبها في روتشديل ، كما يطلبها الناس الآن من الاتحاد التعاوني.**

وأدت هذه الأنشطة إلى جانب نجاح جمعية روتشديل إلى إنشاء جمعيات كثيرة ، وعادة ما تُقام هذه في نفس الأمكنة التي كان لها تجارب ومحاولات تعاونية قبل عام ١٨٤٤ ، وعمدت الجمعيات التي ظلت باقية

إلى اقتباس قواعد وطرائق روتشديل وفعلت الجمعيات الجديدة نفس الشئ ، أي أن الجمعيات التعاونية أخذت تتطابق مع نظام روتشديل.

رواد المشروعات القومية Pioneers of National Venture

سبق الرواد إلى ريادة تجارة التجزئة التعاونية لكنهم طبعاً لم يتوقفوا عند ذلك بل ارتادوا : الإنتاج التعاوني ، والتجارة بالجملة والتأمين والتثقيف ، وقام أعضاء الجمعية بدور كبير وقائد في تأسيس وتطوير المنظمات التعاونية القومية ، فرسم **أبراهام جرينوود Abraham Greenwood**خطة الجمعية التعاونية لتجارة الجملة وكان أول رئيس لها ، وضمت أول لجنة للجمعية **جيمس سميثز James Swithies** في منصب أمين الصندوق ، **وتشارلز هوارث Charles Howarth** (الذي انتقل إلى **هيوود** Heywood) و ت. تشبتهام المقيم بروتشديل ، وقام **وليم كوبر William Cooper** بدور بارز ونشط في تأسيس الجمعية ، وتولى **صمويل** آشورث **Samuel Ashworth** منصب مندوب مشترياتها ومديرها ، وأصبح ج. ت. و . **وميتشل John Thomas Whitehead Mitchell** رئيسها عام ١٨٧٤ **واعتُبر أعظم من تولى هذا المنصب في الجمعية عموماً ، ولعله كان له أكبر الأثر فيما يتعلق بدوام الحركة التعاونية واستمرارها أكثر من أي إنسان آخر** ، وتولى صمويل بامفورد رئاسة تحرير " الأخبار التعاونية Co-operative News (١٨٧٥ – ١٨٩٨) **واستطاع أن يُرسّخ وجودها ويكون له الأثر الإعلامي الضخم على الحركة وكان هو الآخر ممن بين الرواد " ونال الشهرة والامتياز في فصول العلوم والفنون التي نظمتها جمعية الرواد** " ، وقامت جمعية الرواد

بدور قائد في إنشاء وتنظيم جمعية مؤتمر لانكاشير ويوركشاير الذي كان بشيراً بالاتحاد التعاوني ، وكان من بين من رعى المؤتمر التعاوني الأول في دورته الحديثة عام ١٨٦٩ أبراهام جرينوود ، و ج. ت. و . ميتشيل ، ونيافة ناساو مولز ورث ، أسقف سانت كليمانت بروتشديل ، الذي قدّم بحثاً ناقشه المؤتمر ، وبروفيسور فريد هول Fred Hall أول عميد للكلية التعاونية ومستشار الدراسات بالاتحاد التعاوني ، وهو من روتشديل أيضاً ، وقد خطرت له فكرة إنشاء كلية تعاونية حينما كان شاباً حديث السن يدرس التعاون في فصول جمعية الرواد وعمل الكثير لتحقيق تلك الفكرة ، أي أن **جمعية الرواد لم تبدأ(*) الحركة التعاونية الحديثة فحسب بل قدمت أيضاً الرجال الذين صنعوا تلك الحركة.**

---

* لمزيد من المعرفة في هذا الموضوع يرجع إلى :

- Butler, J. (1986) The Origins and Development of the Retail Co-operative Movement in Yorkshire during the 10th Century, PhD thesis, University of York.
- Cole, G.D.H. (1944) A Century of Co-operation, London : George Allen and Unwin.
- Carr-Saunders, A. M., Sargant Florence, P., and Peers, R. (1938) Consumers Co-operation in Great Britain, London : George Allen and Unwin.
- Cole, J. (1953) Robert Owen of New Lanark, London : Batchworth Press.
- Digby, M. (1960, revised ed.) The World CoOoperative Movement, London, Hutchinson.
- Davis, D. (1966) A History of Shopping, London : Routledge and Kegan Paul.
- Elliott, S.R. (1937) England Cradle of Co-operation, London : Faber and Faber.
- Holyoake, G.J. (1957) Self-help By the People : The History of the Rochdale Pioneers, London : George Allen and Unwin.
- Lambert, P. (1963) Studies in the Social Philosophy of Co-operation, Manchester : Co-operative Union.
- Heskin, A.D. (1991) The Struggle for Community, Oxford : Westview Press.
- Flanagan, D. (1969) A Centenary Story of the Co-operative Union of Great Britain and Ireland, Manchester : Co-operative Union Ltd.

الفصل السادس
الحلف التعاوني الدولي

مقدمة عن صرح التعاون الدولي :

لقد كتب الكثيرون من الكتاب والباحثين التعاونيين في أهمية تحقيق صرح بنيان التعاون الدولي ، الذي ينبغي أن يقوم على كيانات تعاونية قوية في مختلف بلدان العالم ، هذه الكيانات التي يرون فيها أنه ينبغي أن تأخذ طريقها نحو التطور على أسس استقرارية ، وتهيئ لأعضائها الفرص المتساوية في حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات والأعباء الاجتماعية ، وتمنع استغلال طبقة أو فئة لطبقة أو فئة أخرى ، وتمكن الجميع من إظهار شخصياتهم الذاتية ، وبذلك يتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة الجميع إلى المثابرة والعمل على بلوغ أرقى المستويات ، وقد أفاض الكُتّاب والباحثون التعاونيين في توضيح الأساليب التي تحقق أهداف التعاون ، وعلى سبيل المثال فإن " **شارل جيد** " الذي كان يؤمن بأن الجمهورية التعاونية سوف تتحقق حتماً ، **وكذلك** " **ارنست بواسون** " وغيرهما .. هؤلاء الكُتّاب والباحثين **كانوا يرون أن الكيانات**(*) **التعاونية في كل دولة على حدة ينبغي عليها أن تعمل من أجل تحقيق المجتمع التعاوني ، ذلك المجتمع الذي يؤمن فيه الأفراد بالتعاون ، وأن التعاون يستطيع أن ينقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقي كضرورة حتمية ، وأنه إيجابي لا سلبي ، وبنّاء لا هدّام ، والتعاون لا ينادي بمجرد الإصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تغير نوع الديمقراطية السائد في معظم الدول ، فالتغيير يأتي**

---

* **نرجو أن نوجه الأنظار إلى جميع الدول التي نُطلق عليها أنها دولاً متقدمة حرصت على نشر التعليم التعاوني بالأسلوب الذي يصل إلى كل من تهتم بهم من أجل تحقيق النهوض بالتنمية البشرية تدعيماً للكيان الاجتماعي والاقتصادي بصفة عامة ، والنهوض بأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً لكي يصبحوا قوة مضافة إلى الكيان الاجتماعي والاقتصادي لشعوبهم.**

من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات ، وهم يعتقدون أن تحقيق ذلك يتم على أساس أن الأعضاء يمتلكون متاجر التجزئة ، وهذه الأخيرة تكون أعضاء في جمعيات الجملة التعاونية ، وجمعيات الجملة التعاونية تمتلك معاً المصانع التعاونية ، كما يمتد النشاط التعاوني إلى بناء المنازل والتأمين والطب والتعليم ووسائل الترفيه .. الخ.. أي أن التعاون يمكن النظر إليه " كتعديل " أو " " تبديل " للرأسمالية .. أي أن النشاط التعاوني لا حدود له من الناحية النظرية ، وأنه قد يمتد إلى قطاع التجارة الدولية ، وأن التعاون سيوفر للدولة نفقات الكثير من الإدارات التي ستصبح غير ذات موضوع ، كإدارات التموين ومراقبة الأغذية والأسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية .. الخ .. وذلك لأن المشاريع التعاونية ستستخدم صالح المستهلكين(*) ، فلا تبقى ثمة حاجة إلى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار .. كما وسيختفي دافع الربح المُسَيِّرْ للنشاط الاقتصادي في الرأسمالية الطليقة ، وأن تدير الحكومة جميع المرافق العامة دون ربح في نظرهم ، وألا يكون هناك إنتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس إلا ذلك الذي ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الإدارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد في نفقات الإعلان وتوفير المعدات اللازمة ، وألا يكون هناك إفراط في الإنتاج كما هو الحال في الرأسمالية الحرة ، وأخيراً وأهم من كل ما سبق

---

* في جميع الدول التي استطاعت أن تنهض بالتنمية البشرية بصفة عامة ، والكوادر الوظيفية في المنظمات التعاونية بصفة خاصة ، وتأخذ في اعتبارها في مرحلة النهوض بالإنسان غرس العقيدة التعاونية ، نجدها في واقع الحياة استطاعت أن تحقق ما عجز جبابرة المال أن يحققوه ، ولعل مشروعات النفع العام التي أقاموها تعتبر خير دليل على ذلك.

– أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفي المغالاة في تطبيق دافع الربح الشخصي وتنتفي الأنانية المادية ، وفي مثل هذا النظام – كما تقول نظرية المجتمع التعاوني – سوف تتمكن حركة التعاون من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل.

نقد نظرية المجتمع التعاوني :

وإذ كان لنا أن ننتقد هذه النظرية فإن هدفنا من النقد هو البناء لا الهدم ، لأنها في رأينا تجمع بين المثل والواقع وتحاول أن تبني على أساس الواقع الموجود بالعقل ، وتبدأ من الواقع وفي حدود المُمكن ، ثم تسلك إلى ذلك طريق التدرج السليم لا طريق الانقلاب المفاجئ الذي يسبب الارتباك والاختلال في المجتمع ، أما نقدنا فيتلخص في أن دعاة هذه النظرية **لم يبينوا لنا كيف يتحقق التطور اللازم ..؟...** وما مصير المنشآت الخاصة بعد إقامة المنشآت التعاونية الشاملة ؟... وهل يتم ذلك كله دون تدخل من الحكومة ؟... وهل من الممكن أن تعتمد المشروعات التعاونية على كفايتها الذاتية وحدها في القضاء على المشروعات الخاصة المنافسة ؟... أم أنه لابد من تدخل الحكومة بالتشريعات التي توقف نشاط هذه المشروعات دون أن يوجد البديل القادر على إصلاح الأوضاع ؟..

ومما لاشك فيه أنه ليس من اللازم أن يكون الإنسان اشتراكي التفكير حتى يقدر أهمية دور الحكومة في تأييد أو معارضة أي تغيير يطرأ على النظام الاقتصادي القائم ... بل من البديهي أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية وبخاصة في الدول التي قطعت عدة مراحل من النمو والنضوج الاقتصادي حتى أصبح النظام الاقتصادي فيها مرتبطاً

ومتشابكاً مع الجهاز الحكومي في عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة ، ومن البلاهة أن نتصور أن التطور إلى نظام يحل محل الرأسمالية سيقع دون توجيه من الحكومة **أو على الأقل دون الالتجاء إليها لكي تصدر التشريعات اللازمة للقضاء مشكلات ومعوقات التطور ؟...** فإن لم يكن هذا أو ذاك فيجب أن نضمن عدم التصادم مع الجهاز الحكومي وهيهات أن يكون ذلك إذا كان رأيها يقف من هذا الإتجاه موقف المناهضة والمعارضة.

مفهوم المجتمع التعاوني :

وإذا فرض أن التغلب على جميع المصاعب قد تم خلال مراحل التطور **فهل نضمن أن يكون المجتمع التعاوني المنشود هو النظام الاقتصادي المرغوب فيه من حيث هيكله المادي والاجتماعي ؟ وهل سيكون هذا النظام تعاونياً حقاً ؟ وهل ستكون الحقوق والواجبات المخصصة للمشتركين في النشاط الاقتصادي كله متمشية مع مثل أخلاقية أعلى من تلك التي تحكم النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر؟ وهل ستظهر أنواع النشاط المتخصصة المتباينة في إطار تعاوني حق ؟ وهل سيكون التحكم في النشاط الاقتصادي أكثر اشتراكية وأقل فردية فتسود فيه روح خدمة الجماعة وتنعدم منه غريزة الاستغلال؟**

إن الإجابة على كل هذه الأسئلة تتوقف على مستوى النضوج الفكري والاجتماعي والأخلاقي في المجتمع ، لأن تحقيق المجتمع التعاوني الأمثل يتطلب مستوى عالياً من النضوج الاجتماعي والأخلاقي قد يكون فوق طاقة البشر ، ومن ثم يجب أن نرتقي بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمثل العالية الممكنة التي يتطلبها المجتمع التعاوني ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية

وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية ، وعلينا أيضاً أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التي تتعدى مجرد المتاجرة ، لأن الجانب الروحي في التعاون في حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام.

وإنني أوجه نظر الباحثين إلى الدراسة التحليلية التي أجراها دكتور " أوسكار لانج " في كتابه " دراسات حول نظرية الاقتصاد الاشتراكي " وهذه الدراسات نشرت في عام ١٩٣٨ ، وتناول فيها الكاتب " مفهوم النشاط الاقتصادي في إطار الكومونولث التعاوني " ، وهو يوضح(*) **تدرج النشاط التعاوني من متاجر التجزئة إلى ملكية المصانع ، والأسلوب الأمثل لاتحاد التعاونيات ، وبالتالي تدعيم الكيان الاقتصادي والاجتماعي التعاوني ، ثم بعد**

---

* نرجو أن نوجه الأنظار أن هناك العديد من المفكرين التعاونيين الذين أفاضوا في شرح التدرج في جهود التعاونيين لتحقيق أهدافهم بالإضافة إلى دكتور أوسكار لانج ، ومن بين هؤلاء المراجع الآتية :

- Nakabayashi, Sad -256 in
  Tsuzuki, Chushichi (ed) Robert Owen and the World of Co-operation. Tokyo: Robert Owen Association of Japan.
- Argyle, Michael, 1991. Cooperation : The Basis of Sociability, London : Routledge.
- Florin, Pa
  participation, voluntary organizations and community development:Insights

  Psychology, 18(1):41-54.
- Fulton, Murray E. (ed.). 1990 Co-operative Organizations and Canadian Society: Popular Institutions and the Dilemmas of Change. Toronto: University of Toronto Press.
-
  of Co- -117 in Dufler, Eberhard and Walter Hamm (Ed.) Co-operatives : In a Clash between Member.
- Axelrod, Robert, 1984. The Evolution of Co-operation. New York: Basic Books.
-
  -380 in June Nash et al (eds.), Popular Participation in Social Change. The Hague: Mouton.
- Bailey, Jack, 1974. The British Cooperative Movement. Connecticut: Greenwood Press.

ذلك رابطة اتحاد الكيانات التعاونية الإقليمية لتستطيع أن تقوم بدورها المؤثر والفعَّال على الصعيد الدولي ، كل هذا في إطار شرح العقبات التي تعترض التطور في ظل مختلف النظم السياسية.

كما ويهمنا أن نوضح أن فكرة وجود إطار دولي للحركة التعاونية العالمية كانت موجودة في أذهان التعاونيين ، ولعل أقدم الهيئات التي أسست لتحقيق هذه الفكرة وتوضح ذلك هو تأسيس الحلف التعاوني الدولي ، ومازال العلماء والمفكرون يرون ضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من تدعيم الاتحاد التعاوني(*) الدولي.

---

* نرجو التكرم بالرجوع إلى المراجع الآتية :

- Economy: The Co- -42.
- Benello, George, 1991. From the Ground Up: Essays on Grass-roots and Workplace Democracy. Boston: South End Press.
- Blomqvist, Kai and Sven-Ake Book, 1995 Cooperatives and Consumer Rights: Consumer Co-operative perspectives on co-operative principles, Mimeo.
- Boettcher, Rik (ed). 1985. The Cooperative in the Competition of Ideas: A European Challenge. Munster: Report of the XI International Congress of Cooperative Science.
- Book, Sven Ake and Tore Johansson, 1998. The Co-operative Movement in Sweden: Past Present and Future. Stockholm: The Swedish Society for Co-operative Studies.
- Bowles, Simon & Herbert Guintis, 1987. Democracy and Capitalism, New York : Basic.
- Bonner, Arnold, 1970. British Co-operation: The History, Principles and Organization of the British Co-operative Movement. Manchester: Co-operative Union.
- Burrell, Gibson & Gareth Morgan, 1979. Sociological Paradigms and Organizational Analysis. London:Heinemann.

الحلف التعاوني الدولي
International Co-operative Alliance

يعتبر الحلف التعاوني الدولي أحد أقدم الهيئات الدولية إذ أُسِّسَ في عام ١٨٩٥ – وهو اتحاد المؤسسات التعاونية بكافة أنواعها على الصعيد الدولي ، **وعن طريق هذا الحلف يستطيع كل عضو بغض النظر عن لونه أو مذهبه الديني أو السياسي** أن يكون على اتصال بزملائه التعاونيين في تتبع الأهداف التعاونية.

كما ويُيَسِّر الحلف العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين المؤسسات التعاونية في مختلف الدول سواء في تجارة الجملة أو في ميدان التسويق أو الإنتاج أو الأعمال المصرفية والتأمين.. إلخ ...

وكذلك يدلي التعاونيين عن طريقه بأصواتهم في الاجتماعات الدولية **آملين في سلام دولي ومجتمع(*) أفضل.**

وفيما يلي نعرض في إيجاز عمل ودستور الحلف :

الأغراض والواجبات :

يوضح البند الأول من بنود الحلف الغرض العام منه .. " **أن الحلف التعاوني الدولي امتداد لعمل رواد روتشديل وما طبقوه من مبادئ ، وهو يبحث مستقلاً وبوسائله الخاصة لإستبدال النظام الرأسمالي بنظام تعاوني يتفق ورغبات وصالح المجتمع ومبني على أساس إعتماد الفرد على نفسه وتبادل المساعدة مع غيره** ".

---

* نرجو ملاحظة أن الحلف التعاوني الدولي منذ إنشائه يصدر في اجتماعاته ومؤتمراته قرارات تهتم بالسلام والأمن الاجتماعي والتنمية ، وتصدر هذه القرارات دائما بإجماع ممثلي جميع الدول.

وتوضح مادة أخرى " **أن الحلف يمثل الهيئات التعاونية من كافة الأنواع ، وعليه أن ينشر مبادئ التعاون وطرقه في شتى أنحاء العالم ، وأن يقرر تقدم الحركة التعاونية ويعمل على حماية مصالحها ، كما وينبغي على الحلف أن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه ، وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية على مستوى قومي ودولي ، وأن يعمل على تدعيم الأمن الدولي والسلام الدائم** ".

ويمكن تحقيق هذه الأهداف الجليلة عن طريق النشاط الذي يمتد ويقوى روابط إتحاد النظام التعاوني في سائر أنحاء العالم.

الدعاية أو الترويج لمفهوم التعاون :

تعتبر الدعاية على رأس قائمة هذا النشاط ، فمثلاً مازالت فكرة التعاون بين الأفراد غير معروفة وغريبة لديهم وجديدة أيضاً ، وكثيرون ممن سمعوا بالتعاون لا يعرفون الأساليب الحقيقية التي طبقها التعاون ، والنتائج التي أسفرت عنها هذه الأساليب كبديل عملي لنظام الأرباح ، ويحاول الحلف دائماً التغلب على ذلك عن **طريق المطبوعات المختلفة التي ينشرها بالقدر الذي تسمح له موارده من أجل تقدم الحركة التعاونية** ، وعلى وجه الخصوص في البلاد التي تعتبر الحركة التعاونية المنظمة فيها في مراحلها الأولى.

التعليـــــم :

يقوم الحلف باستمرار بجمع ونشر المعلومات عن كل نوع من المشاريع التعاونية ويتيح للمفكرين التعاونيين الاتصال بجمهور التعاونيين والراغبين في تَفَهُّم دور التعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض

بأقل الناس حظاً وأكثرهم فقراً ، وبناءاً على الرغبات الحكومية والشعبية ، ويفسح المجال للمناقشة من أجل الوصول لأحسن الحلول للمشاكل التعاونية العامة. كما ويؤمن الحلف بأن التعليم أفضل أسلوب على الإطلاق لتطبيق الأفكار التعاونية تطبيقاً صحيحاً ، **ويُمكِّن التعاونيات من العمل بنجاح في المجال الاقتصادي والتعاوني.**

الإتصال والتكافل :

لا تستطيع الحركة التعاونية أن تعيش في وحدة خلف حدودها الأهلية ، من أجل ذلك قام الحلف بإعلام أعضائه بتجارب الآخرين وكفاحهم وأسباب تقدمهم أو خسائرهم حتى تتم الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين ، وكثيراً ما يستحث الحلف أعضاءه لبذل المساعدة المادية والأدبية للآخرين ممن نكبتهم الحروب أو كوارث الطبيعة.

العلاقات الاقتصادية :

يؤكد الحلف على المفهوم الذي ينبغي أن يسود بين التنظيمات التعاونية ، ويرى **أن المؤسسات التعاونية بمختلف البلاد ليست أصدقاء فقط بل في إمكان هذه المؤسسات أن تصبح شركاء في التجارة والمشاريع الصناعية** ، كما تستطيع الشراء والبيع مع بعضها البعض وإقامة خدمات عامة كالبنوك والتأمين ، **وعن طريق الحلف تستطيع المؤسسات إستغلال إمكانياتها على أكمل وجه وتقوية مراكزها أمام المنافسين.**

التمثيـــــــل :

من واجبات الحلف تمثيل مصالح وآمال الأعضاء التعاونيين ، **وتعترف هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بحق الحلف في تمثيل أعضائه والتحدث نيابة عنهم ، فهو ينطق بأفكار العائلة التعاونية مجتمعة في كل ما يختص بشئون العالم والسلام الدولي ، وهو يعبر عنها بصوت موحد أمام السلطات الأهلية والدولية.**

العضويــــــة :

يقبل الحلف الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها كأعضاء بشرط أن تكون أصلية ولا يقتصر الأمر على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القوية المشابهة الموجودة في مناطق أوربا الصناعية بل يشمل الجمعيات التعاونية الزراعية التي تُسَوِّق الإنتاج الزراعي واحتياجات المزارعين ، وللجمعيات التي تعطي القروض للمزارعين ولأصحاب الحرف للاستمرار في الإنتاج والجمعيات التعاونية للإسكان التي تهيئ المساكن الجيدة الرخيصة ، والجمعيات التعاونية الإنتاجية حيث يدير العمال صناعاتهم ديمقراطياً والمؤسسات التعاونية الخاصة بالبنوك والتأمين ، فكل هؤلاء يحق لهم الانضمام للحلف.

ويقبل الحلف الهيئات الأهلية أيضاً مثل الإتحاد النسائي وغيرها التي لم تؤسس أصلاً كجمعيات تعاونية لكنها تعاونية في جوهرها وروحها وتخدم أغراض الحركة التعاونية.

ويشترط الحلف في المؤسسات التعاونية أن تكون تعاونية وأن تطبق عملياً **قواعد روتشديل الشهيرة** ، وقد أجمعت أغلبية الأبحاث الصادرة عن

الحلف على وحدة المبادئ في التطبيق التعاوني ، غير أنه فيما يتعلق بالانضمام للحلف فقط ، اتفق في بادئ الأمر على ضرورة توافر : - العضوية الاختيارية – ديمقراطية الإدارة – توزيع العائد على الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم – إعطاء فائدة محدودة لرأس المال.

ونظراً لأن الحلف تبين له أن هناك مفهوماً خاطئاً – للأسف الشديد – ساد بعض التعاونيات في شتى أنحاء العالم ، إذ خلطت بين شروط الإنضمام للحلف التعاوني الدولي ، ومتطلبات التطبيق التعاوني السليم على الصعيد الإقليمي ، وكان من بين هذه المفاهيم الخاطئة إعتبار التعليم التعاوني مبدأ ثانوياً ، الأمر الذي جعل كثيراً من الحركات التعاونية في الدول النامية تهمل هذا المبدأ ، وبالتالي تفشل في نشاطها الاجتماعي والاقتصادي ، ولذلك راجع الحلف نفسه ، وقرر منذ عام ١٩٦٣ ضرورة مراجعة مبادئ روتشديل في ضوء المتغيرات العالمية والتطبيقات التعاونية الإقليمية في شتى أنحاء العالم ، وكذلك في ضوء الصعوبات التي لاقتها الحركات التعاونية في خلال الثلاثين عاماً التي مضت على إقرار مؤتمرات الحلف لهذه المبادئ والتي كانت آخرها في عام ١٩٣٧ ، وكذلك في ضوء ما تلاقيه التعاونيات من مصاعب نتيجة للتغيرات السياسية في مجتمعاتها.

فقد قام الحلف بإجراء البحوث والدراسات المستفيضة التي قامت بها اللجنة الرئيسية المشكلة برئاسة(*) ممثل الهند ، وكذلك اللجان الفرعية التي قامت بتفريغ المعلومات وتبويبها في ضوء استمارة البحث المصممة.

فقد تبيَّن من نتيجة هذه الدراسات أن التعليم التعاوني يعتبر من أهم المبادئ الأساسية ، وكذلك ضرورة إضافة مبدأ تنمية العلاقات الدولية إلى

* سنعرض في فصل مقبل بإذن الله دراسة تفصيلية للبحوث التي أجرتها اللجنة وما أسفرت عنه من نتائج.

مبادئ التعاون ، وقد أقر مؤتمر الحلف المنعقد في فيينا عام ١٩٦٦ ذلك وأصدر به القرارات اللازمة.

المؤتمر الدولي :

يعتبر المؤتمر (أو اجتماع مندوبي المؤسسات التعاونية المنضمة للحلف) السلطة العليا للحلف ، وينعقد عادة كل ثلاث سنوات(*) بإحدى الدول بناء على دعوة عضو أو عضوين وتستغرق أربعة أيام.

وبناء على التقرير الذي تقدمه اللجنة المركزية ينعقد المؤتمر الذي يقوم بمراجعة أعمال الحلف منذ آخر مرة تم انعقاده فيها – ويبت فيها بالموافقة أو الرفض – ويناقش المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية أو من المؤسسات المنضمة ويصدر القرارات والتوجيهات للأجهزة الإدارية – وكذلك القرارات التي تتعلق بنشر آراء الحركة .. إلخ.

وتتم الإجراءات أصلاً باللغات الأربع الرسمية للحلف : الإنجليزية – الفرنسية – الألمانية والروسية بجانب التراجم الأخرى التي ترى مجموعة الدول الأعضاء إدخالها – وتتوقف مدة الأحاديث وطريقة الاقتراح على النظم التي يقررها المؤتمر نفسه ، ويتم التمثيل على أساس عضوين لكل مؤسسة أهلية رغم أن " الأعضاء الجماعيين " لهم الحق في إضافة بعض الأعضاء طبقاً لجدول تدريجي وليس لأي مؤسسة أن يكون لها أكثر من خمس الأصوات في المؤتمر.

* نرجو أن نوضّح أن هناك تغيُّرات هيكلية حدثت سنشير إليها بإذن الله فيما بعد.

وللمؤسسات التعاونية أصوات بعدد مندوبيها – وهي تستطيع ضم أصواتها وإعطائها لعدد أقل من المندوبين بشرط ألا يكون للمندوب أكثر من عشرة أصوات – ويتم التصويت بطريق استخدام البطاقات.

ومن أجل تحقيق التوازن في التمثيل ولكي يسمع صوت المؤسسات الصغيرة في المناقشات المتعلقة بتقدم التعاون في المناطق المختلفة ، أعطى الحلف منح السفر لبعض الدول الآسيوية والأفريقية وبعض الدول الأمريكية لحضور المؤتمر المنعقد في ١٩٥٧.

وتبدو أهمية المؤتمر من العدد الضخم من الأعضاء والضيوف (بما فيهم الممثلين الرسميين لهيئة الأمم ووكالاتها المتخصصة والحكومات الأهلية وسفاراتها والمؤسسات الدولية الهامة) الذين يمثلون في الدورة الافتتاحية حينما يرحب المؤتمر عادة بحكومة الدولة والسلطات المدنية للدولة التي تم انعقاد المؤتمر بها.

والمؤتمر ليس بمعزل عن العالم حيث يحضره رؤساء اللجان التعاونية الدولية على إختلاف أوجه نشاطها ، وأعضاء هذه اللجان الممثلين لمنظماتهم التعاونية الأعضاء في الحلف ، فهؤلاء جميعاً يعقدون سلسلة من الاجتماعات الدولية تشمل سائر فروع الحركة – وترفع اللجان الفرعية التي تتولى شئون البحث في التجارة والتأمين وأعمال البنوك والجمعيات الزراعية والإسكان تقاريرها إلى مؤتمرات الحلف بينما يتقابل مسئولو الإعلام في الحركة ورجال التعليم .. الخ . لدراسة الاحتياجات الحالية وخطط المستقبل.

ويعقد الاتحاد النسائي التعاوني مؤتمره خلال نفس الأسبوع الذي ينعقد فيه المؤتمر.

الإدارة :

الأجهزة الإدارية للحلف هي اللجنة المركزية – هيئة الإدارة – السكرتارية.

وتعتبر اللجنة المركزية مسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر خاصة وأنها مخولة طبقاً للنظم الداخلية بإتخاذ القرارات الهامة على مسئوليتها الخاصة.

ولكل مؤسسة أهلية تقوم بدفع اشتراكاتها بالكامل الحق في أن يكون لها ممثلاً في اللجنة المركزية ، وقد يكون لها أكثر من عضو (بحد أقصى عشرة أعضاء) عن كل ٢٠٠ جنيه اشتراك سنوي ، **وإذا ما اشتركت أكثر من منشأة تعاونية من نفس الدولة كعضو ، فإن التمثيل يقسم بينهم على أساس اشتراكهم.**

وتلتقي اللجنة المركزية عقب كل مؤتمر لانتخاب الرئيس ، ونائبيه ، وهيئة الإدارة والسكرتارية ، حتى الاجتماع التالي للمؤتمر ، وتقوم اللجنة المركزية بتعيين المراجع ومديري الأقسام – .. الخ ، وتقوم اللجنة المركزية كذلك بتحديد المواعيد وجدول الأعمال والأسئلة التي ستُقدم للمؤتمر . وتتكون لجنة مشكلة من الرئيس ونوابه مع ثلاثة أعضاء لتساعد الرئيس في كافة الإجراءات ، ومن بينها تنظيم إجراءات التصويت السريع على جدول الأعمال المقترح.

كما وتستمع اللجنة للاعتراضات على قرارات الإدارة ، ولها الحق في سحب العضوية من المؤسسة التي تعترض على مصالح الحلف ، واستخدام هذا الحق نادر للغاية **وذلك حينما لا تعمل المؤسسة طبقاً للقواعد التعاونية.** وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل سنة على الأقل كما أنها تجتمع فور انعقاد المؤتمر وبعده مباشرة.

وتتولى الإدارة المراقبة العامة على أعمال الحلف فيما بين اجتماعات اللجنة المركزية وذلك بجانب اتصالها التام بأعمال السكرتارية جميعها ، وهي مسئولة بوجه خاص عن التمويل والعضوية ، ودراسة الميزانية التي تعدها السكرتارية ، والمصروفات والإيرادات وتعيين المساعدين الرئيسيين وتقرر ظروف التعيين للموظفين.

وتتيح القوانين للإدارة الحق في قبول أو رفض العضوية بالحلف ، وللهيئة التي لا تقبل عضو في الحلف الحق في الاستئناف لدى اللجنة المركزية.

وتجتمع الإدارة في أي وقت ، وعادة لا تجتمع أكثر من أربع مرات سنوياً ، **ولا تستطيع دولة ما أو اتحاد دولي أن يُمَثَّل في الإدارة بأكثر من عضوين ما لم يكن أحدهما** المدير ، والعضو الذي يمنع من الحضور يمكن أن يحل محله عضو آخر من اللجنة المركزية.

وتقوم السكرتارية بالعمل اليومي للحلف ، **ومقره الرئيسي**(*) **في لندن في بناء قام الحلف بشرائه عام ١٩٥١ وأثثته مجاناً الهيئات التابعة له.**

وللحلف قوى عاملة دائمة ، يساندها موظفون مؤقتون لأعمال هيئة الأمم بنيويورك وجنيف ، بجانب المترجمين ، ويرأس السكرتارية مدير وسكرتير عام وهما يشتركان في اجتماعات المسئولين بالحلف لتقديم النصيحة والإرشاد ، وآرائهم استشارية ، **إذ ليس لهم الحق في التصويت.**

ويتحمل المدير المسئولية العامة لأمور الحلف في الفترات بين اجتماعات الإدارة ومن بين مسئولياته المباشرة علاقة الحلف بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة وإدارة تحرير مطبوعات الحلف.

---

* ملاحظة : انتقل الحلف بعد ذلك إلى مقر جديد بجنيف بسويسرا.

ويقوم السكرتير العام بجانب الأعمال العامة للسكرتارية بإدارة الأمور المالية للحلف وتنظيم المؤتمر واجتماعات المسئولين بجانب تنفيذ إجراءات قبول الأعضاء الجدد.

الماليـــــة :

تقرب ميزانية الحلف من أكثر من مائة ألف(*) جنيه إسترليني **ومعظم الدخل من اشتراكات الأعضاء السنوية ، أما الدخل من بيع المطبوعات** فلا يعتبر دخلاً بالمعنى الحقيقي إذ أن إيرادها يكاد يغطي النفقات.

وتدفع الجمعيات التعاونية المنضمة للحلف اشتراكات مبنية على أساس عضويتها ، فاتحادات الجمعيات تدفع اشتراكاً سنوياً قدره ٢٠٢ جنيهاً إنجليزياً كعضو منفرد. أما إذا ما رغب الاتحاد في أن يصبح هو والجمعيات التابعة له كعضو جماعي فإنه يدفع بالإضافة إلى ٢٠٢ جنيه عن نفسه مبلغ معين عن كل مؤسسة أهلية تتبعه **وفقاً لجدول متدرج للاشتراكات وضعه الحلف في هذا الخصوص.**

اللجان المساعدة :

كون الحلف بمرور السنين سلسلة من اللجان المساعدة تهتم بالفروع الهامة للنشاط التعاوني ، وتعمل على إتمام المهام التي تتعلق بنشاطها المتخصص ، وتقوم بعقد اجتماعات خاصة قبل كل مؤتمر سنوي.

---

* نرجو التكرم بملاحظة أننا نورد هذا التقرير طبقاً لصياغته في فترة إصداره من منطق عرضنا للتطورات التي حدثت في تاريخها ، **غير أن هناك تطورات عديدة حدثت سنشير إليها مستقبلاً ويمكن مثلاً الرجوع إلى :**

Cooperative Principles for the Twenty First Century 1996, Published by International Cooperative Alliance.

التجارة الدولية :

تمت الخطوة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، لتقدم التجارة بين الجمعيات التعاونية لتجارة الجملة وغيرها من الهيئات التعاونية الدولية . **فقد أُعيد تأسيس الجمعية التعاونية الدولية لتجارة الجملة عام ١٩٢٤ واندمجت عقب الحرب العالمية الثانية مع الوكالة التعاونية الدولية للاتجار التي سبق تأسيسها عام** ١٩٣٧ وكان نشوب الحرب سبباً لتوقف التقدم المزدهر الذي بدأته هذه الوكالة ، وما أن انتهت الحرب حتى وجدت الوكالة أن المخاطر كبيرة ، وأن القيود صارمة للغاية مما يعوق فرص نموها ، فتوقفت أعمالها حتى عام ١٩٥٢.

ودُرِست المشكلة مرة ثانية في مؤتمر باريس عام ١٩٥٤ ، وتم تشكيل لجنة احتياطية جديدة **اللجنة التعاونية لتجارة الجملة " عام ١٩٥٦** وواجبها العمل على تقدم التجارة الدولية والتعاون بكافة صوره بين تجارات الجملة.

الرابطة التعاونية الدولية للبترول :

بدأت نشاطها عام ١٩٤٧ في نيويورك – ولم تمر بضعة أعوام حتى إنضم إليها ٣٧ مؤسسة تعاونية في ٢٤ دولة ووصلت تجارتها السنوية لملايين الدولارات ،الأمر الذي مكَّنها من إنشاء معمل تكرير في "**دوردريتش**" **بهولندا** ، تمهيداً لإقامة سلسلة من هذه المعامل في أنحاء متفرقة من العالم.

البنـــــــوك :

يرجع تاريخ اللجنة التعاونية الدولية للبنوك إلى عام ١٩٢٢ – وهي تضم مديري البنوك المركزية وبعض المؤسسات التعاونية للإقراض – وهي

تتيح تبادل المعلومات ومناقشة السياسة المصرفية وتستنبط طرقاً لإستمرار دوران رؤوس الأموال التعاونية بعيداً عن طريق البنوك التجارية ، **وقد أنشئ بنك دولي في " بازل " في عام ١٩٥٧** ، ثم أعيد تنظيمه وتم تدعيمه في عام ١٩٦٥.

التأميـــــن :

أنشئت في عام ١٩٢٢ هيئة مماثلة للتأمين – وكان عملها أول الأمر دراسة مشاكل التأمين التعاوني والعمل على تنسيق طرق العمل الداخلي بين مؤسسات التأمين الأهلية التعاونية ، وقد أصبح الأعضاء فيما بعد قادرين على إبرام العقود الخاصة بإعادة التأمين ويجري حالياً تنفيذ عدد ضخم من العقود – وتُساهم اللجنة مساهمة ضخمة فعَّالة في نمو التأمين التعاوني في البلاد المتخلفة عن طريق تقديم العون والخبرة والنصيحة ، وتدير اللجنة الآن مكتباً لإعادة التأمين ، ومكتباً للتنمية ، ورصيداً للضمان الدولي لجميع الشعوب .

الإنتـــــاج :

لاعتبارات تتعلق باحتياجات أعضاء الحلف ، فإنه لم يتم تكوين لجنة الإنتاج العمالي وجمعيات التعاون الانتاجي **إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في عام ١٩٥١** ، وهي تعني عناية كبيرة بإحتياجات الجمعيات التي لا تماثل في القوة الجمعيات التعاونية الزراعية – **والتي يُتاح لها التوسع والنمو بدرجة أكبر في البلاد المتخلفة.**

الزراعـــــة :

تعتبر المؤسسات التعاونية الزراعية والجمعيات الاستهلاكية التعاونية في المناطق الريفية عنصراً هاماً في الحلف ، وقد شُكِّلت لجنة مساعدة للتعاون الزراعي نظراً لأهميته ، وهي تختص بكل الأمور الزراعية ذات الطابع التعاوني وخاصة الإنتاج والاحتياجات الزراعية والتبادل السلعي بين المؤسسات التعاونية المنتجة والمستهلكة في شتى أنحاء العالم ، **وقد شُكِّلت اللجنة الدولية للتعاون الزراعي عام ١٩٥١** ، وعقدت عديداً من المؤتمرات بالدنمارك في عام ١٩٦٠ ، ثم سردينيا ، ثم لندن ، ثم في فيينا عام ١٩٦٦ .. الخ .. ناقشت فيها مشكلات الشاي والقهوة والكاكاو والفواكه والخضروات .. إلخ...

الإسكـــــــان :

من الأمور الجديرة بالتقدير والاعتبار أن الدراسات العلمية أثبتت أن مساكن الجمعيات التعاونية للإسكان كانت خلال سنوات الحرب الأولى والثانية أرخص مساكن في كثير من الدول ، وكانت **لجنة الإسكان التي شكلها الحلف عام ١٩٥١ إثر مؤتمر كوبنهاجن** محلاً لمناقشة كافة مشاكل الجمعيات التعاونية للإسكان وإعداد الخطط المشتركة ليس فقط بين جمعيات الإسكان بل ومع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها من أنواع الجمعيات.

وبجانب قيامها بدراساتها الخاصة ، مثل تمويل الإسكان وغير ذلك من متطلبات إنشاء المسكن الصحي الملائم .. الخ.. ، فإن لها علاقاتها القوية مع الإدارات المختلفة بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة في مشكلات الإسكان. **كما قامت ببذل جهود رائدة نحو إنشاء وكالة دولية متخصصة منبثقة عن**

هيئة الأمم المتحدة لتخفيض تكاليف إقامة المساكن ، وفي عام ١٩٦٦ أقامت منشأة الإسكان التعاونية الدولية لتحسين بناء المساكن.

ترشيد التوزيع :

قرر المؤتمر عام ١٩٥١ **تكوين لجنة من ممثل تجارة الجملة وتجارة التجزئة التعاونيين لدراسة " أسلوب ترشيد التوزيع السلعي "** ثم تطورت هذه اللجنة فيما بعد إلى اللجنة التعاونية لتجارة الجملة التي أنشئت عام ١٩٥٦ ، ولجنة أخرى مساعدة للتوزيع بالقطاعي أنشئت عام ١٩٥٨.

المطبوعات :.

يعتبر الاتحاد مركزاً لتجميع ونشر الأخبار والمعلومات عن النمو التعاوني في كل جزء من أنحاء العالم ، وهناك قسم خاص بالسكرتارية يقوم بتحرير المطبوعات التالية :

١) **التعاون الدولي :.**

مجلة مصورة تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية ، وهي الأداة الرسمية للحلف التي يتم عن طريقها إعلام كافة الهيئات التعاونية وغيرها بنشاط الحلف التعاوني الدولي وأحدث الاتجاهات والأفكار في محيط الحركة التعاونية الدولية. كما أن هذه المجلة أصبحت مركزاً لدراسة سياسات الحركة التعاونية ومشاكلها.

٢) **الكارتـــــل :**

وهي مجلة ربع سنوية وتصدر بالإنجليزية والفرنسية وتعالج مشاكل الاحتكار وأشكاله وسائر المشاكل الاقتصادية الحالية من وجهة نظر

المستهلك ، وهي تنتشر في أوساط الجامعات والإدارات الحكومية والمؤسسات الدولية والاتحادات التجارية وشركات الأعمال والبنوك والمؤسسات التعاونية والأفراد التعاونيين.

٣) أخبار التعاون والأخبار الاقتصادية :

تصدر هذه المجلة مرتين في الشهر باللغة الإنجليزية وتهتم بدراسة النواحي الفنية في التعاون.

٤) النشرة التعاونية الزراعية :

تصدر مرة كل شهر باللغة الإنجليزية وتحوي تقارير عن نمو الجمعيات التعاونية الزراعية والميادين المتصلة بها.

٥) أنباء التعاون :

وتعتبر ملخصاً للآراء المقترحة في الجرائد التعاونية ، وتصدر عشر مرات سنوياً باللغة الإنجليزية.

٦) نشرة الأفلام :

تصدر من حين لآخر وتتناول تفاصيل الأفلام التعاونية الحديثة والأخرى التي تهم التعاونيين ، كما أنها تحوي أخباراً عن الطرق الجديدة في استخدام الأفلام .. الخ.

٧) تقارير عن المؤتمرات الدولية :

تصدر كل ٣ شهور وهي تحوي تقارير اللجنة المركزية بكامل تفاصيلها ، وكذلك التقارير الأخرى الإضافية والمذكرات الإيضاحية .. إلخ . وتصدر بالإنجليزية فقط ، وكذلك تصدر موجزاً لهذه التقارير باللغتين الفرنسية والألمانية.

٨) إحصاءات الهيئات التعاونية :

تصدر كل ٣ شهور بالإنجليزية والفرنسية والألمانية منذ عام ١٩٢٤ وهي تعطي إحصاءات من عدد الأعضاء – رؤوس أموال الهيئات التعاونية المنضمة للحلف .. إلخ.

٩) الملخص السنوي الإحصائي :

وتبين مدى تقدم فروع الحركة التعاونية والحلف بصفة عامة ويصدر كل صيف.

١٠) دليل الصحافة التعاوني :

ويشمل المعلومات عن الناشرين والمحررين والإشتراكات وإنتشار جرائد ومطبوعات الحركة.

١١) كتالوج الأفلام التعاونية :

ويبين كل ما يتعلق بالأفلام التعاونية – مدة عرضها – موضوعها .. أفلام دعاية أو تعليم .. الخ.

١٢) التعاون الدولي :

يصدر الحلف تقارير عن المؤسسات الأهلية ونشاطها عن مدد معينة وقد صدرت فعلاً خمس مجلدات تعطي معلومات عن تاريخ التعاون لفترة مدتها ٤٢ عاماً – منذ عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٦٧ **وهذه التقارير عبارة عن سلسلة من المعلومات التعاونية بأسلوب يسمح بإضافة هذه المعلومات تباعاً إلى المجلدات السابق إصدارها.**

١٣) التعاون في الإقتصاد الدولي :

ومن الجوانب التي يهتم بها الحلف الدراسات التحليلية التي تتضمن بحوثاً عن ميدان التعاون المتسع وتصف الدور الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد المحلي والقومي والدولي.

خدمات المركز الرئيسي :

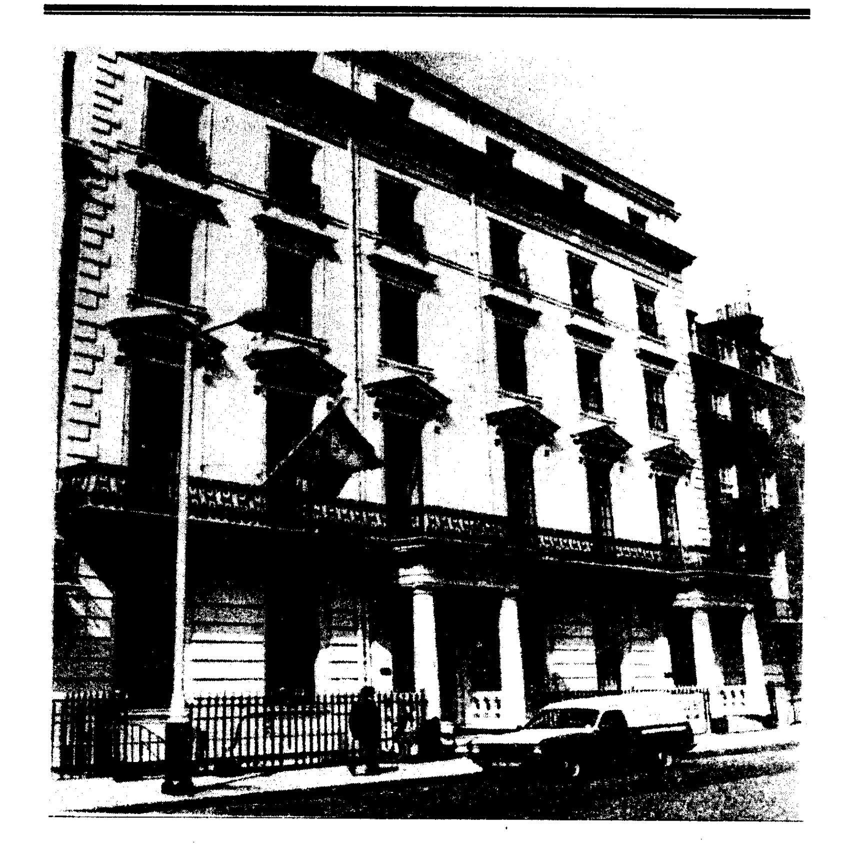
يقوم المركز الرئيسي بتقديم خدماته عن طريق قسمين خاصين بالسكرتارية يهتمان بالبحوث الإحصائية والاقتصادية ، ويقدمان هذه البحوث لمن يرغب من الباحثين المهتمين بالبحث في شتى المجالات التي تخدم الحركة التعاونية.

القسم الإحصائي :

يقوم هذا القسم منذ أكثر من ٥٠ عاماً بتجميع الإحصاءات التي تبين موقف التعاون وتقدمه في الدول المنضمة للحلف ، وهذه الإحصاءات تظهر سنوياً في أخبار التعاون ، ولدى الحلف إحصاءات منذ ١٩٢٧ عن كافة فروع التعاون : الاستهلاكي – الزراعي الإنتاجي والحرف الصغيرة والإسكاني .. الخ..

القسم الاقتصادي :

يقوم القسم بدراسة المشاكل والاتجاهات في ميادين الاقتصاد اللازمة للحلف والمؤسسات التعاونية حتى يستطيع رسم الإطار العام لسياسته، وفي المراحل الأولى قام القسم بعمل أبحاثه عن **نظم الترست والكارتل وتدخل الحكومات في الأمور الاقتصادية ونمو التوزيع** – وقد قدم هذا القسم الكثير من دراساته للمسئولين بهيئة الأمم – كما أن هذا القسم يقوم بنشاطه في تحرير مجلة الكارتل أيضاً.



الحلف التعاوني الدولي في مركزه القديم وعنوانه :

11 Upper Grosvenor Street, London.

المكتبـــــة :

تحوي في الوقت الحالي أكثر من ١٤٠٠٠ كتاب عن التعاون والمواضيع الاجتماعية المتصلة به – كما أنها تحوي الجرائد والتقارير وغيرها من المطبوعات والمؤسسات التعاونية ومجموعات من الصور والمقتطفات والوثائق – ويصل للمكتبة ٦٠٠ جريدة و ١٧٠ منشور دوري بصفة مستمرة وهي تحت تصرف الأعضاء عند طلبها ، ويوجد بها مطبوعات هيئة الأمم والوكالات التابعة لها.

ومنذ عام ١٩٥٢ والمكتبة تصدر قوائم بكافة ما لديها من مطبوعات وكتب .. الخ . وما يستجد ويتم تبادلها مع ٣٠ مكتبة تعاونية ، وقد أنشئ في يناير ١٩٦١ مركزاً أُطلق عليه " **مركز الحلف التعاوني الدولي للتعريف بالكتب** " ، **هذا المركز يقوم بالتعريف بالكتب التي تصدر في التعاون من حيث الموضوع والمؤلفين وتاريخ حياتهم العلمية وآثارهم على الحركة التعاونية سواء أكانت إقليمية أو دولية.**

هيئة هنري . ج . ماي :

قرر المؤتمر الدولي المنعقد في زيورخ عام ١٩٤٦ تمجيداً لذكري **مستر هنري . ج. ماي Henry May الذي عمل سكرتيراً عاماً للحلف منذ عام ١٩١٤ – ١٩٣٩** إنشاء معهد يحمل اسمه ويتولى الإشراف على أعمال الحلف التعليمية.

ولم يتم بعد تنفيذ مشروع " المركز الدراسي " الخاص بالحلف كما رسمه مستر ماي بنفسه ولحين تحقيقه سيظل العمل الدراسي من اختصاص عمل الهيئة الرئيسي " **المدرسة التعاونية الدولية** " **التي تقدم برنامج دراسي**

لمدة عام لعدد من الطلبة يتراوح بين ٦٠ – ٧٠ طالباً من ١٢ – ١٥ دولة، وقد امتد عمل الهيئة ليشمل برامج للنساء التعاونيات كالتي تمت بفرنسا عام ١٩٥٢ ، وفي بلجيكا عام ١٩٥٥ وبالنمسا عام ١٩٥٦.

اليوم التعاوني الدولي :

اتُخذ أول سبت أو أحد من شهر يوليو منذ عام ١٩٢٣ للإحتفال باليوم التعاوني الدولي سنوياً International Cooperative Day– فيجتمع الأعضاء من كل صوب لتبادل الأفكار وإظهار وحدتهم وتكاتفهم – ويعلنون ما أتموه من أعمال وما حققوه من تقدم ، وإصرارهم على تحقيق المزيد من النجاح مستقبلاً.

ويأخذ هذا الاحتفال طابع المهرجانات الشعبية إذ تتم في الخلاء **فترتفع أعلام الحلف المعروفة (علم قوس قزح) في كل مكان وتسير المواكب من الدول المختلفة.**

الحلف وهيئة الأمم المتحدة

يتميز الحلف التعاوني الدولي باتصاله وارتباطه الوثيق وقدرته على العمل والتشاور مع **هيئة الأمم المتحدة United Nations** في كثير من المشاكل الدولية – ويعمل الحلف مع ٩ منظمات دولية من الدرجة الأولى – تابعة لهيئة الأمم – في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، **وهذا يعني أن الدعوة توجه دائماً إلى الحلف لإرسال من ينوب عنه في حضور اجتماعات مختلف اللجان بجانب حضور جلسات هيئة الأمم نفسها – وللحلف أن يتقدم بأسئلة للمجلس أو بمذكرات يطلب إيضاحاً لها وأن يتصل بالمجلس عن طريق ممثليه.**

وقد رفع الحلف إلى هيئة الأمم خلال العشرين سنة الماضية **وجهة نظره بخصوص العمالة – حرية التجارة الدولية وإستخدام مصادر البترول في العالم .. إلخ.**

وللحلف علاقات استشارية مماثلة مع مكتب العمل الدولي الذي ينظم أحوال العمل ويسعى لرفاهية العمال ومع هيئة الأغذية والزراعة الدولية التي تعمل علىتحسين الزراعة وزيادة غلات الأرض – ومع اليونسكو التي تهتم بالتعليم والثقافة ، ومع مؤسسة الطاقة الذرية – كما أن الحلف يساهم في الأعمال الإنسانية مع هيئة إغاثة الطفولة التابعة للهيئة أيضاً – ويحضر الحلف التعاوني الدولي بصفة مستمرة كعضو عن **لجنة الإسكان بالحلف جلسات لجنة الإسكان لأوربا التابعة لهيئة الأمم.**

والجدير بالذكر أن الحلف التعاوني الدولي يقوم عن طريق برامج المعونة الفنية التي تقدمها هيئة الأمم والأجهزة المتخصصة التابعة لها بإسداء

الكثير من الخدمات الجليلة للبلاد المتخلفة بهدف زيادة التعاون لأجل رفع مستوى المعيشة للمواطنين ، وتحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لهم ، وترويج تأسيس تعاونيات على أسس سليمة.

ويتبادل الحلف الأبحاث والمطبوعات والمعلومات مع هذه الهيئات وينظم الرحلات التدريبية والتعليمية .. إلخ . فالحلف بوضعه الراهن شريك فريد في تبادل المساعدة التي تتيح معرفة وخبرة وتجربة الدول المتقدمة للدول الأقل تقدماً.

ويعتبر الحلف مستشاراً لهيئة الأمم ، وهذا يتيح له الاتصال الوثيق بالهيئات الدولية وإن اختلفت وجهات النظر والأهداف – فهو يهتم اهتماما كبيراً بالاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ، **ويستطيع الأفراد العاديين في شتى أنحاء العالم عن طريق هذه المؤسسات غير الحكومية أن يُسْمِعْ صوتهم كما لم يسمع من قبل سواء بالنسبة لحكوماتهم ، أو على الصعيد الدولي.**

السياســـــة :

ويسعى الحلف لتحقيق هدفان أساسيان – فهو يسعى لربط الحركات التعاونية بالدول المختلفة وفي الوقت نفسه يسعى لإنجاز عمل دولي تعاوني لإزالة أسباب الصراع الاقتصادي والعقبات التي تعترض طريق التفاهم المشترك والسلام الدائم.

ولتحقيق ذلك عمل الحلف على ألا ينقسم الأعضاء **وظل بعيداً مستقلاً عن الهيئات السياسية ، كما وأن الحلف لا يزج بنفسه في أي هيئة دينية أو سياسية** ومثل هذا الاستقلال الذي تعتمد عليه الحركة التعاونية الدولية يسود

كل اجتماعات ومطبوعات الحلف وذلك في ضوء المادة رقم ٧ من قانونه النظامي.

والحلف يسعى غلى تحقيق شعار " **العالم الذي يرحب بالتعاون** " .. وهذا الشعار هو أحد الأهداف لوضع حد للظلم والاستغلال والقيود الظالمة ، **والعمل على تحقيق الحرية الفردية والسعي نحو تحقيق نظام اقتصادي سليم مبني على أساس العدالة الاجتماعية .. وتحقيق هذه المفاهيم أمر حتمي للتوسع التعاوني ولإقرار السلام تدريجياً في العالم.**

وقد أيد الحلف عقيدته هذه في الاحتفال بيوم التعاون الدولي عام ١٩٥٠ **بإعلانه أن شعب كل دولة من دول العالم له حرية الفكر ، والكلام ، والحركة وحق انتخاب حكومته بالطرق الديمقراطية ، وصحة إنشاء وإدارة ومراقبة مؤسساته التعاونية طبقاً لقوانين روتشديل ، وأن مستوى المعيشة للدول المتقدمة والدول النامية سيتقارب برفع مستويات الأخيرة وخاصة عن طريق التعاون.**

وستستمر الدول التي قُبلت في عضوية هيئة الأمم في توثيق التعاون الودي لتحقيق أهدافها السامية طبقاً لميثاق الأطلنطي ، وخاصة فيما يتعلق بحرية استخدام موارد الخامات بالعالم ، **فيتم بذلك القضاء على كل المحاولات التي يقوم بها الكارتل المحتكر الذي يسعى للسيطرة على مثل هذه الموارد ومراقبة إنتاجها واستخدامها وتوزيعها ، وأن تؤسس رقابة دولية على إنتاج كل دولة من دول العالم من سائر أنواع الأسلحة وغيرها من معدات الحرب بما في ذلك القنابل الذرية.**

فالحلف يبدي أهمية كبرى نحو قيام هيئة الأمم بتنفيذ حقوق الإنسان ، **ويجمع المفكرون على أن التعاون لا يتضمن تأكيد حقوق الإنسان فقط ، بل يقدر أيضاً المسئوليات ويتحمل أعباءها ويبذل جهوداً كبيرة لتنفيذها ، وتشمل سياسة الحلف – كما أوضحنا سابقاً – التعليم والتعاون مع اليونسكو وغيرها من الهيئات المُكَلَّفة بنشر المعاني الإنسانية بين الناس في كل مكان في عالم ، خاصة وأن عالمنا المعاصر لا يتعدى الوصول إلى أقصى بقعة فيه عن طيران يوم واحد.**

ما تم عمله – وفرص المستقبل :

أتمّ الحلف التعاوني الدولي في أغسطس عام ١٩٩٥ عامه المائة ، ورغم نشوب حربين عالميتين ووقوع كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية فقد ظل قائماً بالواجب الملقى عليه من مؤسسيه.

وتوضح التجربة والواقع أن كثيراً من المؤسسات التعاونية إستطاعت باستمرار الحلف أن تتغلب على مشكلات الغزو والاحتلال الأجنبي وفقد الأراضي عن طريق تغيير الحدود ، وعلى حركات القمع التي كانت تقوم بها الحكومات المعادية وعلى الكوارث المترتبة عن الحرائق والفيضانات.

وقد أصبح الحلف أمل التعاونيين ومصدراً للمعونة العلمية وقناة لمساندة الحركات التعاونية التي استردت حريتها ، وقد كانت هيئة الإغاثة والتعمير التي صرفت ٣٠٠ ألف جنيه في الفترة ما بين ١٩٤٣ – ١٩٤٥ أحد الوسائل التي اتخذها الحلف بعد الحرب العالمية الثانية لحفظ ورعاية مستقبل الحركة والتعبير عن وحدة التعاون.

تقدم التعاون :

دخل التعاون عقب الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة ، فلم تعد الحكومات تتجاهله ، وبدأت كثير من الدول بتعضيد من هيئة الأمم والوكالات المتخصصة ، في توعية المواطنين وحثهم على استخدام التعاون لرفع مستوى المعيشة وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم.

ولما كان عبء تقدم التعاون في هذه البلاد لا يمكن تركه كله للحكومات بل يحتاج الأمر إلى مساعدة هيئة الأمم ، ومن أجل ذلك قرر الحلف زيادة برامج المعونة الفنية وتدعيمها بأموال للتنمية ، وبعد مؤتمر ١٩٥٤ قامت إدارة الحلف برسم الخطوط الأولى في هذا الميدان ، ولا يتعارض نشاط الحلف مع نشاط برامج المعونة الفنية لهيئة الأمم فهي **مركزة في ميادين التعليم والدعاية والتموين** ، وقد تم جمع أموال التنمية عن طريق التبرعات الاختيارية من الهيئات المنضمة للحلف وقد زادت في السنوات الأولى عن ١٠٠ ألف جنيه إسترليني – وأنفق منها في هذا الغرض ٧٠ ألف جنيه.

ومنذ عام ١٩٦٠ إكتملت الخبرة الفنية للحلف فوضع برامج طويلة وقصيرة المدى ومن المشاريع التي نفذها من هذه البرنامج : الوحدات المتحركة السمعية والبصرية بغانا وبورما – ومطبعة بشرق نيجيريا – وتزويد جاميكا بالخبراء في إدارة المحلات التعاونية وتمرين الموظفين التابعين لها – وإعطاء تدريب عملي في كندا وشيلي لبعض موظفي الجمعيات التعاونية .. الخ. والمعاونة في تنمية الدول المتخلفة سواء في جنوب شرق آسيا ، أو أفريقيا أو الشرق الأوسط.

نحو تنظيم العالم :

أرسل الحلف خلال شتاء ١٩٥٥ – ١٩٥٦ خبيراً أوربياً على جانب كبير جداً من الدراية بالأساليب التعاونية التطبيقية للاستعلام في جنوب شرق آسيا ، وكان تقريره عن الحالة هناك وعن احتياجات هذه المنطقة للحركة التعاونية دافعاً للحلف إلى عقد مؤتمر في كوالا لامبور في يناير ١٩٥٨ لإنشاء مكتب إقليمي في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه أصبح من الضروري أن تولي مؤتمراته مشكلة تقدم التعاون في البلاد المتخلفة رعاية كبيرة – وقد تمت الموافقة بالإجماع على زيادة المساهمة في أموال التنمية **وأعلن أن مثل هذه الزيادة تعتبر من الزم الواجبات لتحقيق مقتضيات التنمية وتقديم العون للدول النامية.**

وعن طريق قبول أعضاء جدد ونمو الأعضاء القُدامى ، زاد عدد الأعضاء الصناعيين المنضمين للحلف عن مليون سنوياً ، ومازال عدد الأعضاء في ازدياد مستمر سواء بأوربا أو بغيرها من القارات ، وفي عام ١٩٥٧ زاد عدد ممثلي آسيا وأفريقيا والدول الأجنبية بالحلف عن عدد ممثلي دول أوربا لأول مرة هذا ويعتبر الحلف حقيقة مركزاً لاتحاد المؤسسات التعاونية الدولي.

الوحـــــدة :

ومما لاشك فيه ، أن هناك جهوداً مثمرة وبنّاءة تُبذل من أجل توحيد الحركة التعاونية ، فبينما تزداد الحركة انتشاراً وتوسعها يسير قدماً ، فإن المجهودات لزيادة التعاون بين كافة الأعضاء لمختلف الأغراض تزداد

ارتباطاً ووثوقاً ، مع العلم بأن جميع هذه المجهودات تقوم بها المؤتمرات بجانب اللجان المساعدة.

وقد نظم الحلف في خريف عام ١٩٥٧ مؤتمراً خاصاً للنظر في **أفضل الوسائل لرعاية صحة المستهلكين** حيث التقى الأطباء بالمنظمات الأعضاء في الحلف المهتمة بهذا الموضوع ، ورجال الرعاية ورجال التعليم ورجال الأعمال .. الخ... **لوضع سياسة وبرنامج لحماية المستهلكين من الأمراض.**

ومن الجدير بالذكر أن من بين المهام التي يقوم بها عملية تيسير تحقيق العمل المشترك مع المؤسسات الأهلية ذات المصالح المشتركة – مثل الدور الذي قام به فيما يتعلق بتيسير الاتصالات بين التعاونيات في الدول المشتركة في السوق الأوربية ، ومناطق التجارة الحرة بأوربا ، وظهور مثل هذه النظم الاقتصادية الجديدة يدفع الحلف التعاوني الدولي بالحركات التعاونية في سائر الدول إلى الانضمام بعضها إلى البعض لأجل نمو مشاريعها وخدماتها لتصمد في وجه المنافسة ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن هذه المؤسسات تزيد اتصالها باستمرار مع الحلف طالبة المساعدة والنصيحة ، ولأجل قضاء هذه المطالب الجديدة فإن الأمر يتطلب مصادر مالية أكبر من الموجودة حالياً ، ولهذا الغرض يلجأ الحلف للمؤسسات المنضمة إليه وإلى التعاونيين في شتى أنحاء العالم أن يوجهوا إليه بعض الأموال التي تُيسّر له الاستمرار في أداء هذه المهمة.

إننا نستبشر خيراً بقدرة التعاونيات على تقديم اقتصادياتها على الصعيد المحلي ، وبالتالي على الصعيد الدولي ، خاصة وأنه قد تم كما أوضحنا سابقاً إنشاء تعاونيات دولية ، **استطاع مديرو الأعمال فيها أن يسايروا التطور الكبير الذي حدث في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية ، والتي تتميز بعديد**

من الخصائص ذات الكفاءة العالية من حيث الإمكانيات والسرعة والدقة في أداء العمليات الحسابية والمنطقية وقدرة وحدات التخزين بها على استيعاب قدر كبير من البيانات والمعلومات ، وكذلك ما تتسم به الحاسبات الإلكترونية الحديثة من سرعة تداول البيانات والمعلومات، والتي تُقاس الآن " بالنانو ثانية " .. **أي واحد على ألف مليون من الثانية الواحدة !! .. الأمر الذي دعا العلماء إلى القول أننا نعيش عصر الحاسبات الإلكترونية ، وأن هؤلاء الذين لا يعدون أنفسهم علمياً وعقلياً بحيث يتمكنون من استخدام الحاسبات ، إنهم إن لم يعدوا أنفسهم للتطورات التي تحدث في هذا المجال سيفوتهم الركب ، وسيظلوا دائماً متخلفين.**

إحصائيات دولية عن الحركة التعاونية طبقاً لعام ١٩٨٥

يندرج في عضوية الحلف التعاوني الدولي طبقاً لإحصائيات عام ١٩٨٥ العديد من المنظمات يبلغ عددها **١٦٤ منظمة من المنظمات القومية التعاونية تمثل هذه المنظمات ٧٢ دولة** ، تنتشر في قارات العالم حيث يوجد :

١٣ في أفريقيا ، ١٤ في أمريكا ، ١٧ في آسيا ، ٢٦ في أوروبا ، ٢ في أوقيانوسيا.

كما تندرج في عضوية الحلف **٨ منظمات قومية دولية** تهتم بشئون التعاون.

وفيما يلي نورد تحليلاً يوضّح أنواع الجمعيات المتدرجة في الحلف التعاوني الدولي ، وعددها وعدد الأعضاء المنضمين إليها.

إجمالي الإحصائيات في ١٩٨٥

أنواع الجمعيات	عدد الجمعيات	النسبة المئوية	عدد الأعضاء	النسبة المئوية
زراعية	٢٥٦ر٣٩٢	٣٤ر٦%	٦٦ر٦١٢ر٧٤٠	١٣ر٠%
إستهلاكية	٦٩ر٢٩٦	٩ر٤%	١٢٩ر٥٨١ر١٣١	٢٦ر٠%
إئتمان	٢٠٤ر٤٦١	٢٧ر٦%	١٢٧ر٨٩٥ر٤٣٩	٢٥ر٥%
سمكية	١٥ر٤٦٧	٢ر٠%	٢ر١٦٢ر٦٤١	٠ر٥%
إسكانية	٦٩ر٢٧٨	٩ر٤%	١٧ر٣٩٤ر٥٥٤	٣ر٥%
صناعية	٥٣ر٩٣٨	٧ر٢%	٦ر٢٩٢ر٧٠٨	١ر٥%
متنوعة	٧١ر٨٢٥	٩ر٧%	١٥٠ر٠٢٥ر٤٢٢	٣٠ر٠%
	٧٤٠ر٦٥٦	١٠٠%	٤٩٩ر٩٦٤ر١٨٥	١٠٠%

عدد أعضاء الحلف التعاوني الدولي في مختلف دول العالم

قارة أفريقيا		قارة أمريكا	
بوتسوانا	٢٢١ر٣٦	الأرجنتين	٤٠٨ر٥٨٧ر٥
مصر	ـ(*)	كندا	٢٤٧ر٢٨٢ر١١
جامبيا	٩٦٩ر٨	شيلي	٥٥٦ر٣٥٨
غانا	٠٠٢ر٦٨٠	كولومبيا	٨٧١ر١٥٢
ساحل العاج	–	جيانا	٠٨٥ر٢٩
كينيا	٢٤٨ر٩٩١ر١	هايتي	١٣٦ر٠
موريشيوس	٠٠٠ر٤٠	جاميكا	–
المغرب	–	المكسيك	–
نيجيريا	٥٠٦ر٣٠٢	بانما	٨٤٨ر٢٧٦ر٢
صومال	–	بيرو	٠٠٠ر٢٢٣ر١
تانزانيا	٤٦٢ر٦٤٠	بورتريكو	٤٥٢ر٣٢٦
أوغاندا	٠٧٦ر٩٨٠	أورجواي	٥٠٠ر٣٩٨
زامبيا	٩٧٧ر١٠٧	أمريكا	٥٣٨ر٣٤٤ر٥٨

والقارئ لهذه الأرقام يتضح له عدم وجود أرقام توضّح عدد الأعضاء التعاونيين في مصر ، رغماً عن أن مصر من بين أعضاء الحلف منذ أوائل السبعينيات ، ولذلك وُضع اسم مصر دون عدد الأعضاء التعاونيين ، وقد تداركنا ذلك ، وصحح الحلف التعاوني أرقامه التي صدرت فيما بعد وسنشير إلى ذلك فيما بعد بإذن الله.

(تابع) عدد أعضاء الحلف التعاوني الدولي في مختلف دول العالم

قارة أوروبا	
النمسا	٣٢٨ر٠٢٧ر٣
بلجيكا	٩٦٧ر٧٢٥ر٢
بلغاريا	٨٥٥ر٩٣٣ر٢
تشيكوسلوفاكيا	١٧٥ر٤٥٨ر٤
الدنمارك	٨٢٠ر٥٣٠ر١
فنلندا	٧٣٠ر٠٦٠ر٢
فرنسا	٢٨٤ر٦٥٢ر١٣
ألمانيا الديمقراطية	٨٤٧ر٣٨٩ر٤
ألمانيا الإتحادية	٣٣١ر٠١٣ر٧
اليونان	٨٣٦ر٧١٢
المجر	٩١٠ر٦٩٢ر٤
أيسلندا	٧٩٢ر٤١
أيرلندا	–
ايطاليا	٣٨١ر٢١٥ر٥
نيوزيلندا	٢٥٠ر١
النرويج	٦٠٠ر٢١٨ر١
بولندا	٥٥٨ر٠١١ر١٢
البرتغال	٠٠٠ر٠٠٠ر٣
رومانيا	٦٩٨ر٩٧٦ر١٤
أسبانيا	٤٥٥ر٥٢٤ر٢
السويد	٤٩٨ر٥٩٣ر٤
سويسرا	٥٤٥ر٠٣٢ر١
تركيا	٥١٦ر٥٢١ر٥
انجلترا	٨١٣ر٠١١ر١٠
روسيا	٠٠٠ر٥٠٠ر٥٩
يوغسلافيا	٠٠٠ر٥٠٦ر١

قارة آسيا	
بنجلاديش	٨٧٥ر٩٤٦ر١
الصين	٠٠٠ر٠٠٠ر١٣٢
قبرص	٥٣٣ر٢٧٨
الهند	٤٠٩ر٦٣٤ر٦٧
أندونيسيا	١٩٧ر٤٩٢ر٨
إيران	٧٢٦ر٩٨٥ر٢
العراق	١٥٦ر٥٣١
إسرائيل	٢١٥ر٦٨٠
اليابان	٦٣١ر٤٠٩ر١٨
الأردن	٠٩٤ر٣٨
كوريا	١٥٣ر١٣٢ر٢
ماليزيا	٦٢٠ر٧٣٢ر١
باكستان	٤٤٨ر٩٦٠ر٢
الفلبين	٨٥١ر٧٣٥
سنغافورة	٣٧٧ر٦٣
سري لانكا	٧٨٦ر٩٤٦ر٣
تايلاند	٥٤٥ر٧٧٩ر١

أوقيانوسيا	
استراليا	٠٩٨ر٠٢٢ر٤
فيجي	٤٤٠ر٣٠

ملاحظة : الأرقام السابقة ملخص للإحصائيات حتى ٣١ مارس ١٩٨٥ ،ونرجو أن نوجه النظر إلى أنه لم يصل للحلف التعاوني الدولي أية أرقام رسمية عن مصر لتضمينها في إحصائياته في ذلك التاريخ ، وقد تمّ تدارك ذلك على قدر الإمكان.

الفصل السابع
المتغيرات العالمية وإعادة هيكلة الحلف

حقائق العصر :

لعل من الأهمية بمكان أن نتعرف على حقائق الأشياء والمتغيرات التي تحدث في عالمنا المعاصر حتى يمكن أن يتم التخطيط للمستقبل في ضوء هذه الحقائق ، كما ينبغي أن نصارح أنفسنا ونبذل الجهد لكي تكون الأرقام والأوضاع والمواقف المعلنة تتميز بالواقعية بالإضافة إلى أن نظرتنا المستقبلية ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق ، وطالما أن التخطيط للمستقبل فإن هذا يعني بالدرجة الأولى التنبؤ بأحداث المستقبل ، **وفي ضوء ذلك فإن نشاط المجتمعات سيأخذ حظه من التطبيق إذا اهتم بمتغيرات العالم التي تؤثر فيه ويتأثر بها وهذه حقيقة ينبغي أن لا ننساها.**

ومن المتغيرات التي ينبغي أن نتفهمها **أن هناك إجماع من الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي على إجراء متغيرات تستهدف مواكبة العصر وفائدة التعاونيات** ، ولعل مجتمعنا الدولي المعاصر بما فيه من دول اقتصادية كبرى أو دول متخلفة تتفهم على سبيل المثال أنه على رأس هذه المتغيرات التوصل إلى اتفاق بين سويسرا ومجموعة الدول الأوروبية على إنشاء " **المنطقة الاقتصادية الأوروبية** " ، لتتكون من ١٢ دولة هي دول السوق الأوروبية المشتركة ومن ٧ دول هي مجموعة دول التجارة الحرة أو " الأفتا " التي تتزعمها سويسرا.

" **والمنطقة الاقتصادية الأوروبية** " هي منطقة اقتصادية أو سوق مشتركة تتكون على هذا النحو من ١٩ دولة ويبلغ عدد سكانها ٣٨٠ نسمة ، **وتعتبر أكبر سوق مشتركة عرفها العصر الحديث ، والاتفاق الذي تم التوصل إليه يعتبر مرحلة وسط بين الاتفاق الذي يحكم العمل بين دول السوق المشتركة الـ ١٢ دولة ، فالاتفاق الجديد ينص على حرية التنقل**

للأيدي العاملة وحرية نقل البضائع وحرية إقامة مشروعات الخدمات وحرية نقل رؤوس الأموال بين " دول الافتا " وبين " دول السوق المشتركة " ، وذلك وفقاً لمعايير معينة ، فإذا زاد تدفق العمالة من دول السوق المشتركة على سويسرا يمكن لسويسرا وضع فيتو ، وكذلك وفقاً لمراحل زمنية نص عليها الاتفاق الذي بلغت عدد صفحاته ألف صفحة وتضمن ١٥٠ مادة ، ٤٠ بروتوكولاً ، ٢٠ ملحقاً.

وتدل ضخامة الاتفاق على أنه لم يترك شيئاً للصدفة ، بل جرى تقنين كل مسألة على حدة ، وفور التوقيع على هذا الاتفاق في لوكسمبورج ، أعلن ثلاثة وزراء في الحكومة الفيدرالية أن الاتفاق خطوة لإفساح الطريق أمام سويسرا للانضمام إلى مجموعة الدول الأوروبية كعضو كامل العضوية.

أحداث أوروبا وتغيير هيكل الحلف :

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن هناك حقيقة ناصعة وواضحة يعرفها الجميع وهي أن أكبر سوق اقتصادي في العالم أخذ حظه من التنفيذ في يناير ١٩٩٣ ، ولعل هذا التاريخ يعطينا ضوءاً عن استعداد الحلف التعاوني الدولي منذ فترة طويلة للقيام بالجهود اللازمة لإحداث التطوير في هيكله لمسايرة هذا الحدث الكبير ، حيث أوضحت الدراسات التي قام بها ، والمؤتمرات العلمية التي عقدها عن ضرورة إعادة تنظيم هيكله بحيث تنقسم الجمعية العمومية للحلف التي كانت تنعقد سنوياً وتضم جميع الأعضاء إلى أربع جمعيات عمومية وعلى رأس هذه الجمعيات " جمعية عمومية لأوروبا " وأن هذا القرار أعتُبر نهائياً في أكتوبر عام ١٩٩٢

وبذلك انفسخ الطريق أمام الحركات التعاونية في الدول الأوروبية سواء أكانت شرقية أو غربية للإسهام في النظام الجديد للعالم ، خاصة وأن البحوث أوضحت أنه **يكاد أن يكون من المقطوع به أن دول حلف الأطلنطي ستستقطب في أقصر فرصة ممكنة دول أوروبا الشرقية وهذا يحقق ما أطلق عليه جورباتشوف من قبل " البيت الأوروبي الكبير "** ... أي أن روسيا وأمريكا كانا متفقان ! والتكتلات الاقتصادية في أوروبا متفقة !... **فكيف يمكن إذن للحلف التعاوني الدولي أن لا يساير مثل هذه المتغيرات** ؟!.. ومن هنا دعي الحلف إلى مؤتمرات للمشورة.

وفي ضوء هذه المتغيرات رأيت أن يكون لي رأي أعرضه على اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي في اجتماعه في أكتوبر عام ١٩٩١ في برلين وذلك على الرغم من مناقشاتي المستفيضة السابقة مع مدير الحلف ورئيس الحلف التعاوني الدولي ، وغيرهما من وفود الدول الأفريقية الذين حادثوني في هذا الشأن.

وفيما يلي كلمتي التي ألقيتها وقتئذ أسوقها للتاريخ ..

السيد الرئيس

الأخوة الأعزاء أعضاء المنظمات التعاونية المحترمين

السادة الضيوف

يسعني أن أحيط سيادتكم علماً بأنه يحدث دائماً في تاريخ أي منظمة من المنظمات أن تجد نفسها في وقت من الأوقات أنها في حاجة إلى تغيير

شامل ... مثل هذا التغيير يتطلب إعادة التنظيم وفقاً للاستراتيجية الجديدة التي تستهدفها المنظمة في إطار الظروف المحيطة بها.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن مثل هذا التغيير يتطلب بالدرجة الأولى دراسة شاملة لكل أحداث الماضي .. ويتطلب أيضاً التعرف على مختلف وجهات النظر ، وعلى وجه الخصوص تلك النقاط العديدة التي تقترح لجنة هيكل الحلف تغييرها .. وتقتضينا الأمانة العلمية أن نقول أن اللجنة أعطتنا من وجهة نظرها صورة واضحة عن موقف الحلف .. والهيكل التنظيمي الحالي ووجهة نظر الحلف في التغييرات الهيكلية التي تقترحها .. وهي في ذلك تؤكد على أنها تعكس آراء أعضاء اللجنة التنفيذية للحلف التعاوني الدولي .. ومن هذا المنطق يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للجنة الهيكل .. وللجنة التنفيذية للحلف على إسهامهم العلمي الواضح والذي ساعدنا كثيراً .. وأستطيع أن أقول أن ما قدموه كان واضحاً ومفيداً ، وعملاً إيجابياً ، وذلك على الرغم من بعض الجوانب التي قد تختلف عليها.

ومما لاشك فيه أن هناك حقبة من الزمان تمر لإحداث التغييرات المطلوبة.. غير أن بداية التفكير .. والجهود التي تُبذل من أجل إحداث هذا التغيير تُعتبر في تاريخ المنظمات حدثاً تاريخياً له إعتباره وله أهميته.

وقد يكون من المناسب أيضاً أن أؤكد على أن تغييرات مثل تلك التغييرات التي تقترحها اللجنة ... لها من طبيعتها ما يتطلب تغييرات جذرية في الهيكل التنظيمي القائم للحلف .. وهناك مفاهيم عديدة ينبغي مراعاتها ضمنياً عند إحداث مثل هذه المتغيرات في الهيكل التنظيمي ..

منها مثلاً أثر هذه المتغيرات على العلاقات الهامة بين المنظمات التعاونية بعضها البعض .. والعلاقات الهامة بين المنظمات التعاونية وأعضائها.

وفي هذا المقام يسعدني أن أشيد باقتراح اللجنة فيما يتعلق بإلغاء إزدواجية العمل الوظيفي .. وبأنه ينبغي أن يكون هناك حوار مفتوح بين كل أعضاء التنظيمات التعاونية ومنظماتهم .. وأنه ينبغي الإعداد الجيد للمؤتمرات لإمكانية الخروج بمفاهيم جديدة تساير المتغيرات التي تحدث .. وأن تخرج هذه المؤتمرات بسياسات مرشدة للحركة التعاونية ، وعلى أن تكون الدعوة لهذه المؤتمرات نتيجة لحاجة الحركة التعاونية بمختلف قطاعاتها وصولاً إلى إيجاد أفضل الأساليب لتلبية إحتياجاتها.

ومن هذا المعنى فإن إقتراح عقد إجتماعات إقليمية يعتبر إقتراحاً مفيداً .. وخاصة وأن لجنة الهيكل .. وأيدها في ذلك اللجنة التنفيذية تقترح أن الذي له حق حضور هذه المؤتمرات الإقليمية هم أعضاء الحلف فقط .. وحيث أن الإجتماعات الإقليمية ستصبح ذات طابع يهتم بمشكلات الإقليم والعمل على إيجاد حلول لها ، فإنه من المتوقع أيضاً أن تتولى القيام بالوظائف الحالية للمجالس الاقليمية للحلف .. ولذلك فإن اللجنة تقترح فيما يتعلق بهذه المجالس أن يوجد لها من يمثلها في مجلس إدارة الحلف .. وهو المجلس الذي سيحل محل اللجنة التنفيذية الحالية للحلف التعاوني الدولي.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن أوجه النظر بصفتي وطبيعة تخصصي إلى الأمور التنظيمية والإدارية .. إن مثل هذه التغييرات المقترحة ينبغي أن يقترن بها تغييرات أساسية وجوهرية تتعلق بجوهر الإدارة .. إن جوهر الإدارة للحلف التعاوني الدولي ينبغي أن يأخذ في

الإعتبار القيم الأساسية للتعاون .. وروح التعاون القائمة على أساس أن تتم العلاقات بين كافة التعاونيات في مختلف القارات وفقاً لمبدأ النفع العام .. والتعاون التبادلي الذي يفرض ضرورة أن تهتم الحركات التعاونية القوية بالحركات التعاونية النامية .. إلى غير ذلك من المسائل التي نعرفها جميعاً.

وفي إيجاز .. يهمني أن أؤكد على أن أي تغييرات تحدث في الحلف التعاوني الدولي ينبغي أن تحتفظ بالسمات البارزة التي أصبحت من مقومات شخصية الحلف التعاوني الدولي .. الذي أوضح في مناسبات عديدة أن إستراتيجيته تتجه نحو الاهتمام بالحركات التعاونية في الدول النامية.. وفقاً لروح التعاون التي تفرض عطاء الأكثر علماً ... والأكثر غنى..

ومن هذا المنطق ينبغي النظر في متطلبات التغيير .. والأخذ في الاعتبار حاجات التنظيمات التعاونية في القارات المختلفة .. وإذا كانت لجنة الحلف تقترح اجتماعات إقليمية " لأوروبا " .. واجتماعات إقليمية " لآسيا والباسيفيك " .. واجتماع إقليمي " للأمريكتين " .. واجتماع إقليمي " لأفريقيا ".

إذا كان الوضع كذلك .. إلاّ أنني رغماً عن تأييدي لهذا الاقتراح أوجه النظر إلى أن بعض زملائي من أفريقيا والدول النامية يخشون من أن تصبح اجتماعاتهم في نظر الحلف من الدرجة الثانية .. أو الثالثة !!... أو بمعنى أوضح هامشية !!...

إنني أشكر صديقي(*) السيد رئيس الحلف لأنه قال في كلمته التي سبقت المناقشة أنه يُطمئن الحركات التعاونية في دول العالم الثالث .. وأنهم سيرون في المستقبل أن مثل هذا التغيير لصالحهم.

وأنا بدوري أقول أن مثل هذا التغيير لا يعتبر بالنسبة لنا زلزالاً .. إلا أننا نعترف أن جوهر التغيير هو التطلع إلى مستقبل أفضل .. ومعاملات أفضل .. لأنه بمضي الوقت سيسجل العلماء التطورات التاريخية وانعكاساتها على الحركة التعاونية بأسرها .. وقد يكون للقليل الأقل من الكلمات التي نُعلنها تُفصح عن الكثير مما لا نتكلم عنه !!...

الأخوة الأعزاء أعضاء اللجنة المركزية ..

إنني أرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأوكد من هنا أنني شعرت بأن هناك خوفاً من زملائي في الدول النامية من المجهول .. وعلى وجه الخصوص في أفريقيا .. وبعض قادة الحركات التعاونية في الدول النامية الذين التقيت بهم أعربوا عن قلقهم .. هذا القلق يتمثل في مدى تحقيق الأهداف المشروعة للحلف في مناطقهم !!.. الأمر الذي يقتضيني أن أكرر على حضراتكم هذا الشعور...

غير أنني في نفس الوقت أذكر حقيقة نعلمها جميعاً .. وهي أن الحلف ظل منذ إنشائه عام ١٨٩٥ يعمل في ظل نظم وأوضاع ثابتة لم تتغير منذ إنشاء الحلف حتى هذا اللقاء التاريخي الذي نعقده في برلين ، وسيعقبه بإذن الله لقاءات أخرى ... إن القلق قد يكون ناجماً عن أن

* قد يكون رئيس الحلف لارس ماركوس من الرؤساء النادرين ، حيث أنه قضى في رئاسة الحلف ثلاث دورات ، وعقد مجلس إدارة الحلف في مصر ، وأصدر كتاباً عن الفترة التي قضاها في رئاسة الحلف وذكر بالخير العديد من الجهود التي شاركت فيها أثناء رئاسته.

الجميع يعرف أن أوروبا سبقت العالم في مجال التعاون ، وأن اقتراح جمعية عمومية منفصلة لأوروبا قد يزيدها تقدماً على تقدم ، والتعاونيين في أفريقيا يخشون أن يزداد التعاونيين في أوروبا اهتماما بمصالحهم ، وقد يكون ذلك على حساب الجهد الذي كانوا يبذلونه من قبل لصالح التعاونيين في أفريقيا ...

وطالما أن قيادات الحلف التعاوني القديرة قد فكرت في التغيير لمسايرة المتغيرات العالمية .. فإنه من حق الجميع أن يفكروا .. وتكون لهم نظرتهم .. ولهم تصوراتهم في معنى التغيير .. وفي فائدة التغيير .. وفي آثار التغيير .. وفي الأسلوب الأساسي الذي سيتحقق من خلاله شبكة العلاقات الدولية نتيجة لوجود أربع اجتماعات إقليمية .. وأيضاً : كيف ستتحقق العلاقات التبادلية بين التعاونيين في شتى أنحاء العالم ؟... حيث أن هذه العلاقات أصبحت من المميزات الأساسية للحلف التعاوني الدولي.

الأخوة الأعزاء ...

إنني أرجو أن أوجه النظر إلى أنني أعتز بأنني أهتم برغبات التعاونيين في أفريقيا كواحد منهم ، وأوجه نظر الأخوة إلى أن التعاونيات قامت على مبدأ الاعتماد على النفس ، أي عليها أن تعتمد أساساً على ما لديها من إمكانيات لتنمية قدراتها الذاتية ، حتى وإن أدى ذلك إلى احتمالها بعض التضحيات لفترة مؤقتة ، وأنصح التعاونيات في أفريقيا أن يتحقق بينها الترابط الهيكلي والاقتصادي ، وتعظيم القدرات الذاتية من

علمية وتكنولوجية وإنتاجية ، وصولاً إلى قاعدة اقتصادية صلبة تسمح للتعاون في أفريقيا أن يكون له دوره الجدير به.

إننا نقدر تماماً الجهود التي بذلها قادة الحلف التعاوني الدولي .. وإننا نتطلع إلى المستقبل بحيث نرى وضع هذه المتغيرات موضع التطبيق .. آملين في مستقبل أفضل للحركات التعاونية على الصعيد المحلي والقومي والدولي.

شكراً لكم لحسن استماعكم ،،،

الأسباب والدوافع وراء الكلمة التي ألقيتها :

ولعل من بين الأمور التي كان ينبغي إيضاحها بشيء من التفصيل فيما يتعلق بالكشف عن أسباب الكلمة التي ألقيتها أمام اللجنة المركزية ، أن **التوزيع الجغرافي للمنظمات الأعضاء يعطي فهماً للمتغيرات التي يسعى الحلف نحو تحقيقها ، ومن أهمها ضرورة العمل بأسرع وقت ممكن على إتمام اندماج دول أوربا الشرقية في الاقتصاد الأوربي ، وبالتالي عملية اندماج الحركات التعاونية في الدول الشرقية في الاقتصاد الأوربي ، ويترتب على ذلك تدعيم اقتصاديات التعاون في هذه الدول ، وقد يكون ذلك على حساب الدول الأفريقية...**

تنظيم الحلف التعاوني الدولي في إطار المتغيرات العالمية :

وافق المؤتمر العام للحلف التعاوني الدولي الذي عُقد **في طوكيو في عام ١٩٩٢ على أن يصبح الهيكل التنظيمي للحلف كما يلي :**

أولاً : المؤتمر التعاوني الدولي World Co-operative Congress

يُعقد هذا المؤتمر التعاوني الدولي بدعوة من الحلف التعاوني الدولي بحيث يضم جميع الأعضاء المنضمين للحلف التعاوني الدولي ، وكذلك المنظمات العامة ، والوكالات الدولية المهتمة بشئون الحركة التعاونية ، وتُحدد الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي موعد انعقاد هذا المؤتمر الدولي وجدول أعماله والأساليب الإجرائية المرتبطة بتنظيم انعقاده.

ثانياً : الجمعية العمومية : General Assembly

أ) تعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا للحلف التعاوني الدولي وهي تتكون من الممثلين الذين تختارهم المنظمات الأعضاء لمدة أربع سنوات ، وكذلك ممثل عن كل من المنظمات واللجان المتخصصة التابعة للحلف التعاوني الدولي.

ب) تنعقد الجمعية العمومية كل سنتين ويمكن عقد مزيداً من الجمعيات العمومية في حالة ما إذا قرر مجلس إدارة الحلف الدعوة إلى عقدها أو إذا طلب ذلك خُمس عدد أعضاء الجمعية العمومية.

ج) لكل عضو سدد إشتراكاته للحلف وفقاً لما تقرره لوائح وقوانين الحلف الحق في أن يكون له ممثل في الجمعية العمومية وله صوت عند التصويت.

د) يتوقف عدد الأعضاء الممثلين لأي منظمة من المنظمات الأعضاء على قدر الاشتراكات المدفوعة في المركز الرئيسي للحلف التعاوني الدولي وبموجب هذه الاشتراكات يتحدد عدد الممثلين وقوتهم التصويتية في الجمعية العمومية وفقاً لما تقرره اللوائح

على أن لا يزيد عدد الممثلين وأصواتهم لكل دولة عن (٢٠) صوتاً ولا يدخل في عدد هذه الأصوات صوت رئيس الحلف التعاوني الدولي.

ثالثاً : الاجتماعات الإقليمية : Regional Assemblies

بموجب التنظيم الجديد للحلف التعاوني الدولي فقد تقرر تشكيل جمعيات عمومية إقليمية لمختلف دول الأعضاء المنضمين للحلف التعاوني الدولي وفقاً لما يأتي :

١) الجمعية العمومية الإقليمية لأوروبا - وينضم إليها جميع المنظمات الأعضاء في الحلف في المنظمة الأوربية.
٢) الجمعية العمومية الإقليمية لمنطقة آسيا والباسيفيك : وينضم إليها جميع المنظمات الأعضاء التي تقع في منطقة آسيا وأستراليا والباسيفيك.
٣) الجمعية العمومية الإقليمية لأفريقيا : وينضم إليها جميع المنظمات الأعضاء التي تقع في أفريقيا والجزر المحيطة بها.
٤) الجمعية العمومية الإقليمية لمنطقة الأمريكتين : وينضم إليها جميع المنظمات الأعضاء التي تقع في شمال ووسط وجنوب أمريكا ودول البحر الكاريبي.

كما قرر الحلف أن للمنظمات التعاونية الدولية الحق في الاشتراك الكامل في الجمعيات العمومية الإقليمية وذلك في حالة إذا ما كان لها أعضاء في هذه المناطق.

كما نرجو أن نوضح أن الجمعية العمومية الإقليمية تجتمع كل سنتين بالتناوب مع الجمعية العمومية العامة التي تنعقد أيضاً كل سنتين.

أو بمعنى أوضح تجتمع الجمعيات الإقليمية في إحدى السنين وتجتمع الجمعية العمومية التي تمثل جميع أعضاء الجمعيات العمومية في السنة التالية .. وهكذا .. دواليك.

رابعاً : مجلس الإدارة : Board

١) يتكون مجلس الإدارة من الرئيس ، وأربع نواب للرئيس يمثلون المناطق الإقليمية الأربع(*) ، ويتم انتخابهم لفترة أربع سنوات من خلال جمعياتهم العمومية ويتم المصادقة عليهم في الجمعية العمومية ، وبالإضافة إلى الرئيس والأربعة نواب تنتخب الجمعية العمومية أحد عشر عضواً لمدة أربع سنوات ، وفي

* لمزيد من معرفة دوافع هذه المتغيرات وآراء بعض المفكرين التعاونيين على الصعيد الدولي رجاء التكرم بالرجوع الآتية :

International Cooperative Alliance, 1996 Annual Report, 1995-6, Geneva.
- Munkner, H-H. (ed.) (1995), Chances of Co-operatives in the future, Marburg : Institute for Co-operation in Developing Countries.
- Munkner, H-H. and A. Shah (1993), Creating a Favourable Climate and Conditions for Cooperative Development in Africa, Geneva International Labour Office.
- Parnell, E. (1995), Reinventing the Co-operative : Enterprises for the Twenty First Century, Oxford: Plunkett Foundation.
- Ravoct, G. (1994). The challenge facing European co-operative banks, in Plunkett Foundation, The World of Co-operative Enterprise, 1994, Oxford.
- Hanel, A. (1992), Basic Aspects of Co-operative Organisations and Co-operative Self-help Promotion in Developing Countries, Marburg: Marburg Consult.
- Heskin, A.D. (1991), The Struggle for Community, Boulder: Westview Press.
- Gorbachev, M. (1988), Using the Potential of Co-operatives for Furthering Perestroika, Moscow: Novosti Press Agency.
- Halsey, A.H. (1978), Change in British Society, Oxford: Oxford University Press.

حالة خلو أحد المراكز يتم شغلها عن طريق الانتخاب في الجمعية العمومية العامة التالية.

٢) يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل عام ، ويمكن أيضاً دعوة مجلس الإدارة بناءاً على طلب ثلث عدد الأعضاء أو بدعوة من رئيس مجلس إدارة الحلف.

٣) ليس للمنظمات الأعضاء في أي دولة من الدول الحق في أن يكون لها أكثر من عضو واحد في مجلس إدارة الحلف فيما عدا رئيس الحلف التعاوني الدولي.

أعضاء الجمعيات العمومية
للحلف التعاوني الدولي في المناطق الجغرافية

بلغ عدد الدول المنضمة إلى الحلف التعاوني الدولي وفقاً للإحصائيات الصادرة في سبتمبر عام ١٩٩٣ (٩٢ دولة).

وطبقاً للقرارات الصادرة عن المؤتمر التعاوني العام للحلف فقد تم تشكيل جمعية عمومية لكل منطقة جغرافية طبقاً للبيانات الآتية :

منطقة القارة الأفريقية :

ينتمي لعضوية الحلف من المنطقة الأفريقية ٢٤ منظمة قمة تمثل ١٧ دولة أفريقية ومجموع الأعضاء التعاونيين يبلغ عددهم ٩٩٥ر٢٢٧ر١٥ عضواً.

منطقة أوروبا :

ينتمي لعضوية الحلف من المنطقة الأوروبية ٩٨ منظمة قمة تمثل ٣٧ دولة أوروبية وعدد الأعضاء التعاونيين يبلغ عددهم ٦٧٢ر٠٢٨ر١٦١ عضواً.

منطقة الأمريكتين :

ينتمي لعضوية الحلف من منطقة الأمريكتين ٢٩ منظمة قمة تمثل ١٦ دولة وعدد الأعضاء التعاونية ٧٧٩ر٨٧٢ر٨٦ عضواً.

منطقة آسيا والباسيفيك :

ينتمي لعضوية الحلف من هذه المنطقة ٥٩ منظمة قمة تمثل ٢٢ دولة وعدد الأعضاء التعاونيين ٠٠٧ر٨٢٣ر٤٤٢ عضواً.

منظمات ذات طبيعة دولية :

هذا بالإضافة إلى تسع منظمات قمة دولية متخصصة في الادخار والتجارة الخارجية واتحادات العمل بعضها يمثل الاتحادات الإقليمية وكذلك يتخصص بعضها في القيام بعمليات الشراء المشترك وإنتاج البترول والائتمان والادخار العالمي.

وقد كان من بين المنظمات الدولية الأعضاء في الحلف " الاتحاد التعاوني العربي " والذي يُعتبر قمة المنظمات العربية غير أنه استبعد من عضوية الحلف ، وتجرى بعض الاتصالات والجهود لإعادته ثانياً إلى عضوية الحلف.

والجدير بالذكر أننا قمنا بالاتصالات اللازمة مع جميع المستويات التي لها شأن في حل هذه المشكلة من أجل إعادة الاتحاد التعاوني العربي ثانياً إلى عضوية الحلف ، ومن بين الجهود التي بذلتها في هذا المقام **أنني اتصلت برئيس الحلف ومديره والمستويات المسئولة عن قبول العضوية ، وقد وافقوا في ضوء أنني كنت سبباً في قبول عضوية الاتحاد التعاوني العربي ، وبعد الموافقة ، حدثت تنازعات تتعلق بالتمثيل خاصة وأن القانون النظامي للاتحاد التعاوني العربي نص على أن مقره الأساسي في بغداد** ، كما أن الأمر يتطلب اشتراكات العضوية ولم نجد من يستعد لدفعها ... ولم تُحَلْ المشكلة حتى الآن !!..

International Co-operative Alliance Membership by Region

المنظمات الأعضاء في الحلف التعاوني الدولي وعدد الأعضاء ودولهم في المناطق الجغرافية الأربـــع

705,922,453 INDIVIDUALS
210 NATIONAL ORG.
9 INTERNATIONAL ORG.
92 COUNTRIES

AFRICA
24 ORGANIZATIONS
17 COUNTRIES
15,227,995 INDIVIDUALS

	Country	Individuals
1	BOTSWANA	79,710
1	COTE D'IVOIRE	213,405
5	EGYPT	3,850,000
1	GAMBIA	106,000
2	GHANA	1,049,012
2	KENYA	2,395,729
1*	LESOTHO	788,420
1	MALI	4,447
1	MAURITIUS	74,821
2	MOROCCO	21,793
1	NIGERIA	3,000,100
1	SOMALIA	53,950
1*	SWAZILAND	14,000
1	TANZANIA	1,351,018
1	UGANDA	1,119,609
1	ZAMBIA	907,000
1*	ZIMBABWE	149,904

The AMERICAS
29 ORGANIZATIONS
16 COUNTRIES
86,842,779 INDIVIDUALS

	Country	Individuals
8	ARGENTINA	6,048,642
1	BOLIVIA	45,000
1	BRAZIL	3,320,000
3	CANADA	12,000,000
1	CHILE	581,593
2	COLOMBIA	1,692,000
1	DOMINICA	n/a
2	EL SALVADOR	55,454
1	GUATEMALA	257,063
1	HONDURAS	137,990
1	JAMAICA	271,719
1	MEXICO	540,268
1	PARAGUAY	81,000
3	PUERTO RICO	713,433
2	URUGUAY	1,098,500
1	USA	60,000,000

ASIA and the PACIFIC
59 ORGANIZATIONS
22 COUNTRIES
442,823,007 INDIVIDUALS

	Country	Individuals
1	AFGHANISTAN	148,422
1	AUSTRALIA	2,700,000
1	BANGLADESH	6,816,519
1	CHINA	160,000,000
1	FIJI	9,471
11	INDIA	164,000,000
1	INDONESIA	29,000,000
2	IRAN	4,866,909
1	IRAQ	1,200,000
1	ISRAEL	1,540,274
11	JAPAN	32,650,259
1	JORDAN	47,435
1	KOREA D.P.R.	1,512,000
4	KOREA Rep. of	2,244,552
2	KUWAIT	143,094
5	MALAYSIA	3,407,716
3	PAKISTAN	3,390,756
4	PHILIPPINES	1,885,162
1	SINGAPORE	531,363
4	SRI LANKA	3,400,000
1	THAILAND	3,309,075
1	VIET NAM	20,000,000

* Indirect members

** Countries in Transition according to the OECD scheme

EUROPE
98 ORGANIZATIONS
37 COUNTRIES
161,028,672 INDIVIDUALS

WESTERN EUROPE
18 COUNTRIES
71 ORGANIZATIONS

	Country	Individuals
3	AUSTRIA	3,144,827
4	BELGIUM	2,725,967
4	CYPRUS	287,533
3	DENMARK	1,173,774
3	FINLAND	2,165,503
7	FRANCE	18,321,790
4	GERMANY	6,331,000
2	GREECE	934,863
1	ICELAND	45,968
3	ITALY	7,134,400
1	NETHERLANDS	1,000
5	NORWAY	1,218,600
4	PORTUGAL	2,240,591
8	SPAIN	2,672,205
6	SWEDEN	4,456,271
3	SWITZERLAND	1,328,345
5	TURKEY	8,304,516
5	UK	8,085,590

COUNTRIES IN TRANSITION**
19 COUNTRIES
27 ORGANIZATIONS

	Country	Individuals
1	ARMENIA	700,268
1	AZERBAIJAN	2,010,000
1	BELARUS	2,800,000
2	BULGARIA	1,942,000
1	CZECH REP	3,925,983
1	ESTONIA	280,000
1	GEORGIA	1,700,000
5	HUNGARY	4,692,910
1	KAZAKHSTAN	3,700,000
1	LATVIA	761,400
1	LITHUANIA	406,180
2	POLAND	15,000,000
2	ROMANIA	14,976,800
2	RUSSIA	34,450,000
1	SLOVAK REP.	702,516
1	TURKMENISTAN	n/a
1	UKRAINE	11,000,000
1	UZBEKISTAN	3,500,000
1	EX-YUGOSLAVIA	n/a

International Organisations in Membership of the ICA

Name of org.	Location of secr.	No of countries	No of societies	No of individuals members	Activity sector
ACCU	BANGKOK	15		4,000,000	credit union league
CONSUMINTER	MOSCOW	n/a	n/a	n/a	foreign trade society
COLACOT	BOGOTA	23	39	2,500,000	union of work co-ops
OCA	BOGOTA	19	146	40,000,000	regional apex union
CCC-CA	SAN JOSE	11	60	500,000	regional apex union
COLAC	PANAMA	17	19	4,340,376	regional federation of savings & credit co-ops
NAF	COPENHAGEN	8	9	15,700,000	joint purchasing
ICPA	DOORNRECHT	n/a	28	n/a	supply of oil products
WOCCU	MADISON	87	14	88,574,161	union of savings & credit co-ops

"n/a" - data not available

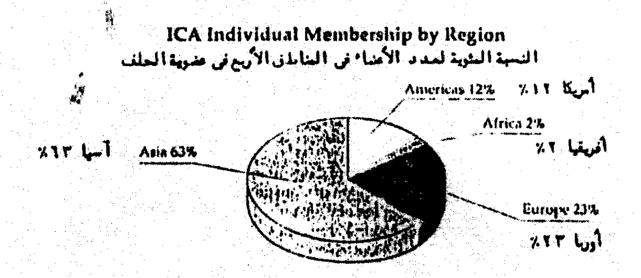
June 1993

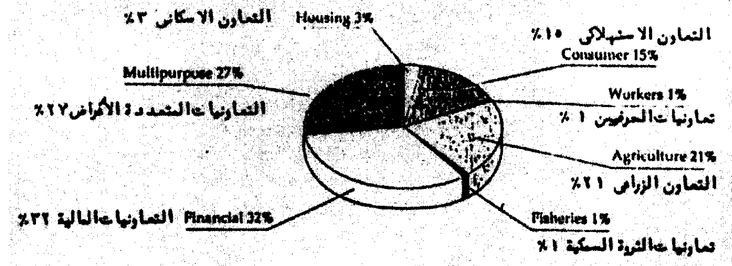
أعلاه المنظمات الدوليـــة الأعضاء في الحلف التعاوني الدولـــــي

ICA Member Organisations by Region

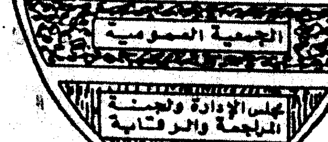
النسبة المئوية لعضوية المنظمات فى الحلف وفقا للمناطق الجغرافية

آسيا ٢٧٪ Asia 27%
Europe 45% أوربا ٤٥٪
منظمات دولية ٤ International 4%
أمريكا ١٣٪ Americas 13%
Africa 11% أفريقيا ١١٪





الهيكل التنظيمى الجديد للحلف التعاونى الدولى





مؤتمرات الحف التعاوني الدولي منذ إنشائه عام ١٨٩٥ وحتى الآن

رقم المسلسل	المدينة		الدولة	السنة
١	لندن	London	انجلترا	١٨٩٥
٢	باريس	Paris	فرنسا	١٨٩٦
٣	ديلفت	Delft	هولندا	١٨٩٧
٤	باريس	paris	فرنسا	١٩٠٠
٥	مانشستر	Manchester	انجلترا	١٩٠٢
٦	بودابست	Budapest	المجر	١٩٠٤
٧	كريمونا	Cremona	ايطاليا	١٩٠٧
٨	هامبورج	Hamburg	المانيا	١٩١٠
٩	جلاسجو	Glasgow	انجلترا	١٩١٣
١٠	بازل	Basel	سويسرا	١٩٢١
١١	جنت	Ghent	بلجيكا	١٩٢٤
١٢	ستوكهولم	Stockholm	السويد	١٩٢٧
١٣	فيينا	Vienna	النمسا	١٩٣٠
١٤	لندن	London	انجلترا	١٩٣٤
١٥	باريس	Paris	فرنسا	١٩٣٧
١٦	زيورخ	Zurich	سويسرا	١٩٤٦
١٧	براغ	Prague	تشيكوسلوفاكيا	١٩٤٨
١٨	كوبنهاجن	Copenhagen	الدنمارك	١٩٥١
١٩	باريس	Paris	فرنسا	١٩٥٤
٢٠	ستوكهولم	Stockholm	السويد	١٩٥٧
٢١	لوزان	Lausanne	سويسرا	١٩٦٠
٢٢	بورنموث	Bournemouth	انجلترا	١٩٦٣
٢٣	فيينا	Vienna	النمسا	١٩٦٦
٢٤	هامبورج	Hamburg	المانيا	١٩٦٩
٢٥	وارسو	Warsaw	بولندا	١٩٧٢
٢٦	باريس	Paris	فرنسا	١٩٧٦
٢٧	موسكو	Moscow	الاتحاد السوفيتي	١٩٨٠
٢٨	هامبورج	Hamburg	المانيا	١٩٨٤
٢٩	ستوكهولم	Stockholm	السويد	١٩٨٨
٣٠	طوكيو	Tokyo	اليابان	١٩٩٢
٣١	مانشيستر	Manchester	انجلترا	١٩٩٥
٣٢	سيول	Seoul	كوريا	٢٠٠١

آراء حول الحلف التعاوني الدولي والقيم الأساسية للتعاون

القيم التعاونية والتغيير :

لعل من بين أهم الموضوعات التي تناولتها المؤتمرات التعاونية الدولية على اختلاف أوجه نشاطها ، إجماعها **على أهمية الإسهام في التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم الذي يرتبط بتنمية القيم الأساسية للتعاون** ، خاصة وأنه قد تبين لهؤلاء الذين يتابعون نشاط الحلف التعاوني الدولي ، أن من بين أبرز مظاهر اهتماماته فيما يتعلق بالمشاركة في إحداث التغيير التعاوني نحو الأفضل **ذلك الاهتمام الواسع النطاق بموضوع " القيم الأساسية للتعاون "** ، فبالإضافة إلى المؤتمرات واجتماعات اللجنة المركزية التي ألقت الأضواء على هذا الموضوع فإن الحلف شكل لجنة دائمة لمتابعة هذا الموضوع ، وأن موضوع القيم الأساسية أثير في الاجتماع المشترك لرؤساء اللجان الدولية بحضور رئيس الحلف ومديره وشَرُفْتُ(*) بتمثيل اللجنة الدولية للإعلام والاتصالات في هذا الاجتماع ، وقد أجمع الحاضرون على أن عمل الحركة التعاونية ظل حتى الآن مُركِّزاً على الميادين الاقتصادية والتثقيفية والتعليمية التي ترتبط بحُسن أداء الوظائف لتحقيق إنتاجية عالية ، ويعتقد الكثيرون بوجوب أن تستمر الحركة في التركيز على هذه المجالات **غير أن انتشار الأساليب التدريبية التي**

---

* مثّل الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير اللجنة التنفيذية للجنة الدولية للاتصالات في التحدث نيابة عنها في موضوع القيم الأساسية للتعاون في مختلف لجان الحلف ، ومن هذه الحقيقة نورد المفاهيم التي نعرضها ، علما بأن الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير شغل عضوية جميع اللجان الدولية للحلف على اختلاف أنواعها ، وأختير نائباً لرئيس اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الزراعية ، وشغل منصب نائب رئيس اللجنة الدولية للاتصالات والإعلام منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن.

ترتبط بالجانب الاقتصادي فقط قد أفقد الحركات التعاونية أهمية الجانب الاجتماعي فيها ، والجانب الاجتماعي يعتبر من أهم مقومات الفكر التعاوني منذ إنشائه ، ومن هذا المفهوم طالبوا بضرورة الاهتمام أيضاً بما أطلقوا عليه بعث " القيم الأساسية للتعاون ".

ومن بين المعاني التي أُثيرت أن القيادات التعاونية الحكيمة حاولت دائماً تركيز اهتمام الحركة عليها توخياً لحسن أدائها لواجباتها ومُجانبة مخاطر عدم الوحدة والانشقاق وتَشَتُّتْ الطاقة عندما تدخل في اعتبارات الشئون التعاونية مسائل ليس لها ارتباط واضح بها تؤدي بالناس إلى الاختلاف والفُرْقَة عاجلاً أو آجلاً ، وقد كان هناك إحساس عميق بوجوب الابتعاد بأي ثمن عن هذه الأرض الخادعة ، والجدير بالذكر أن التقرير الذي وافق عليه مؤتمر الحلف التعاوني الدولي عام ١٩٣٧ عَبَّر عن هذا الشعور بصيغة " الحياد السياسي والديني " وهي العبارة الواردة فيه ، ولم يكتف التقرير بإسباغ صفة المبدأ على " الحياد " بل أضفى عليه أيضاً معنى أكثر اتساعا حين وصل بينه وبين نوعية الجنس والجنسية إلى جانب السياسة والدين ، لأنهما قد يظهران في صورة صراع سياسي ملتهب في أكثر من جهة في العالم.

مفهوم الحياد التعاوني :

والحق أن لفظ " الحياد " ذاته هو الذي أصبح بصورة متزايدة موضوع تساؤل من جانب التعاونيين في كل مكان تقريباً ، ويرى كثير من علماء التعاون في العالم بأنه اصطلاح غير موفق لأنه يحمل في طياته كثيراً من السلبية واللامبالاة مما لا يتسق مع حقائق وممارسات المنظمات

التعاونية وهي ليست سلبية ولا متواكلة ولا تنوي أن تكون كذلك إزاء مصالح الحركة التعاونية وأصبح هذا الاصطلاح لبعض الناس مضللاً ولا معنى له حتى هجره معظم التعاونيين مفضلين عليه اصطلاح " الاستقلال " ، والأخذ بهذا الاصطلاح ، لا يعني بالضرورة رفض كل ما تحت مبدأ الحياد من أفكار ، لأن هناك الكثير من الأحداث التي توضح استخدام غطرسة القوة ، أو ازدواجية المعايير ، ومثل هذه الأمور تتعارض مع قرارات الحلف التي أصدرها في اجتماعاته ومؤتمراته ، أي أنها تتعارض تماماً مع إيمان الحلف بالسلام والتنمية ، وينبغي الوقوف دائماً بجانب السلام والتنمية.

ولعلنا جميعاً نعرف أهمية البعد بالجمعيات التعاونية عن عوامل الفرقة ، لاعتبارات يمكن تسميتها اعتبارات داخلية لأنها تتصل بعلاقات الجمعية التعاونية مع أعضائها وهي وجوب عدم التمييز بين الأعضاء أو بين طالبي العضوية لأسباب دينية أو سياسية ، وألا يُجبر أحد على الاشتراك في أي إعلان عقائدي ، بل يُترك للعضو الاختيار الكامل في اعتناق أي معتقد أو رأى وإتباع أية منظمة سياسية أو دينية تجتذب اهتمامه وولاءه ، ويجب على الجمعية ألا تضحي بأي قدر من حريتها في القيام بواجباتها التعاونية الحقيقية بالخضوع لأي حزب سياسي أو أية منظمة دينية ، وعليها الامتناع عن اتخاذ أي موقف معين بسبب مبادئ حزبية سياسية أو دينية ، ويبدو أن هذه المبادئ لا تثير صعوبات كبيرة عند التطبيق ، لان البحوث التي تَمَّ إجراءها أثبتت احترام الأغلبية العظمى من التعاونيات لاحترامها.

ولا يمكن رسم حدود واضحة وفاصلة بين الاعتبارات الداخلية والخارجية بل تختلط معاً ، ويمكن القول بأن الاعتبارات الخارجية هي النابعة عن علاقات الوحدة التعاونية أو الحركة التعاونية ككل بالنظام الاجتماعي والسياسي ، **إذ تؤدي المصالح الاقتصادية والعقائد والمبادئ دوراً هاماً بل دوراً مسيطراً في تشكيل الخط السياسي واختيار أهدافه ، وللحركة التعاونية عقيدتها الاقتصادية ومصالحها الاقتصادية التي تمثلها ولذا فلا تستطيع الحركة التعاونية الابتعاد عن الدخول في حوار أو نقاش أو علاقات مع الأجهزة الإدارية الحكومية المرتبطة بالشئون التعاونية التي هي في صميمها شئون سياسية سواء أكانت هذه الشئون محل صراع حزبي أم لم تكن.**

ولاشك أن سياسة الحلف التعاوني الدولي وعدداً كبيراً من المنظمات المنضمة إليه والمتمثلة في نشر الوعي والاستفادة بين المستهلكين وحماية مصالحهم بصورة أكثر فاعلية تتضمن بذل الجهد للتأثير في الإجراءات الحكومية الإدارية والتشريعية بل وفي آراء ومواقف وسياسات الحركات التعاونية القومية أيضاً ، **وبعبارة أخرى لا تستطيع الحركات التعاونية الزراعية مثلاً أن تنكر على نفسها الحق – بل الواجب – في التعبير عن آراء أعضائها وتقديم خبراتها للحكومة عندما تنظر في سياسات الزراعة والإنعاش الريفي وتحذيرها من الأخطار والشكوى إن كانت النتائج غير مرضية وذلك في وقت تحتل فيه الإنتاجية الزراعية والانتعاش الزراعي مكانة كبرى من الاهتمام.**

الإعلام التعاوني والوحدة وتقليل الصراع :

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن هناك إجماعاً على **أهمية الإعلام التعاوني في الإسهام في كافة الجهود المبذولة للتأثير في الإجراءات الحكومية الإدارية والتشريعية ، وآراء ومواقف وسياسات الحركات التعاونية القومية** ، وأن تحقيق هذا الهدف يتوقف بالضرورة على الطرائق والوسائل الإعلامية التعاونية التي تتدخل بمقتضاها الحركة التعاونية في ظل موقف سياسي معين ، **فعلى المنظمات التعاونية اختيار الوسائل التي تُبشِّر بأن تكون أكثر ما يمكن فاعلية ، والتي منها إيفاد مندوبين للإدارة الحكومية والوزراء ، والاتصالات البرلمانية ، والتحرك بين الجماهير والتحالفات مؤقتاً أو على الدوام ، والاتصالات بالأحزاب السياسية** ، وعليها من ناحية أخرى دراسة أي الوسائل تستطيع الحصول **على موافقة وتأييد أعضائها** وأيها تستتبع أقل ما يمكن من مخاطرة أو انقسام ، وليست هذه المنظمات التعاونية في كثير من دول العالم بالضرورة أقوى المنظمات التي تشارك في الحملات الانتخابية وتسعى للتمثيل في البرلمان ولا أكثرها نفوذاً ، غير أنه يلاحظ أن الحركات التعاونية في كثير من دول العالم استطاعت أن تتعاون فيما يتعلق بالعمل على مستوى الإدارة الحكومية ، واستطاعت أن تكتسب ثقة هذه الإدارات بحكم ما اشتهرت به من حكمة وموضوعية ، وعليها أن تستمر في ذلك فقد تتمكن من القيام بدور كبير عن هذا الطريق في تشكيل السياسات والتأثير في القرارات النهائية ، ومن حيث اكتساب ثقة الأعضاء وولائهم ومساندتهم.

الإعلام التعاوني وعدم التحزُّب :

فالمنظمات التي تتبع سياسة مستقرة قوامها عدم التحزُّب أي الاستقلال عن الأحزاب والتدخل والتشابك ، والتمسك بالمبادئ والمصالح التعاونية وحدها هي كما يبدو تعمل على أرض مأمونة ، موجهين النظر ونحن نسوق هذا المعنى على أن هناك فرق بين الجمعية التعاونية كشخصية اعتبارية تسعى إلى تحقيق مصالح أعضائها ، وبين حرية الأعضاء كأفراد في الانتماء إلى الحزب السياسي الذي يرغب في الانتماء إليه ، ويجب أن يكون الاعتبار الأول **هو أن أي إضعاف للوحدة التعاونية يضر بقدرتها على التصرف بفاعلية لا في الحقل السياسي فحسب بل وفي المجالات الأخرى أيضاً** ، وليكن واضحاً أنه ليس من المأمون دائماً في هذه الأيام الامتناع عن اتخاذ المواقف السياسية أو المشاركة في أعمال ترتبط بالصراعات السياسية من منطق أن لها علاقة أو آثار على مصالح الحركة أو مستقبلها ، **ودور الإعلام التعاوني هو التعبير عن وجهة نظر تعاونية ، وأن هناك إجماع على أنه مما يتفق مع أهداف وروح الحركة التعاونية أن يجتهد القادة والأعضاء في الشئون السياسية وغيرها بطريقة تزيد الوحدة وتقلل الصراع بأن يلتمسوا في جميع الأحوال والأزمان أقصى درجة من الاتفاق المشترك.**

ولهذا الاعتبار أهمية قصوى إذا أرادت الحركة التعاونية أن تُشارك بفاعلية كبرى في حل المشكلات الإنسانية التي لها صفات سياسية ودينية برغم أنه لا يمكن حلها إلا بعمل حكومي من نوع أو آخر.

فالقضايا العالمية الكبرى مثل منع الحروب ونزع السلاح ودعم أسس السلام عن طريق نشر التضامن والتعاضد الدولي على أوسع نطاق

وفي جميع الميادين ، وتخليص نصف الجنس البشري مما يعانيه من الجوع والحاجة والجهل ، وتأييد وتحقيق حقوق الإنسان والحرية الفردية والمساواة في الوطنية والقومية والفرص المتساوية في التقدم وكلها قضايا لا يستطيع التعاونيين أن يعلنوا الحياد أمامها أو يمرون عليها مرور الكرام بغير مبالاة لأن فلسفة الحركة وممارساتها وكل اتجاهات نموها وتوسعها تسوقها قدماً نحو عصر من التكامل الدولي يعتبر الحلف التعاوني الدولي طليعته ورائده.

التعاونيين في العالم عائلة واحدة :

قد يكون من المناسب في هذا المقام أن أثير قضية هامة تخدم الحركات التعاونية في الدول النامية ، حيث ارتفعت العديد من الأصوات تطالب الإعلام التعاوني بتعميق مفهوم **أن التعاونيين في العالم عائلة واحدة** ، خاصة وأن أجيال التعاونيين الحالية تعيش متغيرات على جانب كبير من الخطورة في التأثير على نشاطها **إن لم تأخذ بمفاهيم جديدة تساير هذه المتغيرات** ويساعد على تحقيق ذلك أن جيل التعاونيين الحالي يتعلم من تجاربه الخاصة لأنه يتحرك في العالم لمدى يفوق كثيراً حركة أي جيل آخر سبقه ، ويعرف من هذه التجربة أن **الأُخُوّة التعاونية تتجاوز كل حدود** ويتجلى ذلك بوضوح في اجتماعات مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي المتعاقبة حيث تحاول الوفود الممثلة للحركة القومية على تعدد خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بذل كل **جهد في التوفيق بين الآراء واستغلال كل قدرات اللغة والصياغة وصولاً لموافقة إجماعية على القرارات المتعلقة بالسلام الدولي** ، وهكذا تصدق ممارسات الحلف وتؤكد

ما جاء في قواعده من أن التعاون " **أرض محايدة يمكن أن يجتمع فوقها الناس ممن يعتنقون الآراء شديدة التنوع والعقائد شديدة الاختلاف ليعملوا معاً** ". وكما أن السلام ليس مجرد التوقف عن الحرب أو عدم وجودها ، فإن موقف التعاونيين إزاء السياسة ليس مجرد موقف امتناع سلبي لكنه **انعكاس إيجابي لتصميمهم على العمل معاً على أرض مشتركة** وينبغي إفساح الحرية على كافة مستويات البنيان التعاوني للأعضاء الأفراد والجمعيات الأساسية والمنظمات الثانوية والهيئات الدولية في اتخاذ المواقف التي يرونها ضرورية أو مناسبة إزاء المسائل السياسية بحسب الظروف الزمنية والمكانية ، وتشمل هذه الحرية الاستقلال عن التحالفات أو المشاركات أو الارتباطات التي تضر بأداء واجب هؤلاء الأساسي في الميادين الاقتصادية والتثقيفية ، **وتخضع هذه الحرية أيضاً لشرط أساسي هو دعم الوحدة بين التعاونيين على كافة المستويات ، لأن هذه الوحدة لا غنى عنها من أجل القيام بمهمة الحركة ورسالتها** ، ومن هذا المنطق ينبغي الاهتمام بالقيم الأساسية للتعاون وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي نسعى ونعمل جميعاً من أجل تحقيقها .. **ومفهوم أن التعاونيين عائلة واحدة يساعد على إنشاء الجمعيات المتعددة الجنسية على الصعيد الدولي ، والتعاون بين التعاونيات على الصعيد القومي ، وبذلك يمكن الوقوف أمام الشركات المتعددة الجنسية دولياً ، والشركات القومية قومياً**، وتدعيم الكيان الاجتماعي والاقتصادي للحركة التعاونية على الصعيد المحلي والقومي والدولي.

الإعلام والشباب :

ومن الجوانب التي ينبغي على الحركات التعاونية في العالم أن تهتم بها فيما يتعلق بنشر القيم الأساسية للتعاون أن تركز على الشباب ، حيث أنه من أكثر القضايا أهمية لنمو وتطور التعاونيات في المستقبل بالأقطار المتقدمة والنامية على السواء والتأكيد على مسألة إشراك الشبيبة في التعاونيات ، **وتدل الدلائل على أنه حدث تناقص في اهتمام الشباب بالتعاونيات القائمة إما لعدم توافر المعلومات عن أغراضها ونشاطها وإما بسبب التغير في الأساليب التعاونية** ، وأجريت في السويد ، وهي إحدى أقطار العالم الأعظم تقدماً تعاونياً دراسة بمعرفة معهد بحوث حكومي أثبتت **أن المعلومات عن الأهمية الفعلية للحركة التعاونية محدودة نسبياً** ، وأن نقص المعلومات الكاملة والمفهومة عن تطور الحركة وخلفيتها والأبنية الحالية وأنشطتها أدى إلى تعويق المناقشات في دوائر التجارة والصناعة بالسويد حول دور الحركة وأهميتها أو جعل تلك المناقشات محدودة ، وأثبتت الأدلة أيضاً في بعض البلاد الصناعية الأخرى التي بها قطاع تعاوني كبير ، أن قدرتها أخذت في التناقص ، وعندما أجرت البحوث للتعرف على أسباب ذلك تبين لها أن من بين هذه الأسباب أنه **لا يوجد في المدارس ولا طلبة الجامعات ولو معلومات بدائية عن الحركة التعاونية والقطاع التعاوني من الاقتصاد !!**.. ولذا فليس من المدهش أن يقف الشباب موقف عدم المبالاة ولعل هذا يعطينا هنا درساً في مصر لنؤكد على أهمية الإعلام والتعليم التعاوني وأن نفتح أمام الشباب فرص كافية للمشاركة من خلال التعاونيات في أنشطة اقتصادية واجتماعية وتثقيفية جادة ، وهناك

دلائل على أن المعلومات عن التعاونيات غير منتشرة كثيراً في الأقطار النامية بصفة عامة.

الإعلام و " الجمعيات الطارئة " :

ويرى الباحثون التعاونيين أن مما ساعد على نقص الاهتمام بالتعاونيات **الأساليب المتغيرة في بناء وأنشطة التعاونيات في البلاد النامية ، فقد حدث في العقد الماضي أو نحو ذلك نمو تلقائي في عدد التعاونيات الجديدة التي ليس فيها غير القليل من صفات التعاونيات المعروفة** ، وكثيراً ما تكون مخالفة لها ، وتعكس هذه التعاونيات الناشئة في كثير من الأحوال عودة إلى المبادئ التعاونية التي تستند إلى القيم والأعراف والتقاليد الموروثة ، لأنها تنبثق تلقائياً من مبادرة أعضائها الذين يعرفون جيداً بعضهم البعض ولا تدفع أجراً للإدارة وتتكشف فيها المشاركة ، ويستحيل عملاً معرفة عدد هذه التعاونيات " الطارئة " كما تسمى ولا مجموع عضويتها ، لكن يمكن وصف بعض ملامح معينة تشترك فيها معظمها ، فأعضائها من المقيمين في الحضر وتجتذب الجماعات الأحدث سناً المقيمة في نفس الناحية وتعمل على نطاق ضيق وغالباً بدون موظفين مأجورين ، وتتخذ غالباً شكل جماعات شراء تمد الأعضاء بأصناف استهلاكية مختارة ، وقد يوجد القليل الأقل من هذه الجماعات الذي يمارس بعض الأنشطة الاجتماعية لأعضائها ، والمعتقد أن الإعلام التعاوني يلعب دوراً مهماً في تحديث المجتمع لو استطاع أن يسهم في جذب هؤلاء إلى القطاع الرسمي للتعاونيات ، **وكذلك دعوته بإشراك الشباب في التعاونيات من أجل التدريب على الأعمال بوجه عام أو لأنها**

جزء من مشروعات خلق فرص العمالة ، وإذا كان لنا أن نضرب بعض الأمثلة ففي كينيا مثلاً ترتبط أنشطة تعاونية كثيرة بالصناعات وصناعة التشييد التي توفر عملاً لخريجي مدارس الصناعات بالقرى وتساهم حركة " الجسر التطوعي " في برتشوانا في تنمية المناطق الريفية بتدريب خريجي المدارس الابتدائية على المهارات الحرفية المتصلة بفرص العمالة في مختلف الأنشطة التجارية.

الإعلام والتعاونيات المدرسية :

لعل من بين الأمور التي نوجه إليها نظر الإعلام بصفة عامة ، والإعلام التعاوني بصفة خاصة موضوع **مشاركة الشباب في الأنشطة التعاونية** ، حيث يحتاج هذا الموضوع بحق إلى جهد الإعلام التعاوني ، **ويرتبط هذا الموضوع بالدرجة الأولى بالاهتمام أساساً " بالتعاونيات المدرسية " .. وفيها يتعلم الشباب أساسيات التعاون والإدارة المالية وبرامج المساعدة الذاتية** ، ويقترن هذا أحياناً ببرامج عمل معينة ، ويدخل إنتاج الغذاء كجزء متمم لا يتجزأ من التعاونيات المدرسية بجمهورية أفريقيا الوسطى وعدد من أقطار أفريقيا التي تتبع برامج تعاونية تعليمية ، ولا تختلف تعاونيات شباب المدارس كثيراً من حيث المبدأ عن التعاونيات التي يقيمها الكبار ، **وتعتبر رعاية التعاونيات العادية لتعاونيات شباب المدارس هامة وفعَّالة في تشجيع نمو وتطور هذا النوع من التعاونيات** ، ويجدر في هذا الصدد توجيه الانتباه إلى تعاونيات الشباب في أوغندا حيث ترتبط برباط وثيق مع " تعاونيات القمة " ، وتوجد عموماً حاجة ماسة وقاهرة إلى التأكيد على التثقيف التعاوني في المدارس ، لاسيما فيما يتعلق بالتعاونيات

التي يُسَيِّرها أطفال المدارس ، **وهو ما يُفسح الأمل في تحقيق مكاسب كبرى لنمو التعاونيات مستقبلاً في البلاد النامية.**

الإعلام والتقليد :

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه من الخطأ والضار حقاً أن تطبق مصر أو أي إقليم من أقاليمها نفس نموذج التنمية الذي كانت قد سارت عليه الدول الصناعية المتقدمة ، فما صلح لهذه لا يصلح لتلك ، ومن الأفضل أن يكون لكل تجربته الخاصة النابعة من ثقافته وأعرافه وتقاليده ، والقدرة العلمية ، وأن ذلك لا ينفي إمكان الاستهداء بما هو صالح عند الآخرين ، والمهم بالنسبة للأقاليم المصرية هو تنشيط الحركة فيها إلى أقصى درجة ممكنة بما يوافق أحوالها ويلائم ظروفها الخاصة.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن من معالم التطور الذي تم في ميدان الحضارة في الوقت الحديث تعدُدْ مجالاتها ... وتَعَدُّد وجهات النظر حولها ... بل إن البعض يستند إلى وجهة نظره الخاصة فيها بما يسمح له أن يُحقق لمجتمعه أهدافاً سياسية !!... على أن هناك إجماع على أن من أهم مقومات الحضارة : التعليم والثقافة والقيم المستمدة من شرائع السماء والإعلام وتشابك وسائله وأدواته ، والتراث التاريخي ، والعطاء للجنس البشري ، وهذا يتطلب إقامة دور التعليم والبحث والتدريب والإذاعة والتلفزة .. إلخ . وأيضاً تعدد المؤسسات والأجهزة العاملة في هذه المجالات المختلفة ، وقد أصبحت جهود هذه المؤسسات بحيث لا تنحصر غالباً داخل كل دولة ، بل تمتد إلى الخارج أيضاً **حتى أن بلداً كمصر أنشأت في أوائل الستينات ، ولفترة قصيرة ، وزارة خاصة بالعلاقات الثقافية الخارجية ،**

تقديراً منها لأهمية هذا النوع من العلاقات ، وإلى جانب هذه المؤسسات والأجهزة الوطنية العاملة في حقل التبادل الحضاري ، فثمة مؤسسات وأجهزة أخرى لا حصر لها ، رسمية وشعبية ، تعمل لنفس الغاية ، ولكن على صعيد دولي ، ومن أخصها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومنظمة التربية والعلوم والثقافة ، أو على صعيد إقليمي ، ومن أهمها بالنسبة لنا المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة .. والجامعات .. والمنظمات العلمية المتخصصة غير الحكومية .. إلخ.

وعلى الصعيد الدولي كان من بين المسائل التي اهتمت بها منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إصدار مؤتمرها العام في اجتماعه الرابع عشر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ " إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي " الذي جاء فيه أن السلام يجب أن يرتكز على التعاون الفكري والمعنوي بين البشر ، وأن الكرامة الإنسانية تتطلب نشر الثقافة والتعليم لدى الجميع ، وذلك تحقيقاً للعدالة والحرية والسلام وأن أعضاء المنظمة (اليونسكو) عاقدو العزم على ضمان البحث عن الحقيقة وحرية تبادل الأفكار وألوان المعرفة ، لذلك قرروا تنمية وزيادة الصلات بين شعوبهم ، كما أنهم لاحظوا أنه رغم تقدم الوسائل الفنية التي من شأنها تسهيل نشر المعلومات والأفكار ، فإن كل شعب يجهل طرق معاش وعادات غيره ، وأن ذلك يقف حائلاً دون توطد الصداقة بينهم وتعاونهم سلمياً ، كما يحول دون تقدم الإنسانية على وجه العموم واستند الإعلان إلى ذلك للقول بأن لكل ثقافة كرامة وقيمة تستوجبان احترامها والمحافظة عليها ، وأن لكل شعب حقاً وواجباً بخصوص تنمية ثقافته ، وأن في تعدد أنواع الثقافات واختلافها وتأثير كل منها في الأخرى ما يتضمن كون كل منها جزءاً من

التراث المشترك للإنسانية ، ومن الواجب العمل على تحقيق توازن منسق بين التقدم الفني وارتفاع المستوى الفكري والخلقي ، كذلك فإن التعاون الثقافي الدولي يهدف ، في أشكاله المختلفة ، الثنائية أو المتعددة ، الإقليمية أو العالمية ، إلى نشر المعرفة وإذكاء القدرات وإغناء الثقافات وتنمية علاقات السلم وأواصر الصداقة بين الشعوب.

كلمة صريحة :

إذا كان ثمة وسيلة أساسية لتحسين وسائل الإعلام فيما بين البلدان النامية من ناحية وبينها وبين العالم الخارجي من ناحية أخرى **فإن هذه الوسيلة هي بالتأكيد التدريب والتثقيف المهني لجميع من يقومون بإدارة أجهزة الإعلام ، إذ لا يمكن لبرنامج إعلامي أن ينجح دون وجود هيكل تدريب أساسي يدعمه ويقويه** ، وينبغي أن يكون التدريب من أسبق أولوياتنا بالنسبة لأي دولة نامية تريد أن تزيد من حصتها في قنوات التوصيل الحالية والتي تمر من خلالها المعلومات الحيوية بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ومن العبث حقاً أن تطالب البلدان النامية بالمساواة في نصيبها من أجهزة الإعلام الدولية **وهي تفتقر إلى الطاقة البشرية القادرة** وهذه الطاقة يمكن توفيرها عن طريق التدريب والخبرة ، وبذلك يتوافر لدى الدول النامية القيادات القادرة على إدارة أجهزتها الإعلامية المحلية ، ولا تستطيع إلا القليل من البلدان النامية (بل نادراً ما يستطيع أحدها) أن ينافس غيره وينجح في مجال الإعلام **دون أن تكون لديه قاعدة صلبة من العاملين المهرة في هذا المجال** ، وهكذا لا نستطيع أن نمضي لتقييم جدوى الحلول المقترحة لقضايا تدفق الأنباء واختلال

الموازين الإعلامية دون أن نتفق أولاً على أن تدريب العاملين في أجهزة الإعلام ينبغي بالضرورة وحتماً أن يكون أسبق أولوياتنا.

وينبغي على جميع الدول النامية إن أرادت أن تحقق أهداف التنمية أن تعترف بمناحي العجز والقصور لديها وتبذل أقصى ما لديها من طاقة الفكر والعمل ، وكذلك أن تتعرف على الإمكانيات الإيجابية التي لديها ، وتعمل جميعاً مع بعضها ، وتتعاون معاً فيما بينها لتبادل العون ، ولعلنا نُذكِّرْ جميع الدول النامية سواء في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم ، أن مصر تفتح ذراعيها لهم عن طريق المركز الزراعي المصري الدولي الذي خَرَّج المئات منهم ، **إيماناً بدور مصر القيادي في العطاء بسخاء في أي مجال من المجالات التي برزت فيها ، وذلك من منطق تاريخها الحضاري وعطائها لهؤلاء الذين يتقدمون إليها راغبين في أي عون فيما يتعلق بالإمكانيات الإيجابية التي لديها ، ويعترفون بمنجزاتها الرائعة رغماً عن الظروف الصعبة التي اجتازتها والتي فُرضت عليها ، وكانت هذه الظروف سبباً من بين الأسباب التي عاقت أهدافها في التنمية.**

الفصل الثامن
الحلف ومبادئ التعاون الدولي
مؤتمرات أعوام
(١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧)

مدخل في المبادئ التعاونية :

أوضحنا من قبل أن مبادئ التعاون عبارة عن القواعد أو الأسس التي يقوم عليها النظام التعاوني أو مجموعة التقاليد التي تحكم وتنظم الأوضاع والعلاقات التعاونية العامة ، فعلى الرغم من أن الأنظمة القانونية التي تحكم الجمعيات التعاونية تختلف باختلاف الدول ، **إلا أنها مع ذلك تقوم أول ما تقوم على المبادئ العامة التي وضعها الرواد الأوائل. وقد عرّف هؤلاء الرواد باسم " رواد روتشديل " ولم تكن هذه المبادئ التي وضعوها ونُسبت إليهم ، وقام عليها النظام العام لكل جمعية تعاونية ، مواد قانونية مسجلة في قائمة ، وإنما كانت مطوية ضمن النظام الذي أسسوا به أول جمعية عام ١٨٤٤ .. وحددوا فيه أغراضها وخططها ، ثم أقبل التعاونيون من بعدهم على هذا النظام فتناولوا هذه الأغراض والخطط بالشرح والتعليق واستخلصوا منها على ضوء التطبيقات العملية المبادئ والقواعد العامة ونسبوها إلى هؤلاء الرواد.**

وأن السبب في إقبال الشُرّاح وإفاضتهم في الحديث عن مبادئ روتشديل أو عن مبادئ وطرق روتشديل كما يسميها البعض الآخر ، هو أن التنظيم التعاوني الذي أقامه رواد روتشديل الأوائل يعتبر أول تنظيم تعاوني ناجح صمد منذ إنشائه رغماً عن الظروف الصعبة التي أحاطت به ، فإن جمعية روتشديل افتتحت أبوابها في متجر صغير في ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ بالدور الأرضي في مبنى يقع في تودلين قريباً من شارع يوركشير ، ثم يستطرد فيقول أنه لا ينبغي أن تكون هناك أسرار

تتعلق في الجمعيات مهما كانت الظروف والأحوال ، ومهما كانت هذه الظروف محرجة أو صعبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة.

والمعتقد أن مبدأ النشر والعلانية ، يجب أن يشمل فيما يشمل نشر التعليم التعاوني والثقافة التعاونية لما لهما من أهمية عظمى في نجاح الحركة التعاونية وإقامتها على دعائم سليمة.

مبدأ الوحدة أو " تضافر الجهود " :

يرى " ميرسر " أن رواد روتشديل ركزوا اهتمامهم على مصالحهم الاقتصادية المشتركة ، فاستخلص من ذلك قاعدة تعاونية هامة وهي مبدأ الوحدة ، بمعنى أن تكون المصلحة المشتركة هي الغاية التي يجب التفاف الأعضاء حولها مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية ، وهذا هو السبب في أن هؤلاء الرواد أخذوا بسياسة الحياد فيما يتعلق بتلك المعتقدات.

وقد كان من ثمرات تطبيق هذا المبدأ في الحركة التعاونية الانجليزية تكوين الاتحاد التعاوني البريطاني ، والجمعية التعاونية الانجليزية لتجارة الجملة. كما كان هذا المبدأ سبباً مشجعاً في تكوين منظمات تعليمية مركزية وجمعيات تعاونية على نطاق دولي كالحلف التعاوني الدولي والجمعية الدولية لتجارة الجملة.

والمعتقد أن المصالح الاقتصادية المشتركة كانت من بين أهم العوامل التي ساعدت على نجاح جمعية روتشديل ، وقد أثبت نجاحها إمكان خلق مجتمع جديد يتضافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية والسياسية.

ويقول عالم التعاون **بول لامبرت**(*) في كتابه بعنوان " فلسفة التعاون الاجتماعية " ، أن أفكار الرواد تضمنتها في القواعد التي وضعوها ، وفي محاضر اجتماعاتهم ، وأنها في مجموعها تشكل مبادئهم التي طبقتها الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم.

وفيما يلي النص باللغة الانجليزية :

The ideas of its founders, set forth in its rules and the m8inutes of its meetings, make up a body of principles that have since imbued the Co-operative movement throughout the world. (Paul Lambert)

وفي ضوء هذه الحقائق عقد الحلف التعاوني الدولي العديد من المؤتمرات من أجل تحديد مبادئ التعاون بصفة عامة ، وكذلك تحديد من يسمح له الحلف التعاوني الدولي بالانضمام إلى عضويته إذا توافرت في المنظمات التعاونية تطبيقها لهذه المبادئ.

مؤتمر عام ١٩٣٠ :

عقد الحلف التعاوني الدولي في عام ١٩٣٠ مؤتمره الثالث عشر في فيينا ، ثم كُوِّنت لجنة خاصة للبحث في موضوع الاتفاق على مبادئ التعاون في ضوء جميع ما كتبه المؤرخون والباحثون عن تجربة رواد روتشديل وتطبيقهم العملي الناجح ، **والنظر في تحديد هذه المبادئ بحيث يمكن تطبيقها على خير الوجوه في الحركة التعاونية** ، وكان من بواعث

* Lambert, Paul. 1963 Studies in the Social Philosophy of Cooperation, Manchester : Cooperative Union.

الحاجة إلى هذه الدراسة أن الحلف كان ينتظم في عضويته عدد مختلف من الجمعيات يمثل أربعين دولة(*) ، **وأن القانون النظامي للحلف ينص على أن يتّبع الأعضاء مبادئ روتشديل** ، وأن هذه المبادئ لم تكن معروفة على وجه التحديد بحيث يسهل معه تطبيقها ، **وكانت صعوبة تحديدها من الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر.**

مؤتمر عام ١٩٣٤ :

بعد أن أجرت اللجنة السابق تشكيلها وبحوثها قدمت تقريرها إلى المؤتمر التالي للحلف الذي عُقد في لندن عام ١٩٣٤ ، واقترحت في هذا التقرير المبادئ التالية على أساس أنها أهم مبادئ روتشديل(**) ، أو بعبارة أدق أن ما خلصت إليه اللجنة هي التفسيرات الحديثة لمبادئ روتشديل وهذه المبادئ هي :

١) الباب المفتوح للعضوية.
٢) ديمقراطية الإدارة.
٣) رد عائد المعاملات على أساس المشتريات.
٤) وضع حد على سعر الفائدة على رأس المال.
٥) التعامل بالنقد.
٦) الحياد السياسي والديني.
٧) التعليم التعاوني.

---

* Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Vienna, 1930.

** Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at London, 1934.

وقد أوضحت اللجنة أن هناك أفضلية في ترتيب المبادئ التعاونية وأن المبادئ الأربعة الأولى تعتبر(*) أساسية في النظام التعاوني أكثر من المبادئ الثلاثة الأخيرة ، وقالت اللجنة عن هذه الثلاثة.

" مما لاشك فيه أنها تُكَوِّن جزءاً من نظام روتشديل ، ولكنها تعتبر طرقاً وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادئ عامة وأن عدم الأخذ بها قد يؤدي إلى هدم أهم مزايا التعاون ".

وقد قدم الأعضاء البريطانيون في المؤتمر تعديلاً على اقتراح اللجنة ، يرمي إلى استبعاد المبادئ الثلاثة الأخيرة ، وكانت وجهة نظرهم في ذلك أن التعامل بالنقد والتعليم التعاوني وإن لم يكن ثمة شك في أنهما جزءان مهمان من نظام روتشديل ، وأنهما على جانب كبير من الأهمية في تنظيم وفي تقدم الحركة التعاونية ، إلا أنهما ليسا مبدأين أساسيين فيما يتعلق بضرورة توافرهما لتحديد الصفة التعاونية للمنظمات التعاونية التي ترغب في الانضمام إلى الحلف ، وقد عززوا وجهة نظرهم بسبب آخر وهو أن من الأفضل اختصار المبادئ التعاونية ، وهكذا رفض الأعضاء البريطانيون اقتراح اللجنة الأساسي فأُعيد إليها على أن تقدم اقتراحها النهائي للمؤتمر التالي للحلف.

مؤتمر عام ١٩٣٧ :

ثم عقد المؤتمر التالي في باريس بفرنسا(**) عام ١٩٣٧ ، وقدمت اللجنة تقريرها ، فقالت فيه :

(*) أرجو أن أوجه النظر إلى صياغة كلام اللجنة حيث أنها في تشكيلها كان يوجد بها أعضاء بريطانيون اشتركوا في هذه الصياغة ، غير أنه أثناء انعقاد المؤتمر فإنه يتضمن المنظمات التعاونية التي تُرسل بممثليها إلى المؤتمر ، وهؤلاء لهم حق المشاركة في النقاش وطلب الكلمة.

(**) report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Paris 1937.

" إن اللجنة وقد واتتها الفرصة الكاملة لتستعرض ما قدمته جمعيات الجملة للمستهلكين وجمعيات العمال للإنتاج ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والبنوك التعاونية ، لترغب في أن تُعبِّر عن اعتقادها بأن السبع مبادئ التي سبقت الإشارة إليها ، مازالت تعتبر ضرورية وأساسية في نظام روتشديل ، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى الإخلال بوحداتها ، نتيجة للتقدم الصناعي والتجاري ، أو التغييرات التي طرأت أو تطرأ على طرق الاقتصاد ".

وترى اللجنة فيما يتعلق بالبحوث التي أُجريت على هذه المبادئ **الأخذ بتفسير أقل جموداً فيما يتعلق ببعض أنواع الجمعيات التعاونية التي تختلف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك وهي التي كان الأصل في نظام روتشديل ويرتبط مباشرة بأساليب إدارتها التي قادتها إلى النجاح** ، وعلى ذلك ترى اللجنة أن يكون هناك نوع من التمييز بين المبادئ السبعة التي سبقت الإشارة إليها ، وذلك بأن يكون **على جميع الجمعيات التعاونية أياً كانت أنواعها أن تطبق الأربعة مبادئ الأولى حتى تكون لها الصفة التعاونية** ، أما المبادئ الثلاثة الأخيرة فهي وإن لم يكن هناك أدنى شك في **أنها تكون جزءاً من نظام روتشديل ، وقد طبقتها الحركة التعاونية بنجاح في مختلف الدول ، إلا أن عدم الأخذ بها لا يمنع من الانضمام إلى عضوية الحلف التعاوني"(*).**

Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Paris.

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن اللجنة أعادت تأكيدها بأهمية المبادئ السبعة التي افترضتها ، وأن المناقشة التي دارت هي فقط تتعلق بالصفات التعاونية التي تُيَسِّرْ مهمة الانضمام للحلف التعاوني الدولي.

وهكذا يتبين **أن اللجنة كررت أهمية المبادئ السبعة** ، وإذا كان التطبيق العملي قد يلجئ بعض الجمعيات لظروف تتعلق بها ، أو لظروف سياسية محيطة بها ، إلى الانحراف عن الأخذ بالمبادئ الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها ، فإن هذا **لا يسلبها صفتها التعاونية من وجهة نظر الانضمام إلى الحلف التعاوني الدولي.**

وقد لوحظ أن الأعضاء البريطانيين في المؤتمر كانوا يريدون أن يطوروا هذه المبادئ لكي توافق ما تقضي به مصالحهم الخاصة ، وفي ذلك يقول أحد التعاونيين البريطانيين الذين حضروا المؤتمر على سبيل المثال عن البيع النقدي ، **أن ما إتُبع منذ أكثر من تسعين عاماً تختلف تمام الاختلاف عن الطرق المعمول بها الآن** ، ولهذا يجب على الجمعيات التعاونية أن تتبع من الطرق ما يسمح لها بمواجهة المنشآت المنافسة فإن البيع بالأجل مكّن الحركة التعاونية في بريطانيا من التقدم والنمو.

والأرجح أن مصلحة الدول التي تأخذ بأسباب التقدم والتي لم تستكمل بعد نموها الاقتصادي وبناءها الاجتماعي في أن لا تتهاون إطلاقاً في أمر مبدأ البيع بالنقد ، **فإن الانحراف عن هذا المبدأ قد يؤدي إلى إغراء الطبقات العاملة القليلة الدخل بالإقبال على الشراء إلى حد تتعدى فيه حدود دخلها فتقع في ذل الاستدانة** ، والبيع بالأجل هو من الآفات التي تعمل الحركة التعاونية على إنقاذ المجتمع الإنساني منها.

وفيما يلي سنتناول بالشرح والتعليق المبادئ السابقة نظراً لأهميتها بالنسبة للحركة التعاونية ، ونرى ضرورة إلمام من يتولون شئون إدارة الجمعيات بها.

المبدأ الأول – الباب المفتوح للعضوية : Open membership

حرية الانضمام :

يعني هذا المبدأ أن **لا تُغلق الجمعيات التعاونية أبوابها أمام أي شخص مخلص في اهتمامه بها(*) مادامت تتوافر فيه شروط المواصفات التي ينبغي أن تتوافر في العضوية** ، وطبقاً لهذا المبدأ يجب أن تفتح الجمعية أبوابها لكل مستهلك يرغب في الانضمام إليها **سواء أكان رجلاً أم امرأة ، وبغض النظر عن اللون ، والجنس أو الجنسية والمعتقدات الدينية ، والمذاهب السياسية** ، وكانت جماعة روتشديل تطلب ممن يريد الانخراط في عضويتها أن يحظى بتزكية اثنين من الأعضاء ، **كما كانت تُعلّق قبوله النهائي على موافقة الجمعية العمومية** ، وتشترط على العضو أن يحضر بنفسه ليلة انضمامه إلى غرفة الاجتماعات ويقرر **عزمه على المساهمة بخمسة اسهم ، قيمة كل سهم جنيه إنجليزي ، وأن يؤكد احترامه لقوانين الجمعية.**

وتنص القوانين النظامية للجمعيات التعاونية للاستهلاك في مصر على أن من يرغب في العضوية عليه أن يتقدم بطلب اكتتاب إلى مجلس إدارة الجمعية مشفوعاً بقيمة الأسهم المكتتب فيها كلها أو بعضها ، وأن يبين في هذا الطلب اسم الطالب ، ولقبه ، وسنه ، ومهنته ، ومحل إقامته ، وجنسيته. **كما تنص على أن مجلس الإدارة يبت في هذا الطلب في مدى شهر من تاريخ تقديمه ، وإذا رفض مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية رغبة الطالب في الانضمام ، وجب أن يبنى هذا الرفض على أسباب قوية**

* See Cooperative Ideals and Problems by Anders Orne translated by J. Downie, Cooperative Union, Manchester, England 1937.

ويتبع هذا الإجراء نفسه في حالة ما إذا تنازل أحد الأعضاء عن أسهمه إلى آخر ليكون عضواً جديداً ، فإنه يجب النظر فيما إذا كان العضو المتنازل **إليه عضواً سابقاً غير مرضي عنه في الجمعية أو فيما إذا كان تاجراً منافساً.**

ومن المعروف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك أنها تحارب الاستغلال والانتهازية ، وقد لا يُرضى ذلك بعض التُجّار المنافسين الذين يرون في وجودها إضراراً بمصالحهم غير المشروعة ، فيعملون على أن ينضموا إلى هذه الجمعيات ، ويداومون على حضور الجمعيات للتأثير على الأعضاء واتخاذ قرارات يستهدفون **من ورائها تحقيق مصالحهم الشخصية ، من أجل ذلك كان مثل هذا النوع من الأعضاء غير مرغوب فيه.**

وفي حالة رفض طلب العضوية يجب أن يرد إلى الشخص المتقدم للعضوية ما سبق أن دفعه عند تقديم طلبه **بما في ذلك رسم الدخول إذا كان من الشروط التي تتطلبها** الجمعية أن يدفع راغب العضوية رسم الدخول ، وتعطي بعض الجمعيات للعضو الحق في أن يعود إلى تجديد طلبه فيما بعد متى رأى أن الأسباب التي من أجلها رفض طلبه قد زالت.

ولا يتعارض مبدأ الباب المفتوح للعضوية مع ما تتقيد به بعض الجمعيات من قصر العضوية فيها على أعضاء حرفة معينة ، أو مهنة خاصة ، فهناك جمعيات كثيرة من هذا النوع تشترط هذا النوع وتتقيد بهذا القيد وقد كثر الجدل والنقاش حول هذا الأمر بين المؤيدين له والمعترضين عليه ، **فالمؤيدون** يرون أن روح التضامن تكون بين الأعضاء من أبناء الحرفة أو المهنة الواحدة أقوى منها بين الأعضاء من أبناء الحرف أو

المهن المختلفة ، والسبب في نمو وازدهار الجمعيات التي تقوم على هذا الأساس إنما يرجع إلى هذا العامل نفسه **وهو تجانس الأعضاء في المهنة والحرفة. أما المعارضون** فينظرون إلى المسألة من جانب آخر يتصل بالصالح العام للحركة التعاونية، ويرون أن مثل هذه الجمعيات توجه جهودها نحو خدمة عدد محدود ، وتهتم بحاجاتها ومصالحها **أكثر من اهتمامها بالأهداف الاجتماعية العامة للتعاون** ، ومن ثم يرون في تأسيس مثل هذا النوع من الجمعيات **انحرافاً عن المبادئ التعاونية** .. هذه المبادئ التي لا تكلف العضو أكثر من أن يكون مستهلكاً وعلى استعداد لأن يسهم بنصيبه المطلوب من رأس المال ، بل يرون أن **وجود هذه الجمعيات يؤدي إلى انقسام الحركة** ، وهذا بدوره يؤدي إلى إضعافها ، ولهذا يستحسن البعد ما أمكن عن إنشاء الجمعيات التعاونية الطائفية .. **غير أننا نوضّح أن وجود مثل هذه الجمعيات قد يكون ضرورياً في بعض الأحيان ، كما هو الحال في مناطق المصانع والمناجم البعيدة عن العمران ، والتنظيمات الجماهيرية التي تعمل على التيسير على أعضائها ، لصالحهم وصالح الإنتاج في نفس الوقت.**

وفي مصر لا يجيز القانون التعاوني الذي أصدرته مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ، لا يجيز تعليق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من سهم واحد ، ولا يجيز للعضو الواحد أن يمتلك أكثر من خمس رأس مال الجمعية ، " مادة رقم ٧ من القانون(*) ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ " **والمادة تستثني**

* نرجو أن نوجه النظر إلى أننا نشير إلى هذا القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ باعتبارهما توضيحاً لاتجاهات ثورة مصر نحو الاهتمام بالتعاون وأساليبه التطبيقية ، ونشير إلى أن الرئيس المرحوم جمال عبد الناصر رفع في الفترات الأولى من حكمه أن **مصر بلد ديمقراطي اشتراكي تعاوني.**

الأشخاص الاعتبارية العامة من هذا الشرط .. كما ينص على أن يكون باب العضوية في الجمعيات التعاونية مفتوحاً لجميع المواطنين طبقاً للشروط العامة للتعاون. وقد أجاز كذلك إنشاء جمعيات تعاونية للاستهلاك تكون العضوية فيها مقصورة على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهم ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لكل من توافرت فيهم الشروط اللازمة حق العضوية في الجمعية.

وفيما يتعلق بشروط العضوية في الجمعيات التعاونية الزراعية ، تشترط اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ، متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتي :

مادة (١) : يشترط(*) فيمن يكون عضواً في الجمعية متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتي :

١) أن يكون شخصاً طبيعياً.
٢) أن يكون من المشتغلين بالزراعة الحائزين أرضاً زراعية بالملك أو بالإيجار أو بوضع اليد ، أو من المشتغلين بالإنتاج الزراعي أو الحيواني أو ممن لهم مصالح مباشرة مرتبطة بالزراعة.
٣) أن يقبل كتابة النظام الداخلي للجمعية ، وأن يفي بالتعهدات الخاصة بالاكتتاب في الأسهم ودفع قيمتها كلها أو بعضها طبقاً لما يحدده هذا النظام.

---

* ونفس هذه الشروط تقريباً تضمنتها القوانين التعاونية التي صدرت فيما بعد وعلى سبيل المثال في المادة رقم ٣٠ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعي ، والمادة رقم ١١ من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨١. وتميل القوانين التعاونية في مصر نحو أن تحدد اللائحة التنفيذية الحد الأقصى لما يجوز أن يمتلكه العضو ، ويُرجع في ذلك على سبيل المثال إلى المادة رقم ٢ من قانون تعاونيات الثروة المائية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣،وإلى المادة رقم ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تعاونيات الثروة المائية.

مادة (٢) : يشترط فيمن يكون عضواً في الجمعيات الزراعية أن يكون من المنتجين الزراعيين في أحد فروع الإنتاج الذي تتخصص فيه الجمعية طبقاً لنظامها الداخلي ، وان يتوفر فيه الشرط المنصوص عليه في البند ٢ من المادة السابقة.

مادة (٣) : يصدر قرار من مجلس إدارة الجمعية في جميع الأحوال بقبول العضو بعد التثبت من توفر الشروط المبينة في المادتين السابقتين.

حرية الانسحاب :

ويتبع حرية الانضمام إلى الجمعية التعاونية ، حرية الانسحاب منها .. ولكن تطبيق ذلك في بعض الدول ليس من السهولة بالقدر الذي يخطر في البال ، ذلك لأن الانسحاب يعتمد أول ما يعتمد على وجود من يقبل شراء نصيب العضو المنسحب ، وإذا فُرِض ووُجِد هذا المشتري ، فإن الجمعية تحتفظ لنفسها بحق الرفض أو الموافقة على قبوله عضواً فيها ، **لأنه ليس من المصلحة ولا من المعقول قبول أي طارق يرغب في أن يحل محل العضو المستقيل** ، بل هناك من التعاونيين من يرى أن أفضل الطرق في حالة الرغبة في الاستقالة هي **أن ترد للعضو المستقيل قيمة أسهمه ، ولكن هذا الرأي إذا أُخذ به قد يُعرِّض الجمعية لأخطار جسام ، فقد يجتمع عدد من الأعضاء الساخطين ويطالبون برد قيمة أسهمهم بقصد إحراج الجمعية فتتعرض للانهيار.**

وقد رؤى لتجنب مثل هذه المخاطر ، أو العمل على التقليل من حدتها أن تحتفظ الجمعية لنفسها بحق تأخير دفع قيمة الأسهم إلى الوقت

الذي تسمح فيه إمكانياتها برد هذه القيمة ، وقد وضعت لذلك قواعد روعي فيها أن تسمح غالباً برد قيمة هذه الأسهم عند وفاة العضو ، وكان يجب أن تسمح القواعد برد هذه القيمة في حالة تغيير محل الإقامة وبخاصة في المدن الكبيرة إذا سمحت بذلك الحالة المالية للجمعية.

وفي مصر مثلاً تنص المادة رقم ٢١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية – على ما يأتي :

" يكون لكل عضو الحق في أن ينسحب من الجمعية وفقاً للإجراءات التي يعينها نظامها ، ويكون له عندئذ الحق في استرداد قيمة ما ساهم به في الجمعية بشرط ألا يترتب(*) على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية ، ويجب تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنتسب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز في رأس مالها ".

وينص البندين رقمي ٤ ، ٥ من المادة رقم ٢ للائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعي والتي صدر بها القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٨١ على أن يتضمن النظام الداخلي للجمعية الحد الأقصى لعدد الأسهم وقيمة الحصص التي يجوز أن يملكها العضو ، وشروط قبول الأعضاء وواجباتهم ، وشروط فصلهم وانسحابهم.

وفيما يتعلق بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي تنص المادة رقم ١٣ الخاصة بالنظام الداخلي التي تُحدد القواعد الواجب مراعاتها عند إعداد النظام الداخلي للجمعية على ضرورة تحديد

* وتنص المادة رقم ٣٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعي الجديد والخاصة بزوال العضوية على نفس المعنى.

شروط العضو ونظام قبول الأعضاء ، ومدة البت في طلب العضوية ، وواجبات والتزامات الأعضاء ، وشروط وحالات وآثار الانسحاب أو الفصل من العضوية.

أمثلة لتيسير انسحاب الأعضاء :

وقد بُذلت جهود للعمل على تيسير انسحاب الأعضاء من الجمعية إذا رغبوا في ذلك كما هو الحال في معظم الجمعيات التعاونية للتجزئة في إنجلترا ، فإنها في سبيل تيسير هذا الغرض لجأت إلى الأسهم فقسمتها إلى نوعين هما :

النوع الأول : أسهم قابلة للتداول.

النوع الثاني : أسهم خاضعة للاسترداد.

أما النوع الأول وهو الأسهم القابلة فيلاحظ أن الجمعيات لا تُلزِم أعضاءها في الغالب بامتلاك ما يزيد على خمسة أسهم منه ، **ومن حيث أنه قابل للتداول أو التنازل فإنه يمكن لأي شخص أن يتنازل عن أسهمه من هذا النوع القابل للتداول لأي شخص آخر يعرفه ، على أن توافق الجمعية على الشخص المتنازل إليه.**

وأما النوع الثاني وهو الأسهم الخاضعة للاسترداد **فيمكن للعضو أن يسترد قيمتها من الجمعية طبقاً لشروط معينة ينص عليها في نظام كل جمعية.**

كذلك لجأت الجمعيات التعاونية الأمريكية إلى طرق أخرى ، **كطريقة الرصيد الدائر لفترة محدودة أو فترة غير محدودة** ، ورأس المال الدائر، **وطريقة الاستقطاعات الدائرة.**

فهذه الطرق السابق ذكرها جميعها تهدف إلى جذب الأعضاء نحو الانضمام إلى الجمعيات وتيسير أمر انسحابهم.

على أي حال فإن القاعدة هي أن يكون للعضو الحرية في الانضمام ويكون له أيضاً الحرية في الانسحاب **بشرط أن تسمح الحالة المالية للجمعية بذلك وألا يصيبها ضرر من وراء ذلك.** ويرى " جيمس(*) بيتر وارباس " أنه يجب على الجمعية أن تحتاط لنفسها فتحتفظ بحق عدم قبول الأشخاص الذين يكون في انضمامهم ضرر يلحق بها. وتحتفظ كذلك لنفسها بحق فصل العضو إذا أتى عملاً من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً ، **ويرى العديد من الكتاب والمفكرين التعاونيين أن القيد الوحيد الذي يجب أن يوضع على العضو المحتمل هو ألا يمارس نشاطاً يكون منافساً لنشاط الجمعية أو بمعنى آخر ألا يكون له مصالح تتعارض مع مصالح الجمعية.**

والمفضل أن تراعى الجمعيات مُسبقاً جانب التحري والدقة فيما يتعلق بالصفات التي ترى ضرورة توفرها في أعضائها ، لأن **القوانين في بعض الدول تضع قيوداً على فصل الأعضاء** ، فالقانون الإنجليزي في هذا الشأن ينص **على ضرورة عقد جمعية عمومية غير عادية ، وتمثيل ثلاثة أرباع قيمة الأسهم وأغلبية ثلثي الأعضاء كما ينص على أن يبلغ العضو بما ينسب إليه من تهم ارتكبت ضد الجمعية كتابة وقبل شهر من تاريخ انعقاد**

* Warbassem J.P. (1936) Cooperative Democracym New York : Harper.

الجمعية العمومية غير العادية ، بل إن المادة ٧٥ من القانون التعاوني المصري السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ كانت تتطلب **أن يحضر الجمعية العمومية الأعضاء بأنفسهم أو بممثلين عنهم على الأقل** ، فإذا لم يتكامل العدد القانوني تُدعى الجمعية العمومية **للاجتماع مرة ثانية ، وعندئذ تعتبر القرارات صحيحة إذا اشترك في الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل.**

كما أن القانون السابق رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ينص في المادة رقم ٤٣ على أن **لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، فإذا قل عدد الحاضرين عن ذلك عد الاجتماع قانونياً بعد انقضاء ساعة بحضور ربع مجموع الأعضاء** ، فإذا قل عدد الحاضرين عن ذلك ، انعقدت الجمعية العمومية في اليوم الخامس عشر من تاريخ الاجتماع السابق ، ويكون انعقادها في هذه(*) الحالة صحيحاً بأي عدد من الأعضاء.

ومثل هذه الشروط تجعل ممارسة هذا الحق بالنسبة للجمعيات ضرباً قريباً من المستحيلات ، ولهذا يطالب التعاونيين دائماً بمراجعة مثل هذه الشروط التي لا تتمشى مع تطور الحركات التعاونية ، ويفهم من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ومن النظم الداخلية للجمعيات التعاونية للاستهلاك أنه يكفي لفصل العضو صدور قرار بأغلبية الحاضرين في الجمعية العمومية ، إذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من هذا القانون ، والبند "و" من المادة ١٦ من النظام الداخلي النموذجي لجمعيات الاستهلاك

* نجد المادة رقم ٣٨ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون الاجتماع في هذه الحالة صحيحاً بحضور ربع مجموع الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الرأي الذي منه الرئيس.

على فصل العضو إذا أتى عملاً يضر بمصالح الجمعية مادياً أو أدبياً ، ولم يرد في القانون أو اللوائح ما يتطلب ضرورة عقد جمعية استثنائية لممارسة هذا الحق.

ومن الموضوعات التي كثر حولها الجدل والنقاش فيما يتعلق بمبدأ الباب المفتوح للعضوية موضوع : **هل تفتح الجمعية أبوابها لجميع أعضاء العائلة أم يكتفي بعضو واحد ؟** .. وفي هذا يقول " شارل جيد "(*) **أنه على الرغم من أن الزوجة هي التي تقوم بشراء جميع ما يلزم الأسرة فإن الزوج هو الذي يصير عضواً في الجمعية ، وبما أن المشتريات التي تقوم بها الزوجة هي للأسرة جميعها فإنه يبدو من غير الضروري أن ينضم بقية الأعضاء إلى الجمعية نظراً لما يتطلبه انضمامهم من دفع المبالغ التي يتطلبها الاكتتاب في أسهم رأس المال لاكتساب العضوية ، ومن رأيه أن الأسرة لن تستفيد من ذلك كما أن الجمعية كذلك لن تستفيد على الأقل من ناحية ارتفاع رقم المبيعات.**

على أننا لا نتفق مع " شارل جيد " فيما ذهب إليه ، بل نعتقد أن انضمام أكبر عدد ممكن من الأسرة إلى الجمعية يثمر فائدة مزدوجة تعود على الجمعية وعلى الأسرة ، فأما فائدة الجمعية فتتمثل في زيادة مواردها بما يساعدها على النمو والارتفاع بمستوى خدماتها والاعتماد في ذلك على مواردها الذاتية. ولا يخفي أن الجمعية إذا اكتسبت عدداً كثيراً من

---

* Gide Charle : Les Cooperatives de Consommation, Paris, 1904.
ويمكن لقراء اللغة الانجليزية أن يرجعوا إلى نفس المرجع مترجماً باللغة الانجليزية :

Knops.

الأعضاء كان ذلك مما يؤدي إلى زيادة اتساعها ونجاحها ، إذا توافر بالطبع عامل حسن الإدارة وكفاءتها وفاعليتها.

وأما فائدة الأسرة ، فالمعتقد أن اشتراك أفرادها يغرس في نفوسهم جميعاً الشعور بمسئولية المالك ، فيزدادون اهتماما بجمعياتهم ، وبالتالي تنمو فيهم عوامل الجدية في بحث أمورها عن طريق اللجان الفرعية أو الجمعيات العمومية ، وبذلك تزداد يقظة الأعضاء وينعكس أثر ذلك على مجالس الإدارة فتزيد من بذل جهودها وتوخي الدقة في تصريف شئون الجمعية ، هذا إلى أن اشتراك أفراد الأسرة يساعد على تعويد الصغار من أفرادها وتدريبهم على الحياة التعاونية ، ثم أن أفراد الأسرة ينتفعون طبقاً للقانون التعاوني بفائدة رأس المال التي يحصلون عليها ثمرة لقيمة أسهمهم ، وهذا الأسلوب يساعد الصغار والكبار على الادخار.

ويلحق بمبدأ الباب المفتوح في الغالب قاعدة البيع إلى الجمهور ، فهناك جمعيات تقصر مبيعاتها على أعضائها ، ولكن الغالب في الجمعيات أن تتيح البيع لغير الأعضاء ، ومما يذكر بهذه المناسبة أن القانون المصري أخذ بذلك ، وأشترط عدم جواز البيع بالنسيئة لغير الأعضاء.

المبدأ الثاني : ديمقراطية الإدارة : Democratic control

تعتبر الجمعيات التعاونية نماذج مصغرة للمجتمع الإنساني الكبير ، ومن أهم مبادئها المساواة بين الأعضاء ، وهي لضمان تحقيق هذا المبدأ تحرص على تطبيق مبدأ أن **لكل عضو صوتاً واحداً مهماً كان عدد الأسهم التي يمتلكها** على صعيد الجمعية القاعدية ، وهذا يختلف تمام الاختلاف عن الشركات الرأسمالية فإن للعضو فيها يحق أن يكون له عدد من

الأصوات يقل أو يكثر تبعاً لما يمتلكه من أسهم ، ويرى " شارل جيد " أنه لكي يستخدم مبدأ ديمقراطية الإدارة بطريقة منطقية **يجب أن يعطي الصوت للأعضاء الذين يتعاملون مع الجمعية فقط** ، أي حق الإدلاء بأصواتهم وان يكون لهم من الأصوات القدر الذي يناسب قيمة معاملاتهم مع الجمعية.

ونحن لا نتفق معه في هذا الرأي لأن الحركة التعاونية الاستهلاكية قامت لخدمة الأفراد وتمكينهم من إشباع أقصى ما يمكن من رغباتهم في حدود الدخل الذي يحصلون عليه ، ولا تتحقق هذه الغاية إلا بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، وهذا يعني القضاء على سيطرة رأس المال ، وإعطاء كل عضو في الجمعية الفرصة التي يستطيع فيها أن يعبر عن رغباته ، ويطالب الجمعية بتحقيق هذه الرغبات في حدود ما تملك من الإمكانيات ، **وكما أن أعضاء الأمة يتساوون في أن لكل فرد صوتاً واحداً عندما يدلي برأيه في الأمور السياسية** ، كذلك في الجمعيات التعاونية على الصعيد القاعدي في البنيان التعاوني ، أي الجمعيات المحلية كجمعيات التجزئة يتحقق مبدأ المساواة فيها عن طريق مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما كان عدد الأسهم التي يمتلكها ومهما كانت قيمة معاملاته كبيرة ، **وإلا استطاع ذوي الأغراض من الأثرياء أن ينضموا إليها وأن يتمكنوا بفضل قيمة معاملاتهم من السيطرة عليها.**

صحيح أن الجمعيات التعاونية العامة وهي جمعيات في المستوى الأعلى تعطي الجمعيات المحلية التي تشترك في عضويتها عدداً من الأصوات يتناسب مع مقدار معاملاتها ، ولكن الأمر فيها يختلف إذ أن الجمعيات في المستوى الأعلى تهدف إلى **تشجيع الجمعيات** المحلية على التعامل معها ، هذا إلى أن الأصوات التي فيها تكون ممثلة لجمعيات

تعاونية تسير على مبدأ ديمقراطية الإدارة ، وهذا مما يطمئن نوعاً ما إلى أنها لا ترغب في الاستحواذ أو السيطرة.

وتظهر المساواة بين الأعضاء في الجمعيات التعاونية بوضوح عندما ينضم أعضاء جدد إلى الجمعية ، فإن الشروط التي يقبلون على أساسها والحقوق التي يتمتعون بها هي نفس الشروط التي يتمتع بها الأعضاء السابقون ، وهم كذلك عندما يكتتبون في شراء أسهم من الجمعية يدفعون نفس القيمة التي دفعها زملاؤهم السابقون ، وهذا يختلف اختلافا كبيراً عن المشروعات الرأسمالية ، فإن قيمة أسهمها تتراوح ارتفاعا وانخفاضا تبعاً لنجاح الشركة وإخفاقها ، ويرجع ذلك إلى أن عدد الأسهم في الشركات المساهمة محدود ، أما راس المال في الجمعيات التعاونية فهو قابل للزيادة والنقصان تبعاً لتطبيق مبدأ الباب المفتوح للعضوية ، فإنه يسمح للجمعية بقبول أعضاء جدد ويُيَسِّر للقدامى سبيل الانسحاب ، هذا إلى أن الاحتياطات في الشركات المساهمة تعتبر ملكاً للأعضاء يقتسمون فائضها عند التصفية ، **والأمر على عكس ذلك فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، فإنه لا يجوز أن يرد للأعضاء أكثر مما دفعوه ثمناً لأسهمهم.**

والسلطة العليا في الجمعيات التعاونية ، هي لجمعياتها العمومية التي تتألف من جميع الأعضاء ، والأعضاء لهم مطلق الحرية في إصدار ما يشاءون من القرارات التي تستهدف الصالح العام للجمعية ، فهم الذين يوجهون أعمالها ، وهم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة في وجود الجمعية أو حلها ، ويستطيع كل عضو رجلاً أو امرأة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد لديه القدرة والكفاية على تولي مهام هذا المنصب ، وكان حائزاً لثقة الأعضاء في الجمعية.

وعندما أسَسَتْ جماعة روتشديل جمعيتها أوردت في نظامها قاعدة " لكل فرد صوت واحد " بقصد انتخابات أعضاء مجلس الإدارة فقط ، ثم عُدلت هذه القاعدة بعد عام من بدء عمل الجمعية لكي تشمل كذلك الرقابة على جميع أعمال الجمعية وقرارات الجمعية العمومية (*).

وذهبت بعض الجمعيات إلى أبعد من هذا في سبيل تحقيق مبدأ ديمقراطية الإدارة ، فكانت تتيح الفرصة لجميع أعضائها كي يتولوا وظائف العضوية في مجلس الإدارة ، ومن هذه الجمعيات جمعية " سانت جوتبرس باسكتلنده فقد كان أعضاؤها يتناوبون عضوية مجلس الإدارة تبعاً للترتيب الأبجدي لأسمائهم ، وكان لهذه الطريقة فضل كبير في تدريب الأعضاء وحصولهم على خبرات قيمة ، بل إن ذلك أهدى الحركة التعاونية كثيراً من القادة الممتازين.

غير أن هذا من جانب آخر ، وضع كثيراً من الأعضاء في مركز المسئولية دون أن يكون عندهم الاستعداد أو القدرة على تحملها مما أدى إلى عدم الاستمرار في ذلك الاتجاه ومن الخير أن لا تأخذ الجمعيات التعاونية بمثل هذه التجربة لأن محاولة حُسن إعداد قادة من التعاونيين عن طريق التطبيق العملي فقط ووضعهم في مراكز المسئولية أمر قد يكون سبباً في انخفاض مستوى كفايتها ، وقد يؤدي إلى إضعافها ثم إلى نتائج ليست في صالح الحركة.

فإذا أرادت الجمعيات أن تتبع قاعدة إتاحة الفرصة لجميع أعضائها لكي يتناوبوا وظائف العضوية في مجلس الإدارة فالأفضل أن يقترن ذلك

* Principles of Cooperation by Emery Borgadas. The Cooperative League of the U.S.A. Washington.

بشروط منها ضرورة نشر التعليم والتدريب التعاوني اللذين يؤهلان عضو مجلس الإدارة المرتقب لأعباء وظيفته ، ثم الاطمئنان إلى ما يؤكد أن العضو قد اجتاز هذه الدراسات بنجاح.

وتلجأ بعض الجمعيات في سبيل تحقيق مبدأ الديمقراطية إلى طريقة هامة ، وهي أن تضع كل عضو من أعضائها في إحدى اللجان التي تلائم ميوله واستعداده ليبذل فيها نشاطه ، وإذا كانت لدى العضو رغبة في نشاط معين ، ولم يكن هذا النشاط ضمن أوجه نشاط الجمعية سارعت بتكوين لجنة خاصة لهذا النشاط حتى تغرس في جميع الأعضاء الشعور بالمسئولية وتثير فيهم الاهتمام الدائم بالجمعية.

وتتجه ديمقراطية الإدارة نحو العمل لمصلحة المجموع ، ففي السويد مثلاً استطاعت " جمعية ك . ف(*) Kooperative Forbundet " وهي عبارة عن جمعية للجملة واتحاد بالنسبة للحركة التعاونية في السويد ، أن تغزو ميادين الصناعة التي تحتكرها الشركات الرأسمالية وتتحكم في أسعار منتجاتها فتبيعها بقيمة مرتفعة دون مبرر ، فقد استطاعت هذه الجمعية أن تدخل ميادين الصناعة وصارت منافساً قوياً كان لمنافسته أثر كبير في هبوط الأسعار إلى حد معتدل معقول ، وقد حال ذلك بدوره دون أن تعمد الدولة إلى تأميم كثير من هذه الصناعات لأن ذلك أصبح في نظرها غير ضروري ، ولم يعد له ما يبرره.

ويرى ف.س. آلن أن تحقيق ديمقراطية الإدارة يتوقف على الأمور الأساسية الآتية :

* 1) Co-operative Sueden To-day By J.W. and also : Consumers Cooperation By Anders Hodbesg.
2) Andres Orme : The Seven Principles : Kooperative Forbundet, 1925.

١) المشاركة الفعالة من جانب الأعضاء في الرقابة على أعمال الجمعية على أساس أن لكل عضو صوت واحد ، وأن يزودهم أعضاء مجلس الإدارة في فترات منتظمة بتقارير عن نشاط الجمعية ، وأن تعقد اجتماعات الأعضاء بكفاية تامة ، ويعني بالإعلان عنها وتنظيمها وإدارتها.

٢) الكفاءة الإدارية وتتمثل في أعضاء مجلس الإدارة الذين يتراوح عددهم بين سبعة أو أكثر تبعاً لحجم الجمعية ولظروف واعتبارات أخرى ، وعلى مجلس الإدارة أن يعقد في كل شهر اجتماعاً دورياً مرة على الأقل ، وعليه كذلك أن يجتمع أكثر من ذلك كلما دعت الظروف ليتمكن من المراقبة الفعّالة على أعمال المدير ، وليطلب أعضاؤه من الموظفين المسئولين تقارير دورية عن أعمالهم ، وليتأكدوا من سرعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية. **وعلى وجه العموم لمراقبة الجمعية فيما بين دوري انعقاد الجمعية العمومية – إذ أن أعضاء مجلس الإدارة يملكون في هذه الفترة السلطة العليا.**

٣) يجب على جميع اللجان التي ينتخبها الأعضاء " بما فيها أعضاء مجلس الإدارة " إعطاء تقارير دقيقة عن نشاطها وعن المركز المالي للجمعية ومدى تقدمها وذلك لكي تتاح للأعضاء الفرصة التي تمكنهم من أخذ صورة حقيقية عن المركز المالي للجمعية واحتياجاتها وليتمكنوا من الحكم على كفاية هذه اللجان ورؤساء الجمعية.

٤) استمرار التعليم التعاوني لأعضاء الجمعية بقصد التعمق في فهم رسالة ومبادئ وأهداف الحركة التعاونية ولاستثارة حماسهم واهتمامهم بأعمال الجمعية ومراقبتها مراقبة فعَّالة.

٥) تيسير سبل الانضمام إلى الجمعية للراغبين من أهل المنطقة وذلك عن طريق ترحيل فائض معاملاتهم لحساب اكتتابهم في رأس المال دون أن يشعروا بالحاجة إلى المطالبة بدفع قيمة الأسهم فوراً.

ويرى كذلك أنه يجب أن يكون من سياسة الجمعيات تنظيم حملات الترغيب في العضوية من وقت لآخر لتكسب الجمعية أعضاء جدداً ، خاصة وأن الهدف النهائي للجمعية التعاونية الاستهلاكية الحقة هو خدمة المجتمع الذي تعمل فيه ، وهذا يتطلب تدعيماً بواسطة سكان هذا المجتمع.

ونحن نتفق مع ف . س . آلن فيما يتطلبه من مظاهر لإمكان تحقيق ديمقراطية الإدارة ، غير أننا **لا نتفق معه في أن الكفاءة الإدارية تتمثل في أعضاء مجلس الإدارة فقط إذ أن هؤلاء يجتمعون دورياً مرة على الأقل كل شهر ، ومن اختصاصاتهم رسم السياسة العليا للجمعية ، ويكون على الإدارة التنفيذية بعد ذلك وضع هذه السياسات موضع التنفيذ ، لذلك يجب مراعاة الدقة في إتباع الأساليب العلمية لتحقيق الكفاءة الإدارية في البنيان التعاوني بأسره على اختلاف مستوياته ، وعلى وجه الخصوص في اختيار أعضاء الإدارة التنفيذية كرئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي** ، والمدير ورؤساء الأقسام والموظفين بحيث تتوافر فيهم الخبرة

والكفاءة التي تتعلق بنشاط الجمعية وبذلك تتحقق القدرة والكفاءة في العمل وفي جميع مراحل الإدارة.

كما نرى امتداد التعليم التعاوني بحيث يشمل أيضاً موظفي الجمعية وعمالها ، وذلك لكي يتشربوا فلسفة التعاون التي تقوم دعائمها على الارتفاع بمستوى خدمة الأعضاء والمستهلكين ، خاصة وأن هؤلاء الموظفين والعمال هم الذين يتعامل معهم جمهور المتعاملين يومياً ، والمفروض أن يكون أغلب هؤلاء المتعاملين من أعضاء الجمعية ، **ومن الخير أن يزداد تعاملهم وولائهم مع الجمعية على قدر ما يلقون من خدمة وحسن معاملة.**

أما فيما يتعلق بتيسير انضمام أهل المنطقة للجمعية فهذا أمر نحبذه ، ولكن يجب أن يكون هناك قواعد تنظمه بحيث تكون هناك أساليب إجرائية وإرشادية توضّح التزامات العضوية ، كَأَنْ يُشْترط ضرورة اشتراك العضو في عدد من الأسهم ويسمح له بأن يدفع جزءاً من قيمتها عند الاكتتاب ، ثم تُيَسِّر الجمعية أمر تغطية قيمة هذه الأسهم عن طريق ترحيل فائض معاملات العضو لحسابها.

ولضمان أخذ الجمعيات بمبدأ ديمقراطية الإدارة ، تنص القوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيات على بعض شروط مقيدة نذكر بعضها فيما يلي :

أ) تحديد حد أقصى لما يمتلكه الفرد من أسهم في رأس المال ، ففي أغلب الولايات المتحدة بأمريكا يجب أن لا يتجاوز مقدار ما يمتلكه الفرد من أسهم عما قيمته ١٠٠٠ دولار ، وإن كان هناك كثير من الجمعيات التعاونية تجعل الحد الأقصى يتراوح بين

١٠٠ ، ٥٠٠ دولار، وفي إنجلترا لا يزيد الحد عن ٣٠٠ ج.ك . وفي مصر لا يجوز أن يمتلك الشخص أكثر من خمس رأس مال الجمعية.

ب) النص على وجوب حضور الأعضاء بأنفسهم في الجمعيات العمومية وعدم السماح بأن ينيب أحد الأعضاء غيره عنه في تمثيله ، وذلك لأن الإنابة تضعف ديمقراطية الرقابة ، غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالسماح للجمعيات المحلية بأن تنيب عنها ممثلين في الجمعية العمومية لجمعية الجملة أو غيرها من الاتحادات التعاونية ، فإن هذه الإنابة قد تكون ضرورية.

ج) اشتراط موافقة ثلثي أرباع الأصوات لتعديل بعض المواد في قانون الجمعية ، وهناك اتجاه متزايد في الآونة الأخيرة نحو الاكتفاء بأغلبية بسيطة للقيام بمثل هذه التعديلات.

د) تحديد حد أقصى للفائدة التي تعطيها الجمعيات التعاونية لرأس المال ، وذلك خشية أن تؤدي الفائدة المرتفعة إلى اكتتاب راغبي الاستثمار في أسهم الجمعية **ومثل هؤلاء ليس من المرغوب فيهم أن يكونوا أعضاء في الجمعيات التعاونية.**

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن الديمقراطية الحقة في الرقابة تعتمد كثيراً على فهم الأعضاء الكامل لمبادئ التعاون وروح التعاون ، أكثر من اعتمادها على أي نوع من القيود التي تتضمنها القوانين التعاونية أو النظم الداخلية ، فإذا اختفت الروح التعاونية وحلت محلها روح الأنانية والفردية ، فليس هناك ما يمنع الأعضاء في المستقبل البعيد

من التصويت على تحويل الجمعية إلى شركة مساهمة إذا كانت القوانين وفقاً للظروف البيئية تسمح بذلك.

المبدأ الثالث : العائد على المعاملات :

Distribution of the surplus to the members in proportion to their transactions

وهناك كثير من الكُتاب ينسبون إلى رواد روتشديل أنهم أول من طُبّق مبدأ العائد على المعاملات ، ولكن الحقائق التاريخية أن هذا المبدأ قد طُبّق من قبل ، وأن بعض جمعيات كانت تعمل في أنحاء متفرقة من إنجلترا طبقت هذا المبدأ قبل أن يقيم رواد روتشديل نظامهم ، وقد ذكر " أكلاند(*) و جونز " **أنه عندما أقام رواد روتشديل جمعيتهم في عام ١٨٤٤ كان يوجد سبعة وثلاثون جمعية تعمل من قبل ، ومن بين هذه الجمعيات كانت تسع جمعيات تُطَبِّق مبدأ العائد على المعاملات ومن بينها واحدة أسست عام ١٨١٢ وأعطت لأعضائها عائداً عام ١٨١٣ وهي جمعية " لينوكس تاون ".**

وهناك من يعتقد أن هذا المبدأ طبقته قبل ذلك الجمعيات الاسكتلندية فقد ذكر " ردفرن " أن الجمعيات الاسكتلندية الأولى كانت تهدف إلى الشراء أكثر مما تهدف إلى الإنتاج ، وكان لهذه الجمعيات وكيل للشراء يأخذ منها قدراً من المال يُغطي كافة النفقات ثم يعيد إليها ما يفيض بعد تمام الصرف ، وقد تكون هذه هي النواة لفكرة العائد على المشتريات، وكانت جمعية " لينوكس تاون " تقوم في نفس المنطقة التي تقوم فيها هذه الجمعيات فوجدت هذا النظام فأخذت به وطبقته على أنه نظام مستتب قائم ، وهو يرى

* Working Men Cooperators : A.H.D. Acland and Bengamin Jones, Cassell and Company, Ltd, London 1884 pp 72-74.

أنه إذا كان الفائض يوزع في حالة إذا ما اشترى شخص لآخر ، فإن توزيع هذا الفائض على من يشتركون سوياً في الشراء أسهل وأيسر.

ويتفق " كول " مع الآراء السابقة في أن نظام العائد كان مطبقاً قبل أن يأخذ به رواد روتشديل ، ويقول في هذا " لقد ظل النظام الذي وضعه رواد روتشديل موضع بحث الكثير من الكُتّاب إلى أكثر من قرن من الزمان ، **والحقيقة أنهم لم يخترعوا شيئاً جديداً** ، **ولكن أعظم خدمة أدوها هي أنهم استفادوا من خبرة وتجارب من سبقوهم** ، فكانت هذه الخبرات ، والتجارب هادياً ومرشداً لهم ، ومع هذا كان كل ما فعلوه عندما وضعوا نظامهم **أنهم مزجوا مجموعة من الأفكار وكونوا منها هذا النظام** ، فكل فكرة منها على حدة لا تعتبر جديدة ، ولكنها بعد اندماج بعضها مع بعض وامتزاج بعضها ببعض تعتبر جديدة ".

وعندما وضع رواد روتشديل القانون النظامي للجمعية ، كان " تشارلس هوارث " هو الذي اقترح الأخذ بمبدأ رد العائد على المشتريات بعد دفع نفقات الإدارة وفائدة رأس المال بنسبة ٥% ،أما ما يبقى بعد ذلك فيوزع على الأعضاء بنسبة مشترياتهم.

وقد ظلت هذه الفكرة من أهم مظاهر نظام روتشديل ، فكانت الأرباح توزع كل ثلاثة أشهر من صافي تجارة كل قسم على الوجه الآتي :

١) دفع مصاريف الإدارة.

٢) فائدة القروض.

٣) تخفيض الأصول بمقدار الاستهلاك.

٤) فائدة رأس المال.

٥) زيادة رأس المال بالقدر الذي يتطلبه التوسع في العمل.

٦) ٥ر٢% من الباقي بعد ما تقدم لأغراض تعليمية.

ويرى كثيرون أن تطبيق مبدأ رد العائد على معاملات الأعضاء كان من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح جمعية روتشديل ، وأنه كذلك يؤدي إلى تحقيق ثلاثة أمور حيوية :

١) إعادة توزيع الثروة على الطبقات المحدودة الدخل ، فقد قُدِّر المبلغ الذي وزعته الجمعيات الاستهلاكية البريطانية على أعضائها عن طريق العائد خلال خمسين عاماً بما يقرب من ثلاثة ملايين من الدولارات.

٢) استبعاد عامل الربح الاستغلالي وآثاره على نشاط الجمعية ، فإن تطبيق هذا المبدأ مقترناً بتطبيق مبدأ دفع فائدة على رأس المال يخرج بالجمعيات الاستهلاكية من دائرة المنشآت التجارية التي تستهدف الربح الاستغلالي ويضعها في عداد الأجهزة التي تعمل في سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة.

٣) بناء المركز المالي للجمعيات التعاونية على أساس سليم متين لا يتأثر بالهزات العارضة ، بل يُمكِّنها من التوسع في أعمالها ، وطرق ميادين الإنتاج التي يستفيد منها الجميع.

ويجب ألا يغيب عن الأنظار أن العائد الملموس الذي يستمر تدفقه على الأعضاء في الجمعيات الناجحة ، **يوجد إلى جواره عائد آخر غير ملموس ، وهذا العائد يتمثل في الخدمات الاجتماعية والأسعار المخفضة التي تبيع بها الجمعية ، وفي تحسين أنواع السلع التي يشتريها**

الأعضاء. وهذين العائدين يتساويان من حيث الأهمية في كثير من الأحيان ، بل أن العائد الأخير قد تزداد أهميته وبخاصة إذا كانت الجمعية تتبع سياسة البيع بأسعار مخفضة فإن النفع في هذه الحالة يتعدى الأعضاء المستهلكين ، وهذا ما يتجه إليه نشاط الحركة التعاونية الاستهلاكية في السويد.

وتميل بعض الاتجاهات التعاونية الحديثة إلى معاملة الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء فيما يتعلق برد عائد المعاملات ، ولكنها مع ذلك تشترط أن لا يحصل غير الأعضاء على نصيبهم من العائد نقداً أو في صورة بضائع ، **وإنما يُقيد العائد لحسابهم في الدفاتر حتى يتجمع لهم ما يساوي قيمة سهم أو عدد من الأسهم تشترطه الجمعية للانضمام إلى عضويتها** .. وبإتباع هذه الطريقة – وقد اتبعتها كثير من الجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية ونصت عليها في نظمها الداخلية – يكون من المحتمل أن يصبح جميع العملاء للجمعيات الناجحة أعضاء فيها ، فإذا بلغ نصيب العميل من عائد معاملاته حداً يبلغ قيمة السهم أو القدر من الأسهم الذي يخول له حق العضوية يصبح له الحق في الحصول على عائد مشترياته كأي عضو آخر ، ولكن تطبيق هذه الطريقة يقتضي إدارة علمية للمحاسبة يُطَمئن معها العملاء على حقوقهم فيما يتعلق بعائد معاملاتهم ، وقد يَسَّرت الحاسبات الآلية هذا الأمر ، وقد يمكن تطبيقها في المجتمع الصغير المحدد حيث يتردد العملاء على متجر واحد أو عدد محدد من المتاجر.

ثم أن العائد مع ماله من أهمية كبيرة في تقدم الحركة التعاونية **لا ينبغي – بل من الخطأ الكبير – أن يعتمد عليه الأعضاء اعتمادا كاملاً في**

تنمية جمعيتهم أو تقدمها ، بل الواجب أن يساير هذا التقدم نشر التعليم التعاوني ، حتى لا ينحصر اهتمام الجمعية في تحقيق هذا العائد ، فيؤدي ذلك – مع إهمال الناحية التعليمية إلى عدم تكوين الاحتياطات اللازمة لدعم الجمعية.

وقد أثير أخيراً جدل شديد بالصحف في الدول الرأسمالية حول إخضاع العائد لضريبة الأرباح التجارية أو إعفائه منها ، فطالبت المشروعات الخاصة في أمريكا بإخضاعه لضريبة الأرباح التجارية بحجة **أنه ربح تجاري وأن الجمعيات التعاونية ليست سوى نوع من المنشآت التجارية الخاصة ، وقالوا إن مبادئ الديمقراطية والعدالة لا يستقيم معها أن يكون هناك أدنى تمييز بين المشروعات في البلد الواحد ، وأن تحابي الدولة بعض المنشآت على حساب البعض الآخر.**

وهذه – دون شك – مغالطة يقوم بها أصحاب المشروعات الرأسمالية لتغطية ما يشعرون به من الخوف والفزع ، بعد أن رأوا ساعد الحركة التعاونية يشتد يوماً بعد آخر ، ويرتاد آفاقاً وميادين جديدة كانت من قبل وقفاً عليهم ، ومن ثم أحسوا في هذه الجمعيات منافساً يهدد كيانهم ووجودهم ، **أما وجه المغالطة فيما أوردوه لتأييد وجهة نظرهم – فالمعروف أن الحركة التعاونية نشأت في الأصل على أساس إلغاء الربح الاستغلالي وخدمة الأعضاء** ، وهي لذلك تتوخى في بيع السلع أن تكون بسعر التكلفة ، **وإنما عدلت عن ذلك إلى قاعدة البيع بسعر السوق لأن تحديد سعر التكلفة فوق طاقتها أو على الأقل من الصعوبة بمكان بالنسبة إليها ، ثم إن ما يترتب عليه البيع على أساس سعر السوق من وجود فائض تستعين به في تغطية نفقاتها لتكوين أموالها الاحتياطية ، فهي**

تدفع من هذا الفائض مصاريفها والفوائد المحدودة على الأسهم ، والأموال التي تخصصها لشئون الثقافة والتعليم أو الخدمات الاجتماعية وخلافه ، وما يبقى بعد ذلك في هذه الجمعيات يعد للتوزيع بطريقة خاصة يتميز بها النظام التعاوني ، وهذا النظام يقضي بأن **يُرَدَّ هذا الباقي إلى الأعضاء الذين تعاملوا مع الجمعية بنسبة معاملة كل منهم معها** ، أي أن الجمعية تعيد إلى كل عضو في نهاية كل مدة ما تقاضته منه خلال هذه المدة من أموال ثبت فيما بعد أنها زادت عن تكاليف الخدمات التي أدتها له ، وهذا هو ما درجنا على تسميته باسم " **العائد على المعاملات** ".

ومن ثم نرى لهذا الفائض أو ما يسمى بالأرباح التي تجنيها هذه الجمعيات صفة تختلف كل الاختلاف عن صفة الأرباح التي تجنيها الشركة المساهمة والمشروعات الرأسمالية الأخرى ، ذلك لأن الأرباح في الجمعيات التعاونية بمثابة فائض تحتجزه لحساب أعضائها لأنهم هم الذين كونوا هذه الأرباح بالتعامل معها ، فمن حق كل عضو منهم أن يعود له نصيبه بقدر تعامله ، أما الأرباح في الشركات المساهمة فهي تتكون لديها نتيجة لعرض بضائعها أو خدماتها في السوق للراغبين في استعمالها من أفراد الجمهور عامة ، وهي تتقاضى منهم الفائض الذي يزيد على التكاليف والنفقات لتذهب به إلى المساهمين فيها ، وقد يساهم الشخص في شركة دون أن يهتم بالبضائع التي تنتجها أو يستفيد بالخدمات التي تؤديها ، **بل قد يسهم فيها وليس في فكره استعمال السلع أو الخدمات التي تقدمها وإنما الذي يعنيه من أمر الشركة التي يشترك فيها بقدر من أسهم هو الربح الذي توزعه على هذه الأسهم عند نهاية كل عام** ، ولهذا يسهم بعض الأشخاص في شركات تقوم في دولة غير التي يقيمون فيها.

ثم أنه من جانب آخر يمكن أن نعتبر العائد الذي توزعه الجمعيات على أعضائها بمثابة ربح الوسيط.

وتذهب الجمعيات التعاونية مذاهب مختلفة في السياسة التي تتبعها نحو العائد فهي تارة ترفع أسعار البضائع والخدمات عن الأسعار التي تباع بها في السوق، وتارة تبيع بسعر السوق وتارة تخفض هذه الأسعار في بعض الأحيان إلى ثمن التكاليف ، وسياسة العائد تنقسم إلى الأنواع الآتية(*):

١) العائد الكبير :

فالجمعيات التي تهدف إلى تحقيق عائد كبير ترى أنه كلما كبرت قيمة العائد على الجنيه من المعاملات ، كبر نصيب العضو من هذا العائد ، ويكون ذلك بمثابة مقدار الادخار الذي قامت به الجمعية لحساب هذا العضو خلال المدة المعينة وبذلك يزداد ولاء الأعضاء للجمعية وإقبالهم على الشراء منها ، ثم أنه يلاحظ أن إقبال الأعضاء على الشراء من أقسام الأثاث والملابس والأحذية وغيرها من السلع التي تُستَهلك على مدة طويلة في مواعيد توزيع العائد على الأعضاء ، وذلك لأن الأعضاء ينفقون هذا العائد أو جزءاً كبيراً منه فيما يحتاجون إليه من هذه الأصناف.

غير أن الأفضل مع ذلك عدم الأخذ بسياسة العائد الكبير ، لأن الجمعية في سبيل تحقيقه تضطر إلى رفع أسعار سلعها عن الأسعار السائدة في السوق ، وهذا بدوره قد يساعد على ارتفاع الأسعار بالمنطقة التي تعمل فيها ، وذلك بما يضر بمصالح المستهلكين بصفة عامة وتتنافى

---

* Handbook for Members of Cooperative Committees by F. Hall The Cooperative Union Manchester 1931.

مع ما تهدف إليه الحركة التعاونية من محاربة الاستغلال عن طريق ارتفاع الأسعار.

٢) العائد الصغير :

وتلجأ بعض الجمعيات لتشجيع الأعضاء على التعامل معها إلى سياسة خفض أسعار بضائعها وخدماتها قليلاً عن أسعار السوق في منطقة عملها ، أو تجعلها مساوية لهذه الأسعار إذا كان ثمة منافسة شديدة بين التُجَّار وكانت أرباحهم لذلك قليلة ، ومن البديهي أن هذا يؤدي إلى صغر قيمة العائد على الجنيه من المعاملات.

وهذه السياسة هي الأمثل والأفضل من حيث تلاقيها مع أهداف التعاون ، غير أن الظروف التي تعمل فيها الجمعيات قد لا تكون مناسبة للأخذ بهذه السياسة ، وذلك خشية تَكَتُّل المنشآت المنافسة للجمعية وإعلانها حرب قطع الأسعار على الجمعية ، وذلك بأن يتفق عدد من تُجَّار المنطقة على أن يُضحي كل منهم – إلى حين – بجزء من ماله ، فيخفضوا سعر سلعة معينة إلى ما دون سعر التكلفة بدافع الثقة بأن الجمعية لن تقدر على منافستهم لفترة طويلة ، وأنها ستضطر في النهاية إلى الخروج من الميدان ، ثم يخلوا لهم الجو فيعودون إلى رفع الأسعار وإلى الربح الكثير من وراء ذلك.

٣) صندوق موازنة العائد :

وترى بعض الجمعيات أنه **من الأفضل توزيع قدر ثابت من العائد كل عام مهما كان اختلاف السنين** ، كأن تدفع مثلاً خمسة قروش على الجنيه من المعاملات ، وهي ترى أن في ذلك تقوية لمراكز الجمعيات فضلاً عن أنه يساعد الأعضاء على التدبير في تحديد الوجوه التي ينفق فيها هذا العائد

المستحق له نظير معاملاته ، ويتطلب تطبيق هذه السياسة تكوين **صندوق موازنة العائد** ، **ودراسة تحليلية للظروف والأوضاع التي تتطلب ذلك.**

والوسيلة التي تلجأ إليها الجمعيات لتحقيق هذه السياسة هي استقطاع جزء من الأرباح في السنوات التي تكون فيها هذه الأرباح كبيرة ، وإضافة هذا الجزء إلى احتياطي خاص في الجمعية يسمى صندوق الموازنة ، فإذا عجزت الأرباح في سنة من السنين عن توزيع المقرر لجأت الجمعيات إلى صندوق الموازنة فأخذت منه القدر الذي يسمح بتوزيع العائد المقرر.

ونحن لا نميل إلى إتباع مثل هذه السياسة لأنها تتنافى مع الأوضاع التعاونية الحقة ، إذ المفروض أن العائد الذي يرد إلى العضو إنما هو من فائض معاملاته مع الجمعية خلال السنة التي يستحق فيها العائد ، وهذا الفائض يختلف من سنة لأخرى تبعاً لاختلاف النتائج التجارية لكل سنة ، والمعتقد أن تثبيت العائد قد يؤدي إلى فتور الهمم وضعف الجهود عن العمل لزيادة النجاح في إدارة الجمعية.

٤) توزيع العائد بالنسبة لنشاط الأقسام :

ترى بعض الجمعيات أن يتم تحديد توزيع العائد وفقاً لرقم الأعمال الذي حققته الأقسام التي تتضمنها ، مثل قسم البقالة وقسم الملابس وقسم الأحذية وقسم الخردوات وقسم الأثاث وقسم اللحوم .. وما إلى ذلك ، أي أن هذه الجمعيات تتبع في سياسة توزيع العائد على المعاملات أن تَخُصْ كل قسم من هذه الأقسام بالأرباح التي حققها ، **فتنظر إليه كأنه وحدة مستقلة** ، وعلى هذا الأساس قد يزيد العائد الذي يوزع على المعاملات على قسم الأثاث عن العائد الذي يوزع على المعاملات على قسم الملابس

مثلاً ، وقد يزيد العائد الذي يوزع على معاملات قسم الملابس عن العائد الذي يوزع على معاملات قسم البقالة وهكذا .. وترى هذه الجمعيات أن العدالة في الأخذ بهذه السياسة لأن الحق يقضي بأن يكون توزيع العائد على الأعضاء بمقدار ما يحتجز من فائض معاملاتهم مع الجمعية.

وتعتبر هذه الطريقة من أعدل الطرق لأنها تُمكِّن العضو من أن يحصل على نصيب من الفائض يتناسب مع قيمة معاملاته مع الجمعية – والعائد فيها لا يُقدَّر على أساس إجمالي قيمة المعاملات ، بل وإنما يُجَزَّأ بنسبة الأحجام المختلفة لمعاملات كل قسم ، **وإذا كان يؤخذ على هذه الطريقة أنها تتطلب جهوداً دفترية كثيرة ، فإن ذلك ينبغي ألا يقف عائقاً دون توخي العدل في التوزيع.**

٥) توزيع العائد على الفروع :

تلجأ بعض الجمعيات إلى توزيع العائد على الفروع بمقدار مساهمة كل فرع في تحقيق الفائض ، وبعض الجمعيات التعاونية للتجزئة تنشئ فروع لها في جميع أنحاء المدينة التي تعمل فيها ، ثم تختار بعض هذه الجمعيات أن يكون توزيع عائد المعاملات على هذه الفروع بمقدار الأرباح التي نتجت من عمليات كل فرع.

وعندي أن هذه كذلك طريقة عادلة لتوزيع العائد ، ثم هي إلى ذلك تثير اهتمام مدير كل فرع بأعمال هذا الفرع وزيادة العناية بتقليل نفقاته حتى تزيد أرباحه عن أرباح الفروع الأخرى أو تتساوى معها.

٦) **توزيع العائد بنسبة متساوية :**

بعض الجمعيات التعاونية ذات الأقسام أو ذات الفروع ، **ترى في الأخذ بسياسة توزيع العائد على الأقسام أو الفروع بقدر مساهمة كل منها في تحقيق الفائض زيادة في التكاليف الحسابية التي تتحملها الجمعية مما يترتب عليه زيادة نفقاتها ، لهذا ترى من الأفضل أن يكون توزيع العائد على جميع المعاملات في جميع أقسام الجمعية وفروعها بنسبة متساوية** ، لأن توفير التكاليف الحسابية يؤدي إلى زيادة العائد بمقدار هذه التكاليف. كما ترى أن التفرقة بين الأقسام أو الفروع في التوزيع يؤدي إلى التفاوت بين الأعضاء في مقدار العائد الذي يُوزَّع على كل منهم في فروع الجمعية المختلفة ، وليس لذلك ما يبرره من وجهة نظرهم ، إذ لا شأن للعضو مثلاً بكفاءة مدير الفرع الذي تُعينه الجمعية في أحد أحياء المدينة ، ومدى قدرته على تحقيق أرباح تزيد عن أرباح الفروع الأخرى ، وإنما ذلك شأن الإدارة العامة للجمعية التي عليها أن تُراعى تعيين الكفاءات في مختلف الفروع.

ونحن لا نُحبذ الأخذ بسياسة العائد العام الذي يوزع بنسبة واحدة على جميع الأقسام والفروع ، وهذا ما يصعب تحقيقه لأن الظروف المحيطة بالعمل تختلف في كل قسم وفرع عنها في الأقسام أو الفروع الأخرى.

فقد يكون من سياسة أحد الأقسام والفروع مثلاً توصيل البضائع إلى منازل العملاء ، بينما لا تقوم بذلك الأقسام والفروع الأخرى ، وقد يتعرض أحد الفروع لمنافسة أشد من المنافسة التي تتعرض لها الفروع الأخرى ، هذا إلى أن درجة الكفاءة الإدارية تختلف كذلك من فرع لآخر ، **فكيف**

يتصور مع هذا أن تتساوى جميع الأقسام والفروع في العائد على ما بينها من هذا التفاوت البعيد المدى في الظروف والملابسات ...؟ إن زيادة التكاليف الحسابية يجب ألا نعتبرها مشكلة تحول دون أن يحصل كل عضو على حقه في عائد يتناسب مع حقيقة معاملاته ، كما يجب أن لا يغيب عن أذهاننا ما قد يُثار بين الأعضاء من الشعور بالاستياء نتيجة لشعورهم بالغبن ، **فإن معدل الربح ليس واحداً في كل السلع كما هو معلوم** ، وعلى هذا سيحصل الذين سيتعاملون في السلع ذات الربح المرتفع على عائد أقل مما يستحقون ، ومن جانب آخر سيحصل الذين يشترون السلع ذات الربح القليل على عائد أكثر مما يستحقون ، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى سخط الأعضاء ممن ينتمون إلى الفئة الأولى لشعورهم بالغبن ، وهذا ما يجب العمل على تفاديه تحقيقاً لمبادئ التعاون وأهدافه العليا.

صحيح أن صعوبات التطبيق العملي هي التي تحمل الجمعيات على الأخذ بسياسة توزيع العائد بنسبة متساوية على جميع أقسام الجمعية وفروعها ، ولكننا نرى أن يقترن ذلك بما يسهل هذه الصعوبات عن طريق بذل الجهود الصادقة لنشر التعليم التعاوني ، وتنمية مهارات وقدرات الإدارة المهنية التعاونية المحترفة ، وإقناعهم بالخطوات التي تُتخذ للارتفاع بقدراتهم ومهاراتهم لإدارة الجمعية ، والنتائج التي تعود عليهم من وراء تحقيق هذا الهدف.

وقد جرت عادة بعض الجمعيات على أن تدفع ، العائد في صورة كوبونات " طوابع " تستبدل بها بضائع ، كما هو الحال في بلجيكا مثلاً(*)

* Consumers Cooperative Societies by Charles Gide, Translated from the French by the Stall of the Cooperative Reference Libeary Dublin, 1921.

وهي تؤثر هذه الطريقة على غيرها لأنها تعيد الفائض إلى الجمعية وتجعل أموالها حاضرة ، وهي في نفس الوقت تجيز ترك جانب من العائد لدفع قيمة الأسهم المكتتب بها.

وقد يكون من المفضل عدم إتباع هذه الطريقة في رد عائد المعاملات على الأعضاء لأنها تحمل معنى إرغام العضو على الشراء من الجمعية ، **من حيث أن الطوابع التي تصرفها الجمعيات في هذه الأحوال تكون قابلة للاستبدال من الجمعيات التي صرفتها دون غيرها ، وقد يكون العضو في حاجة إلى صرف قيمة المستحق له في أوجه من وجوه الإنفاق غير الشراء من الجمعية فلا تمكنه مثل هذه الطريقة من ذلك ، لأنها ترغمه على الشراء من الجمعية وهذا يتنافى مع مبادئ التعاون الاستهلاكي التي تنادي بالحرية .. حرية الانضمام .. وحرية الانسحاب .. وحرية التعامل .. فالحرية هي الضمان للكفاية الاقتصادية في الحركة التعاونية الاستهلاكية** ، هذا فضلاً عن ضرورة توعية الأعضاء وحقهم في تنظيم استهلاكهم بما يتفق واحتياجاتهم.

٧) جمعيات لا توزع العائد :

يرى بعض التعاونيين عدم الأخذ بسياسة توزيع العائد لأن ذلك – وهذا هدفهم – يؤدي إلى أن يلمس الأعضاء وغيرهم من أهل المنطقة بالجمعية تبيع بأقل الأسعار الممكنة ، وهذا الاقتراح وإن كانت تثار حوله اعتراضات كثيرة تحول دون الأخذ به بصفة عامة ، إلا أن هناك من يرى أن الحركة التعاونية ستجد نفسها مضطرة إلى أن تسير في الاتجاه الذي يشير إليه مدفوعة إليه بحكم الظروف ، **غير أن العائد مازال له تأثيره في جذب الأعضاء** ، بل أن منهم – ولعلهم الكثرة الكاثرة – من لا يجد في

نفسه أي استعداد للتخلي عن سياسة العائد من أجل الحصول على السلع بأسعار مخفضة عند الشراء ، **صحيح أنه في بعض الدول كإنجلترا ترك الأعضاء أرباحهم في الجمعية فأدى ذلك إلى زيادة رأس المال إلى ما يقرب من نصف الزيادة السنوية في رأس المال ، ولكن ما لم تتكون عند الأعضاء عادة زيادة إيداعاتهم طواعية واختياراً فليس من الحكمة الإقلاع عن الأخذ بسياسة توزيع العائد.**

وقد تبين من البحث الذي أجرته اللجنة الخاصة(*) التابعة للحلف التعاوني الدولي فيما يتعلق بهذا المبدأ ومدى ما يمكن أن تأخذ به جمعيات التجزئة في الدول التابعة للحلف أن غالبية الجمعيات تدفع العائد نقداً ، وبعض الجمعيات تدفع جانباً من العائد على صورة بضائع ، أما في روسيا فقد أُلغى بناء على طلب أعضاء الجمعيات ، كما تبين أيضاً أن غالبية الجمعيات تدفع لأعضائها فقط ، وبعض المنظمات تُشرك غير الأعضاء في العائد فتدفع لهم نصف المستحق للأعضاء.

وقد أخذت مصر بسياسة العائد ، فنصت المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على توزيع الربح على الأعضاء بعد إجراء الاستقطاعات التي يتطلبها القانون ، واعتبار هذا الربح عائداً لكل منه قدر بنسبة تعامله مع الجمعية .. **كما أن القانون الزراعي المصري ينص في الفقرة " ثامناً " من المادة رقم ٢٢ على " يوزع(**) باقي الفائض على**

* Co-operative Independent Commission, 1958, Co-operative Independent Commission Report on the Co-operative Movement. Manchester, Cooperative Union.

** وتنص الفقرة " ثامناً " من المادة رقم ٢١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على توزيع العائد على مستحقيه في موعد أقصاه شهر على الأكثر من تاريخ تصديق الجمعية العمومية على الميزانية.

أعضاء الجمعية باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية بحيث لا يقل عن ٣٥% من صافي الفائض ".

٨) العائد المُعجّل :

لجأت الحركة التعاونية في بريطانيا وغيرها من الدول في السنوات الأخيرة إلى سياسة خفض متوسط العائد للجنيه في متاجر التجزئة التعاونية الاستهلاكية ، وذلك لمقابلة المنافسة الحادة التي يقوم بها النشاط الاقتصادي المماثل .. وتسمى هذه السياسة بسياسة العائد المُعَّجِل أو العائد السريع ، ويرى كثير من التعاونيين أن الحركة التعاونية بتطبيقها هذه السياسة تخرج عن دائرة المنشآت التجارية التي تستهدف الربح ، وتدخل في نطاق الأجهزة التي تعمل في سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة.

وعلى سبيل المثال كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة في بريطانيا في عام ١٩٦٢ قيمتها ٢٥ر٤٤ مليون جنيه إنجليزي ، **وبلغ متوسط معدل العائد للجنيه عشرة بنسات وربع** ، بينما كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة في عام ١٩٦١ قيمتها ٢٥ر٤٧ مليون جنيه إنجليزي ، **ومتوسط معدل العائد للجنيه في هذه السنة يبلغ عشرة بنسات وثلاث أرباع البنس أي أن متوسط معدل العائد للجنيه انخفض في عام ١٩٦٢ نصف بنس عنه في عام ١٩٦١** ، الأمر الذي يوضّح الاتجاه المتزايد للحركة التعاونية الاستهلاكية في بريطانيا نحو الأخذ بسياسة العائد المُعَّجِل.

المبدأ الرابع – تحديد سعر الفائدة على رأس المال :

Limited interest on capital

حينما أقام رواد روتشديل جمعيتهم كانوا يؤمنون بأهمية رأس المال ويضعون هذه الأهمية في المكان اللائق بها من الاعتبار والتقدير ، وقد ظلوا فترة طويلة يجمعون قليلاً من البنسات حتى اكتمل(*) لديهم مبلغاً صغيراً بدأوا به نشاطهم ، ثم عملوا على اجتذاب رأس المال من المستهلكين ممن يؤمنون بالفكرة التعاونية ويخصون الجمعية بمعاملاتهم ، وذلك بإعطاء فائدة على رأس المال مقدارها ٥% ، **فقد ورد في قانونهم المعدل أنه في حالة تحقيق أرباح " توزع بمعدل ٥% سنوياً على الأسهم التي مضى على دفعها ثلاثة أشهر " ، ومعنى هذا أن رأس المال في الجمعيات التعاونية يعتبر " أجيراً " يتقاضى أجر خدمته. ويقول " شارل جيد " في ذلك الأمر أنه لا مفر من الاعتراف بأن من الواجب المشروع إعطاء فائدة لرأس المال ، فإنه ثمرة عمل الأعضاء وادخارهم ، وهم الذين يقدمونه للجمعية ، ومن ثم ينبغي أن يتقاضى أجر خدماته القيمة للجمعية وللمجتمع الذي تعمل فيه.**

ويلاحظ أن مبدأ وضع حد للفائدة على رأس المال لم يكن جديداً أو وليداً لأفكار الرواد ، بل إنه كان معمولاً به قبل أن يُطبقوه بمدة غير قصيرة ، إذ أن **هذا المبدأ كان من بين الإصلاحات العديدة التي قام بها " روبرت أوين " وطبقها في مصنعه بنيو لانارك في اسكتلنده** عام ١٧٨٣.

(*) يرجع في ذلك إلى المرجع الذي أصدرناه بعنوان " روبرت أوين " ، تأليف دكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٥.

ثم أن رأس المال عامل فعَّال من عوامل نشاط الجمعية وتمكينها من أداء الخدمات للمستهلكين ، فكان من العدالة في تقدير الرواد أن يُكافأ على ما يُسديه من خدمات في الجمعية كأي عامل من عوامل الإنتاج ، والاتجاه الغالب في الجمعيات التعاونية يؤيد تحديد فائدة لرأس المال بمقدار ٥% ، ومع ذلك أثيرت اعتراضات كثيرة حول إعطاء هذه الفائدة ، **فرأى البعض أنه إذا كان العضو على جانب كبير من الولاء لجمعيته فإنه لن يستفيد كثيراً من تحديد هذه الفائدة ، لأنه في حالة عدم تقرير هذه الفائدة ، سيحصل على نصيب أكبر من العائد على قيمة معاملاته في الجمعية** أما إذا لم يتعامل العضو مع جمعيته ، فإنه بذلك يكون قد فشل في أداء واجباته كعضو فيها ، ومن العدالة أن يعاقب على ذلك بالحرمان من الحصول على فائدة لما قدمه في رأس المال.

ويلاحظ على هذا الرأي أنه لا يبدو سليماً أو مستقيماً إلا في حالة واحدة لا تكاد توجد ، وهي حالة إذا ما اشترك جميع الأعضاء بنصيب متساو في راس المال وتساووا – كذلك – في قيمة مشترياتهم من الجمعية ، ففي مثل هذه الحالة لا تكون هناك بحق أهمية للجدل حول إعطاء فائدة لرأس المال أو عدم إعطاء فائدة ، لأنه في حالة إعطاء فائدة سيحصل العضو على نصيبه في الربح مُجزءاً ، جزء منه في صورة فائدة وجزء منه في صورة عائد ، وفي حالة عدم إعطاء فائدة سيحصل على نصيبه كاملاً في صورة عائد ومآل المصلحة في كلتا الحالتين يكاد يكون واحداً.

غير أن تحقيق هذا الوضع يكاد يكون في حكم المستحيل لأن أعضاء الجمعية لا يتساوون جميعاً في مقدار الإسهام في رأس المال ، ومعاملاتهم مع الجمعية تختلف بين فرد وآخر تبعاً لإمكانياته ودرجة

ولائه للجمعية ومدى استعداد الجمعية وقدراتها على توفير وسائل إشباع حاجات الأفراد المتباينة.

ومن هذا يتبين أن من العدالة مكافأة رأس المال على ما يقدمه من خدمات للجمعية وبخاصة لأن هذه الخدمات لا تقل بحال من الأحوال عن معاملات العضو مع الجمعية ، فإذا كان العضو يُكافأ على معاملاته مع الجمعية عن طريق العائد ، فمن المنطق كذلك أن يُكافأ رأس المال بالفائدة ، **هذا إلى أن الجمعية إذا لم تسمح بإعطاء فائدة على رأس المال ،** ما ، إذ لا مزّية بعد هذا ترغبه في الاكتتاب في مزيد من الأسهم ، ومعنى هذا أن يظل رأس المال من الصغر بحيث يعوق تقدم الجمعية ونموها.

وقد حاولت بعض الجمعيات التغلب على هذه العقبة ، فقرر الكثير منها استبعاد الفائدة على رأس المال بالنسبة للسهم الأول الذي يشترك فيه العضو ، وإعطاء فائدة على ما يكتتب فيه العضو على ما يزيد عن ذلك.

ويعترض كثير من الكُتّاب التعاونيين على تسمية الفائدة التي تعطي لراس المال باسم " **نصيب في الربح** " وهم يقيمون اعتراضهم على أساس **إن القاعدة هي إن راس المال لا يحصل على نصيب في الربح ، فإذا خص بنصيب في الربح فقدت الجمعية خاصيتها التعاونية ولو أطلقت على نفسها هذا الاسم** ، ولهذا كان استعمال الجمعيات لكلمة " نصيب في الربح " على ما يعطي كفائدة لرأس المال **من قبيل الخطأ** ، الذي يجب أن تتجنبه الجمعيات التعاونية الحقة.

وعندما أُجرت اللجنة الخاصة التابعة للخلف التعاوني الدولي بحثها في التطبيق العملي لمبدأ وضع حد على سعر الفائدة لرأس المال فيما يتعلق بجمعيات التجزئة ، وجدت أن بعض الجمعيات التي أجرى عليها

البحث لا تعطي فائدة على رأس المال وأن معدل الفائدة السائد الذي تعطيه بعض هذه الجمعيات هو ٥% ، وأن هناك عدداً قليلاً من الجمعيات يعطي فائدة يتراوح مقدارها بين ٧ ، ٨%. كما وجدت أن هناك جمعيات كبيرة خفضت مقدار الفائدة التي تعطيها من ٥% إلى ٤%.

وأغلب الولايات التي لها قوانين تحكم الجمعيات التعاونية في الولايات الأمريكية تضع حداً أعلى لمعدل سعر الفائدة على راس المال ، وهذا الحد الأعلى كان ٤% في كاليفورنيا وماساتشوستس ، ٦% في بنسلفانيا وكولومبيا ومنيسوتا ونيومكسيكو ونورث كارولينا ، ٧% في ميتشجان ، ٨% في آلاسكا وفرجينيا ، وهناك كثيراً من الفوائد تتراوح بين ٢% ، ٤% ، **وأن هناك بعضاً منها لا يعطي أي شئ من الفائدة.**

أما في مصر فقد ترك القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ للنظم الداخلية في الجمعيات أمر **تحديد مقدار الفائدة على رأس المال على ألا يتجاوز ٢٠% من صافي الربح** ، ونصت النظم الداخلية للجمعيات على عدم زيادة الفائدة عن ٦% من القيمة الاسمية(*) للأسهم ، كما نصت على أن الأسهم التي يتمتع أصحابها بهذا الحق هي الأسهم التي مضى على إصدارها سنة كاملة ، وتُحتسب أرباح نصف سنة للأسهم التي مضى على إصدارها ستة أشهر على الأقل قبل انتهاء السنة المالية ، ولا يجوز توزيع فوائد السهم التي لم تدفع قيمتها كاملة ، كما أجاز المشرع التعاوني عدم تحديد نسبة لفوائد السهم ، أما فيما يتعلق بالقانون الزراعي المصري فقد نصت الفقرة "

---

* تنص الفقرة " ثامناً " من المادة رقم ١٧ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعاونيات الثروة المائية على " توزيع الأرباح عن الأسهم بما لا يزيد على ٦% من القيمة الاسمية للسهم ، وعلى ألا تتجاوز الأرباح الموزعة ٢٠% من الفائض ".

أولاً " من المادة رقم ١٨ من القانون على أنه " **لا يجوز توزيع أية فائدة عن الأسهم** ".

المبدأ الخامس – التعامل بالنقد : Cash trading

ومن القواعد السليمة التي اتبعها رواد روتشديل قاعدة التعامل بالنقد وعدم السماح بالتعامل بالأجل بيعاً أو شراءاً وكانوا يفرضون الغرامات على المسئولين الذين يخالفون هذه القاعدة ويعتبرونهم غير جديرين بمناصبهم في الجمعية ، فقد ورد بالمادة ٢٣ من قانونهم المعدل " **ليس لأعضاء مجلس الإدارة مهما كانت الظروف والأحوال أن يتعاملوا بالأجل بيعاً أو شراءً ، بل يجب أن تتم جميع المعاملات نقداً ، وإذا تصرف أحدهم بما يخالف هذه القاعدة يكون عرضة لغرامة مقدارها عشر شلنات ، فضلاً عن اعتباره غير جدير بالقيام بمهام منصبه**".

والسبب الذي حَمَلَ الرواد على التمسك الشديد بهذه القاعدة هو أن متاجر التجزئة الملحقة بالمصانع وقتئذ ومتاجر التجزئة المستقلة ، كانت تشجع البيع بالائتمان لكي تستطيع أن تحتفظ بالعميل ثم تستعبده بعد ذلك بكل ما تحمله كلمة الاستعباد من معان ، فكان يجوز لأصحاب هذه المتاجر أن يطالبوا بحبس المدين ، وكان التهديد بالحبس سيفاً يرهب العميل ، ويُمكّن أصحاب المتاجر من استغلال ذلك في رفع الأسعار.

ولم يكن الرواد أول من طبق مبدأ التعامل بالنقد ، فقد نصت قوانين بعض الجمعيات التعاونية التي كانت قائمة عام ١٨٣٠ على " عدم السماح بالائتمان أخذاً أو عطاءاً ".

وكان أوين وأتباعه يُهاجمون البيع الآجل للأسباب الآتية :

١) أن البيع الآجل يؤدي إلى أن يتقاضى التجار أسعاراً مرتفعة عن السلع التي يبيعونها بوجه عام.

٢) أن البيع بالأجل يقتضي زيادة الجهود الدفترية ، وفيه مع ذلك احتمال إعدام بعض الديون مما يؤدي بالمتاجر إلى أن تلجأ إلى زيادة رفع أسعارها على السلع المبيعة بالأجل لمواجهة هذا الاحتمال.

٣) تُغري سياسة البيع بالأجل المستهلكين على زيادة مشترياتهم ، وقد تؤدي هذه الزيادة في المشتريات إلى حالة يتعذر عليهم فيها موازنة دخولهم في المستقبل.

ولاشك أن سياسة البيع بالأجل كانت منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم ، وأنها كانت تجلب كثيراً من المتاعب على ذوي الدخل المحدود ، حتى كان يتعذر على كثير منهم الوفاء بالتزاماتهم قُبَل البائعين ، فقد ورد في تقرير عن نشاط الجمعيات التعاونية بمقاطعة نيو إنجلاند بأمريكا عام ١٨٥٠ أن المقاطعة كانت تعاني أشد المعاناة من سياسة البيع بالأجل[*].

وقد طالب كثير من الكُتّاب التعاونيين بضرورة التزام الجمعيات التعاونية مبدأ البيع بالنقد والابتعاد عن سياسة البيع بالأجل ، خشية أن يؤدي بها هذا الانحراف إلى الفشل.

* The Principles of Rochdale Cooperation and Modern Systems of Credit Training, by Klipzig Vollrath, I.C.A., Agenda 1930. Also See :
Improving Merchandising Practices through Credit Control in American Cooperation, 1939.

والبيع بالنقد له أهداف مادية ومعنوية لا ينبغي تجاهلها ، فإن أي جمعية عندما تبيع بالأجل تخاطر بتعريض أموالها للضياع إذا ما عجز المشتري بالأجل عن أداء ما عليه ، هذا إلى أن البيع بالأجل يعتبر بمثابة حبس لجانب من الأموال الحاضرة للجمعية وهذا من شأنه أن يعوق توسعها في خدمة أعضائها وقد يضطرها إلى الاقتراض وشراء بضائعها بالأجل ، مما يؤدي إلى رفع الأسعار وبالتالي إلى انخفاض العائد.

ومن ناحية الأعضاء كذلك نجد العضو الذي يشتري بالأجل معرضاً للوقوع في ارتباكات مالية نتيجة لاختلال التوازن بين دخله ونفقات معيشته ، فإن كثيراً من الناس يصعب عليهم مقاومة إغراء الشراء بالأجل ، فيقعون في ذُلِ الاستدانة ويجدون في هذا الذل قيوداً أو أغلالاً لا يستطيعون الخلاص منها ، وفي ذلك **يقول شارل جيد أن عادة الشراء بالأجل تحمل في طياتها العبودية للعامل وأسرته** ، والتعبير بكلمة عبودية لا ينطوي على أدنى مبالغة ، ذلك لأن الشخص المدين للبقّال والخبّاز لا يستطيع أن يشكو من ارتفاع أسعار البضائع أو أوزانها أو أنواعها ، كما أنه لا يستطيع أن يتعامل مع غير الدائنين له من البقّالين والخبّازين ، وفي هذه الحالة يكون مجبراً على قبول كل ما يُقدّم إليه خوفاً من قفل حسابه ، وإذا لم تتح له أدنى فرصة للتخلص من هذا الدين فقد يفقد الأمل ، ويهجر بيته ويرحل سراً عن المنطقة !

وعلى ضوء هذه الحقائق الملموسة وجد التعاونيين أنه من الضروري أن تتمسك الجمعية بمبدأ البيع لأعضائها نقداً ، ليتعوّدوا أن يعيشوا في حدود مواردهم.

وفيما يلي بعض المزايا المادية لمبدأ التعامل بالنقد :

المزايا المادية :

١) تتمكن الجمعية التي تتعامل بالنقد من الحصول على الخصم النقدي على مشترياتها من المنتجين المحليين وأصحاب المصانع .
٢) يقلل التعامل بالنقد من المصاريف الدفترية.
٣) يستبعد في التعامل بالنقد احتمال إعدام بعض أموال الجمعية.
٤) يوفر التعامل بالنقد مصاريف التحصيل.
٥) لا تضطر الجمعية إلى الاقتراض وما يترتب عليه من فوائد تدفعها للمقترضين لأن أموالها تظل حاضرة.

المزايا المعنوية :

١) التعامل بالنقد يُرضي خير طبقات العملاء ، وهم الذين يدفعون أثمان مشترياتهم نقداً.
٢) يُعتبر مبدأ التعامل بالنقد أفضل وسيلة لتطبيق العدالة والمساواة في المعاملة بين جميع العملاء.
٣) التعامل بالنقد يُيَسِّر مهمة المدير ويدرأ عنه ما قد يقع فيه من حرج نتيجة لسماحه لبعض العملاء دون البعض بالتعامل بالأجل ، وقد يؤدي هذا الموقف إلى أن تصبح الفئة الأخيرة من أعداء التعاون.

٤) البيع بالنقد يلقي عن كاهل المدير أعباء المشاكل التي تنجم عن البيع بالأجل من الجمعية وبذلك يتفرغ للنهوض بشئونها.
٥) يتعوّد أعضاء الجمعية وعملاؤها ، إذا ما كان البيع بالنقد ، على أن يعيشوا في حدود مواردهم.

ومع ذلك فقد تضطر بعض الجمعيات التعاونية للتجزئة أن تبيع بعض السلع للأعضاء بالأجل وبخاصة إذا كانت من السلع التي تُستهلك في أمد طويل مثل أثاث المنزل وأجهزة الراديو وآلات الحياكة .. وغيرها من السلع والأدوات التي لا يكون في مقدور العضو شراءها من دخله الأسبوعي أو دخله الشهري ، وهي في ذلك تحاول مجاراة كثير من الشركات التي تعمل على تنشيط حركة البيع بالنسبة للسلع التي تتعامل فيها بإتباع طريقة " **البيع مع الاحتفاظ بحق الملكية** ".

وإذا كان تطور التجارة وضرورة مواجهة المنافسة الواقعة أو المحتملة وارتفاع مستوى المعيشة مما يستدعي أو يبرز إعادة النظر في مبدأ البيع بالنقد بحيث يسمح للجمعية أن تتعامل بالأجل فيجب في رأينا أن **يوضع لائتمان كل عضو حداً أعلى يتناسب مع ما يُساهم به في رأس المال ، ونرى أنه لا مانع إطلاقاً من أن يعطي العضو ائتماناً يتناسب مع ما يُقدمه من ضمانات تكفل للجمعية الحصول على حقها كاملاً إذا استدعت الظروف ذلك** ، على أن يكون الائتمان في أضيق الحدود الممكنة ، وأن يكون قاصراً على السلع التي تستهلك في الأمد الطويل على أنه من الأفضل الأخذ بنظام سليم للإقراض التعاوني ، وذلك بأن يقترض أولئك الذين

يعوزهم المال لشراء السلع الغالية الثمن من مؤسسات تعاونية للإقراض في حدود الضمانات الواجبة ثم يشترون بالنقد ما يحتاجون إليه من الجمعية.

وقد أجاز القانون التعاوني للجمعيات التعاونية في مصر في المادة رقم ٦٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، أن تبيع بالنسيئة لأعضائها ، وحُرِّم عليها البيع بالنسيئة لغير الأعضاء، وورد في اللائحة التنفيذية للقانون الحدود التي يجب على الجمعيات الالتزام بها ، وتتلخص فيما يلي :

أ) أن يكون البيع بالنسيئة مقصوراً على جمعيات الاستهلاك التي يكون أعضاؤها من العمال أو الموظفين.

ب) أن يكون الضمان قبول الخصم من المرتب أو الأجر وقبول الجهات التي يعملون فيها إجراء هذا الخصم.

ج) ألا يجاوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسيئة للعضو أكثر من ١٦/٣ من مرتبه أو أجره الشهري.

د) ألا يزيد مجموع ما تخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة على ٥٠% من راس المال المُسهِم والاحتياطي خلال السنة.

كما أن البند الثاني من المادة رقم ١٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية ينص على " **تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة لزراعة أراضيهم واستغلالها** ".

المبدأ السادس – الحياد السياسي والديني :

Political and religious neutrality

الغرض من هذا المبدأ هو أن تبتعد المنظمات التعاونية كشخصية معنوية عن أن تربط نفسها بحزب سياسي قائم أو بهيئة من الهيئات الدينية القائمة ، وسببه هو الخوف من أن يؤدي مثل هذا الارتباط إلى معاداة الأعضاء الذين ينتمون إلى أحزاب أو هيئات أخرى للجمعية ، وبذلك تفقد الحركة التعاونية جاذبيتها ويبعد عنها الهدف الذي تتوخاه من توجيه دعوتها إلى جميع أعضاء المجتمع الإنساني في الوسط الذي تعمل فيه.

وقد كرر رواد روتشديل مراراً أهمية اعتناق مبدأ الحياد السياسي والديني ، وكانوا ينتهزون الفرص لإعلان رأيهم هذا عندما يُثار جدل أو نقاش حول هذا الموضوع ، ومما يوضح سياستهم القرار الذي أصدرته جمعيتهم العمومية في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦١ **وقررت فيه تمسكها بهذا المبدأ.**

وكتب " ابراهام هاوارد " رئيس الجمعية وقتئذ في إحدى الصحف يعلن أن من بين ما تتضمنه مبادئ روتشديل ما يلي :

١) ليس للجمعيات أن تستعلم عن معتقدات من يرغبون في الانضمام إلى عضويتها أو عن مذاهبهم ، يستوي في ذلك جمعية روتشديل والجمعيات الأخرى في مختلف أنحاء البلاد.

٢) تأخذ جمعية روتشديل بعين الاعتبار أن أعضاءها مختلفون من حيث المذاهب السياسية والمعتقدات الدينية ، وهذا يمنعها من أن تطبق أو تسمح بحدوث شئ في مجالسها يستشف منه معنى التحيز لفئة دون أخرى.

وهذه السياسة تتفق مع ما سبق أن صرح به مستر كوبر عام ١٨٦٠ وكان سكرتيراً للجمعية ، فقد ذكر :

أن الحركة التعاونية التي ينتمي إليها أعضاء هذه الجمعية لا تميل إلى التدخل في الاختلافات السياسية أو الدينية بين أعضائها ، ولكنها تعمل على توثيق العلاقات بينهم عن طريق الاستفادة من مواهبهم وإمكانياتهم لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة المجموع.

والواقع إن تطبيق مبدأ الحياد السياسي والديني بالمفهوم الذي كان يوضحه الرواد الأوائل يُعتبر من الأهمية بمكان إذا أريد للحركة التعاونية أن تحقق أهدافها في خلق **مجتمع ديمقراطي متعاون يعمل أفراده جميعاً لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذي يعيشون فيه** ، فإنه مهما كانت درجة الاختلاف في المعتقدات ووجهات النظر فإن ذلك لا يمنع من **أن يضم الأفراد جهودهم الاختيارية للقيام بعمل إيجابي من شأنه أن يُهيّئ جواً من الصداقة والود بين ذوي الآراء والمعتقدات المتباينة** ، لأن هذا يساعد على خلق سلوك اجتماعي رفيع ، وغرس بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التي خلّفتها عهود الإقطاع وتنشر المحبة والإخاء بين الناس.

ونعتقد أن هذا ما كان يهدف إليه أحد التعاونيين اليابانيين عندما سئل عن التعاون فقال " **أنه مبدأ المحبة يعمل في النشاط الاقتصادي** " ، فبالمحبة والألفة والتضامن التي يخلقها الحياد ، والبعد عن إثارة الخلافات الحزبية والدينية يُمكّن التعاون من أن يحسُن إعداد أجيالاً على جانب كبير من الشعور بالمسئولية ، وفي ذلك يقول أحد التعاونيين : " إن التعاون يهدف إلى حُسن إعداد الأشخاص ... الأشخاص الذين يشعرون بالمسئولية

الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتقوا فرادى ومجتمعين إلى حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة ".

وتعتبر الحركة التعاونية في السويد والتي يُطلق عليها "**كعبة التعاون**" في العالم ، مثلاً يُحتذي في التمسك بسياسة الحياد والمحافظة على مصالح أعضائها ، **فقد حافظت على هذه المصالح دون أن تُفكر في دخول المعارك الانتخابية لاختيار من يمثلها في البرلمان وإنما حازت ثقة الجميع ، بما فيهم أعضاء الأحزاب الرئيسية هناك** .. فالجميع يستشعرون المفهوم الحقيقي للأخوة في الوطن من خلال تعاونهم في كافة أوجه النشاط التعاوني ، وعلى استعداد دائماً لتأييد الجمعيات التعاونية بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية .. وعن طريق هذه الثقة أيدها الشعب وساعدها كثيراً من ممثلي مختلف الأحزاب ، وصارت مثلاً يحتذى ، إلى جانب ما حققته من نتائج ساعدت على ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد ، فهي تقوم بدور فعّال في الاحتفاظ بمستوى منخفض للأسعار ، وقد نجحت كذلك في أن تجعل المنافسة حية ونشطة لمصلحة المستهلكين جميعاً ، كما نجحت في تهيئة الفرص أمام المواطنين لكي يعيشوا حياة شريفة ، وفي العمل الدائب المستمر على تحسين المستوى الاجتماعي للمجتمع .. الأمر الذي ندعو معه التعاونيين في شتى أنحاء العالم إلى أن يحتذوا بالسويد ، ويتمسكون بأسلوبها.

وعلى الرغم من أن مبدأ الحياد السياسي والديني أعتبر في التقسيم الرسمي للمؤتمرات التي عقدها الحلف التعاوني الدولي في أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ من المبادئ التي لا يمنع عدم تطبيقها من أن تبقى للجمعية صفتها التعاونية ، ويكون لها حق الانضمام إلى الحلف ، إلا أن اللجنة التي

وُكِّل إليها أمر بحث مبادئ روتشديل ، **اقترحت على الجمعيات أن يمتد العمل بمبدأ الحياد السياسي والديني ، بحيث يشمل على قدم المساواة النوع والجنسية** ، كما أعربت عن اعتقادها بأن الحياد السياسي والديني لا يعتبر مظهر قصور من التعاونيين في الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية المشروعة ، **وإنما هو نوع من تقوية هذا الدفاع ، وذلك لما تتمتع به الحركة من حرية نتيجة لعدم تبعيتها لأي حزب من الأحزاب أو جماعة من الجماعات ، وقدرتها على تعبئة جهودهم جميعاً تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية الاجتماعية المشتركة.**

وإذا كانت الأحزاب في مصر في مختلف العهود فيما مضى ، كانت تحاول أن تستغل الحركة التعاونية لأغراض حزبية ، فكانت تعقد المؤتمرات التعاونية ، لا بقصد نشر الوعي التعاوني والثقافة التعاونية أو بحث نواحي الضعف في الحركة والعمل على تقويتها ، وإنما لغرض الدعاية للأحزاب القائمة بالحكم ومهاجمة الأحزاب المعارضة ، **ونحن لا نُنكر أنه كانت توجد أصوات تعمل للتعاون ، وجهود صادقة تبذل من أجله** ولكنها كانت أصوات قليلة وجهود فردية محدودة لم تستطع أن تؤثر أو **تحقق أهدافها وسط خضم التيارات الحزبية والانقلابات الوزارية التي كانت تتوالى.**

ونعتقد أن الخلافات الحزبية فيما مضى ، وعدم توافر الكفاءات الفنية والإدارية ، أدى كل ذلك إلى ضعف الحركة التعاونية في مصر ، ومن مظاهر ذلك أنه كان إذا صدر تشريع في عهد وزارة من الوزارات لصالح الحركة ، تهاونت الوزارة التي تأتي بعدها في تنفيذه ، وتوانت عن توفير قوة الإشراف اللازمة للتوجيه والرقابة ، وإذا ادعت وزارة من

الوزارات أنها رعت الحركة وأعانتها ، فقد كان ذلك بإقامة المشاريع المرتجلة التي تغدق فيها أموال الشعب في تبذير وإسراف معيبين ، دون توخي أحكام الرقابة ، أو التأكد من إقراض الأموال للناجح من الجمعيات ، كما أن التطاحن الحزبي هو الذي كان يدفع إلى مقاعد مجالس الإدارة من ليست لديهم القدرة والكفاية على إدارة الجمعيات ، بل أن العصبية والنفوذ الحزبي كانا السبيل إلى الوصول إلى هذه المراكز ، وترتب على ذلك أن الجمعيات كانت تدار لصالح هذه العصبيات وذوي النفوذ من رجال الأحزاب.

وإنه لمما يبشر بالخير ، أن التعاون صار من مقومات مجتمعنا الحديث ، والدولة تبذل جهوداً صادقة في سبيل نشره وتدعيمه وتنقيته من العناصر التي تقف دون تحقيق أهدافه السامية ، وكذلك برزت من بين أصحاب المصلحة الحقيقية في التعاون قيادات تكافح كفاحاً مستمراً من أجل تصحيح الأوضاع ، وتؤمن بالأسلوب العلمي في إعادة تنظيم البنيان التعاوني ، بحيث تتحقق شعبية الحركة وقدراتها على تعبئة جهود جميع أعضائها ، والأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى خلق المجتمع التعاوني الذي يتآلف ويتكاتف أفراده عن طريق ضم جهودهم الاختيارية في المنظمات التعاونية مستهدفين في ذلك مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

المبدأ السابع – نشر التعليم التعاوني : Promotion of education

يرجع الاهتمام بالتعليم التعاوني إلى التعاونيين القدامى الذين آمنوا به ، ورأوا فيه وسيلة ناجحة لإقامة مجتمع تعاوني سليم ، فبذلوا جهوداً

محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام والتعليم التعاوني بوجه خاص ، وتعتبر مدرسة نيو لانارك التي أقامها روبرت أوين مثلاً حياً لما بذل من جهود في هذه الناحية.

وقد قام هؤلاء التعاونيين القدامى بطبع كتب ومذكرات وإصدار مجلات وإلقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والأسس التي تقوم عليها الحركة التعاونية ، وكان من أهدافهم إقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل أن يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة.

ونحن إذا ألقينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ، رأينا أن رواد روتشديل قد اهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم ، فقد ورد في نظام الجمعية أنها " **ستسعى في أقرب فرصة إلى تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والإدارة**(*) .

وكانت جهودهم في هذا الجانب تسير في تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية ، بل لقد اتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها إنشاء وإدارة مكتبة ، يذكر هوراس جريسلي عنها أنها كانت تحتوي على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة بالصحف والمجلات يقرؤها الأعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولاً دراسية مسائية **في الوقت الذي كان فيه التعليم الأولي الإجباري لا وجود له** ، وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فأقيم لهم نظام تبادل المعرفة لتثقيفهم ومحو أميتهم وذلك بأن يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الأعضاء بالتدريس لزملائهم الأميين.

---

* The Cooperative Movement in Britain, by E. Tophan and J.A. Hoagh Longman Green and Co. London, 1948.

وقد عقدت مؤتمرات سنوية في مختلف المدن الإنجليزية للعناية بالناحية التعليمية في الحركة التعاونية ، **فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والأجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة ، ببذل أقصى الجهود لنشر التعليم التعاوني والعمل على تدريس المواد التي تنفع التعاونيين.**

ويضيق بنا المجال هنا عن استقصاء الجهود التي بذلها التعاونيين لإبراز أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاوني بصفة خاصة ويكفي لإبراز هذه الأهمية أن نذكر في هذا الشأن ما قاله أحد التعاونيين :

" قيل عن التعاون أنه حركة اقتصادية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية ، ونحن إذا عكسنا العبارة وقلنا أن التعاون حركة تعليمية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول ".

وقد آمنت الحركة التعاونية في شتى أنحاء العالم بأن التعليم التعاوني هو سبيلها إلى خلق مواطنين صالحين لأمتهم ، يسند بعضهم بعضاً بروح بعيدة عن الأنانية والانتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، بل آمنت بأنه الضمان للسير بالحركة في الاتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل إلى نشر مبادئه ونظرياته ، وكيفية تأسيس جمعياته وتنظيمها وإدارتها.

ولم تقتصر على هذا ، بل أنشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمّنت مراجعها المواد التي ترتبط بالتعاون ارتباطاً وثيقاً ، وتكفل تخريج أعضاء مزودين بثقافة علمية تكفل لهم النجاح في المسئوليات التي يضطلعون بها داخل الحركة ، ويكاد يجمع التعاونيين على أن خير وسيلة

لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاوني بصفة خاصة ، وفي هذا المعنى يقول أحد كبار التعاونيين " هـــ. إلدن " وهو من السويديين.

" إذا أتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا أن نختار بين أحد شيئين : البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين وأعضاء مستنيرين ، أو البدء برأس مال كبير وموظفين غير واعين ، فإن تجاربنا تملي علينا أن نختار الطريق الأول ".

ولاشك أن التعاوني السويدي يعني بقوله " دون رأس المال " رأس المال الكبير.

والتعليم التعاوني يعني بالتدريب إلى جانب عنايته بالثقافة التعاونية والمقصود بالتدريب ، التدريب الشامل لجميع عناصر الحركة إبتداء من العضوية في الجمعيات إلى مناصب مجالس الإدارة فيها ، وتحرص الدولة التي تأخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص في حركتها ، وليس أدل على ذلك أنه عندما عقد الحلف التعاوني مؤتمراً في سيلان عام ١٩٥٠ ، وكان يضم قادة الحركة التعاونية في آسيا ، طالب زعماؤها بإنشاء مكتب إقليمي في المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والأفلام ، وعلى اختيار بعض الشباب للتعليم في البلدان التي تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها.

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية لن تبلغ نصيبها من التقدم والنجاح إلا إذا كان هناك تجاوب عام نحو نشر الثقافة التعاونية في شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعاونية في المرحلة الإعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادئ التعاونية طبقاً للأساليب العصرية الحديثة في

التعليم ، ثم يزاد قدر هذه الثقافة في المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمل الجامعات كما تعمل زميلاتها في الخارج ، على إخراج قادة علميين للقطاع التعاوني لا يقل مستواهم في هذا النوع من التعليم عن مستوى ما تخرجهم للقطاعات الأخرى ، على أن يكون القادة العلميين على جانب كبير من الإيمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعَّال في بناء المجتمع الحديث ، فإن هذا الإيمان هو الذي يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون في التقدم للعمل بها ، فمما لاشك فيه أن الحركة التعاونية أشد ما تكون حاجة إلى هذا الدم الجديد الذي يغذيها بإيمانه وكفاءته وحيويته ونشاطه.

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية ، **ولاشك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية في بحث مشاكلها وإيجاد الحلول لما يقابلها من صعاب ، كما أنه لاشك في أن قوة الحركة التعاونية في الخارج ترجع إلى هذا الاتصال الوثيق** ، وكثيراً من الأبحاث التي أخرجتها الجامعات في الخارج تدل على مدى قوة هذا الاتصال والتعاون ، ولمست الحركات التعاونية هناك آثار طيبة وتطورات ناجحة نتيجة لهذا الاتصال ، في إطار الثقة التي تؤمن بها الحركات التعاونية نحو أساتذة الجامعات ومثل هذه الثقة تُدعِّم مثل هذا الاتصال.

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الإرشادية في الدولة على التعاون مع الأجهزة التعاونية العليا في نشر التعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل مع الاتحادات أقصى جهودها في هذا الميدان ، وقد يكون من المفيد في هذا الشأن أن تتعاقد الاتحادات مع الصحف الواسعة الانتشار ، مستعينة

في ذلك مع الصحف التعاونية القائمة ، وتعمل على تزويد أجهزة الإعلام عموماً بأخبارها وجهودها وما يدور في المؤتمرات التي تحضرها ، وهذا لا يمنع الاتحادات إذا كانت عندها القدرة التي يمكن من خلالها أن تكون لها صحفها ومجلاتها الخاصة بها ، ومندوبي الاتصال الإعلاميين الذين يُكَّونون حركة اتصال بين الاتحادات وأجهزة الإعلام المختلفة.

وهناك فئة على جانب كبير من الأهمية يحسن الانتفاع بها في هذا المجال وهي : فئة الوُعَّاظ والأئمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والإرشاد للشعب فهؤلاء ينبغي أن تُطَوَّرَ معلوماتهم وتُنَظَّم لهم دراسات سريعة يُلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكي يستطيعوا عن طريق اتصالهم اليومي بعامة الشعب أن يُثقفوهم ويُبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها.

وإذا أضفنا غلى ما تقدم تطوير البرامج الإذاعية والتليفزيونية حتى نخصص جانباً من جهودها لنشر الفكرة في برامج خفيفة مسلية للشعب تارة ، ولأحاديث يقوم بها بعض المتخصصين تارة أخرى ، أمكن عن طريق كل ذلك إن تحقق !!.. يُمكن لنا أن نُعَوِّض ما فاتنا ، وأن نؤمل خيراً في إقامة مجتمع تعاوني على أساس سليم نفخر به في القريب إن شاء الله ، بل إن الأمل كبير في أن تقوى الحركة في بلادنا وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين إلينا من شعوب أفريقيا وآسيا.

ويلاحظ أن الفقرة رابعاً من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ والتي توضح توزيع صافي الفائض المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية للجمعية ، تنص على **تخصيص ٥% للتدريب التعاوني في منطقة عمل الجمعية ، أو داخل المحافظة التابعة لها** ... وكذلك نفس

النسبة في المادة رقم ٢١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ البند " رابعاً " والبند " و " من المادة رقم ٥١ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإنتاجي والمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الاستهلاكي.

الحلف التعاوني الدولي ومبدأ التعليم

لعل من الأهمية بمكان " أن نوضّح أن **المفاهيم الخاطئة التي سادت في كثير من الدول النامية ، سواء في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالتعليم التعاوني ، من حيث ما تنشره في وسائل إعلامها ، واعتبارها في كتابات التعاونيين من المبادئ الثانوية !!.. الأمر الذي ترتب عليه أن الحركات التعاونية في هذه الدول لم تقم بجهد ملموس فيما يتعلق بنشر التعليم التعاوني على مستوى أعضائها ، أو أعضاء مجالس إدارتها ، أو الأحياء التي تتواجد فيها !!.. أو الاتصال بالحكومات لكي تجعل من التعاون مادة ضمن مواد الدراسة في مختلف مراحل التعليم !!.. أو إقامة معاهد وكليات تعاونية .. إلى غير ذلك من وسائل نشر التعليم والثقافة على كافة المستويات ، كل مستوى بالقدر المناسب له .. وكان من نتيجة ذلك أن الجمعيات التعاونية في هذه الدول نشأت وقامت على أساس عضوية غير واعية وغير مستنيرة وغير عارفة بحقيقة التعاون وفلسفته وأهدافه ، الأمر الذي أدى إلى فشل الجمعيات التعاونية في مختلف هذه الدول.**

وفي الحقيقة ، فإن مصر قامت بدورها وأوضحت في جميع المؤتمرات الدولية التي حضرتها عن النتائج الوخيمة لمثل هذا الاتجاه ، وكشفت عن الخطأ السائد في هذا المجال ، وأوضحت خطأ تقسيم المبادئ إلى مبادئ أساسية وثانوية وخطأ اعتبار التعليم التعاوني من المبادئ الثانوية ، وأنه لا ينبغي إطلاقاً أن يحدث خلط في المفاهيم نتيجة للمناقشات التي دارت في مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي في أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ فيما يتعلق بالمبادئ التعاونية التي ينبغي أن تتوافر في قمة التنظيمات التعاونية في مختلف الدول والتي تريد أن تنضم للحلف التعاوني الدولي ، وكانت آراء اللجان تطالب وتُجمع على إعتبار المبادئ السبعة وحدة واحدة لا تتجزأ ، استناداً إلى أنها من أساسيات القانون النظامي لجمعية رواد روتشديل ، غير أن المندوبين البريطانيين بحجة اختصار المبادئ نادوا بإمكان إدماجها في أربعة مبادئ !!.. الأمر الذي دفع اللجان إلى تكرار توضيح أهمية وحدة المبادئ السبعة ، ثم تأكيد أنه إذا كانت شروط الانضمام إلى الحلف الدولي تتطلب ضرورة توافر المبادئ الأربعة الأساسية الأولى ، إلا أن جميع الجمعيات التعاونية مطالبة بتطبيق المبادئ السبعة ، لأنها وحدة واحدة لا تتجزأ... وإذا كانت اللجان تُجمع على أن المبادئ السبعة جميعها أساسية ... فكيف إذن نجد في الدول النامية من يُقسّمْ المبادئ الأساسية إلى مبادئ أساسية ، ومبادئ ثانوية ؟...

وإحقاقاً للحق ، فإن كثيراً من الدول الاشتراكية قامت بجهد مشكور في هذا المقام ، وأقامت ندوات علمية لتُسهم بقدر في توضيح أهمية التعليم كمبدأ ووضعه في مقدمة المبادئ إذا أردنا للتنظيمات التعاونية التقدم والنجاح.

كما وأن من بين الجهود المشكورة في هذا المقام ، ما قامت به جامعة كاليفورنيا بأمريكا ، إذ أنها كلفت أستاذين عالمين من أساتذتها في الاقتصاد الزراعي وهما : " **بروفسور هـ. أ. أردمان** " و " **بروفسور ج. م. تبنلي** " للقيام ببحث موضوع المبادئ التعاونية وعلاقتها بنجاح أو فشل الجمعيات .. **ونشرت جامعة كاليفورنيا هذا البحث في نشرة خاصة تحت رقم ٧٥٨ من نشرات البحوث التجريبية في المجال الزراعي لجامعة كاليفورنيا** .. وقد تضمن هذا البحث الرجوع إلى مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي ، وأن ما دار فيه **يؤكد وحدة المبادئ التعاونية السبعة** ، وأن عدم الإخلال بتطبيق هذه المبادئ السبعة فيما مضى **كانت تُعتبر من أساسيات نجاح الجمعيات** ، وأن التعليم التعاوني ابتداء من الجهود التي بذلها " روبرت أوين " الذي يُعتبر نبي التعاون في العالم ، إلى الجهود التي بذلها " دكتور وليم كنج " .. إلى الجهود والأساليب العلمية التي قام بها رواد روتشديل ، **جميع هذه الجهود تؤكد على أهمية التعليم وأن التعليم التعاوني كان في طليعة ما اهتموا به ، وأنه ساعد على نجاحهم ،** غير أن العالمين الأمريكيين أكدا **أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة في العالم تتطلب ضرورة إضافة مبادئ إلى المبادئ التعاونية ، واقترحا إضافة أربعة مبادئ جديدة لنجاح الجمعيات ، هذه المبادئ هي : القدرة التمويلية في إطار الهيكل التعاوني القانوني ، والاستناد إلى جهاز قوى للمحاسبة والمراجعة ، وكفاءة الإدارة ، والقيادة النشطة.**

وقد أدت هذه الجهود جميعاً والجهود الأخرى التي بذلها أعضاء الوفود في مؤتمرات واجتماعات الحلف التعاوني الدولي ، أدت إلى استجابة الحلف التعاوني لهذه الأصوات التي تنادى بالحق بضرورة **تصحيح**

الأوضاع والمفاهيم على صعيد البنيان التعاوني الدولي ككل ، بدلاً من هذه الجهود الفردية التي تبذل في كل مجتمع على حدة ، وكان أن اتخذت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الحلف التعاوني الدولي قراراً في عام ١٩٦٣ **بإعادة بحث موضوع المبادئ التعاونية ، خاصة وأن الفترة التي أعقبت دراسات الحلف السابقة في عام ١٩٣٧ قد صاحبها تطورات كثيرة على الصعيد العالمي** ، هذا بالإضافة إلى انضمام العديد من الدول التي ينبغي أن يُسمع رأيها في هذا المجال .. وقد أتبع الحلف نفس الأسلوب الذي أُتُّبع في المؤتمرات السابقة التي ناقشت مبادئ التعاون من حيث توجيه استمارات إلى التنظيمات التعاونية في شتى أنحاء العالم ، ثم القيام بتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها.

والذي يعنينا في هذا المقام أن **الردود أكدت أهمية التعليم التعاوني وأنه إذا كانت هناك مبادئ أساسية للتعاون ، فإن أهم المبادئ الأساسية هو مبدأ " التعليم التعاوني "** ، وأنه ينبغي على الجمعيات التعاونية أن تخصص الاعتمادات اللازمة للتعليم التعاوني ، وأن تمتد جهودها في هذا المقام ، ليس فقط **إلى الأعضاء والقوى الوظيفية العاملة في التعاونيات ، بل إلى الجمهور العريض أيضاً** ، وينبغي أن يتضمن التعليم التعاوني ، المبادئ والتطبيقات وعلى وجه الخصوص أساليب الممارسة الديمقراطية والنشاط الاقتصادي.

كما ولا ننسى في هذا المقام أن الحلف التعاوني الدولي ، تأكيداً لمفهوم دولية التعاون ، **أضاف في قراراته مبدأ جديدة للمبادئ التعاونية ، وهو مبدأ " تنمية العلاقات الدولية ".**

المبدأ الثامن – تطبيق الإدارة العلمية : Scientific Management

يتفق علماء التعاون في شتى أنحاء العالم على أن التنظيمات التعاونية ، **تنظيمات تستهدف تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع الأعضاء الذين ينتمون إليها** ، وأن هذه التنظيمات إذا كانت تعمل وفقاً لفلسفة التعاون وأهدافه ، **فإنها ينبغي أيضاً أن تطبق الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف** ، وهناك إجماع على أن التعاون يستطيع أن يعيش جنباً غلى جنب مع غيره من أوجه النشاط المماثل ، وأنه وسيلة لتحقيق هدف ، وأنه من أجل تحقيق أهدافه **عليه أن يساير المتغيرات العالمية التي يكون لها أثر كبير في تحقيق كفاءة التشغيل ، مع إعطاء أكبر قدر من الاهتمام للاعتبارات الإنسانية** ، خاصة وأن التعاون نشأ أساساً من أجل الفرد ، وإفساح المجال أمامه لكي يعيش حراً عزيزاً كريماً في مجتمعه ، في إطار من التضامن والتضافر والعمل مع المجموع ، بحيث يكون الفرد في خدمة المجموع ، والمجموع في خدمة الفرد ، **والجميع في خدمة الهدف المشترك والصالح العام ، الذي ينبغي تغليبه ووضعه فوق كل اعتبار.**

ومن هذا المنطق فإنه ينبغي على التعاونيين أن يفهموا جيداً أن الجمعيات التعاونية أيا كان نوعها ، وسواء أكانت جمعيات للإنتاج أو جمعيات للاستهلاك ليست إلا منظمات اقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفايتها إذا أرادت أن تقف على أقدامها وتحقق أهدافها في ميادين نشاطها ، وتتفوق على منافسيها من المشروعات التي تقوم بنشاط مماثل، **ولذلك اقترحنا على الحركة التعاونية المصرية والحركات التعاونية في أفريقيا**

وآسيا وأمريكا اللاتينية إضافة مبدأ الإدارة[*] العلمية الذي يسمح بإعداد قيادات مهنية تعاونية تجمع بين الحُسنَيْين ... حُسن فهم العقيدة التعاونية التي تستمد قيمها من تعاليم السماء ، وحُسن الإدارة التي تستمد مفاهيمها وقدرتها الإدارية من مواكبة علوم عصرها.

والواقع أن الكفاءات الفنية والإدارية تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، ولهذا يحسن الإسراع باتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إخراج جيل من الإداريين التعاونيين الذين يعرفون كيف يستفيدون من الكفاءات الإنسانية التي تعمل تحت إدارتهم ، **وكيف يستخدمون هذه الكفاءات بحيث يُوحدون بين صفوفها ، وينسقون من جهودها ، ويخلقون بينها روح الفريق ، ويوجهونها نحو تحقيق أهداف التعاون المنشودة.**

ولاشك أن ذلك يتطلب أن يكون هؤلاء الإداريون من الطبقة التي تزودت بالثقافة الإدارية والعلمية ، وممارستها من الناحية التطبيقية حتى يستطيعوا أن يطبقوا مبادئ الإدارة العلمية في إدارة الجمعيات التعاونية .. **ومن المعروف الآن لكل باحث ودارس في علم التنظيم والإدارة ، أن مبادئ الإدارة العلمية قد عم تطبيقها في الخارج تقريباً في مختلف أنواع المشروعات.**

* يهمنا أن نوضح أننا اقترحنا هذا المبدأ منذ عام ١٩٥٨ تنبيها وتأكيداً لأهمية تطبيق هذا المبدأ في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، وذلك لتخلف معظمها عن مسايرة الثورة الإدارية ، والخطأ الجسيم الذي وقعت فيه من حيث اعتبارها التعليم التعاوني مبدأ ثانوياً !!.. هذا بالإضافة إلى عدم اهتمام هذه الدول بالتعليم التعاوني ، وحرص الدول الاستعمارية على عدم وجود أي نوع من أنواع التعليم التعاوني المتعارف عليه في الدول الاستعمارية في الدول التي استعمرتها ، ومن هذا كانت أهمية إضافة مبدأ جديد هو " **مبدأ الإدارة العلمية** ".

قد يرى بعض التعاونيين أنه ليس هناك حاجة إلى الاهتمام بضرورة توافر هذه الكفاءات **بحُجة صغر حجم معظم هذه الجمعيات** ، فإن أي فرد من وجهة نظرهم متى كان على جانب قليل من الخبرة يستطيع أن يقوم بتصريف شئونها !!.. **ولكن هذا دون شك رأي خاطئ** ، **فإنه لا يؤثر في** أساس التنظيم والإدارة أن تكون الجمعية صغيرة أو كبيرة .. فإن المطلوب في كلتا الحالتين هو تحقيق غرض محدد ، وتنفيذ سياسة معينة ، وهذا يقتضي ضرورة توفير الكفاية ، **وفي اعتقادي أن عدم الاهتمام بالناحية التنظيمية والإدارية في هذه الجمعيات هو السبب في تعثر خطوات الكثير منها وفشلها.**

والآن ونحن نستهدف تحقيق مجتمع الكفاية في ظل تطورنا **الذي يؤمن بالفرد ، وقدرته على إعادة تشكيل الحياة ، ويحمل الشعب بأسره أمانة العمل في إطار الوحدة الوطنية ، فمصر في حاجة إلى حُسن إعداد جيل جديد بعقل جديد بمفهوم جديد ... جيل يتصف بالقدرة والكفاءة ، بالإضافة إلى تحلِّيه بقيم وأخلاقيات مجتمعنا الأصيلة ، ولديه روح الصبر والمُثابرة ، وبتوافر هذه العناصر يستطيع أن يحقق آمال الشعب في مجموعه ، ويمكنه من حقه الأصيل في حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته.**

ومن أجل تحقيق ذلك رسمت مصر الطريق ، فاعتمد التطبيق على قطاع التعاون في مجالات كثيرة ، **اعتمد على التعاون في مجال الاستهلاك بغرض حماية المستهلكين .. وفي مجال الإنتاج بغرض رفع مستوى صغار المنتجين وزيادة الإنتاج القومي ، وخاصة في الزراعة وفي الإنتاج**

الحرفي، وتأكد المعنى من أن الأسلوب التعاوني يتمشى مع روح تطورنا نحو التغيير إلى حياة أفضل وأن قطاع التعاون ركن أساسي في إحداث التغيير نحو حياة أفضل ، لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه ، فالتعاون يقوم على الاحتفاظ بالملكية الخاصة ، كما يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة.. غير أن الأمر يتطلب من أجل تحقيق هذا الهدف تعاون الجامعات مع الاتحادات ، وأن تُنشئ الجامعات كراسي أستاذية في الكليات التي ترتبط رسالتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحسن إعداد الكوادر التي تؤمن بالتعاون ورسالته المستمدة من الشرائع السماوية ، وفي نفس الوقت تستشعر هذه الكوادر أنها خادمة للشعب ولقطاعات التعاون وجميعنا يعرف منذ الصغر أن الشاعر العربي يقول :

الناس للناس من بدو وحاضرة * بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وقد أُجريت بحوث ودراسات في كثير من البلدان عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية وتعطلها عن العمل ، وقد تبين من هذه البحوث والدراسات أن الأسباب تكاد تكون واحدة.

ومن بين هذه البحوث ما قدمته **الكاتبة " كاترين ويب " إلى المؤتمر التعاوني الثالث الذي عقد بلندن عام ١٨٣٢** ، وذكرت فيه أن فشل الجمعيات التعاونية إنما يرجع إلى أسباب ثلاثة :

١) عدم اهتمام الأعضاء بجمعيتهم ، ليس فقط من ناحية عدم الاهتمام بحضور الجمعيات العمومية ، ولكن أيضاً من ناحية عدم التعامل معها.

٢) **فشلهم في القيام بعمليات المراجعة والجرد المستمر.**
٣) **انعدام الكفاية والأمانة لدى المديرين.**

ومنذ ذلك الحين أُجريت بحوث ودراسات كثيرة للتعرف على أسباب فشل الجمعيات .. ومن بينها ما قام به الأستاذان " **أكلاند وجونز** " عام ١٨٤٤ ، واللذان ذكرا أسباب فشل وانقضاء ١٠٦١ جمعية منذ عام ١٨٢٦ ، **وأرجعا ذلك إلى أسباب يمكن القول أنها تندرج جميعاً تحت ضعف الكفاءات الفنية والإدارية.**

وفي عام ١٩١٨ نشر الاتحاد العام التعاوني الأمريكي كتيباً من أربعة صفحات بعنوان " **لماذا تفشل الجمعيات التعاونية** "؟ ..

ونشر مكتب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٢٣ ، ١٩٢٧ **إحصاءات عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية للاستهلاك لفترات متعاقبة مدتها خمس سنوات** تنتهي في عامي ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ على التوالي.

وفي عام ١٩٢٨ أصدرت لجنة التجارة الاتحادية كتاباً عن التسويق التعاوني ضمنته فصلاً عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات التعاونية.

وكذلك أجرت وزارة الزراعة الأمريكية بحوثاً ودراسات عديدة عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات ، وأولى هذه البحوث ما أجراه جورج ك. هولمز عام ١٩٠٠ ، ثم أتبعته بتقرير ثان في عام ١٩٢٣ عن الجمعيات التي توقفت عن العمل منذ عام ١٩١٣ ، وقد تضمن هذا التقرير **خلاصة البحث الذي أجرى على ٢٤٣ جمعية من الجمعيات التي توقفت عن العمل.**

كذلك أصدرت وزارة الزراعة تقريراً ثالثاً في عام ١٩٢٤ يتضمن البحوث والدراسات التي أجريت على ٦٠٨ جمعية من مجموع الجمعيات التي توقفت عن العمل فيما بين عامي ١٩١٣ ، ١٩٢٢ وكان عددها ١٠٠٠ (ألف جمعية).

وقد تبين من التقريرين اللذين أصدرهما المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل **أن هناك أحد عشر سبباً تُكَوِّنْ نسبة مقدارها ٧٤% من أسباب فشل لجمعيات** ، وهذه الأسباب هي :

1) **عدم كفاءة الإدارة.**
2) **زيادة المخزون عن اللازم.**
3) **الإهمال في إمساك الدفاتر.**
4) **التوسع غير الحكيم في الائتمان.**
5) **ارتفاع المصاريف الثابتة.**
6) **شراء بضائع بطيئة الحركة.**
7) **إتباع سياسة إجمالي ربح منخفض.**
8) **الاعتماد أكثر من اللازم على رأس المال المقترض.**
9) **عدم كفاية رأس المال.**
10) **تجميد أموال الجمعيات في أصول ثابتة.**
11) **سوء الموقع.**

وأرجو أن أوجه النظر إلى أنه من بين أهم التقارير التي بَحَثَت في أسباب توقف الجمعيات الزراعية وتَعَطُّلها عن العمل التقرير الذي قدمه الأستاذان : " **كوشران وإلزورث** " **بإدارة الائتمان الزراعي في أمريكا.** وترجع أهمية هذا التقرير إلى أنه قام بدراسة واسعة على عدد كبير من الجمعيات **يبلغ ١٤٦٥٥ جمعية** ، وهي الجمعيات التي توقفت عن العمل

فيما بين عامي ١٨٧٥ ، ١٩٣٩ ، **وقد تناول هذا التقرير بالتفصيل كثير من الأسباب التي أدت بهذه الجمعيات إلى التوَقُف عن العمل** .. وبالتالي فشلها ، وأوضح أنه أمكن القيام ببحوث ودراسات على ٧٣٧٣ من مجموع عدد الجمعيات موضوع البحث ، **وأنه أمكن حصر ١١٢٧٢ سبباً لتعطيل الجمعيات وفشلها** ، وقد ذكر التقرير أنه يمكن القول أن هذه الأسباب تعتبر أيضاً السبب في فشل بقية الجمعيات.

وفيما يلي نورد جدولاً **يوضح النسب المئوية لأسباب توقف الجمعيات الزراعية وتعطلها عن العمل** فيما بين عامي ١٨٧٥ ، ١٩٣٩ من واقع الدراسات الواردة بالتقرير المشار إليه.

السبب	عدد مرات حدوثه	النسبة المئوية
مصاعب إدارية	٢٢٣٤	١٩ر٨
مصاعب تتعلق بالعضوية	٢٢٢٠	١٩ر٧
أسباب قهرية	١٢٣١	١٠ر٩
قصور المعاملات عن الحجم الأمثل للجمعيات	١١٦١	١٠ر٣
مصاعب مالية وائتمانية	١٠٧٩	٩ر٦
مشاكل في النقل	١٠٢٠	٩ر١
الانخفاض المفاجئ في الأسعار	١٠٠٣	٨ر٩
الجهود التي تبذل من المنشآت المنافسة والمعارضة	٦١٤	٥ر٤
التكتل والاندماج	٣٥٧	٣ر٢
التطورات التكنولوجية	١٣٥	١ر٢
أسباب أخرى	٢١٨	١ر٩
الإجمالـــــي	١١٢٧٢	١٠٠

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار أيضاً نحو الندوة العلمية الهامة التي عقدتها اللجنة الأمريكية للتنمية التعاونية فيما وراء البحار في يومي ١٠ ، ١١ أكتوبر في عام ١٩٨٥ بواشنطن والتي كان موضوعها : **ما هي أسباب نجاح وفشل التعاونيات ؟**

?

لقد اتضح لكافة المستويات المسئولة عن الحركات التعاونية في الدول المتقدمة عند القيام بالعديد من الجهود التي بذلتها لدفع الحركات التعاونية في الدول النامية نحو تحقيق مزيد من التقدم والازدهار لصالح أعضائها من ملايين المواطنين **أنه مازال يوجد الكثير من أوجه القصور التي تشوب هذه الحركات رغم الجهد المبذول لمعاونتها** ، ومن أجل التعرف على أسباب هذا القصور انتهزت اللجنة الأمريكية للتنمية التعاونية فيما وراء البحار فرصة عقد المؤتمر السنوي للجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة في أكتوبر عام ١٩٨٥ ودعت **خبراء الدول النامية وبعض الخبراء التعاونيين البارزين المتخصصين في الدراسات التحليلية للحركات التعاونية في دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لكي يناقشوا في ندوة علمية هذا الموضوع الهام الذي استغرق الإعداد له أكثر من عام.**

ولقد كانت مصر من بين الدول التي وُجِّهَت إليها هذه الدعوة ، **وشَرُفتُ بأن أقوم بتمثيلها ، وأن أقدم ورقة توضح(*) تجربتها** ، ولعل من بين العوامل الهامة التي أجمعت عليها هذه الندوة أن من أهم أسباب فشل

* ... يرجع في ذلك إلى الورقة التي قدمها الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير عن التنمية التعاونية في مصر ، وأسباب فشل بعض التنظيمات التعاونية.

التنظيمات التعاونية في كثير من دول العالم سواء في ذلك الدول المتقدمة أو المتخلفة .. هو عدم توافر القيادات القادرة على(*) تطبيق الإدارة العلمية ، وهذا المعنى هو الذي أدى بنا منذ عام ١٩٥٨ إلى إضافة المبدأ الثامن الذي اقترحناه وقتئذ ، وطالبنا مصر والدول النامية عموماً أن تضعه في مقدمة مبادئ التعاون.

* للراغبين في مزيد من الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع ، يمكنهم الرجوع إلى المرجع الذي أصدرناه بعنوان " مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق " تأليف دكتور/ كمال أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٦، وقد أوردنا خلاصة الندوة العلمية التي عُقدت بواشنطن في الفصل الأول من هذا المرجع.

الفصل التاسع

مبادئ التعاون الدولية المعاصرة

مؤتمر فيينا عام ١٩٦٦

مشكلات التطور :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه منذ انعقاد المؤتمر الثالث عشر للحلف التعاوني في فيينا عام ١٩٣٠ وما بعده من مؤتمرات حتى عام ١٩٣٧ ، استقر رأي اللجنة المتخصصة التي شُكلت فيما يتعلق بالبحث عن تحديد المبادئ التعاونية التي قادت رواد رُوتشديل إلى النجاح ، وبالتالي إيضاح مفهومها ليسترشد بها التعاونيين في جميع أنحاء العالم ، وكذلك ليتعرفوا على أهميتها في التطبيق إذا أرادوا أن يندرجوا في عضوية الحلف التعاوني ، **وقد استقر رأي هذه اللجنة على سبعة مبادئ ، وأن السبع مبادئ السابق الإشارة إليها تُعتبر ضرورية وأساسية في نظام روتشديل ، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى الإخلال بوحدتها ، نتيجة للتقدم الصناعي والتجاري أو التغييرات التي طرأت أو تطرأ على طرق الاقتصاد أو النظم السياسية.**

ويهمنا أن نوضّح أن هذه الآراء وهذه المفاهيم صدرت في عام ١٩٣٧ ، غير أن سنة الحياة التطور وأن كل يوم يمر من عمر الإنسان يشهد جديداً في مختلف العلوم والفنون التطبيقية ، الأمر الذي دعا علماء التعاون وقادة الحركة التعاونية **أن يهتموا بمسايرة التطورات العصرية حتى يقفوا على قدم المساواة مع المنشآت المنافسة ولا يفوتهم ركب التقدم.**

ولعل من أهم الهيئات التي دعت إلى إجراء بحوث ودراسات لمسايرة هذا التطور الحلف التعاوني الدولي ، حيث أنه في جميع مؤتمراته قام بمناقشة الكثير من البحوث والدراسات التي تهتم بمشكلات

التطور ، وإيجاد أفضل الأساليب العلمية التطبيقية لحلها ... ومن أجل ذلك نرى أن مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي والتي كانت تعقد كل ثلاث سنوات ثم كل أربع سنوات منذ عام ١٩٧٦ ، وكذلك اجتماعات اللجنة المركزية للحلف والتي تعقد سنوياً ، نرى كل هذه المؤتمرات والاجتماعات حافلة بالبحوث والدراسات التي ترسم الطريق نحو مسايرة هذه التطورات ، وأهمية وضعها موضع التطبيق ، واستجابت المنظمات الدولية المهتمة بشئون التعاون كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ، والحركات التعاونية المتقدمة كالحركة التعاونية السويدية !.. إلى غير ذلك من المؤسسات الشعبية والجامعات التي لديها كليات تعاونية ... استجاب هؤلاء جميعاً لنداء الحلف ، وأسهم الجميع بالجهد الذي يدخل في حدود قدراتهم وإمكانياتهم للنهوض بالحركات التعاونية في الدول النامية.

الأزمات الاقتصادية :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن العالم يمر من فترة إلى أخرى ببعض الأزمات الاقتصادية وقد بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة من خلال الستينات ، وانفجرت واضحة في السبعينات ، **إلا أن أزمة السبعينات قد شاهدت ملامح جديدة ، ومن بينها انفجار معدلات التضخم مواكباً لانتشار البطالة بشكل عام ، وبالتالي وقعت الحكومات في حيرة شديدة ، فإذا ما اتبعت سياسات التدخل المعروفة لمحاربة البطالة نتج عن مثل هذه السياسة مزيداً من التضخم ، وإذا حاولت قمع الارتفاع الجنوني في الأسعار ، تكون قد أسهمت فعلياً في أحداث مزيد من البطالة.**

ولقد عجز معظم الاقتصاديين التقليديين عن تعليل أسباب الأزمة الجديدة ، حيث أنها تختلف اختلافا جوهرياً عن الأزمات السابقة ، فهي ليست أزمة دورية عادية ، **بل هي أزمة هيكلية ناتجة عن التعارف بين نمط الإنتاج القائم على مزيد من تمركز رأس المال ، وعلاقات الإنتاج القائمة على تعاظم الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج ، فلقدت تميزت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وحتى الستينات بكونها فترة نمو اقتصادي متصل لدول أوروبا الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت القطاعات القائدة لهذا التقدم قطاعات إنتاج السلع المعمرة خاصة صناعة السيارات وما واكب انتشار هذه الصناعة من بناء شبكات الطريق وازدهار المدن وامتداد العمران.**

وتميز النظام الرأسمالي في هذه الفترة بكونه نظاماً يقوم أساساً على ما يعرف باسم قواعد سوق المنافسة الاحتكارية ومن الصحيح أن القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي تميزت بتركيز شديد لرأس المال وقلة المهيمنين على اتخاذ قرارات الإنتاج ، فمثلاً تسيطر على سوق السيارات الأمريكية وقتئذ أربع شركات كبرى فقط وهي (جنرال موتورز ، فورد ، كريزلر وأمريكان موتورز) ولكن يبقى أن نلاحظ أن بقية القطاعات الاقتصادية كانت تخضع لقواعد المنافسة الاحتكارية ، حيث كان يوجد نوع من المنافسة بين الشركات يرغمها في أوقات الكساد على محاولة تثبيت أسعارها (فليس من عادة هذه الشركات في العصر الحديث تخفيض الأسعار) ، للمحافظة على نصيب كل منها في السوق الإجمالية.

أما في فترة الستينات، فلقد تزايدت **فكرة لجوء المؤسسات إلى التركز الرأسمالي وذلك عن طريق الاندماج الأفقي ، أي أن الشركات**

الكبرى في فروع الإنتاج المختلفة أخذت في ابتلاع الشركات الأصغر المنتجة لنفس نوعية السلع ، كما انتشرت ظاهرة اندماج الشركات الكبرى مع بعضها البعض حتى أن مثل هذه الإندماجات الأخيرة قد شكلت حوالي ٨٤% من جميع صور الإندماجات التي وقعت سنة ١٩٦٨ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولقد أدت حركات الاندماج هذه إلى ظهور تنظيم سوقي آخر يعرف باسم **احتكارات القلة حيث تهيمن قلة من الشركات الضخمة (ومعظمها شركات متعددة الجنسية يمتد نشاطها إلى العديد من أنحاء العالم) على نشاط السوق بأكمله** ، وفي مثل هذا النوع من الأسواق لا تعبأ الشركات كثيراً بمحاولة تثبيت أسعارها في حالات الكساد وانخفاض الطلب الفعلي ، حيث أنها أصبحت المسيطرة على السوق ، **وبما أن هذه الشركات ترسم سياساتها بهدف تحقيق أهداف فرعية معينة فهي تستطيع المحافظة على أرباحها بل زيادتها عن طريق تخفيض حجم الإنتاج ورفع الأسعار بدلاً من تثبيت السعر والمحافظة على نفس الكم من المنتجات** ، وإتباع مثل هذه السياسة الأخيرة يحقق لها كثيراً من أهدافها ، **فبتقليل حجم الإنتاج تقل العمالة المستخدمة التي أصبحت تطالب بمزيد من الأجور في ظل التضخم** بينما تحافظ هي على أرباحها مع تخفيض مخصصات الأجور وإلقاء المسئولية على كاهل الحكومة التي تتعهد بإعانة المتعطلين وذلك طبعاً من **حصيلة الضرائب التي كان قد دفعها نفس هؤلاء العمال سابقاً** ، ومن هنا بذرت بذور الركود التضخمي الذي اتضحت معالمه.

الأزمات واحتمالات تجاوزها :

ولقد شجع الشركات العملاقة على إتباع مثل هذه السياسات التي أشرنا إليها سابقاً امتداد نشاطها إلى كثير من دول العالم الثالث حيث اليد العاملة **أرخص بكثير من اليد العاملة ببلاد مركز النمو الاقتصادي (أي الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات دول أوروبا الغربية)** ، وبالتالي فلقد انتشرت البطالة في قطاعات بعينها في الدول المتقدمة وهي قطاعات الصناعة التقليدية التي تخصص فيها الغرب مثل صناعات النسيج وبناء السفن والحديد ، **بينما ازدهرت صناعات النسيج خاصة لأغراض التصدير في دول العالم الثالث مثل هونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وتصدرت اليابان وكوريا الجنوبية صناعات بناء السفن** كما بدأت دول مثل إيران وبعض الدول العربية المصدرة للبترول في إنشاء مصانع ضخمة للحديد والصلب .. **ومن ثم حدث تَغَيُراً جوهرياً في هيكل الصناعة على الصعيد العالمي** حيث بدأت بعض الدول من العالم الثالث في الدخول كمنافس قوي ، لانخفاض أسعار منتجاتها ، في سوق التجارة الدولية ، وغزو الأسواق المتقدمة ، وبالتالي بدأت صناعات مراكز النمو تتحسس طريقها إلى إيجاد نوع من الصناعات القائدة لا يمكن أن تنافسها فيها بلاد العالم الأخرى **مثل إيجاد مصادر جديدة للطاقة باستخدام الطاقة الشمسية أو القوى النووية ، وصناعة المعلومات القائمة على صناعة العقول الإلكترونية ، وصناعات الفضاء وإنتاج الغذاء الصناعي. كما بدأ العمل في محاولة استغلال قاع المحيطات ، ونلاحظ أن معظم هذه الصناعات تعتمد أساساً على مستوى مرتفع جداً من المعرفة التكنولوجية ، وتستلزم**

استثمارات ضخمة لا يستطيع القيام بها إلا الشركات العملاقة أي الشركات المتعددة الجنسية.

والمعضلة الأساسية في هذا التحول الهيكلي الخطير بالنسبة لدول مركز النمو الاقتصادي **أن معظم هذه الصناعات الحديثة لا تستخدم إلا نسبة ضئيلة جداً من القوى العاملة المتاحة** والتي تعاني الآن من البطالة

سياسات جديدة :

ولعل التغيرات التي أوضحناها سابقاً هي التي جعلت هذه الدول مثل ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق تبدأ في رسم سياسات جديدة لاستيعاب العمالة في صناعات خدمية جديدة مثل صناعة السياحة وصناعة الألعاب الرياضية .. إلخ .. إلى غير ذلك من أمثال هذه الصناعات ، كما تحاول نقابات العمال تخفيض عدد أيام العمل الرسمية وفي نفس الوقت تحاول اتحادات العمال في القطاعات الصناعية التقليدية **الضغط على الحكومات لفرض سياسات حماية خاصة في مجال صناعة النسيج والجلود لحماية العمالة المحلية من المنافسة العالمية** ، ولكننا لا نتوقع لهذه السياسة كثيراً من النجاح إذ أن معظم صناعات النسيج في الدول المتخلفة تتبع شركات أمريكية ضخمة ليس من صالحها على الإطلاق تطبيق سياسات الحماية وبالتالي نتوقع استمرار أزمة الركود التضخمي في الوقت الراهن **حتى يتم التغير الهيكلي المتوقع على أساس تقسيم عمل جديد على الصعيد الدولي حيث تقوم بعض دول العالم الثالث بالتخصص أساساً في الصناعات التقليدية بينما ينطلق مركز النمو في مجال الصناعات الحديثة التي سبق الإشارة إليها.**

العالم الثالث والتغيرات الهيكلية :

قد يكون من الأهمية بمكان الإشارة في هذا المجال إلى أن هذا التغيير الهيكلي الذي أشرنا إليه سابقاً لن يتم بين يوم وليلة ، فمن المتوقع أن يستغرق فترة طويلة قد تمتد لعدة قرون من الزمان ، فمن الصعوبة بمكان أن تتخلى فجأة الدول الغربية عن رأس المال الضخم المستثمر في مثل هذه القطاعات الصناعية والتي شكّلت صورة النمو الاقتصادي في العصر الحديث ، كما أن إعادة تقسيم العمل الدولي لن يتم بصورة مطلقة حيث تنقطع الدول المتقدمة كلية عن إنتاج الحديد والصلب أو بناء السفن أو تصنيع المنسوجات ، بل من المتوقع أن تتخصص في نوعيات معينة من هذه الصناعات (مثل المنسوجات الفاخرة أو بناء السفن والسيارات الخاصة والتي تتمتع بمستوى تكنولوجي مرتفع) ، كما أن إعادة تقسيم العمل هذا ، لا يعني أن تستفيد منه كل دول العالم الثالث على قدم المساواة ، فسمات هذا التقسيم واضحة من الآن **حيث أن معظم المنتجات السلعية من العالم الثالث والموجودة في السوق الغربية المتقدمة إنما تمثل صادرات بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، البرازيل ، والمكسيك ... حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسية كلية على النشاط الاقتصادي في مثل الدول ، أي أن إعادة تقسيم العمل لن يخضع فقط لاعتبارات اقتصادية بل سيخضع أيضاً لاعتبارات سياسية معينة ، لخدمة مصالح الشركات العملاقة حيث تستفيد الدول الوثيقة العرى بمراكز النمو والتي تخدم مصالح إستراتيجية له ، بالجزء الأعظم من إعادة تقسيم العمل على المستوى العالمي.**

التعاون والشركات المتعددة الجنسية :

لعلنا بعد أن تبين لنا أسباب الأزمة الاقتصادية الحديثة ... لنا أن نتساءل : كيف تؤثر هذه الأزمة التي نشأت من خلال خصائص النظام الاقتصادي لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة على اقتصاديات بلاد العالم الثالث في الوقت الراهن ؟... ونستطيع الإجابة هنا بدون تردد ... **إن هذه الأزمة ستؤثر على اقتصاديات دول العالم الثالث عن طريق قنوات التجارة الخارجية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة أو مركز النمو العالمي ودول العالم الثالث** ، ولقد تم تشكيل هذه العلاقة الوثيقة بين مركز النمو وهامش النمو منذ انطلاق الثورة الصناعية وما واكبها من حركة استعمارية ضخمة شكّلت اقتصاديات العالم الثالث في خدمة اقتصاديات مركز النمو العالمي ، ويُشَكِّل نصيب التجارة الخارجية إلى إجمالي الدخل القومي نسبة تزيد على الثلاثين في المائة في معظم بلدان العالم الثالث ، بينما لا يتجاوز هذا النصيب ستة في المائة في الولايات المتحدة على سبيل المثال ، ولعل ما أوضحناه يُغني عن التعليق !!...

ويتم تصدير التضخم من مركز النمو في صورة ارتفاع أسعار صادراتها إلى الدول المتخلفة ، خاصة أن هذه الدول الأخيرة تستورد غالبية السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة من الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تزايد نفقة إنتاج السلع المحلية وارتفاع أسعارها ، **ولعلنا جميعاً نتذكر أنه حدثت في السبعينات أزمتان حادتان في أسعار البترول وأسعار الغذاء** وهما تشكلان لكثير من الدول المتخلفة واردات أساسية ، **مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار في معظم هذه الدول ، أما بالنسبة للبطالة** ، فعلينا أن نميز بين البطالة الهيكلية التي تعاني منها البلاد المتخلفة **وهي بطالة نابعة من**

خصائص الهيكل الاقتصادي لهذه الدول وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وقلة فرص العمالة الصناعية المتاحة بها والبطالة التي تعاني منها الدول الصناعية ، حيث أنها بطالة دورية تتميز عادة باقترانها بمعدلات ضخمة من التراكم الرأسمالي وتنشأ لقلة الطلب الفعلي وعجزه عن استيعاب المعروض من السلع والمنتجات ، بينما تتميز البطالة للدول المتخلفة **بكونها بطالة مستديمة لعدم توافر رأس المال اللازم لتشغيل القوة العاملة الموجودة ، ويعمل التضخم في حالة البلاد المتخلفة على تلاشي قدرة هذه الدول على الاستثمار والتوسع في التصنيع مما يعني استمرار البطالة وتزايدها** ، فتراكم التضخم في مراكز النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض واردات الدول المتقدمة من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية التي تتخصص في إنتاجها وتصديرها دول العالم الثالث ، مما يؤدي بهذه الدول إلى خفض أسعار منتجاتها لتصريف الإنتاج .. **وبالتالي فإن استمرار أزمة الركود التضخمي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد أثرت تأثيراً سلبياً على موازين المدفوعات للدول المتخلفة ، فمع ازدياد أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات ، زاد العجز بهذه الموازين إلى درجة أدت إلى اعتماد هذه الدول المتزايد على القروض الدولية لسد العجز** ، مما أدى إلى أن مشاكلها الاقتصادية تزداد ، حيث تراكمت المديونية إلى حد يهدد بإفلاس اقتصاديات بعض هذه الدول ، ومن هنا نرى أن تبعية اقتصاديات العالم الثالث لاقتصاديات الدول المتقدمة قد هزت بنيانها الاقتصادي إلى درجة بلغ فيه التشاؤم أقصاه فيما يتعلق بتحقيق آمالها في معدلات تنمية مرتفعة في ظل النظام الدولي القائم.

الحلف التعاوني الدولي ومشكلات الحاضر والمستقبل :

من أجل ما تقدم فإننا نجد أن المؤتمر السادس والعشرين الذي عقد في باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر(*) إلى أول أكتوبر عام ١٩٧٦قد خصص جميع مناقشاته لما يأتي :

أولاً : التخطيط لأنشطة التعاون على الصعيد الدولي والمناطقي والمحلي بما يواجه مشكلات الحاضر واحتمالات المستقبل.

ثانياً : التعاون بين التعاونيات.

كلمة رئيس الحلف :

وقد استهل رئيس الحلف التعاوني كلمته مخاطباً ممثلي الحلف من شتى أنحاء العالم قائلاً **ينبغي علينا أن نُسائل أنفسنا .. إلى أين نريد أن نذهب** ؟... كيف نصل جميعاً إلى الحل الأمثل الذي يمكن خلاله تحقيق التنسيق الأفضل لعمل اللجان المساعدة بالحلف والتي كثفت نشاطها وقامت بدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالدراسات العلمية التي يناقشها مؤتمر الحلف من أجل مسايرة التطورات العالمية بهدف تدعيم النشاط التعاوني ككل ؟ .. ثم تساءل رئيس الحلف : ... كيف نعمل سوياً من أجل تحقيق هذا الهدف ؟ .. كيف نُنسق من جهودنا نحن المنتمين إلى شتى أوجه النشاط التعاوني والذين تجمعنا من أجل العمل معاً وحدة الهدف فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشر السلام بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو النظم السياسية التي ننتمي إليها ؟...

* نرجو أن نوجه النظر إلى أن الدولة أصدرت وقتئذ قراراً وزارياً بتشكيل وفد رسمي يُمثل الحركة التعاونية المصرية برئاسة الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – أستاذ كرسي التنظيم التعاوني بتجارة عين شمس وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.

أما بالنسبة للموضوع الأول وهو التخطيط للمستقبل الذي نتغلب من خلاله على مشكلات الحاضر ونتطلع فيه إلى المستقبل ، فإنني أستطيع أن أقول باطمئنان بأن الجهد الذي بُذل في الخطة يمكن أن يكون مناسباً لتحديد السياسة الواجبة الإتباع في المستقبل حتى لا نظل قانعين بأن نضيف من وقت لآخر بعض الأنشطة الهامشية لأعمال الحلف .. إننا نتطلع إلى تعبئة جهود الحركات التعاونية في العالم لكي تُسهم في العمل معاً نحو عالم أفضل تتحقق من خلاله المساواة ، ويتم بناء مجتمع لصالح الجميع ، ويرتكز على العون الذاتي المتبادل على أساس أننا قادرون على معالجة مشاكلنا وأن نُنشئ وندير سوياً مشروعاتنا.

أما فيما يتعلق بالتعاون بين التعاونيات فإن التعاونيين الأوائل أقاموا عام ١٨٩٥ الحلف التعاوني الدولي الذي أبرز الأهمية التي وضعها التعاونيين الأوائل على العلاقات بين الناس بإنشاء هذه المنظمة التي تعتبر اليوم واحدة من أقدم وأقوى المنظمات الدولية غير الحكومية.

ومنذ ذلك الوقت صنع التعاونيين الروابط بينهم عبر الحدود كتعبير عن إرادتهم ومقاصدهم الطيبة ، هذه الروابط التي مكّنتهم من تبادل الخبرات ، بل وأيضاً مكنتهم من ممارسة أنشطة مشتركة في ميادين الاستيراد والإنتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية والبضائع اليومية ، حتى منتجات البترول وبناء المساكن والتأمين والائتمان والزراعة والبنوك والأسماك والترفيه .. إلى غير ذلك .. والتعاونيون لا يستطيعون أن يهربوا من المخاوف والآمال التي يشعر بها الأعضاء ، فهم اليوم مشغولون مقدماً بمشاكل موارد الغذاء والطاقة والأخطار التي تُهدد البيئة والصحة على مستوى العالم ، وهذا يتطلب من التعاونيين أن

يبرزوا أسلوباً آخر في إدارة الأمور وطريقاً آخر في معالجة المشاكل غير تلك التي تقوم بها الاستثمارات الخاصة العملاقة القومية والشركات المتعددة الجنسية التي لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن مصالحها تلتقي دائماً مع صالح الأغلبية العظمى من المواطنين .. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول النامية التي تُعاني الكثير من المشكلات .. والذي نعتقد أن حل مشكلات الكثير منها يكمن في التعاون الشعبي ، فالتعاون لا يمكن أن يُفْرض على الناس ، لأنه من أجل أن يصبح التعاون تعاوناً ويُصبح على جانب كبير من القدرة والكفاءة فإنه ينبغي أن يعيش الناس النشاط التعاوني ، فإذا تحقق ذلك فإن التعاون يستطيع أن يسهم في التقدم الحضاري والاقتصادي ، لأن النشاط التعاوني قادر على أن يحشد طاقات الجماهير من أجل صالح المجتمع وتقدمه وازدهاره.

كلمة رئيس الجمهورية الفرنسية :

والجدير بالتسجيل في هذه المناسبة أن رئيس الجمهورية(*) الفرنسية " فاليري جيسكار ديستان " ألقى في افتتاح هذا المؤتمر كلمة أوضح فيها أنه في قُدرة الحلف الذي يتحدث باسم اتحاد ٣٤٠ مليون تعاوني من ٦٦ دولة ، في قدرة الحلف أن يسهم في حل المشكلات العامة لعصرنا سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي عن طريق البحث عن النظام الاقتصادي الدولي الذي ينبغي أن يكون التعاون أساسه

(*) للراغبين في معرفة الحوارات والموضوعات التي دارت بالتفصيل في المؤتمر السادس والعشرين الذي عُقد في باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر إلى أول أكتوبر عام ١٩٧٦ ، يمكنهم الرجوع إلى : أعداد المجلة المصرية للدراسات التعاونية الصادرة بعد هذا التاريخ ، رئيس تحريرها الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، وهو أيضاً عضو نقابة الصحفيين.

وأوضح أن قوة الحركة التعاونية ترتكز على معرفتها الحقيقية للأسلوب الأمثل الذي يُمكّنها من الحفاظ على تقاليدها وحماية استقلالها وأن توجه نفسها نحو المستقبل ، وهذا سوف يسمح لها أن توجه للعالم رسالة الأمل والتقدم.

أهم قرارات المؤتمر :

ولعل من بين أهم القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر السادس والعشرين **المطالبة بالعمل الدائم لإرساء السلام العالمي من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية وإحداث توازن أمام تهديد الشركات الكبرى متعددة الجنسية** ، وأفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن تتفهم الحركات التعاونية في شتى أنحاء العالم **أن هناك ارتباطا بين تطورين هامين في مجتمعنا الدولي المعاصر ، الذي يتميز بوجود المؤسسات القومية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية** .. حيث يوضح هذا الارتباط **أن الوحدات الكبرى تفسح المجال للمتخصصين أن يربطوا مستقبلهم بها وأن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم فيها ، كما أنه عن طريق الإعداد العلمي أمكن توفير الأعداد المتخصصة بدرجة كافية** ، وبالتالي أمكن إقامة الوحدات الكبرى وإدارتها .. **وبدون هذا الارتباط لا يمكن أن تقوم وحدات كبرى** ، وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسية أو إيجاد أشكال أخرى من الوحدات الكبرى لمنافستها.

ومن هذا المنطق فإن الحلف التعاوني الدولي **في مؤتمره الثالث والعشرون الذي عُقد في فيينا عاصمة النمسا في عام ١٩٦٦** قد أضاف

مبدأً جديداً أوضح فيه أنه ينبغي على التعاونيات أن تأخذ به وهو " مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلي والقومي والدولي ".

Provision of cooperation between cooperatives at local, national and international levels.

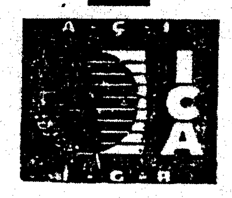
ويسعدني في هذا المقام أن أعرض للتعاونيين العرب تفصيلات تقرير لجنة الحلف التعاوني الدولي عن مبادئ التعاون الدولية في ضوء المتغيرات العالمية التي استلزمت تخصيص موضوعات المؤتمر للتطورات المتسارعة التي تحدث في العالم ، والجهود التي ينبغي أن تبذلها الحركات التعاونية على الصعيد المحلي والقومي والدولي لمقابلة هذه التحديات.

INTERNATIONAL COOPERATIVE ALLIANCE

الحلف التعاوني الدولي

Report of the I.C.A. Commission on Cooperative Principles

تقرير لجنة الحلف التعاوني الدولي عن مبادئ التعاون



International Co-operative Alliance

تقرير
لجنة المبادئ التعاونية بالحلف التعاوني الدولي
Report
Of the I.C. A
Commission on Co-operative Principles

المقدمـــــة : Foreword

وُجِدَت أشكال متنوعة من التعاون منذ بداية الجنس البشري ، لكن رواد روتشديل هم الذين حددوا الأهداف والأغراض كتابة في صيغة أوضحت بالتحديد تسع قواعد وجعلت من الممكن تطوير سبعة مبادئ تعاونية عُرفت بمبادئ روتشديل هي التي استرشد بها تكوين وتطوير وتمييز التعاونيات في أنحاء العالم منذ ذلك الحين.

وتولت لجنة من الحلف التعاوني في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٤ دراسة " التطبيق الحالي لمبادئ روتشديل " بغرض مساعدة سلطات الحلف على تطبيقها تطبيقاً صحيحاً ودقيقاً عند النظر في أحقية أي جمعية تعاونية من أي نوع ومن أي جهة من جهات العالم في الالتحاق بعضوية الحلف ، وتحديد كونها جمعية تعاونية صحيحة صالحة لعضوية الحركة التعاونية الدولية.

وقدمت اللجنة تقريرها الأول إلى مؤتمر الحلف عام ١٩٣٤ بعد دراسة المعلوماتَ المقدمة من التعاونيات من كافة الأنواع ، وقدمت تقريرها النهائي للمؤتمر المنعقد عام ١٩٣٧ ونتيجة له اعترف الحلف التعاوني الدولي بمبادئ روتشديل السبعة ، لكنه قرر أن أربعة منها هي التي تُطبَّق بصفة عامة وعلى المستوى الدولي فيما يتعلق بعضوية الحلف التعاوني

الدولي ، وكانت تلك المبادئ : العضوية الاختيارية ، والرقابة الديموقراطية ، وتوزيع الفائض على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية ، وتوزيع فائدة محدودة على رأس المال .. **وأن المبادئ السبعة وحدة واحدة لا تتجزأ عند التطبيق على المستوى المحلي والإقليمي.**

وقرر مؤتمر الحلف المنعقد عام ١٩٦٣(*) أن يطلب من اللجنة المركزية تشكيل لجنة لدراسة التطبيق الحالي لمبادئ التعاون في مختلف أنواع الجمعيات وفي مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية ، **وإبداء المشورة فيما يتعلق بالصياغة الصحيحة للمبادئ التعاونية في ضوء تطبيقها في أنحاء العالم وقتئذ** ، وقدمت اللجنة تقريرها في مارس ١٩٦٦ إلى اللجنة المركزية التي قدمتها إلى مؤتمر الحلف الثالث والعشرين **المنعقد بفيينا في سبتمبر ١٩٦٦ مع مشروع قرار يتضمن التوصيات الرئيسية للجنة كما لخصتها في الجزء الثالث من تقريرها.**

ويعتبر التقرير وقرار المؤتمر مادة هذه النشرة.

ومن مسئولية المنظمة العالمية للتعاونيات ، وهي الحلف التعاوني الدولي ، أن تبحث الصفات الأساسية للتعاونيات التي تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى ، فإذا حدث إلتباس كان على الحلف أن يحاول توضيح الموضوع ، ولذا فإن أي إعلان فردي فيما يتعلق بالمبادئ التعاونية لابد من النظر إليه تاريخياً في ضوء وصف المبادئ التعاونية وتطبيقها في وقت الدراسة ، وإذا وَجَدَتْ الحركات التعاونية القومية أي صعوبة من صعوبات التعريف أو التطبيق فعليها إخطار الحلف التعاوني

* عُقد المؤتمر الثاني والعشرون للحلف التعاوني الدولي في مدينة بورن ماوث بانجلترا في عام ١٩٦٣.

الدولي ، كما تحاول سلطاته عمل دراسات لإسداء المشورة الصحيحة وتحديد التعريف السليم.

ويحتفظ مقر الحلف التعاوني الدولي بسجلات اللجنة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٧ وسجلات اللجنة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ وجميع الشهادات والأقوال المقدمة إليها ، ويستطيع موظفو الحلف بل والباحثين من الحركات التعاونية القومية أن يطّلعوا عليها ويستخدموها في المقر بلندن ، كما يمكن الحصول على صورة فوتوغرافية ، من الوثائق الهامة بسعر التكلفة بناء على طلب المنظمات المنضمة للحلف كي يستخدمها باحثوها ، كما يحتفظ الحلف أيضاً في مقره بلندن بالأوراق الهامة الخاصة بالتغييرات الهيكلية في الحركات التعاونية القومية ويمكن أن يرجع إليها الدارسون والباحثون في المبادئ التعاونية.

و. ج . إلكسندر

مدير الحلف التعاوني الدولي

وفيما يلي نص الفقرتين الأخيرتين باللغة الإنجليزية :

It is the responsibility of the world organization of cooperatives, namely the International Co-operative Alliance, to consider the essential characteristics of cooperatives which enable them to be identified from other organizations. If any confusion exists, the I.C.A. will endeavor to clarify the issue. Any single pronouncement on Cooperative Principles should therefore be viewed historically in

this light as a description of Cooperative Principles and their application at the time of study. If national cooperative movements find any difficulty of definition or interpretation, they should advise the International Co-operative Alliance whose authorities will endeavour to ensure that proper studies are carried out and satisfactory advice and definitions given.

The records of the Committee of 1931 to 1937 and of the Commission of 1963 to 1966 and all the evidence submitted to these bodies are available for study at the head-quarters of the International Co-operative Alliance in London. Not only the Staff of the I.C.A. but research workers form national cooperative movements will have every facility for using this material in London and when practicable photocopies of important material can be supplied at cost price on request from affiliated organizations for use by their research workers. Important material on Structural Changes in national cooperative movements is also available at I.C.A headquarters in London and may frecuently be of use to students or research workers on Cooperative principles.

S.G. Alexander
Director I.C.A

الجزء الأول – مقدمـــــــة
Part 1 : Introduction

أ) تشكيل واجتماعات وإجراءات اللجنة :
A Composition .. Meetings and Procedure of the Commision

شغلت لجنة المبادئ التعاونية بناء على طلب مؤتمر الحلف التعاوني الدولي المجتمع في بورن ماوث **Bournmouth** عام ١٩٦٣ بقرار من اللجنة المركزية للحلف التي اجتمعت في بلغراد من ٣ إلى ٥ أكتوبر ١٩٦٤.

وبناء على توصية اللجنة التنفيذية عينت اللجنة المركزية خمسة أعضاء ليعملوا في اللجنة الخاصة(*) وهم :

مستر أ. بونر أستاذ بالكلية التعاونية بالاتحاد التعاوني لإنجلترا وأيرلندا.

مسز هوارد أ. كودن عضو مجلس إدارة الرابطة التعاونية للولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ الدكتور هنزلر مدير معهد التعاون بجامعة هامبورج.

الأستاذ د. ج. كارث رئيس المجلس الاستشاري لجنوب شرق آسيا بالحلف التعاوني الدولي.

الأستاذ أ . كستانوف أستاذ الاقتصاد والتعاون بمعهد اقتصاد الشعوب بموسكو.

---

* Mr. A. Bonner	:	Senior Tutor, Co-operative College, Co-operative Union Ltd., Great Britain and Ireland.
Mr Howard A. Cowden	:	Member, Board of Directors, Co-operative League of the U.S.A.
Professor Dr. R. Henzler	:	Director, Institute of Co-operation, University of Hamburg.
Professor D. G. Karve	:	Chairman, I.C.A. Advisory Council for S.E. Asia.
Professor I. Kistanov	:	Professor, Economics and Co-operation, Moscow

وفي ديسمبر ١٩٦٥ قرر الأستاذ كيستانوف – بناء على نصيحة طبية عقب مرض شديد – ألا يسافر من موسكو وناب عنه في حضور الجلسة والجلسات التالية زميله الاستاذ ج. بلانك G. Blank **رئيس قسم الاقتصاد بمعهد التعاون بموسكو.**

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول بمقر الحلف التعاوني الدولي بلندن يومي ١٥ ، ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ ، وانتخب الأستاذ د. ج. كارف رئيساً لها ليرأس الاجتماعات والمداولات طوال اجتماعات اللجنة.

وتقرر أن تتولى سكرتارية الحلف التعاوني تقديم خدمات السكرتارية للجنة تحت إدارة مستر و. ج. إلكسندر W. G. Alexander الذي كان له الاستعانة بمقرر يساعده في إعداد تقرير للجنة ، وبناء عليه صدر تكليف إلى مستر و. ب. واتكنز W. P. Watkins المدير الأسبق للحلف بتولي هذه المهمة.

وقضت خطة اللجنة أولاً بتجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بكيفية الالتزام بمبادئ روتشديل حالياً كما وردت بالتقرير الذي وافق عليه مؤتمر الحلف التعاوني الدولي في اجتماعه بباريس عام ١٩٣٧ ، واتفق على أن هذا الغرض يمكن تحقيقه بأفضل ما يمكن عن طريق **توجيه استبيان للمنظمات المنتسبة إلى الحلف التعاوني الدولي وإلى بعض منظمات مختارة من غير المنضمة لعضوية الحلف ولبعض الأفراد المعروفين بإلمامهم الواسع بالحركة التعاونية والمشهود لهم بمعرفة وعرض الأفكار التعاونية** ، وأعدت السكرتارية الاستبيان على أساس المقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة ، وبعد موافقة اللجنة عليه وُزّع في أول يونيو ١٩٦٥.

وحُدِّدَ آخر موعد لاستلام السكرتارية للردود في ٣١ أغسطس ١٩٦٥ وقد وصلت ردود كثيرة في هذا التاريخ ، لكن تتابعت وصول الردود في الشهور التالية حتى بلغ مجموعها أكثر من مائة ، وكانت الردود تُنْسخ بمجرد وصولها وتُتَرجم كلما استدعى الأمر وتُوَزَّع على أعضاء اللجنة ، **وكانت المعلومات والآراء والمقترحات الجديدة التي جاءت في الردود** تمثل عينة كبيرة من المنظمات الأعضاء في الحلف التعاوني الدولي والتي لجأت هي نفسها إلى استشارة أعضائها في الموضوع ، **واستطاعت اللجنة بهذه المعلومات أن تكتسب نظرة صادقة ونافعة لا من حيث مدى الالتزام بمبادئ روتشديل عملياً في ذلك الحين ، بل وأيضاً من حيث الأسباب التي تستند إليها التعاونيات من مختلف الأنواع في اعتقادها بأن من المستحيل أو غير المستحب تطبيق هذه المبادئ عملياً في بعض الأحوال.**

وعقدت اللجنة سلسلة ثانية من الاجتماعات بعضها في هلسنكي من ١٨ إلى ٢٢ سبتمبر وبعضها في موسكو من ٢٤ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٥ ، ولما كانت هلسنكي اختيرت مكاناً لاجتماع اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي فقد أمكن إعداد عدد من المقابلات استمعت فيها اللجنة لآراء تعاونيين كبار من الحركات التعاونية في أمريكا وآسيا وأوربا فيما يتعلق بكافة ميادين بحثها ، وفي موسكو قابلت اللجنة رئيس مجلس إدارة الاتحاد التعاوني **وسمعت تفسيرات هذا الاتحاد فيما يختص بمختلف ملامح النشاط التعاوني في الاتحاد السوفيتي.**

وبدأت اللجنة مناقشاتها بطريقة دراسة المبادئ التعاونية في إطار الظروف الاقتصادية والحياة الاجتماعية المعاصرة وعن جدوى وقيمة

المبادئ السبعة الواردة في تقرير عام ١٩٣٧ ، وبدأت تلك المناقشات في هلسنكي واستمرت في موسكو.

وفي هلسنكي طلبت اللجنة المركزية من اللجنة أن تحاول بكل وسيلة ممكنة الفراغ من عملها في وقت يسمح بعرض تقريرها النهائي على مؤتمر الحلف بفيينا في سبتمبر ١٩٦٦ لمناقشته ، ورغبة في تحقيق هذا الطلب تقرر أن تعقد اللجنة اجتماعات في ديسمبر ١٩٦٥ وفبراير ١٩٦٦.

وفرغ قسم البحوث بسكرتارية الحلف من تحليل الردود على الاستبيان في نوفمبر ١٩٦٥ وصار متاحاً لأعضاء اللجنة قبل سلسلة الاجتماعات التي عقدت في مقر الحلف من ١٢ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ ، ونظراً لأن اللجنة درست أصول وملخصات وتحليل الردود **فقد استطاعت الوصول إلى قرارات بعد مداولات كاملة حول مبادئ عام ١٩٣٧ سواء بالاحتفاظ بها أو إعادة صياغتها أو رفضها مع الاقتراحات الخاصة بإضافة مبادئ جديدة.**

وأعدت مسودة التقرير وأرسلت إلى الأعضاء قبل نهاية يناير قبل بدء السلسلة الرابعة من الاجتماعات في لندن من ١٤ إلى ١٨ فبراير ، **وقد وافقت اللجنة بإجماع الآراء في تلك الاجتماعات على التقرير النهائي.**

وتود اللجنة أن تشير إلى شعور الامتنان الذي أحست به تجاه العدد الكبير من المنظمات التعاونية وأفراد التعاونيين الذين سارعوا بلا تحفظ إلى وضع معلوماتهم وآرائهم رهن تصرف اللجنة وإلى الجهد الذي تكبده بعضهم في الاستجابة لدعوتنا بالحضور لمقابلتنا في هلسنكي وموسكو ونحن نُقدر لهم ذلك بأعمق تقدير. وتفضلت الاتحادات التعاونية القومية وبعض منظماتها في فنلندا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي بتقديم

الضيافة الكريمة التي مكنت اللجنة من توسيع تفهمها لظروف وآراء الحركات التعاونية.

وتفضل مستر و. ج. واتكنز بقبول دعوة اللجنة له ليعمل سكرتيراً لها إلى جانب واجباته الثقيلة كمدير للحلف التعاوني الدولي ، وتحمل هذا العبء الكبير سواء جانبه الإداري أو جانب المداولات بإقبال ورضى فكان مثمراً أجل الفائدة ، وتود اللجنة أن تخص بالذكر مستر الكسندر لإسهامه في وصولها إلى نتائج مرضية في الوقت المحدد.

وعاون الموظفون مثل مستر أ. ويليامز الذي سجل نص المداولات ومستر ف. كوندرانوف الذي ساعد في الترجمة الروسية ومستر ج. هـ. أولمان ومستر ل. ستنز من مكتب الحلف وغيرهم من موظفي الحلف كل في موقعه ، واستطاعت اللجنة بهذه المعاونة القيمة تنظيم أعمالها ولذا فهي توجه لهم أعمق الشكر.

ب) مهمة اللجنة : Terms of Reference

أوضح قرار مؤتمر بورنموث أغراض ومدى بحث اللجنة في بيان مهمة اللجنة كالآتي " يرجو المؤتمر اللجنة المركزية : أن تشكل لجنة فرعية ذات سلطة لصياغة المبادئ الأساسية لنشاط التعاون في الظروف الحديثة.

وأن تُفوِّض اللجنة الفرعية بصلاحية معرفة أي من مبادئ رواد **روتشديل احتفظت بأهميتها حتى الوقت الحالي وأيهما يجب تغييره وكيف يتم هذا التغيير بحيث تسهم بأفضل طريقة ممكنة في تنفيذ واجبات**

الحركات التعاونية ، وأخيراً ما هي المبادئ التي انتهت أهميتها وينبغي استبدال غيرها بها.

وأن تُخَوَّل اللجنة حق صياغة مبادئ جديدة للنشاط التعاوني ، وأن تدرج في جدول أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للحلف النظر في مبادئ جديدة لنشاط الحركة التعاونية.

وأن تُمنح اللجنة التنفيذية الحق في أن تطلب إلى المنظمات التعاونية القومية الأعضاء في الحلف التعاوني الدولي أن ترسل مقترحاتها في هذا الموضوع.

وأن تطلب إلى اللجنة المركزية النظر في مقترحات المنظمات التعاونية القومية ومقترحات اللجنة في جلسة تسبق المؤتمر الثالث والعشرين وأن تقدم رأيها للمؤتمر.

وبناء على طلب المؤتمر أصدرت اللجنة المركزية قراراً بشأن عمل الترتيبات الإدارية الخاصة باللجنة الفرعية وإنشائها ووضع بيان المهمة الخاص بها وقد جاء في الفقرة الرابعة التالية : " ٤- **مهمة اللجنة هي : التحقق من مدى الالتزام حالياً بمبادئ روتشديل كما حددها مؤتمر الحلف التعاوني الدولي المنعقد بباريس عام ١٩٣٧ والأسباب الباعثة على عدم الأخذ ببعضها عملياً عند التطبيق في بعض الأحوال.**

وأن تنظر في ضوء نتائج الدراسة المشار إليها آنفاً فيما إذا كانت مبادئ روتشديل تفي بحاجة الحركة التعاونية في إطار الموقف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي أم أن **أحداً منها يجب أن تعاد صياغته ليصبح أكثر تناسباً للإسهام في تحقيق أهداف وواجبات الحركة التعاونية بفروعها المختلفة.**

وإذا كان الأمر كذلك تقوم اللجنة بالتوصية بنص أو نصوص جديدة.

وكان الجزء الأول من عمل اللجنة – كما يتضح مما سبق – هو بحث الالتزام حالياً بمبادئ روتشديل وأسباب ما قد يكون من الابتعاد عن الالتزام ببعضها حسبما يبدو من البحث ، ورغبة في الحصول على مساعدة المنظمات التعاونية المعنية ، خاصة في هذا الجزء من مهمتها ، أُعِدَّ الاستبيان الذي أشرنا إليه وتم توزيعه ، ويتولى قسم البحوث بالحلف التعاوني الدولي تلخيص وجدولة الردود ليصبح متاحاً الحصول عليها في الوقت المناسب.

على أن الردود على الاستبيان لا تمثل إلا جزء فقط من أساس نتائج وأحكام اللجنة التي عليها أن تعتمد بصورة كبيرة على دراسات وخبرات أعضائها ، وقد قدمت كل البيانات اختياريا وطوعا ، وعمدت بعض المنظمات إلى إشراك أعضائها في الرد بالتشاور معها قبل إرسال الردود إلى اللجنة ، **مما جعل المادة المستقاة منها تمثل عينة كبيرة وعظيمة القيمة والفائدة لأغراض المعلومات والبيان.**

وكانت الشهادات والأقوال الواردة في الردود أعظم قيمة بسبب الاهتمام الكبير الذي أبداه التعاونيين في كافة أنحاء العالم بصرف النظر عن نوع منظماتهم التعاونية وبيئاتها الاقتصادية والاجتماعية إذ أنها جميعاً ذات فلسفة تعاونية مشتركة واحدة تستمد منها مشاعر مشتركة ومواقف واحدة إزاء المشكلات الأساسية ، وهي مشاعر ومواقف تعلو على الخلافات التي لابد منها في الأهداف والطرائق وترجح عليها، وكشفت النتائج عن الاستمرارية التاريخية التي تربط رواد التعاون في المراحل المبكرة من الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر حتى قبل

رواد روتشديل بالرواد في المناطق الناهضة الجديدة في القرن العشرين. وقد سهّل ذلك مهمة اللجنة في الإجابة على السؤال الذي يتناول ما إذا كانت مبادئ روتشديل تفي بحاجات الحركة التعاونية الآن ، واتضح أن المهمة ليست مهمة مراجعة بقدر كونها مهمة إزالة الالتباس والتوضيح والتخلص من الجمود الذي لا ضرورة له والمنبعث في التفسيرات غير المتوازنة أو المفرطة في التبسيط ، وبعبارة أخرى كانت المهمة عبارة عن عملية إزالة الصدأ لتظهر المبادئ لامعة من جديد تحت ضوء ساطع.

A process of re-burnishing which permits the underlying principles to shine with a brighter light.

ج) لمحة تاريخية : Historical Background

صدرت قرارات مؤتمر بورنموث التي قادت إلى البحث الحالي بأغلبية ساحقة ، وقد اتضحت الحاجة إلى مراجعة مبادئ التعاون من عدة وجهات نظر ، **إذ حدثت تغييرات واسعة النطاق في تكوين الأمم السياسي والاقتصادي ، ويواجه العديد من المنظمات التعاونية صعوبات في التمسك بممارساتها التقليدية تحت ضغط الثورة التي حدثت في تجارة التوزيع ، وما يزال لزاماً على الحركات التعاونية الناشئة في المناطق الجديدة النامية أن تحاول الوصول إلى مقدرتها الكاملة على تنفيذ المبادئ التعاونية وتطبيقها في إطار وضعها الاقتصادي والاجتماعي الخاص.**

وكانت اللجنة الحالية تعمل في ظروف تغيرت كثيراً بالقياس إلى ظروف اللجنة الخاصة التي عملت في السنوات ١٩٣٠/١٩٣٧ رغم أن المشكلات الأساسية قد تبدو هي نفسها أي الاحتفاظ باستقلال الحركة التعاونية بازاء الأحزاب السياسية والحكومات ، وتصحيح الميول إلى

المساومات على المبادئ سعياً لمكاسب عملية أو تجارية ، وتوضيح الفروق الأساسية بين التعاونيات الحقيقية والمشروعات الأخرى التي تبدو أنها مقلدة للطرائق التعاونية ، **وإبراز الضرورة الحيوية لتحديث جهاز الحركة الديموقراطي ونظامها التعليمي** ، إلا أن هذه المشكلات قد اتخذت أشكالاً مختلفة وأولويات أخرى عما كانت عليه منذ ثلاثين عاماً حين كان الموقف أقل تحركاً عما هو الآن ، ولم يكن العمل الأساسي للجنة الخاصة المذكورة مجرد توضيح المبادئ التي انحدرت إلينا من أيام حركة الرواد بل إعادة تأكيدها ، وكان الحلف التعاوني الدولي ذاته أصغر حجماً فيما يتعلق بالعضوية الكلية وكان يعتمد بصفة خاصة على عون الحركات التعاونية الاستهلاكية في أوروبا مما كان يؤذن بالتأثير على نظرة اللجنة الخاصة بؤرة اهتمامها.

وأدت الحركة التعاونية أثناء الحرب العالمية الثانية دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لكثير من الأقطار ، وبعد انتهاء الحرب بدأ العمل في إعادة الأعمار قومياً ودولياً ، وأعيد تنظيم إمكانيات المنظمات التعاونية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الأقطار بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية.

وحدثت أيضاً تغيرات هامة في العلوم التطبيقية خاصة في الإدارة ، وبدأ العالم وكأنه يقف على عتبة ثورة صناعية جديدة أكثر شمولاً مما سبقتها ، فأصبحَ عمل المنظمات التعاونية يتجاوز مجرد الدفاع عن مصالح الجماعات وتعدى ذلك إلى الإسهام في تحقيق الرخاء للمشتركين فيها داخل إطار نظام اقتصادي آخذ في التوسع ، وسوف يزداد احتياج التعاونيات إلى رأس المال الكبير والأيدي العاملة المدربة ، لكن رأس

المال لن يسيطر بل سيكسب فائدة عادلة فقط ، ومع تطور المشروعات الكبيرة المتشعبة على مدى فترة طويلة أصبح لابد من شكل تنظيمي معقد تصبح معه التفسيرات المجردة المطلقة للمبادئ غير ميسورة التطبيق ، ولا تستطيع الحركة الاكتفاء بنمط التنظيم المعتاد في الماضي ، بل لابد من أنماط جديدة تناسب الحاضر والمستقبل ، ويهم هذا الاعتبار البلاد الجديدة النامية كما يهم البلاد المتقدمة لأن التطبيقات الخاطئة لمبدأ ما قد لا تؤدي إلى إعاقة تقدم الحركة فحسب بل إلى نتائج لا يودها التعاونيين الذين ينبغي أن يعترفوا بأن المشاركة في السياسة العامة لقطاعات اقتصادية أخرى غير قطاعهم أصبحت شيئاً لا مهرب منها وإنهم يخطئون إذا أرادوا غير ذلك.

وبزيادة وانتشار الوعي بين التعاونيين بمتطلبات العهد الجديد الذي تمر به الحركة فقد استجابوا على كافة المستويات محلية وقومية ودولية ، فأُدخلت تغييرات هيكلية في عدد من الحركات القومية تناولت منتجات وتركيزات وتكاملات واسعة المدى وغير ذلك من المتغيرات مازال قيد الدراسة واستحقت هذه التغيرات أن تصبح محلاً للبحث وتبادل الآراء في الجهات المسئولة والمنظمات المساعدة بالحلف التعاوني الدولي طوال الخمس سنوات الأخيرة.

ويشعر كثير من التعاونيين البارزين وهم ينفذون إجراءات إعادة التنظيم والبناء بالحاجة الشديدة الملحة للعون والإرشاد في مسائل المبادئ ، والتمييز بين ما هو ضروري ولا غنى عنه فيُستبقى ، وبين ما يمكن تعديله أو الاستغناء عنه أو إضافته حسبما تقضي الظروف.

وقد أحسوا أيضاً بالحاجة إلى أن يستندوا إلى الأساس العقلي والمعنوي المشترك الذي يمكن أن تتحد عليه كافة مدارس الفكر بفروع الحركة كلها وكذلك التعاونيين من جميع الأمم ، ولذا تأخذ اللجنة في اعتبارها أثناء عملها التحولات الهيكلية البنائية الجارية حالياً والمقترحة للمستقبل.

د) تحليل اللجنة واتجاهها :

The Commissions Analysis and Approach

يلاحظ أن الحركة التعاونية حركة عالمية وأن الحلف التعاوني الدولي يزداد استقرار كممثل لها ، **وتنمو عضويته من سنة لأخرى** وتزداد توازناً وشمولاً لجميع ومختلف الجمعيات التعاونية رغم أن المنظمات التعاونية في كثير من أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مازالت غير منضمة إليه ، لكن التعاونيات الاستهلاكية والزراعية لم تزل المسيطرة إلى حد كبير ، ومن المنتظر استمرار هذا الوضع ، ولو أن من الملاحظ أن عدداً متزايداً من الاتحادات في ميادين الائتمان والإسكان وصيد الأسماك وغير ذلك أخذت تنضم للحلف ، ولا يمكن السماح باستمرار الانقسامات الحادة الموجودة بين التعاونيات من مختلف الأنواع ، وأخذت التعاونيات متعددة الأغراض تحل في البلاد النامية حديثاً محل التعاونيات المتخصصة التي هي في كثير من الأحيان صغيرة الحجم أو غير فعّالة.

وأهم من ذلك كله أنه رغم الفروق الظاهرة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل في إطارها التعاونيات فإن الحلف محتفظ بوحدته

وصفته باعتباره المنظمة الدولية الوحيدة التي تُكرّس جهدها كله لنشر ودعم التعاون.

The Alliance maintains its unity, as the only international organization dedicated entirely and exclusively to the propagation and promotion of Co-operation.

وتأثرت اللجنة في أدائها لمهمتها تأثراً عميقاً بوعيها لهذه الحقائق ، وأحست من جهة أخرى بأنها لابد لها من الاعتراف بأن ممارسات التعاونيات تختلف حتماً بطرق متعددة ، وأن هناك الكثير من الفروق ، لا طبقاً لغرضها ونوعها فحسب بل طبقاً للبيئة التي عليها أن تعيش فيها وتعمل من أجل مصالح أعضائها ، لكن لابد من ناحية أخرى أن توجد بالضرورة عناصر مشتركة تستمد منها التشابه والتماثل اللذين يثبتان انتمائها إلى الأسرة التعاونية ، وقد يكون لهذا الفرع أو ذاك من الحركة التعاونية مبادئ معينة خاصة به وضئيلة الأهمية بالنسبة للفروع الأخرى.

لكن اللجنة تعتبر واجبها الرئيسي هو محاولة صياغة المبادئ العامة التي يمكن بل يجب أن تلتزم بها التعاونيات بكافة أنواعها في كافة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية.

وسبق القول بأن لجنة الحلف الخاصة تأثرت إلى حد ما في تقريرها عام ١٩٣٧ بشكل الحلف وتكوينه حينئذ ، ومع ذلك فإن المبادئ التي أوردتها كان يُقصد منها أن تطبق عالمياً على التعاونيات من جميع الأنواع وفي جميع الأزمنة والأمكنة ، ولذا اتخذت اللجنة الحالية من تقرير اللجنة الخاصة نقطة انطلاق كما هو مطلوب منها بموجب بيان مهمتها وأسست مناقشاتها على المبادئ المصاغة في التقرير المذكور ، ونظراً لأن التجارب أثبتت أن الصياغة الوجيزة أو المبسطة قد تضلل أكثر

مما ترشد. فقد اختارت اللجنة عن عمد أن توضح بالكامل مقاصد فكرها في كل موضوع رغم أن ذلك يجعل بياناتها أكثر طولاً وتحديداً.

وحاولت أيضاً وفي جميع الأوقات أن تجعل رأي التعاونيين العملي نصب عينيها **مؤكدة في كثير من الأحوال روح المبدأ لا نصه** وفضلت أن تضع في اعتبارها الأول أن مختلف نواحي التعاون تكتسب في الملابسات المختلفة والظروف التاريخية المختلفة درجات متفاوتة من الأهمية والتركيز ، وأن جماعات التعاونيين الكثيرة تحاول كل في ظروفها وبيئتها الخاصة تحاول معرفة كيفية الوصول إلى أهداف الحركة النهائية ، **ورأت اللجنة أن المهم ليس الصيغ الكلامية البليغة بل جوهر هذه الأهداف.**

هـ) المبادئ التعاونية والمُثُل التي تحتويها :

Co-operative Principles and Ideals

وعلى أساس هذه الأهداف حددت اللجنة **تعريفها للمبادئ التعاونية بأنها الممارسات الضرورية والتي لا غني عنها مطلقاً لتحقيق غرض الحركة التعاونية** ، وقد وصف هذا الغرض بطرق متعددة في مختلف مراحل تطور الحركة التاريخية ، فقد أعلن رواد روتشديل وبعض سابقيهم من التعاونيين **هدفهم على أنه إنشاء مجتمعات تعيش بعملها على أرضها ، لكن الحركة لم تتقدم على هذا الخط من التطور المكثف بل تطورت تطوراً متسعاً بالانتشار جغرافياً والدخول في ميادين النشاط الاقتصادي ميداناً بعد ميدان** ، وشجع نجاحها هذا الكثيرين على أن يتصوروا هدفها ومثلها الأعلى النهائي في **تحقيق المجتمع التعاوني الذي يتحقق من خلاله الوفرة العامة Cooperative Commenwealth** لكن

بمضي الوقت وفي مرحلة تالية تواضع كثير من التعاونيين وقبلوا هدفاً أقل طموحاً هو إنشاء قطاع تعاوني يكمل قطاعي الاقتصاد العام والخاص ولا يمارس أي تأثير عليهما.

وكان العنصر المشترك في جميع الأوقات **أن التعاون يهدف في أفضل صورة إلى ما يتعدى مجرد تحقيق مصالح الأعضاء الأفراد المنضمين إلى الجمعية التعاونية ، وأن هدفه هو تحقيق تقدم ورفاهة الجنس البشري عامة ، وهذا ما يجعل الجمعية التعاونية شيئاً يختلف عن المشروع الاقتصادي العادي ، ويبرر النظر إليها لا من وجهة نظر كفاءتها العملية التجارية فحسب بل من وجهة إسهامها في القيم المعنوية والاجتماعية التي ترتفع بحياة البشر فوق المستوى المادي والحيواني المجرد.**

ويترتب على وجهة النظر التي اتخذتها اللجنة ألا يجوز التمييز بين المبادئ الضرورية الحتمية من حيث درجة مصداقيتها ولذا لم تسبغ اللجنة على بعض المبادئ درجة عالية من الأولوية تفوق غيرها ، بل على العكس رأت أن مبدأ يعني شيئاً جوهرياً فيجب أن تتمتع المبادئ التعاونية جميعاً بقيمة متساوية ويجب الالتزام بجميعها على قدم المساواة وبكامل المدى وبالطريقة التي تسمح بها الظروف في أي زمان ومكان ، وهذا الالتزام لابد منه في تطبيق المبادئ النظرية التي يجب إعمالها في الظروف المتنوعة ، وقامت اللجنة بعملها على أمل الوصول إلى صياغات للقيم الأساسية للتعاون تقدم **تفسيرات ذات معنى ودلالة وإرشاد للتعاونيين الذين عليهم أن يواجهوا التحدي وأن ينتهزوا الفرص التي يقدمها العالم الحديث.**

وفيما يلي نص هذه الفقرة من التقرير باللغة الإنجليزية ، نوردها لأهميتها ، حيث أوضحنا منذ عام ١٩٥٨ مثل هذا الرأي :

It follows from the standpoint adopted by the Commission that no distinction of degree of validity can be drawn between essential principles. The Commission has not given some principles a higher priority than others. On the contrary, every principle denotes something essential, all possess equal authority and the essential substance of all must be equally observed to the full extent and in the manner that circumstances permit at any time and place. This qualification is inevitable in the application of theoretical principles which have to be effective in a variety of circumstances. The Commission has done its work in the hope of arriving at formulations of essential values in Co-operation which will supply meaningful interpretations and guidance to Co-operators who have to meet the challenge and grasp the opportunities of the modern world.

الجزء الثاني : دراسة المبادئ التعاونية
Part II : Consideration of Co-operative principles

١) العضوية : Membership

كان المعتاد في الماضي وصف مبدأ العضوية التعاونية بأوصاف مثل " المفتوحة " أو " الطوعية " ، وتشعر اللجنة لأسباب عديدة أن هذه الأوصاف المختصرة لا تعبر بالكامل عن الملامح المميزة للعلاقة بين المؤسسة التعاونية ومكونيها الأفراد ، وأحد الاعتبارات الأساسية الذي ينطبق انطباقا تاماً تقريباً على حقيقة الجمعيات التعاونية بجميع أنواعها وعملها العادي هو **أن أولئك الذين ينتفعون بخدمات الجمعية التعاونية هم الذين يجب أن ينضموا إليها ، وعلى ذلك تتألف عضوية الجمعية التعاونية من الأفراد الذين تستطيع الجمعية بخدماتها أن تفي بحاجتهم ، وينبثق الاعتبار الأساسي الثاني من طبيعة الحركة التعاونية ذاتها التي هي حركة اجتماعية تهدف إلى زيادة عدد مؤيديها ، وكيان اقتصادي قادر على التوسع واحتلال ميادين نشاط أرحب مدى** ، فموقفها من الأفراد الصالحين لعضويتها موقف ترحيب بهم إذا أرادوا الانضمام إليها بل إنها تشجعهم على ذلك وتساعدهم على الالتحاق بالجمعيات المناسبة لحالتهم وحاجاتهم.

ويتضح من ذلك أن المسائل المتصلة بالعضوية يمكن بل يجب دراستها من وجهتي نظر متكاملتين أي من وجهة نظر الفرد ومن وجهة نظر الجمعية التعاونية ، ومن هنا فإن حرية كل طرف منهما في مراعاة مصالحه الخاصة والعمل بمقتضاها يجب أن تمتزج ويوفق بينها وبين حرية الطرف الآخر ، فيتمتع الفرد بحرية الانضمام للجمعية التعاونية

والمشاركة في المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين ويلتزم بحمل نصيبه من المسئولية أيضاً ، فلا يصح أن يجبر على الانضمام بطريق مباشر أي بإلزام قانوني أو إداري ولا بطريق غير مباشر بضغط اجتماعي أو سياسي ، ويجب أن يكون قراره في طلب الانضمام للعضو نتيجة لتقديره الحر غير المقيد للقيم التعاونية واعتبارات المزايا الاقتصادية له ولمن هم في ولايته ، ويجب أن يكون حراً أيضاً في الانسحاب من الجمعية عندما يجد أنه لا حاجة له بخدماتها أو عندما تعجز الجمعية عن الوفاء بحاجاته.

Obviously, the whole group of questions involved in membership can and must be studied from two complementary standpoints, that of the individual and that of the co-operative. The freedom of each the individual and the cooperative - to consult its own interests and act accordingly needs to be reconciled and blended with that of the other. On the one hand, the individual should be free to join a co-operative and share its economic and social advantages on an equal footing with other members. That implies that he must shoulder his due share of responsibility also. But he should not be coerced into joining, either directly, by legal or administrative compulsion, or indirectly, under social or, possibly, political pressure. His decision to apply for membership should normally be the result of his unfettered appreciation of co-operative values and consideration of his economic advantage, including that of his dependants. He should be free also to withdraw from a co-operative when he finds that he no longer has

any need of its services or when the co-operative is unable to supply his needs.

لكن هذه الحرية استنادا إلى طبيعة الأشياء نادراً ما تكون مطلقة أو هي في الواقع ليست مطلقة أبداً ، بل تخضع لاعتبارات أخرى أعظم قوة وأوسع نطاقاً ، **فحين تساعد الحكومة الفلاح على استصلاح الأرض التي سيقيم ويستقر عليها فليس مما يجافي المنطق أن تلزمه بعضوية جمعية تعاونية للتوريد أو للتسويق لمدة معينة على الأقل كشرط للحصول على مساعدتها ومراعاة لمصلحته شخصياً** ، وقد يسعى أحد المنتجين أو جماعة منهم لتخريب جهود جمعية تعاونية طوعية من أجل تحسين الموقف التسويقي للمنتجين ودخولهم وذلك عن طريق رفض الانضمام إليها ، وتكون النتيجة دعم المصالح الاقتصادية المضادة والمعارضة وقد تكون رجعية ، وتلجأ الحكومة بغية إحباط هذا المسعى إلى التدخل بتشريع ويلزم كل المنتجين بالانضمام إلى عضوية الجمعية التعاونية أو بتسويق منتجاتهم عن طريقها على الأقل إذا رغبت أغلبية المنتجين في ذلك وصوتوا من أجله ، ونستطيع أن نورد أمثلة أخرى منها أن ترفض أقلية ضئيلة من الأفراد الانضمام إلى جمعية تعاونية بعد كل الجهود المبذولة لإقناعهم بذلك لأن الجمعية ستدير مشروعاً للري مثلاً أو تستخدم المبيدات الحشرية أو تطبق طريقة جديدة للزراعة فيعوقون الخطة كلها ، **فرفض العضوية التعاونية في مثل هذه الأحوال عمل مضاد للمصلحة الاجتماعية ويجوز اتخاذ إجراء للتغلب عليه من أجل مصلحة الجماعة كلها بشرط مراعاة جميع الجوانب والظروف واتخاذ كافة الاحتياطات حتى لا يساء استخدام سلطة الإجبار في أحوال غير ضرورية أو غير مناسبة.**

وتحتاج الجمعية التعاونية – من ناحية أخرى – إلى الحرية إزاء طالبي العضوية بموقف يتراوح بين الترحيب وبين الرفض ، وان تحتفظ بحق إنهاء عضوية العضو إذا تطلبت مصلحة مجموع الأعضاء ذلك.

ويخطئ من يُفسِّر قاعدة العضوية المفتوحة " على أنها إلزام لجميع التعاونيات بقبول جميع الأشخاص الذين يطلبون الانضمام إليها ، فلم يقصد أبداً بالعضوية المفتوحة هذا المعنى ، ولم يحاول رواد روتشديل مطلقاً تطبيق القاعدة على هذا الأساس لسبب هام هو أن جمعيتهم كانت تعتبر أكثر من مجرد مشروع توزيع بالتجزئة بل كانت مجتمعاً في المهد وكان نموها ونجاحها يرتهن إلى حد كبير بسيادة الانسجام الداخلي وهو ما يمكن أن ينقلب بسهولة إلى اختلاف كما حدث في بعض التجارب المبكرة إذا دخل الجمعية أشخاص لهم خلق ردئ أو لا يهتمون بالمسئولية أو يثيرون المتاعب ، ونلاحظ في هذا الصدد القول المشهور " القانون أولاً " Law First ، فلن تكسب الجمعية شيئاً بل قد تخسر كثيراً إذا دخلها إنسان يسئ إلى تماسك الأعضاء ، وعلى هذا الأساس يجوز لبنوك الادخار أو التسليف أو جمعيات الائتمان أن ترفض انضمام طالب عضوية تعرف أن مركزه الائتماني غير متين ، ومن أمثلة القيود التي تفرض صيانة للتشغيل الاقتصادي أو منعاً للمنافسة غير السليمة رفض الجمعية انضمام أفراد إليها يقيمون في جهة تخدمها جمعية أخرى ويمكن تقديم أمثلة كثيرة للقيود التي تفرض على حرية الانضمام المطلقة باستقصاء أشكال التعاونيات المختلفة.

وقد يقال بوجه عام إن الذين يرغبون في الانضمام إلى جمعية ، أو تشكيل جمعية تستهدف التعامل في إنتاج معين ، أو عمل من الأعمال غير

إنتاج الجمعية التي ينتمون إليها ، أو ما تقوم به من عمل ، أن هؤلاء بأسلوبهم هذا لا يسايرون المبادئ التعاونية من حيث أن التعاونيات جماعات بشرية تعطي أهمية واحدة للأعضاء من حيث المساواة والخدمات المتبادلة.

ويبدو بعد أخذ القيود السابقة في الاعتبار – أن " العضوية المفتوحة " ينبغي أن تكون بمعناها الواسع مبدأ التعاونيات الاستهلاكية العام ، فما من رجل أو امرأة أو طفل إلا وهو يستهلك استبقاء لحياته ، أما فيما يتعلق بالمنظمات التعاونية الأخرى فالمجال متسع لقيود أخرى على قبول الأعضاء كما هو واضح.

ونأخذ على سبيل المثال التعاونيات الإنتاجية شديدة التخصص التي يقيمها العاملون في نفس المهنة أو الصناعة سواء كانوا حرفيين أو أجراء أو التي يقيمها الفلاحون والزراع ، هذه الجمعيات تفرض بطبيعتها وطبيعة المنتمين إليها قيوداً على العضوية وتقصرها على الأشخاص الذين لهم مصلحة.. وتستبعد هؤلاء الذين ليست لهم مصلحة في هذا الانضمام ، فعلى سبيل المثال فإن الزُرّاع الذين لا يهتمون بزراعة الحمضيات (الموالح) لا مكان لهم في جمعية لتسويق هذه المحاصيل ، لكن جمعية تسويق الحمضيات التي تغلق عضويتها في وجه طالب العضوية ، الذي يزرع الحمضيات تخالف المبدأ التعاوني.

وكمبدأ عام فإن الشخص الذي له مصلحة في ميدان الخدمة الذي أنشئت من أجله الجمعية التعاونية يجب أن يُعتَّبر صالحاً للعضوية ويجب قبوله إذا طلب الانضمام إلا إذا كان هو شخصياً غير مقبول بناء على مبررات واضحة كالسابق الإشارة إليها .

وبالنسبة للتعاونيات العمالية الإنتاجية التي يعمل فيها أعضاؤها فالقيود لها ما يبررها ويبرر شدتها ، فلا يصح أن يُفرض عليها قبول شخص يبتغي عملاً فيها كعضو لأن قدرة الجمعية على تشغيل أعضائها محدودة بالضرورة ، **ومن القيود المقبولة هنا اشتراط تمضية فترة تجربة أو اختبار للمتقدمين للعضوية كي يتأكد الأعضاء القدامى من أن الوافدين عليهم على درجة كافية من المهارة الفنية وقدرة على رعاية مصلحة الجمعية** ، وإذا كانت بعض التعاونيات قد تسئ استخدام هذه القيود فلا يعني ذلك أنها غير معقولة ، غير أن استمرار استخدام العمال الذين رفضت الجمعية قبولهم كأعضاء يخالف مبدأ العضوية المفتوحة.

ومن أنواع التعاونيات الأخرى التي تضطر إلى تقييد عضويتها جمعيات الإسكان لأنها تقوم بتوريد سلعة محدودة العرض بطبيعتها ، ولذا لا تستطيع سوى تلبية احتياجات عدد محدود من الأعضاء لأنها لا تضمن أن تُقَدِّم مسكناً في وقت معقول لكل الراغبين في عضويتها ، **ولابد لها من إقفال باب العضوية إلى أن تسنح فرصة أخرى** ، وإذا وضعنا صيغة أخرى للسؤال ، وقلنا ... **هل رفضت الجمعية أن تعطي حق العضوية لأحد مستأجري مساكنها ؟** فإذا كان الجواب بالنفي ، أي أنها ترفض ذلك **فالجمعية تتصرف بروح غير تعاونية.**

ولو أن الأمثلة السابقة ليست جامعة فإنها تكفي لبيان القيود الطبيعية التي تُفرض على قبول الأعضاء ، ومع ذلك يعتبر مبدأ الاختيار قائماً وتعتبر الحركة التعاونية حركة طوعيه مادامت الجمعيات تراعي التزامها بقبول أي شخص **يرضى بأن يعني بواجباته مقابل ما يحصل عليه من**

منافع ، ولا تُعتبر قيوداً مرفوضة إلا السياسات والقواعد والممارسات التي تقتصر على قلة مختارة ما يجب أن يكون متاحاً للجميع.

وربما يمكن تسمية نوع واحد من القيود قيود اقتصادية لأنها عبارة عن إقامة حواجز قد لا يستطيع بعض المؤهلين للعضوية اجتيازها لأسباب اقتصادية أو مالية ، كما لو طالبت إحدى الجمعيات الأعضاء الجدد بدفع رسم دخول أو شراء عدد معين من الأسهم كحد أدنى مما لا يكون في مقدور عدد كبير من راغبي الانضمام فيعوقهم ذلك عن طلب العضوية ، ونقول في هذا الصدد بوضوح أن الاعتبار السليم هو أن تحدد قيمة رسم الدخول (إن وجد) والحد الأدنى للمساهمة بمبالغ في إمكان أفقر من يُنْتَظَر انضمامهم أن يدفعوها بلا صعوبة.

وقد ظلت الجمعيات التعاونية خلال أجيال مضت تتبع مبدأ تسهيل شروط الانضمام إليها بتقسيط قيمة الأسهم التي يجب الاكتتاب فيها أو السماح بسداد قيمتها خصماً من العائد على المشتريات أو المبيعات ، وكان الميل العام نحو إلغاء رسم الدخول ، غير أن احتياج الجمعيات إلى رأس المال يضع حدوداً لهذه التسهيلات ، واستمرت هذه الحدود خلال السنوات العشرين الماضية تتوالى في الارتفاع بسبب التضخم النقدي من جانب وازدياد الحاجة إلى رأس المال لتمويل التوسعات وإعادة التنظيم من جانب آخر بغية مواجهة المنافسة الشديدة التي توالت حدتها أكثر من أي وقت مضى ، واضطرت بعض الحركات التعاونية القوية إلى رفع القيمة الاسمية للسهم أو زيادة عدد الأسهم التي يجب الاكتتاب فيها كحد أدنى للعضوية .. وهو إجراء له ما يبرره تماماً فيما يبدو بشرط ألا يكون لهذه الزيادات أثر تقييدي يعوق انضمام الأعضاء الجدد ، وقد لا تكون هذه القيود ذات أثر

كبير في ظل الأحوال السائدة من ارتفاع الأجور واستقرار العمالة ، لكن يجب أن يخضع كل اقتراح بزيادة الحدود الدنيا لقيمة السهم أو عدد الأسهم لبحث وتمحيص دقيقتين من كل وجهة قبل الموافقة عليه.

ونوع ثان من القيود قد يسمى " عقائدياً Ideological " إذ لا نجد لنظام آخر أكثر شمولاً يضم معظم الظواهر الهامة التي تعمل على تقسيم الناس في المجتمع بغير نظر إلى حاجاتهم أو حالتهم الاقتصادية ، وقد كانت وما تزال ميادين الصراع الرئيسية تشمل السياسة والدين ، وإلى جانبها ولكن على اتصال بها مسائل العنصر واللون والجنسية واللغة والثقافة وكلها أمور قد تثير عداوات حادة بل ومزمنة أحياناً ، وأدرك حكماء القادة التعاونيين منذ مطلع أيام الحركة التعاونية أن هدف زيادة القوة الاقتصادية للأعضاء وهو ما تعمل له الجمعية التعاونية سواء في الحاضر أو المستقبل يستدعي ألا يستبعد أي إنسان من عضوية الجمعية بسبب رأيه أو نشاطه السيئ أو بسبب دينه أو عقيدته أو عنصره أو لونه أو التمييز الطبقي القائم على أساس المنزلة الاجتماعية أو الثروة ، أو لأي اعتبار آخر لا يتصل بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات وإلا كان ذلك خطأ كبيراً ، وما تزال هذه القاعدة سارية حتى الآن فيما عدا استثناءات قليلة ، وتتمسك بها التعاونيات حتى المنظمات التعاونية التي عرفت بانتمائها الوثيق إلى الأحزاب السياسية أو المؤسسات الدينية.

A second kind of restriction may be indicated by the

comprehensive which would include the most important matters which tend to divide people in society, irrespective of their economic situation and needs. The chief of these

areas of conflict have been in the past and still tend to be in the present, politics and religion. Distinct from but partly overlapping these are race, colour, caste, nationality, culture, language any of which can provoke intense and sometimes chronic hostility. From the Co-operative
t days wise co-operative leadership realized that if a co-operative society was to maximize the economic power of its membership, actual or potential, it would be a mistake to exclude any person of good will on account of political opinions or activities, religious creed or lack of creed, race, colour or any other consideration not relevant to the economic and social purpose of the co-operative. And with few exceptions, that rule is followed today even by co-operative organizations which may have always had close affiliations with political parties or religious institutions. The important consideration is that the society shall demand from its members no other allegiance or loyalty than what is owed to itself and its own democratic decisions and shall admit all who are prepared in good faith to give their allegiance.

وقبل الانتقال من مسألة الانضمام لعضوية التعاونيات إلى معالجة النواحي الأخرى من العلاقات بين الجمعيات التعاونية وأعضائها ، تود اللجنة القول بأن عواقب السياسات التقليدية لا تقتصر على مجرد إعاقة التطور الاقتصادي للجمعية ، **بل تهدد بتدهور صفتها التعاونية** ، وأوضحنا في فقرة سابقة من هذا الجزء **أن أعضاء الجمعية المستفيدين من خدمتها فئة واحدة من الناس وهم هم في جميع الأحوال** ، غير أن طبيعة الحياة العملية الواقعية قد تجعل من غير المحتمل بل من المستحيل

أن تمتنع أو تتجنب التعاونيات الكبرى العاملة في الميادين الصناعية والزراعية والتي تأخذ بأحدث أساليب التطور فإنه قد يصعب على هذه الجمعيات التعامل مع غير الأعضاء ، ولكن عليهم أن يأخذوا في الحسبان أن الفرد غير العضو الآن ربما يصبح عضواً مستقبلاً أو هو فعلاً عضو مرتقب ، **وتتجه كثير من التعاونيات البعيدة النظر إلى التعامل مع غير الأعضاء وإلى الاحتفاظ لمثل هذا الفرد بالعائد على معاملاته حتى إذا بلغ الحد الأدنى لقيمة الأسهم التي تخوله العضوية ضمته إليها بعد عرض الأمر عليه وبذلك تصبح علاقته بالجمعية منتظمة وقانونية ، أما التعاونيات التي تتمسك بالقيود فإنها تغامر بمواجهة تجمد عضويتها وقصرها على دائرة ما تزال تضيق حتى تصبح ديموقراطيتها موضع شك** وتصبح طريقة عملها أشبه بالمشروعات التي تسعى للربح.

أما إذا كان المتفق عليه أن لب النظام التعاوني ودافعه هو الخدمة المتبادلة وليس الربح فلابد عندئذ من أن تسود قاعدة العضوية " المفتوحة " بكل ما يرد عليه من قيود وتعديلات من التطبيق على نحو ما أسلفنا ، لأن هذه القاعدة تمثل ضماناً ضرورياً من الانزلاق إلى نمط المشروعات العادية ، وبفضلها تظل أسهم التعاونيات ثابتة عند القيمة الاسمية المحددة لها في النظام الأساسي للجمعية ويمكن لأي فرد أن يشتريها بهذه القيمة الاسمية وبذلك تصبح المضاربة على أسهم الجمعيات التعاونية عملاً لا يدر ربحاً فلا يمارس أصلاً.

وطبيعي أن تتراجع الآثار الطيبة للعضوية المفتوحة إذا زال أو ضعف التمييز بين غير الأعضاء والأعضاء ، فما دام الأعضاء يتحملون المخاطر فلابد أن يقتصر عليهم دون غيرهم العائد الناشئ عن معاملاتهم

مع الجمعية ، **وعلى الجمعية من ناحية أخرى أن تراعى الضمير والورع في التصرف في الإيراد الناشئ عن المعاملات مع غير الأعضاء فما لم تخصص هذا الإيراد لغير الأعضاء كعائد اجتذابا لهم للانضمام للعضوية فعليها أن تستخدمه في أغراض تخدم النفع المشترك للأعضاء ويحسن أن يتجاوز النفع الأعضاء إلى المجتمع كله.**

ولا ينبغي بأي حال أن يضاف هذا الإيراد إلى عائد الأعضاء ويوزع عليهم وإلا فسوف يشتركون في الأرباح بشكل يأباه التعاون.

غير أن التمييز بالوضوح اللازم بين الأعضاء وغير الأعضاء أخذ يزداد صعوبة في ظل ظروف التجارة المعاصرة ، فتفتح مخازن الجمعيات الاستهلاكية الكبيرة في مناطق الحضر بالأقطار المتقدمة للجمهور العام ، وتعتبر بعض الحركات التعاونية القومية ببعض البلاد البيع للجمهور العام حقاً وتطالب به ويعتبره البعض الآخر شرطاً ضرورياً لنمو الحركة وفاعليتها في ضبط الأسعار ، **وهناك ميل من الجمهور للاستفادة من مزايا التعاونيات مع تجنب الانضمام لعضويتها التي تتطلب بعض المسئوليات ،** ولاشك أن قاعدة العضوية المفتوحة وسيلة لابقاء الباب مفتوحاً أمام الأجيال الجديدة واجتذاب عناصر جديدة قد تنعش الديموقراطية في التعاونيات حيث أصبحت اليوم أقل قدراً مما كانت سابقاً لكن قيمتها لاشك عظيمة **خاصة في مساندة سياسة التعليم التي سوف نتطرق إليها في موضع آخر.**

وإذا سلمنا للفرد بحريته في الانضمام للتعاونيات فيجب أن نُسلِّم له من حيث المبدأ بحرية الانسحاب منها ، لكنه حيث ينسحب يجب ألا يتخلص تواً من المسئولية التي تحملها حيث صار عضواً ويلقيها عن كاهله فوراً ، **فعليه الالتزام بمراعاة مصالح الجمعية وعلى إدارة الجمعية حماية**

هذه المصالح خاصة لأن الانسحاب يستتبع مطالبة العضو باسترداد نصيبه في رأس المال ، **وهكذا فإن انسحاب عضو يملك عدداً كبيراً من الأسهم أو انسحاب عدد من الأعضاء معاً قد يُربك الجمعية بل قد يهدد مركزها المالي** ، ويتضمن النظام الأساسي للتعاونيات أحكاماً تُطبق على إنهاء العضوية أو الانسحاب منها أو التنازل عن الأسهم وتحويلها ومسئولية العضو بعد ترك الجمعية. ويجب ألاَّ نلتمس عُذراً للعضو بادعائه الجهل بالشروط التي يلتزم بها عند ترك الجمعية ، ومال التعاونيين في مرحلة مبكرة من تطور الحركة إلى اشتراط أن يحتفظ العضو بحد أدنى معين من الأسهم القابلة للسحب أو التحويل رغبة في ضمان استقرار التعاونيات المالي وأمنها ، **لكن الحركات التعاونية القديمة المستقرة تجنح الآن إلى تسهيل سحب رأس المال لأنه في الواقع عامل جذب للأعضاء وإغراء لهم على الاكتتاب في عدد من الأسهم فوق الحد الأدنى المشترط في النظام الأساسي ، وتنظم القوانين بمختلف البلاد هذا الموضوع بطرائق متنوعة.**

وبوجه عام بينما لا يستطيع العضو قانوناً أن يجبر الجمعية على رد قيمة أسهمه كحق له ، فإن إدارة الجمعية تتساهل كلما سمح لها الموقف المالي والسيولة وتبدي روح التعاون فلا تلتزم التزاما حرفياً بالنظام الأساسي وتحاول في حالات الضرورة والطوارئ مساعدة العضو المنسحب ما أمكن برد مستحقاته في رأس المال.

وأخيراً وصيانة لمصالح مجموع الأعضاء **يجب أن تحتفظ الجمعية بالحق في النص في نظامها الأساسي على حقها في إنهاء عضوية العضو بسبب عادل يُبيِّن في النظام الأساسي مع تفصيل الظروف التي تلجأ**

الجمعية فيها لفصل العضو والإجراءات التي تُتَّبع قبل تقرير هذا الفصل نهائياً بحيث يتمكن الأعضاء من الإلمام بذلك ، ولم يرد هذا الحق في أي مبدأ تعاوني معين ، لكنه مبدأ طبيعي يسري على كافة الجمعيات المعترف بها ويمنحها الحق في طرد العناصر التي تعمل ضد مصالحاً أو تضر بها ، وإذا صدر القرار بشكل ديموقراطي من السلطات المنتخبة في الجمعية التعاونية أي مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أو كلاهما فيجب أن يكون للعضو الذي صدر بحقه القرار حق استئنافه أمام باقي زملائه الأعضاء أي أمام الجمعية العمومية أو أي جمعية تمثل الأعضاء ويفوضه بواجبات الجمعية العمومية قبل أن يصبح الفصل نهائياً.

وتتألف عضوية المنظمات التعاونية التي تعلو المنظمات الأساسية إما من الجمعيات التعاونية ، أو من الجمعيات التعاونية والأفراد ، وتماثل قواعد قبول وفصل الأعضاء فيها القواعد المعمول بها في التعاونيات الأساسية التي سبق الكلام عنها وبالتالي فهي لا تثير أية صعوبات أو مسائل هامة ، وبينما قد تتضمن عضوية الجمعيات الأساسية أحياناً أقلية صغيرة من الهيئات التي لا تنتمي للحركة التعاونية دون أن يضر ذلك بصفة هذه الجمعيات الأساسية كتعاونيات فإن كثيراً من المنظمات المنشأة لخدمات خاصة تحتاج إلى فحص ودراسة لأن الظروف ليست متشابهة بالضرورة ، فقد يوجد احتمال حقيقي بأن تمثل المنظمات التعاونية أقلية ، وفي هذه الحالة لا تتمكن من ضمان الالتزام بالمبادئ التعاونية والاحتفاظ بالصفات التعاونية الصحيحة لهذه المنظمات التي يتهددها في هذه الحالة خطر فقد صلاحيتها للاعتراف بها كتعاونية.

والاعتبار الهام هنا ليس بالضرورة هو الشكل القانوني للمنظمة بل هل هي تلتزم في الواقع بالمبادئ التعاونية أم لا ؟ ويخضع للاعتبار ذاته اشتراك الجمعيات التعاونية في منظمات غير تعاونية ، **فيجب على التعاونيات ألا تشترك في منظمة غير تعاونية بل وتنسحب منها إذا كان الاشتراك** يجعلها تمارس أعمالاً لا مبرر لها من وجهة النظر التعاونية المبدئية.

وفي الختام وبعد مراجعة ممارسات تعاونيات كثيرة الأنواع في بيئات اجتماعية مختلفة ترى اللجنة أن العضوية الطوعية دون قيود مصطنعة أو تمييز مصطنع بالشكل السابق شرحه يجب أن تستمر كصفة أساسية للنظام التعاوني لأنها مبدأ ضروري لا يستغني عنه من أجل تحقيق أهداف هذا النظام سواء منها القريبة أو البعيدة ، وحين يريد أحد الناس أن يشارك مع جيرانه أو زملائه من العمال في جمعية تعاونية فيجب أن يفعل ذلك بإرادته الحرة وليس تحت ضغط أو إلزام مفروض من الخارج ، ولا ينبغي للجمعية التعاونية أن تضع أي عقبة مصطنعة أو تفرض أي تمييز مصطنع في طريق انضمامه إليها ، أو تفرض كشرط لانضمامه إليها أن ينضم إلى أي تنظيم أو عقيدة أو مبدأ لا يتصل بأغراضها الاقتصادية والاجتماعية ، ويجب ألا يخضع الفرد لأي إجبار أو قسر ليظل عضواً لمدة أطول مما تمليه عليه مصالحه الخاصة ، ولا ينبغي أن يفرض على الجمعية التعاونية إبقاؤه عضواً بها إذا تصرف بشكل يضر بمصالحها أو يضاد أهدافها ، ويجب أن توضِّح الجمعية مقدماً في نظامها الأساسي الشروط التي بموجبها والأحوال التي فيها يستطيع

العضو وتستطيع الجمعية إنهاء علاقاتها ومشاركتها ، ويجب أن تكون هذه الشروط والأحوال معلومة للجميع مقدماً.

٢) الإدارة الديموقراطية Democratic Administration

غرض الجمعية التعاونية الأول والسائد هو النهوض بمصالح أعضائها ، وهم وحدهم القادرون على تحديد مصالحهم بشكل نهائي في أي ظرف معين ، **ولن تستطيع الجمعية – والحالة هذه – أن تعمل وتزدهر على المدى الطويل دون وسائل فعَّالة متفق عليها لاستشارة هيئة الأعضاء وتمكينها من التعبير عن رغباتها** ، ولما كان الأعضاء هم الذين ينشئون الجمعية ويحتفظون بوجودها بمساندتها فيجب أن يختار الأعضاء بطريق مباشر أو غير مباشر من يتولون إدارة شئونها وخاصة أعمالها اليومية ويجب أن يظل أولئك متمتعين بثقة الأعضاء ، ويستتبع ذلك أن يظل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين مسئولين أمام الأعضاء عن إدارتهم وأن يقدموا تقارير دورية منتظمة عن نشاطهم ويعرضوا نتائج إدارتهم على الأعضاء ليحكموا عليها فإذا لم يرض الأعضاء عن كل ذلك فلهم الحق والسلطة في النقد والاعتراض وفصل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واستبدال غيرهم بهم :

وهذا هو معنى القول بأن التعاونيات تدار بشكل ديموقراطي ، ومما يستدعي النظر أن ليس بين جميع الوثائق التي عرضت على اللجنة واحدة تثير تحدياً خطيراً لمطلب الاعتراف بالديمقراطية كعنصر أساسي في التعاون ، أما ما لوحظ من اختلاف في الرأي فقد اتضح أنه يتصل بالقواعد والإجراءات الضرورية للوصول إلى الديموقراطية الفعالة في

مختلف الظروف ، أي أن المبدأ لا يحوم حوله أي شك لكن تنفيذه يتزايد تعقيداً مع نمو حجم المؤسسات التعاونية ومدى ارتباطاتها الاقتصادية والتغيرات السريعة بعيدة المدى الجارية الآن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية للحركة ، ويترتب على تطور الصناعة والمشروعات التعاونية بوجه خاص أنه لابد من إجراء تعديلات مستمرة ، ولذا فإن تحسين أشكال وأجهزة الإدارة لا يعتبر انحرافا عن مبدأ الديموقراطية.

وإذا أريد لتطور الأجهزة الإدارية التعاونية أن تتضمن المبدأ التعاوني **فيجب أن تظل معتمدة على قواعد وفروض أساسية معينة قبلتها الحركة التعاونية منذ بدايتها** وتختلف الجمعية التعاونية عن شركة المساهمة في أنها تَجَمُّع بشر في المقام الأول ، وعليه فإن جميع أعضائها يجب أن يكونوا متساويين وأن الجميع يجب أن تتوافر لهم فرصاً متساوية للمشاركة في القرارات والتعبير عن آرائهم في سياسة الجمعية ، **ولا سبيل لضمان ذلك إلا بأن يعطي كل عضو صوتاً واحداً فقط** ، ونظراً لأن الغرض من وجود الحركة التعاونية أن تتيح للأفراد العاديين السيطرة الفعَّالة على جهاز الحياة الاقتصادية الحديث فيجب أن تمنح الفرد كثيراً ما ينظر إليه كمسمار في هذا الجهاز فحسب فرصة التعبير عن نفسه وأن يكون له صوت في شئون ومصير جمعيته التعاونية ، وأن يفسح له مجال استخدام رأيه وحسن نحكمه ، ويترتب على مبدأ العضوية الطوعية وجوب أن يشعر العضو الفرد بمسئولية حقيقية عن حسن إدارة جمعيته وإنجازاتها ، وعليه يجب تنفيذ قاعدة لكل عضو صوت واحد دون أي استثناء **لاسيما في التعاونيات الأساسية أي في جمعيات الأفراد.**

غير أن حق كل عضو في صوت واحد فقط وهو الحق المنصوص عليه في لوائح التعاونيات ليس في ذاته ضمان للإدارة الديموقراطية الحقيقية لاسيما وقد انتشرت وتوسعت التعاونيات الأساسية اليوم خاصة في إطار الحركة التعاونية الاستهلاكية ، وتؤثر الظروف التي يدَّعى فيها الأعضاء للتصويت والتي يصوتون في ظلها فعلاً تأثيراً خطيراً في هذا الصدد ، ففي الجمعيات التي تنمو سريعاً إما بسبب التوسع أو الدمج تصبح الجمعية العمومية أقل سلطة ومصداقية كأداة ديموقراطية عليا ، **ولذا يحل محلها غالباً مجلس يُخَوَّل قانوناً سلطات الجمعية العمومية ويمارس واجباتها** ، ولا ينتخب الأعضاء الأفراد المجلس الإداري هذا انتخاباً مباشراً بل ينتخبه الممثلون عنهم الذين ينتخبون مجلس الإدارة ، وبدلاً من أن يدَّعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية يدعون إلى عدد من الاجتماعات للفروع أو المناطق ، ولو أن جدول أعمال هذه الاجتماعات يمكن أن يشمل كافة مجال أعمال الجمعية وليس أعمال الفرع أو المنطقة وحدهما ، وإلى جانب ذلك تضعف معرفة الأعضاء الشخصية بأصحاب المناصب في الجمعية وبالمرشحين لها مما يجعل العلاقة بين الأعضاء والإدارة غير شخصية وغير مباشرة ، وفي نفس الوقت يتزايد مدى أعمال الجمعية ومجالها وتعقيدها حتى يغلب قدرة العضو العادي على متابعتها بل يتحدى أيضاً قدرات المندوبين المنتخبين على ذلك.

وليس الميل إلى التطور باستمرار نحو إنشاء وحدات تشغيل أكبر حجماً وأوثق تكاملاً صفة ينفرد بها العالم الاقتصادي بل هو كامن أيضاً في الشكل التعاوني ، وعلى الحركة التعاونية أن تحاول مجاراته بتطور مماثل في أجهزتها الديموقراطية وإيجاد توازن حكيم عن طريق

اللامركزية ليعادل المركزية ، وكلما أُسندت أعمال التعاونيات الأساسية إلى محترفين ذوي خبرة ومران ، وكلما زاد المجال أمام النخبة الإدارية في اتخاذ القرارات في مركز نظامهم الإداري ، كلما زادت أهمية دعم الأسس المحلية للجمعيات وتقوية تأثيرها على أذهان الأعضاء وتحتاج الجمعيات من أجل إحداث التوازن إزاء الميل الطبيعي لأصحاب المناصب والموظفين نحو البيروقراطية أن تجعل مندوبي الأعضاء على قدرة كافية للنهوض بمسئولياتهم في كفاءة وفاعلية بوصفهم حماة مصالح الأعضاء والناطقين باسمهم والمعبرين عن رغباتهم.

ولهذا الغرض يجب أن تلم هيئة الأعضاء إلماماً تاماً بشئون الجمعية وأعمالها ، ولا تشمل مهمة هذه اللجنة اقتراح الطرائق المؤدية إلى تنظيم الأجهزة أو البناء التنظيمي ، ويحتاج كل ذلك إلى تنسيق مع الظروف التي تتميز من قارة لأخرى ، لكنها تفشل في مهمتها إذا هي لم توجه العناية إلى خطورة المسائل الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على ديموقراطية الحركة التعاونية في الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وكلها مسائل شديدة الأهمية وذات صفة عاجلة لأن الديموقراطية هنا أمر حيوي وضروري ، وفي الأيام التي تصبح فيها السوابق غير ذات تأثير ولا يعتمد عليها تظهر الحاجة إلى دوام الإختبار والتجربة ، وتذكر في هذا الصدد الجهود التي تبذل في عدد من الأقطار لتحسين نوعية ومؤهلات أصحاب المناصب المنتخبين ومحاولات تثقيف أعضاء لجان الإدارة وتفويض الأعضاء في شئون جهاتهم المحلية حتى في أمور مثل تعيين وفصل المديرين ، وغيرها حيث المصالح المحلية ذات أهمية كبرى.

ومن الضروري في هذه المرحلة دراسة الديموقراطية بالنسبة لناحية أخرى هامة **من التطور نحو الوحدات التشغيلية الأكبر حجماً وهو الدور المتزايد الذي تؤديه الآن وستؤديه بشكل أكبر مستقبلاً اتحادات التعاونيات والمنظمات التعاونية على المستوى الثاني والثالث** ، فالمنظمات من المستوى الثاني التي تقيمها الجمعيات التعاونية هي في ذاتها بلا شك منظمات تعاونية لها ذات الالتزامات التي للجمعيات الأساسية بإتباع القواعد التعاونية الأساسية ، ويتساوى أعضاء المنظمات التعاونية من المستوى الثاني في الحقوق وتمثل هذه المساواة الأساس السليم لديموقراطية الإدارة ، ومن ثمة يصبح من الصحيح تطبيق قاعدة الصوت الواحد للعضو الواحد في المنظمات من المستوى الثاني كما في الجمعيات الأساسية ، ولاشك أن ترتيب حق التصويت على العضوية الفردية فيه احترام للعنصر البشري ، وهي صفة واضحة في الحركات التعاونية الاستهلاكية التي تضم اتحاداتها القومية أو الإقليمية جمعيات قروية حجم عضوية كل منها بضعة مئات وجمعيات حضرية عدد أعضاء كل منها عدة ألوف أو مئات من الألوف ، ومن تنويعات هذا النظام إقامة حق التصويت على قيمة المساهمة في رأس المال وهي قائمة أيضاً على العضوية ، ومن ناحية أخرى يشاهد ميل من جانب بعض الحركات التعاونية الإنتاجية **نحو مراعاة درجة المصلحة إزاء الجمعيات المنضمة إلى منظمتها المشتركة مثل حجم المشتريات منها أو حجم المنتجات المسوقة عن طريقها** ، وتوجد طبعاً عدة اتحادات استهلاكية لتجارة الجملة تصوت الجمعيات الأعضاء بها في الانتخابات **وتعين مندوبين في الجمعيات العمومية والمؤتمرات طبقاً لحجم مشترياتها.**

لكن لا يبدو أن هذا الخروج عن قاعدة المساواة قد أدى في أي مكان إلى توزيع حق التصويت بصورة تختلف جذرياً عما كان يحدث إذ قام التصويت على أساس العضوية ، بل أنه يشكل من الناحية العملية وفي ضوء التجربة تساهلاً ضرورياً أو مرغوباً من أجل الوحدة أو العدالة أو الفاعلية أو مزيج من ذلك كله وتبدو هذه الظاهرة بأجل صورها في جمعيات التسويق أو التجهيز التي تعمل بدون أي قاعدة ملزمة تجبر المنضمين إليها بتسليم منتجاتهم إليها ، وترى نفسها والحالة هذه ، مضطرة إلى إقامة نوع من التمييز لصالح الذين يلجئون إلى خدماتها دواماً إزاء الذين لا يلجئون إليها إلا كل حين وآخر.

لكن مهما كان نظام التمييز في التصويت فلا يسمح لكبار الناخبين بأن يكون لهم عدد من الأصوات غير محدود ، ويكاد لا يكون هناك أي استثناء من هذه القاعدة **وتسمح القواعد في الأحوال العادية بنظام تصويت متدرج مع فرض حد أعلى لا يمكن تجاوزه كما في قواعد التصويت بالحلف التعاوني الدولي** ، وتؤدي هذه الطريقة إلى إنقاص احتمال صدور قرارات غير ديموقراطية بسبب ائتلاف عدد صغير من المنظمات الكبيرة بقصد التغلب بأصواتها على عدد كبير من المنظمات الأصغر منها ، ومع ذلك من المحتمل أن يؤدي اندماج الجمعيات الأساسية المحلية في وحدات إقليمية إلى اختفاء أمثلة عدم المساواة الظاهرة في حجم أعضاء الاتحادات القومية.

وقد استمرت مناقشاتنا الحالية للإدارة التعاونية حتى الآن على افتراض أن أعضاء المنظمات التعاونية إذا أُعطوا البناء الديموقراطي السليم وبعض التثقيف يُمكِنَهم – كقاعدة عامة – إدارة أعمالهم لمصلحتهم

بشكل كفء ، يتفق هذا الافتراض تماماً مع الحقائق ، وإلا لما استطاعت الحركات التعاونية المستقرة الآن في الأقطار الصناعية المتقدمة أن تفاخر بنجاح وتطور متواصلين لقرن أو نصف قرن من الزمان.

ومع ذلك هناك مناطق من العالم لا يسري عليها هذا الافتراض الذي يختلف اختلافا كبيراً عن الواقع فيها ، وليس معنى هذا القول بأنه لن يكون ممكناً في يوم من الأيام تقديم هذا الافتراض ومعرفة أنه صحيح.

ومع ذلك يجب مواجهة الحقائق وهي أن في عدد من البلاد النامية حيث بدأ الناس تواً يتعلمون التعاون ، لن نجد هؤلاء دائماً مؤهلين بأنفسهم لإدارة جمعياتهم بنجاح بغير نصح وإرشاد من مصدر خارجي صديق ، وإلا توقف تطور التعاون ، وكقاعدة عامة فالمصادر الخارجية نوعان : الحكومة أو المؤسسات والأفراد العاطفين عن الطرائق والمثل التعاونية.

Meanwhile, the fact must be faced that, in a number of the newly-developing countries, people who are just beginning to learn co-operation are not always sufficiently well equipped by themselves to manage their societies successfully without advice and guidance from some friendly outside source. If they do not receive this help, co-operative development may not take place. The possible sources are, generally speaking, two, namely, government or institutions and individuals in sympathy with co-operative methods and ideals.

ولا يعترض أحد على أنه بغير مساندة مبالغ كبيرة من الأموال الحكومية سوف يسير تطور التعاون في البلاد المستقلة حديثاً في بطء اليم بل ستحيطه الشكوك ، لكن الحكومة إذا قدمت أو ضمنت قروضاً كبيرة أو ساهمت مساهمات كبيرة في رأس المال فسوف تصر على تقييد استخدام هذا المال العام وعلى وجوب قبول إتباع النصيحة الفنية السليمة والحكمة في التصرف المالي ، **ولذا قد تطلب الحكومة وجود مندوبين عنها في مجالس الإدارة لمدة من الزمن لا من أجل الاعتراض ولكن ليتأكدوا من حُسن استخدام المعونة التي تقدمها بالطريقة وللأغراض التي قدمت من أجلها في الأصل** ، **والمسألة الهامة هي أن مندوب الحكومة يجب ألا يستمر في مجلس الإدارة ليوم واحد أكثر مما هو ضروري** ، وكلما كانت الجمعية ناجحة كلما كان من الممكن للأعضاء أن يحققوا أملهم في الحصول على الاستقلال عن الإشراف الحكومي وفي العمل من أجل هذا الاستقلال.

ولاشك لدى اللجنة في أن الديموقراطية في إدارة المنظمات التعاونية تتطلب بالضرورة الاستقلال عن الإشراف الخارجي ، **لكن لا يمنع ذلك من أن تخضع التعاونيات للقانون العام الذي تخضع له المنشآت الأخرى وتقبل النظم التي تفرضها الدولة أو سلطات التخطيط** ، وفي الوحدة التعاونية الكاملة التطور يجب أن تظل الإدارة في يد الأعضاء وأن تتخذ القرارات بمعرفة التعاونيين أنفسهم دون تدخل من الخارج فالاستقلال أساس الديموقراطية.

لكن يجب أن نعترف في الوقت نفسه بأن الأجهزة الديموقراطية في التعاونيات التي في بداية تطورها قد تكون متخلفة وكذلك أيضاً قد يتعذر على أعضائها تنفيذ الإجراءات الديموقراطية بكفاءة وعلى الخضوع

لأحكام الديموقراطية بسهولة ، والمهم أنهم سوف يتقدمون باستمرار نحو الديموقراطية الكاملة الفعَّالة ، وسيفعلون ذلك إذا كانوا راغبين أن يتعلموا من التجارب ، وإن كانوا على استعداد للتفكير في تجاربهم ومناقشة قراراتهم مع زملائهم وأي منها جيد وأيها رديء فلابد أن يتعلموا من هذا الطريق حقوقهم ومسئولياتهم أساس التصرف الديموقراطي السليم ، ولكن لا نهاية لذلك كما أدرك التعاونيين في الحركات التعاونية الأقدم عهداً طوال عقدي السنوات الماضيين إذ على الديموقراطيين أن يتعلموا الحركة الديناميكية المستديمة خاصة والعالم يتغير بسرعة وعلى الدوام.

٣) الفائدة على رأس المال : Interest on Capital

يختلف النظام الاقتصادي التعاوني عن المشروع التجاري العادي الباحث عن الربح لا من حيث النظام الأساسي والإدارة الديموقراطية السابق مناقشتهما فحسب ولكن أيضاً من حيث القواعد التي تحكم تخصيص وتوزيع الفائض والمزايا المالية الأخرى التي توفرها التعاونيات الناجحة لأعضائها ، وترجع أصول ذلك إلى استبقاء كثير من العمال إزاء نظام توزيع الممتلكات والدخول في القرن التاسع عشر ونظرتهم إليه على أنه غير عادل ومناف للمساواة.

وإذا كان الهدف المباشر للجهد التعاوني هو أرخص ضرورات الحياة للمستهلكين أو توفير حياة كريمة للمنتجين فإن هدفه النهائي إقامة نظام اجتماعي جديد يتصف بما أطلقوا عليه " العدالة " في توزيع الثروة والدخل ، وقد كانت تقنيات الصناعة الجديدة في ذلك الوقت – كما هي الآن – لا تشبع من رأس المال ، وكان مالكو المال المخصص للاستثمار

يتمتعون لذلك بقوة مساومة تمكنهم من الحصول على أرباح عالية وسيادة لقيم راس المال التي تمثل شيئاً أكثر جداً من مجرد الفائدة إذ يستولون على نصيب الأسد من أرباح الصناعة أيضاً وكل ذلك على حساب عوامل الإنتاج الأخرى.

وأدرك رواد روتشديل أن رأس المال لا غنى عنه عندما كانوا يخططون لتنفيذ فكرتهم المباشرة وهي فتح مخزن بضائع استهلاكية ، **وعندما كانوا يخططون أيضاً لهدفهم البعيد وهو إقامة مجتمع جديد ،** واعترفوا بالإنتاجية المضافة التي يسبغها رأس المال على العمل بوصفه مصدراً لمكافأة من يقدمون هذا العمل ، لكن فكرتهم قامت على أساس أن العمل مع رأس المال وليس رأس المال مسيطراً على العمل ، **ولذا قاوموا كل مطالبة من جانب أصحاب رأس المال بالاستيلاء على جزء من الفائض الذي قد يتبقى بعد حصول عوامل الإنتاج الأخرى على مكافآتها بأسعار السوق** ، وإن كانوا يوافقون على مطالبتهم بفائدة بمعدل عادل ، ويجدر بنا أن نؤكد هنا أن القواعد التعاونية تعتبر الفائدة وتوزيع واستخدام الفائض نتيجة مزدوجة لتصميم حازم على إنشاء نظام لتوزيع ناتج المنظمة الاقتصادية بطريقة أكثر عدالة مما هو معتاد في المشروعات التجارية التي تسيطر عليها فكرة الربح.

وقرر رجال روتشديل – رغم فقر بعضهم – أن يقدموا رأس المال لبدء مشروعهم من مدخراتهم الخاصة ، وكلما نجح المشروع أضافوا الوفورات التعاونية لاسيما في شكل احتياطات وإستهلاكات من الممتلكات العينية بجمعيتهم ، وأصبح التمويل الذاتي بهاتين الطريقتين العادة

المتبعة والمنتشرة في الحركات التعاونية القديمة الأولى سواء كانت حركات إنتاجية أم استهلاكية.

للسهولة والمزايا الواضحة والأمن والضمان المتسمة بها كل منها ، ويعتبر التمويل الذاتي ضماناً إضافياً لاستقلال الجمعية التعاونية وحريتها في حل مشكلات النمو والتطور بتطبيق المبادئ التعاونية لكن يشترط أن تستطيع الجمعية الحصول على رأس المال بمبالغ كافية عند الاحتياج إليه ، ومن ناحية أخرى تمثل المدخرات الفردية - في شكل أسهم رأس المال - تعهداً من جانب الأعضاء بمساندة الجمعية ، لأن تعرض أموالهم الخاصة للمخاطرة يحفزهم إلى توخي الحذر والحيطة وبعد النظر عندما يؤدون دورهم في إدارة جمعيتهم.

وليس التمويل الذاتي سهلاً بالنسبة للمنظمات الحديثة العهد في البلاد النامية ، لكنه هدف يستحق العمل من أجله وتحقيقه ، ويجب إلزام الأعضاء كمبدأ بالإسهام في رأس المال بأقصى ما يمكن في جميع الأحوال وبقدر طاقتهم ، وعلى الحركات التعاونية القديمة العهد والمستقرة والتي لها مؤسساتها المركزية للتجارة والتأمين والأعمال المصرفية أن تعني بإضفاء صيغة أوسع مجالاً على التمويل الذاتي في الظروف الراهنة ، لأنه أخذ يزداد صعوبة وقد ينتهي الأمر بأن يصبح مستحيلاً بالنسبة للجمعيات الأساسية.

ويجب على الحركات القومية ككل أن تمول نفسها بإقراض الجمعيات الأساسية من الأموال المتراكمة في المؤسسات المركزية وأن ترسم لذلك سياسة توافق عليها المنظمات المنضمة إليها ، بل قد سيأتي وقت لن تتمكن فيه الحركات القوية من تمويل عملياتها دون اللجوء إلى

اجتذاب رؤوس الأموال من خارجها لاحتياجها تحت ضغط المنافسة إلى التوسع في بنيانها وتجديد معداتها. وربما يحدث أن تضطر أيضاً لضرورات التنافس بنجاح من أجل مصلحة ذوي المدخرات أن تستثمر ضد بنوك الادخار ، وأن يؤدي التعامل في الأوراق المالية بالبورصات إلى تقييد حرية المنظمات التعاونية في تحديد سعر الفائدة التي تدفعها بما يتفق ومبادئها الخاصة.

ويدعو كل ذلك الجمعيات التعاونية إلى العمل على فهم ما تتطلبه مبادئها في هذا الصدد.

ويلاحظ أن تكوين رأسمال مختلف الحركات التعاونية القومية غير متماثل ولا موحد ويمكن تمييز ثلاث فئات رئيسية في هذا التكوين لكنها توجد بنسب تتفاوت كثيراً من قطر لآخر ومن فرع من فروع الحركة لفرع آخر ، وهي : **أسهم الأعضاء في رأس المال ، رأس المال الذي تملكه الجمعية على هيئة احتياطات ، والأموال الخاصة التي لا حق للأعضاء فيها وهي رأس المال المقترض الذي يشمل جميع القروض الخارجية التي قد تستمد من البنوك أو الحكومة أو المؤسسات التعاونية الأخرى وكذلك كافة أنواع القروض والمدخرات التي يودعها الأعضاء فوق مساهمتهم في رأس المال** ، ولا تدفع الجمعية فوائد على الفئة الثانية لكنها قد تحسب عليها فوائد لأغراض المحاسبة الداخلية ، ولا تتجاوز أسعار الفائدة على الفئة الثالثة من الأموال الأسعار السائدة في أسواق رأس المال على القروض أو الأسعار التي تحددها السلطة المختصة في البلاد ذات الاقتصاد المخطط مركزياً على أنواع الاستثمارات المماثلة ، وواضح إذن أن الفئة الأولى أي رأس المال المساهم هي التي يدفع عنها فائدة محدودة

السعر ، ويلاحظ أن هذه الأموال هي علامة العضوية والتي تتعرض لتحمل المخاطر.

ولا يتفق التعاونيين في الرأي حول مسألة دفع فائدة عن رأس المال المساهم ، وتختلف أيضاً طبقاً لذلك الإجراءات التي تتبعها الحركات التعاونية ، غير أن المسألة ليست مسألة مبدأ.

فليس بين مبادئ التعاون ما يجبر التعاونيات على دفع مثل هذه الفائدة بل يقضي المبدأ التعاوني بأنه إذا تقرر دفع فوائد على رأس المال المساهم فيجب أن تكون بسعر محدود على اعتبار أن من يقدم رأس المال لا حق له في المشاركة فيما يسمى الوفر أو الفائض أو الربح حسبما يسمى الرصيد المتبقي من قيمة معاملات الجمعية من السلع أو الخدمات بعد خصم التكاليف التي تشمل أجر العمل والأرض ورأس المال.

وتظهر – فيما يبدو – أربعة مواقف مختلفة فيما يتعلق بالسياسة التي تتبعها أي جمعية تعاونية بشأن الفائدة على رأس المال في ضوء هذا المبدأ الأول هو الموقف الذي أوضحناه ، أي الامتناع بتاتاً عن دفع فائدة على رأس المال المساهم – ولا يتعارض هذا الموقف مع أي مبدأ تعاوني أساسي ، والموقف الثاني هو دفع فائدة بسعر يحدد عن قصد بما يقل عن السعر الذي يعتبر عادلاً في السوق العادية ولا يتعارض هذا الإجراء أيضاً مع المبادئ التعاونية ، والموقف الثالث هو تطبيق التحديد لمدة معينة أو رفع وخفض الفائدة طبقاً لسعر الخصم المصرفي أو طبقاً لأي سعر آخر يعتبر أنه الحد العادل في الأحوال التي تسود السوق العادية ، أي أن هذا الحد يعادل العائد العادل على رأس المال بوصفه رأس مال بوجه عام وليس بوصفه رأس مال مساهم بوجه خاص ، ولا يتحدد هذا العائد طبقاً

لتقلبات سوق المال قصيرة الأجل بل على أساس حركات أسعار الفائدة طويلة الأمد طول سنين أو أجيال ، فإذا نسقت التعاونيات الحدود العليا لأسعار الفائدة بما يتفق مع هذه التحركات طويلة الأمد ، فهنا أيضاً لا مخالفة للمبدأ الحقيقي السليم.

ولدينا أخيراً الموقف الرابع حين تجد المنظمات التعاونية نفسها مضطرة لأن تضيف إلى الفائدة التي تدفع عن رأس المال المساهم مبلغاً يمثل **علاوة للمُقْرِض لإغرائه على استثمار أمواله في الجمعية التعاونية بدلاً من استثمارها في مكان آخر** ، ويعتبر هذا الإجراء من وجهة النظر التعاونية مريباً ينبغي مع ذلك النظر إليه من وجهة عملية خاصة مع ازدياد الحاجة إلى رأس المال في فروع الحركة التعاونية التي لابد لها من المنافسة مع المشروعات الرأسمالية واسعة النطاق والمجهزة بكل الأدوات الفنية الحديثة ، ويجب على المنظمات التعاونية في هذه الحالة أن تقنع أعضاءها بأنهم لن يخسروا كثيراً إذا وظفوا رؤوس أموالهم في الجمعية التعاونية بدلاً من المشروعات التي تسعى للربح والتي يحصلون منها في المدى الطويل على زيادات في القيم الرأسمالية غلى جانب الأرباح ، وعليها في هذا السبيل أن تقدم لهم أسعار فائدة مرتفعة لتستديم التمويل الذاتي لكل من يفيد من مزاياه وتتلخص المسألة فيما إذا كانت الفائدة الإضافية يمكن احتمالها أم أنها ثمن مُبالغ فيه للالتزام بطريقة تقليدية سليمة، فإن كانت الفائدة الإضافية ليست إلا هامشية فيمكن اعتبار الخروج على المبدأ حالة خاصة ، أما إن كانت الإضافة كبيرة ولا تستند إلى موقف كالذي أوضحناه فمن الصعب عندئذ بل من المستحيل تبريرها.

وترى اللجنة أن تحديد الفائدة يجب ألا ينطبق فقط على الحد الأدنى من الأسهم التي يجب على الأعضاء الاكتتاب فيها حسب قواعد معظم الجمعيات التعاونية ، بل تطبق أيضاً على كل الأسهم التي يكتتب فيها الأعضاء فوق حد المساهمة الأدنى.

وترى اللجنة في ختام هذا الجزء أن تقول كلمة بشأن الطرائق المتبعة في تحديد سعر الفائدة على رأس المال المساهم والجهاز الذي يحدده ، ففي الأيام الأولى للحركة التعاونية تميز العهد باستقرار واضح يفوق هذه الأيام وكانت صفة الاستقرار لازمة لكل جمعية تعاونية تريد البقاء ، فكان المعتاد عندئذ النص على أسعار الفائدة في نظام الجمعية لأنه كان يبقى مستقراً لمدة طويلة نسبياً ، ولذا كان تعديله يستدعى اللجوء إلى كل الإجراءات الكثيرة والمعقدة التي يتطلبها تعديل النظام الأساسي مثل عقد جمعية عمومية غير عادية لابد لانعقادها من مرور أسابيع كثيرة ثم موافقة أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على التعديل المطلوب ، وكان الأعضاء يودعون مدخراتهم لدى الجمعية توخياً لسلامتها والأمن عليها وليس رغبة في الحصول على دخل إضافي في شكل فوائد ، ويتركون أموالهم في رعاية الجمعية لتتراكم من خلال تحويل العائد المستحق لهم إلى حساب الأسهم ، لكن الظروف الراهنة في البلدان ذات التطور الاقتصادي المتقدم تستدعى إتباع طريقة أكثر مرونة في تحديد الفائدة ، وإذا أرادت الحركة التعاونية ألا تظل مجرد تابع لخطوات معسكر القطاع العام الأكثر تقدماً وأن تمهد لنفسها طرقاً جديدة وتقود النظام الاقتصادي بأسره ، فلابد لها من دراسة موضوع توافر رأس المال بطريقة متحركة وديناميكية تفوق ما كان مستطاعاً في الأيام

الحالية ، ولا يعني ذلك الخروج عند المبادئ المقبولة حتى الآن بل هو مجرد تطبيق لها بشكل مرن ، مادامت التعاونيات تلتزم بألا تدفع سوى معدل فائدة محدود قانوناً دون زيادة ولا يختلف من جمعية إلى أخرى سواء تحدد هذا المعدل فترات طويلة بموجب النظام الأساسي أو لفترات قصيرة حسب معدل نمطي معين سائد في السوق.

In concluding this section of the report the Commission is of the opinion that a word may be appropriately said on methods and machinery adopted for fixing rates of interest on share capital. In the

stability than the present, when the quality of stability was essential in any co-operative society which intended to endure rates of interest were often stated in societies rules and remained constant for relatively long periods. They were thus subject to all the rather cumbrous and round about procedures required for the amendment of rules, such as a two-thirds majority vote in a special gene.. I meeting convened after so

more than for any additional income in the form of interest, and left them with it to accumulate through the automatic transfer to share account of dividends (patronage refunds). Contemporary conditions in the countries of advanced economic development demand some more elastic system of interest limitation. If the Movement is to be more than a mere camp-follower of the more progressive private sector and blaze new

trails and lead the entire economic system, the whole question of capital availability has to be studied in a much more mobile and dynamic manner than was possible in earlier days. This does not imply any departure from principles hitherto accepted, only their application in a more flexible manner. If co-operatives adhere to the principle that nothing more than a legitimate rate of interest will be paid, one is no more and no less co-operative than another whether it fixes its rate for long periods by rule or for short periods by reference to some standard rate prevailing in the market.

٤) التصرف في الفائض (الوفورات):

Disposal of Surplus (Savings)

تعتبر مجموعة المشكلات التي تطرح للمناقشة هنا مكملة لتلك التي عولجت في الجزء السابق ، فبعد الكلام على مسألة المكافأة العادلة لرأس المال كغيره من عوامل الإنتاج تبقى المسائل المتعلقة بمشاركة أعضاء الجمعية مشاركة عادلة في الفائض أو الوفر الناشئ عن نشاطها.

وهناك مسألتان تتطلبان حلاً :

الأولى إيجاد توازن سليم بين مصالح الأعضاء الأفراد ومصالح الجمعية ككل.

والثانية العدالة بين الأعضاء.

وحدث التباس عند مناقشة هذه المسائل في الماضي بسبب فهم غير سليم نشأ عن التشبيه الخاطئ للمزايا المالية التي يحصل عليها الأعضاء

من جمعيتهم التعاونية بالأرباح التي توزعها شركات المساهمة على حملة أسهمها العادية وبالتالي استخدام مصطلحات مبهمة وترى اللجنة لزاماً عليها توضيح الموقف بأن تعيد طرح بعض الأساسيات.

تتنوع المزايا الاقتصادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها وتتوافر حسب الظروف بطرائق متنوعة أيضاً ، فقد تتخذ شكل نقود أو سلع أو خدمات ، وقد تكون فورية أو على مدى قصير أو مدى طويل ، وبعضها جماعي وبعضها فردي ، وللأعضاء كهيئة ، بل يجب أن يكون لهم حق تقرير الأشكال والنسب والمقادير التي يخصص بها ويقسم الفائض أو الوفر.

لكن يجب على الأعضاء حين يصدرون قراراتهم أن يدرسوا مجموعتين من الاعتبارات التي لا يمكنهم إهمالها إذا كانوا يأملون لأنفسهم نجاحاً ، وهي **اعتبارات مقتضيات التطبيقات الناجحة للعملية التجارية من ناحية، واعتبارات العدالة والمساواة من ناحية أخرى** ، فإن أهملوا الأولى فسوف يسيرون إلى صعوبات اقتصادية ومالية ، وإن أهملوا الثانية أثاروا الاستياء والشقاق في صفوف الجمعية.

وفي بعض الأقطار تظهر المزايا الاقتصادية الواضحة للجمعية التعاونية في صورة توزيع نقدي أو ما يسمى بالعائد يصرف للأعضاء دورياً بعد إقفال الحسابات ومراجعتها واعتمادها من الجمعية العمومية التي تعتمد أيضاً التخصيصات المقترحة وتقسيم الفائض ، **وتسمى تلك الدفعات عادة " الربح الموزع Dividends " وهنا أول دواعي الالتباس ، لأن هذه التسمية تستخدمها الشركات للتعبير عن الدفعات التي تصرفها لحملة الأسهم** ، ويتولد التباس آخر من هذا الالتباس السابق إذ يقال أن الربح

الموزع هو أحد أهداف الجمعية التعاونية بل هدفها الأساسي كما في الشركات ، ورغم كل الجهود التي بذلت في الماضي لتثقيف الجمهور وأعضاء التعاونيات – ولا نقول السياسيين ورجال الضرائب – كما يفهموا أن المبالغ التي توزع على التعاونيين تأتي من نوع مختلف من المنظمات التعاونية ونتيجة عمليات تختلف عن العمليات التي تنتج أرباح الشركات ، فمازال الخطأ مستمراً من ناحيتين : الأولى أن مبدأ " الربح على المعاملات " يعني التزاما على الجمعية بعمل توزيعات دورية من كسبها والثانية أن معدل هذا الربح الموزع هو المؤشر الذي يعتمد عليه لقياس كفاءة الجمعية.

ويدحض هذه المغالطة ثلاث حقائق معروفة ؛ الأولى أن **الجمعيات التعاونية قد تنتهج سياسة تسمح للأعضاء بشراء ما يحتاجون إليه بأسعار تقرب من أسعار التكلفة** بحيث لا يبقى هامش يستحق التوزيع لاسيما إذا كانت الحقيقتان الثانية والثالثة تؤديان دوراً هاما ، وتنتهج الجمعيات التعاونية الزراعية هذه السياسة فعلاً ، والحقيقة الثانية أن الحكمة العملية تقضي أحياناً على الجمعية **بتعلية الجزء الأكبر من صافي كسبها على الاحتياطي أي رسملته** ، خاصة إن كان وضعها الخاص صعباً أو الموقف الاقتصادي العام غير متبقية أو إذا انتوت الجمعية مشروعاً جديداً يحتاج لكل مواردها المالية ، وقد كانت سياسة رسملة الفائض خاصة بالنسبة للاتحادات التعاونية عاملاً قوياً في تحقيق التنمية التعاونية التجارية والصناعية ، والحقيقة الثالثة هي **أن التعاونيات تخصص غالباً جزء من صافي فائضها لتوفير خدمات يتمتع بها الأعضاء كلهم بصفة جماعية أكثر**

فائدة لهم مما يقابلها نقدياً لأن الأعضاء لا يستطيعون توفيرها فردياً بشكل اقتصادي.

ومهما كان الأمر يجب أن يراعي دائماً التصرف في صافي فائض الجمعية بقرار ديموقراطي يصدره الأعضاء طبقاً لما يرونه عادلاً ومناسباً ، ويلاحظ دائماً أن المبلغ الذي يتصرفون فيه بقرارهم ليس ربحاً بالمعنى التجاري العادي.

وتلاحظ اللجنة أن مسالة التوزيع أو عدم التوزيع وما هي طريقة التوزيع إن تقرر ؟... هذه المسألة كانت دائماً حاضرة في أذهان التعاونيين طوال تاريخ الحركة التعاونية ، وفيما قبل حركة روتشديل التعاونية كان السائد نظرياً أن صافي فائض الجمعيات التعاونية يحتفظ به بغير تقسيم ويضاف إلى رأسمال الجمعيات لمساعدتها على التطور غلى مجتمعات تعتمد على نفسها ، **أما عملياً فقد كان توزيع صافي الفائض على الأعضاء معمولاً به ومنتشراً ولكن بدون توحيد لطريقة التوزيع ، فاتبعت طريقة التوزيع بالتساوي والتوزيع حسب المساهمة في رأس المال والتوزيع حسب المعاملات وكانت كلها سارية معاً** ، وعندما واجه رواد روتشديل المسألة قرروا في ضوء تجاربهم وبعد كثير من التفكير والمناقشة وجوب التوزيع لسبب قوى مقنع هو **أن على الجمعية اكتساب التأييد ولن تستطيع اجتذاب عدد كبير من الأعضاء إلا إذا قدمت لهم بعض المزايا الفورية أو القريبة الأمد** ، وكان العمال البريطانيون في أربعينات القرن الماضي " عصر الجوع " في حاجة شديدة للإغاثة مما لا يمكنهم من استساغة التضحية من أجل مجتمع مثالي مرتقب تحقيقه في المستقبل البعيد ، واعتمد قرار الرواد بالتقسيم والتقسيم حسب المشتريات على قرار سابق بشأن

سياسة الأسعار حين فضلوا بيع السلع تجزئة بسعر السوق لسهولته من الوجهة الإدارية عن البيع بسعر التكلفة ، إذ يصعب بل يستحيل التنبؤ بالتكلفة والنفقات وقرروا مقابل ذلك أن يعيدوا للأعضاء دورياً ما دفعوه عند الشراء زائداً على تكلفة البضائع التي اشتروها.

وأثبتت تجربة ما يزيد على قرن من الزمان حكمة قرارهم ، غير أن بعض الذين اقتبسوا طرائق روتشديل في عدة أقطار أخرى اتجهوا إلى تعديلها والعودة إلى إسداء منفعة عاجلة فورية للأعضاء بانتهاج سياسة سعرية نشطة تقضي ببيع السلع بما يقل قليلاً عن سعر السوق مع تخفيض معدلات الربح الموزع فيما بعد حسب المعاملات.

وقبل الانتقال إلى مناقشة هذه المسائل لابد من القول بأن عدداً من الأعراف والعادات قد نشأت حول نظام توزيع الأرباح وأثرت تأثيراً عميقاً عليها وأدخلت تغيرات في تطبيقها عملياً ، منها الاتجاه إلى استقرار وتوحيد معدل الربح الموزع فقد أخذ الأعضاء بمرور الزمن يعتادون الاعتماد على معدل ثابت لتدبير شئونهم الشخصية والأسرية فيخصصوه لبعض النفقات ، ومن ناحية أخرى اعتاد مديرو الجمعيات على إعداد موازناتهم على أساس معدل ثابت للربح الموزع يدخلونه في حساب الأسعار ، وهو ما قلب الأوضاع في الحقيقة رأساً على عقب ، ففي كلتا الحالتين تختل العلاقة النسبية بين معدل الأرباح ونتائج المتاجرة الخاصة بمدة محاسبية معينة، **وتواجه الجمعية خطر دفع أرباح تزيد على إيرادها وبالتالي تضطر للسحب من الاحتياطي أو المال المخصص للتنمية والتطوير من أجل المحافظة على المعدل المعتاد للربح الموزع** ويتفاقم هذا الوضع بازدياد

المنافسة ، ولذا يجب مقاومته بشدة في جميع الأحوال من أجل قيام الإدارة السليمة.

وعلى الجمعيات التعاونية مواجهة ردود أفعال منافسيها إزاء قوة الأرباح الموزعة في اجتذاب الزبائن للمحلات التعاونية ودعم ولاء الأعضاء سواء كانت المشتريات منها سلعاً استهلاكية أو إنتاجية ، وتأخذ ردود الأفعال هذه شكل منح خصم أو تخفيض أسعار أو مزايا أخرى وكيف أنها إذا كانت تمثل نقوداً أو ما يعادلها قد تبدو أكثر نفعاً من الربح الموزع الذي على العضو أن ينتظر إلى نهاية السنة أو نصف السنة حتى يحصل عليه.

وليس نادراً ما تضطر التعاونيات إلى بذل بعض المزايا لمواجهة هذه الإغراءات مثل تخيير الأعضاء في الحصول على خصم وقت الشراء أو الانتظار إلى حين إعلان توزيع الأرباح نهائياً ، وليس في هذا أي مخالفة للمبدأ إذا كان معدل الخصم لا يتجاوز معدل الربح الموزع أي العائد المدفوع.

ولاحظت اللجنة الميل نحو تغيير دور أهمية الربح الموزع في اقتصاد التعاون طبقاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الأقطار المتقدمة صناعياً **حيث المنافسة حادة والربح الموزع أخذ في الانخفاض نتيجة لتناقص هامش الربح التجاري** في فروع التجارة التي تعمل فيها التعاونيات تقليدياً مع ارتفاع التكاليف بسبب زيادة مطالب اليد العاملة والعوامل التضخمية ، كذلك تراجع الربح الموزع في الأهمية في نظر الأعضاء ككسب إضافي لأن التوظيف الكامل وخدمات الرفاهية التي تقدمها الدولة عناصر تؤدي إلى أمان أكبر قيمة وارتفاعا في

مستويات الرفاهية ، **كما تضاءلت أهمية الربح الموزع كحافز على " الولاء Loyal** " واستمرار الأعضاء في شراء كافة السلع التي تبيعها التعاونيات.

وتدل البحوث التي أجريت مؤخراً على أن معدلات الربح الموزع ليس لها الآن أثراً كبير في تشجيع شراء السلع الاستهلاكية وأن الأثر الأكبر يرجع إلى جودة السلع وحسن عرضها.

وأخذ يتبدل أيضاً دور الربح الموزع في التمويل الذاتي بالتعاونيات ، فلم يعد الأعضاء يقبلون على ترك أرباحها تتراكم في حسابات رأس المال الخاصة بهم في الجمعية كما كان الأمر في السابق إلا إذا اتخذت الجمعيات تدابير أخرى لتشجيع التمويل الذاتي بوسائل جديدة مقصود بها مراكمة رأس المال لاستخدامه في مشروعات جديدة خاصة ، أو الاحتفاظ بجزء من الأرباح المستحقة التوزيع على الأعضاء لفترات طويلة كما في نظام الادخار الأسري بالحركة التعاونية الاستهلاكية في السويد.

وتشاهد اليوم أيضاً تغييرات طرأت على الخدمات الاجتماعية والتعليمية والترفيهية التي درجت التعاونيات تقليدياً على تقديمها لأعضائها ، إذ حلت محلها الخدمات الأكثر شمولاً وفاعلية المقدمة من الدولة من خلال أجهزتها التعليمية وخدماتها للرفاهة الاجتماعية ، ولا يعني ذلك بالضرورة أن رجحان المزايا الجماعية على المزايا الفردية قد توقف في التعاونيات ولم يعد من سماتها المميزة ولا من مميزات الاقتصاد التعاوني ، لكن يعني أنه لابد في إدخال تغييرات على التخصيصات مع مرور الزمن الذي يؤدي إلى تبديل في العادات وأنماط

المعيشة مما يفتح إمكانيات جديدة تلائم العادات والأنماط الجديدة لاسيما في مجال التثقيف.

ومع ذلك فلا تتضمن كل هذه الفروق سوى تغييرات في نمط التصرف في الفائض ، أما العناصر فباقية دون تغيير فيها ومازالت تشمل : المخصص لتأمين استقرار الجمعية ونموها وتطورها ، والمخصص للخدمات الجماعية والمخصص للأعضاء بحسب معاملاتهم ، وفي أنحاء العالم التي يسودها اقتصاد السوق وتشتري السلع وتباع للأعضاء ومن أجلهم بأسعار السوق الحرة أو بأسعار تتفاوت حسب أحوال السوق تستطيع التعاونيات إذا كانت ناجحة أن تحقق وفراً ، وتظهر حساباتها فائضاً ، ولا حاجة في هذه الحالة لمخالفة المبدأ الذي راعته التعاونيات لمدة تزيد على قرن من الزمان وأثبت أنه عادل ومناسب إلا وهو مبدأ توزيع الربح بحسب المعاملات.

٥) السياسة والدين Politics and Religion

قد تبدو المسائل التي نتناولها من هذا القسم عند سردها وإلى حد كبير من الاهتمامات الإضافية الحقيقية للحركة التعاونية ، فقد ظل عمل الحركة حتى الآن مُركَّز على الميادين الاقتصادية والتثقيفية ويعتقد الكثيرون بوجوب أن تستمر الحركة في التركيز على هذه المجالات.

وحاولت القيادات التعاونية الحكيمة دائماً تركيز اهتمام الحركة عليها توخياً لحسن أدائها لواجباتها ومجنبة مخاطر عدم الوحدة والانشقاق وتشتت الطاقة عندما تدخل في اعتبارات الشئون التعاونية مسائل ليس لها ارتباط واضح بها تؤدي بالناس إلى الاختلاف والفرقة

عاجلاً أو آجلاً ، وقد كان هناك إحساس عميق بوجوب الابتعاد بأي ثمن عن هذه الأرض الخادعة ، وعبر التقرير الذي وافق عليه مؤتمر الحلف التعاوني الدولي عام ١٩٣٧ عن هذا الشعور بصيغة " الحياد السياسي والديني " وهي العبارة الواردة فيه ، ولم يكتف التقرير بإسباغ صفة المبدأ على " الحياد " بل أضفى عليه أيضاً معنى أكثر اتساعا حين وصل بينه وبين العنصر والجنسية إلى جانب السياسة والدين ، ورغم أن التقرير الحالي لا يذكر العنصر والجنسية إلا أنه يعتبرهما داخلين تحت السياسة لأنهما قد يظهران في صورة صراع سياسي ملتهب في أكثر من جهة في العالم.

To concentrate the attention of the movement on them and avoid the risks of disunity and dissipation of energy incurred when issues of no obvious relevance, on which people are bound sooner or later to disagree, are imported into the consideration of Co-operative affairs. The strong feeling that this treacherous ground must be avoided at all costs found expression in the

in the Report adopted by the I.C.A. Congress of 1937. The Report not only gives Neutrality the authority of a principle, but also imparts a wider significance to the term by linking if with race and nationality, as well as politics and religion. In the present Report, even where race and nationality are not specifically mentioned, they may be assumed to be covered by politics, for both are capable of erupting into political conflict in more than one region of the globe.

والحق أن لفظ " الحياد " ذاته هو الذي أصبح بصورة متزايدة موضع تساؤل من جانب التعاونيين في كل مكان تقريباً ، ونقر بأنه اصطلاح غير موفق لأنه يحمل في طياته كثيراً من السلبية واللامبالاة مما لا يتسق مع حقائق وممارسات المنظمات التعاونية وهي ليست سلبية ولا متواكلة ولا تنوي أن تكون كذلك إزاء مصالح الحركة التعاونية **وأصبح هذا الاصطلاح الآن مضللاً ولا معنى له حتى هجره معظم التعاونيين مفضلين عليه اصطلاح " الاستقلال "** ، لكن رفض مصطلح مالا يعني بالضرورة رفض كل ما تحته من أفكار ، وستحاول اللجنة في الفقرة التالية أن تعرض بطريقة إيجابية بقدر الإمكان بعض الاعتبارات ذات الدلالة التي تملي صياغة سياسة تعاونية إزاء مسألة السياسة والدين في الظروف المعاصرة.

ونبدأ بالقول بأن هناك اعتبارات يمكن تسميتها اعتبارات داخلية لأنها تتصل بعلاقات الجمعية التعاونية مع أعضائها وسبق الإشارة إليها في هذا التقرير تحت عنوان العضوية.

وهي وجوب عدم التمييز بين الأعضاء أو بين طالبي العضوية لأسباب دينية أو سياسية ، وألا يجبر أحد على الاشتراك في أي إعلان عقائدي ، بل يترك للعضو الاختيار الكامل في اعتناق أي معتقد أو رأي وإتباع أية منظمة سياسية أو دينية تجتذب اهتمامه وولاءه ، ويجب على الجمعية ألا تضحي بأي قدر من حريتها في القيام بواجباتها التعاونية الحقيقية بالخضوع لأي حزب سياسي أو أية منظمة دينية ، وعليها الامتناع عن اتخاذ أي موقف معين بسبب مبادئ حزبية سياسية أو دينية ، ويبدو أن هذه المبادئ جميعاً لا تثير صعوبات كبيرة عند التطبيق.

On its side, the society will not compromise its freedom to carry out its proper co-operative tasks through subservience to any political party or religious organization and will abstain from taking up attitudes on purely party-political or religious issues. Such a policy would not appear to involve any great formal difficulties in its implementation.

ولا يمكن رسم حدود واضحة وفاصلة بين الاعتبارات الداخلية والخارجية بل تختلط معاً ويمكن القول بأن الاعتبارات الخارجية هي النابعة عن علاقات الوحدة التعاونية أو الحركة التعاونية ككل بالنظام الاجتماعي والسياسي ، إذ تؤدي المصالح الاقتصادية والعقائد والمبادئ دوراً هاماً بل دوراً مسيطراً في تشكيل الخط السياسي واختيار أهدافه ، وللحركة التعاونية عقيدتها الاقتصادية ومصالحا الاقتصادية التي تمثلها ولذا فلا تستطيع الابتعاد عن الدخول في الشئون الحكومية التي هي في صميمها شئون سياسية سواء كانت محل صراع حزبي أم لم تكن.

ولاشك أن سياسة الحلف التعاوني الدولي وعدداً كبيراً من المنظمات المنضمة إليه والمتمثلة في نشر الوعي والاستفادة بين المستهلكين وحماية مصالحهم بصورة أكثر فاعلية تتضمن بذل الجهد للتأثير في الإجراءات الحكومية الإدارية والتشريعية بل وفي آراء ومواقف وسياسات الحركات التعاونية القومية أيضاً ، وبعبارة أخرى لا تستطيع الحركات التعاونية الزراعية أن تنكر على نفسها الحق – بل الواجب – في التعبير عن آراء أعضائها وتقديم خبراتها للحكومة عندما تنظر في سياسات الزراعة والإنعاش الريفي وتحذيرها من الأخطار والشكوى إن

كانت النتائج غير مرضية وذلك في وقت تحتل فيه الإنتاجية الزراعية والانتعاش الزراعي مكانة كبرى من الاهتمام.

ويتوقف الكثير بالضرورة على الطرائق والوسائل التي تتدخل بمقتضاها الحركة التعاونية في ظل موقف سياسي معين ، فعلى المنظمات التعاونية اختيار الوسائل التي تبشر بأن تكون أكبر ما يمكن فاعلية ، وتتراوح بين إيفاد مندوبين للإدارة الحكومية والوزراء ، والاتصالات البرلمانية ، والتحرك بين الجماهير والتحالفات مؤقتاً أو على الدوام ، والاتصالات بالأحزاب السياسية ، وعليها من ناحية أخرى دراسة أي الوسائل تستطيع الحصول على موافقة وتأييد أعضائها وأيها تستتبع أقل ما يمكن من مخاطرة أو انقسام ، وليست هذه المنظمات التعاونية بالضرورة أقوى المنظمات التي تشارك في الحملات الانتخابية وتسعى للتمثيل في البرلمان ولا أكثرها نفوذاً ، فمن يكتفي منها بالعمل على مستوى الإدارة الحكومية واستطاعت أن تكتسب ثقة هذه الإدارات بحكم ما اشتهرت به من حكمة وموضوعية في نصائحها ، عليها ان تستمر في ذلك فقد تتمكن من القيام بدور كبير عن هذا الطريق في تشكيل السياسات والتأثير في القرارات النهائية ، ومن حيث اكتساب ثقة الأعضاء وولائهم ومساندتهم.

فالمنظمات التي تتبع سياسة مستقرة قوامها عدم التحزب أي الاستقلال عن الأحزاب والتدخل والتشابك ، والتمسك بالمبادئ والمصالح التعاونية وحدها هي كما يبدو تعمل على أرض مأمونة ، ويجب أن يكون الإعتبار الأول هو أن أي إضعاف للوحدة التعاونية يضر بقدرتها على التصرف بفاعلية لا في الحقل السياسي فحسب بل وفي المجالات الأخرى أيضاً ، لكن ليس من المأمون دائماً في هذه الأيام الامتناع عن اتخاذ

المواقف السياسية أو المشاركة في أعمال بناء على قضايا سياسية لها علاقة أو آثار على مصالح الحركة أو مستقبلها ، ومعنى إعلان الحياد – كما يقال بحق – هو التعبير عن وجهة نظر سياسية ، ومما يتفق مع أهداف وروح الحركة التعاونية أن يجتهد القادة والأعضاء في الشئون السياسية وغيرها بطريقة تزيد الوحدة وتقلل الصراع بأن يلتمسوا في جميع الأحوال والأزمان أقصى درجة من الاتفاق المشترك.

Those organizations which adopt a consistent policy of non-partisanship, that is to say, independence of party and entanglement and intervention based exclusively on co-operative interests and co-operative principles, are obviously on safer ground. The overriding consideration is that any weakening of a co-o

not merely in the political field, but in all the other fields as well. Yet in these days, it is not always safe to abstain from taking up attitudes or engaging in action on political issues which have any bearing on the

neutrality, as has been well said, is to express a political point of view in any case. It is consistent with the aims and spirit of the Co-operative Movement that its leasers and members will endeavour to act, in political as in other matters, so as to promote unity and reduce conflict by seeking at all times the highest common measure of agreement.

ولهذا الاعتبار أهمية قصوى إذا أرادت الحركة التعاونية أن تشارك بفاعلية كبرى في حل المشكلات الإنسانية التي لها صفات سياسية ودينية برغم أنه لا يمكن حلها إلا بعمل حكومي من نوع أو آخر.

فالقضايا العالمية الكبرى مثل منع الحروب ونزع السلاح ودعم أسس السلام عن طريق نشر التضامن والتعاضد الدولي على أوسع نطاق وفي جميع الميادين ، وتخليص نصف الجنس البشري مما يعانيه من الجوع والحاجة والجهل ، وتأييد وتحقيق حقوق الإنسان والحرية الفردية والمساواة في الوطنية والقومية والفرص المتساوية في التقدم وكلها قضايا لا يستطيع التعاونيين أن يعلنوا الحياد أمامها أو يمرون عليها مرور الكرام بغير مبالاة ، لأن فلسفة الحركة وممارساتها وكل اتجاهات نموها وتوسعها تسوقها قدماً نحو عصر من التكامل الدولي يعتبر الحلف التعاوني الدولي طليعته ورائده.

ويتعلم جيل التعاونيين الحالي من تجاربه الخاصة لأنه يتحرك في العالم لمدى يفوق كثيراً حركة أي جيل آخر سبقه ، ويعرف من هذه التجربة أن الأخوة التعاونية تتجاوز كل حدود ويتجلى ذلك بوضوح في اجتماعات مؤتمرات الحلف التعاوني الدولي المتعاقبة حيث تحاول الوفود الممثلة للحركات القومية على تعدد خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بذل كل جهد في التوفيق بين الآراء واستغلال كل قدرات اللغة والصياغة وصولاً لموافقة إجماعية على القرارات المتعلقة بالسلام الدولي ، وهكذا تصدق ممارسات الحلف وتؤكد ما جاء في قواعده من أن **" التعاون " أرض محايدة يمكن أن يجتمع فوقها الناس ممن يعتنقون الآراء شديدة التنوع والعقائد شديدة الاختلاف ليعملوا معاً "** ، وكما أن

السلام ليس مجرد التوقف عن الحرب أو عدم وجودها ، فإن موقف التعاونيين إزاء السياسة ليس مجرد موقف امتناع سلبي لكنه انعكاس إيجابي لتصميمهم على العمل معاً على أرض مشتركة.

ويتضح مما تقدم أن اللجنة تشعر بعدم إمكانها إتباع تقرير ١٩٣٧ في إضفاء نفس الحجية المطلقة على الحياد كمبدأ ، فالحياد تحت ظروف معينة سياسة صحيحة وسليمة ، لكن ينبغي إفساح الحرية على كافة مستويات البنيان التعاوني للأعضاء الأفراد والجمعيات الأساسية والمنظمات الثانوية والهيئات الدولية في اتخاذ المواقف التي يرونها ضرورية أو مناسبة إزاء المسائل السياسية بحسب الظروف الزمنية والمكانية ، وتشمل هذه الحرية الاستقلال عن التحالفات أو المشاركات أو الارتباطات التي تضر بأداء واجب هؤلاء الأساسي في الميادين الاقتصادية والتثقيفية وتخضع هذه الحرية أيضاً لشرط أساسي هو دعم الوحدة بين التعاونيين على كافة المستويات ، لأن هذه الوحدة لا غنى عنها من أجل القيام بمهمة الحركة ورسالتها.

It will be clear from the foregoing that the commission feels that it cannot follow the Report of 1937 in giving the same absolute authority to Neutrality as a principle. Neutrality in certain circumstances is a right and proper policy. There should be freedom at all levels of the co-operative structure for the individual members, primary societies, secondary organizations and international institutions, to take to political questions the attitudes which are necessary or most appropriate to their circumstance at any given time or

place. This freedom includes independence of alliances or engagements which may impair the performance of their basic task in the economic and educational fields. It is also subject to the primary need of promoting at all levels that unity amongst co-operators which is indispensable to the successful fulfillment of the

٦) التطبيق التجاري : Business Practices

درست للجنة مجموعتين هامتين من المشكلات ، ورغم أن أهميتهما ليست واحدة بالنسبة لكافة الجمعيات ، فلهذه المشكلات أهمية خاصة لكل المشتغلين بالتجارة وميدان الأعمال سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية.

واختط رواد روتشديل لأنفسهم قواعد صارمة في الميدانين ، وقرروا التعامل نقداً شراءً وبيعاً ، وقرروا أيضاً التعامل في السلع ذات أعلى مستوى من الجودة والنقاء وأن يوفوا الكيل والميزان كاملاً عند البيع ، وأغفل تقرير ١٩٣٧ ذكر القاعدة الثانية لكنه أعلن القاعدة الأولى مبدأ يجب التمسك به لأسباب مالية ومعنوية ، وترى اللجنة أن القاعدتين تطبيقات على مشكلات خاصة في ميدان محدود لاعتبارات يجب أن تنال في الظروف الحاضرة عناية وصياغة ممتدة الحدود بحيث يتاح لها تطبيقاً أوسع مدى بكثير ، ورغم أن القاعدتين لم تكتسبا صفة المبدأ المعترف به عامة فإنهما رغماً عن ذلك على جانب كبير من الأهمية يبرر اتخاذهما دليلاً لسياسة العمل ويدعو لمناقشتهما في هذا التقرير.

وبادئ ذي بدء يجب أن يستقر في الذهن أن اصطلاح " التعامل نقداً " لا يعني أبداً مجرد سداد ثمن البضائع وقت بيعها في المحل أو تسليمها من المخازن إلى المشترى أو إلى محل إقامته بل يسمح العرف التجاري دائماً بفسحة من الوقت ولا يعتبر تأجيل السداد بضعة أيام خروجاً على قاعدة السداد الفوري خاصة إذا كان السداد يتم تنظيمه ليتناسب مع مواعيد دفع الأجور والمرتبات سواء كانت أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية.

وإذا كانت التعاونيات الاستهلاكية تضطر إلى التوافق مع الأعراف السليمة السارية في تجارة التجزئة بصفة عامة فإن ذلك يصدق أيضاً على جمعيات التسويق الزراعي وجمعيات المنتجين الصناعيين التي تمنح زبائنها شروط التجارة المعتادة في الأسواق ، وينبغي دراسة مسألة التعامل بالنقد وسياسة التعامل بالأجل المقابلة لها معاً بشكل أو بآخر في ضوء المنطق وحسن الفهم وصولاً إلى السياسة السليمة ، وبرغم قاعدة روتشديل الحاسمة ليس من الميسور القول بأن إحدى السياستين سليمة بالكامل أو سيئة بالكامل ، فكل منها تقوم أو تسقط وفق إطار عام من الظروف الكلية التي تستخدم فيها.

وكان لرواد روتشديل أسبابهما السليمة التي تبرز تطبيق قاعدة السداد نقداً فيؤخذ من تجارب المشروعات التعاونية المبكرة أن منح الائتمان للأعضاء بلا ضابط وبلا تمييز يضر بالتعاونيات الناشئة ، ولما كانت دائرة السلع التي كانت تتعامل فيها التعاونيات محدودة ومقصورة على المواد الغذائية للاستهلاك اليومي ففي الاستطاعة الاستغناء عن البيع بالأجل لاسيما وأن هذه السلع سريعة الدورة.

والواقع أن التعاونيات إلى جانب رغبتها في المحافظة على سيولتها واستقرارها المالي رغبت أيضاً في مساعدة أعضائها على التخلص من الديون لاسيما المديونية لأصحاب الحوانيت ، فحين تنخفض الأجور وتضطرب العمالة وتنكمش يلجأ المستهلك من الطبقة العاملة إلى أقرب مصدر للائتمان إليه بعد نضوب مدخراته ، ولا يختلف موقف المزارع الصغير الذي يعيش عند حد الكفاف أو تحته ، وفي الحالتين يخضع العامل أو المزارع لعبودية الدين طول حياته ، والعلاج في أساسه واحد أيضاً برغم اختلاف الوسائل واختلاف أشكال التنظيمات ، ويتلخص في فرض انضباط مالي يشجع الادخار ويعين عليه مع جعل الائتمان غير المضمون بضمان صعباً أو مستحيلاً وهكذا يمكن حث أولئك الذين يرزحون تحت ثقل الديون ويشعرون بوطأتها على بذل الجهد وتغيير عاداتهم في الشراء بأن يقام المشروع التعاوني قريباً منهم.

Apart from safeguarding the liquidity and financial stability of their society, they desired to help their members to emancipate themselves from debt, mainly to shopkeepers. When wages are low land employment irregular, the retailer is the working-class

are exhausted. The position of the small agriculturist living on subsistence level or even below, is very similar and leads to similar results, chief among them a debtservitude which may be lifelong. The remedy, though applied in different ways and through different forms of organization, is fundamentally the same, a financial discipline which encourages and assists thrift,

while making unregulated and unsecured credit difficult or impossible. People who consciously suffered under a burden of debt could be roused to make the effort involved in changing their buying habits, if liberation were brought within their reach by reach by co-operative enterprise.

ويختلف الأمر بالنسبة للجيل اللاحق الذي ولد وتربى في أحوال أكثر يسراً وراحة من زيادة في الكسب وفي القدرة على الإنفاق وكثرة فيما تمتلكه الأسرة من مدخرات وممتلكات ، وارتفاع في مستويات الرفاهية وفي المركز الاجتماعي وتنوع في السلع والخدمات وأدى كل ذلك إلى تشكيل عقلية الجمهور بحيث أصبحت أكثر استجابة لدعوة رجال المبيعات وإيحائهم لهم بالشراء فوراً والسداد فيما بعد على أقساط تقسم لتناسب قدرة المشتري على الكسب ، ومراعاة لتلك الظروف زادت التعاونيات تشكيلات سلعها التي امتدت من الأغذية غلى الملابس ثم الأثاث والمعادن والحدايد ، كما توسعت التعاونيات الزراعية ومدت نشاطها إلى بيع الآلات الزراعية مثلاً ، واضطرت التعاونيات إزاء رغبتها في الاحتفاظ بزبائنها إلى منحهم تسهيلات في الدفع تماثل ما يمنحهم إياها المنافسون ، فانتهكت القاعدة التقليدية واتسع نطاقها.

وحتى التعاونيات الزراعية التي كانت لا تمنح الائتمان سوى للأغراض الإنتاجية دون الاستهلاكية خالفت القاعدة خاصة في البلاد النامية حيث لابد للفلاح أن يتلقى الائتمان حتى يظل حياً يعمل إلى أن يجني محصوله ويسوقه ، واعتاد التجار والمنتجون أن يمنحوه سلفاً

بضمان محصوله ، وما لم تفعل الجمعية التعاونية نفس الشيء فلن تأمل في البقاء أبداً.

ولب المسألة هو ... **إلى أي حد يمكن الجمع بين منح الائتمان وشراء أو بيع السلع ؟..** فالائتمان خدمة لها تكلفتها كغيرها من الخدمات ، وحين يشتري أعضاء الجمعية منها بالأجل يحصلون في الواقع على خدمة إذا لم يدفعوا مقابلها رسماً خاصاً فإنهم يأخذونها على حساب الأعضاء المتعاملين بالنقد وهو أمر غير عادل ، لكن التكلفة من ناحية أخرى قد يصعب حسابها خاصة حين تكون المعاملات صفقات صغيرة كثيرة التعدد ، لذا تجرى التعاونيات الاستهلاكية على قاعدة بيع الأغذية والأدوات المنزلية الصغيرة بالنقد فقط توخياً للسهولة ولأن هذه السلع يغلب عليها الإهلاك الفوري ، أما السلع الأكبر حجماً والمُعمِّرة نوعاً فمن الممكن ومن المعتاد بيعها طبقاً لترتيبات معينة خاصة تقضي بدفع معدل فائدة مناسب لتغطية التكلفة الإضافية ومخاطر الائتمان.

وتظهر هنا أيضاً مسألة الجمع بين الائتمان والمتاجرة ولكن في صورة أخرى ، فهل يستطيع موظفو المبيعات الحكم على المقدرة الائتمانية للمشتري ومنحه الائتمان ؟ والرد على هذا السؤال أن ذلك ليس في مقدورهم دائماً فهم غير مؤهلين لهذا إلا إذا تلقوا تدريباً خاصاً في هذا الصدد ، والبديل هنا هو إنشاء جمعية خاصة بالائتمان أو قسماً للائتمان يعمل إلى جانب أقسام البيع ويتولى مسئولية منح الائتمان ويترك لأقسام البيع مهمة البيع بالنقد في جميع الأحوال ولكافة الأغراض ، ويبدو أن من المحتم فصل الائتمان عن المتاجرة وإلا تعرضت التعاونيات لتحمُّل أعباء وتكاليف قد تظل تتحملها دون أن تتنبه إليها لمدة طويلة ، وطبيعي أن

تسعى التعاونيات لزيادة حجم أعمالها لكن الزيادة التي تنتج عن منح الائتمان بتكلفة عالية ليست صفقة رابحة ولا سليمة ، يضاف إلى ذلك عامل آخر بالنسبة للجمعيات الزراعية ذات المعاملات التجارية هو أن الائتمان حين يمنح لمدة ستة أو ثمانية شهور يمثل استنزافا كبيراً لمواردها الرأسمالية ، ويستقطع من رأس المال ما كان يجب أن يخصص لتطوير الجمعية وتنميتها ، فلابد إذن من أن يفكر التعاونيين في إنشاء جمعية ائتمان خاصة منفصلة لتحمل عن التعاونيات التجارية العبء في هذا الصدد.

Here again, the question of combining credit with trade arises in another form. Are members of the sales staff competent to judge credit-worthiness and allow credit ? The answer must be : not by any means always, unless they undergo special training. The alternative is to set up a special credit union or credit department operating alongside of the selling departments, to take the responsibility of extending credit, and so enabling the trading departments to work to all intents and purposes on a cash basis. It would seem that unless special care is taken to separate credit from trade, societies are liable to incur costs of which they may be for a long time unaware. Societies are naturally anxious to increase their volume of trade, but an increase obtained by extending credit at too high a cost cannot be regarded as sound business. A further factor is the heavy drain credit, when it is extended for six or eight months, may make on the capital resources of an agricultural trading society. The capital employed for

development. It is inevitable therefore that, where no co-operative credit organization already exists, co-operators think of creating one especially in order to relieve the burden on the trading societies.

وإذا نظرنا إلى الائتمان من وجهة نظر الأعضاء لرأينا أنهم يتعرضون دوماً لإغراءات رجال البيع من مختلف الفئات يعرضون عليهم أصنافاً من السلع لا نهاية لها على أساس ما يسمى " **الشروط المريحة** " **التي كثيراً ما يتضح أنها صعبة بل مستحيلة** ، والنتائج السيئة للإذعان لهذا الإغراء أوضح من أن توصف ، وكثيراً ما تتبع المنشآت التي تبيع بالأجل ألاعيب ربوية شيطانية حتى اضطرت بعض البلاد إلى إصدار تشريعات مقيدة لنشاطها وقاية للناس من شرورها ، ومشكلة التعاونيات التي تريد أن تنأى بنفسها وبأعضائها عن مثل هذه الأمور أن عليها توفير التسهيلات الائتمانية بشروط عادلة ومنصفة للأعضاء **مع الابتعاد عن دفعهم إلى الإنفاق المسرف الذي يفوق قدرتهم ويجاوز الحدود الحكيمة لرب الأسرة أو يجاوز حدود الإدارة المزرعية السليمة في أي وقت وفي أية ظروف** ، فلا تريد التعاونيات أن تشترك في سباق التنافس الذي تثيره المؤسسات الأخرى ، ولاشك أن الأوضاع الاقتصادية السائدة الآن حيث الإدارة السليمة تجعل التعرض للكساد الشديد أو الرواج الشديد أقل حدوثاً ومع التوظف والعمالة الكاملين تجعل مسألة الشراء مع تقسيم الثمن على أقساط شهرية تناسب دخل المشتري حالياً ومستقبلاً خاصة بالنسبة للمشتريات الكبيرة مثل الأثاث أقل مخاطرة مما كانت آنفاً للمشتري والجمعية التعاونية على السواء ، ويقال تبريراً لذلك أن المستهلك يستطيع بهذه الطريقة

الاستمتاع بمستوى الرفاهية الآخذ في الارتفاع باستمرار وبسرعة نتيجة للتقدم التقني والاقتصادي ، ومع ذلك فمازالت لقاعدة المعاملات النقدية مزاياها الاقتصادية بالنسبة للتعاونيين والجمعيات ، **ومن الخطأ هجرها والانغماس في الشراء بالأجل** ، فالتعاونيات تحمل مسئولية كبرى تجاه نفسها وتجاه أعضائها وعليها أن تقرر بعناية متى وكيف يجوز الاعتماد على الائتمان لاسيما فيما يتعلق بسلع الاستهلاك.

والمهم أن يكون الميزان معتدلاً وعادلاً .. والمهم من وجهة نظر التعاونيات خاصة أن تنظر إلى مسألة التعامل بالنقد او سياسة الائتمان لا من حيث المصلحة والمزايا التجارية فحسب بل وأيضاً من حيث المصلحة الاقتصادية والمعنوية الحقيقية للأعضاء على المدى القصير والمدى الطويل وتعتبر الجمعيات فاشلة في مهمتها التعليمية إذا لم تبذل جهداً لتثقيف أعضائها في القضايا المتصلة بهذا الموضوع ليتمكنوا من إصدار القرارات الرشيدة التي تأتي نتائجها فيما بعد مبررة لتصرفاتهم تعاونياً وأيضاً من وجهة نظر الاقتصاد المنزلي السليم أو الإدارة المزرعية الواعية.

The important thing is to hold the balance fairly and , for co-operative societies especially, to look at the question of cash or credit policy, not only from the standpoint of their own business advantage, but also from the standpoint of the true economic and moral interests, short-term and long-term, of their members. Moreover, societies will be failing in their educational duty if they do not take pains to instruct their members in the issues involved, so that they make intelligent decisions which will later justify themselves by their

consequences, in terms of both co-operation and good household or farm management.

ويعرف المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون تمام المعرفة الأسباب التي حدت برواد روتشديل إلى ضرورة التأكيد على الإصرار على بيع السلع المطابقة تماماً لما أعلنوه وألا يخسروا الميزان والمكيال ، فقد كان غش الأغذية والتصرفات السيئة الأخرى شائعة في تجارة التوزيع بأوروبا إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر وما تزال أيضاً موجودة في عصرنا الحاضر ، غير أن الفكرة التي وراء قاعدة روتشديل يجب أن تجد تعبيراً صريحاً عنها اليوم وفي المستقبل وعلى مدى أوسع شمولاً وتتلخص تلك الفكرة في ضرورة التزام التعاونيات في جميع أنشطتها لاسيما عند التعامل مع الجمهور العام بشعور أخلاقي عميق واستقامة اجتماعية كاملة ، وإذا كان يندر الآن ألا توجد منشأة تعاونية في أي فرع من فروع النشاط التجاري ، فيجب على التعاونيات القائمة أن تبرر وجودها لا من حيث المزايا التي توفرها لأعضائها فحسب بل من حيث روح المسئولية والعدالة والاستقامة في كل أعمالها ، ويجب أن تقاوم كل إغراء يدفعها للأخذ بالوسائل الملتوية التي يأخذ بها المنافسون حتى ولو بدا أن التعاونيات تعاني من هذا الالتزام ، وقال أحد رجال الرأي العام في القرن التاسع عشر أن الغش والفساد من سمات المنافسة ، وإنه لشرف عظيم لرواد روتشديل أنهم بدءوا يحولون ميدان المنافسة من الغش والفساد إلى النقاء والجودة حتى قبل أن تفكر الدولة في التدخل بسنوات عديدة وتضع مستويات كحد أدنى وتعاقب الذين لا يلتزمون بها ، وأكد أكثر التعاونيين العالمين بمشكلات المناطق النامية اقتصاديا واجتماعيا أن

الحركة التعاونية في البلدان التي لم تتمكن حكوماتها من مواجهة الفساد بفاعلية تستطيع ان تؤدي دوراً مماثلاً. وكما تستطيع التعاونيات الاستهلاكية أن تضع مستويات النقاء في الأغذية يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية أن تتغلب على عدم الأمانة في التجارة بأن تزود الفلاحين بالجيد من السلع والمخصبات الكيماوية.

The reasons why the Rochdale Pioneers found it necessary to emphasis their determination to sell goods which really were what they professed to be and not to cheat in weighing and measuring are well-enough known to economic and social historians. They were adulteration of food and other malpractices common in distributive business in the first half of the 19th century in Europe, and by no means unknown in our own tine. But the idea underlying the Rochdale rule has to be expressed in a much broader context today and in the future. It is that co-operative institutions, in all their activities and especially where they have to deal with the general public, should be characterized by a high sense of moral and social rectitude. When there is scarcely any branch of commercial activity in which co-operatives of one type or another may not now be found, co-operative institutions should be able to justify their existence, not only by the advantages they yield to their members, but also by their sense of responsibility and their high standards of probity in all that they undertake. The temptation to copy the doubtful practices of competitors should be resisted, even when societies appear to suffer financially because of them.

Adulteration, said one 19th century publicist, was an aspect of competition. It is to the honour of the Rochdale Pioneers that they began to shift the area of competition from fraud and adulteration to purity and good quality, some years before the state intervened to set minimum standards and to punish those who failed to observe them. More than one cooperator, versed in the economic and social problems of the newlydeveloping regions, has emphasized that a similar role could be played by the Co-operative Movement in countries where the government has not yet been able to deal diffectively with adulteration. Just as consumer co-operatives can set standards of purity in foodstuffs, so it is possible for agricultural societies to counteract dishonest trading by supplying farmers with goods and chemical fertilizers of good quality.

وقدمت المؤتمرات التي عقدها الحلف التعاوني الدولي في السنوات الثمانية الأخيرة حول موضوع توعية المستهلكين أدلة على أنه لا يمكن دائماً الاعتماد على الحكومات في حماية المستهلكين حماية كافية ولا حتى في تنفيذ التشريعات التي تصدرها تنفيذاً فعالاً ، وأكبر دليل على ذلك قيام جمعيات حماية المستهلكين في العديد من الأقطار وتكوينها لسكرتارية دولية ، وهذا أيضاً دليل على ارتياب المستهلكين وعدم رضاهم عن الطريقة التي يعاملهم بها المنتجون والبائعون سواء منتجو وبائعو المنتجات الجديدة أم القديمة التي تصنع أو تحفظ بالوسائل الجديدة لكنها لا تبرر عند الاستخدام المزاعم المكتوبة على أغلفتها أو التي تقال عند الإعلان عنها ، والملاحظ أن التشريعات بطيئة نوعاً في هذا الصدد وتتخلف كثيراً عن

ملاحقة المنتجين والمخترعين في صنع المنتجات الجديدة التي تطرح في الأسواق ، فما تزال الحاجة ماسة – والحالة هذه – إلى منظمة مثل الحركة التعاونية التي تستطيع أن تحتج وتثير الجماهير من ناحية وان تقدم لهم من ناحية أخرى منتجات بديلة جيدة ويعتمد عليها ، وتستطيع الحركة التعاونية اليوم – كما استطاع رواد روتشديل – **تحويل ميدان الصراع التنافسي وقيادة التجارة إلى سبل جديدة من الأمانة الاجتماعية ، ولكي يمكنها ذلك يجب أن يكون المستوى الأخلاقي للمعاملات في قطاع التعاون مرتفعاً ومستمراً في الارتفاع** وإلا يهبط أبداً إلى دون ما يتطلبه القانون بحيث يعرف الجمهور ذلك ويعتمد عليه ويثق فيه.

٧) التعليـــــــم : **Education**

ليس من المصادفات أن يكون كثيراً من رواد وقادة التعاون البارزين معلمين شعبيين عظاماً أيضاً ، ذلك لأن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام الاقتصادي على أساس من المبادئ التعاونية يتطلب تنظيماً وفكراً يختلف من نظم وأفكار كل من المشروعات الفردية أو الحكومية ، فيتوجه التعاون بصفته شكلاً من أشكال المساعدة المتبادلة إلى دوافع أخرى غير دوافع الإنسان الأنانية أو المتركزة على مراعاة الذات أو الطاعة لسلطة قائمة ، وليس الانضباط الذاتي الجماعي شيئاً يوجد تلقائياً أو ينمو بنفسه لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر إلى عناية وجهد ، ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات سلوك جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العليا للتجمعات التعاونية ، ولذا لا يمكن لأي مؤسسة تعاونية أن تغفل الحاجة إلى تعليم

وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظاً على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته.

It is no mere coincidence that so many eminent pioneers and leaders of Co-operation have been also great popular educators. The effort to reshape the economic system on the basis of Co-operative principles requires a different discitline from those of either individual or governmental enterprises. Co-operation as a form of

self-regarding impures or obedience to dulyconstituted authority. Collective self-discipline is not a wild or self-propagating, but a cultivated growth. Co-operation requires of those who would practise it effectively the acceptance of new ideas, new standards of conduct, new habits of thought and behaviour, based on the superior values of co-operative association. No co-operative institution, therefore, can be indifferent, in its own interest and for its own survival, to the need for educating its members in appropriate ways.

لكن التعليم من وجهة النظر التعاونية ومن أجل التعاون ينبغي أن يُعرف بمعنى شديد الاتساع بحيث يضم التعليم الأكاديمي بأنواعه الكثيرة كما يشمل أيضاً ما يتعلمه الناس والطريقة التي يتعلمونه بها ، فكل نوع من الخبرات يضيف إلى معلومات الناس ويُنمّي ملكاتهم ومهاراتهم ويوسع نظرتهم ويدربهم على العمل المنسق والفعّال مع زملائهم ويحثهم على القيام بمسئولياتهم كرجال ونساء ومواطنين لهما من وجهة نظر التعاون معنى تعليمياً.

فلم يعد التعليم في عالمنا المعاصر قاصراً على ما يعلم في المدارس والكليات خلال فترة معينة من حياة الناس بل أخذت هذه الفكرة تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى أن فكرة التعليم في التعاون صارت عملية مستمرة مدى الحياة.

ويحتاج جميع الأشخاص المشتغلين بالتعاون للمشاركة في عملية التعليم وإعادة التعليم هذه ، ويمكن لأغراض هذه الدراسة تقسيم هؤلاء الأشخاص إلى مجموعات ثلاث **أولها مجموعة الأعضاء الذين من أجل مصلحتهم تقام التعاونيات** والذين يمارسون في هذه التعاونيات السلطة العليا بصفة جماعية طبقاً لدستور التعاونيات الديموقراطي ، وتأتي بعد ذلك **مجموعة أصحاب المناصب في التعاونيات سواء كانوا منتخبين لتمثيل الأعضاء أو كانوا محترفين تستخدمهم التعاونيات** ، ويحتاج أعضاء هاتين الجماعتين إلى تعليم يتألف أساساً من المعرفة وتحصيل المهارة الفنية والتدريب على التصرف والسلوك التعاونيين ، ويجب أن تكون هذه المعرفة من الدقة والصحة والتنظيم بالدرجة القصوى مادام لدى هؤلاء الوقت والمقدرة على استيعابها ، ولا تتضمن المعرفة العلم بالأشكال التعاونية الخاصة التي يعملون في إطارها فحسب ، بل وأيضاً العلم بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه التعاونيات.

ويجب أن تشمل المعارف التي تقدم لأصحاب المناصب المنتخبين قدراً كبيراً من علوم التجارة والأعمال ، أما بالنسبة للموظفين المحترفين فيجب أن تشمل المعرفة ما يجعلهم على الأقل في مستوى واحد من الكفاءة مع نظرائهم العاملين في القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة ،

وواضح أن هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى أفضل تدريب متوافر على الشئون الفنية المناسبة لهم.

لكن ليس من الواضح تماماً أن طبيعة التعاون الديموقراطية تستلزم الإلمام بمهارات فنية خاصة مثل ما تتطلب من الإلمام بالشئون الاقتصادية ، ولذا يجب التأكيد على هذه الناحية التي قد لا تكون واضحة كل الوضوح ، ويجب تدريب الأعضاء وممثليهم على كيفية استخدام تلك العمليات الديموقراطية بمهارة وفاعلية من أجل مصلحة جمعيتهم ، وإذا لم ترسم الحدود الواضحة فقد يقال أن تعليم الأعضاء نوع من تعليم الكبار وجزء منه وهو تعليم يجري الآن بطريقة لا مركزية بوسائل المناقشة ومختلف أشكال العمل الجماعي ، لكن تعليم موظفي الجمعيات وأصحاب المناصب فيها للعمل في إطار الحركة التعاونية يجرى في معاهد تدريب فني وجامعات.

ومما يملأ النفس ارتياحا أنه أصبح من المعتاد الآن أن تقم المنظمات التعاونية القومية كليات تعاونية مركزية ومدارس تدريب ، ويزداد عدد الجامعات التي بها معاهد أو أقسام خاصة بالدراسات والبحوث التعاونية.

The establishment by national co-operative organizations of central co-operative colteges and training schools is today, it is gratifying to note, becoming normal. The number of universities with special institutes or departments for co-operative studies and research is also on the increase.

وتتألف المجموعة الثالثة من الأشخاص الغير مشتركين فعلاً في الحركة التعاونية فهم غير تعاونيين الآن لكن ينتظر أن يصبحوا

تعاونيين ، فمازالت أغلبية الجماهير خارج عضوية الحركة التعاونية ، وسوف تضطر الحركة التعاونية مع مرور الزمن أن تطلع الجماهير أولاً بأول وبطريقة فعّالة أكثر مما مضى على أهدافها وطرائقها وتنظيمها وإنجازاتها وخططها للمستقبل حتى تستطيع أن تحرز التقدم والنجاح ، بل وعليها فضلاً عن ذلك أن تعلن في وضوح وقوة عما لديها من أفكار تسعى إلى تثبيتها وتعميقها مما يجب تطبيقه من أجل مصلحة المستهلكين أو المنتجين جميعاً بحيث تجعل من قضية عامة من قضايا السياسة العامة ، **وهكذا يجب خوض معركة الفكر التعاوني في الميدان الثقافي الذهني كما في الميدان الاقتصادي.**

وترى اللجنة أن أنواع التعليم المناسبة لمختلف مجموعات الأشخاص الذين يشكلون الجمعيات التعاونية **هي مسئولية أساسية من مسئوليات المؤسسات التعاونية** ، وعلى ذلك يجب أن تقدم هذه المؤسسات كل أنواع التعليم التي تحتاجها ، ولاشك أن انتشار نظم التعليم العام يخفف من أعباء التعاونيين ، لكنه لا يعفي الحركة التعاونية من مسئوليتها التعليمية التي عليها وحدها أن تقوم بها وهي تثقيف الجماهير فيما يتعلق بالمثل التعاونية العليا والطرائق المناسبة لتطبيق مبادئ التعاون تحت ظروف معينة ، **فلا تستطيع الحركة التعاونية أن تنقل عبء الوظيفة إلى مؤسسات أخرى ولا تملك التعاونيات الصغيرة في الجهات البعيدة المنعزلة موارد كافية للعملية التعليمية** ، ولذا فمن واجب ومسئولية المنظمات التعاونية في المستوى الثاني – خاصة الاتحادات التي تتولى الوظائف الإشرافية أن تقدم كل أنواع المساعدات – من نشرات ووسائل سمعية وبصرية وخبرة فنية – التي تضمن أن توجد في كل مكان نواة توعية من تعاونيين على درجة

كبيرة من العلم والمعرفة وسعة نظر تمتد إلى ما يجاوز منطقة جمعيتهم الأساسية.

وتود اللجنة أن تبرز الحقيقة الواقعة وهي **أن المهتمين بالدراسات المتعلقة بالتعليم التعاوني يزداد وعيهم في السنوات الأخيرة بأن من الواجب رفع مستوى التعليم في الحركة ليصبحوا على نفس مستوى قدرة المجيدين لعلوم العصر** ، وقد دخلت الحركة التعاونية في كثير من الأقطار طوراً من التغيير البنائي لابد لها من إجرائه مع ما يستتبعه من التركيز وإنشاء وحدات أكبر حجماً تحتاج في مستواها العالي **إلى موظفين ذوي خبرة ودربه في نواحي الإدارة تماثل ما هو لدى الموظفين في المنشآت الأخرى** ، ولا يمكن حل هذه المشكلة بمعزل عن مشكلات جذب الأكفاء من الموظفين وتحديد أجورهم وترقياتهم ، وهذه مشكلة عاجلة.

فقد آن الأوان لكي تنظر الحركة التعاونية إلى نشاطها التعليمي نظرة أكثر جدية مما مضى – وعليها تحديد مشكلاتها التعليمية بطريقة أوسع وأشمل مع تخصيص مبالغ كافية في موازناتها من أجل برامج تعليمية جيدة التخطيط.

Co-operative Movement has to regard its educational activity much more seriously than it has often done in the past. Its should define its educational problems in much broader and more comprehensive terms and provide in its budget sufficient funds for a well-planned educational programme.

وتود اللجنة أن تشير كمثال واحد إلى فكرة تعاون المنظمات التعاونية التي ستناقش في التقرير فيما بعد ، فيجب المضي أكثر فأكثر في تنظيم هذا التعاون وتنفيذه على النطاق القومي ثم من قارة لقارة أخرى ، وعلى الحلف

التعاوني الدولي واجب أساسي هو مساعدة وحث هذا الامتداد ، وواضح أن التدريب من أجل هذا الشكل التعاوني الدولي يجاوز مقدرة المدارس التعاونية القومية ، ومادام التدريب مطلوباً لتعاون دولي فيجب أن يجري على نطاق دولي ، **وتود اللجنة أن تشير إلى أن فكرة إنشاء مركز تعليمي تعاوني ومعهد تدريب تحت رعاية الحلف التعاوني الدولي وباشتراك سكرتاريتها هي فكرة قديمة أعلنت سلطات الحلف أكثر من مرة موافقتها عليها.**

وتشتد الحاجة الآن لهذا المعهد الذي يجب أن تختار له هيئة تدريس دولية تستمد من أبرز المعلمين التعاونيين في العالم لتخريج قادة قادرين على أن يصبحوا رأس رمح للتعجيل بتطوير التعاون على المستوى الدولي وهو هدف أصبح قريب التحقيق بالنسبة للحركة التعاونية.

وقد فات الوقت الذي نقنع فيه ببدايات متواضعة ، لكن موارد الحلف اصغر من أن تمكنه من القيام بهذه المهمة وحده ، وعلى المؤسسات القومية خاصة القوية منها والعاملة في ميدان التجارة والتمويل أن تتجمع معاً وتساعد الحلف من أجل مصلحتها وتطورها مستقبلاً على الأقل.

ولا تتردد اللجنة في قبول التعليم كمبدأ تعاوني ، وهو بهذه المثابة مبدأ يحقق في الواقع تطبيق المبادئ الأخرى والتمسك بها ، فالمبادئ التعاونية أكثر من صيغ كلامية وأكثر من مواد في لائحة ، بل هي شئ يجب إيقاظه وتجديده في كل جيل جديد يتسلم العمل في الحركة التعاونية من الجيل السابق عليه ، ويتوقف الإيقاظ والتجديد أكثر ما يتوقف على العناية التي يحتفظ بها كل جيل بشعلة التعليم وهاجة.

The commission has no hesitation in accepting education as a principle of Co-operation as the principle, in fact, which makes possible the effective observance and application of the rest. For the principles of Co-operation are more than verbal formula, more than articles in a rule book, to be literally interpreted. In the last analysis the principles embody the spirit of Co-operation, which has to be awakened and renewed in every fresh generation that takes over the work of the Movement from its predecessors. That awakening and renewal depend, more than anything, upon the care and assiduity with which each generation keeps the torch of education aflame.

الجزء الثالث : التوصيات والنتائج

تلخيصاً لاستعراض اللجنة في الجزء الثاني من هذا التقرير ودراستها للمبادئ السبعة الواردة في تقرير عام ١٩٣٧ ، يمكن القول بأن المبادئ التالية يجب الاستمرار في اعتبارها ضرورية للممارسة التعاونية الحقيقية والفعَّالة في الوقت الحالي وفي المستقبل على المدى الذي يمكن رؤيته :

١) يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة بغير قيود مصطنعة أو أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو ديني لكل الأشخاص الذين يمكنهم استخدام خدماتها والراغبين في قبول مسئوليات العضوية.

٢) الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية ، ويجب أن تدار شئونها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء على أن يكونوا مسئولين أمامهم فيجب أن يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) والمشاركة في القرارات التي تمس جمعياتهم ، وفي غير الجمعيات الأساسية يجب أن تسير الإدارة على أساس ديموقراطي بشكل مناسب.

٣) لا يصرف رأس المال المساهم سوى معدل فائدة محدود جداً ، هذا إذا صرف على الإطلاق.

٤) الفائض أو الوفر – إن وجد – الناشئ عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء الجمعية ويجب توزيعه بطريقة تمنع العضو أن

يكسب على حساب الآخرين ويمكن عمل ذلك بقرار من الأعضاء كالتالي :

أ) بالتخصيص من أجل تنمية أعمال الجمعية التعاونية.

ب) بتقديم خدمات مشتركة.

ج) بالتوزيع بين الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية.

٥) يجب على كل الجمعيات التعاونية أن تتخذ ترتيبات لتثقيف أعضائها واصحاب المناصب فيها وموظفيها والجمهور العام في مبادئ التعاون وفنياته اقتصاديا وديموقراطياً ورأينا من المهم أن نضيف إلى ذلك مبدأ النمو بالتعاون المتبادل فيما بين التعاونيات.

٦) على جميع المنظمات التعاونية أن تتعاون بنشاط بكل طريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والقومية والدولية من أجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أحسن وجه ، وإذا تقدم اللجنة الصيغة الموضحة بعاليه نريد أن تضيف ملاحظات معينة.

الملاحظة الأولى : أن هذه المبادئ لم تجمع تحكمياً ولا بالمصادقة بل هي تمثل نظاماً متسقاً كما أنها لا تنفصل عن بعضها وتساند وتقوى بعضها البعض ، ويمكن ويجب أن تراعيها بكاملها كل الجمعيات مهما كانت أغراضها ومجالات أعمالها إذا كانت تدعى الانتماء للحركة التعاونية.

والملاحظة الثانية : هي أن برغم نشوء هذه المبادئ كقواعد تحكم علاقات الأعضاء الأفراد بعضهم ببعض وبجمعياتهم إلا أن تطبيقها لا يقتصر على الجمعيات الأساسية ، بل يجب أن تتبعها المنظمات الثانوية أيضاً بكل ولاء مع التعديلات الضرورية أو المرغوبة بالنسبة للمؤسسات التي تمثل تعاون الجمعيات التعاونية لا بالنسبة للأفراد.

والملاحظة الثالثة : أن المبادئ التي قبلت عام ١٩٣٧ ثم لم تحتفظ بها اللجنة الحالية لا ينبغي الاستخفاف بها أو إلقاؤها جانباً ، فلا يعني كونها لا تطبق تطبيقاً عاماً في أيامنا هذه أنها لم تعد مناسبة لا سيما للجمعيات التعاونية التي بمقتضى حداثتها وعد خبرتها لا تستطيع تحمل الضغوط على ماليتها أو وحدة عضويتها.

ونعود إلى موضوع التعاون بين الجمعيات التعاونية في تجمعات تطلق عليها أسماء مختلفة مثل الاتحادات أو المنظمات المركزية أو لمنظمات المستوى الثاني بصفة عامة وتخدم أغراضاً كثيرة متنوعة اقتصادية وفنية وتعليمية ، وترى اللجنة أن هذا التعاون على المستوى الثاني يؤدي في الحركة التعاونية الآن وسيؤدي في المستقبل دوراً أهم بكثير مما أداه حتى الآن ، وهو لا يمثل بالطبع أكثر من امتداد طبيعي وطيب للفكرة التعاونية الأساسية أي التجمع من أجل المنفعة المشتركة وهي طريقة التعاون في التقدم من إحدى مراحل العملية الإنتاجية إلى مرحلة أخرى تالية مثل التقدم من البيع بالتجزئة إلى البيع بالجملة والإنتاج أو الانتقال من البيع في السوق المحلية إلى التصدير ، فالمنظمات الثانوية التي تعمل في البداية على أساس مناطقي أو إقليمي تنمو فيما بعد أو تتكامل لتصبح منظمات قومية.

ولا سبب هناك يدعو إلى توقف هذا الشكل التعاوني عند الحدود القومية بل يوجد على العكس كل سبب سواء من ناحية المبدأ أو الناحية العملية النفعية بجعل الحركة التعاونية تخترق الحواجز القومية التقليدية المادية والعقلية لتدخل عهداً جديداً من التعاون الدولي ، ويفترض ذلك منطقياً وعملياً قيام منظمات تعاونية ذات مستوى ثالث مثل جمعية تجارة الجملة الاسكندنافية ، والجمعية التعاونية البترولية الدولية بل والحلف التعاوني الدولي ذاته.

On the contrary , there is every reason of principle and practical advantage why the co-operative movement should break throught the material and mental barriers of conventional nationalism into a new era of international co-operation. This implies, logically and practically, co-operative organizations of the third degree like the Scandinavian Wholesale Society, the International Co-operative Petroleum Association and the International Co-operative Alliance itself.

وتكتسب فكرة الوحدة والتماسك داخل الحركة التعاونية بشكل أوسع مدى تحت أسماء مختلفة مثل – التنسيق ، أو التدعيم ، أو التركيز أو التكامل – أرضاً جديدة دائماً بين التعاونيين لاسيما عندما يدركون أن منافسيهم الذين يخافونهم اليوم هي المنشآت الرأسمالية الكبيرة وهي الآن تتكامل رأسياً وأفقياً ، ولا أساس هناك للظن بأن هذه المنافسة سوف تفتر حدتها ، بل المتوقع أن المشروع الرأسمالي سوف يستمر في تطوره بمساعدة الأدوات الفنية الحديثة حتى يبلغ حد الاحتكار لا في الأسواق القومية فحسب بل على المستوى الدولي في وحدات اقتصادية جديدة

متعددة الجنسية تسمى مناطق التجارة الحرة أو المجتمعات الاقتصادية وستصبح المنافسة منافسة بين الكبار أنفسهم لا بين الكبار في مواجهة الصغار.

وللحركة التعاونية كافة إمكانيات التطور لتصبح في مقدمة الكبار ، ولا ينقصها إلا أن تركز قوتها في وحدات كبيرة وتطبق دائماً – وبلا حدود أو قيود – ومن المستوى المحلي إلى المستوى الدولي مبدأ التعاون بين التعاونيات لتصبح عظمتها واضحة ومشهودة لتعمل بنجاح ضد الاحتكارات.

The co-operative movement is potentially among the greatest. It need only to concentrate its power in larger units by applying consistently without restriction, from the local to the international plane, the principle of co-operation among co-operatives to make its greatness manitest and to act successfully against the monopolies.

ولكي تفعل ذلك على التعاونيين أن يعيدوا من وقت لآخر البحث في ممارستهم ومؤسساتهم على ضوء أهدافها النهائية والمبادئ التي تخدم هذه الأهداف ، ومن الضروري الابتعاد عن الأخطاء والتفسيرات ذات الجانب الواحد كي تتضح الأرض المشتركة التي يمكن للتعاونيين أن يتجمعوا عليها ويعملوا معاً نحو إدراك المثل الأعلى وهو تحقيق المجتمع الإنساني بصورة أكمل وأفضل مما تم حتى الآن ، ويفترض هذا العمل المشترك لا مجرد التعاون بولاء داخل اتحادات التعاونيات على اختلاف أنواعها بل وأيضاً قيام علاقات أوثق وأعمق بين التعاونيات المتنوعة

على كل مستوى يمكن أن تتحقق فيه هذه العلاقات ، وقد ظلت فكرة القطاع التعاوني في الاقتصاد مجرد فكرة نظرية دون أن تحقق في الواقع ما يتلاءم مع مستوى الفكر النظري وما ذلك إلا لعدم الوحدة والتماسك بين مختلف فروع الحركة.

وتعلم اللجنة تمام العلم أن مساندتها لقيام علاقات أوثق وأشمل بين التعاونيات إنما تعبر عن أفكار أولئك الذين أثاروا هذه المسائل ودفعوها إلى مقدمة الاهتمامات والمناقشة منذ جيل مضى وما يقلق اللجنة هو مضي وقت طويل بين إعلان الأفكار التعاونية السليمة وبين تحقيقها في الواقع والممارسة ، ولا تملك إلا أن تقول أن فشل كثير من المنظمات التعاونية في تقديم النوع الصحيح من التعليم للأعضاء القادة هو الذي يؤدي في الأغلب إلى هذا القصور ، لكنها تقول أيضاً أن السرعة التي تسير بها خطى التطور والتقدم الاقتصادي المعاصر أنقصت وما تزال تنقص من الوقت المتاح للحركة التعاونية كي تظهر قيمة مبادئها وطرائقها ووضعها ، موضع التطبيق.

وسيحكم العالم على التعاون بمقدار مساهمته في رفع مستوى الرفاهية البشرية بأسرع ما يمكن ، وتنشد البشرية بأسرها تحولاً من نظام يسيطر عليه رأس المال إلى نظام يؤسس على الكرامة والمساواة ، فإذا تمسكت الحركة التعاونية بمبادئها وتسلحت بالشجاعة والاقتناع الراسخ استطاعت أن تثبت عملياً إمكانية قيام مجتمع عالمي لا يكون فيه الإنسان عبداً للقوى الاقتصادية بل سيداً لها ، ورسالتها أن تعلم الأفراد العاديين بالبيان العملي كيف أن مبادئها التي تعبر عن علاقات الجوار

والأخوة في التعاونيات يمكنها أيضاً أن يؤثر على العلاقات المتبادلة بين الأمم.

The world will judge the success of co-operation by its contribution to raising the level of human well-being as quickly as possible. Humanity at larger is seeking, however blindly, for a major transformation from a system dominated by capital to one based on human dignity and equality. The Co-operative Movement, when true to its principles and armed with courage of its convictions, can prove by practical demonstration that a world society is possible in which man is nolonger the slave but the master od economic forces. Its mission is to leach the common people by demonstration how the principles which express their neighbourly and brotherly relations in their co-operative can also inspire the mutual relations of the nations.

فإذا أرادت الحركة التعاونية أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها سواء في كل قطر أو دولياً فيجب على المؤسسات التعاونية أن تساعد كل منها الأخرى مساعدة مطلقة وبلا تحفظ ، بحيث تعمل المؤسسات كأعضاء في جهد مشترك موحد لتحقيق أهداف ومثل الحركة ككل ، وهي أهداف لا تقل عن الوصول إلى مرحلة ينتهي فيها وجود الصراع والاحتكار والكسب غير المشروع ، ويكاد يستحيل قيام المجتمع العمالي المثالي على النمط الذي توخاه رواد روتشديل ، ولا الكومنولث التعاوني الذي ينشده كثير من التعاونيين بغير جهود موحدة ودائبة من جانب جميع التعاونيين والمؤسسات التعاونية كبيرها وصغيرها سواء منها القومية أو الدولية.

وعلى التعاونيين في جميع أنحاء العالم أن يقدروا تقديراً عميقاً أن أهم أهداف الحركة التعاونية هو مساندة ودعم حقوق الشعب الاجتماعية والاقتصادية ، وأن السعي إلى هذا الهدف وتحقيقه يحتاج إلى جهود نشطة ومنسقة من أجل تحقيق السلام العالمي.

If the co-operative movement is to rise to its full stature, either within each country, or internationally, the several co-operative institutions must unreservedly support one another. They must act as members of a common united effort to realize the objectives and ideals of the movement as a whole. These are no less than the attainment of a stage at which conflict, monopoly and unearned profit cease to exist. The ideal of a workers community such as the one envisaged by Rochdale pioneers, or a co-operative commonwealth desired by several other cooperators, can hardly be realized in practice except by the unstinted and united efforts of all co-operators and co-operative institutions, large and small, national and international.

Co-operators the world over should profoundly appreciate that the most important aim of the co-operative movement is the promotion of the social and economic rights of the people and that the pursult and achievement of this high aim requires active and concerted efforts towards the realization of world peace.

الجزء الرابع

قرارات مؤتمر الحلف التعاوني الدولي الثالث والعشرين المنعقد بفيينا من ٥ إلى ٨ سبتمبر ١٩٦٦

لجنة الحلف التعاوني الدولي للمبادئ

يرحب مؤتمر الحلف التعاوني الدولي الثالث والعشرين بتقرير لجنة المبادئ التعاونية بوصفه محققاً لما يتطلبه قرار المؤتمر الثاني والعشرين.

ويقبل المؤتمر أنه بينما قد يكون هناك اختلافات في الرأي حول الدرجة أو التركيز ، فإن التقرير يعد بياناً ذا دلالة للمبادئ التعاونية في وضعها الحديث.

ويوافق المؤتمر على التوصيات والنتائج التي قدمتها لجنة المبادئ كالتالي :

١) يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة بغير قيود مصطنعة أو أي تمييز اجتماعي أو سياسي أو عنصر أو ديني لكل الأشخاص الذين يمكنهم استخدام خدماتها والراغبين في قبول مسئوليات العضوية.

٢) الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية ، ويجب أن تدار شئونها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء على أن يكونوا مسئولين أمامهم ، ويجب أن يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) والمشاركة في القرارات التي تمس جمعياتهم ، وفي غير

الجمعيات الأساسية يجب أن تسير الإدارة على أساس ديموقراطي بشكل مناسب.

٣) لا يصرف لرأس المال المساهم سوى معدل فائدة محدود جداً هذا إذا صرف على الإطلاق.

٤) الفائض أو الوفر – إن وجد – الناشئ عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء الجمعية ويجب توزيعه بطريقة تمنع العضو أن يكسب على حساب الآخرين ويمكن تحقيق ذلك بقرار من الأعضاء كالآتي :

أ) بالتخصيص من أجل تنمية أعمال الجمعية التعاونية.
ب) بتقديم خدمات مشتركة.
ج) بالتوزيع بين الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية.

٥) يجب على كل الجمعيات التعاونية أن تتخذ ترتيبات لتثقيف أعضائها وأصحاب المناصب فيها وموظفيها والجمهور العام في مبادئ التعاون وفنياته اقتصاديا وديموقراطياً.

٦) على جميع المنظمات التعاونية أن تتعاون بنشاط وبكل طريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والقومية والدولية من أجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أحسن وجه.

ويخول المؤتمر اللجنة المركزية ولجنتها التنفيذية أن تلاحظ قرارات المؤتمر على تقرير لجنة الحلف التعاوني الدولي الخاصة بمبادئ التعاون بالمؤتمر الثالث والعشرين بفيينا وأن تصدر على أساسها التوصيات اللازمة لإحداث تغييرات في قواعد الحلف التعاوني الدولي مما قد يعتبر ضرورياً من أجل المؤتمر التالي :

Part IV
Resolution of the 23rd Congress of the I.C.A. held at Vienna from 5th to 8th September, 1966

I.C.A. COMMISSION ON PRINCIPLES :

The 23rd Congress of the I.C.A. welcomes the report of the commission on Co-operative Principles as meeting the specification required by resolution at the 22nd Congress.

Congress accepts that, while there can be differences of opinion as to emphasis or degree, the report is a significant statement of co-operative principles in a modern setting.

Congress approves the Recommendations and Conclusions made by the Principles Commission as follows :

1. **Membership of a co-operative society should be voluntary and available without artificial restriction or any social, political, racial or religious discrimination, to all persons who can make use of its services and are willing to accept the responsibilities of membership.**
2. **Co-operative societies are democratic organizations. Their affairs should be administered by persons elected or appointed in a manner agreed by the members and accountable to them. Members of primary societies should enjoy equal rights of voting (one member, one vote) and participation in decisions attecting their societies. In other than primary societies the adminstration should be conducted on a democratic basis in a suitable form.**
3. **Share capital should only receive a strictly limited rate of interest, if any.**
4. **Surplus or savings, if any, arising out of the operations of a society belong to the members of**

that society and should be distributed in such manner as would avoid on member gaining at the expense of others.

This may be done by decision of the members as follows :

a) By provision for development of the business of the co-operative;

b) By provision of common services;

or

c) By distribution among the members in proportion to their transactions with the society.

5. All co-operative societies should make provision for the education of their members, officers, and employees and of the general public, in the principles and techniques of co-operation, both economic and democratic.

6. All co-operative organizations, in order to best serve the interests of their members and their communities should actively co-operate in every practical way with other co-operatives at local, national and international levels.

Congress authorizes the Central Committee and its Executive to take note of the Congress on the report of the I.C.A. Commission on Co-operative Principles at the 23rd Congress in Vienna and arising therefore to make such recommendations for changes in the rules of the I.C.A. as may be considered necessary for the next Congress.

الفصل العاشر
الحلف التعاوني الدولي والهوية التعاونية
مؤتمر مانشيستر عام ١٩٩٥

تسارُع المتغيرات والمبادئ المرشدة :

لعل من الأهمية بمكان أن نُشير إلى أن هناك تغيُرات متسارعة على الصعيد الدولي ، وبزيادة وانتشار الوعي بين التعاونيين بمتطلبات العهد الجديد الذي تمر به الحركة فقد استجابت الحركات التعاونية على كافة المستويات محلية وقومية ودولية ، فأدخلت تغييرات هيكلية في عدد من الحركات القومية تناولت إندماجات وتركزات وتكاملات واسعة المدى وغير ذلك من المتغيرات مازالت فيد الدراسة ، واستحقت هذه المتغيرات أن تصبح محلاً للبحث وتبادل الآراء في الجهات المسئولة والمنظمات المساعدة بالحلف التعاوني الدولي طوال السنوات الأخيرة ، خاصة وأن هناك العديد من المتغيرات التي حدثت بين أعوام ١٩٧٠ ، ١٩٩٥ ، والتي منها النمو السريع فيما يتعلق باقتصاديات السوق ، والمتغيرات التي حدثت في الحواجز الجمركية ، وإنشاء المناطق الحرة ، والانخفاض المستمر في تدعيم الحكومات للمنتجات الزراعية ، وتنظيم التجارة العالمية الدولية في إطار مقاييس الجودة وحماية المستهلك ، إلى غير ذلك من المتغيرات التي ستترك آثارها على الحركة التعاونية ، وقد تهدد نشاطها ووجودها إن لم تتحرك بسرعة وتعمل على رسم السياسات التي تُمكِّنها من مقابلة هذه المتغيرات ، وعلى وجه الخصوص المنافسة في ظل ظروف تستخدم فيها المنشآت المنافسة أحدث مبتكرات العلم والتكنولوجيا ، وعلى وجه الخصوص المنافسة الحادة من الشركات المتعددة الجنسية القادرة على تحطيم الحواجز بين القارات والدول.

ومن هذا الواقع أوضح الحلف التعاوني الدولي أنه أمام المزيد من المتغيرات التي طرأت على العالم ، وعما كان عليه الحال في عام ١٦٦ ، فإن الوضع يتطلب أن تكون هناك مبادئ مرشدة لإعادة تنظيم الحركات التعاونية في ضوء المتغيرات السريعة العالمية المستجدة ، والتحولات الهيكلية الجارية حالياً ، على الصعيد الإقليمي والدولي.

كما ينبغي إجراء مزيد من البحوث التي تتناول " الشخصية التعاونية " وتعريف التعاونيات ، على أن تُوضّح هذه البحوث القَيْمْ الأساسية التي تعتبر من مقومات الحركة التعاونية ، هذا بالإضافة إلى وجهة نظر هذه البحوث في إعادة صياغة المبادئ التعاونية **لتواجه متطلبات القرن الحادي والعشرين.**

على أن يؤخذ في الاعتبار بعض التحديات التي يواجهها العالم ، وينبغي أن يكون للتعاونيات دور في حلها ، مثل مشكلة السكان ، والفجوة الغذائية ، ومشكلات الفقر ، والبطالة والصحة والإسكان ومستقبل الأسرة ... ومشكلات البيئة .. إلخ .. هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى كالمشكلات العِرْقية والدينية ومشكلات التفرقة في المعاملات بين الرجل والمرأة ، ومشكلات التفاهم بين الشعوب والعمل على التغلب على اختلاف الألسنة واللغات واللهجات .. إلخ.

مثل هذه المشكلات يمكن للتعاونيات في جميع أنحاء العالم أن تواجهها إذا أضافت إلى المبادئ التعاونية القيم التعاونية التي هي محور المناقشات التي دارت في المؤتمر التاريخي الذي يحتفل بذكريات وأعياد التعاونيات في إطار من الأصالة والمعاصرة ، وهو مؤتمر مانشيستر عام ١٩٩٥.

على أن يكون مفهوماً وواضحاً أن القيم التعاونية تستند إلى قيم الاعتماد على النفس والمسئولية المشتركة ، والمساواة والعدالة. كما وأن من بين ما تستند إليه القيم التعاونية الحرص على تطبيق مبدأ النزاهة والأمانة في المعاملات ، والصراحة والوضوح في جميع أوجه النشاط الذي يرتبط بالمسئولية الاجتماعية.

وفي ضوء هذه المفاهيم فإن القيم التعاونية ينبغي أن تسود في مبدأ العضوية التعاونية ، ومبدأ الديمقراطية التعاونية ، ومبدأ مشاركة الأعضاء في الهيكل المالي للجمعية ، ومبدأ التعليم الذي يُدَعِّم استمرار برامج التدريب والتعليم لكافة مكونات البنيان التعاوني ابتداء من الأعضاء إلى مجالس الإدارة إلى الكوادر الوظيفية المهنية المختلفة التي تعمل في خدمة التعاونيات. **كما وأن القيم ينبغي أن تسود في مبدأ الشخصية التعاونية فيما يتعلق بالرقابة الديمقراطية ، وفي اتفاقاتها أو معاملاتها مع الحكومات وغيرها من المنظمات ، هذا بالإضافة إلى مراعاة هذه القيم فيما يتعلق بالمجتمعات التي تتواجد فيها ، فينبغي عليها وهي تهتم بمصالح أعضائها ، أن تهتم أيضاً بالمصالح البيئية للمجتمع الذي تعمل فيه.**

ويسعى الحلف إلى تحقيق شعار .. " العالم الذي يرحب بالتعاون " .. وهذا الشعار هو أحد الأهداف لوضع حد للظلم والاستغلال والقيود الظالمة ، والعمل على تحقيق الحرية الفردية والسعي نحو تحقيق نظام اقتصادي سليم مبنى على أساس العدالة الاجتماعية .. وتحقيق هذه المفاهيم أمر حتمي للتوسع التعاوني ولإقرار السلام تدريجياً في العالم.

ونوجه النظر بصفة خاصة إلى بيانات الحلف العديدة ، **حيث أعلن الحلف منذ بيانه الصادر عام ١٩٥٠ بأن لكل دولة من دول العالم الحق في حرية الفكر ، والكلام ، والحركة وحق انتخاب حكومته بالطرق الديمقراطية ، وصحة إنشاء وإدارة ومراقبة مؤسساته التعاونية طبقاً لمبادئ وقواعد روتشديل ، وأن مستوى المعيشة للدول المتقدمة والدول النامية سيتقارب برفع مستويات الأخيرة وخاصة عن طريق التعاون.**

ولذلك يستمر الحلف في توثيق التعاون الودي لتحقيق أهدافه السامية ، وخاصة فيما يتعلق بحرية استخدام موارد الخامات بالعالم فيتم بذلك القضاء على كل المحاولات التي يقوم بها الكارتل المحتكر الذي يسعى للسيطرة على مثل هذه الموارد ومراقبة إنتاجها واستخدامها وتوزيعها، وأن تؤسس رقابة دولية على إنتاج كل دولة من دول العالم من سائر أنواع الأسلحة وغيرها من معدات الحرب بما في ذلك القنابل الذرية.

وأن " المبادئ التعاونية " التي تقررت في ضوء تقاليد مجموعة من الرواد خلال القرن التاسع عشر ، وأعيد صياغتها من خلال الحلف التعاوني الدولي في عام ١٩٦٦ أصبحت في حاجة إلى مزيد من التحديث وهو ما تمت دراسته خلال المؤتمر والجمعية العامة للحلف التعاوني الدولي في مانشيستر في سبتمبر ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ١٠٠ عام على إنشاء الحلف و ١٥٠ عاماً على إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، وتضمنت المقترحات التي أقرها مجلس إدارة الحلف نشر المقومات الأساسية للتعاون في المبادئ السبعة الآتية : العضوية المفتوحة المستندة إلى التطوع – الإدارة الديمقراطية – الإسهام في

الهيكل المالي – الاستقلال وحرية اتخاذ القرار – التعليم والتدريب والمعلومات – التعاون بين التعاونيات – الاهتمام بالمجتمع وظروف البيئة.

وقد أصدر الحلف بياناً عن " الشخصية التعاونية " وقد تضمن هذا البيان جميع هذه المبادئ الجديدة بالإضافة إلى تعريف القيم الأساسية للتعاون والتي تشمل الأمانة والصراحة والمسئولية الاجتماعية في إطار من الديمقراطية .. والمساواة .. والعدالة والاهتمام بالآخرين.

وفي الوقت الذي يتمتع فيه مفهوم المساعدة الذاتية بأهمية خاصة كأحد مبادئ التعاون ، فإن المبادئ الجديدة توضح وتُؤكِّد مدى تأثير واتساع الدور الذي تقوم به التعاونيات في خدمة المجتمع من خلال هذا المفهوم ، وكذلك تأثير مبدأ التعليم على أهمية المعلومات ودورها في نشر رسالة التعاون على نطاق أوسع.

ولعل هذه المعاني جميعاً تكون تحت بصر الحركة التعاونية المصرية والعربية ، حتى يمكن أن تحقق فيما بينها منظمة(*) تعاونية إقليمية ، وأن تأخذ في اعتبارها أن هناك اتجاهات اقتصادية إقليمية ، الأمر الذي يحفزها إلى مزيد من التعاون فيما بينها ، وإلى مسايرة ركب التقدم العلمي والتكنولوجي ، وصولاً إلى الجودة ، وكسب الأسواق.

---

* أرجو أن أوجه النظر إلى أنني اقترحت في بحوثي التي قدّمت إلى جامعة الدول العربية بصفتي عضواً في هيئة خبراء التعاونيين العرب بحوثاً تُوضّح أهمية اشتراك التعاونيين العرب في إنشاء هذه المنظمة التعاونية العربية الإقليمية ، ووضّحت تفصيلاً خطوات هذا التنفيذ.

يرجع إلى :

- الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي : تأليف دكتور/ كمال حمدي أبو الخير مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
- بحوث ودراسات في التعاون ، مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢.

ويسعدني أن أعرض على السادة القراء الخطاب الذي أرسله لي الحلف التعاوني الدولي ، **بصفتي عضواً في لجنته المركزية وجمعيته العمومية منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن** ، ومُشاركاً في العديد من لجانه ، بالإضافة إلى عضويتي في اللجنة التنفيذية للجنة الدولية للإعلام والاتصالات وينص الخطاب على ما يأتي :

عزيزي الدكتور أبو الخير ..

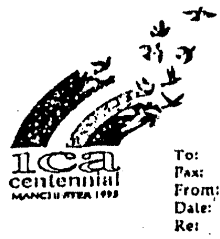
أتقدم إليك أولاً نيابة عن الحلف التعاوني الدولي بأفضل التمنيات بمناسبة العام الجديد عام ١٩٩٦.

إننا نأمل أن نطبع صفحة واحدة تتضمن مبادئ التعاون بعديد من اللغات على قدر الإمكان ، **ونتساءل عن مدى إمكانية أن نَحْصل منك على الصفحة العربية التي تتضمن هذه المبادئ بصورة جيدة ، حتى يُمكن إضافتها إلى النسخ الأخرى التي لدينا عن المبادئ باللغات المختلفة ، والتي ستصدر في طبعة ملونة** ، على أن نراعى عند الترجمة الشكل العام المرفق.

إنني أقدر سرعة إجابتك في أسرع وقت يتلاءم مع ظروفك.
مع أفضل إحتراماتي لك ولعائلتك ،،،

إمضاء

وفيما يلي نص الخطاب الوارد إلينا باللغة الإنجليزية :



To: Dr. Kamal H. Aboul Kheir
Fax: (0020-2) 355 79 45
From: Laura Wilcox, ICA Geneva
Date: 17 January 1996
Re: Ian MacPherson's text on Co-operative Principles for the 21st Century

Dear Dr. Kheir,

First of all, best wishes for the New Year from all at ICA and good health for 1996!

We are hoping to print a one-pager of the principles in as many languages as possible and wondered whether it would be possible to receive the Arabic translation from you in a good original so that we might incorporate it in a colour version of the attached (following the same format of course) and print it in numerous copies along with the other languages.

I would appreciate a response at your earliest convenience.

Best regards to you and your family!

وفيما يلي بيان عن الهوية التعاونية التي وافق عليها المؤتمر الحادي والثلاثين المنعقد في مانشيستر بانجلترا عام ١٩٩٥ ، وقدمته باللغة الانجليزية على الصورة التي أصدرها الحلف ، وبالصورة العربية التي قمت بترجمتها تلبية لرغبة الحلف.

علماء التعاون والتعريف بالتعاون

محاولات العلماء :

إن محاولة تعريف التعاون تعريفاً علمياً يجد من الصعوبة ما وجدتها جميع المحاولات التي بُذلت لوضع تعريفات علمية متفق عليها للألفاظ التي تعلق على مختلف العلوم الاجتماعية ، **وذلك لأن هذه العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية من حيث أن العلوم الطبيعية تنهج منهج الاستقراء وتجميع المشاهدات وملاحظتها على أساس من المقارنة والموازنة واستنتاج الظواهر المشتركة بينها واستخلاص القواعد العامة منها ، وهذه إذا كانت تنطبق على حالات معينة فقد لا تنطبق على حالات أخرى تدخل في المفهوم العام لأحد الألفاظ أو الكلمات التي نذكرها أو نعنيها.**

ومما يزيد من هذه الصعوبة عند وضع اصطلاح علمي متفق عليه في العلوم الاجتماعية أن هذه العلوم تستمد مواردها من حقائق تقوم على تصرفات الجنس البشري المختلفة وعلى مفاهيم ذهنية تختلف باختلاف الظروف والبيئات ، كما تقوم على تجارب وخبرات مرت بها مجتمعات كانت تبني سلوكها على أساس تصور خاص لأهداف ومُثُل خاصة ، وهذه الأهداف والمُثُل قد تتغير مع مرور الزمن وتتطور مع تطور الأجيال ، حتى تأخذ أوضاعاً جديدة تختلف عن الأوضاع القديمة ، ويصبح التنظيم الحديث الذي يسير عليه المجتمع أوفق بمصالحه من التنظيم القديم الذي بدأ نشاطه عليه.

الحلف التعاوني الدولي

بيان عن الهوية التعاونية

تعريـــــــــف :

الجمعية التعاونية هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة ، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الادارة والرقابة.

القيـــــــــم :

تستند التعاونيات على قيم الاعتماد على النفس ، والديمقراطيــة ، والمسـاواة ، والعدالـة والتضامن . ووفقا للتقاليد التي أرساها مؤسسوا التعاونيات ، فان أعضاء التعاونيات يؤمنون بالقيم الأخلاقية للامانة والصراحة والمسئولية الاجتماعية ، والاهتمام بالآخرين .

المبـــــــادىء :

تعتبر المبادىء التعاونية خطوط مرشدة يمكن عن طريقها وضع القيم موضع التطبيق:

المبدأ الأول : العضوية الاختيارية المفتوحة

التعاونيات منظمات اختيارية ، تسمح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع امكانياتهم في خدمة الجمعية ، وقبول مسئوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس - رجل أو امرأة - أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.

المبدأ الثاني : ديمقراطية الأعضاء الادارية والرقابية

التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويراقبها أعضاؤها ، وهم يشاركون بحيوية في وضع السياسات واتخاذ القرارات . ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء. وللأعضاء في الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية.

المبدأ الثالث : المشاركة الاقتصادية للأعضاء

يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية ، وفي رأس مال تعاونياتهم ، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة . ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا به بموجب شروط العضوية ، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطيات للأغراض الآتية : تنمية جمعيتهم التعاونية ، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم ، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم ، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يوافق عليه الأعضاء

المبدأ الرابع : الشخصية الذاتية المستقلة

التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء . وفي حالة ابرامها تعاقدات مع المنظمات الأخرى ، بما فيها الحكومات ، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية ، فانها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها

المبدأ الخامس : التعليم والتدريب والمعلومات

تتولى التعاونيات تعليم وتدريب أعضائها ، والممثلين المنتخبين ، والمديرين ، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم . كما تقوم التعاونيات باحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب ، وقادة الرأي

المبدأ السادس : التعاون بين التعاونيات

تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، بالاضافة الى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكلها معا على المستوى المحلي والاقليمي والدولي

المبدأ السابع : الاهتمام بشئون المجتمع

تعمل التعاونيات على التنمية المناسبة لمجتمعاتها من خلال السياسات التي يوافق عليها الأعضاء

ولعل مما يوضّح صعوبة وضع تعريف علمي لحالة أو ظاهرة اجتماعية ما نجده في **تعريف الديمقراطية مثلاً ، فهذا اللفظ كان له منذ فجر التاريخ دلالة معينة ، حين كانت بعض المجتمعات القديمة تُمارس نوعاً من التنظيم السياسي والاجتماعي وتطلق عليه اسم الديمقراطية ، ثم تعاقبت الأجيال وَتَبدَّلَت الظروف فسار كل مجتمع في طريق اقتضته الظروف الخاصة به ، وتوالت الأحداث وقامت الثورات والانقلابات وتبدلت ظروف وبيئات ، وظهرت نظم وأنواع جديدة من النشاط في حياة الأفراد ، كما ظهرت أديان كان لها أثرها البالغ في تكييف القيم الأخلاقية ، ومن وحي تلك القيم قامت فلسفات وأفكار اجتماعية وسياسية جديدة** ، منها ما انتشر في بقاع متعددة من الأرض فاستقت منها شعوب ما يتلاءم مع حاجاتها ومقتضيات بيئتها ، أو نبذتها وعارضتها شعوب أخرى بسبب أو لعدة أسباب.

مفهوم الديمقراطية :

ومن ثم أصبح مفهوم الديمقراطية مرناً يتسع لألوان مختلفة من التنظيم لا تقف عند حد ، وأصبحنا عاجزين عن تحديد معنى دقيق علمي واضح لماهية الديمقراطية!!.. ولهذا عُقِدت مؤتمرات دولية عديدة للعلوم السياسية ،وحاول كبار الفلاسفة من دول العالم وأئمة علم السياسة في شتى الجامعات أن يضعوا تعريفاً يقع عليه الاتفاق فلم يجدوا هذا التعريف ، وبقى لفظ الديمقراطية ، وظل حتى اليوم يعطي مفهوماً غير محدود ويُطلق على نظم تتباين وتختلف تمام الاختلاف في أسلوب الحكم ودرجة تمرس الأفراد به من حيث أنه حقهم ، كما هو الأساس القديم **لفكرة**

الديمقراطية ، فنجد الدول الشيوعية على فترات تطورها فيما مضى تُسمى نفسها ديمقراطيات شعبية وتعني أو تكني بذلك عن أنها بلغت أعلى مراتب التنظيم الديمقراطي للحكم ، مع أننا نعلم أن مثل تلك الدول تنعدم فيها الحريات الشخصية ، ومن ناحية أخرى نجد دولاً تطلق على نفسها اسم دول العالم الحر ، ومع ذلك يسودها نوع من التنظيم السياسي يضع السلطة في أيدي فريق من ذوي النفوذ المادي أو الطبقي ، ونجد دولاً أخرى يسودها نظام الأحزاب والانتخابات والبرلمانات وتسودها من الناحية النظرية المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد ، ولكنها عند تطبيق الديمقراطية بصورة عملية ترتكب شتى ألوان الضغط والإساءة إلى أفراد الشعب باسم حكم الأغلبية.

هذا المثال وغيره كثير يوضح أن الخبرات والتجارب العملية في ميدان الحياة الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات واختلاف المفاهيم التي تضفيها المجتمعات على ظاهرة اجتماعية أو حالة معينة ، فنجد أساليب متباينة يُطلق عليها اسم واحد مع أنها تختلف في كثير من التفاصيل ، وقد تختلف أحياناً في الجوهر وبخاصة إذا جاء هذا المفهوم ممتزجاً أو متأثراً بمُثُلْ وقيم وفلسفات مغايرة للمُثُل والقيم والفلسفات التي تسود المجتمعات الأخرى.

وضع تعريف علمي للتعاون :

كذلك الحال في رأينا بالنسبة لكلمة التعاون ووضع تعريف علمي لها بحيث يكون جامعاً مانعاً ، فقد نشأ التعاون مجرد فكرة وفلسفة اجتماعية معينة قامت في ذهن البعض ، ثم تغيرت التفصيلات التطبيقية لتلك الفلسفة

على ضوء التجارب العملية والظروف المحيطة ، ثم أظهرت التجارب نواحي جديدة في مفهوم التعاون واختلفت التطبيقات باختلاف المجتمعات ، ثم تبلورت الأفكار المستوحاة من التجارب فأخذت طابع مُثل جديدة يُطلق عليها اسم " التعاون " ثم سارت بعض الدول في طريق يختلف عن الذي سار فيه غيرها من الدول ، فنجح البعض وفشل الآخر ، ثم جاء الباحثون والدارسون وعلماء الاقتصاد والاجتماع بعد حوالي أكثر من قرن من التجارب التعاونية وحاولوا وضع تعريف شامل للتعاون ، فوجدوا أنفسهم أمام عدد كبير من " النُظُم " والفلسفات والأفكار والتجارب والتعريفات والاصطلاحات التي وضعها السابقون ، فوقفوا حائرين إزاء وضع تعريف علمي دقيق يشمل جميع ألوان التعاون ، ويمكن تطبيقه على جميع النُظُم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية ، ولكن من حسن حظ " المُثُلْ التعاونية " أن التعريفات المختلفة التي وُضِعَتْ لتفسير التعاون تتفق مع المفهوم العام لكلمتي التعاون والروح التعاونية ، فإنه على الرغم من اختلافهما في بعض التفصيلات التطبيقية ، لا تتعارض في الجوهر ، وهذا مما ساعد على انتشار الدراسات التعاونية وعلى استمرار فكرة التعاون من حيث هي أسلوب صالح لتنظيم حياة الجماعة.

معنى التعاون :

إذا نظرنا إلى الألفاظ من حيث تأثيرها النفسي في سامعها أو من حيث مدلولها الذهني وما يرتبط بها من خير أو شر ، وجدنا أن **كلمة التعاون من المشتقات التي تترك نوعاً من الاستجابة النفسية الطيبة في**

الفرد ، وتوقظ فيه شعوراً أخلاقياً إيجابياً(*). فالعون والمعونة والإعانة والمعاونة كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر ، أو جماعة لأخرى ، أو عدة أفراد أو جماعات ، **ولهذا كان الكلمْ أو لفظ التعاون من الواقع النفسي ما يرتاح إليه الضمير** ، لأنها تعطي على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معاني القوة والإيثار دون الأثرة وما إليها من المعاني التي تتصل بتهيئة المناخ المريح لحياة الإنسان وإنكار الذات وتغليب صالح الجماعة ، كما تترك انطباعا ذهنياً يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة إيجابية في إطار أخلاقي جميل ، إذ **يندر أن يقترن لفظ " التعاون " في الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية**(**) **منكرة أو جريمة اجتماعية ، وما إلى ذلك من ألوان الشر.**

ونظراً لما لهذه الكلمة من وقع طيب على أسماع الأفراد ، نجدها ركناً هاماً في الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية ، **بل أصبحت في شتى الشعارات والدعوات السياسية أكثر الكلمات دوراناً على الألسنة** ، لأن هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجارب بين الأفراد ، وتضافر الجهود من أجل تحقيق المصلحة العامة أو المتبادلة ، **وما من عاقل يرفض " التعاون من أجل الخير المتبادل " وما من كلمة تحمل من الإغراء بالعمل الجماعي مثل ما تحمل كلمة " التعاون ".**

---

* **مثال ذلك كلمات الرحمة والشفقة والعطف ـ فكلها مدلولات خَيِّرة أخلاقية ، بخلاف كلمات " البطش " ، " الاعتداء " ، " الإيذاء " فهي تقترن في ذهن الفرد بمعان غير أخلاقية لما تنطوي عليه من شر.**

** عادة يُطلق على هذا العمل الذي يستهدف غاية منكرة أو جريمة اجتماعية ... إلخ .. يُطلق عليه لفظ التآمر ـ وواضح أن كلمة التآمر يغلب عليها الاتفاق على عمل من أجل تحقيق هدف انقلابي أو ضار بالفرد أو المجتمع.

وإذا رجعنا إلى هذه الكلمة في اللغات المشتقة من اللاتينية ، وجدناها **تعطي معنى صريحاً للعمل المشترك** ، فكلمة Co-operate الإنجليزية أو كلمة Cooperer الفرنسية ، مكونة من مقطعين : Co ومعناها في اللاتينية(*) " مع " أو " معاً " أو " بالتبادل " أو " بالاشتراك " ، وكلمة Operate(**) بمعنى يعمل (باللاتينية Operari – والعمل Opus وفي الألمانية نجد كل المرادفات لكلمة التعاون تعطي فكرة والعمل المشترك مثل (Mitwirken أي يعمل مع) وكلمة (Zusammenwirken أي العمل سوياً) وكلمة Zusammenarbeit بنفس المعنى(***).

ونظراً لما يجب أن ينطوي عليه معنى " التعاون " في رأينا من الإيحاء بفعل الخير ، والتآزر عليه ، نجد الأديان والشرائع تحث عليه من حيث أنه أسلوب يجب إتباعه في هذه الحياة ، وفي معاملات الإنسان لأخيه الإنسان ، ففي الديانة المسيحية إشارات وتوجيهات تدعو إلى التعاون مثل " **احملوا بعضكم أثقال بعض** " و " **مهتمين بعضكم لبعض اهتماما واحداً** " " **لا ينظر الإنسان إلى ما هو لنفسه بل إلى ما هو للآخرين أيضاً** ". وفي الدين الإسلامي يقول الله تعالى في كتابه الكريم : " **وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان** " ويقول : " **واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا** "، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : " **الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه** " و " خير الناس أنفعهم للناس " و " يد الله مع الجماعة " و " **إن الله يحب من عبده إذا كان بين أصحابه أن لا**

* Mitwirken ; Zusammen – together ; work and operate-together ; Jointly, mutually.

** استعمل كلمة Operate في معاني طبية وجراحية وعسكرية وتجارية.

*** وهكذا وردت مثل هذه المعاني في جميع الأديان السماوية.

يتميز عليهم " فالأديان(*) – وهي أعلى مراتب المُثل الأخلاقية والاجتماعية التي يتخذ منها الفرد فلسفته في الحياة – تحث على التعاون والعمل المشترك من أجل خير الجماعة.

التعاون والفلسفات السياسية :

وكما تدعو الأديان إلى التعاون وتحث عليه ، نجده كذلك من الأركان الهامة التي استندت إليها الفلسفات السياسية كما عرفناها ، وكما نقلها إلينا مؤرخو المذاهب والفلسفات السياسية القديمة. ففي المجتمع الإغريقي القديم ، كان التعاون على الرغم من مساوئ الرق والنزعات الانفصالية التي أدت إلى استمرار الصراع بين الوحدات السياسية (المدن) في هذا المجتمع – أساس الحياة الاجتماعية في الدولة ، سواء في تصوير فلاسفة الإغريق للحياة السياسية المثلى ، **أو في النظم التطبيقية والدستورية التي كانت سائدة بالفعل ، فقد ظلت فكرة استمتاع كل مواطن بحق المشاركة في شئون مجتمع متجانس هي الطابع المميز لاتجاهات الفكر الإغريقي(**)** وفي نطاق هذه الحدود لفكرة الحياة المشتركة المتجانسة في المدن الإغريقية ، برزت في ذهن الإغريق دعامتان متلازمتان يقوم عليها كل نظام سياسي لهم ، **وهما الحرية واحترام القانون(***)** وهذا دون شك يدل على اعتراف المجتمع بضرورة التضامن من حيث الحرية " الاجتماعية " مكفولة ، وحيث القانون المنظم لحياة الجماعة محترم ، وفي هذا يقول المؤرخ السياسي جورج سابين " **ولقد كانت أوجه نشاط المدنية الإغريقية**

---

* **وهكذا وردت مثل هذه المعاني في جميع الأديان السماوية.**

** جورج سابين ، تطور الفكر السياسي (ترجمة جلال العروسي) مطبعة المعارف ، صفحة ١٨.

*** صفحة ١٩ من المرجع السابق.

تؤدي عن طريق تطوع المواطنين بالتعاون وكان محور هذه المعاونة هو حرية بحث السياسة العامة ومناقشتها من جميع نواحيها(*) .

وهنا يتضح لنا مظهر اجتماعي من مظاهر التعاون ، وهو المناقشة البناءة الرشيدة العاقلة ، والاعتراف بأنها أفضل وسيلة لإعداد المسائل الهامة والعمل على تنفيذها ، ومعنى الإيمان بضرورة التعاون ، اعتراف المجتمع بأن خير الوسائل للتنظيم الاجتماعي وأحسن النظم السياسية لابد أن يتولد عن جهد مشترك لأشخاص عديدين ، وقد كان لهذا الإيمان الفضل الأول في جعل مدينة أثينا الإغريقية مهداً للفلسفة السياسية.

ثم أن فلاسفة الإغريق تصوروا النظم المُثلى للحياة الاجتماعية وأشادوا بالجوانب العملية والأخلاقية للتعاون الاجتماعي ، ومنهم من تعمق في جزئيات الحياة الاقتصادية في المجتمع ليستنتج أن التعاون هو الأساس الذي تُبنى عليه الحياة(**) ، ففي فلسفة أفلاطون مثلاً نجده يقول " أن الجماعات ظهرت قبل كل شئ نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا حين يُكّمل بعضهم بعضاً ، فللناس حاجات كثيرة ، ولا يوجد من يستطيع العيش على أساس الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم كان لزاماً أن ينشد كل من الآخر العون والمبادلة "(***).

على أن هذه المبادلة التي يعنيها أفلاطون ليست قاصرة على المبادلة الاقتصادية فإنه يتخيلها على أساس أنها المجال الاجتماعي الواسع لإجراء تحليل عام يشمل كل صور اتصال الناس بعضهم ببعض في المجتمع ،

* صفحة ١٩ من كتاب جورج سابين – تطور الفكر السياسي (ترجمة جلال العروسي) مطبعة المعارف.
** وهذا طبعاً مع الاعتراف بما وقع فيه بعضهم من أخطاء – أو ما نادوا به من آراء قد ينبذها المجتمع الحديث كالاعتراف بنظام الرق أو شيوعية الزواج والملكية عند أفلاطون.
*** الدكتور عبد الرحمن بدوي : أفلاطون – مكتبة النهضة (١٩٥٤) صفحة ١١٨-٢٣١.

فحيثما توجد الجماعة فهناك حتماً نوع من إشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية ، وكلما اتسع نطاق التعاون الاجتماعي (أو التبادل والمنافع المتبادلة) قرب المجتمع من التنظيم الأمثل ، وبمثل هذا التصور " ألقى أفلاطون ضوءاً على ناحية من نواحي الجماعة عنده على أساس أنها نظام الخدمات يقوم فيه كل عضو بقدر من الأخذ والعطاء ، بمعنى أن عليه خدمات يجب أن يؤديها بالتعاون مع غيره ، وإذا كانت الدولة تكفل له الحرية فليس الغرض من ذلك مجرد تمتعه بإرادة حرة ، بل الغرض من ذلك كذلك تمكينه من أداء الخدمات المطلوبة منه[*].

وقد نهج أرسطو في تصوير المجتمع نهجاً آخر يُعرف بالمنهج التكويني فأبرز ظاهرة التعاون فيه على أنها حقيقة لابد منها في تكوينه ، ووصف الإنسان بأنه حيوان سياسي ، وكان يعني بذلك أنه مدني واجتماعي بالطبع " ذلك لأن الإنسان لا يمكن أن يتصور وحده منعزلاً مطلقاً ، ولهذا فلابد أن يوجد في جماعة "[**]. ويرى أرسطو أن الأسرة – لا الفرد – هي الوحدة الرئيسية في المجتمع ، والأسرة مع غيرها من الأسر تتكون منها القرية ، وإذا تعددت حاجات القرية ، واحتاجت إلى غيرها من القرى تكونت عن ذلك الدولة ، ومعنى هذا أن أرسطو يرى المجتمع والدولة لا يمكن لأحدهما أن يقوم إلاَّ على أساس من التعاون بين الأفراد ، ولولا هذا التعاون لما كان مجتمع.

هذه الفلسفات السياسية القديمة ، لا تزال النبراس الذي تهتدي به النظريات الحديثة في التنظيم السياسي على الرغم من تغير الظروف

* صفحة ٢٣٢ من المرجع السابق.
** دكتور عبد الرحمن بدوي ، أرسطو (مكتبة النهضة ١٩٥٣) الصفحات ٢٦٤ – ٢٦٦.

والبيئات والأفكار ، فمادام هناك مجتمع وتنظيم سياسي ، فإن التعاون الاجتماعي بمعنى تضافر الجهود لتحقيق المصالح المشتركة ، يعتبر الركن الهام في تكوين المجتمع الواحد وربط أفراده بعضهم ببعض في الدولة ، " ويعني بالمصالح المشتركة مجموعة العوامل المادية التي تربط الجماعة السياسية وتحضها على توثيق أواصر صلاتها والتمسك بكيانها السياسي "(*).

ويلاحظ أن الدول الديمقراطية الحديثة وإن كانت تأخذ ببعض مثل الديمقراطية الأولى التي سادت العصر الذهبي لنظام المدنية ، إلا أنها تقف اليوم عاجزة عن تطبيق تلك المثل وتحقيقها في الناحية العملية.

صحيح أنه قامت ثورات ضد الاستبداد في عدد من الدول ، وصحيح أن غالبية الحكومات الحديثة قد اعترفت بمثل حقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية ، وصحيح أنه توجد حكومات برلمانية انتخابية في أغلب الدول تطلق على نظمها اسم الديمقراطية .. **ولكننا إذا دققنا النظر وعمقنا البحث ، وجدنا أن هذه الديمقراطيات الحديثة تشوبها مساوئ اجتماعية تتفاوت درجاتها ، ولا تزال هذه المساوئ في انتظار الحلول للوصول إلى الأهداف الحقة التي تعبر عنها كلمة الديمقراطية !!..**

ذلك لأن المثل العليا للديمقراطية لا تتحقق إلا حيث تتحقق الحرية والمساواة ويتحقق حكم الشعب بحيث يكون خالياً من استبداد طبقة معينة أو تسلط فئة أو طائفة ، وبحيث تسود فيه المساواة المطلقة بين الأفراد في الحقوق والواجبات وفرص الحياة ، حتى يشعر كل بذاته وكرامته ، وقد نجحت الديمقراطيات النيابية الحديثة في تحقيق نوع من المساواة

* دكتور أحمد سويلم العمري : بحوث في السياسة (الأنجلو ١٩٥٣) صفحة ٨٥.

السياسية في ظل النظم البرلمانية ، ولكن أغلبها مازال بعيداً عن تحقيق المساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد(*).

ولا يمكن أن تقوم ديمقراطية حقة مادامت هذه الفوارق الصارخة في فرص الكسب والتعليم قائمة ، ومادامت الأقلية المتخمة تظفر من الحكومات بمزيد من الرغد والرفاهية ، بينما تكدح الملايين من سواد الشعب لكسب ما يقل في الأحيان عن سد الرمق ، فالديمقراطية ليست مجرد إعطاء حق الانتخاب على أسس جغرافية ، ولا هي مجرد احتساب أرقام الأغلبية والأقلية ، وكل نظام حكم يعجز عن حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها المجتمع لا يستحق أن يُطلق عليه اسم الديمقراطية.

ثم أن الإحساس أو الاعتراف بنواحي الضعف في الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة يثير في نفوس الأفراد مشاعر متباينة ، كانفعالات الغضب التي تولد الرغبة في الثورة على الأوضاع القائمة ، ومنها ما هو أقل انفعالا فيكتفي بإعلان الصيحة منادياً بضرورة الإصلاح والتهديد بالعواقب الوخيمة إذا تفاقمت الأمور ، وكالشعور بالضعف أو العجز عن المقاومة أو المطالبة بالإصلاح أو الأمل فيه ، فيجد صاحبه في فضائل الدين مسلاة أو مدعاة للقنوع والصبر وانتظار إصلاح الحال من الله ، وقد ينحرف الشعور بصاحبه إلى إلقاء المسئولية على الحكومة ، فيرى أن من واجبها تغيير النظام الاجتماعي القائم ناسياً أو متناسياً أن الحكومات قد تتكون من أفراد ينتمون إلى طبقة تجد مصلحتها في بقاء الحال على

---

* يضيق المجال في هذه المقدمة القصيرة عن سرد تفاصيل نقاط الضعف في الديمقراطيات الحديثة، براجع على سبيل المثال – دكتور محمد عبد الله عنان ، المذاهب الاجتماعية الحديثة (١٩٥٦) صفحات ٤٢ – ٤٦ ودكتور محمد يحيى عويس ، الاشتراكية (المعارف ١٩٥٥) صفحات ١٤ – ٤٥ ودكتور بطرس غالي ودكتور خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة (الأنجلو ١٩٥٩) صفحات ٦٥٥-٦٦٣.

ما هو عليه .. ومن ألوان هذه المشاعر ما يدفع فرداً أو عدة أفراد إلى التفكير في مصلحة الطائفة التي ينتمي إليها دون الاهتمام بغيره من أفراد أو طوائف المجتمع ، وأخيراً هناك المشاعر التي تُولِّد الرغبة في الأخذ بمبدأ " لا سبيل لإصلاح الجماعة إلا إذا أصلحت أمورها(*) بنفسها " وهذا يفسر بمعنى القيام بعمل إيجابي مشترك يعتمد فيه الجميع على جهودهم المتضافرة.

وهكذا تولدت الاتجاهات المختلفة لإصلاح مساوئ الديمقراطية الرأسمالية الحديثة .. فكان منها الاتجاهات الثورية كالشيوعية الماركسية والاشتراكية السندكالية(**) ، وكان منها الاتجاهات الحزبية شبه الثورية التي تكتفي بالثورة الكلامية وتجاهر بضرورة الإصلاح ، والاتجاهات المشوبة بالنزعة الدينية التي تحاول المزج بين مبادئ الإصلاح المادي والمثل الأخلاقية ، والأفكار التي تنادي بالتدخل المباشر الإيجابي بواسطة الحكومة في جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ، ومظهرها أحزاب العمال والفلاحين والنقابيين وغيرها من الطوائف والهيئات التي يقتصر نشاطها على محيط مصالحها الخاصة ولا يتعداه إلى مصالح بقية أفراد المجتمع .. ثم كان منها الفكر التعاوني وهو يقوم على أساس تضافر الأفراد وبذلهم الجهد المشترك ليساعدوا أنفسهم ولكي يحققوا هدفاً مشتركاً بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو العنصرية أو المهنية ، أو معتقداتهم الدينية أو انتماءاتهم السياسية.

---

* God help those who help themselves.

** الاشتراكية السندكالية ، هي الاشتراكية النقابية وهي نوع من الاشتراكية الثورية.

ونستخلص مما سبق أن التعاون بمعنى تضافر الجهود للعمل الجماعي ولتحقيق هدف مشترك قديم قدم الحضارة ، أما تطبيقه على جمعيات تعاونية كتلك التي نشاهدها اليوم ، فيرجع تاريخه إلى الثورة الصناعية وما تمخضت عنها من مساوئ اجتماعية.

لقد كانت الجهود السابقة في مضمار التعاون محاولات من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي تقوم في نطاق ضيق ولهدف محدود ، ولم تترك وراءها أثراً فكرياً يخلق حركة اجتماعية ، فمثلاً كان سوء الحال يدفع المحبين للإصلاح وأهل الخير إلى محاولة مساعدة الفقراء بشراء مواد غذائية وتوصيلها إليهم حيث تباع بسعر التكلفة أو ببناء مطاحن للغلال يستعملونها دون مقابل وما إلى ذلك من الخدمات والمساعدات الإنسانية.

لقد ألقينا في دراساتنا فيما يتعلق بمنشأ الحركة التعاونية في العصور الحديثة نظرة عاجلة على الأوضاع التي خلَّفتها الثورة الصناعية والآثار الاجتماعية السيئة التي كانت إلى حد كبير الدافع المباشر لقيام الحركة التعاونية ، وعالجنا الآثارَ في الدول التي تأثرت قوة أو ضعفاً بالتطور الصناعي ، وتناولنا ما حدث في بريطانيا بشئ من التفصيل النسبي لأنها كانت أكثر الدول تأثراً بمساوئ الثورة الصناعية وبمحاسنها ، لأن الحركة التعاونية التي نشأت فيها سرعان ما صارت الهَدْيْ الفكري الذي سارت عليه حركات أخرى في شتى دول العالم ، ذلك لأن قادة الفكر التعاوني في إنجلترا بما كان لديهم من جرأة فكرية في عصر كان يسخر بجهودهم وآرائهم كشفوا دون قصد عن نواحي الضعف في النتائج الفعلية لتطبيق المفاهيم المختلفة للحركة التعاونية ، وبذلك مهَّدوا للأجيال اللاحقة السبيل

لتجنب ما وقعوا فيه من أخطاء ، **والسير بالتعاون سيراً إيجابياً يتفق مع مطالب المجتمع ويتابع تطوراته.**

وسنورد فيما يلي بعض النصوص الإنجليزية للتعاريف التي وردت في كتابات مشاهير الباحثين في التعاون مع ترجمة عربية لها ، لنظهر مدى تفاوت المفاهيم بين تعريف وآخر ، **ومع ذلك نرى أن دراسة التعاون لن تستفيد كثيراً من نقده هذه التعريفات أو الإشادة بها ، ولا من عمل مفاضلة بينها على أساس أن بعضها أكثر شمولاً " لأنواع " التعاون من غيره ، وبعضها ينطوي على قصور في مفهومه لأنه تجاهل هذا الجانب أو ذاك ، وكل ما سنستفيده من ذلك هو استخلاص الخصائص المشتركة في هذه التعاريف واستنتاج الظاهرة الغالبة على ماهية التنظيم التعاوني ، وفلسفته وأهدافه ، وسننظر بعد ذلك فيما بقى من الإضافات التفصيلية التي أوردها كل على حسب مفهوم التعاون عنده وتقديره لما يشترط أن يتوافر في التنظيم التعاوني ، فإن كانت هذه الإضافات لا تتعارض مع الجوهر العام لمبدأ التعاون تلقيناها بالقبول ، أما إذا كانت هذه الإضافات والتفصيلات من قبيل المبادئ التي تحكم إدارة المشروعات التعاونية وتحقيق أهدافها التسويقية ، فمثل هذه الوظائف مجالها في بحوث أخرى ، ولهذا أغفلنا الإشارة إليها(*) هنا.**

وأرجو أن أوجه النظر إلى أننا سنجد من بين التعاريف التي سنوردها فيما يلي – تعريفات يظهر عليها الاهتمام بجانب خاص من التنظيم التعاوني ، فبعض الكُتّاب يرى في التعاون **نظاماً للإصلاح**

---

* أرجو أن أوجه النظر إلى أننا أصدرنا العديد من المراجع التي توضّح أهمية إدارة المشروعات التعاونية على هدى الإدارة العلمية ، ويُمكن الرجوع إلى قائمة المراجع التي أصدرناها وتضمنها هذا المرجع.

الاجتماعي وبعضهم يعرفه ويصفه بماهيته كما هو موجود بالفعل في بعض الدول ، وبعضهم يهتم بالجانب النظري ، فيُعَرِّف التعاون من حيث فلسفته التحليلية أو بعبارة أخرى من حيث ما يجب أن يكون عليه ليستحق اسم التعاون ، والبعض يهتم بإبراز أهداف التعاون في تنظيم الإنتاج والاستهلاك ودور التعاونيات في التسويق .. إلخ .. وهكذا يُلقى كل عالم وباحث في التعاون برأيه وفقاً للظروف التي أحاطت ببحثه.

ويهمنا أن نوضح أننا في مجال الإسهام برأي في هذا الموضوع أوضحنا أن التعاون يؤمن بالعمل(*) كسبيل للبناء .. ولا يرضى عن منطق الاستيلاء .. وأن التعاون يعتز بحرية الكلمة في إطار من قيم الحوار العلمي لتعميق الولاء .. وكسب مزيد من الأصدقاء .. والتعاون أساساً نظام اقتصادي اجتماعي ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على أساس مسئولية المالك صاحب الشيء والإدارة المشتركة ، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض ، بل أيضاً النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع الديمقراطي السليم الذي يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ويؤمن بالفرد ويُحفِّزه إلى إطلاق أقصى طاقاته وإمكانياته للإسهام في إعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح الاتجاهات الفكرية فيما يتعلق بتعريف التعاون ، أو التنظيمات التعاونية ، تعطي الدارسين قدراً من

* نرجو التكرم بالرجوع إلى إهداء كتابنا " التطبيق التعاوني الإشتراكي " الناشر مكتبة عين شمس ١٩٧٢.

المعرفة فيما يتعلق بالبحوث والدراسات التي استخلص منها هؤلاء الباحثين تعريفاتهم.

وفيما يلي نورد بعض التعريفات عن التعاون ، تعميقاً للفائدة المرجوة عن التعريف بالتعاون.

الميثـــــاق

The National Charter presented by President Gamal Abdel Nasser at the Inaugural Session of the National Congress of Popular Power, May 1962.

Cooperatives are popular organizations, and can play an effective and influential role in promoting sound democracy. Tlhey should form a vanguard force in the various fields of national democratic action and their development provides an endless source to the conscious leadership that directly feels the reactions and responses of the masses.

Besides their productive role, the farmers' cooperatives are democratic organizations capable of recognizing and solving the problems of the farmers.

التنظيمات التعاونية تنظيمات شعبية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعّال في التمكين للديمقراطية السليمة ، إن هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها.

أن تعاونيات الفلاحين فضلاً عن دورها الإنتاجي هي منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها.

جيمس بيتر واربس

J.P. Warbasse

Cooperative Democracy : Harper and Brothers Publishers : New York and London

"A Cooperative association is an economic institution which within the existing system of free competition aims to concur wholy or partly the natural imperfections of the distribution of wealth".

الجمعية التعاونية هي تنظيم إقتصادي ضمن نظام المنافسة يهدف إلى الإصلاح الكلي أو الجزئي لنتائج سوء توزيع الثروة

جينو فالنتي

Ghino Valenti, quoted from Economic Theory of Cooperation-Ivan V. Emblianoff, Washington, D.C. 1948, p. 18.

"Cooperation is an economic system arising out of the direct interests, on the part of those participating in goods and services as such. It assumes the form of free undertakings established by those who desire to make use of the operations and activities themselves that are carried on by those undertakings for the purpose of pursuit of their occupation".

التعاون نظام اقتصادي ينبثق من المصلحة المباشرة للأفراد القائمين به لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ويتخذ شكل مشروعات حرة يقيمها من يريدون الاستفادة من العمليات والنشاط الذي تقوم به تلك المشروعات بقصد تحسين حالتهم الاقتصادية أو ممارسة مهنهم(*)

Andres Orne أندريه أورن

Cooperative Ideals and Problems , translated by : J. Downie. Published by : The Cooperative Union Ltd., Manchester 1937 , p. 2.

"A movement has a far higher far more important object than to increase the economic welfare of the population. Its most important and significant aim is to raise it to a higher moral standard, to make the members of the co-operative societies more efficient and more independent, and above all, better men and women.

للحركة (التعاونية) غرض أسمى وأهم كثيراً من مجرد زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان – إن أهم وأعمق أهدافها هو النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي أعلى بأن تجعل أعضاء الجمعيات التعاونية أكثر كفاية وأكثر استقلالا بل أكثر من ذلك تجعل منهم رجالاً ونساء أفضل (بقصد إعداد مواطنين صالحين).

* يقصد التعاون الإنتاجي بين أفراد مهنة معينة.

Severin Jorgenson سيفيرين جورجنسن

Quoted from : Cooperation in Denmark.
By : A. Axelsen Driger, Copenehagen, Denmark, 1947. p.2.

"What makes an undertaking cooperative is the deliberate deviation of cooperation to the status of a principle of organization to be fostered and employed for the purpose of realizing those objects for the attaining of which the undertaking has been called into being".

إن الذي يضفي صفة التعاونية على مشروع معين هو تعمد الارتقاء بالتعاون إلى مرتبة مبدأ للتنظيم ليدعم ويستخدم في تحقيق تلك الأهداف التي من أجلها قام المشروع.

هل وتكنز
H.Hall and W.P. Watkins
Quoted from Cooperation : a survay of the Hisatory, Principles, and Organisation of the Co-operative Movement in Great Britain and Ireland.

"The cooperatives are the economic systems which endeavour through a common busmess establishment to further or to complete acquisitive or consuting activities of their members".

التعاونيات هي النظم الإقتصادية التي تحاول عن طريق مشروع جماعي أن تدعم أو تكمل النشاط التحصيلي أو الإستهلاكي لأعضائها بقصد الرغبة في الحصول على اشياء.

Prof. Robert Lifman بروفسور روبرت ليفمان

Qoted from : Economic Theory of Cooperation
Same Reference, p. 26.

"Cooperative enterprise is one of which belongs to the people who use its service, the control of which rest equally with all the members and the gains of which are distributed to the member in proportion to the use which they make of its services".

الجمعية التعاونية مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته – كما أنهم يقومون جميعاً بالإشراف عليه ويقتسمون ما يجنيه المشروع بنسبة معاملاتهم مع الجمعية.

تقرير اللجنة الأمريكية عن التعاون بأوربا

Report of the Inquiry on Cooperative Enterprises in Europe, 1937
Washington, United State Government, printing Office, 1937, p. 19.

"The cooperative movement is a business enterprise, world wide in scope, but local in origin, whereby consumers in voluntary associations purchase and produce for their own use the things they need".

الحركة التعاونية هي حركة مشروعات تجارية – عالمية في نطاقها – محلية في أصلها ، يقوم فيها المستهلكون عن طريق التجمع الإختياري بشراء أو إنتاج السلع التي يحتاجون إليها لمنفعتهم الخاصة.

جيو. س. مونر

Cooperative to-day and to-morrow
Canadian Survey by : Geo. S. Mooner,
Prepared for the Survey Committee, Montereal, 1938.

"In a board sence a consumers cooperative society exists every time that a number of persons, fealing the same need, join together collectively to satisfy this need better than they could do by individual means".

يمكن القول بصورة عامة بأن الجمعية التعاونية الإستهلاكية تتواجد كلما أحست مجموعة من الأفراد بنفس الحاجة وبأن حاجتها المتفقة تدفعها إلى الترابط الجماعي بغرض إشباع حاجاتها بصورة أفضل عما يمكن تحقيقه بالمجهود الفردي لكل منهم.

Charles Gide شارل جيد

Consumers' Cooperative Societies Translated from the French
By. The Staff of the Cooperative Reference Library Dublin.
Cooperative Union : Manchester 1921, p.1.

" An association for the purpose of joint trading originating among the weak and conducted always as an unselfish spirit on such terms that all who are prepared to assume the duties of membership share its rewards in proportion to the degree in which they make use of their association".

الجمعية التعاونية هي جمعية هدفها التجارة المشتركة تنشأ في الأصل بين فريق من الضعفاء وتدار دائماً بروح من إنكار الذات وبشرط أن جميع من يقبلون القيام بواجبات العضوية يقتسمون (الأرباح) العائدة كل بنسبة مدى تعامله مع الجمعية.

بروفسور . س . ر . فاي

C. R. Fay . Clooperation at Home and Abroad : Volume 1 – 1908
Staples Press : London. 1948 , p. 5.

" A Cooperative association is a voluntary association of the purchasers or sellers of labor and of other goods with the aim to improve the purchasers and sellers' prices and achieving it by an organization of their own enterprise respectively for buying or for selling",

الجمعية التعاونية هي جمعية اختيارية من المشترين أو البائعين للسلع ولعنصر العمل بغرض تحسين الأسعار بالنسبة للشارين والبائعين – وذلك عن طريق تنظيم المشروع الخاص بهم إما للشراء أو البيع.

Mariano Maoriani مريانو مرياني

Quoted from : Economic Theory of Cooperation.
Same Reference , P. 21.

" A cooperative society for consumption appears at the first sight as an association of consumers for the purpose of prectring advantageously all or some of the commodities necessary to satisfy the needs".

يبدو من النظرة الأولى أن الجمعية التعاونية الاستهلاكية هي جمعية من المستهلكين تهدف إلى الحصول بطريقة أفضل على كل أو بعض السلع اللازمة لإشباع حاجاتهم.

Ernest Poisson أرنست بواسون

The Cooperative Republic Translated By : W.P. Watkins.
Manchester, England, Cooperative Union, 1925.

" A cooperative association is a voluntary organization of persons with a common interest, formed and operated along democratic lines for the purpose of supplying serveices at cost to its members, who contribute both canital and business.

الجمعية التعاونية هي منظمة اختيارية من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة – تشكل ويسير العمل بها على أسس ديمقراطية بغرض تزويد الأعضاء (وهم العملاء والممولين في نفس الوقت) بخدمات بسعر تكلفتها.

جامعة كاليفورنيا
University of California (1957) P. 4, Bulletin 758

The principles of Cooperation.

" A consumer cooperative society is a voluntary association in which the people organize democratically to supply their needs through mutual action in which the motive of production and distribution is service, not profit, and in which it is the aim that performance of useful labor shall give success and the best of rewards".

الجمعية التعاونية الاستهلاكية هي جمعية اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطية للحصول على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول للإنتاج والتوزيع هو خدمة الأفراد وليس الربح – وحيث يكون المبدأ القائم (لهذا التنظيم) هو أداء العمل المفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء.

منظمة العمل الدولية
Co-operative management and administration: International Labour Office, Geneva 1988

A co-operative [...] is an association of persons who have voluntarily joined together to achieve a common end through the formation of a democratically controlled organization,making equitable contributions to the capital required and accepting a fair share of the risks and benefits of the undertaking in which the members actively participate. It recommends, in part, that all co-operative activities proceed with this definition as the framework within which societies are formed, laws are drafted and programmes for development are undertaken.

الجمعية التعاونية هي تجميع أشخاص يقبلون العمل معاً على أساس تطوعي لتحقيق هدف مشترك عن طريق تكوين تنظيم يُدار ويُراقب بأسلوب ديمقراطي ، ويسهمون بأسلوب عادل في تكوين رأس المال ، ويقبلون بنصيب عادل فيما يتحقق من مكسب أو خسارة نتيجة للعمل المشترك الذي يقومون به في المنظمة.

ملحوظة : أرجو أن أوجه النظر إلى أن هناك تعريفات أخرى كثرة أوردناها في مواضعها في سياق المؤلفات التي أصدرناها ، ويمكن الرجوع إليها.

الفصل الحادي عشر
التعاون وهيئة الأمم المتحدة

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الثامنة والثلاثين

١١ يناير ١٩٨٣

التجربة القومية في تحقيق تَغَيُرات اجتماعية واقتصادية(*) واسعة المدى لغرض التقدم الاجتماعي

التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية

تقرير الأمين العام

أولاً : مقدمــــــة Introduction

١) أعدَّ هذا التقرير بناءً على قرار الجمعية العامة ١٨/٣٦ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨١ وبموجبه طُلِب إلى الأمين العام أن **يُعد بالتشاور مع الدول الأعضاء** والمنظمات المعنية بجهاز الأمم المتحدة تقريراً شاملاً عن " **التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية** " مع العناية بصفة خاصة ، ضمن مواضيع أخرى ، **بدور التعاونيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومشاركة الفلاحين بما فيهم من لا يمتلكون أرضاً ، والنساء والشباب في التعاونيات ، والعلاقات المتبادلة بين الإصلاح الزراعي والتعاونيات الزراعية ، والصعوبات التي تلاقيها الأقطار في إنشاء وتنمية التعاونيات وتجربتها في التغلب عليها** ، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية في دورتها

* National experience in achieving far reaching social and economic changes for the purpose of social progress – Report of the secretary – General United Nations.

الثامنة والثلاثين من خلال "**لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي**".

٢) **وقُدِّم إلى الجمعية العامة من قبل تقريران عن التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية عام ١٩٧٨ (F/١٥:١٩٧٨) وعام ١٩٨١** (٨/٣٦٩١١٥) ، وكانت القرارات الخاصة بهذين التقريرين هما رقم ٣٧/٣١ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ ورقم ٤٧/٣٣ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ ، **وقد صيغ التقرير الأول بناء على قدر كبير من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية استجابة لاستبيان ، وكان بالضرورة وصفاً واقعياً في شكل ملخص للتطورات التي حدثت مؤخراً في الحركة التعاونية العالمية** ، وأُرسل استبيان آخر فيما يتعلق بالتقرير الثاني ، ولكن بالنظر للمدة القصيرة نسبياً التي انقضت فقد طلب الاستبيان مقداراً محدوداً من البيانات الجديدة ، وبناءاً عليه **كان تقرير عام ١٩٨١ يميل نحو مناقشة القضايا مناقشة عامة أكثر من تعداد الحقائق.**

٣) **ويقدم التقرير الحالي عرضاً وتحليلاً للقضايا الهامة التي تؤثر على التعاونيات** ويقوم على معلومات جديدة وردت وعلى جوانب التقريرين السابقين.

٤) وأوضح التحليل السابق عالمية المشروعات التعاونية ، **والمُرَجَّحْ أنه لا يوجد قطر يخلو من التعاونيات خلواً تاماً ، وهناك أقطاراً قليلة لا تشجع حكوماتها التجمعات الاقتصادية ، لكن حتى في مثل هذه الأقطار تتمكن التعاونيات الصغيرة من الوجود.**

٥) ويُحتمل أن تقلل الإحصائيات الرسمية من عدد التعاونيات خاصة في الأقطار النامية ، **فقد تجد تعاونيات صغيرة كثيرة أن من الأوفق لها عدم التسجيل آملة بذلك أن تظل مجهولة للسلطات القومية** ، ويصدق ذلك على سبيل المثال على التعاونيات تتشكل في بعض البلاد ، ومنها تعاونيات تُشكِّلها النقابات العمالية ، **فتخشى تدخل التسلط الحكومي** ، -**ومن التطورات الأخيرة ذات المغزى ظهور اتجاه تجريبي في معالجة مشكلة تنظيم المشاركة الشعبية ، مما خلق " منطقة رمادية " تشمل منظمات رغم أنها ليست تعاونية واضحة فإن لها أهدافاً تعاونية** ، وحتى في بعض البلاد المتقدمة ظهر في السنوات الأخيرة ما يسمى "**التعاونيات الطارئة**" أو التي لا تتبع الأصول المتعارف عليها(*) ، وتباشر أنشطتها بطريقة غير رسمية ، **ويوجد أيضاً عدد كبير جداً من الجمعيات التي لا تستوفي جميع المتطلبات لتسجيلها رسمياً كتعاونيات** رغم أن لها بعض صفات التعاونيات(**) ، وربما كان هذا أحد التطورات الهامة في السنوات الأخيرة ، وهو يُبَيِّن **انتشار اتجاه تجريبي إزاء مشاكل تنظيم مشاركة الشعب لأغراض متنوعة** ، ويسود بين الممارسين والدارسين للتعاون شعور بأن نظرية التعاون كفكرة مُحَدَّدة المعالم بوضوح لا تُفْهم **ولا تقبل دائماً في البلاد النامية على هذا الوجه** ، ولذا تنشأ جماعات لتحقيق أهداف مشتركة ، وبعد فهمها للتعاون وأهدافه ، **تقرر بعض هذه الجماعات أن تصبح في النهاية جمعيات تعاونية** ، **وقد روعي هذا القصد في مصطلح " ما قبل**

(*) أنظر الفقرتين ٤٥ ، ٤٦ من هذا التقرير.

(**) هذا التقرير يهتم بالتعاون وكافة التنظيمات المتخذة أشكالاً تعاونية.

التعاونية " الذي يتضمن هذا المعنى ، لكن يجب ألا ينظر إلى اتخاذ الشكل التعاوني باعتباره هدفاً إجبارياً أو معياراً للشرعية.

٦) ومن الحالات التي تُساق في هذا الصدد برنامج منظمة الأغذية والزراعة الذي يتعلق بأثر **المشاركة الشعبية في التنمية الريفية من خلال تشجيع منظمات العون الذاتي** ، وأهدافه المحددة هي مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية **على تطوير أنماط وطرائق تنظيمية كمشروعات رائدة يمكن نشرها وتعميمها بحيث توافق الأحوال الخاصة لتلك الحكومات والمنظمات بأن :**

أ) تُقيم أجهزة استقبال أكثر فاعلية في شكل منظمات مساعدة ذاتية شعبية على مستوى القرية.

ب) تُساند أنشطة توليد الدخل والعمالة الريفية التي تقوم بها هذه المنظمات.

ج) تشجع الصلات بين الوكالات القومية القائمة للخدمة الريفية.

وأُعدَّ بموجب هذا البرنامج ٣٢ مشروعاً مقترحاً منذ ١٩٨٠ موزعة جغرافياً كالتالي : ١٠ مشروعات في أفريقيا ، ٥ لآسيا ، ١٥ لأمريكا اللاتينية ، ٢ للشرق الأوسط ، وتمَّ إلى جانب ذلك تنفيذ المشروعات الجارية في مصر والهند وباكستان بالإضافة إلى مشروعات تنمية صغار الفلاحين في بنجلاديش وإندونيسيا ونيبال والفليبين التي تمَّ تنفيذها منذ عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، وأَعَدَّ معظم المشروعات المقترحة منظمات غير حكومية أو إدارات حكومية بمعاونة خبراء استشاريين.

٧) ومن المفيد أن نُشير في هذا الصدد إلى تقرير **لجنة المشاركة الشعبية التابعة لفريق ACC الخاص بالتنمية الريفية التي عقدتها منظمة العمل الدولية لأول مرة في جنيف من ١٩ إلى ٢١ يناير ١٩٨٢** ، وحددت اللجنة منطقة عمل واسعة يمكنها أن تؤدي فيها دوراً نافعاً في النهوض بالمشاركة الشعبية ، ومن أوائل مشروعاتها إعداد كتاب دليل يسترشد به **في تقييم المشاركة** ، **وتتناول مجالات النشاط الأخرى.**

أ) تحليل معوقات التنمية الريفية التي يشارك فيها الشعب.

ب) تشجيع استثمار الأموال في مشروعات المشاركة.

ج) تشجيع المشروعات المدنية التي تشارك فيها وكالات كثيرة.

د) زيادة مشاركة المرأة في المنظمات الريفية.

وهناك كثير من الدروس المستفادة من التعاونيات التي نجحت، في مختلف الأقاليم والبيئات الاقتصادية وفروع النشاط ، ومن طرق بيان ذلك إجراء سلسلة دراسات لحالات تعاونيات مختارة باستخدام منهج مُوحَّد ، ويحسن أن تقوم بهذه المهمة اللجنة المشتركة للنهوض بالمعونة للتعاونيات (كوباك) مثلاً بالتشاور الوثيق مع الحكومات والوكالات الطوعية التي لها تجربة بالتعاونيات لاسيما في الأقطار النامية.

٨) ويلاحظ أن برنامج العمل الذي تبناه المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ووافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (قرار ١٤/٣٤) يرى أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ، غير أن واضعوا البرنامج يرون في نفس الوقت أنه من أجل أن يتحقق ، لابد " ... **فقط عن طريق إيجاد**

الحوافز ، والاشتراك النشط والتنظيم على أدنى مستويات سكان الريف ، مع التأكيد بوجه خاص على أقل الناس حظاً ، وبذل الجهود اللازمة لكي يتفهموا أهداف البرنامج ومشاركتهم في تنفيذه ، ولذلك ينبغي إقامة مؤسسات إدارية اجتماعية واقتصادية بما في ذلك الأشكال التنظيمية الطوعية التعاونية وغيرها لتنفيذ وتقييم هذه السياسات والبرامج(*) ، **ولا شك أن اشتراك أقل الناس حظاً شرط ضروري لتطوير إستراتيجية تنمية ريفية يمكنها التغلب على معوقات التنمية الريفية بفاعلية ونجاح .**

٩) ولا تعني عالمية المشروعات التعاونية إنها موحدة في بنائها التنظيمي أو في أنواع الأنشطة التي تؤديها ، **بل على النقيض فإن التجارب القومية في هذا المجال تتميز بالتنوع الشديد** : تنوع أنماط المشروعات ، وتنوع قوتها النسبية والتنوع في علاقاتها ببعضها وبالسلطات العامة.

١٠) ومن الملامح الهامة لعالمية التعاونيات **أنها تستطيع العمل وتعمل فعلاً في أي نظام اقتصادي وسياسي لا يحظرها صراحة** ، وتوجد تعاونيات مزدهرة في كل من الأقطار التي تتبع التخطيط المركزي والتي تتبع اقتصاد السوق على السواء ، أما في الأقطار النامية فإن الأمر يتوقف على نوع النظام الاجتماعي وعدد وأهمية التعاونيات ، ولذا يتضح أن التعاونيات – شأنها شأن المشروعات الأخرى – **تتشكل**

---

* See Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Rome, 12-20 July 1979 (WCARRD/REP), Part one, chap. III; transmitted to the members of the General Assembly by a note of the Secretary-General (A 34/485).

حسب الأنظمة التي تعمل في ظلها ، وينصرف هذا القول إلى الأنظمة الاقتصادية القومية لكنه ينطبق أيضاً على البناء السوقي الدولي ، إذ تتأثر التعاونيات بنظام السوق الدولي بقدر ما تمارس من معاملات تتوافر فيها متطلبات هذا السوق.

١١) **ومن المناسب أن نشير إلى تركة الاستعمار التي تركت بصماتها على التعاونيات في كثير من الأقطار النامية لاسيما في أفريقيا وآسيا** ، فالنظم التعاونية التي فرضتها أو شجعتها الدول المستعمرة كانت تقوم على نظمها السارية في عواصمها ، وبعد الاستقلال احتفظت كثير من الأقطار النامية ببعض ملامح المثال التعاوني الأوروبي لكنها عملت على تطويع تعاونياتها لمتطلبات سوقها المحلية وأحوال السوق العالمية وذلك فيما يتعلق بالنواحي الهامة ، **فعمدت عدة أقطار نامية مثلاً إلى تنظيم جمعيات منتجين للتصدير على أساس المبادئ التعاونية لتشتري وتسوق الفول السوداني والكاكاو والبن والسكر والموز وجوز الهند والمطاط الطبيعي** ، وبرغم هذه التغيرات فمازالت أقطار كثيرة تعتمد بشدة على تصدير المواد الخام الزراعية والمحصولات النقدية لكسب النقد الأجنبي ولم تبذل هذه الأقطار الجهود الكافية لأهمية زيادة إنتاج محصولات الغذاء وتوزيعها واستهلاكها والمحاولات التعاونية المرتقبة في هذه المجالات.

١٢) وافترضت المساعدات الفنية التي تقدم للنهوض بالتعاونيات في العالم الثالث حتى مؤخراً **أن التجربة المكتسبة في أحد هذه الأقطار أو في إقليم معين يمكن تطبيقها تلقائياً في أي مكان آخر** ، وهذا صحيح

منطقياً ... لكن ينبغي على التعاونيات أن يتوافر فيها المبادئ التعاونية مقترنة بمتطلبات القدرة الإنتاجية واحتياجات السوق ، ومن المعترف به الآن على نطاق كبير أن التعاونيات الأوروبية النمط يمكن نقلها إلى بلاد أخرى بنجاح دون إجراء تغييرات تجعلها ملائمة للظروف الخاصة السائدة في البلاد النامية ، وقد أَدْخَلَت عديد من هذه البلاد تعديلات على تشريعاتها التعاونية وضمَّنتها أحكاماً تُبيح أنواع الجمعيات المبسطة (التي تسمى عادة ما قبل التعاونية) وتعكس هذه التغيرات تجربتها الخاصة مع التعاونيات.

١٣) ولا يعني هذا أن تبادل المعلومات والخبرات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية لم تعد نافعة ، **بل إنها على المستوى السيكولوجي تؤكد شعور الانتماء إلى حركة عالمية شاملة لها سجل معترف به من النجاح** ، وتذكر التعاونيات الثابتة المستقرة بمسئوليتها عن مساعدة التعاونيات التي لم تحرز بعد التقدم الواجب بكل أنواع المساعدات الممكنة تشجيعاً لها على المثابرة على جهودها ، ويجب بذل كل ما يمكن لتشجيع البرامج فيما بين الحركات التي ينتظر أن تكون لها إمكانيات كبرى في دعم التعاونيات بزيادة **الروابط بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية وبين البلاد النامية وبعضها** ، ومن الضروري في إطار هذا التعاون تأكيد الحاجة إلى حرية التجمع ضماناً للمشاركة الديموقراطية.

١٤) بينما تمثل عبارة " الحركة التعاونية العالمية " حقيقة كبرى ماثلة **رمزها الحلف التعاوني الدولي بأعضائه الأفراد البالغ عددهم**[*] أكثر

* أصبحت العضوية الآن ٧٠٦ مليون ينتمون إلى ٩٢ دولة و ٢١٠ منظمة تعاونية قومية و ٩ منظمات تعاونية دولية.

من ٧٠٠ مليون عضواً مع الأخذ في الاعتبار أن عبارة " الحركة التعاونية القومية " غالباً ما تكون مضللة ، ففي حالات كثيرة لا توجد الوحدة المفترضة في هذا المضمون ، **أو توجد بصورة بعيدة جداً عن الكمال ، ويرجع ذلك عادة إلى تعارض المصالح بين مختلف أنواع التعاونيات أو وجود منظمتي قمة تعاونية أو أكثر لكل منها ولاء سياسي مختلف** ، وأعلن الحلف التعاوني الدولي بوصفه المنظمة الدولية غير الحكومية الممثلة للحركة التعاونية العالمية " **التعاون بين التعاونيات " مبدءاً أساسيا من مبادئ الحركة ويبذل الحلف جهوداً لترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة عملية لاسيما على المستوى الدولي.**

١٥) ويحتوي تقرير الأمين العام للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (A/٣٦/١١٥) في قسمه الثاني نظرة تلخيصية لتطور الأشكال الرئيسية من التعاونيات مع بعض الملحقات الإحصائية، ولن تتأثر الصورة كثيراً بإضافة أية إحصائيات تكون قد توافرت منذ إعداد ذلك التقرير.

ثانياً : دور التعاونيات في التقدم الاقتصادي والاجتماعي :
القدرات والمشكلات :

١٦) أعلنت الجمعية العامة بالقرار الذي أصدرته رقم ١٨/٣٦ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨١ اقتناعها مرة أخرى **بأن " التعاونيات تؤدي دوراً هاماً في التطور الاجتماعي والاقتصادي للأقطار النامية "** ، **وأكدت أيضاً وضمناً أن التعاونيات تستطيع تقديم إسهام عظيم في تنفيذ**

إستراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثالث الذي أعلنته الأمم المتحدة(*) ، وأثبت التقريران السابقان بالأدلة الكافية هذه الأقوال **وتؤكد البيانات التي توافرت مؤخراً استمرار اهتمام حكومات ومؤسسات دولية كثيرة بقدرات التعاونيات التنموية** ، وتظهر البحوث التي أجراها البنك الدولي على سبيل المثال أن حوالي نصف جميع مشروعاته الزراعية وفي التنمية الريفية في العام المالي ١٩٨١ ، **ترعى هذه المشروعات بطرق متنوعة نشاطات التعاونيات الريفية وإشكال منظمات الفلاحين الأخرى.**

١٧) وأوضح برنامج الغذاء العالمي عن اهتمام شديد بالتعاونيات ، منذ التقرير عن المعونة الغذائية والتعاونيات الذي أُعد بالتعاون مع منَظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وقُدِّم إلى مجلس إدارة البرنامج عام ١٩٧٧ ، **ويرى البرنامج أن مشاركة المؤسسات التعاونية وأمثالها في المشروعات التي يساعدها تسفر عن فوائد للتعاونيات وتؤيد هدف البرنامج ، ويمكن استخدام معونات الغذاء استخداما فعالاً في مساندة وتشجيع العمل التعاوني ، ومن جهة أخرى تستطيع التعاونيات ضمان أفضل استخدام لهذه المعونات ،** ورغبة في دعم العمل فيَ هذا المجال وضعت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي وبمساعدة تمويل ثنائي الأطراف خطة قومية وإقليمية لتُطبَّق في أمريكا الوسطى والساحل الأفريقي وجنوب شرق آسيا ، وبموجبها تجمع المساعدات الفنية التي تقدمها المنظمة إلى معونات الغذاء التي يقدمها البرنامج وتستخدم معاً في

* General Assembly resolution 35 56 annex.

دعم المشروعات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية ، وتهدف هذه المشروعات – فيما بين ما تهدف إليه من الأغراض الأخرى – إلى تحسين أحوال المجتمعات الحدية وتقديم خبرة عملية قَيِّمة في كيفية نشر فكرة المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس من خلال العمل التعاوني ، وتتضمن عدة مشروعات من مشروعات برنامج الغذاء العالمي مكوناً تعاونياً أو يتصل بما يماثل التعاونيات من مؤسسات ، ومن أنجح هذه المشروعات " **عملية الفيضان** " وغرضه إنشاء **صناعة ألبان حديثة في الهند** على أساس ما تقوم به جمعية أناند التعاونية لمنتجات الألبان التي حققت نجاحاً معروفاً (أنظر الفقرة ٦٤ التالية) :

أ) بعض الأفكار الخاطئة عن التنمية التعاونية

١٨) رغم أن مشكلات التنمية تحظى اليوم بلا شك بفهم أفضل منه منذ ٢٠ عاماً ، فمازالت هناك بعض الأفكار الخاطئة حول الدور الذي يمكن للتعاونيات القيام به فيما يتعلق بالنهوض والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد ألمحنا إلى فكرة خاطئة منها وهي أن التعاونيات يمكن أن تنجح حتى لو كانت الظروف الخارجية غير مواتية ، ومن الأخطاء الأخرى عدم إدراك أن التعاون بطئ التطور ويحتاج الأمر إلى صبر ومثابرة إذا أريد تحصيل المنافع منه.

١٩) أما الأفكار الخاطئة الأساسية فتتصل بطبيعة التعاونيات وأهدافها منذ نشأتها ، فتوجد التعاونيات لتفيد أعضاءها في المقام الأول

من خلال جهودهم المشتركة ، ويساند الأعضاء تعاونياتهم بقدر المنافع التي يحصلونها منها ، ودلت التجربة على أن التعاونيين حين يشعرون أن جمعيتهم لا تعمل لمصالحهم فغالباً ما يفقدون الاهتمام بها.

٢٠) وتميل حكومات بعض الأقطار النامية إلى **اعتبار التعاونيات أداة من ضمن أدوات تنفيذ سياسات التنمية** ، صحيح أن هذه السياسات لا تتعارض دائماً مع مصالح التعاونيين ، **لكن صحيح أيضا أنها لا تتفق معها بالضرورة** ، وتستخدم بعض الحكومات التعاونيات كوسيلة لتطبيق بعض الإجراءات الكريهة للناس ، **ذلك لأن الحكومات تميل إلى اعتبار التعاونيات من أدوات التنمية وليست منظمات شعبية تستطيع أن تحدد بنفسها أهدافها الخاصة وتُشارك في صنع قرارات التنمية والاستفادة من منافعها ، ولذا ينظر الأعضاء إلى التعاونيات على أنها نوع من المؤسسات الحكومية وليس باعتبارها منظماتهم الخاصة ، وبالتالي يفقدون اهتمامهم بها.**

ب) دور الحكومة في النهوض بالتعاونيات

٢١) دلت التجربة على أن التعاونيات تصبح أكثر فاعلية في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حين تتّحد في بنيان قومي كاتحاد مثلاً أو حركة تعاونية ، وليس من المحتمل أن تظل الحكومة غير مبالية بهذا البنيان ، فقد كان للحكومة في معظم الأقطار النامية يد في النهوض بالتعاونيات وفي إنشاء منظمة قمة تعاونية (حيثما توجد)،

وفي مصر حيث الدعم الحكومي ضروري لرعاية الحركة التعاونية صدرت مؤخراً تشريعات لتقوية التعاونيات في مجالات التسويق والإدارة والتمويل ... لكن .. كيف يمكن للحكومة أن تساعد التعاونيات بفعالية في تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتسهم في نفس الوقت في التنمية الشاملة ؟ ... إن الأمر يتوقف على التفاعل الدقيق بين الحكومة (أو السلطات العامة بوجه عام) والتعاونيات فيما يتعلق بالنجاح أو الفشل ، **الصعوبات عظيمة : وسببها في العادة اختلاف المصالح ، لكن من الأسباب أيضاً انقطاع الاتصال بالمعنى الواسع لعوامل موضوعية مثل الصعوبات اللغوية فيما يتعلق بأسلوب التخاطب ، والصعوبات الجغرافية التي لا يمكن اقتحامها والتي يضاعفها التفاوت الثقافي والمواقف التقليدية والشك والخوف مما يجعل التفاهم المشترك هدفاً كالسراب.**

٢٢) **ولعل من الأفضل التوصية بأن تتخذ المعونة الحكومية أشكالاً غير مباشرة ما أمكن** ، فالتشريعات المناسبة مثلاً ضرورية لنمو الحركة التعاونية ، ويجب أن تكون بحيث تحمي التعاونيات من أن تستغلها الجماعات والمنظمات المعادية ، لكن يجب أيضاً أن تخلو من القواعد شديدة التعقيد التي تؤدي إلى الركود وعدم الكفاءة ، وتشارك الحكومات في أقطار كثيرة في تدريب مسئولي التعاون من أجل الخدمة الحكومية والتعاونيات ، **وقد لا يكون هذا الوضع الأمثل لكنه نوع من أشكال المعونات الأكثر قبولاً** ، ونظراً للقضايا الكثيرة المعقدة والمتداخلة المتصلة بالمساعدات الحكومية للتعاونيات **فيحسن**

بمنظمة العمل الدولية مراجعة القواعد الإرشادية الخاصة بهذا الموضوع والواردة في توصياتها رقم ١٢٧ لعام ١٩٦٦ فيما يتعلق بدور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأقطار النامية.

ج) التعاونيات في التخطيط القومي

٢٣) ويمتاز موضوع مكانة التعاونيات في التخطيط القومي بأنه موضوع أكثر صعوبة ، **إذ يتوقف بقدر كبير على الأهمية التي تُعلِّقها الحكومة على التعاونيات والدور الذي تقوم به في التنمية** ، فحيثما تكون تلك الأهمية كبيرة **فيمكن أن تمثل التعاونيات وإجراءات النهوض بها جزءً متمماً لا ينفصل عن الخطة القومية** ، **ويساعد على تحقيق ذلك تلافي النظرة غير المنسقة والارتجالية إلى التعاونيات** ، **مع إعطاء القادة التعاونيين فكرة أكثر وضوحاً عما يُنتظر منهم القيام به إزاء السياسات القومية** ، ويساعد على توضيح ذلك مثال اليابان وبلاد أخرى معينة حيث تتعاون التعاونيات المحلية تعاوناً وثيقاً مع الوكالات الحكومية في التخطيط على المستوى المحلي ، ولا يقتصر ذلك على منطقة جغرافية بعينها ، بل هو ملمح عام للتعاونيات الريفية باليابان ، **ويحسن بأي قطر يريد أن يمنح التعاونيات دوراً بارزاً أن يدرس الحاجة إلى أن يعهد إلى وزارة واحدة بجميع الشئون التعاونية** ، **أو يعهد بها على الأقل إلى جهاز**

تنسيق ليضمن أن تعمل الإجراءات المتخذة والتشريعات الصادرة على تحسين الظروف للتنمية التعاونية.

٢٤) ويبقى دراسة مختلف أشكال المعونة المادية المباشرة من الحكومة للتعاونيات ، **كالمنح ، والقروض الميسرة ، والإعفاءات الضريبية ، وتولي الائتمان الحكومي للفلاحين ، والاحتكارات التجارية** ... وما إلى ذلك ، وقد تكون بعض أشكال هذه المساعدات أو كلها ضرورية ولازمة لاسيما في المراحل المُبَكِّرة لإنشاء البنيان التعاوني ، لكن جميعها تخاطر بأن تجعل التعاونيات أكثر اعتمادا على الحكومات بحمايتها من قوى المنافسة العادية ، **ولذا يحسن بالتعاونيات والحكومات على السواء التفكير في عواقب المساعدات على المدى الطويل** قبل طلب مثل هذه الإجراءات المباشرة للمساعدة أو قبل الموافقة عليها.

د) القدرات التعاونية

٢٥) إذا أمكن الوصول إلى حلول عملية للمشكلات السابق بيانها ، استطاعت المشروعات التعاونية تقديم مساهمة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، **لكن أعظم المساهمات أهمية وفاعلية هي التي يقدمها الناس أنفسهم ، وهذه عملية طويلة وتدريجية ولا تحدث إلا إذا سُمح للتعاونيين بالمشاركة وتلقوا تشجيعاً بالمشاركة في إدارة وتشغيل المشروعات التعاونية** ، ويتطلب هذا بدوره أن يتلقوا التدريب اللازم الذي يُمَكِّنهم من ذلك.

٢٦) ويُفيد في هذا الصدد إلقاء نظرة مختصرة على ناحيتين مُعَينتين : هما الإسهام التعاوني في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهما ناحيتين هامتين بالنسبة للأقطار المتقدمة والأقطار النامية وبقدر متفاوت ، وفي إطار حماية المستهلك ، وحاجات الأعضاء الاجتماعية.

هـ) حماية المستهلك

٢٧) الناحية الأولى التي ينبغي دراستها هي **حماية المستهلك** ، فقد تحقق **تقدم عظيم في السنوات الأخيرة في عدد من الأقطار المتقدمة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بالمستهلكين مباشرة وذلك فيما يتعلق بالالتزام ببيان جميع المكونات في الأغذية المعبأة ، والقيود على استخدام بعض الكيماويات السامة ، وقواعد الأمان في الأجهزة الكهربائية وحظر اللعبات الخطرة على الأطفال ومنع المنتجين من تحديد سعر البيع بالتجزئة ، وغيرها كثير ، ويرجع معظم هذا النجاح إلى الضغط من جانب رأي عام مستنير أسهم في إيجاده التعاونيات الاستهلاكية بدرجات متفاوتة بالتعاون مع الجماعات الطوعية والأفراد.**

٢٨) وظلت التعاونيات الاستهلاكية في عدة أقطار متقدمة ولسنوات كثيرة ، تصنع قدراً من السلع التي تبيعها ، وكان الحافز الأول إلى ذلك منبثقاً من رغبتها في تحسين نوعية المنتجات المنتشرة الاستخدام ، وظهر في السنوات الماضية القريبة ميل من بعض الحركات التعاونية الاستهلاكية إلى الاضطلاع بدور أكثر اتساعا في

حماية المستهلك ، فأقام بعضها معامل لاختبار وتحليل سلسلة من الأغذية والمنتجات التي تبيعها التعاونيات والمتاجر الأخرى ، **وأنشأت منظمات قمة تعاونية عديدة إدارات تشريعية لبحث المقترحات الجديدة بإصدار القوانين واللوائح الحكومية من وجهة نظر مصلحة المستهلكين ، وتتعاون هذه المنظمات عادة مع جمعيات حماية المستهلكين.**

٢٩) وتثير طرائق الإعلان الحديثة قضية خاصة من قضايا حماية المستهلك فتنفق الشركات أموالاً طائلة لترويج منتجاتها بالإعلان عنها في وسائل الإعلام وبتوزيع عينات مجانية منها ، وتفيد هذه الأنشطة الترويحية في إعلام الجمهور فيما يتعلق باختيار المنتجات المتاحة للمستهلك ، لكنها تمثل أيضاً تكلفة في العملية الإنتاجية يتحملها المستهلك في النهاية ، **والتحقق من دقة المزاعم المتنافسة التي يقولها المنتجون عن فاعلية منتجاتهم هو مسئولية الحكومة عادة** ، لكن حيثما لا يوجد هذا التحقق أو لا يقوم بقدر كاف ، **يمكن للتعاونيات المساعدة في حماية المستهلكين بإنشاء مقومات لاختبار جودة بعض المنتجات المعلن عنها تُختار لهذا الغرض** ، أو بإنتاج مثل هذه المنتجات في مصانعها الخاصة أو أماكن أخرى كلما كان ذلك في وسعها ، وقامت بعض التعاونيات خاصة في السويد بترويج عدد من السلع الواسعة الاستهلاك التي ليس لها اسم تجاري ولا يعلن عنها ، **ويلاحظ أن حماية المستهلك لا تظهر كقضية بوجه خاص بالنسبة للجمعيات سوى في أسواق البلاد المتقدمة** ، غير أن البلاد النامية اقتربت من عتبة المجتمع الاستهلاكي ، ولذا سوف تجد نفسها

في حاجة إلى ضرورة حماية مصالح المستهلك ، **وتستطيع التعاونيات في تلك البلاد أن تقوم بدور نافع في هذا الصدد ، ويحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسة لمسألة حماية المستهلك بمعرفة التعاونيات ودور تلك التعاونيات في تقديم مزيد من الحماية للمستهلك لاسيما حيث يظهر القصور في نشاط الحكومة في هذا المجال.**

و) الحاجات الاجتماعية

٣٠) **تزايد الاهتمام باستخدام التعاونيات لمواجهة حاجات أعضائها الاجتماعية** رغم أن تفسير الحاجات الاجتماعية يختلف من قطر لآخر ، وتعتبر كثيراً من حاجات السكان الاجتماعية في البلاد المتقدمة من مسئولية الحكومة المركزية أو السلطات المحلية سواء كانت تلك البلاد تتبع اقتصاد السوق أو التخطيط المركزي ، ومن الأمثلة الهامة على ذلك **التعليم والخدمات الصحية ومعاشات الشيخوخة والإسكان ورعاية الطفولة** ، وتقدم السلطات المحلية أيضاً عدداً من الخدمات الاجتماعية وتساند الأنشطة الثقافية ، وتنشط التعاونيات أيضاً في بعض هذه المجالات مثل الخدمات الصحية ورعاية الطفولة والخدمات الاجتماعية الأخرى ، وهي هنا تُكَمِّل الخدمات الحكومية ، وتؤدي التعاونيات بالمجتمعات المخططة مركزياً بأوروبا دوراً هاماً في الإسكان ، **ففي بولندا مثلاً تُشَيِّد التعاونيات أكثر من ٧٥% من مجموع المساكن** ، وتعتبر عاملاً

هاماً في تكامل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمستوطنات الجديدة ، وتقوم التعاونيات في المجر بجمع الأموال من غير المرتبات لأجل التأمينات الاجتماعية ، وتعمل على ضمان ظروف السلامة والأمان في العمل ، وتقدم عدداً من المزايا الاجتماعية منها ملابس العمل والانتقالات والوجبات الرخيصة والإقامة في الملاجئ ورياض الأطفال والمؤسسات الرياضية بتكلفة منخفضة ، وقامت التعاونيات أيضاً بدور في مواجهة تزايد طلب العمال في البلاد المتقدمة على المزيد من الترفيه في أوقات الفراغ والأنشطة الثقافية ، وأصبحت ترتيبات الإجازات التعاونية من الممارسات المعتادة منذ زمن طويل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، وأنشأت مؤخراً الحركات التعاونية في كثير من البلاد المتقدمة ذات اقتصاد السوق إدارات للسياحة ، أو مؤسسات تابعة متخصصة بغرض تشجيع التعاونيات الحضرية على ذلك أو تنظيم رحلات دراسية ، وأنشأ الحلف التعاوني الدولي عام ١٩٧٦ لجنة للسياحة.

٣١) وفي معظم البلاد النامية لا تستطيع الحكومات – على النقيض – تقديم خدمات اجتماعية ومزايا ومنافع ذات مستويات مرضية لغالبية السكان ، وتقتصر خطط التأمين الصحي ونظم المعاشات – كقاعدة عامة – على جزء صغير جداً من القوى العاملة الحضرية ، وتستقر المستشفيات والكليات والمعاهد الحرفية بوجه عام في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم وتخدم الحاجات الصحية والتعليمية والثقافية لسكان الحضر ، وحتى في المناطق الحضرية ينبغي القول بأن الفقراء لاسيما من يعيش منهم في تجمعات الأكواخ والمساكن القديمة وفي

المستوطنات المتناثرة لا يتمتعون إلا بقدر محدود جداً من هذه الخدمات ، **ولا يوجد في المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية السكان في معظم الأقطار النامية إلا قدر محدود جداً من الخدمات الاجتماعية وإن وجدت فهي دون مستوى المتوافر في المدن بكثير جداً كماً وكيفاً** ، وفي هذه الظروف تستطيع التعاونيات أن تؤدي دوراً نافعاً في سد جزء من الثغرة بتقديم بعض المنافع الاجتماعية والثقافية لأعضائها.

٣٢) وبالنظر إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية ، فليس من الغريب أن تحاول تعاونيات أو منظمات كثيرة القيام بطريقة أو بأخرى بحاجات أعضائها الاجتماعية والثقافية ، ويمكن إنشاء كثيراً من مقومات المجتمع كالمدارس والمستوصفات والعيادات والآبار والمباني **بتكثيف استخدام اليد العاملة والمواد المحلية إلى أقصى حد ، واستخدام أدنى حد من رأس المال والمواد المستوردة** ، وتستطيع التعاونيات أن تسهم إسهاماً هاماً ، وهي تفعل ذلك في الواقع ، في إنشاء وصيانة واستخدام هذه المقومات بكثير من أقطار أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط ، **وللتعاونيات دور هام كمراكز لبرامج محو أمية الكبار في الريف ، والتعليم غير الرسمي** ، والتدريب على المهن ، كما أنها تقدم الخدمات الصحية والطبية الأساسية كغيرها في كثير من الأقطار المتقدمة ، ونشاهد تقدماً في هذه الميادين بالبلاد النامية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية الأساسية في بورما والنيجر ، **وتعليم الكبار في أفغانستان ومصر وسوريا** ، وتثقيف المستهلكين في سريلانكا والمساعدة في المدارس

القروية في كينيا ، وموّلت تعاونيات السكر في الهند الخدمات الاجتماعية لأعضائها منذ زمن طويل وتساعدهم أحياناً في الإسكان ، غير أن أثر تقديم الخدمات الاجتماعية تعاونياً يميل إلى أن ينحصر في المواقع المحلية ، **وأدى التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية للتعاونيات مع نمو حجمها باستمرار إلى الإساءة لالتزامها بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لأن هذه الاعتبارات تميل بها إلى الابتعاد عن المجتمع المحلي.**

٣٣) ولم تقم التعاونيات في معظم الأقطار النامية والأقطار المتقدمة سوى بدور محدود حتى الآن في تنظيم وتوزيع الخدمات الاجتماعية ، ويرجع ذلك في الغالب إلى اتجاه أعضائها ومديريها إلى ممارسة الأنشطة التعاونية على أسس اقتصادية ، لكن توجد عدة أسباب تُلزم التعاونيات بإعطاء درجة عالية من الأولوية للخدمات الاجتماعية ، فقد تزايد الوعي اليوم بأهمية التنمية الاجتماعية وعلاقتها الخطيرة بنشر التنمية الاقتصادية ، ويُمكن أن يُصبح تقديم الخدمات الاجتماعية التي لا يحصل عليها أعضاء التعاونيات من الحكومة عاملاً هاماً في دعم الموقف المالي والاقتصادي للأنشطة التعاونية ، ويصدق ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بشئون الصحة والتدريب والتعليم التي تقوى من فاعلية أعضاء التعاونيات فيما يتعلق بتنمية قدرتهم على العمل ، ومن العوامل الأخرى **ميل الحكومة المتزايد إلى خفض الإنفاق وما يتبعه من الانكماش في الخدمات الاجتماعية في وقت تتزايد فيه الحاجة إليها من جانب المسنين والشباب والمعوقين والنساء العاملات** ، وقد خفت هذه التخفيضات التي

أصبحت محسوسة بوجه خاص في البلاد النامية وتتطلب الأمر البحث عن نماذج مبتكرة لتوزيع الخدمات الاجتماعية ، واتخذت الحكومة في ببعض الأقطار خطوات لتسند إلى الجهات غير الحكومية والخاصة بعض هذه الخدمات ،على أساس التعاقد للقيام بالخدمات الاجتماعية كوسيلة لتخفيض تكلفة الخدمات وزيادة كفاءتها.

٣٤) وتوفر مثل هذه الظروف التي اتخذتها بعض الحكومات سياسة متغيرة يترتب عليها اتجاها أكثر قوة من جانب التعاونيات في الأقطار المتقدمة والنامية على السواء إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ، **وإذا تقرر اتخاذ هذا الموقف فالمطلوب استراتيجيات وإجراءات مناسبة لضمان نجاحه ، وقد يحتاج ، ولو في المراحل الأولى على الأقل – إلى علاقة أوثق عرى مع الحكومة ومساندة فيما يتعلق بالتمويل والتدريب ، وقد يلزم وضع استراتيجيات سياسية تدخل ضمنها النقابات العمالية واتحادات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تصبح مصادر لمساعدة التعاونيات في تقديم الخدمات الاجتماعية ، وفي ضوء ذلك تجري دراسات لمعرفة كيف تؤدي التعاونيات دوراً أكبر قدراً في تقديم الخدمات الاجتماعية.**

ثالثاً : التعاونيات وجماعات السكان الأقل حظاً

٣٥) توجد حاجة ماسة إلى تحسين أحوال جماعات السكان الأقل حظاً في البلاد النامية ، وفي مقدمتها الفلاحون المعدمون والنساء والشباب ، ويتحقق هذا الهدف بأحسن ما يمكن عن طريق استراتيجية شاملة لمكافحة الفاقة في الريف ، ومن المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية تشجيع مشاركة هذه الجماعات المحرومة اقتصاديا واجتماعياً في عمليات صنع القرار التي تمس حياتهما مباشرة ، **وأكد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أهمية مشاركة سكان الريف في المنظمات الطوعية كالتعاونيات (أنظر الفقرة ٨ السابقة) وأيدت عدة منظمات دولية بما فيها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة فكرة مشاركة فقراء الريف مشاركة كاملة مع توجيه عناية خاصة لجماعات السكان الأقل حظاً وأشار المؤتمر العالمي لعقد المرأة الذي نظمته الأمم المتحدة إلى أهمية المشاركة الكاملة من جانب النساء في جميع نواحي التنمية[*]، وتعتبر التعاونيات التي هدفها الأساسي تشجيع المشاركة من أصلح من ينهض باستراتيجية قومية قائمة على مشاركة الشعب.**

* See Report of the World Conference of the United Nations Decade for Women : Equality, Development and Peace, Copenhagen, 14 to 30 July 1980 (United Nations publication Sales No. E. 80. IV. 3 and corrigendum), Chap. I resolution 36.

أ) الفلاحون المعدمون

٣٦) **يُعتبر الفلاحون المعدمون الذين لا أرض لهم أقل الجماعات الفقيرة حظاً في الحياة فهم ليسوا معدمين فحسب بل لا يملكون بوجه عام أية مهارات يمكنهم بها كسب عيشهم** ، وتؤثر الأمراض وسوء التغذية على قدرتهم على العمل غالباً ، ويزيد من محنة الفلاحين المعدمين في بعض الأقطار أنهم من الفئات المنبوذة اجتماعيا ، ولكن **قد يُخَفِّف من حدَّة هذه المشكلات إلى حد ما البناء الاجتماعي للفلاحين حيث الأسرة بناء اجتماعي هام يمكن تعبئته ليعمل كله كوحدة واحدة ، وهذه القدرة على التكامل تستحق الدراسة بعناية.**

٣٧) ولا توجد استراتيجية واحدة لتحسين أوضاع الفلاحين المعدمين ، ففي التعاونيات بعض الأمل لهذه الجماعات في زيادة فرص العمالة والمشروعات المكسبة للدخل ، ويهدف برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالمشاركة الشعبية في التنمية الريفية عن طريق تشجيع منظمات المساعدة الذاتية إلى إنشاء مشروعات تدر دخلاً لفقراء الريف ، ويُذكر في هذا الشأن مشروع منظمة الأغذية والزراعة لتنمية صغار الزُرَّاع في بنجلاديش حيث معظم المشاركين ممن لا أرض لهم ونظموا أنفسهم في جماعات صغيرة غير رسمية تعمل في أنشطة متنوعة تُدر دخلاً وتوفر عملاً يتفاوت من تجهيز الأرز إلى جر عربات الركشا ، ويرى البعض أنه لن ينجح من هذه التعاونيات المكونة من المحرومين عدد كبير ، وأن نفعها الأساسي أنها وسيلة لتوجيه المساعدة الحكومية لأعضائها من خلالها ، **وتتسع**

إمكانيات النجاح لو أن تعاونيات الفلاحين المعدمين صارت جزءً من جهد تنظيمي أوسع مدى كأن تعمل مع النقابات العمالية.

٣٨) ومن الأفكار الأخرى لتحسين حظ الفلاحين المعدمين **إعادة توزيع الأراضي ، ويجب أن يكون هذا الإجراء جزء من استراتيجية تنمية ريفية ووسيلة لإعادة توزيع القوة داخل القطر** ، وحث المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على إعطاء الأولوية عند توزيع الأرض إلى المستأجرين المستقرين وصغار الحائزين والعمال الزراعيين المعدمين " **مع العناية بوجه خاص بالجماعات المحرومة** " ، **كما قال إنَّ إعادة تنظيم حيازة الأرض يجب أن يصاحبه " تكوين جمعيات تعاونية وأشكال أخرى من جمعيات الفلاحين بمساعدة شاملة من الدولة "(*)** ، **والمعترف به على نطاق واسع أن برامج حيازة الأرض إذا أريد لها النجاح في التنفيذ يجب أن تتضمن إنشاء منظمات من النوع الذي يشارك فيه الناس** ، ولا يمكن أن تطبق في جميع المجتمعات برامج إعادة توزيع الأرض لأنها تثير مناقشات سياسية حادة في البلاد ، كما أن المتوافر من الأرض القابلة للزراعة محدود القدر ، كما أن أصحاب المصالح في الأرض ماهرون عادة في وضع الصعاب أمام متطلبات تشريعات حيازة الأرض أو في إعاقة تنفيذها.

٣٩) لكن من الأفكار التي قد يكون لها بعض النفع **إنشاء تعاونيات تتعاقد على العمل** ولاشك أن جماعة من الفلاحين المعدمين يعرضون عملهم

* See Report of the World Conference on Agrian Reform and Rural Development, Rome 12-20 July 1979 (NCARRD REP) part one, Chap. II, sect. A.

يكتسبون قوة مفاوضة أعظم من الأفراد المنعزلين كل بمفرده ، وهناك بعض حالات نجحت فيها مثل هذه التعاونيات لكن لاحظت الندوة التي عقدتها كوباك عن التعاونيات في مقاومة الفاقة الريفية أن **" نادراً ما تسمح الظروف السياسية والاقتصادية لهذه التعاونيات بالعمل بفاعلية كما أن العمال أنفسهم نادراً ما يكونون على استعداد ذهني لمثل هذا العمل المشترك "(*).**

ب) النســــــاء

٤٠) تزايد الوعي على مدى عدة عقود من السنين الماضية فيما يتعلق بأن هناك تفرقة تؤثر على النساء وتمنعهن من تحقيق إمكانياتهن الكاملة كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة(**) ، ومن ناحية أخرى فليس من غير المعتاد أن تتوزع منافع التنمية توزيعاً غير متساو **في غير مصلحة المرأة ، وتحقق الكثير من التقدم في السنوات الأخيرة ، خاصة في البلاد النامية ، من أجل تحسين حالة المرأة من خلال تغييرات تشريعية ، ومع ذلك كان إيقاع التغيير بطيئاً ولم يوافق تطلعات المرأة إلى مزيد من المساواة والحرية.**

---

* Report of the COPAC Symposium on Cooperatives Against Rural Poverty, Saltsjobaden Sweden, 30 July – 5 August 1978, pp. 11-12.

** A review and analysis of these problems is contained in Resource paper on women and rural development , background paper prepared by the United Nations Secretariat for the Expert Group Meeting on Women and the International Development Strategy held at Vienna from 6 to 10 September 1982.

٤١) ونجحت مجتمعات شرق أوروبا ذات التخطيط المركزي في إفساح المجال أمام المرأة لتشارك إيجابياً في جميع فروع الحياة الاقتصادية ويتضح ذلك من مشاركتها في التعاونيات ، **فتمثل المرأة في الاتحاد السوفيتي مثلاً ٤٥% من مجموع أعضاء مجالس الإدارة وتمثل ٤٦% من رئاسات هذه المجالس في تعاونيات المستهلكين** وتدل هذه الأرقام (وهي لعام ١٩٨١) على زيادات كبيرة عن عام ١٩٧٤ ، وتسود هذه النسب تقريباً في أقطار شرق أوروبا الأخرى لكنها تتفاوت باختلاف أنواع التعاونيات فتميل نسبة المرأة في مجالس إدارة التعاونيات الزراعية إلى الانخفاض وحتى حين ترتفع النسبة المئوية للمرأة في عضوية المجالس فإنها لا تتناسب مَع نسبة المرأة في مجموع العضوية ، **أما دور المرأة في إدارة التعاونيات في بلاد اقتصاد السوق الحرة فهو محدود بوجه عام وأقل من ذلك بكثير ، وفي بلاد نامية معينة تقصر التشريعات عضوية التعاونيات على الرجال ، وحتى في البلاد التي منحت النساء رسمياً حقوقاً متساوية مع الرجال مازالت مشاركة المرأة بوجه عام أقل من الرجل.**

٤٢) **وتُبذل الجهود لتغيير هذه الأوضاع ، فأصدرت الهند مؤخراً قانوناً يجعل المرأة عضواً في مجالس إدارة التعاونيات ، وفي باكستان تنص اللوائح التعاونية عادة على اختيار النساء لمجلس الإدارة إذا لم تنتخب امرأة بطرق الانتخاب العادية** ، واتخذت أقطار متعددة موقفاً أكثر راديكالية منها الهند وبورما والنيجر وأقطار أخرى **أنشأت النساء فيها تعاونيات أو جمعيات مماثلة تقتصر عضويتها على النساء** ، وتوجد هذه الجمعيات في المناطق الريفية والحضرية

على السواء ، وتقدم نوعاً من العمالة (صنع الملابس والحرف اليدوية) والائتمان على أساس الارتباط الجماعي ، ويدخل في نشاطها عادة عنصر اجتماعي.

٤٣) **وللأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة جميعاً برامج ترمي إلى تشجيع مشاركة المرأة في سلسلة كاملة من الأنشطة بما فيها التعاونيات ، وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية – على سبيل المثال – حالياً في بحث عن دور المرأة في التعاونيات(*)** ، ويمكن أن تفيد نتائج هذا البحث وغيره في ابتكار وسائل لإدخال النساء في التعاونيات وقيام المرأة بدور قيادي فيها. **ومن مجالات البحوث التي تبشر بالخير البحوث في الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة لضمان توزيع منافع تحديث الزراعة بالمساواة بين الرجال والنساء.**

ج) الشبــــــاب

٤٤) **من أكثر القضايا أهمية لنمو وتطور التعاونيات في المستقبل بالأقطار المتقدمة والنامية على السواء مسألة إشراك الشبيبة في التعاونيات ، وتدل الدلائل على أنه حدث تناقص في اهتمام الشباب بالتعاونيات القائمة إما لعدم توافر المعلومات عن أغراضها ونشاطها وإما بسبب التغير في الأساليب التعاونية.**

* Women in Agricultural Co-operatives : Analysis of Experience and Action proposed (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations), in preparation : see Role and Participation of Women in Co-operatives (Geneva, International Labour Office) in preparationl

وأجريت في السويد ، وهي إحدى أقطار العالم الأعظم تقدماً تعاونياً دراسة بمعرفة معهد بحوث حكومي أثبتت أن المعلومات عن الأهمية الفعلية للحركة التعاونية محدودة نسبياً ، وأن نقص المعلومات الكاملة والمفهومة عن تطور الحركة وخلفيتها والأبنية الحالية وأنشطتها أدى إلى تعويق المناقشات في دوائر التجارة والصناعة بالسويد حول دور الحركة وأهميتها أو جعل تلك المناقشات محدودة.

وأثبتت الأدلة أيضاً في البلاد الصناعية الأخرى التي بها قطاع تعاوني كبير ، لا يتلقى الطلبة في المدارس ولا طلبة الجامعات ولو معلومات بدائية عن الحركة التعاونية والقطاع التعاوني ودوره في التنمية الاقتصادية ، ولذا فليس من المدهش أن يقف الشباب موقف عدم المبالاة ، **ويبدو أن هذه المشكلة أقل حدة في الأقطار ذات التخطيط المركزي للاقتصاد حيث تفتح أمام الشباب فرص كافية للمشاركة من خلال التعاونيات في أنشطة اقتصادية واجتماعية وتثقيفية جادة** (أنظر ٣٦/١١٥/ فقرات ٤٢-٥٥) **وهناك دلائل على أن المعلومات عن التعاونيات غير منتشرة كثيراً في الأقطار النامية**[*].

٤٥) وساهم في نقص الاهتمام بالتعاونيات الأساليب المتغيرة في بناء وأنشطة التعاونيات في البلاد النامية ، فقد حدث في العقد الماضي أو

* Regional Seminar on Youth and Co-operatives, University of the West Indies, Mona Campus, Kingston, 16-28 September 1974 : sponsored jointly by the Government of Jamaica and the ILO DANIDA Co-operative Management and Training Programme.

نحو ذلك **نمو تلقائي في عدد التعاونيات الجديدة التي ليس فيها غير القليل من صفات التعاونيات المعروفة ، وكثيراً ما تكون مخالفة لها** ، وتعكس هذه التعاونيات الناشئة في كثير من الأحوال عودة إلى المبادئ التعاونية الأصيلة ، لأنها تنبثق تلقائياً من مبادرة أعضائها الذين يعرفون جيداً بعضهم البعض ولا تدفع أجراً للإدارة وتتكشف فيها المشاركة ، ويستحيل عملاً معرفة عدد هذه " **التعاونيات الطارئة** " كما تُسمى ولا مجموع عضويتها ، لكن يمكن وصف بعض ملامح معينة تشترك فيها معظمها ، فأعضائها من المقيمين في الحضر وتجتذب الجماعات الأحدث سناً المقيمة في نفس الناحية وتعمل على نطاق ضَيِّقْ وغالباً بدون موظفين مأجورين ، وتتخذ غالباً **شكل جماعات شراء تمد الأعضاء بأصناف استهلاكية ، مختارة** ، وغالباً ما تمارس بينها أنواعاً شديدة التنوع من الأنشطة الاجتماعية لأعضائها.

٤٦) **وبإشراك الشباب في التعاونيات بالأقطار النامية من أجل التدريب على الأعمال بوجه عام أو لأنها جزء من مشروعات خلق فرص العمالة، ففي كينيا مثلاً ترتبط أنشطة تعاونية كثيرة بالصناعات الصغيرة وصناعة التشييد التي توفر عملاً لخريجي مدارس الصناعات بالقرى** ، وتساهم حركة الجسر التطوعي في بوتشوانا في تنمية المناطق الريفية بتدريب خريجي المدارس الابتدائية على المهارات الحرفية المتصلة بفرص العمالة في مختلف الأنشطة التجارية.

٤٧) والمجال الثاني لمشاركة الشباب في الأنشطة التعاونية هو **التعاونيات المدرسية وفيها يتعلم الشباب أساسيات التعاون والإدارة المالية وبرامج المساعدة الذاتية** ، وتقترن هذه أحياناً ببرامج عمل معينة ، ويدخل إنتاج الغذاء كجزء متمم لا يتجزأ من التعاونيات المدرسية بجمهورية أفريقيا الوسطى وعدد من أقطار أفريقيا التي تتبع برامج تعاونية تعليمية ، ولا تختلف تعاونيات شباب المدارس كثيراً من حيث المبدأ عن التعاونيات التي يقيمها الكبار ، **وتُعتبر رعاية التعاونيات العادية لتعاونيات شباب المدارس هامة وفعالة في تشجيع نمو وتطور هذا النوع من التعاونيات** ، ويجدر في هذا الصدد توجيه الانتباه إلى تعاونيات الشباب في أوغندا حيث ترتبط برباط وثيق مع تعاونيات أم ، **وتوجد عموماً حاجة ماسة وقاهرة إلى التأكيد على التثقيف التعاوني في المدارس لاسيما فيما يتعلق بالتعاونيات التي يُسيرها أطفال المدارس** ، وهو ما يفسح الأمل في تحقيق مكاسب كبرى لنمو التعاونيات مستقبلاً في البلاد النامية ، ويتفق أيضاً مع ما أصدرته الأمم المتحدة عن " **مبادئ عام الشباب الدولي عن : المشاركة ، والتنمية ، والسلام طبقاً لقرار القرار الجمعية العامة رقم ١٥١/٣٤ بتاريخ ١٧ ديسمبر الذي يدعو لزيادة مشاركة الشباب في التنمية** ".

د) المعوقـــــون

أخذت الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة وكذلك المنظمات القومية والدولية وغير الحكومية **المشاركة في تأهيل ورعاية المعوقين ، وأخذت تُشارك باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة في تطوير وتنمية تعاونيات المعوقين باعتبارها تؤدي دوراً رئيسيا في توفير العمل وتقديم العون الاجتماعي والتأهيل المهني للمعوقين** (لاسيما من يعانون عجزاً شديداً) **الذين لا يستطيعون بسبب إصابتهم أن يجدوا عملاً في المنشآت العادية وتحت ظروف العمل المعتادة ، ويلقي دعم التعاونيات العاملة على إدماج المعوقين في سوق العمل المفتوحة المساندة من مسودة برنامج العمل العالمي للمعوقين الذي عرض على الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين** (A/٣٧/٣٥١ ، والمراسلات ١ والإضافة ١ ، ٢).

٤٨) ومن الممكن على أساس التجربة المكتسبة في كثير من الأقطار استنتاج أن **تعاونيات المعوقين أدوات هامة في تشكيل عمليات التأهيل المهني والاجتماعي لهؤلاء الأشخاص** من خلال عمل أعضائها في مشروع يدار على أساس مبادئ الإدارة التعاونية الذاتية وفي إطار سياسة تدريب مهني توافق حاجاتهم البدنية والاجتماعية والاقتصادية.

٤٩) **وتقوم تعاونيات** المعوقين في كثير من الأحوال بواجباتها وأعمالها من أموالها الخاصة إذا اتبعت الحكومة سياسة مواتية ، ويستحق هذا

المجال استجلاء ودراسة دقيقة لانه يتفق مع مبادئ مشروع برنامج العمل الدولي للمعوقين.

هــ) الإصلاح الزراعي والتعاونيات الريفية

٥٠) **الإصلاح الزراعي موضوع له من مجاله ومداه وتَعَقُّد تراكيبه ما يجعل من غير الميسور تغطيته بشكل كامل ومنظم في إطار هذا التقرير الحالي** ، خاصة وأن تنوع التجربة القومية في التعاونيات يجعل من الصعب الوصول إلى استنتاجات تصدق على وجه التعميم ، لكن يمكن القول بأن جميع الحكومات تقريباً ممن تُطَبِّق الإصلاح الزراعي **أدركت ضرورة تنظيم المنتفعين من إعادة توزيع الأراضي في تعاونيات أو جمعيات مماثلة ، ولذا تجعل جميع تلك الحكومات تقريباً عضوية الجمعية التعاونية شرطاً للحصول على الأرض ، وينتشر الاعتقاد بأن الإصلاح الزراعي يُشكِّل في معظم الأحوال شرطاً ضرورياً للتنمية التعاونية الناجحة** ، وتقدم تجربة اليابان والأقطار الأخرى دليلاً كافياً ، على ذلك ويعتبر انتشار التعاونيات وما يماثلها من جمعيات إلى جانب الإصلاح الزراعي طريقة لتزويد صغار الحائزين بمواد الإنتاج الزراعي والائتمان ومقومات التسويق والخدمات ، **كما أن الفلاحة التعاونية تمثل اتجاهاً فعالاً للتغلب على المشكلات المصاحبة لتفتت وتشتت الحيازات.**

٥١) واعترف المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بدور التعاونيات الهام بوصفها مؤسسة ضرورية لتحقيق أهداف الإصلاح

الزراعي واثبت المؤتمر بتقريره في هذا الصدد أنه حيثما تعاق الفاعلية الإنتاجية بتأثير التفتت الشديد للحيازات فعلى الحكومات أن تفكر ضمن ما تفكر فيه – في اتخاذ إجراء من شأنه "... تشجيع الفلاحة الجماعية . والمزارع المملوكة للدولة ، والمزارع المملوكة ملكية عامة ، والتعاونيات وأشكال الحيازة الجماعية الأخرى على أن تنظم بحيث تضمن للمشاركين المنافع الناتجة عن التوسع في البنية الأساسية والبحوث والعمالة وحسن استخدام مستلزمات الإنتاج والمهارات الفنية(*) ".

٥٢) وتتخذ التعاونيات المنشأة مع الإصلاح الزراعي أنماطاً متنوعة ، **وينحصر الاختيار بوجه عام بين نمط الخدمات أي المنظمة التي تقوم بتوريد مواد الإنتاج أو بتسويق المنتجات الزراعية ، ونمط الجمعية التعاونية الإنتاجية أو المزرعة التعاونية وفيها يجري الإنتاج ذاته جزئياً أو كلياً على أساس جماعي** ، واهتمت منظمة الأغذية والزراعة لعدة سنوات بالتعاونية الإنتاجية ونشرت آراءها في هذا الموضوع مع موضوعات أخرى في نشرة عنوانها : " **النهوض بتعاونيات صغار الزُرَّاع** في آسيا ". وتتركز بؤرة الاهتمام الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة على توجيه تعاونيات صغار الزُرَّاع وجهة إنتاجية ، ويشمل ذلك بالتبعية الخدمات التي

---

* Reference can be made to an FAO paper entitled "Role of Co-operatives in agrarian reform " (FAO ARRD/CS/48). ILO is currently engaged in research on co-operative type organizations and services for land settlement. Publication is expected towards the end of 1983.

تقدمها تعاونيات الخدمات التقليدية وتلك التي تتعلق بالعملية الإنتاجية ذاتها(*).

رابعاً : الصعوبات والنجاح

٥٣) عندما تصدى المؤتمر لوصف دور التعاونيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوارد في الجزء الثاني من هذا التقرير ، **اتجه إلى التركيز على الطبيعة الهامة الحرجة للعلاقة بين الحكومة والتعاونيات من حيث تحديد إلى أي مدى يتحقق فعلاً إسهام التعاونيات** ؟... ونوقشت بعض المشكلات الرئيسية التي تعمل على بث الاضطراب في تلك العلاقة.

٥٤) وتحدد التوصية رقم ١٢٧ لمكتب العمل الدولي أحد أغراض التعاونيات بأنه " **تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الموارد والفرص المحدودة وتشجيع روح المبادرة لديهم**(**) ، وتنبثق الصعوبات الخاصة التي تلاقيها التعاونيات أساسا من أنها للأشخاص " **ذوي الموارد والفرص المحدودة** " الذين ينتظر منهم مع ذلك أن يقوموا " بمبادرات " وهكذا يواجه تنظيم التعاونيات وإدارتها قيوداً مادية ناشئة عن عدم توافر الموارد علاوة على المشكلات الثقافية – المتصلة بتشجيع العمل الجماعي بين طائفة من الناس اعتادت على إتباع الطرائق التقليدية في سلبية.

---

* Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development Rome, 12-20 July 1979 (WCARRD/REP), Part one, Chap. II, Sect. D.

** International Labour Conventions and Recommendations, 1919-1981 (Geneva, International Labour Office, 1982) p. 151.

٥٥) **وتكاد مشكلة الأمية أن تكون مشكلة عالمية في المناطق الريفية ،** وتظهر إلى جانبها حالة خاصة حين لا يكون في مقدور السكان المحليين التحدث باللغة (أو اللغات) القومية ، وكلتاهما تمثلان عوائق رئيسية في سبيل تنظيم وتشغيل التعاونيات ، ويُمكن عمل الكثير على المستويين القومي والدولي لتغيير هذا الموقف **بتشجيع حملات محو الأمية خاصة فيما يتعلق باللغات المحلية التي يمكن أن تتلاءم مع حاجات التعاونيات وما يماثلها من منظمات** ، وهذا ما ينفذ فعلاً في عدد من أقطار أفريقيا ، **ويجدر على المستوى الدولي الإشارة إلى برامج محو الأمية الوظيفية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومحو الأمية الوظيفية كعنصر مكون من عناصر برامج منظمة الأغذية والزراعة في مجال خدمات الائتمان الزراعي والتعاوني في أفغانستان** ، وهناك مجال واسع جداً للعمل في هذا المضمار أمام المنظمات غير الحكومية ، **ويعمل الحلف التعاوني الدولي بنشاط في ميدان محو الأمية الوظيفية.**

٥٦) وتنتشر مشكلة أخرى فيما يتعلق بتطور التعاونيات هي **عدم توافر المديرين المدربين مما يؤثر مباشرة على عملياتها ، وكثيراً ما تتخذ قرارات غير حكيمة بشأن العمليات التعاونية تؤدي إلى ضياع الأموال** ، وعندما يرى الفلاحون ضياع رأسمالهم الذي اكتسبوه بشق الأنفس يعتريهم الإحباط ويفقدون الاهتمام بالمشروع ، وعانت الحركة التعاونية كلها في أقطار أفريقية معينة **كنتيجة مباشرة لسوء الإدارة** مما جعل من الصعب بدء مشروعات جديدة ، وعلاجاً لذلك أنشأت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والحلف

التعاوني الدولي نظم الإدارة المناسبة للتعاونيات الزراعية AMSAC ، والمواد والطرق الفنية للتدريب الإداري التعاوني MATCOM والخدمة الاستشارية لمواد التثقيف التعاوني CEMAS على التوالي ، ويهدف مشروع منظمة الأغذية والزراعة AMSAC إلى تحسين إنتاجية صغار الفلاحين ، والمنتجين بالمزارعة والمستأجرين وتحقيق الأمن الغذائي للفقراء من خلال زيادة إنتاج الغذاء وإجراءات التوزيع العادل ، ويجري ذلك من خلال تدريب القادة والمديرين التعاونيين ، ومساعدة مؤسسات التدريب القومية (مثل الكليات التعاونية) **في إعداد دليل للإدارة وأدوات ومواد للتدريب ووضع برامج شاملة للتوجيه والتدريب ، وأعد برنامج MATCOM لمنظمة العمل الدولية برامج تدريبية وأدوات ومواد دراسية لمديري وموظفي الجمعيات التعاونية في مجالات مثل الإنتاج والتوريد والتخزين والتسويق والنقل وإدارة الأفراد والادخار والائتمان في المناطق الريفية** ، وأخيراً يعمل برنامج CEMAS للحلف التعاوني الدولي على **تحسين المواد والطرائق المستخدمة في أغراض التدريب والتثقيف التعاوني بالبلاد النامية** ، ومن التحديات الكبرى دعم وتقوية هذه البرامج وأشباهها وإتاحتها لعدد كبير من التعاونيات لاسيما التي تضم من يعانون الفقر الشديد.

٥٧) **وتوجد عقبة كبرى في سبيل تنظيم التعاونيات ونمو وتطور أنشطتها بصورة منتظمة وسليمة وهي عدم توافر الائتمان ، وتفاقمت هذه المشكلة المزمنة في السنوات الأخيرة بسبب زيادة أسعار الفائدة**

على القروض ، وبذلت الحكومات جهوداً لمواجهتها وصدر في مصر قانون يضاعف قيمة سهم العضوية في الجمعية التعاونية مما مكّن التعاونيات من زيادة رأسمالها ، وبعد أن خصصت الحكومة ٢٥ مليون جنيه في موازنة ١٩٨١/٨٠ لإقراض التعاونيات بفائدة مخفضة اتجهت نيتها إلى إنشاء بنك لتعاونيات المستهلكين ليقدم لها مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية والتجارية.

وبرغم فائدة المساندة الحكومية في بعض الأقطار في زيادة الائتمان ، **فيجب أن يكون المصدر الرئيسي لرأس المال من التعاونيين أنفسهم** ، فمن خلال هذه الطريقة المجربة مع الزمن تستطيع التعاونيات تحقيق هدفها في التمويل الذاتي ، وقد نجحت الجمعية التعاونية الحضرية في موندراجون بإقليم الباسك في أسبانيا **بسبب قدرتها على تعبئة مدخرات الأعضاء** ، واستطاعت بعض التعاونيات المستقرة أن تحصل على مساعدات من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة في حالات رغبتها في توسيع نطاق عملياتها.

٥٨) **ويقترن بعوامل عدم كفاءة الإدارة ، وعدم مشاركة التعاونيين في الشئون التنظيمية ونقص الائتمان في البيئة الاجتماعية غير المُرحبَّة بالنشاط التعاوني ، والتي تُضطر التعاونيات للعمل فيها أحياناً ، لأن نجاحها أو حتى توقع هذا النجاح كثيراً ما يهدد جماعات قوية ذات مصالح مثل مقرضي النقود أو أصحاب الأراضي ، وتسعى هذه الجماعات أحياناً إلى السيطرة على الجمعية التعاونية التي يرونها تهددهم وتحويلها عن غرضها الحقيقي ، وليس من**

غير المعتاد أن تلجأ مثل هذه الجماعات إلى العنف لتحطيم التعاونية.

٥٩) ويجب في هذا الصدد أن يتكامل عمل التعاونيات ضمن مشروع حكومي شامل لنشر برامج تنمية تصل إلى فقراء المجتمع ، ولم يحدث ذلك حتى الآن ، فمعظم المنظمات التعاونية لا تضم ولا تخدم أغلبية كبرى من فقراء الريف ، **بل تتشكل عضويتها غالباً وفي معظمها من الميسورين في الريف ، فضلاً عن أن الأعضاء الأكثر فقراً وجماعات السكان الأقل حظاً كثيراً مالا يمكنهم المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على مستقبلهم.**

٦٠) ويصعب إصدار الأحكام فيما يختص بنجاح أو فشل التعاونيات حيثما تؤدي السياسات الحكومية الخاصة بتنمية التعاونيات إلى خلافات بين مصالح الحكومة ومصالح الأعضاء ، إذ يهتم هؤلاء أساساً بنوعية وتكلفة الخدمات المقدمة وبأثر الجمعية على مواقفهم المالية الفردية ، بينما قد تهتم الحكومة بالتعاونيات بوصفها أداة لتنفيذ السياسة ، فما يُعتبر نجاحاً في نظر أحد الأطراف قد يراه الطرف الآخر أقل مراعاة للارتياح(*) ، وعلى العموم فبينما يمكن قياس نجاح أي مشروع خاص قياساً مرضياً على أساس الشئون المالية ،

* رجاء التكرم بالرجوع إلى التقرير الذي يوضّح أن الموقف أكثر تعقيداً ، ونورد نص كلماته :

In fact, the situation is a good deal more complicated : the management of a primary co-operative, and co-operative apex organization, may have different expectations and aims from those of the members (and of the Government). FAO distinguishes three criteria for operational efficiency in co-operatives : efficiency (of the co-operative as an institution carrying on business) : development efficiency (as an instrument of government policy), and member-oriented efficiency (as a means of promoting the interests of the members). See FAO, "Operational efficiency of agricultural co-operatives in developing countries" (Rome, 1974); "Improving the methodology of evaluation of co-operative organizations in developing countries", (1981).

فقد يكون هذا الاتجاه غير ملائم بالنسبة لجمعية تعاونية معينة وبالتالي أقل ملاءمة للحركة التعاونية كلها.

٦١) لم يكن ممكناً إزاء الوقت المحدد لإعداد هذا التقرير والبيانات المحددة المتوافرة **إجراء أي نوع من التحليل المنظم للعوامل التي تؤدي إلى نجاح التعاونيات في البلاد النامية** ، ورغم أن دراسات قد أجريت لبعض التعاونيات القليلة الأكثر بروزاً ، فيبدو أن هذا النوع من البحث أصابه الإهمال ، وسيرد فيما يلي إشارة موجزة لعينتين فقط من التعاونيات اعتبرتا على نطاق واسع من أنجح التعاونيات العاملة.

٦٢) أُنشئ الاتحاد التعاوني لمنتجي الألبان بمقاطعة كايرا بالهند (وتعرف أيضاً باسم أناند وباسم أمول) عام ١٩٤٦ ، وقد سبقت الإشارة إليها (فقرة ١٧) وتخدم الجمعيات المحلية على وجه الحصر تقريباً أصحاب الجاموسة أو الجاموستين الذين ينتجون يومياً في المتوسط ٤ لترات من اللبن ، وينتج الاتحاد بالإضافة إلى اللبن ، مسحوق اللبن ، واللبن المكثف والجبن ومنتجات الألبان الأخرى التي تُسَوَّق في كل أنحاء الهند ، وحقق الاتحاد نجاحاً عظيماً حتى أن مشروع الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي عقدت عام ١٩٧٠ اتفاقا مع حكومة الهند حول " **عملية الفيضان** "(*) التي تهدف إلى المساعدة في إقامة صناعة ألبان حديثة على أساس نموذج أناند ، وساندت وكالات قومية ودولية المشروع بمساهمات مالية وفنية ، وانتهت المرحلة الأولى في أواسط ١٩٨١ ، ويستمر البرنامج في مرحلته الثانية لسبع سنوات أخرى بقرض من البنك

* Project entitled " Stimulating Milk Marketing and Diary Development" (DP/IND/70 022).

الدولي ومنحة من منتجي الألبان من المجموعة الأوروبية المشتركة (أجري فريق مؤلف من مندوبين عن الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الغذاء العالمي تقييماً شاملاً للمرحلة الأولى من عملية الفيضان).

٦٣) ومن الملامح الإيجابية لنموذج أناند التي تذكر كثيراً : **اقتصار العضوية على منتجي الألبان الجادين ذوي النوايا الحسنة ، واختبار اللبن كله عند توريده اختبارا دقيقاً ، وسداد الثمن نقداً وفوراً للمنتجين على أساس الجودة ، وتقديم خدمات بيطرية متنقلة وذات كفاءة وبلا مقابل ، وانتظام توريد علف الماشية والمستلزمات المشابهة ، وتقديم قروض لشراء الجاموس ، ويدل على التقدم الفني الذي تحقق أن متوسط إنتاج اللبن في مقاطعة كايرا يعادل ضعف المتوسط على** المستوى القومي ، وما يعادل ذلك في الأهمية الآثار الاجتماعية الحاصلة ، وقال أحد مراقبي لجنة أكسفورد للإغاثة في تقرير له عام ١٩٦٤ **أن رخاء كل قرية بإقليم كايرا يتناسب بوضوح مع طول المدة التي قضتها تلك القرية في عضوية الاتحاد التعاوني ، ولاحظ آخرون أن فوارق الطبقات التقليدية كثيراً ما تنسى عندما يأتي الأعضاء – نساء وأطفال غالباً – لتوريد الألبان إلى مراكز التجميع** ، والجدير بالذكر أن الجمعيات الأساسية تُجنِّب بانتظام جزء من فائضها **لتحسين مرافق القرية ولأغراض التعليم.**

٦٤) والمثال الثاني هو التنمية التعاونية في بوتسوانا وتمثل خطوات كبرى على مدى الخمس عشرة سنة الماضية ، وبلغ عدد التعاونيات

مجموعاً قدره ١٢٢ جمعية تضم ٤٥٠٠٠ عضو بما في ذلك أُسر الأعضاء أي نحو ثلث مجموع عدد الأسر في البلاد ، ويوجد اتحاد تعاوني قومي وبنك تعاوني ومركز تنمية تعاونية **تؤدي الوظائف الرئيسية الإدارية والرقابية والتدريبية** ، وأثمرت هذه الأنشطة آثاراً هامة على قطاعات الاقتصاد الرئيسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمنتج الصغير.

٦٥) ومع تنوع الاقتصاد الريفي أخذت التعاونيات تُزيد من مشاركتها في توريد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الزراعة ، وتشارك لحد ما في مشروع برنامج تنمية الأراضي القابلة للزراعة بتقديم القروض وتوزيع الأدوات الزراعية التي تقدم مبدئياً من خلال بنك بوتسوانا التعاوني والاتحاد التعاوني لبوتسوانا ، ويُموّل المشروع من صندوق المنتجين للتنمية الزراعية (إيفاد) وبنك التنمية الأفريقي ، ويمثل الانتقال من التعاونيات الوحيدة الغرض كالتسويق في القرى إلى النوع المتعدد الأغراض اتجاها هاماً في بوتسوانا حالياً ، وتجتهد الجمعية المتعددة الأغراض في تقديم مجموعة شاملة من الخدمات للأعضاء في مجالات التسويق وتوريد مستلزمات الزراعة وتوزيع السلع الاستهلاكية والائتمان والادخار.

٦٦) والاتحاد التعاوني لبوتسوانا هو منظمة قمة قومية وعضو في الحلف التعاوني الدولي ، وأهم أنشطته القيام بالعمليات نيابة عن الجمعيات الأعضاء في تسويق الماشية وتوريد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الزُرَّاع بالجملة ، وزادت حركة معاملاته من ٠٠٠ر١٥٠ر٢ دولار أمريكي عام ١٩٧٦ إلى ٠٠٠ر٤٥٠ر٦ دولار أمريكي عام ١٩٨٠ ،

وأنشأ بنك بوتسوانا التعاوني وحدة استشارية لتجارة التجزئة ، وأعد فيما يتعلق بالتسويق نظام دفع مقدم للماشية بالاتفاق مع الاتحاد التعاوني ، وزادت ودائعه من ٢٧٥ر٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٨ إلى ٣٨٠ر٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٨٠ ، ويدير البنك عدة مشروعات إقراض عامة للزراعة أو يشارك فيها ، وهو يعمل الآن كبنك مستقل يخدم الحركة التعاونية.

خامساً : ملاحظات ختامية

٦٧) يمكن أن يقال على أساس هذا العرض والتحليل أنه **يجب توجيه عناية خاصة إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية في التنمية الريفية** على أساس برنامج العمل الذي وافق عليه المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، **ويدعو برنامج العمل بصراحة وعلى وجه التحديد الحكومات لاتخاذ خطوات عملية تحت بنود ستة محددة :**

أولاً : إزالة الحواجز أمام تَجَمُعْ سكان الريف بحرية في منظمات يختارونها واعتماد وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ، ١٤١ والتوصية رقم ١٤٩ بشأن دور ومنظمات العمال الريفيين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : تشجيع إنشاء اتحادات تعتمد على نفسها لجمعيات الفلاحين والعمال والتعاونيات الريفية على المستويات المحلية

والإقليمية والقومية وذلك بمساندة إيجابية من الحكومة ومع احترام استقلالها.

ثالثاً : تشجيع مشاركة سكان الريف في أنشطة وكالات التنمية الريفية مع ضمان أن تعمل هذه الوكالات بالتعاون الوثيق مع منظمات المستفيدين المستهدفين من برامجها.

رابعاً : تشجيع المنظمات الشعبية التي تقدم مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الاعتماد على النفس على مستوى المجتمع المحلي ومساعدتها بطرق تتناسب مع الاحتياجات القانونية والمالية وتدريب القادة وغير ذلك من الحاجات الأساسية مع العناية بعدم الإضرار باستقلالها.

خامساً : منح منظمات الريفيين فرصة المشاركة على المستوى المحلي في تحديد وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية بما فيها برامج العمل الريفية.

سادساً : تعبئة طاقات الشباب في الحضر والريف من اجل الأنشطة التنموية الريفية المتنوعة من خلال برامج وأجهزة تستجيب لاحتياجاتهم وقدراتهم وأمانيهم بما في ذلك خدمات التطوع القومية وجمعيات الشباب الريفي وبرنامج العمل والدراسة(*).

هذا إلى أن الدول الأعضاء ربما تريد تحديد التزامها بأجزاء هذا البرنامج المتعلقة بالفلاحين والمنظمات الريفية (التعاونيات).

* Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Rome, 12-20 July 1979 (WCARRD/REP), part one, chap. III, sect. A.

ويمكن إعداد مشروعات تجريبية على هذا المنوال لصرف الأموال والائتمان وتقديم الخدمات لمنظمات الفلاحين المؤلفة من الفقراء وجماعات السكان الأقل حظاً لاسيما الشباب والمسنين والمعوقين مع تقديم تقارير عن تنفيذ هذا البرنامج طبقاً لنظام التقارير التي تقدم لمنظمة الأغذية والزراعة عن تقدم سير تنفيذ مشروعات المؤتمر العالمي ومتابعتها.

٦٨) **يمكن أن تتضمن خطوط التنمية القومية ترتيبات معينة للتعاونيات بترجمة السياسات الحكومية إلى برامج محددة وتخصيص الموارد بقدر المستطاع لتنفيذها ، ويجب على سلطات التخطيط القومي تشجيع التعاونيات على القيام ببرامج لتقديم الخدمات الاجتماعية وبرامج مبتكرة أخرى يحس التعاونيين أنهم في حاجة إليها.**

٦٩) **يجب بذل الجهود لدعم فكرة من حركة إلى حركة بين التعاونيات كخطوة هامة لتشجيع التنمية التعاونية ، ويمكن على هذا الأساس القيام ببرامج فيما بين الحركات التعاونية** داخل الأقطار النامية ، وتتفق إجراءات التعاون هذه **مع مبدأ الاعتماد على الذات جماعياً وهو المبدأ الذي تتضمنه استراتيجية التنمية الدولية** ، ويمكن بذل جهود مماثلة في نفس الوقت لتوسيع نطاق الأنشطة فيما بين الحركات التعاونية فتمتد إلى التعاونيات في الأقطار المتقدمة والأقطار النامية وفيما بينها ، ويتفق مع هذه الأهداف إجراء دراسات بمعرفة كوباك وأعضائها بحثاً عن طرق تقوية هذا الشكل من التعاون بين الحركات التعاونية ، وتساعد نتائج هذا البحث في تشكيل خطوط إرشادية للنهوض بالتنمية التعاونية.

٧٠) **يجب تشجيع نمو وتطور التعاونيات الحضرية** ، ونظراً لقلة التجربة نسبياً في هذا الشكل التنظيمي فينبغي أن تجرى دراسات بغرض حفز نموها في البلاد النامية ، ومن المجالات التي قد تضطلع فيها التعاونيات الحضرية بدور هام الصناعة وإنتاج الغذاء وتنظيم وتوزيع الخدمات الاجتماعية ، ويمكن توجيه الدعوة إلى كوباك وغيرها من المنظمات للقيام بهذه الدراسات.

٧١) **على المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تتبنى برامج خاصة لتحسين إدارة التعاونيات من خلال برامج للتدريب والتثقيف.**

٧٢) يجب تطوير الأفكار والنظرات المبتكرة لضمان فتح المجال أمام أشد الفلاحين فقراً للحصول على الائتمان ، ويجب بذل عناية خاصة لتحديد الشروط التي بموجبها يطلب الائتمان ويصرف ويسدد ، وفي هذا الصدد تبذل العناية باستخدام جماعات الريفيين والمنظمات المماثلة من أجل تقديم الائتمان لفقراء الفلاحين الأفراد.

٧٣) يجب بذل الجهود لبيان سير عمل التعاونيات وتقييمها بغرض زيادة كفاءتها وتقوية صفتها كأجهزة مشاركة فيما يتعلق بفقراء الريفيين ، وفي هذا الشأن توجيه العناية إلى أن تقرير التقييم يجب أن يقدم إلى الهيئة المسئولة عن دورة برنامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام التنمية الخاص بالمشروعات التعاونية الريفية التي تساعدها الأمم المتحدة بنظم التنمية لديها.

٧٤) وأخيراً يجب أن يبحث ويُدعَّم بحسب ما هو مطلوب **دور التعاونيات في تطوير المشروعات المنتجة للدخل** والتي تقدم الخدمات

الاجتماعية مما يشبع الحاجات الأساسية للفقراء والجماعات الخاصة من السكان وخاصة النساء والمعوقين والشباب والمسنين.

ملاحظة هامة :

للاستفادة القصوى من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة نرجو التكرم بأخذ الملاحظات الآتية في الاعتبار :

١) يتناول هذا التقرير كلاً من التعاونيات والجمعيات ذات النسق التعاوني.

٢) أنظر تقرير المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية روما ، ١٢-٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD : RFP) الجزء الأول ، الفصل الثالث ، والمحول إلى أعضاء الجمعية العامة بخطاب الأمين العام (٤٣/٤٨٥).

٣) قرار الجمعية العامة رقم ٥٦/٣٥.

٤) أنظر تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كوبنهاجن ١٤-٣٠ يوليو ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة ، مبيعات رقم E.80. IV.3 وتصحيحاته) الفصل الأول ، قرار ٣٦.

٥) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية روما ١٢-٢٠ يوليو ١٩٧٩ VCARRD/REP الجزء الأول الفصل الثاني ، القسم أ.

٦) تقرير ندوة كوباك عن التعاونيات والفاقة في الريف ، سولز يوبادن ، السويد ، ٣٠ يوليو – ٥ أغسطس ١٩٧٨ ، صفحات ١١-١٢.

٧) يحتوي " تقرير الموارد عن المرأة والتنمية الريفية عرضاً وتحليلاً لهذه المشكلات وهو تقرير أساسي أعدته أمانة الأمم المتحدة للعرض على اجتماع جماعة الخبراء عن المرأة واستراتيجية التنمية الدولية ، في فيينا من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٢.

٨) المرأة في التعاونيات الزراعية : تحليل التجربة والإجراء المقترح (روما ، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة) ، أنظر أيضاً : دور ومشاركة المرأة في التعاونيات ، (جنيف ، مكتب العمل الدولي).

٩) الندوة الإقليمية عن الشباب والتعاونيات ، جامعة جزر الهند الغربية ، مونا كمباس ، كنجزتون ١٦ – ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤ ، تحت رعاية مشتركة من حكومة جاميكا ومنظمة العمل الدولية برنامج الإدارة والتدريب التعاوني.

١٠) يمكن الرجوع إلى بحث لمنظمة الأغذية والزراعة بعنوان "دور التعاونيات في الإصلاح الزراعي (FAO/ARRD/٤٨) وتقوم منظمة العمل الدولية حالياً ببحث عن المنظمات ذات الطابع التعاوني والخدمات لمستوطنات الأراضي ، وتَمَّ نشره في أواخر عام ١٩٨٣.

١١) تقرير المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ١٢ – ٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD/RER) الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القسم د.

١٢) اتفاقيات وتوصيات العمل الدولي ، ١٩١٩ – ١٩٨١ (جنيف مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٢) ، ص ١٥١.

١٣) الحقيقة أن الموقف معقد جداً لإن إدارة الجمعية التعاونية الأساسية وإدارة منظمة القمة التعاونية ربما يكون لهما أهداف وتوقعات مختلفة عن أهداف الأعضاء وتوقعاتهم (وعن أهداف الحكومة وتوقعاتها) ، وتُفرّق منظمة الأغذية والزراعة بين ثلاث معايير لكفاءة التشغيل في التعاونيات : كفاءة التنظيم (للتعاونية كمنظمة تقوم بأعمال تجارية) وكفاءة التنمية (كأداة من أدوات سياسة الحكومة) ، وكفاءة خدمة الأعضاء (كوسيلة لتنمية مصالح الأعضاء)... أنظر : " كفاءة التشغيل في التعاونيات الزراعية بالأقطار النامية " (منظمة الأغذية والزراعة روما ١٩٧٤) " تحسين منهج تقييم التعاونيات الريفية في البلاد النامية (١٩٧٦) " تقييم المنظمات التعاونية في البلاد النامية " (١٩٨١).

١٤) المشروع المسمى " تشجيع تسويق الألبان وتنمية منتجات الألبان " DP/IND/70/022.

١٥) تقرير المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢–٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD/RER) الجزء الأول ، الفصل الثالث ، القسم أ.

مندوب الحلف التعاوني الدولي بشأن تقارير الأمين العام :

وإتماماً للفائدة يسعدني أن أعرض فيما يلي بيان المندوب الدائم للحلف التعاوني الدولي لدى الأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن التجارب القومية في النهوض بالحركة التعاونية وذلك في ١٧ مايو ١٩٨٥ وقد ألقاه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

بيان الحلف التعاوني الدولي إلى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
بشأن تقرير الأمين العام عن
التجارب القومية في النهوض بالحركة التعاونية

سيدي الرئيس

يسر الحلف التعاوني الدولي ويُشرّفه أن تُتاح له فرصةِ التقدم بهذا البيان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لقد كنا عظيمي الاهتمام **بسلسلة التقارير التي قدمها الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة عن " التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية ".**

والتقرير الذي بين أيديكم هو واحد من سلسلة من ثلاثة تقارير قُدمت على مدى السنوات الست الماضية وتُظهر شعوراً بالاهتمام والمسئولية في مجال التنمية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالأقطار الأقل تقدماً.

وأشير بوجه خاص إلى دور التعاونيات في الزراعة ، كما أشار التقرير إلى الدور الهام الذي تؤديه التعاونيات في التوزيع الاستهلاكي

والإسكان والتمويل بالنقد ، ويعلن التقرير أن التعاونيات توجد مشاركة ديموقراطية لها مغزاها الكبير.

ويسعد الحلف التعاوني الدولي أن يؤيد القرار الذي اتخذته اللجنة الاجتماعية للتنمية في اجتماعها بمدينة فيينا في شهر فبراير من هذا العام :

ويعلن هذا القرار ما يلي :

" إنشاء ونمو التعاونيات واحداً من أهم أدوات التنمية الكاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع أعضاء المجتمع ".

وتؤكد اللجنة على أنه :

" تؤدي التعاونيات دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالأقطار النامية ".

وتعترف في قرارها بضرورة برامج التدريب والتثقيف لاسيما من أجل تحويل الإدارة إلى إدارة مهنية تعاونية محترفة.

وتحث التقارير على موالاة تبادل التجارب القومية في دعم التعاونيات.

وتوضّح الدور الهام الذي يمكن للتعاونيات القيام به في تحسين إنتاج وتسويق واستهلاك الغذاء.

ولتنفيذ هذه التوصيات تدعو اللجنة الاجتماعية اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية لبذل مزيد من الجهود لدعم الحركة التعاونية **وترجو الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً مع توجيه عناية خاصة إلى : دور التعاونيات في الزراعة والقطاعات المتصلة بها في إنتاج وتسويق واستهلاك الغذاء ، ودور التعاونيات في تنمية العمالة في المناطق الحضرية ، ومشاركة جميع الناس – بما فيهم النساء والمعوقين**

والمسنين والشباب – في التعاونيات ، وأخيراً ترجو الأمين العام أن يقدم تقريره إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة تحت البند المعنون " التجربة القومية في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة المدى بغرض التقدم الاجتماعي ".

ويوافق الحلف التعاوني الدولي على كل ذلك ، ماعدا أننا نعتقد أن الحركة التعاونية بأعضائها البالغ عددهم ٥٠٠ مليون ومشاركتها في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً يجب دراستها كظاهرة قائمة بذاتها ، وبعبارة أخرى نحن نعتقد أننا نساهم في التقدم الاجتماعي ، لكن التعاونيات تساهم أيضاً في التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي ، وهي قوة من قوى زيادة التفاهم والسلام العالمي.

ويود الحلف التعاوني الدولي أن يوصي بأن تكون الدراسة التالية في هذا المجال من مسئولية نائب الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية حتى تلقى الناحيتان الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية عناية كافية ، وتشعر الحركة التعاونية الدولية أن التقرير الحالي بالغ القوة في القضايا الاجتماعية لكنه غير كاف في النواحي الاقتصادية للتنمية التعاونية.

ومن أجل تقوية التقرير نوصي بأن يُعهد للقسم الإحصائي بمهمة جمع إحصائيات عن التنمية التعاونية من الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ذات النشاط في هذا الميدان مثل الحلف التعاوني الدولي ، والمجلس العالمي لجمعيات الائتمان ، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين ولجنة دعم المعونة للتعاونيات (كوباك).

ويسرنا في هذا الصدد أن نرى المعلومات عن التعاونيات مدرجة ضمن التقرير الاقتصادي العالمي ، والموقف الاقتصادي العالمي ، ونشرات الأمم المتحدة الأخرى.

ويبهجنا أن يضطلع نائب الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالمسئولية عن الشئون التعاونية ، ونطالب أن تدخل اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة للتنمية التعاونية ضمن الدراسات التي تقوم بها والمؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنعقد على أساس إقليمي أو في المؤتمرات العالمية التي تتناول موضوعات تتصل بالتنمية لاسيما في الأقطار الأقل تقدماً ، ونعتقد أن حضور هذه المنظمات لمثل هذه المؤتمرات يمثل إضافة إلى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأعلن الحلف التعاوني الدولي أن عضوية التعاونيات بلغت ٣٦٥ مليون عضو في ٧٠ قطراً في أنحاء العالم وذلك حتى بضعة شهور مضت ، وقد قفزت هذه العضوية قفزة مفاجئة إلى الأمام ، عندما انضم الاتحاد الصيني العام لتعاونيات التوريد والتسويق في جمهورية الصين الشعبية إلى عضوية الحلف التعاوني الدولي في إبريل من هذا العام ، فزاد هذا الانضمام عضوية التعاونيات بمقدار ١٣٢ مليون عضو فأصبحت عضوية الحلف ٤٩٧ مليوناً.

ويبرز التقرير الذي أمامكم أثر التعاونيات الاجتماعي على حياة كبار السن والمعوقين والشباب والنساء ، وتؤدي النساء دوراً رئيسياً في عمل التعاونيات من كافة الأنواع ، وتخدم النساء في كثير من الأحوال كمسئولات رئيسيات وعضوات في مجلس الإدارة ورئيسات لهذه المجالس، ورئيسات لمنظمات تعاونية قومية ودولية ، ومن أسف أن

الأثر في الأقطار الأقل تقدماً لم يبدأ إلا مؤخراً لكن الأثر الاقتصادي كبير من حيث أن المنظمات التعاونية تؤدي إلى توصيل نتائج تزايد الإنتاجية إلى من يقومون بالعمل في ميدان الإنتاج سواء كان زراعياً أم صناعياً.

ومن بين أكبر المنظمات التعاونية في الحلف التعاوني الدولي المنظمات الزراعية التي تمارس التوريدات الزراعية والأعلاف والبذور والأسمدة والبترول ، والبويات والأسيجة والإطارات والمركبات وتسويق منتجات أعضاء تعاونياتنا في معظم السبعين قطراً التي تضم أعضاء الحلف التعاوني الدولي.

وقد وجهت أزمة الطاقة الأضواء على تعاونيات الكهرباء التي تخدم في الولايات المتحدة ستة ملايين أسرة زراعية وريفية غير زراعية أي ٩٥% من الفلاحين الأمريكيين ، ويستمد مليون مستهلك زراعي في عدة أقطار أخرى في أنحاء العالم الضوء والقوى الكهربائية من خلال مثل هذه التعاونيات.

وتأتي تعاونيات المستهلكين في أقطار اسكندنافيا وبريطانيا العظمى وبولندا وألمانيا وفرنسا بعد التعاونيات الزراعية مباشرة ، أما تعاونيات الائتمان فهي أعضاء في الحلف التعاوني الدولي من خلال المجلس العالمي لتعاونيات الائتمان الذي يخدم نحو ٦٠ مليون عضو من أعضاء هذه التعاونيات الائتمانية التي توفر الاستقرار والقوة لمن كانوا قبلها لا يجدون أصولا متوافرة.

وتوفر تعاونيات الإسكان المساكن لتسعة ملايين أسرة ، **وستؤدي دوراً كبيراً في السنة الدولية للمأوى لمن لا بيت له** وهي السنة المزمع تخصيصها لهذا الغرض قريباً ، وستعد لجنة الإسكان بالحلف التعاوني

الدولي نشرات بين ما يمكن عمله في الأقطار الأخرى في ميدان الإسكان المنخفض التكلفة القائم على المساعدة الذاتية وأحياء الإسكان النمطي.

وفي المجال المالي تدير التعاونيات عمليات مصرفية مركزية في ١٣ قطراً أوروبياً وتقدم خدمات مالية في أقطار أخرى كثيرة أيضاً ، وتعد منظمات التأمين التعاونية في عدد من الأقطار الأوروبية أكبر المنظمات التعاونية هناك أو تأتي في المكانة الثانية بعد أكبر المنظمات التأمينية ، وتعبر شبكة تعاونيات التأمين عن نفسها من خلال لجنة التأمين في الحلف التعاوني الدولي ، ويبلغ عدد أعضاء مثل هذه المنظمات التأمينية التعاونية ما يقرب من ١٠٠ مليون عضو.

وتوفر تعاونيات مصايد الأسماك موارد غذاء جديدة لمن كانوا يعيشون سابقاً على إنتاج الأرض فقط ، وتمتاز هذه التعاونيات بأهمية خاصة في النرويج واليابان وكوريا وألاسكا ، وكولومبيا البريطانية ، وغانة وأيسلندا وفي كثير من الأقطار الأخرى.

وأخذ عدد من المنظمات التي توفر الأعمال ينمو نمواً سريعاً وتشمل هذه المنظمات تعاونيات العمال الصناعية ، وفيها يمتلك العمال أنفسهم ويديرون المصانع وشركات الإنشاءات كما تشمل منظمات الحرف اليدوية وغيرها ، وهناك برامج واسعة النطاق من هذا النوع تأخذ سبيلها في مجالات الإنشاء والإسكان.

وكما أوضحت آنفاً فعندما انضمت المنظمة التعاونية الصينية القومية إلى عضوية الحلف التعاوني الدولي فقفزت تلك العضوية من ٣٦٥ مليون عضو إلى ٤٩٧ مليون عضو **مما يجعل الحلف أكبر منظمة اقتصادية لها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويسرنا أعظم**

السرور أن أتيحت لنا فرصة العمل مع المجلس وأعضائه والدول الأعضاء فيه في العديد من المشروعات ، وترتبط تعاونياتنا بعلاقات عمل وثيقة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو " والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة " الجات " وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ، وغيرها من الوكالات.

ومن المشكلات التي يواجهها الحلف التعاوني الدولي من تقديم المعلومات الشاملة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمم المتحدة ، أنه لم يصدر حتى هذا التاريخ تكليف إلى قسم الإحصاء بالأمم المتحدة بجمع البيانات عن التعاونيات وجعلها متوافرة للوكالات المتخصصة والدول الأعضاء ، ونأمل أن يطلب المجلس القيام بجمع مثل هذه المعلومات.

ونشعر بأن أمام التعاونيات فرصة لتقديم المعلومات من أجل التقرير الاقتصادي العالمي والتقرير عن الموقف الاجتماعي العالمي ، وكلاهما عظيم الأهمية.

ويخطط الحلف التعاوني الدولي ومندوبوه حالياً للمشاركة النشطة في مؤتمر المم المتحدة للمرأة بنيروبي.

وقد قمنا أيضا بدور في الاجتماعات الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة والمتصلة بنزع السلاح والسلام وشاركنا ونأمل أن نشارك بنشاط أعظم في الجمعية العامة التي ستعقد خصيصاً من أجل التنمية الدولية.

ويسعدنا أن نلتقي بكم في مقر الحلف التعاوني الدولي في جنيف بسويسرا ، والحلف له مكاتب إقليمية في نيودلهي بالهند ، وموشى بتنزانيا ، وأبيدجان بساحل العاج ، وهذه المكاتب الإقليمية على استعداد للعمل مع

منظمات الأمم المتحدة الإقليمية والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة التي تساعد على تشجيع المشاركة الديمقراطية الإيجابية في العمليات الاقتصادية بالأقطار المتقدمة والأقطار النامية حديثاً.

ونكرر لكم الشكر يا سيدي الرئيس على هذه الفرصة التي أُتيحت لنا لنعلن عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام عن " التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية " ، ونأمل أن نعمل معه ومع زملائه في التقرير الذي طلبته اللجنة الاجتماعية فعلاً ليقدم للجمعية العامة عام ١٩٨٧ ، ونشعر أنه ينبغي أن يتضمن كثيراً من المعلومات الاقتصادية التي تفيد مجلسكم والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

الفصل الثاني عشر
التعاون وهيئة الأمم المتحدة

أولاً : سياسة الحلف التعاوني الدولي للتنمية التعاونية

تمهيـــد :

انضمت كثير من المنظمات التعاونية من البلاد النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحلف التعاوني الدولي حتى أصبحت تلك المنظمات تمثل جزءاً هاماً من عضوية الحلف ، ولذلك أدرج الحلف من بين الموضوعات الرئيسية التي تناولها مؤتمره التاسع عشر المنعقد بباريس عام ١٩٥٤ دور التعاونيات في البلدان النامية ، ونتيجة للمناقشات أخذت اللجنة الفرعية للمساعدات الفنية بالحلف تشارك تدريجياً في الأنشطة التعاونية الفنية وأخذت هذه المشاركة تتوالى منذ ذلك الوقت.

واشترك تعاونيين من أقطار جنوب شرق آسيا في مؤتمر دولي عقد عام ١٩٥٦ لمناقشة خطط لإنشاء سكرتارية دائمة في تلك المنطقة ، ثم ظهرت مسألة التنمية التعاونية فيما بعد كإحدى القضايا الهامة في جدول أعمال المؤتمر العشرين للحلف التعاوني الدولي الذي عُقد في ستوكهولم عام ١٩٥٧ ، وأصدر المؤتمر قراراً هاماً كان له أثر رئيسي على مستقبل مشاركة الحلف في معاونة الحركات التعاونية في البلدان النامية.

ولعل من بين هذه الآثار إنشاء الحلف مكتبان إقليميان : أحدهما في نيودلهي ليخدم منطقة جنوب شرق آسيا عام ١٩٦٠ ، وثانيهما في موشى لشرق ووسط وجنوب أفريقيا عام ١٩٦٨ ، ونتيجة لذلك **صارت مشاركة الحلف التعاوني الدولي في معاونة التنمية أكثر تنظيماً** ، وقامت علاقة دائمة بين الحلف وبين **المنظمات الأعضاء** فيه الموجودة في المنطقتين ،



وأنشئ عام ١٩٧٩ مكتب إقليمي ثالث في ابدجان ليخدم المنظمات التعاونية بغرب أفريقيا.

وفي أول يناير ١٩٧١ بدأ الحلف التعاوني الدولي " عقد التنمية التعاونية Cooperative development decade " ، وهي خطوة أثنى عليها يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة السابق ثناءً جماً لأنها اتخذت دعماً لعقد التنمية الثاني الذي أعلنته الأمم المتحدة.

وزادت مشاركة المنظمات المنضمة للحلف التعاوني الدولي في البرامج التعاونية بالبلدان النامية مما حمل المؤتمر السابع والعشرين للحلف الذي عقد في موسكو عام ١٩٨٠ على إصدار قرار عن المعونة الفنية طلب فيه المؤتمر من اللجنة المركزية " **أن ترسم سياسة طويلة الأمد للتنمية التعاونية تتضمن قواعد إرشادية لبرنامج الحلف للمعونة الفنية تشمل جميع أنواع المعونة التي تقدم** للتعاونيات ، وطريقة عمل الحلف في البلدان النامية ، واستخدامات صندوق التنمية ، والمستفيدين من المعونة الفنية ، على أن ترتبط المعونة مع **الخطط القومية والاجتماعية والاقتصادية.**

سياسة تنمية تعاونية للحلف التعاوني الدولي

أولاً : الحاجة إلى التعاون :

تقول الوثيقة(*) التي أصدرها الحلف ، أنه في هذه الأيام حين تختنق الآمال والتطلعات تواجه الحركة التعاونية العالمية تحدياً أعظم مما واجهته في أي وقت حتى الآن.

* أصدر الحلف التعاوني الدولي هذه الوثيقة التي وافقت عليها اللجنة المركزية للحلف في اجتماعها بروما في أكتوبر عام ١٩٨٢ وقد أوردنا قرار الموافقة ملحقاً هذه السياسة ، ويسعدنا أننا شاركنا في هذا اللقاء بصفتنا عضواً في اللجنة المركزية للحلف.

ويتواصل سباق التسليح بقوة لم تعهد من قبل ، بينما يتناقص الإنتاج من أجل الأغراض المدنية ، وتزداد الفجوة اتساعا بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، كما تزداد الفجوة أيضاً بين جماعات السكان المحظوظة والجماعات المحرومة في معظم الأقطار.

وتجتاح البطالة العالم الثالث **حيث يعاني ٣٠% من سكان هذا العالم البطالة التامة أو الجزئية** ، واقترب عدد من يعيشون في فقر مطلق من بليون شخص ، **ويموت ٤٠٠,٠٠٠ طفل يومياً من الجوع أو المرض** الذي يتفاقم بتأثير نقص التغذية الحقيقية ، وتبدي الحكومات والتعاونيين في البلاد النامية اهتماما عظيماً باستخدام طرائق وممارسات العمل التعاوني بكل نواحيه استخداما كاملاً.

ثانياً : التنمية من خلال التعاونيات :

يُعتبر الحلف التعاوني الدولي هو المنظمة غير الحكومية الممثلة للحركة التعاونية العالمية التي كانت تضم ٢٦٠ مليون عضوا عند إصدار الوثيقة ، وهو بهذه الصفة السلطة الوحيدة المفوضة لصياغة العقائد التعاونية وسياسات التنمية التعاونية على المستوى العالمي ، وإتباعاً لقرارات المؤتمر السابع والعشرين المنعقد بموسكو عام ١٩٨٠ ، ولما دار في اجتماع اللجنة المركزية بروما عام ١٩٨٢ ، **صدرت هذه الوثيقة التي تحاول صياغة سياسة للحلف التعاوني الدولي في مهمته الرامية إلى مساعدة جهود التنمية التعاونية في العالم الثالث ، وتغطي هذه السياسة الفترة حتى عام ٢٠٠٠ ويقوم اختيار هذه الفترة الزمنية على سببين :**

أ) أن منظمة الأمم المتحدة حددت عدة أهداف اجتماعية اقتصادية لعام ٢٠٠٠ تشمل التغذية الكافية والصحة للجميع ومنافع اقتصادية أخرى ، والمفهوم أن هذه الأهداف لا تتحقق سوى بالمشاركة الشعبية والمساعدة الذاتية ، وللحركة التعاونية دور بارز في عملية التنمية.

ب) أن تقرير ليدلو المقدم لمؤتمر موسكو تناول السياسات والتطورات حتى عام ٢٠٠٠ مع التركيز بصفة خاصة على إسهامات الحركة التعاونية في جهود التنمية.

ثالثاً : مساندة الحلف التعاوني للتنمية التعاونية :

١) الأهداف :

أ) الهدف الأساسي لسياسة الحلف التعاوني الدولي في التنمية التعاونية بناء ونمو منظمات تعاونية مستقلة وديموقراطية وقادرة على البقاء ، على أن يتحقق ذلك بالجهود المشتركة مع الأعضاء.

وقد اتضح من البيانات المتاحة **مدى الفساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي ، ومدى حدة الظلم الاجتماعي ،** وشهد العالم العديد من الأزمات ، وأصابت هذه الأزمات أكثر ما أصابت البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أفقر طبقات السكان.

وفي ضوء هذه الحقائق فإن المستقبل مظلم من حيث إمكانية تحسين هذه الأحوال مادام جانب كبير من موارد

العالم يضيع في الصراعات والتسليح غير المنتج ، لكن حتى في الظروف الحالية يمكن إزالة كثير من المعاناة وزيادة الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق بذل جهود قوية ومكثفة لتقريب الفوارق بين البلدان الغنية والفقيرة ، ويجب النظر في السياسات التي تخدم هذا الغرض.

ولم يثبت أن من الممكن لقطاع السكان الكبير في المناطق الريفية وفي الأحياء الفقيرة بالمدن في البلدان النامية أن يحصلوا على تقدم كبير ودائم في أحوالهم المعيشية من خلال السياسات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة ثروة الأغنياء بزعم أن جانباً من هذه الثروة ستتطرق إلى الفقراء.

والمعتقد أنه لا تكفي في هذا الصدد المكاسب الضئيلة التي يمكن أن تصل لهؤلاء الناس من خلال السياسات الاجتماعية المدارة مركزياً.

ويجب أن ينبثق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير من القواعد الشعبية بمشاركة نشطة من الجماعات الأقل حظاً ذاتها ، فهذه المشاركة الشعبية من شأنها تسهيل مهمة التشريع الرامي إلى زيادة الإنتاجية أي من خلال الإصلاح الزراعي وأشكال " المساعدة للمساعدة الذاتية " الأخرى.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن " **إنشاء ونمو التعاونيات أداة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة لكافة أعضاء المجتمع** " وأكدت أيضاً على " **الدور الهام الذي تقوم به التعاونيات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد النامية**[*] ، وأوضحت أن الحاجة تشتد وتتعاظم في عالم اليوم والغد إلى الحركات التعاونية ذات الكفاءة الاقتصادية والتي يشترك في بنائها وإدارتها **الرجال والنساء** على قدم المساواة ، وتستطيع خدمة أعضائها بكفاءة والإسهام في النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في مواقع عملها أو على مستوى بلادها.

ب) تهدف سياسة الحلف **إلى دعم التعاون بين المنظمات التعاونية متنوعة الأشكال في مختلف الأقطار مما يُدعّم نمو التضامن الدولي الذي هو الأساس السليم لتحقيق السلم والتنمية.**

ج) يجتهد الحلف في التأثير **على الرأي العام والسلطات القومية والمنظمات الدولية من أجل تهيئة المناخ المواتي للتعاون ، وتشجيع إصدار تشريعات تعاونية مناسبة والتماس مساندة المنظمات الحكومية والدولية لتنمية الحركات التعاونية.**

---

* أوردنا في نهاية هذا البحث قرار الحلف بشأن سياسة التنمية التعاونية الذي وافقت عليه اللجنة المركزية للحلف في اجتماعها الذي عقد بروما عاصمة إيطاليا في أكتوبر عام ١٩٨٢.

٢) مجالات العمل :

أ) **الغذاء والتغذية :** يجب توجيه عناية خاصة مُركَّزة في التنمية الاقتصادية بالعالم الثالث **إلى إنتاج الغذاء مع إقامة نظم أكثر كفاءة لتوزيع الغذاء ، وتحسين المعلومات الخاصة بتصنيع الغذاء واستخدامه** وتوجد أدلة وافية على أنه يمكن بالإصلاح الزراعي والتنسيق والتكامل مع الوسائل الأخرى **زيادة الإنتاجية زيادة كبيرة** ، ويلاحظ أن نحو ٦٠٠ مليون شخص في المناطق الريفية بالعالم الثالث محرومون من الأرض ، ونظراً لأن إنتاجية المزارع الصغيرة ذات العمل الكثيف تزيد كثيراً في العادة عن إنتاجية المزارع الكبيرة ، **فإن إعادة توزيع الأرض وسيلة فعَّالة لزيادة إنتاج الطعام لاسيما لو صاحب التوزيع إنشاء تعاونيات زراعية وسمكية وإنتاجية وعمالية تساندها مؤسسات ادخار وائتمان ، ويلاحظ أن تنمية صناعة صيد الأسماك عامل هام جداً في وفرة الغذاء.**

ب) **الهجرة إلى المدن والحركة التعاونية : من المقدر بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون أكثر من نصف سكان العالم الثالث مقيمين في المراكز الحضرية ، وتنمو المدن نمواً سريعاً جداً بسبب الزيادة الطبيعية في السكان من ناحية والهجرة من المناطق الريفية من جهة أخرى ، ولا يلاحق إنشاء المساكن وشبكات المياه والصرف الصحي ومقومات النقل والمدارس ومخازن البيع بالتجزئة وغير ذلك الاحتياجات**

المتزايدة مما يؤدي بالأغلبية العظمى من السكان إلى المعيشة في الأكواخ والأحياء المتداعية ، ويمثل إصلاح تلك الأحياء مجالاً رئيسياً وعاجلاً في سياسة الأقطار النامية وتتعاظم فيه بوجه خاص أهمية " المساعدة للمساعدة الذاتية " ويتاح فيه على مدى واسع ميدان الأنشطة التعاونية خاصة التعاون الإسكاني والاستهلاكي والائتماني.

ج) العمالة والصناعة : يقدم التنظيم التعاوني لاسيما في ميدان المشروعات الصناعية سواء أكانت متوسطة أو وصغيرة الحجم بديلاً جيداً لأنواع التنظيم الصناعي الأخرى ، وهو يناسب بوجه خاص استخدام تقنيات الإنتاج بتكثيف العمل ، ولذا فمن المهم تشجيع ونشر تعاونيات المنتجين الصناعيين في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، وتستطيع التعاونيات الصناعية في المناطق الحضرية توفير فرص دخل للرجال والنساء على السواء ، وتساهم بالمناطق الريفية في توفير المنتجات الصناعية وإنقاص الهجرة إلى المدن في نفس الوقت.

د) المدخرات والائتمان والتأمين : ليست التنمية مجرد تعبئة الموارد البشرية ، بل من الضروري تعبئة رأس المال أيضاً وضمان حد أدنى من الأمان إزاء مخاطر الحياة ، وتقدم الدولة في كثير من البلدان النامية قدراً معيناً من رأس المال للتعاونيات في شكل معونات وقروض ، لكن

يجب البحث أيضاً عن موارد ائتمانية أخرى ، ومع ذلك فإن أرادت أي منظمة تعاونية الوقوف على قدميها وبلوغ الدرجة الضرورية من الاعتماد على النفس فلابد أن تحصل من أعضائها على جزء كبير من راس المال المطلوب لها ، وقامت تعاونيات الادخار والائتمان وسوف تقوم مستقبلاً بدور هام في دعم الأمن الاقتصادي لأعضائها من ناحية وتقديم رأس المال للاستثمارات التعاونية من ناحية أخرى وتستطيع البنوك التعاونية أن تقدم إسهامات حاسمة من أجل إنشاء المنظمات التعاونية والتوسع فيها بطريقة سليمة مالياً وينطبق ذلك على تعاونيات التأمين أيضاً.

هـ) الأنواع الأخرى من التعاونيات : توجد أنواع أخرى كثيرة من المنظمات التعاونية في ميادين الصناعات اليدوية والتجهيز والصحة والخدمات الاجتماعية مثلاً ، وإذا أحسنت إدارتها أشبعت كثيراً من حاجات أعضائها والمجتمع عامة ، ومن الضروري أن نذكر في هذا الصدد الجمعيات الكثيرة التي هي منظمات طوعية وديموقراطية للمساعدة الذاتية أنشئت للقيام بحاجات معينة لأعضائها لكن لا تتوافر فيها كل المتطلبات التي تتيح تسجيلها كحركة تعاونية ، فقد تتخذ شكل جماعة تحفر بئراً وتركب عليها مضخة يدوية وتختار شخصاً لصيانتها ، وهذه الجماعات يُطلق عليها " دون

التعاونية " **Pre-cooperative** شُكِّلت بأعداد كبيرة بمعرفة أشخاص من أفقر جماعات السكان ، وهم عادة تجمعوا لحل مشكلات مشتركة سواء في المناطق الفقيرة بالمدن (مثل الصرف الصحي) أو في المناطق الريفية (مثل الري والنقل) وتعتبر جماعات المساعدة الذاتية هذه حلفاء طبيعيين للحركة التعاونية ، وأمامها فرص طيبة للتحول إلى منظمات تعاونية رسمية فينفتح أمامها الطريق للحصول على التدريب والإرشاد ، ولاشك أن المستقبل يدعو – في جميع الظروف – إلى إنشاء تعاونيات متنوعة الأشكال ومن جميع الأحجام إلى جانب المنظمات " دون التعاونية ".

٣) **الأولويات :**

أ) **التطور نحو الاعتماد على النفس :** تتبع حكومات معظم البلدان النامية سياسة إيجابية لتشجيع المنظمات التعاونية في إطار من خطط التنمية القومية ، **وتهدف الحكومات إلى أن تصبح الحركات التعاونية معتمدة على نفسها** ، ويجب لتحقيق هذا الهدف رسم خطط وإجراءات مقبولة من جميع الأطراف لتستقل التعاونيات عن المعونات الحكومية في مدة محدودة ، وينبغي أن تتحول إلى هذه الجمعية وحدها مهام مثل التثقيف والتدريب **فتنتقل مهمة القيام بهذه المهام من المؤسسات الحكومية إلى الحركة التعاونية** ، ويشجع الحلف التعاوني الدولي مثل هذه الإجراءات بوصفها عمل على أعلى درجة من الأولوية.

ب) **الديموقراطية :** لا يمكن لمنظمة تعاونية أن تحتفظ بذاتيتها إلا إذا أمتلكها وأدارها أعضاؤها وحدهم بطريقة ديموقراطية حقيقية ، ويقتضي ذلك أن يكون الأعضاء على وعي واستنارة وهو مطلب حيوي إلى جانب التنظيم الديموقراطي الفعَّال ، ويجعل الحلف في طليعة أولوياته تشجيع المنظمات الأعضاء فيما يتعلق بجهودها من أجل تنظيم وتثقيف أعضائها والتزامهم بذلك ، ورغم محدودية موارد الحلف فهو يحاول جاهداً زيادة قدراته لمواجهة حاجات المنظمات الأعضاء ، ويجب التركيز على الأنشطة التثقيفية بصفة عامة ، وعلى إشراك النساء باعتبارهن مصدراً من مصادر الديموقراطية التعاونية بصفة خاصة.

ج) **إشراك النساء : من علامات الديموقراطية التعاونية الحقيقية اشتراك الرجال والنساء على قدم المساواة ،** ويساعد الحلف التعاوني الدولي في تحقيق هذا الهدف بالتأثير على الرأي العام ودعم البرامج الهادفة إلى رفع شأن المرأة **بوسائل مثل حملات محو الأمية ، والتثقيف الغذائي والمشروعات التي تنتج دخلاً للمرأة وتشجيع جمعيات الادخار والإقراض ، وقد أثبتت التعاونيات أنها أداة تغيير فعَّالة في كل هذه الميادين.**

د) **التثقيف والتدريب :** يعتقد التعاونيين اعتماداً على فكرهم وعلى تجربتهم أن التثقيف والتدريب ضروريان للتطور التعاوني السليم ، ويعتبر التثقيف التعاوني مبدأ أساسياً من

مبادئ العمل التعاوني ، ويجب أن تتمتع برامج التثقيف والتدريب دائماً بأولوية عليا ، وأن تتضمن جميع مشروعات التنمية إجراءات كافية في هذا السبيل ، ولاشك أن برامج التثقيف والتدريب الموجهة للأعضاء ولأعضاء مجالس الإدارة واللجان وعلى المستوى الميداني هامة وحيوية من أجل الأداء التعاوني السليم وبدونها لا يمكن تحقيق مستوى وجودة المشاركة الشعبية في رقابة التعاونيات المستقلة.

هـ) **الإدارة المحترفة** : من المسائل الأخرى ذات الأولوية العليا مسألة تدريب الموظفين ، وكثيراً ما تفشل التعاونيات لاسيما في البلدان النامية بسبب سوء الإدارة ، ولا تستطيع المنظمات التعاونية النمو وتحسين خدماتها إلا برفع كفاءة إدارتها إلى مستوى الاحتراف والتخصص مما يستدعى ضرورة وضع نظام سديد لتدريب موظفي التعاونيات.

و) **سياسة فعَّالة للموظفين** : يجب على المنظمات التعاونية العمل على الاحتفاظ بالموظفين المهرة برسم سياسة شاملة للعمالة تتضمن قواعد رشيدة لتجنيد الموظفين وتدريبهم ، وأن يكون لديها سياسات للأجور في إطار السياسة الشاملة للعمالة ، بحيث يراعى منافسة مستويات الأجور في النظم المعمول بها في الجهات الأخرى ، وضمان الاستقرار في العمل والاستمرار فيه وفتح فرص الترقي.

ز) **تشجيع المنظمات القومية ومنظمات القمة** : يعتبر تشجيع إنشاء المنظمات القومية ومنظمات القمة جانباً هاماً من

جوانب تنمية الحركة التعاونية المستقلة ، إذ أن هذه المنظمات أو الاتحاد هي التي تتحمل العبء الرئيسي في إنشاء وتنمية التعاونيات المحلية والنهوض بها.

ح) **البحوث** : من الضروري توجيه العناية الواجبة **إلى بحث الاحتياجات في مجالات المعونة الفنية ، وتحديد المشروعات ودراسات الجدوى وبيان وتقييم مشروعات التنمية التعاونية** ، ويجب إدخال هذه العناصر في جميع المشروعات التي يساندها الحلف التعاوني الدولي بما في ذلك الندوات والمؤتمرات ، وعلى الحلف أن يشارك مشاركة نشطة في البحث عن أساليب مستحدثة لبرامج التنمية.

٤) **المبـــــــادئ** : يجب على الحلف التعاوني الدولي ، وعلى المنظمات الأعضاء ، أن تهتدي بالمبادئ التي أرساها رواد روتشديل عام ١٨٤٤ وأعاد صياغتها المؤتمر الثالث والعشرين للحلف عام ١٩٦٦ وأدرجت في المادة ٨ من " لائحة الحلف التعاوني الدولي ".

٥) **مصادر المعونة :**

أ) **المساعدة من حركة إلى حركة** : يتخذ جانب كبير من جهود التنمية التعاونية **شكل المساعدات التي تقدمها حركة تعاونية لحركة أخرى** ، وتقدم هذه المعونات بوجه خاص الحركات التعاونية في البلاد المتقدمة صناعياً إلى المنظمات التعاونية في البلاد النامية ، لكن تتزايد الاتصالات وتبادل

الخبرات بين الحركات التعاونية في العالم الثالث أيضاً ، ويجب أن يكون الحلف التعاوني الدولي في المقدمة ليقدم الأفكار الرامية إلى تقدم التعاون في مجالات العمل السابق بيانها في الفقرة ٢ ، ومن المهم أن يشجع الحلف أنشطة المعونة الثنائية بين منظماته الأعضاء والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لاسيما في إطار الأمم المتحدة ، ومن المهم أن يقوم الحلف بمهمة التنسيق بين الثنائية وأن يحصل على جميع البيانات اللازمة لهذا الغرض.

ب) **المكاتب الإقليمية للحلف التعاوني الدولي :** تدرس مكاتب الحلف التعاوني الدولي الإقليمية الثلاثة الموجودة في جنوب شرق آسيا وشرق ووسط وجنوب أفريقيا ثم في غرب أفريقيا كل جهودها للتنمية التعاونية ، وتشمل تلك الجهود فيما تشمله :

*) **تنسيق جهود التنمية التعاونية في المنطقة والعمل على تبادل الخبرات.**

*) **تنظيم ندوات ومؤتمرات إقليمية حول موضوعات محددة مع الاهتمام الكبير بموضوعات تحديد المشروعات وصياغتها وإعدادها وتقييمها.**

*) **تشجيع إنشاء وتنمية منظمات القمة التعاونية الإقليمية على أساس من التعاونيات المحلية.**

*) **مساندة البرامج الرامية إلى اشتراك المرأة في الديموقراطية التعاونية ، ولذا سيضم كل من هذه**

المكاتب الإقليمية إلى هيئته متخصص في برامج المرأة.

وسيجتهد الحلف التعاوني الدولي في خلال المدة الزمنية لهذه الوثيقة السياسية ، أي قبل سنة ٢٠٠٠ أن يستجيب لرجاء الأقاليم الأخرى المطالبة بفتح مكاتب إقليمية بشرط توافر الموارد المالية اللازمة.

ج) **اللجان المساعدة :** تعتبر اللجان المساعدة في الحلف التعاوني الدولي مصادر هامة للمعرفة والخبرة ، وسوف تستغل معرفتها وخبرتها بالكامل في تطوير البرامج التي يساندها الحلف خاصة فيما يتعلق بالمشورة الفنية وتجنيد المتخصصين والتدريب التخصصي ، وتقدم عدة لجان مساعدة مثل هذه المعونات في ميادين كالتأمين ، والأعمال المصرفية ، والزراعة والتجارة ومشاركة المرأة ، وتدعو الحاجة إلى التوسع في تلك الأنشطة وفي أنشطة أخرى لا تقل أهمية **مثل تنمية التجارة بين التعاونيات على المستويات القومية والإقليمية والعالمية** ، ومن الضروري أيضاً تطوير المؤسسات الاقتصادية التعاونية القومية والإقليمية والعالمية.

د) **صندوق التنمية التعاونية بالحلف التعاوني الدولي :** أنشئ صندوق التنمية التعاونية ليكون وسيلة **لمساندة مشروعات التنمية العاجلة التي يقوم بها الحلف التعاوني الدولي ،** ويجب أن تتوافر موارد ضخمة من أجل المشروعات

الرائدة الجديدة خاصة في هذه الظروف التي تزداد فيها التحديات للحركة التعاونية الدولية ، ومن أمثلة تلك المشروعات الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة التعاون ، وفي تحويل المنظمات دون التعاونية إلى منظمات تعاونية كاملة ، وإنشاء تعاونيات ومشروعات تساعد على إيجاد الدخول من أجل الفقراء ، ويجب بذل مزيد من الجهود للحصول على مساهمات أكبر وأكثر انتشارا من المنظمات الأعضاء في الحلف التعاوني الدولي لتنمية صندوق التنمية التعاونية.

هـ) **وكالات التنمية الحكومية :** تقوم وكالات حكومية ثنائية الأطراف في بعض أقطار قليلة بتقديم مساعدات مالية كبيرة – بعضها من خلال الحلف التعاوني الدولي – للبرامج التعاونية بالأقطار النامية ، ونظراً لأهمية مشاركة الشعب في عملية التنمية فيجب إعلام الوكالات الحكومية للمعونة الثنائية بأن الحركة التعاونية الدولية يمكنها اللجوء إلى المساهمات المالية التي تقدم للحلف التعاوني الدولي كي تحقق التنمية الحقيقية.

رابعاً : الحلف التعاوني الدولي ووكالات الأمم المتحدة :

أ) **دور الأمم المتحدة :** فيما يتعلق بالتنمية التعاونية يعمل الحلف التعاوني الدولي ووكالات الأمم المتحدة معاً من أجل **هدف واحد هو إيجاد المنظمات التعاونية المستقلة والديموقراطية والقادرة**

على البقاء بوصفها أدوات للمساعدة الذاتية والاعتماد على النفس.

وصدرت عدة قرارات من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ومؤتمرات العمل الدولية وهيئة ECOSOC وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وفروعها تؤكد أهمية التعاون الطوعي كأداة للتقدم الإنساني الحقيقي ، وتحتوي برامج وكالات الأمم المتحدة عناصر كثيرة لمساعدة التنمية التعاونية ، وتسهم هذه البرامج معاً في الوفاء بالجزء الأكبر من المعونات في هذا الصدد ، **ويخصص البنك الدولي جزءاً كبيراً متزايداً من موارده للتنمية الريفية التي يؤدي فيها التعاون دوراً هاماً ، ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP بدور هام في تمويل مشروعات التنمية التعاونية** ، وأنشأت منظمة العمل الدولية منذ قيامها عام ١٩١٩ فرعاً تعاونياً في مقرها يقوم إلى جانب الخدمات والبحوث في مجالات التشريع والإحصاء **بإدارة عدد كبير من المشروعات التعاونية** ، وتعتبر التعاقدات والتعاون بين الحلف التعاوني الدولي والمنظمات الدولية ذات قيمة كبرى في خطط نقل المهام من الدولة إلى الحركة التعاونية.

وتشارك أقسام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، واليونيدو ، **مشاركة فعَّالة في تشجيع المشاركة الشعبية وأنشطة المساعدة الذاتية** ، ويرحب الحلف التعاوني الدولي

بهذا الاتجاه نحو زيادة التركيز على المساعدة الذاتية التعاونية ، وأمام المنظمات التي تضم الحكومات مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل الحلف التعاوني الدولي مجالاً هاماً وحيوياً للعمل من أجل إيجاد وتنمية التعاونيات الحقيقية المستقلة والديموقراطية ، فكل هذه المنظمات شريكات في التنمية ويتخذ التعاون من جانب الحلف التعاوني الدولي شكل إيفاد مندوبيها إلى اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية الأخرى ذات الارتباط ، وكذلك التعاون النشط الوثيق على مستوى السكرتارية ومن خلال مكاتب الحلف الإقليمية في ميدان البرامج.

ب) **التنسيـــــق** : رغبة في تحقيق التنسيق الرشيد بين مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية **أنشئت لجنة النهوض بالمعونات للتعاونيات " كوباك " COPAC عام ١٩٧٤ بناء على مبادرة من الحلف التعاوني الدولي** ، ولهذه اللجنة _ إلى جانب قيامها بالتنسيق – دور هام تؤديه عن طريق سكرتاريتها بمنظمة الأغذية والزراعة في ميدان البحوث ويُساند الحلف التعاوني الدولي باستمرار عمل كوباك.

خامساً : خاتمـــــة : أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات من هذا القرن إلى إنقاص الموارد المتاحة لمعونات التنمية ، وإلى زيادة الحاجة إلى المعونة الدولية في نفس الوقت ، لكن توجد ناحية إيجابية واحدة في هذا الموقف هي **زيادة الاعتراف بأن التنمية الحقيقية يمكن التوصل إليها مع هذه الظروف الحالكة**

بإشراك الجزء الأكبر من جماهير الرجال والنساء إشراكاً فعالاً في عملية التنمية التي يجب أن تتخذ الآن أكثر من أي وقت مضى صورة تعبئة الموارد البشرية " للمساعدة لمساعدة الذات " ويعتبر ذلك تحدياً عظيماً أمام الحركة التعاونية الدولية ، لكن الحلف التعاوني الدولي مستعد لقبول هذا التحدي ، فهو بوصفه منظمة غير حكومية في مركز يسمح له بالمساعدة جدياً في مساندة أنشطة المساعدة الذاتية وفي عملية التثقيف الضرورية للوصول إلى نتائج باقية ، ويتعاون الحلف في هذه الأنشطة تعاوناً وثيقاً مع المنظمات المنضمة إليه الموجودة في ٧١ قطراً ، ويقدم الحلف إلى الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة التي تعتبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية شرطاً أساسياً لكفاحها من أجل السلام مساندته وتعاونه القائمين على خبرته في التنمية التعاونية طوال قرن كامل من الزمان ، **ولاشك أن التعاون الطوعي دون حدود وسيلة ضرورية لتحقيق العدالة والرفاهة والسلام في العالم كله.**

الحلف التعاوني الدولي
قرار بشأن سياسة التنمية التعاونية

اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي في اجتماعها بروما في أكتوبر ١٩٨٢.

تعلـــن المساندة المستمرة لبيان سياسة المعونة الفنية الصادرة في مؤتمر ١٩٥٤ والمؤيد في ١٩٧٠ حين أعلن عقد التنمية التعاونية تأييداً لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة.

ولأن لها خبرة عالمية شاملة بالطرائق التعاونية تحث على التعاون الاقتصادي كوسيلة لتحسين مستوى معيشة الناس في كل مكان بما في ذلك الأقطار النامية.

وتعتقد أن التعاون يمكن أن يفهم على أحسن وجه بأن يعمل الناس معاً للنفع العام بالمساعدة الذاتية والعون المتبادل.

وتقتنع بأنه في ظروف البلدان النامية وبناء على الأدلة بأن التعاونيات حين تنظم لتفي بالحاجات الحقيقية التي يعبر عنها أعضاؤها تستطيع أن تكون أحسن اختيار لتحسين مستوى معيشة الناس والارتفاع بالرفاهة والكرامة الإنسانية.

تطلب إلى المشتغلين بكافة أشكال الخدمة التعاونية أن يتفهموا وينشروا المعنى الحقيقي لطبيعة التعاون كما يبينه دكتور ليدلو في " التعاونيات عام ٢٠٠٠ ".

" الفكرة الغالبة والواضحة عند جميع التعاونيين هي أن طبيعة التعاون تتلخص في : جماعة من الناس صغيرة أو كبيرة ، ملتزمين بالعمل المشترك على أساس الديموقراطية والمساعدة الذاتية لضمان خدمة أو تدبير اقتصادي ، وهو الأسلوب هو في ذات الوقت مرغوب اجتماعيا ونافع لكل المشاركين فيه ".

وتدعو المنظمات التعاونية في الأقطار النامية لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود في وضع مخطط للنظام التعاوني على جميع المستويات – محلية وإقليمية وقومية – والتوسع فيه ، على أن يجري هذا التوسع بالتعاون الوثيق مع الحكومات وبمساندة منها.

وتدعو إلى أهمية التثقيف والتدريب للقادة التعاونيين وبهم ضماناً لوجود منظمة تعاونية مستقلة ومتسعة قادرة على مواجهة حاجات الجمهور الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية حيث يكتسب إنتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه أهمية كبرى ، ويجب أن تعطي الأولوية للتعاونيات الزراعية والإنتاجية والعمالية مع تدعيمها بمؤسسات الادخار والائتمان.

وتؤكد أن المشكلات الاقتصادية في المناطق الحضرية سريعة النمو في العالم الثالث ، وهذه المشكلات تُزيد من أهمية الحلف التعاوني في مجالات التوزيع بالتجزئة ، والإسكان وأعمال المصاريف والتأمين.

وتدعو الحكومات في البلدان النامية لسن تشريعات مناسبة تهدف إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى التنمية التعاونية المستقلة ، وعلى الحكومات أن تبذل الجهود اللازمة من أجل أن تتبين بصورة واضحة أهمية التعاون لبرامج التنمية الاقتصادية لشعوبها.

وتدعو الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالات تمويل المعونات الأخرى أنه في مجال مساندة التنمية من خلال التعاونيات يجب التأكيد على الحاجة إلى تشجيع التعاونيات الطوعية المستقلة الديموقراطية.

وتعلن أن التعاونيات في البلاد الصناعية عليها واجب خاص في مساعدة الحركات التعاونية الأحدث منها في الأقطار النامية وتدعوها إلى أن :

أ) تقدم دعماً تنظيمياً وفنياً ومالياً لبرامج الحلف التعاوني الدولي.

ب) تضع برامجها الثنائية الخاصة بالتشاور مع الحلف التعاوني الدولي.

ج) تشجع حكوماتها على زيادة المساعدات للتنمية التعاونية مع التأكيد بوجه خاص على برامج التثقيف والتدريب .

وتؤيد وثيقة السياسة المؤرخة في أكتوبر ١٩٨٢ بعنوان " سياسة الحلف التعاوني في التنمية التعاونية " وتلزم اللجنة المركزية والمنظمات الممثلة فيها بما تضمنته هذه الوثيقة من معاني وأساليب تنفيذية.

ثانياً : نجاح أو فشل برامج التنمية

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن المنظمات الدولية والجامعات قد اهتمت اهتماما كبيرا بموضوع نجاح أو فشل مختلف برامج ومشروعات التنمية وأجريت عدة دراسات اجتذبت(*) من الانتباه قدراً لم يحدث من قبل فيما يتعلق بالتفاعل بين :

أ) تحسين توزيع الدخل بين سكان الريف جميعاً بحيث يتمكن الفقراء من الحصول على احتياجات المعيشة الأساسية.

ب) تنمية الزراعة مع التركيز على زيادة إنتاج الغذاء.

ج) التنمية الاقتصادية العامة للبلاد التي تؤدي تحت هذه الظروف إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان جميعاً.

وعلى سبيل المثال لوحظ أن إدخال أنواع الحبوب المرتفعة الغلة مع ما يتبعها من التكنولوجيا الجديدة **لا يؤدي تلقائيا إلى الإسراع بالنمو الاقتصادي ، وزيادة فرص العمل وتحسين توزيع الدخل وذلك لأنهم وجدوا أن كبار الزُرَّاع أقدر من صغارهم على تحمل مخاطر التجديد وعلى ممارسة قوة سياسية على وكالات التنمية التي تقدم الائتمان ومستلزمات الإنتاج الهامة مثل الأسمدة والبذور والمبيدات** ، ولذلك لوحظ أن الفجوة التي تفصل الطبقة الوسطى عن الريفيين عن العمال الزراعيين ممن لا أرض لهم ، **لوحظ أن هذه الفجوة أخذت تزداد بصورة خطيرة كلما ارتفعت الغلة ولم يصحبها في الواقع زيادة تذكر في فرص العمل** ، لذلك يطالب

* على سبيل المثال عقدت جامعة جانت ببلجيكا العديد من المؤتمرات الدولية بخصوص التنمية ، وقد أشرنا إلى هذه المؤتمرات في العديد من مؤلفاتنا.

العلماء ببذل الجهود من أجل إيجاد فرص للعمل عن طريق إدخال نظم الري التي تتطلب عملاً مكثفاً ونظم الزراعة التي تؤدي إلى إنتاج أكثر من محصول واحد في العام ، فإن هذا الأسلوب قد ساعد على خفض سرعة تراكم التناقضات ، **وتدل نتيجة معظم الدراسات والتحليلات على أن الفقراء لا يستفيدون تلقائياً من إدخال التكنولوجيا الجديدة بينما يستفيد منها الأغنياء نسبيا ، بل لوحظ ظهور خطر آخر هو أن أصحاب الأراضي في بعض المناطق يعودون إلى زراعة أراضيهم المؤجرة بأنفسهم مرة أخرى تحت إغراء ارتفاع ربحية الزراعة ، فيتحول المستأجرون إلى عمال معدمين ضائعين !!...**

من أجل ذلك اتجه الانتباه نحو التركيز على الأبعاد الاجتماعية للتنمية الريفية ، وعلى ضرورة اتخاذ إجراءات معينة لمساعدة الجماهير المشكلة في غالبيتها من فلاحين فقراء أميين على تحسين ظروف معيشتها.

الوسط الاجتماعي الاقتصادي :

تجتاز الزراعة حاليا في معظم البلاد النامية مرحلة انتقالية بين اقتصاد الكفاف التقليدي من ناحية وبين الإنتاج الزراعي الحديث الموجه للسوق أي الإنتاج التجاري من ناحية أخرى.

ويؤدي تحليل الملامح الأساسية لهذا الانتقال إلى ظهور ما يلي :

أ) **النقص في رأس المال بوجه عام وخاصة صغر مساحة الأرض المتوافرة لكل أسرة بسبب عوامل مختلفة منها كثافة السكان والزيادة السريعة في عددهم ، وعدم عدالة خطة توزيع الأرض نتيجة لنظام الملكية والإيجار السائد ، وعدم وضوح حقوق**

الملكية ، ولا تتعدى المساحة التي تحت تصرف الأسرة ما يقرب من فدان أو ثلاثة أفدنه. كما أن الأدوات المستعملة في الزراعة بدائية ، وحتى حين تتوافر الماشية تنخفض إنتاجيتها لسوء استخدامها.

ب) ولوحظ عدم استخدام قوة العمل المتاحة استخداما كاملا بسبب عوامل منها التركيب المحصولي التقليدي ، وقلة المياه ، وعدم توافر المعدات اللازمة للري أثناء موسم الجفاف ، وصغر مساحة الأرض ، والالتزامات الاجتماعية وغير ذلك ، ويطلق على هذه الظواهر أسماء مختلفة مثل البطالة الموسمية أو البطالة المقنعة.

ج) تشابه الإنتاج الزراعي في مساحات واسعة نسبيا الأمر الذي يترتب عليه قلة الطلب المحلي والإقليمي ، ولأن أغلبية كبيرة من السكان تكسب عيشها بهذه الطريقة ، فيترتب على ذلك أن يقل تبادل السلع الزراعية ، ويقل تداول النقود في المجتمع ، فعلى هذا الأساس فإنه يبدو أن كل زيادة في الإنتاجية الفردية لا معنى لها بدون عامل خارجي يفتح منفذاً جديداً لتسويق الإنتاج.

د) أن المخزونات محدودة مما يؤدي إلى تعرض اقتصاد الإقليم كله أو البلاد كلها للأخطار والسبب في ذلك قلة الطلب المحلي وصعوبة حفظ المنتجات الزراعية حيث لا تتوافر أدوات الأساليب العلمية لحفظ الغذاء.

هـ) **تعاني معظم المنتجات في هذا النظام الزراعي الذي يعمل في مرحلة الانتقال من المنافسة الشديدة سواء من ناحية الإنتاج الصناعي أو من ناحية الإنتاج الزراعي** ، وعلى وجه الخصوص المنافسة الشديدة من الأقطار الغربية المتقدمة صناعياً ذات الإنتاجية العالية والتكلفة المنخفضة بوجه عام ، ولذا كان من الصعوبة بمكان عظيم أن نبدأ إنتاجا جديدا في البلاد النامية لسلع يمكن أن تستخدم على نطاق واسع ، لأن المنافسين موجودين فعلا في السوق ومنظمين تنظيما كاملا للدفاع عن مراكزهم ، وهذا ما ينبغي أخذه في الحسبان.

و) وأخيرا يعاني الفلاحون في العديد من الأقطار **عبء مديونيات ثقيلة بحيث يذهب جزء كبير من دخل الأسر الريفية إلى أيدي المرابين والتجار في القرى ، ويمكن القول أن هذه الزراعة التي في مرحلة الانتقال قد وقعت في حلقة مفرغة من الفاقة وانخفاض الدخل وانخفاض الإنتاجية وقلة رأس المال والاستثمارات وانخفاض معدل المدخرات.**

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أنه قد استخدمت **في الماضي مجموعة كبيرة من السياسات والوسائل لتشجيع أو تنفيذ التنمية الزراعية بطريقة مباشرة ، وظهرت الحاجة العاجلة في ظل الاستقلال والمعونات إلى فهم أفضل للأسباب التي أدت إلى نجاح بعض السياسات وفشل الأخرى ،** ولماذا حققت إجراءات نتائج ملموسة في بعض الأقاليم ؟... **بينما فشلت هي بعينها في جهات أخرى وطرحت هذه الدراسات المقارنة للمناقشة في**

السنوات الأخيرة أمام عدة مؤتمرات وندوات دولية مثل " الندوات الدولية عن التغير في الزراعة " مع رجاء التكرم بالعلم أن هناك العديد من المؤتمرات التي عُقدت في عديد من المنظمات والهيئات العلمية المهتمة بهذا الموضوع ، ويصعب جدا تلخيص نتائج كل هذه البحوث ، لكن أغلب الأخصائيين المشتركين فيها وافقوا على مسألتين :

أ) **نظراً لأن التنمية الزراعية " عملية من عمليات التحول الاجتماعي التي لا يمكن تحقيقها إلا بآلاف من التغييرات الاقتصادية الصغرى " فمن الواضح أن أعمال التنمية تحتاج إلى التصدي بوجهة نظر متعددة العناصر تأخذ في حسبانها الخواص الفنية والاجتماعية والاقتصادية للمشكلات والإجراءات الخاصة بها نصيبها من العناية ووزنها النسبي اللائق ، ويتركز الانتباه على تفاعل مختلف العناصر معا وتعانقها وعلى الحاجة إلى التخطيط المتعدد الأبعاد للتغيرات المبتغاة في المجتمع الريفي.**

ب) من الممكن إدراك عدد من الظروف الضرورية التي لابد من توافرها أو تهيئتها حتى يمكن تحقيق تغيير دائم وذي شأن وبالتالي تنمية لها أثرها ، **ويمكن إيضاح هذه الظروف الضرورية فيما يلي :**

١) **أول هذه الظروف الضرورة المطلقة لتوفير منفذ كاف للمنتجات الزراعية** ، لأن محدودية الطلب المحلي كما سبق بيانه – من أهم صفات الزراعة في مرحلة الانتقال ، ولا تعني كلمة " كاف " فقط إمكانية البيع بسعر يحقق عائدا عادلا

مقابل الجهود المبذولة في الإنتاج ، **بل تعني وجوب أن تنتج العملية التجارية كلها دخلا كافيا للأسرة يتيح لأفرادها التمتع بظروف حياة ومعيشة تعتبر عادية أو لائقة في هذا المجتمع** ، فالمعروف أن كل مجتمع له تصنيفاته الخاصة التي يقسم بموجبها الأعمال والأنشطة حسب ما تضفيه من احترام وما تحظى به من قبول وغير ذلك من الأنماط الاجتماعية ، **ويجب أن يوفر نظام الإنتاج التجاري مكافأة مجزية لكل الجهود التي يخصصها المنتج للإنتاج.**

٢) تتطلب التنمية الزراعية انتهاج طرق ووسائل جديدة باستمرار تتفق مع نتائج البحوث الزراعية **وصولا إلى الإنتاجية العالية** ، وفي العالم الآن شبكة محطات دولية تشتغل بالأبحاث التي تطبق نتائجها في مناطق واسعة (مثل معهد بحوث الأرز في الفلبين) ولكن الأبحاث القومية ضرورية لاختبار صلاحية نتائج البحوث الدولية للتطبيق محلياً ولكي تسير التنمية سيراً حسناً ، ولكي يتم التغير كما ينبغي أن تصبح نتائج الأبحاث في متناول كل مركز زراعي وكل فلاح على مستوى القاعدة ، ولاشك أن الفلاح الصغير الجاهل الأمي يخاف من المجهول وتملى عليه واقعيته الا ينساق إلى قبول مخاطر يراها أكبر من طاقته ، وربما تقصف بحياته ووجوده ، **فهو لذلك يريد أن يرى نتائج الطرائق الجديدة ماثلة أمام عينيه قبل أن يطبقها.**

٣) من الأمور الجوهرية التي أغفلت في الماضي ضرورة توافر وسائل الإنتاج الجديدة من البذور والأسمدة والمبيدات والآلات وغيرها على النطاق المحلي وبأسعار معقولة ، وتبدو هذه المقولة من تحصيل الحاصل ، لكن دلت التجارب في كثير من الأحيان ، وفي بلاد كثيرة على أن الحكومات وإداراتها المعنية رغم استعدادها لتوظيف الاستثمارات اللازمة وتنظيم الحملات الإرشادية كثيرا ما تنسى أن القطاع التجاري الخاص يرفض تحمل أية مخاطر مبالغا فيها وعليه **لابد لها في توظيف المزيد من الاستثمارات الكفيلة بضمان توافر مقومات الإنتاج على المستوى المحلي ، مع العلم بأن كل استثمار في هذا الصدد له من النتائج ما يبرزه.**

٤) العامل الرابع الضروري للتنمية الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية هو **وجود نظام نقل كاف في القرى ، وفيما بينها وبين المراكز الإنتاجية الأساسية مع اتصال بمركز تجاري إقليمي** ، ويؤخذ من الدراسات الإقليمية عن آثار إدخال الأنواع عالية الغلة ونجاحها أو فشلها مع التكنولوجيا الجديدة الخاصة بها **أن العقبة الكبرى في الأخذ بالنظم الجديدة كانت صعوبة نقل المحصولات من القرية إلى المركز التجاري المجاور لعدم وجود طرق ووسائل نقل ، ولذا يجب أن تمنح أولوية عالية للاستثمارات في إنشاء الطرق حسب خطة إقليمية شاملة** ، وأن تعير الحكومة هذا الموضوع عناية قصوى عندما تتدخل في التنمية الريفية.

٥) وأخيرا وليس آخر تتوقف التنمية الزراعية جوهريا على **وجود حوافز كافية تقنع الفلاح بزيادة الإنتاج وأن يأمل في ظروف معيشة أفضل ، ومن عناصر هذه الحوافز وضع سياسة سعريه مناسبة ، وإنشاء هيكل ريفي تقدمي ، وتوافر المناخ الاجتماعي المواتي بما فيه ضمانات تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأوضاع استخدام الأراضي وما يتبعها من شئون.**

وفيما يتعلق بالسياسة السعرية المناسبة ينبغي التأكيد على أن النقطة الهامة في هذا الشأن هي **السعر الحقيقي تسليم المزرعة والقوى الشرائية للنقود التي يكسبها الزُرَّاع من هذه الأسعار.**

أما الهيكل الريفي التقدمي فهو نتيجة إعداد مراكز الإنتاج الأساسية وتزويدها بالمعدات اللازمة ووسائل النقل وتوافر التعليم والرعاية الصحية ، وما يصاحب ذلك كله من مقومات التنمية الأساسية لتتوافر في القرية بوصفها **المركز الريفي** كافة الخدمات التي يحتاج إليها صغار الزُرَّاع لتحسين إنتاجهم وبالتالي تحسين ظروفهم.

ويتضمن تحقيق المناخ الاجتماعي الملائم اتخاذ إجراءات معينة مثل الإصلاح الزراعي ، وإلغاء المزارعة بالنسبة للعمال الزراعيين ، وإدخال تغيير أساسي في نظام الحيازة والإيجار وأخيرا مشاركة أهل الريف في الحياة السياسية والإدارية على المستويات المحلية والإقليمية والقومية.

وتعتبر هذه النقاط الخمس بوجه عام الأساس الضروري الذي يجب توافره لتقوم عليه التنمية الريفية ، كما يؤخذ من عدة دراسات مختلفة أن هناك عوامل أخرى تساعد على الإسراع في التنمية بخطى واسعة ، **أولها**

التعليم المتصل بالتنمية ، ويتوصل إلى ذلك بعدة وسائل منها التثقيف الجماهيري ، وتعديل برامج المدارس الابتدائية وفقا للظروف البيئية المحيطة بها ، أي جعلها مناسبة للريف ، ومكافحة الأمية ، وبرامج الارشاد على أن يكون الهدف الأساسي إعداد أذهان الريفيين لتقبل النظم والتحسينات الجديدة وخلق الوعي العام بأن في الإمكان تحسين المعيشة عن طريق تطبيق هذه التجديدات.

والعامل الثاني **إيجاد شبكة من مؤسسات الائتمان ليستطيع صغار الزُرَّاع الحصول على وسائل الإنتاج الجديدة مع التركيز بوجه خاص على توافر الائتمان محليا وبشروط وأوضاع تلائم صغار الزُرَّاع** الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات غير حسن السمعة والجهود الشخصية ، وقد استطاعت الأنظمة المختلفة التي طبقت في كثير من البلاد لتقديم الائتمان الموجه أن تحرز نتائج ملموسة.

أما المجموعة الثالثة من عوامل الإسراع بالتنمية فتشمل **بذل المساعدات والحوافز للأعمال الجماعية التي تقوم بها مجموعات من الزُرَّاع وسكان الريف** ومن هذه الجماعات ، التعاونيات واتحادات الفلاحين وجمعيات الادخار ولجان التنمية وغيرها من الجماعات الاجتماعية ، فقد استطاعت هذه الجماعات في ظروف معينة أن تؤدي الكثير وتقيم روابط التضامن والعمل الموحد بين الأفراد ، ورفع الروح المعنوية وإثارة الحماس للتمسك بالقيم خاصة المساعدة المتبادلة والإيثار والإدارة الذاتية **وأهم ما تحققه الجماعات هو تغيير الشخصية عن طريق المشاركة في الأنشطة الناجحة.**

وأرجو أن أوجه النظر إلى أن العديد من علماء التنمية يؤكدون على أن للجماعة الصغيرة إمكانيات عالية في المراحل الأولى من التحديث الاجتماعي بما لها من وظيفة محدودة ومحددة بدقة ومصالح واهتمامات مشتركة وتركيب خاص.

وتشمل الفئة الرابعة الأهمية القصوى للعوامل الإرشادية التي تتعلق بتحسين الأراضي واستصلاحها وأعمال الري والصرف وتسوية الأرض وما شابه ذلك.

وأخيرا يعتمد تخطيط التنمية الريفية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي على **إشراك السكان والأقاليم بمقوماتها الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام الكبير بالعوامل الفنية حيث أن العامل الفني يعتبر عاملا قويا للتعجيل بالتنمية بل يجمع العلماء على أن تنمية مهارات وقدرات العاملين الفنية هي من الأولويات التي تدعو إليها الحاجة الشديدة لتحقيق التنمية الريفية في وقت تتطلع فيه الأنظار إلى رفع مستوى المعيشة ، بينما يندر رأس المال ويتزايد السكان بمعدلات أعلى من معدل ارتفاع الإنتاج.**

التعاون كأداة للتنمية :

يبدو من الحقائق التي أوضحناها آنفا بشأن العوامل الأساسية والعوامل التي تساعد على الإسراع بالتنمية الزراعية والريفية ، **أن إنشاء المؤسسات الملائمة يُعتبر جانباً هاماً جداً في التنمية وسياستها ، ويجب أن تصمم المؤسسات بحيث تصبح سندا قويا للنمو الاقتصادي وتطبيق التكنولوجيا وتكوين رأس المال والتخصص في الإنتاج.**

وفي هذا الإطار من التفكير **يجرى البحث في كيفية استخدام التعاون كأداة للتنمية الريفية وتحت أية ظروف يمكن أن يتم ذلك ؟**.. وقد أخرجت المطابع في الآونة الأخيرة تلالا من المطبوعات عن التعاون تتراوح بين النشرات الدعائية والترويجية التي ينشرها أولئك الذين يعتقدون بصدق أن التعاون كمؤسسة ديموقراطية نشأت في البلاد الغربية إبان القرن التاسع عشر ، ومازالت قادرة على تأدية دورها في العالم المعاصر ، **وتبين التقارير الميدانية والبحوث ، ثم أخيرا الدراسات الأكاديمية صدق هذا الاتجاه.**

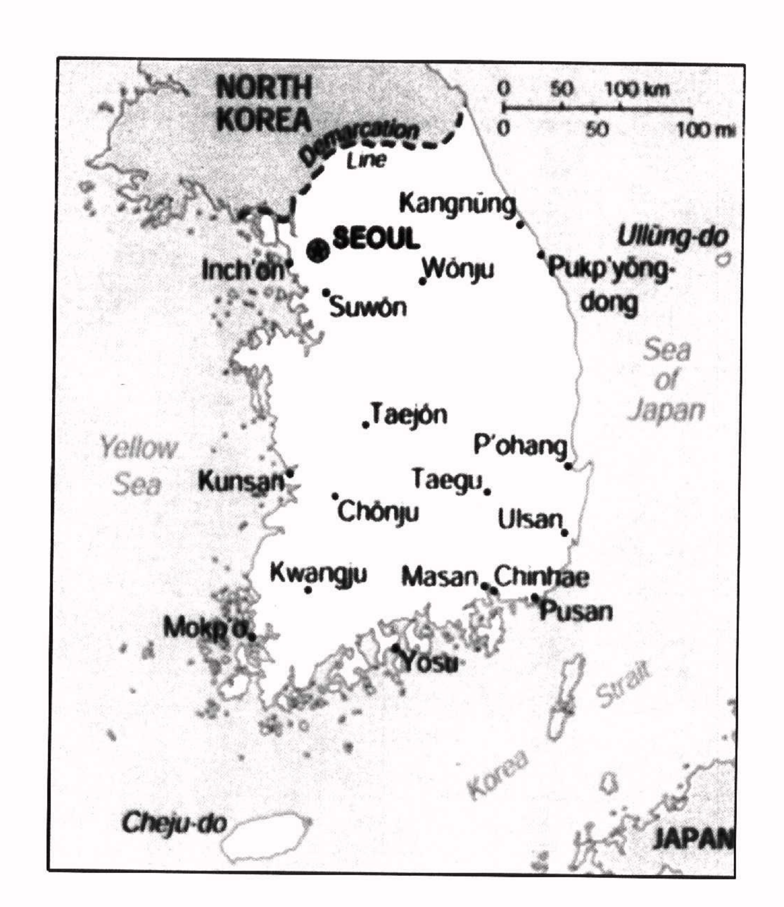
وكما يقول العلماء " **هناك من الأدوات والمعلومات ما يتيح اختيارا واسعا منها بل أوسع مما كان متاحا في أي وقت مضى** ، فمثلا يوجد نحو ٢٠٠ شكل مختلف من أشكال التجمعات شبه التعاونية في البلاد النامية ، وإذا كان كل هذا المخزون من المعلومات لا يستخدم الاستخدام الصحيح على نطاق واسع فإنما مرده – جزئيا على الأقل – إلى أنه ليس معروضا بالأسلوب السهل ، والوسيلة السهلة التي تتناسب مع هؤلاء الذين هم في أشد الحاجة إلى المعرفة وأسلوب التطبيق.

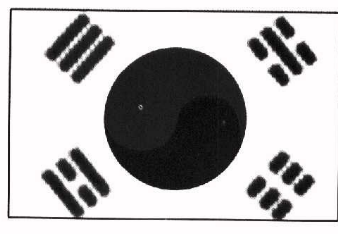
ولهذا السبب حاول علماء التعاون أن ينظموا مؤتمرات ويجمعوا عددا من الخبراء ذوي التجارب في مختلف القارات والأقطار ليوضحوا الظروف والشروط التي يمكن في ظلها أن تؤدي تعاونيات صغار الزراع دورها بنجاح كمؤسسات مساندة للتنمية الريفية ، وفيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية – أي البحوث والإرشاد وتوزيع مقترحات الإنتاج والنقل وحوافز الإنتاجية العالية – فلا شك أنه توجد أنماط عديدة يمكن دراستها وتحليلها

لتوضيح كيفية استخدام التعاونيات في أنحاء العالم من أجل تنظيم هذه الخدمات الضرورية في المناطق الريفية.

ومن الموضوعات الدقيقة في هذا الشأن فيما يبدو هو " **دور الجمعيات التعاونية كأداة للتغيير الاجتماعي المخطط والموجه في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية** " وقد قيل ، بناء على الأدلة المتوافرة في كثير من المناطق أن التطبيق العملي أثبت أنه من غير المحتمل أن تحقق التعاونيات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة لها معا ، **بل أن جهودها قد تحقق هذه أو تلك.**

الفصل الثالث عشر
مؤتمر سيول ٢٠٠١





هذا العلم ترمز ارضيته ذات اللون الابيض الى معنى السلام. وفى وسط العلم توجد دائرة باللونين الاحمر والازرق تعبيرا عن الصراعات التى تعاونى منها البشرية فى الكرة الارضية. ويحيط بهذه الدائرة اربعة رموز ذات خطوط سوداء تعبر عن الشمس والقمر والارض والسماء واثر هذه الرموز التى تمثل طبيعة كوريا البيئية

أضواء على كوريا الجنوبية :

قد يكون من الإنصاف لدولة مثل كوريا وقد فاجأت الجميع بحسن وكفاءة تنظيمها الرائع لما تضمنه جدول أعمال الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي بمناسبة الإنعقاد الذي تم في سيول أكتوبر ٢٠٠١ ، أقول من حق كوريا أن نُلقي بعض الأضواء على تاريخها وتقدمها الإقتصادي المُذهل في فترة قصيرة نسبياً من الزمن الأمر الذي جعل المحللين الإقتصاديين والسياسيين يطلقون عليها أنها أحد النمور الذين حققوا معجزة إقتصادية ، ونحن جميعاً نعرف أن كوريا صارت **خلال العقدين السابقين دولة سريعة التطور إقتصادياً وإجتماعياً حتى لحقت بالدول المتقدمة في وقت قصير** بسبب ما حققته من نمو سريع في المجالين الإقتصادي والإجتماعي حيث إرتفع دخل الفرد من ٨٧ دولار حتى وصل إلى ٩٢٥٠ دولار عام ١٩٩٢ ، ثم وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دولار عام ١٩٩٥ .. وكوريا لها تاريخ ضارب في أعماق التاريخ حيث يمتد تاريخ كوريا إلى أكثر من ٢٠٠٠ ق.م ، وتوالت عليها ممالك عديدة من أهمها مملكة "كوريو" التي إشتق منها إسم كوريا ، **وهي تعني بلغتهم العلو والصفاء.**

والجدير بالذكر في هذا المقام أن نوضّح أنه **منذ عام ١٩١٠ إحتلت اليابان كوريا وأصبحت منذ ذلك التاريخ جزءاً من الإمبراطورية اليابانية حتى إنتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ بهزيمة اليابان وتحرير شبه الجزيرة الكورية ، ثم إنقسمت إلى دولتين منفصلتين تفصل بينهما دائرة عرض ٣٨° شمالاً ، وهما دولة كوريا الشمالية ومساحتها ١٢٣ ألف كم² وهي شيوعية تؤيدها الصين الشعبية وروسيا – وكوريا الجنوبية ومساحتها ٩٩ ألف كم² وهي دولة رأسمالية تؤيدها الولايات المتحدة الأمريكية** .. وقد

أدى الصراع الذي كان دائراً بين القطبين الأعظم في ذلك الزمان إلى عديد من الحروب في منطقة جنوب شرق آسيا ، **ومن هذه الحروب ما حدث في عام ١٩٥٠ حيث هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية لضمها إليها وإستمرت الحرب حتى نهاية ١٩٥٣** دون أن تحقق هذا الهدف ، وأدت الجهود الدولية لحسم هذا الصراع إلى إقامة منطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين تفصل بينهما دائرة عرض ٣٨° شمالاً .. وإسم كوريا الجنوبية الآن المعروفة به في العالم وفي الأمم المتحدة هو جمهورية كوريا – وعملتها هي الـ " وُنّ "... وتبنت كوريا الجنوبية لنفسها شكلاً لعلمها الوطني الحالي ، وقال لنا علماء كوريا أن هذا العلم ترمز أرضيته ذات اللون الأبيض إلى معنى السلام ، وفي وسط العلم توجد دائرة باللونين الأحمر والأزرق تعبيراً عن الصراعات التي تعاني منها البشرية في الكرة الأرضية ، ويحيط بهذه الدائرة أربع رموز ذات خطوط سوداء تعبر عن الشمس والقمر والأرض والسماء وأثر هذه الرموز التي تُمثل طبيعة كوريا البيئية على وجود المناخ من حيث تعاقب الربيع والصيف والخريف والشتاء.

وتتميز كوريا بشقيها الشمالي والجنوبي بجبالها الشاهقة ومجاريها المائية المتدفقة حتى إنه يُطلق على كوريا الجنوبية إسم " سويسرا الشرق " ومن خريطة جمهورية كوريا يتضح لنا :

*) **<u>الموقع</u>** : تقع شبه جزيرة كوريا بشقيها في أقصى شرق آسيا – وتضم دولتين هما كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بينهما دائرة عرض ٣٨° شمالاً ، ويحدها شرقاً بحر اليابان – الذي يسميه الكوريون البحر الشرقي – وإلى الغرب يقع البحر الأصفر الذي يفصلها عن الصين ، وإلى

الجنوب يقع المحيط الهادي ، ويمر خط طول ١٣٠° شرقاً في شرقها مباشرة.

*) **السطح** : تشغل المرتفعات نحو ٧٠% من مساحة كوريا الجنوبية وتمتد سلسلة الجبال على طول الساحل الشرقي ، وهي شديدة الإنحدار نحو بحر اليابان (البحر الشرقي) بينما هي متدرجة نحو الغرب حيث تنتشر السهول ، والساحل الغربي الذي يطل على البحر الأصفر شديد التعرج وتنتشر أمامه الكثير من الجزر الصخرية التي يبلغ عددها ٣ آلاف جزيرة، ويتخلَّلْ كوريا الجنوبية كثير من الأنهار والمجاري المائية ويولد منها طاقة كهرومائية عظيمة ساعدت على تنمية الأقاليم صناعياً وزراعياً – **ومن أشهر الأنهار نهر هان الذي تقع عليه العاصمة سيول** ، وقد سعدت أثناء إقامتي بأن أُقيم في أحد الفنادق التي تطل على نهر هان.

*) **المناخ** : يسود كوريا المناخ الموسمي ، فالصيف حار وأمطار غزيرة بسبب الرياح الموسمية الصيفية التي تأتي من المحيط ، والشتاء جاف بارد ، وتهب في الربيع رياح محلية محملة بالأتربة الصفراء آتية من الصين أي من داخل القارة.

*) **النبات** : تغطي الغابات نحو ثلثي مساحة البلاد ، ففي الشرق تغطي الغابات الصنوبرية المرتفعات ، وتغطي الغابات النفضية المنخفضات ، أما في الغرب فتنتشر الغابات النفضية والغابات المعتدلة دائمة الخضرة.

*) **السكان** : بلغ عدد سكان جمهورية كوريا الجنوبية ٤٣ر٦٦٣ر٠٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وتعتبر كوريا مجتمع متجانس رغم نزوح بعض الجيران كالمغول والصينيين واليابانيين منذ وقت بعيد إليها ، وكان معدل المواليد في أوائل الستينات نحو ٤ في الألف إلا أن هذا المعدل إنخفض

حتى بلغ عام ١٩٩٤ نحو ١ في الألف ، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى زيادة أعداد المرأة العاملة ، وكذلك إلى تشجيع الحكومة الأسر على أن يقتصر الأبناء على مولود أو إثنين على الأكثر. وقد إرتفعت نسبة سكان الحضر من ٢٨% عام ١٩٦٠ حتى وصلت ٧٥% عام ١٩٩٤ لذلك فالمدن هي أشد الجهات إزدحاماً بالسكان – فمثلاً يبلغ تعداد مدينة سيول العاصمة ١٠ر٧٩٩ر٠٠٠ نسمة ، وقد خلفت إرتفاع نسبة الحضر مشكلة عدم التوازن بين المدن والأقاليم الريفية ، مما أدى إلى وضع خطط لتنمية الأقاليم الريفية خاصة في النواحي الإقتصادية.

*) <u>اللغة</u> : تنتمي اللغة الكورية إلى مجموعة اللغات الأورالية ، وهي لغة مشابهة للغة اليابانية وساعد سهولة تعلُّمها إلى **انخفاض نسبة الأمية التي تبلغ الآن أقل من ٥%.**

*) <u>الديانة</u> : تتعدد العقائد في جمهورية كوريا ، **فالعقيدة الرسمية هي البوذية** ، كما توجد عقائد أخرى وهي الكونفوشيوسية والمسيحية والإسلام وديانات أخرى ، ورغم كثرة الديانات فإن جميع من تقابلنا معهم ، والصحف التي يصدروها باللغة الإنجليزية تقرر أنه **لا توجد أي خلافات حول العقائد.**

*) <u>العادات والتقاليد</u> : والجدير بالذكر أننا لاحظنا **أن العلاقات الأسرية هامة في المجتمع الكوري ، ويتعلم الصغار إحترام الكبار ، ويطيع الأولاد والديهم ومعلميهم ، وتطيع الزوجة زوجها** ، ويعد الأرز الغذاء الرئيسي والمشترك في كل الوجبات ويؤكل بعودين من الخشب.

*) <u>الأعياد والإحتفالات</u> : ويحتفل الكوريون في العطلات والأعياد والمناسبات الكثيرة والتي يبلغ عددها نحو ٥٠ مناسبة ، حيث يخرج الكوريون في

مواكب فخمة وملابس ملونة لتأدية الطقوس ، والأعياد الكبرى في كوريا **ثلاثة أعياد هي : عيد العام الجديد** وهو أكبر الأعياد ، **وعيد " تانو "** وتقام فيه مباريات المصارعة الحرة وحفلات الرقص التنكرية والإستعراضات الغنائية ، **وعيد " تشوسوك "** ويحتفلون به عند إكتمال القَمر خلال موسم الحصاد ، ومن الأعياد الأخرى التي يحتفل بها الكوريون وتزدان بالألوان ، **عيد ميلاد بوذا.**

*) **الفنون** : **ويشتهر الكوريون بحب الفنون بمجالاتها المختلفة** ومنها : فن الخزف والسيراميك ، والرسم والطلاء ، وكذلك بالموسيقى حيث يحب الشعب الكوري الموسيقى منذ القدم ، وتقترن الموسيقى بالرقص فيقوم الراقصون في ثمان صفوف بكل صف ثمان أفراد متشابكي الأذرع في دوائر ، وهم يرتدون الملابس الحمراء. **ومن الرقصات المشهورة رقصات الفلاح التي يؤدونها في المآتم لتقديم التعازي ويطلبون الرحمة والحظ للميت** ، وتتم هذه الرقصات مرتين كل عام قمري ، وقد إشتهرت كوريا منذ القدم بالرسم والعمارة ، **ومن آثار كوريا في مصر في هذا المجال إسهام المتخصصين في التشييد في بناء قصر المؤتمرات وبانوراما حرب أكتوبر التي مولتهما الصين.**

حقائق عن كوريا الجنوبية :

*) **تعتبر كوريا الجنوبية سابع دولة في صيد الأسماك في العالم ، إذ توضح الأرقام أن صادرات كوريا من أسماك ومحار البحر تزيد عن ٧ر١ بليون دولار سنويا ، وأن حوالي ٦٥% من أراضي هذه الدولة مغطاة بالغابات ، و ٢١% أراضي صالحة للزراعة.**

*) يوجد بكوريا الجنوبية قوات طوارئ أمريكية يصل تعدادها إلى ٤٠,٠٠٠ شخص ، بالإضافة إلى عدة آلاف من رجال الأعمال والفنيين الأجانب.

*) **وقَّعت كوريا الجنوبية في محاولة منها للوقوف في وجه تهديدات جيرانها – معاهدة صداقة وتجارة Treaty of Amity and Commerce مع الولايات المتحدة ، وهي أول دولة غربية تقيم معها كوريا علاقات دبلوماسية.**

*) وقد يكون من المناسب أن نذكر أن كوريا تعرضت فيما مضى للأساليب الاستعمارية التي تضع مصالح الدولة الاستعمارية في مقدمة أولوياتها ، وذلك في إطار تبادل المصالح على حساب الشعوب حيث تمت الموافقة فيما مضى من خلال المفاوضات ، على أن تعترف الولايات المتحدة بمصالح اليابانيين في كوريا ، إذا قبلت اليابان بوجود المصالح الأمريكية في الفلبين. ونتيجة لذلك **تم إضافة كوريا كإحدى المستعمرات اليابانية في عام ١٩١٠ ، وكان الحكم الياباني قاسياً ، وإستغلت كوريا إستغلالا سيئاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية** ، بالإضافة إلى بعض الأشياء الأخرى ، **فقد أجبرت اليابان العديد من الشابات الكوريات على أن يصبحن نساءً " للتسلية والترفيه " ، أو عبيداً للجنس للقوات اليابانية** ، وحتى يومنا هذا ، مازالت هذه الذكريات عن هذا الأسلوب الظالم كامنة في نفوس الكوريين ، **وقد إعترف واعتذر رئيس وزراء اليابان الحالي عن هذه الإساءة.**

*) تم التوقيع على الهدنة في عام ١٩٥٣ ، مع تحديد منطقة منزوعة السلاح ، ومازالت قائمة حتى الآن . **وفي ضوء هذه الحقيقة فإنه يمكن القول أنه ، مازالت كوريا الشمالية والجنوبية في حالة حرب.**



رئيس وزراء اليابان يعتذر امام الشعب الكورى عما وقع عليه من ظلم وعلى وجه الخصوص قهر النساء واستغلالهن لصالح المستعمر من اليابانيين

*) حدد الفيلسوف كونفوشيوس منذ ألفي سنة مضت الفضائل الأساسية الأربعة التي إستمرت في تشكيل الفكر الكوري وهي : **الولاء** ، **وإحترام الوالدين وكبار السن** ، والخير والصلاح ، والإستقامة. وقد دافع أيضاً عن خمس أنواع من العلاقات التي تجسد سلسلة صارمة من الأوامر وذلك في مقابل أن يسود في كوريا الإنسجام والولاء الكامل **وتتلخص فيما يلي :**

١) يجب أن يكرس الحاكم كافة جهوده للعمل على تحسين أحوال الرعية.

٢) ينبغي أن يحمي الزوج زوجته. والزوجات يجب أن يكن مطيعات ومخلصات ، كما يجب أن يوفر الزوج لزوجته كل طلباتها في حدود قدراته وإستطاعته.

٣) يجب على الأبناء الثقة في آبائهم ، وأن لا يصدر من الأبناء ما قد يعتبر عدم طاعة لهم ، وأن يظهر الأبناء دائماً حبهم وإحترامهم ورعاية والديهم عند الكبر.

٤) يرتبط كبر السن بالحكمة – ولذلك يجب أن يحظى كبار السن بمعامله مختلفة ، ليس فقط داخل الأسرة ولكن أيضاً داخل العلاقات الإجتماعية.

٥) يجب أن يخلص الأصدقاء ويكونوا على إستعداد لتقديم المساعدة لبعضهم البعض ، إن عدم الأمانة بين الأصدقاء من السلوكيات المعيبة التي ينبغي أن تُقابل بالعقاب المناسب.

*) أصبحت كوريا منذ التسعينيات من القرن العشرين دولة حديثة وعالمية ، وتمشي بخطى سريعة وشديدة الفعالية ، **وقد أصبحت منذ عام ١٩٩٥**

رابع أكبر دولة منتجة للمعدات الإلكترونية في العالم ، وثاني أكبر دولة في العالم في صنع الأجهزة المنزلية الإلكترونية.

*) طبقاً لما كتبته صحيفة المجلة الدورية لإقتصاديات الشرق الأقصى Far Eastern Economic Review **فهناك ما لا يقل عن ٢٤ مليون من البالغين والأطفال في كوريا الشمالية يواجهون الخطر وذلك نتيجة الفيضانات الشديدة وفصول الشتاء** القاسية والتي قضت تماماً على مخزون الحبوب ، والإرث الذي ورثته كوريا الشمالية عن روسيا أثناء حكم ستالين فيما يتعلق بالسياسات الزراعية الخاصة بالإعتماد على النفس ، وعدم توافر القدرة لدى الحكومات المحلية على العلاج المبكر وتوجد الآن العديد من الجهود للتقارب بين الكوريتين الشمالية والجنوبية ، وعلى وجه الخصوص تبذل جهوداً دبلوماسية مكثفة لتوفيق المصالح بين كوريا الشمالية والجنوبية.

*) أن الكوريين يكنون الكثير من الإحترام إلى التعليم ، وفي قديم الزمن ، كان العلماء الكوريين والفلاسفة هم صُناع السياسة وكان الإقتصاد متروكاً للتجار والتقنيين. وهناك تقليد قديم آخر مازال مستمراً حتى يومنا هذا وهو " chang in chong shin ، **أي النضال من أجل الكمال الفني** ".

*) يرى الكوريون أن إنتخاب الرئيس كيم يونج سام Kim Young-Sam عام ١٩٩٣ **وضع أساس أول حكومة مدنية أصيلة في كوريا خلال ٣٢ عاماً** حيث أعلن مولد **" كوريا جديدة " التي تقود شعبها إلى العدالة الإجتماعية والإستقرار الإجتماعي**. وقد قدمت إدارة كيم " برنامجاً عن

العولمة " globalization صمم من أجل تأسيس هذه الدولة بحيث تصبح **قوة هامة في المنطقة الباسيفكية الآسيوية.**

*) يرى علماء العالم أنه يمكن تحقيق التنمية والازدهار في العالم أجمع إذا تحققت روح التعاون والأخوة الانسانية ، وتجردت الدول الاستعمارية عن غطرسة القوة والرغبة في الاستحواذ على ثروات الشعوب ، وأن الدول التي تخطط لبسط سيطرتها على العالم ، أو التوسع على حساب جيرانها لتنفق من الأموال ما هو كفيل بإصلاح العالم أجمع ، واستخدام ثروات الأرض لصالح المجتمع الانساني ، ويرون أنه لو أنفق ما يصرف على السلاح لاعمار أفريقيا وحدها ، فإن خيراتها لن تجعل على الأرض فقيرا أو معدوما !!... ولكنها نوازع الشر التي تعتمل في نفوس بعض البشر !!... ويرون أنه مع وجود السلم والحرية النسبيين إزدهر موقف كوريا التنافسي في مجال التجارة والأعمال ، وكان من المسلم به أن السنوات الأخيرة من القرن العشرين قد **يتذكرها الناس كحقبة إستطاعت فيها كوريا إعادة إستكشاف نفسها مع بزوغ نظام سياسي مختلف إلى حد كبير.**

الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي وجانب من المشكلات الإدارية والمالية :

أكتب هذا الموضوع من الأرض التي تشكل دولة كوريا الجنوبية ، **والتي أصبحت عبر السنوات القليلة الماضية إحدى الدول التي شهد لها العالم بأنها واحدة من أسرع الدول تطوراً في العالم سواء في ذلك المجال الإقتصادي ، أو الصناعي أو الإجتماعي ، ويمتد تاريخها إلى أكثر من**

٢٠٠٠ عام قبل الميلاد ، وقد توالت عليها ممالك عديدة من أهمها مملكة كوريو التي إشتُقَّ منها إسم كوريا ، وهذا الإسم يعني العلو والصفاء ، وقد إحتلتها اليابان منذ عام ١٩١٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، ثم إنقسمت إلى دولتين منفصلتين تفصل بينهما دائرة عرض ٣٨ درجة شمالاً هما دولة كوريا الشمالية في الشمال ودولة كوريا الجنوبية في الجنوب.

وقد عقد الحلف التعاوني الدولي جمعيته العمومية التي تنعقد كل سنتين ، وقد بدأت إجتماعاتها هذا العام في ١٢ أكتوبر ٢٠٠١ على أرض كوريا الجنوبية وفي عاصمتها سيول ، وقد شهد هذا اللقاء العديد من المتغيرات التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحلف منذ إنشائه عام ١٨٩٥ ، **حيث تم تغيير رئيس الحلف وهو من البرازيل بعد(*) قضائه فترة واحدة !!.. ، وأرجو أن أذكر بهذه المناسبة أنه لم يكن على وفاق مع كبار معاونيه حيث سبقه إلى الإستقالة أبرز القوى الوظيفية التي إستند إليها الحلف في إدارة نشاطه منذ عشرات السنين وعلى رأس هذه القوى الوظيفية مدير الحلف ، واثنين من أبرز معاونيه وأقدرهم وهما مديرة الإتصالات وسكرتيرة اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام ومساعدتها.**

وقد يكون من الأهمية بمكان أن أشير إلى مناقشات الجمعية العمومية أوضحت أن الحلف **يجتاز مرحلة في غاية الصعوبة نتيجة لوجود عُسر مالي شديد خلال السنتين الماضيتين ، وأوضحت المستويات المسئولة عن الحلف أن المال هو سبيل الحلف الى تحقيق أهدافه الإقتصادية والإجتماعية ، وأن**

(*) من المتعارف عليه في الحلف أن ينتخب رئيس الحلف فترتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات ، وقد قضى رئيس الحلف الذي سبقه لارس ماركوس ثلاث فترات.





كوفى أنان - السكرتير العام للأمم المتحدة يقول بمناسبة إفتتاح الجمعية
العمومية للحلف : إن المشروعات التعاونية تمد التعاونيات بالوسائل التنظيمية
التى تمكن قطاع عريض من أن يأخذ على عاتقه القدرة على الإبداع الإنتاجى
و إتاحة فرص العمالة و تحقيق الإندماج الإجتماعى

توفير القدر الكافي من الأموال يُمكّن الحلف من أداء وظائفه بصورة لائقة ، ومن هذه الحقيقة فإن على الجمعية العمومية أن تبحث في الأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق فائض يساعد الحلف على تدعيم مركزه المالي ، وأيضاً تحقيق أهدافه في التنمية الإجتماعية والإقتصادية بصفة عامة ، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية بصفة خاصة.

وعلى سبيل المثال أوضحت تقارير المحاسبين القانونيين للحلف أن ذلك العُسر إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى **توقف العديد من الدول المانحة عن مواصلة ما كانت تُقدمه من عون ومنح للتنمية التعاونية بصفة عامة ، والتنمية الثنائية بصفة خاصة والتي كانت تشترط فيها الدول المانحة إشتراك الحلف عند تنفيذ المشروعات المترتبة على مثل هذه المنح بهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.**

ومن بين الأمثلة التي أوضحها الحلف بالنسبة لحاجته إلى المال ، الوضع بالنسبة لمقر الحلف نفسه فإن إيجار مقر الحلف في جنيف إبتداءاً من شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ أصبح ١٣٢ر٠٠٠ فرنك سويسري سنوياً ، وذلك لأن عقد الإيجار الذي إنتقل بموجبه الحلف إلى مقره الأخير ينص على ذلك ، وتم الإتفاق عند التجديد على هذا المبلغ.

وهناك مثل آخر فقد إستطاعت اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام في عام ١٩٩٦ الإشتراك في مشروع يتعلق بجمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بالحركة التعاونية في الدول الأوروبية ، وفي مقابل ذلك تعهدت المفوضية الأوروبية European Commission أن تخصص منحة قدرها ١٦٠ر٦٣٥ وحدة نقد أوروبية ، وهي تعادل تقريباً ٢٦٥ر٠٠٠ فرنك سويسري ، **وحتى ميزانية عام ٢٠٠٠ لم يتحقق دفع المبلغ الذي تعهدت بدفعه حيث مازال**

مبلغ ٥٠٠ر١٢١ فرنك سويسري لم يتم دفعه حتى الآن ، وعلم الحلف أنه لا أمل في تحصيل هذا المبلغ !!!.

ومن المشكلات الأخرى التي عانى منها الحلف أنه نتيجة لإستقالة عدد من القوى الوظيفية الرئيسية وما يترتب على ذلك من حقها في الحصول على مكافآت ترك الخدمة ، فإن الحلف تحمّل مبلغاً قدره ٣١٦ر٤٨٥ فرنك سويسري للقوى الوظيفية التي تركت وظائفها ... هذا بالإضافة إلى التكاليف التي تحملها الحلف بالنسبة لإعادة هيكلة المركز الرئيسي للحلف ، والتي منها :

تعيين : كارل جوهان نوجيلستروم من فنلندا مديراً للحلف.

وتعيين : ماريا ايليناشيفي – نائباً لمدير الحلف بالإضافة إلى عملها كمدير للعلاقات الدولية للحلف ، وعلى وجه الخصوص المنظمات غير الحكومية.

ومن المشاكل الأخرى التي عانى منها الحلف مشكلة الأجور والمصاريف التي يتحملها الحلف في إدارته للمكاتب الإقليمية للحلف ، **حيث يدفعها بالعملات الأجنبية ، ويُراعي عند دفعها تقلبات سعر الصرف.**

وقد بلغ العجز في ميزانية الحلف عام ٢٠٠٠ مبلغاً وقدره ٣٥ر١٩٤ر١ فرنك سويسري ، والعجز في ميزانية المكاتب الإقليمية مبلغاً وقدره ٩٩٨ر٦٢٦ فرنك سويسري!!...

وأرجو أن أوضح أن رئيس الحلف الذي إنتهت دورته تبيَّن له أن اللجنة الدولية للإتصالات تقوم بتحقيق أهداف الحلف وفقاً لما تنص عليه قوانين الحلف ولوائحه ، **ومن هذا المعنى بذل رئيس الحلف السابق جهوداً منذ**

توليه الرئاسة بحيث تكون هذه اللجنة(*) جزءاً عضوياً من هيكلة الحلف ... وأن تكون تحت رئاسته المباشرة !!.. ولتحقيق هذا الهدف إجتمع مع اللجنة مرات عديدة ولم توافقه اللجنة على جميع آرائه ، **ومن هذا الموقف ترك العديد من الأعضاء المخضرمين لجنة الإتصالات !!.**

وبعد الإطاحة بمدير الحلف السابق ومديرة الإتصالات بالحلف السابقة والتي كانت في نفس الوقت سكرتيرة اللجنة الدولية للإتصالات ... فقد أطاح رئيس الحلف السابق بها ، نظرا لأنها لم تتفق معه في الرأي !!... وبذل رئيس الحلف السابق جهوداً أخرى لتحقيق هدفه ، ومن بين هذه الجهود الإجتماع برئيس اللجنة الدولية للاتصالات منفرداً وأخذ منه إعترافاً بأن اللجنة **هي لجنة إستشارية لرئيس الحلف** !!.. وعيَّن رئيس الحلف السابق المدير الجديد للحلف سكرتيراً للجنة !!.. وقد تمَّ الإتفاق على أن يتحقق في إجتماع سيول إيجاد أساليب التعاون المشترك وفقاً للخط الجديد الذي قرره رئيس الحلف السابق !!.. وهكذا .. شهد الحلف تغيرات متسارعة ، وعسر مالي شديد ، ورغبة صادقة من الأعضاء في حل المشكلات حتى يستمر الحلف في أداء وتحقيق أهدافه الإجتماعية والإقتصادية ... وفوق كل ذلك تحقيق السلام.

الأسرة التعاونية وأثرها في مستقبل المنظمات :

تميَّز لقاء الشباب التعاوني في مؤتمرهم الذي انعقد في سيول عاصمة كوريا بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للحلف التعاوني ، مشاركة صفوة من علماء التعاون الذين يؤمنون بالدروس المستفادة من تجارب الرواد التعاونيين

* عاصر الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير هذه اللجنة منذ عام ١٩٧٦ ، وشغل منصب عضو اللجنة التنفيذية لها ، ولكن له دور في تطويرها ، وفي إقتراح إصدار مجلة خاصة عند عقد إجتماعات الجمعية العمومية والمؤتمرات ، وشارك فعلا في تحرير هذه المجلة.

الأوائل ، خاصة وأنهم استندوا فى إقامة تجاربهم إلى آراء علماء الفكر التعاوني المعاصرون لهم ، في إطار من الأسس الأخلاقية المستمدة من الشرائع السماوية ، والصبر والمثابرة في العمل من أجل تحقيق أهدافهم ، معتمدين في ذلك على أنفسهم ، وعدم اللجوء إلى الغير في تدبير ما يحتاجونه من أموال من أجل إقامة مشاريعهم ، خاصة وأن التشريعات التي كانت تصدر في زمان رواد روتشديل الأوائل كانت لا يراعى فيها الصالح العام لمجموع أفراد الشعب ، **بل كان يراعى فيها صالح الطبقات القادرة وحدها** !!... ورغم الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالطبقات الكادحة ، **وعلى سبيل المثال فإن القوانين التي كانت تنظم المجتمع فيما مضى في بريطانيا كانت تبيح تأديب العاطلـــين** !!... وفي هذا الشأن يقول أحد هذه القوانين " **جميع الأشخاص المشردين ، والعمال القادرين جسمانياً ، إذا شوهدوا متسكعين سيُجلدون علناً حتى تدمي أجسامهم** " !!... ويحدث هذا حتى وإن كان **العاطلين لا يجدون سبيلاً إلى العمل** !!..؟.. أي أن الذنب في البطالة ليس ذنبهم ، ورغم ذلك يعاقبون على ذنب أو حالة ليس لهم اختيارا فيما هم فيه من عطالة !! ولعل السبب في هذا القانون أن الأغنياء يدفعون العمال إلى أن يبحثوا عن عمل يجنبهم العقاب ، فيقبلون العمل بشروط الأغنياء المجحفة !!..

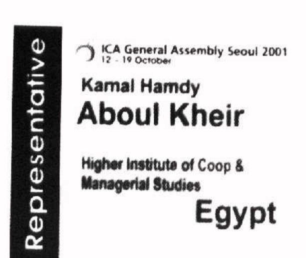
ولعل هذا المثل السابق الذي يعتبر جانباً من عديد من الأمثلة الأخرى التي أوضحها العلماء ، تذكرة في سياق هذا الموضوع لكي يعرف الشباب التعاوني المعاصر الظروف التي عاشها المؤمنين والمكافحين من شباب التعاون **في ظل النظام الذي كان سائداً وقت أسلافهم من الرواد التعاونيين** ، ويكفينا في هذا المقام أن نشير إلى قول العلماء المنصفين الذين حللوا الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. إلخ ، قالوا في النظام الذي كان قائماً

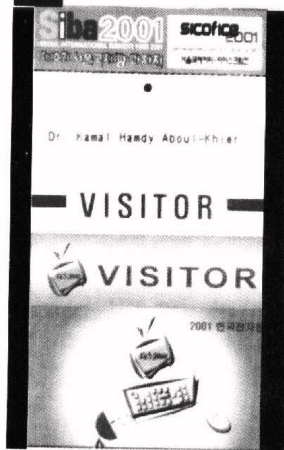
وقتئذ " كان النظام القائم وقتئذ يعتبر مصلحة الفئات القادرة هي المحرك الأول لنظام الحكم... ووصفه البعض بأنه نظام يستند إلى القوة التي تخدم أغراضاً شريرة .. وأن هذا النظام كان محاطا بإطار قوي من العُرف الذى يفرض السمع والطاعة للسلطة .. وأن هذا النظام أدى إلى زيادة نفوذ الطبقة التجارية ، وتأسيس الإمبراطوريات الاستعمارية وإدارتها ، وحصول الدول الاستعمارية من المستعمرات على المواد الأولية بأرخص الأثمان ، ثم إعادتها إلى المستعمرات في شكل سلع مصنوعة بأغلى الأثمان .. !!... هذه الحقائق التي سجلها التاريخ تعتبر جانباً من الأضواء التي أوضحها المحاضرون للشباب التعاوني لكي يتفهموا أثر مسيرة الرواد التعاونيين في وضع الإطار التعاوني للحياة الاقتصادية ، ومحاولاتهم من أجل تجنيب الناس الآلام ، في إطار قواعد عامة واجبة التطبيق بحيث تمنع السلطات الحاكمة والأغنياء من الغُلو والإسراف في السعي وراء مصالحهم ، أي ينبغي وجود ضوابط تحت شعار إدعاء الحرية !!... فلا ينبغي ترك الحرية لهؤلاء الذين يضعون مصالحهم الخاصة فوق كل اعتبار ، دونما التحقق من أثر ممارسة هذه الحرية ، أي ما إذا كانت هذه الحرية ستؤدي إلى إيقاع الضرر بالغير أو إيذائه !!... ، ولعلنا جميعاً نعرف أن فقه الشريعة الإسلامية يؤكد على أنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

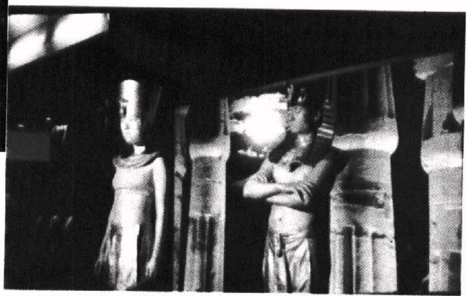
من هذه المقدمة البسيطة التي نلقى الأضواء فيها على جانب مما دار في هذه اللقاءات العلمية ... نتعرف على ... لماذا دار حوار بين الشباب التعاوني والمحاضرين حول " ثروة الفكر التعاوني اجتماعيا .. واقتصاديا.. وإنسانيا... وكيف أن هذه الثروة الفكرية انتشرت في عقول المفكرين والمثقفين ، وأدى هذا إلى التأثير فى عقول الناس ومشاعرهم ، لأن هؤلاء

المفكرين والمثقفين لجئوا إلى منطق العقل لتنوير أذهان الناس ، وتصفية معارف مواطنيهم من ظلمات الجهل ، وتدريبهم على المنهج العلمي والعقلي في التفكير والمعرفة ، وأهمية بذل الجهود للتعرُف على مشكلات الإنسان واحتياجاته ، والعمل على إشباع هذه الاحتياجات في إطار منظمات تعاونية قائمة على الجهود الذاتية ، وحسن إعداد الشباب التعاوني الذي يتولى القدرات الوظائفية التي تتحمل مسئولية هذه الوظائف ، وذلك حتى يتحقق الانسجام أو التناسق الفكري ، والعطاء الوظائفي الذي يقوم على روح الإيثار وإنكار الذات وتغليب صالح الجماعة ووضع هذا الصالح فوق كل اعتبار... ولذلك وضع الرواد التعاونيين شعار تحـت عنوان " الفرد للمجـموع .. والمجموع للفـرد " ... أي تعبئة كافة الإمكانيات لتحقيق النفع العام.

وقد يكون من الأهمية أن نوضح أن هناك العديد من الآراء التي حظيت بمناقشة مستفيضة ، ومن بينها الإهتمام ببناء الأسرة التعاونية ، والإهتمام بدورها في الإسهام في تنشئة الشباب ، في إطار الإهتمام بالأهداف الإجتماعية العامة للتعاون ، ومن أجل هذا نادى بعض علماء التعاون بفتح أبواب الجمعية وما تقوم به من نشاطات لجميع أعضاء عائلة العضو التعاوني ، ويرى هؤلاء العلماء أنه في هذه الحالة ينبغى التفرقة بين العضوية التي تتطلب شروط مالية ، والعضوية التي تستهدف تعميق فهم التعاون عن طريق التوعية والتثقيف والتنوير والتعليم وأثر هذه العناصر فيما يتعلق بالدور الذي يستفيد به البناء التعاوني من حيث أن يعيش أبناء الأسرة بالقرب من النشاط الإجتماعي والإقتصادي للمنظمات التعاونية ويتفهمونه بحيث يعتبرون أعضاء تحت التمرين للإستمرار التعاوني في المستقبل ،







تحرص الحركة التعاونية بكوريا على تلبية رغبات ضيوف مؤتمرها و الصورة أعلاه توضح جانب من التيسيرات التى قدمتها للدكتور / كمال حمدى أبو الخير و منها زيارة لمعرض الألكترونيات و أيضاً دور مصر الفرعونى .

ولعل هذا هو الذي أدى بالحركة التعاونية الإستهلاكية السويدية إلى أن تقيم **تمثالاً لرمز الأسرة التعاونية فى تدعيم الحركة التعاونية فى واجهة مركزها أو صرحها الكبير الذى أقامته للتعليم التعاونى.**

الشباب التعاونى ومشكلات العصر :

قال رئيس الحلف السابق مستر رودريجس **أنه يؤمن بأن شباب العالم هم الأقدر على التعبير عن مشكلات العصر** ، وهم فى نفس الوقت أيضا الأقدر على حل المشكلات التى تحيط بعالمنا المعاصر من كل جانب ، **وشباب اليوم هم قادة المستقبل فى كل مواقع الحياة ، والشباب هم الذين يجيدون استخدام تكنولوجيا العصر ، وهم كذلك الذين يتعرضون لكى يصبحوا فجأة وقود الأزمات التى تقع بين الشعوب** ، ومن هذا المنطق أكد رئيس الحلف السابق أنه **لم يفكر فى أن يطلب من مندوبى الحركة التعاونية فى العالم إعادة ترشيحه وإعادة أنتخابه** ، بل انه كرر فى لقاءاته مع ممثلى الحركات التعاونية فى العالم **أنه يترك منصبه فى الدورة الجديدة أملا فى أن يتولى مقاليد الأمور فى الحلف التعاونى الدولى أشخاصا جديدة من الشباب التعاونى ، سواء أكان هذا الشباب التعاونى من النساء أو الرجال.**

ثم أستطرد رئيس الحلف السابق فى لقائه مع مؤتمر شباب التعاون أن **الحلف التعاوني الدولي حظي بأن يكون فى مقدمة المنظمات التى تستند اليها الأمم المتحدة للتعرف على مشكلات العالم النامى والبحث عن أفضل الأساليب لحلها ، وأن الحلف كان ولايزال في مقدمة المؤسسات التي يُتاح لها الفرصة لكى تقدم للأمين العام للأمم المتحدة العديد من الأراء التى ترتبط بالتنمية بصفة عامة ، والتنمية للدول النامية والمنظمات التعاونية بصفة خاصة ،**

ويشهد على ذلك الرجوع إلى بيانات الأمين العام للأمم المتحدة التى يلقيها كل سنتين أمام المجلس الاقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة فيما يتعلق بجهود التجارب القومية التى تبذلها دول العالم فى النهوض بالحركة التعاونية ، والتى منها دور التعاونيات الزراعية ، ودور التعاونيات الاستهلاكية ، والانتاجية العمالية ، والإسكان والثروة السمكية ، ومايتطلبه النهوض بهذه المنظمات من ضرورة صياغة أساليب جديدة ومتطورة لبرامج التدريب والتثقيف التعاونى ، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بالإدارة المهنية التعاونية المحترفة ، خاصة وان هناك إجماع على ان إنشاء وتنمية التنظيمات التعاونية يعتبر واحداً من أهم أدوات التنمية الكاملة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لجميع أعضاء المجتمع ، وقد أشاد رئيس الحلف بدور المنظمات التعاونية فى تحسين إنتاج وتسويق واستهلاك الغذاء ، فضلا عن دور المنظمات التعاونية فى تنمية العمالة فى كافة مجالات النشاط التعاونى الذى يتضمنه البنيان التعاونى فى كل دولة من دول العالم.

ثم إستطرد رئيس الحلف موضحاً أنه يؤمن من وجهة نظره بأن دور الشباب بالغ القوة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمات التعاونية الإجتماعية والأقتصادية ، بالإضافة إلى دورهم الهام فيما يتعلق بالإسهام الفعلى فى تحقيق الاستقرار السياسى والتقدم الإجتماعى ، خاصة وأن المنظمات التعاونية تفتح أبوابها لمشاركة جميع الناس في إطار مبدأ باب العضوية المفتوح ، بما فيهم النساء والمعوقين والمسنين والشباب .. إلخ .. كل ذلك فى إطار المشاركة الديمقراطية التى تُعتبر من بين أبرز سمات الحركات التعاونية منذ إنشاء التنظيمات التعاونية على يد الرواد التعاونيين الأوائل ، ولعل هذه الحقيقة تدفعنا كتعاونيين إلى أن نهيب بالشباب التعاونى أن يسهم

مع قيادات الحركات التعاونية فى زيادة الوعى بمشكلة المرأة التعاونية ، وعلى وجه الخصوص التفرقة التى تؤثر على النساء عموما وتقف حائلا دون تحقيق إمكانياتهن الكاملة كأعضاء فى المجتمع على قدم المساواة ، خاصة وأنه من الملاحظ أن التغيير أو التقدم فى هذا الشأن مازال بطئ الإيقاع ولم يوافق تطلعات المرأة إلى مزيد من المساواة والحرية والمشاركة فى عضوية التنظيمات التعاونية ، والمشاركة أيضاً في المؤتمرات التي ترتبط بالنشاط التعاوني.

وقد أوضحت فى مداخلاتى فى هذا المؤتمر الشبابى الهام الذى ينعقد متوازيا مع انعقاد الجمعيات العمومية للحلف ، أن من بين أكثر القضايا أهمية لنمو وتطور التعاونيات فى المستقبل اشراك الشباب فى المنظمات التعاونية ونشاطها ، وان مثل هذا الأسلوب يجعلهم أكثر إلتصاقاً بالمنظمات التعاونية ، وأكثر تعرفا على أهدافها وأغراضها ، وأشرت فى هذا المقام إلى البحوث التى أجرتها بعض الحركات التعاونية المتقدمة والتى منها السويد ، حيث أثبتت الدراسات التى قامت بها الحركة التعاونية السويدية بالتنسيق مع معهد البحوث الحكومى فى السويد ، أثبتت الدراسات أنه كان يمكن للحركة التعاونية أن تزداد قوة وانتشارا لو أن الحركة بذلت جهدا لإستكمال النقص فى المعلومات لدى فئات الشعب ومختلف طبقاته فيما يتعلق بتطور الحركة التعاونية وفلسفتها ، وبنائها التنظيمى ، وأنشطتها ٠٠ إلخ ٠٠ وذلك من واقع المناقشات التى دارت فى دوائر التجارة والصناعة بالسويد حول دور الحركة التعاونية وأهميتها ، هذا مع رجاء العلم بأن الحركة التعاونية السويدية تعتبر من بين إحدى حركات أقطار العالم الأعظم تقدما من حيث آثارها سواء على الصعيد المحلى فى السويد أو على الصعيد الدولى فيما

يتعلق بدورها الصادق والأمين فى الجهود التى تبذلها من أجل النهوض بالحركات التعاونية فى الدول النامية.

الشباب التعاوني والتدريب التعاوني :

نرجو أن نضع تحت نظر القيادات التعاونية في مصر والعالم العربي إلى أن علماء وقيادات الحركات التعاونية الذين خاطبوا وناقشوا الشباب التعاوني في مؤتمرهم الخاص الذي إنعقد في سيول ، أكدوا على أهمية أن تتضمن عمليات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم التعاوني التطورات العلمية والتكنولوجية التي توجد في عصرهم ، وأن تتخلل هذه الجهود التدريبية توضيح أثر ذلك على المنظمات التعاونية ، أخذاً في الإعتبار أن المنظمات التعاونية لها شخصية مزدوجة اقتصادية واجتماعية من حيث نشاطها وتحقيق أهدافها ، فهي منظمات إقتصادية تعمل في سوق مفتوح ويتطلع[1] أعضائها إلى إشباع إحتياجاتهم من هذا السوق ، وبعض هذه الاحتياجات يأملون فى إشباعها من منظماتهم ، فإن لم يتحقق إشباع إحتياجاتهم من منظماتهم التعاونية ، فإنهم سيشبعونها من مصادر أخرى من المنظمات القائمــــة المنافسة !!.. وقد تكون هذه فرصة في غير صالح المنظمات التعاونية ، **فقد يترتب على ذلك أن تجذب المنظمات المنافسة أعضاء التعاونيات ويصبحون أعضاء متعاملين معها ، وهذا ما ينبغي أن تعمل المنظمات التعاونية على تلافيه** !!... وقد يكون من بين الأساليب التي تستخدمها المنظمات التعاونية في كسب ولاء وانتماء الأعضاء حُسن القيام بدورها فيما يتعلق بدورها الإجتماعي في النهوض بالتنمية البشرية لأعضائها التعاونيين بصفة عامة ووضع حقائق الموقف بين أيديهم وعقولهم ،

والدور المستنير الذى يمكن أن يقوم به الأعضاء من أجل تدعيم جمعيتهم ، وعلى وجه الخصوص حُسن أختيار هؤلاء الذين لهم دور في إدارة المنظمات التعاونية ، وذلك لأنهم الواجهة التى يتعامل معها الأعضاء وغيرهم.

وقد يكون من الأهمية بمكان أن نوضّح أن التطورات العلمية لعلوم الإدارة تؤكد على الأهمية القصوى لتفَهُّم مديري المنظمات التعاونية لكافة أبعاد أهدافها الاجتماعية والاقتصادية ، وكافة أبعاد النشاط الذى يتحملون أمانة إدارته ، ومن هذا المنطق يرى علماء الإدارة التعاونية أنه ينبغي أن يكون لدى المديرين إلمام كامل عن طريق السياسات المكتوبة والدلائل التنظيمية الخاصة بجميع أوجه النشاط الذي تقوم به المنظمة التعاونية والقوى البشرية العاملة فيها ، وعلاقات بعضهم ببعض سواء أكانت علاقات رسمية أوغير رسمية في إطار الهيكل التنظيمي لنشاط التعاونيات التي يعملون فيها .. هذا بالإضافة إلى أن يكون لدى المديرين نظرة مستقبلية لما قد تقابله التعاونيات من عقبات ومشكلات ، حيث يقع على عاتق المديرين الإستعداد مُسْبقاً لإحتمال مواجهتها ... أخذاً في الإعتبار أن هناك إتفاق بين علماء التعاون في العالم على أن المنظمات التعاونية لها شخصيتها الخاصة التي تُعرُف بها ، والتي كَوَّنتها عبر السنين منذ إنشائها ، وفي مراحل تطورها ، وعلى وجه الخصوص مواقفها السابقة والجهود التي بذلتها والتي منها التغلب على العقبات التي قابلتها في ظل المتغيرات التي تعترض إقتصاديات نشاطها ، وفي إطار المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر في الآونة الأخيرة ، وقد أصدر الحلف التعاونى الدولى بيانا إجماعيا للتعريف بالشخصية التعاونية واطلق عليه " الهوية التعاونية ".

ومما لاشك فيه أن المنظمات التعاونية تختلف في خصائصها عن خصائص القوى العاملة فيها ، **فالمنظمات التعاونية نشأت لتبقى ، ولتنمو مع الزمن ، فالتعاونيات نشأت أساساً في ظل ظروف صعبة ، ولخدمة قاعدة عريضة من محدودي الدخل ، وقد يعمل في هذه المنظمات أشخاص لم يعاصروا نشأتها ، أو يشاركوا في تطورها ، وهؤلاء تهتم بهم العلوم الإدارية في إطار ما أطلقت عليه علوم الإدارة " السلوك التنظيمي ".**

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هناك العديد من علماء التعاون الذين بحثوا في البناء الإجتماعي للمنظمات التعاونية ، وأفاضوا في شرح الإختلافات بين أعضائها ، وأي شخص يشغل وظيفة من الوظائف في أي وحدة من وحدات الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية ، وأكدوا على أنه ينبغي وضعه في المكان الذي يتناسب مع مؤهلاته وتخصصاته وقدراته وفقاً لسلم السلطات والمسئوليات ، وبذلك يرتبط في عمله مع غيره من ذوى التخصصات التى يحتاج إليها النشاط التعاونى ، وعلى قدر إحسان أى شخص في العمل وفقاً للمقاييس المقررة ، يرقى صُعُداً في سلم السلطات والمسئوليات ، وهناك حقيقة علمية تؤمن بها جميع المنظمات ، **حيث تتيح سياساتها للأفراد الذين يعملون فيها الفرص التي تُمكنهم من تنمية مهاراتهم وقدراتهم ، وبالتالي إتاحة الفرص لهم لتولي المراكز القيادية سواء على مستوى إداراتهم ، أو مستوى الهيكل التنظيمي للجمعية التعاونية ، ولولا وجود هذا الأمل لدى أفراد القوى العاملة والذي تلتقي معه المصالح العامة .. لولا ذلك الأمل لفضّل كل شخص أن يعمل بمفرده في حدود قدراته** ، آملاً أن يحصل من وراء ذلك على ثمرة ما قد يبذله من جهد وما قد يكون وَضَعَهُ في عمله من مال لإستثماره وإنمائه في إطار ما يبذله من





تهتم الحركة التعاونية فى كوريا بجميع الخدمات التى ترتبط بزراعة القمح انتاجا وتسويقا



مبنى الاتحاد التعاونى الزراعى القومى بسيول عاصمة كوريا الجانبية وهو احد الممولين والمنظمين والمستضيفين للجمعية العمومية

تؤمن الحركة التعاونية الكورية أن قدرة و كفاءة العاملين فيها من قوة بناء تنظيم تعاونى قادر على تحمل مسؤليات التنمية

أقصى طاقات العمل في حدود مهاراته وقدراته... **ولذلك فإن أفضل ما تقوم به الحركة التعاونية ومنظماتها هو إتاحة ثورة التدريب المستمر لأعضائها وإتاحة فرص الترقى للمبدعين من المتدربين ، وكذلك تبنى سياسة للأجور تحفز القوى العاملة على البقاء فيها والمشاركة فى جهود نموها وازدهارها.**

مفهوم التدريب التعاوني والصالح العام للمنظمات التعاونية :

أشرت في لقائي مع شباب التعاون في مؤتمر سيول ٢٠٠١ إلى الأهمية القصوى لدراسة التطورات التي صاحبت جهود رواد التعاونيين الأوائل في بريطانيا وألمانيا ، والتحليل العلمي لجهود هؤلاء الرواد من أجل إستنباط الدروس المستفادة التي تُحفِّز شباب التعاونيين إلى مواصلة المسيرة ، عن طريق إضافة إبداعات الشباب وإبتكاراتهم فيما يتعلق بمستقبل التعاون في ظل الظروف والمتغيرات التي تحيط بهم الآن ، وما قد يُصاحب هذه الظروف من **متغيرات عند تخرجهم من مراحل التعليم المختلفة ، وحُسن أدائهم لأعمالهم في إطار إستراتيجيات التنمية البشرية التي تعتبر من أهم مقومات التفوق في عصر إدارة الجودة الشاملة والمتواصلة التي تعتبر نظافة البيئة من أولوياتها.**

وأنتهزت هذه الفرصة لكي أوجه النظر إلى رأي الحلف التعاوني الدولي الذي قرر فيه أنه **ليس من المصادفات أن يكون كثيراً من رواد وقادة التعاون البارزين معلمين شعبيين عظاماً** أيضاً ، ذلك لأن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام الإقتصادي على أسس من المبادئ التعاونية يتطلب تنظيماً وفكراً يختلف عن نُظُم وأفكار كل من المشروعات الفردية أو الحكومية ، **فيتوجه التعاون بصفته شكلاً من أشكال المساعدة المتبادلة إلى دوافع أُخرى**

غير دوافع الإنسان الأنانية أو التي تضع في إعتبارها مصالحها الذاتية ، وفي سبيل ذلك قد تدين بالطاعة لسلطة قائمة ، **وليس الإنضباط الذاتي الجماعي الذي يعتبر من أبرز سمات** الشخصية لأي منظمة تعاونية ، ومثل هذا السلوك لا يتحقق تلقائياً أو ينمو بنفسه ، لكنه يحتاج لكي ينمو وينتشر إلى عناية وجهد ، **ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات وسلوكيات جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العليا للتجمعات التعاونية ، ولذا لا يمكن لأي مؤسسة تعاونية أن تُغفل الحاجة إلى تعليم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظاً على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته.**

من أجل ذلك وجَّهنا النظر إلى أن التعليم من وجهة النظر التعاونية ومن أجل التعاون ينبغي أن يُعرف بمعنى شديد الإتساع بحيث يضم التعليم الأكاديمي بأنواعه الكثيرة ، كما يشمل أيضاً ما يتعلمه الناس والطريقة التي يتعلمونه بها ، فكل نوع من الخبرات يُضيف إلى معلومات الناس ويُنَمِّي ملكاتهم ومهاراتهم ويوسَّع نظرتهم ويدربهم على العمل المُنسَّق والفعَّال مع زملائهم ويحثهم على القيام بمسئولياتهم كرجال ونساء ومواطنين يكتسبون في نشاطهم وممارستهم من وجهة نظر التعاون معنى تعليمياً... فلم يعد التعليم في عالمنا المعاصر قاصراً على ما يُعَلَّم في المدارس والكليات خلال فترة معينة من حياة الناس بل أخذت هذه الفكرة تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى أن فكرة التعليم في التعاون صارت عملية مستمرة مدى الحياة.

ويحتاج جميع الأشخاص المشتغلين بالتعاون المشاركة في عملية التعليم وإعادة التعليم هذه ، ويمكن لأغراض هذه الدراسة تقسيم هؤلاء الأشخاص إلى مجموعات **أولها مجموعة الأعضاء الذين من أجل مصلحتهم تقام**

التعاونيات والذين يمارسون في هذه التعاونيات السلطة العليا بصفة جماعية طبقاً لدستور التعاونيات القائم على مبادئ الديموقراطية ، وتأتي بعد ذلك **مجموعة أصحاب المناصب في التعاونيات** سواء كانوا منتخبين لتمثيل الأعضاء أو كانوا محترفين تستخدمهم التعاونيات ، ويحتاج أعضاء هاتين الجماعتين إلى تعليم يتألف أساساً من **المعرفة وتحصيل المهارة الفنية والتدريب على التصرف والسلوك التعاونيين** ، ويجب أن تكون هذه المعرفة من الدقة والصحة والتنظيم بالدرجة القصوى.

وينبغي عند تصميم برنامج التدريب مراعاة اتباع الأسلوب المناسب الذي يتيح بأن يكون لدى هؤلاء المتدربين الوقت والمقدرة على إستيعاب المفاهيم والمهارات اللازمة ، ولا تتضمن المعرفة العلم بالأشكال التعاونية الخاصة التي يعملون في إطارها فحسب ، بل وأيضاً العلم بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي الذي تعمل فيه التعاونيات .. ويجب أن تشمل المعارف التي تُقَدَّم لأصحاب المناصب المنتخبين قدراً كبيراً من علوم التجارة والأعمال. **أما بالنسبة للموظفين المحترفين فيجب أن تشمل المعرفة ما يجعلهم على الأقل في مستوى واحد من الكفاءة مع نظرائهم العاملين في القطاعات الإقتصادية الخاصة والعامة** ، كما أن **هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى أفضل تدريب متوافر على الشئون الفنية المناسبة لهم بالإضافة إلى الهوية التعاونية** ، مع الأخذ في الإعتبار أن طبيعة التعاون الديموقراطية تستلزم التوضيح للأعضاء أهمية توافر مثل هذه المهارات الفنية ، وذلك حتى يتحقق الانسجام بين القوى الوظيفية والأعضاء أصحاب المصلحة الحقيقية ، ويعرفون أنهم على قدر إهتمامهم بتنمية مهارات وقدرات القوى الوظيفية يستمر إضطراد ونمو تعاونياتهم ويتحقق الخير للجميع.

ولذا يجب التأكيد على هذه الناحية التي قد لا تكون واضحة كل الوضوح خاصة وأن **جميع علماء التعاون يؤكدون على أن العضوية الواعية والمستنيرة هي في الحقيقة قوام الحركة التعاونية بأسرها** ، ويجب تدريب الأعضاء وممثليهم على كيفية إستخدام تلك العمليات الديموقراطية بمهارة وفاعلية من أجل مصلحة جمعيتهم ... ولكي يتحقق تعليم موظفي الجمعيات وأصحاب المناصب فيها للعمل في إطار الحركة التعاونية **يجري هذا التدريب والتعليم في معاهد تدريب فنى ومعاهد عليا وجامعات** ... وبذلك يتحقق التجانس الفكري في إطار الأداء الفعَّال لمختلف مستويات البنيان التعاونى بشتى قطاعاته ، **وبذلك يتحقق الهدف الذي يحقق الصالح العام وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة وارتفاع هوية وسمعة التعاون لدى الرأى العام.**

التعليم التعاوني العالي وإستراتيجية التغيير :

يُجمع علماء التعاون في مجتمعنا التعليمي المعاصر على أن التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاوني والبحث العلمي بصفة خاصة هما المدخل الطبيعي لأي تطور إجتماعي وإقتصادي ، وسمة من السمات اللازمة لكل مجتمع يبغي اللحاق بركب الحضارة المعاصرة ، وضرورة من الضروريات اللازمة للحفاظ على المستوى العلمي والثقافي وتنميتهما ، وبالتالي تحقيق النهضة الحضارية التي ترتبط بهوية الشعوب ، **وهذا المفهوم ينطبق على جميع القطاعات سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية ، وسواء أكانت قطاعا عاما أو خاصا ، وبالتالي هي واجبة التطبيق فيما يتعلق بالحركات التعاونية في أي بلد من البلدان... وهناك إجماع من العلماء أيضاً على أن البحث**

العلمي ليس غرضاً يُستهدف لذاته ، وإنما هو الوسيلة المُثلى لتنمية المجتمع ، وهو السبيل إلى إختيار أنسب الطرق للإنتقال إلى المستوى الحضاري المتقدم.

كما أوضح علماء التعاون في مؤتمر الشباب التعاوني بسيول ٢٠٠١ أن **البحث العلمي يُعتبر الأداة لإحياء التراث الشعبي ولعبور الفجوة بين الماضي الذي تفخر به الشعوب والمستقبل الذي ترنو إليه** ، ومن هذا المعنى كان البحث العلمي في كافة المجالات التي ترتبط بالنشاط التعاوني **من ألزم الضروريات لإرتباط التعاون بأكبر قاعدة شعبية في جميع البلدان.**

وأرجو أن أكرر أن البحث العلمي ليس مقصوراً على مجال من المجالات ، **بل هو لازم لكل مجالات النشاط الإنساني** ، فإن كانت أهميته واضحة في مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، **فإن دوره في التعليم التعاوني لا يمكن أن يُنكر ، ذلك أن العملية التعليمية هي في حقيقتها عملية بناء الإنسان ، ولابد أن تتاح لها خلاصة التقدم العلمي في جميع المجالات ، وأن تُطَوَّعَ لها كل أدوات الحضارة الحديثة ووسائلها** ... ولئن كان البحث العلمي في بعض فروع المعرفة يتناول الموجودات من الأشياء والأحياء ، **فإنه في مجال التعليم التعاوني يتناول الإنسان ، وهو أرقى الكائنات الحية وأعقدها ، بل هو يتناول عقل الإنسان التعاوني وفكره وسلوكه ، الأمر الذي يجعل طبيعة البحث العلمي التعاوني في هذا المجال وأساليبه والمتغيرات والمقاييس التي تحكمه مختلفة عن غيرها من مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا.**

وأرجو أن أوجه النظر إلى نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وهي أنه مما يجعل للبحث العلمي في مجال التوعية والتثقيف والتعليم التعاوني

أهمية خاصة لنا في مصر ، **أن النقل عن المجتمعات الأجنبية محفوف بمواقع الخطأ ، لإن العملية التعليمية يحكمها كثير من العوامل المحلية التي تعتمد على البيئة والأعراف والتقاليد والخلفية الحضارية ، مما يجعل التجريب الواعي والبحث المقارن والتجارب المنضبطة من ألزم ما يحتاجه التطوير أو التغيير في مجال التعليم التعاوني** في ضوء البحث العلمي المرتبط بالتنمية البشرية من خلال **التعليم التعاوني بصفة عامة والتعليم العالي التعاوني بصفة خاصة** ، حيث أن هذا النشاط العلمي التعاوني لازم لنا ، وهو يختلف عن البحث في مجال التكنولوجيا من حيث المنهج والأسلوب والضوابط وكثرة المتغيرات ، مما يجعله من أصعب أنواع البحث العلمي ، **كما أنه لابد من أن تكون له الصبغة المحلية ، وهذا يدعونا إلى التأكيد على أن قضايا التعاون لابد أن تُحلْ على أيدي الباحثين المصريين ، ولا ينفعنا النقل من الخارج أو إستقدام الخبراء الذين لن تكتمل لهم المعرفة بالشخصية المصرية أو الخبرة بالبيئة المصرية.**

على أن صعوبة البحث في هذا المجال في مصر قد ترجع إلى عدم وجود الحافز بالنسبة للمعنيين بالتعليم عن التصدى لقضايا التعاون ومشكلاته وإجراء بعض البحوث ونشرها ، **وعلى وجه الخصوص مراكز البحث العلمي في الجامعات وغيرها من مراكز البحوث التابعة للدولة** حيث أن من بين أهدافها حشد كافة إمكانات البحث العلمي في شئون التربية والتعليم لتزويد المسئولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التي تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقلياً ومادياً ، وتهيئتهم لإستيعاب ما يستجد في ميادين العلم والإسهام في تطويره ووضعه في خدمة المجتمع ، **ولذلك نرى**

دراسة مفهوم التعاون ونشاطه ودوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية يُدرَّس في شتى مراحل البنيان التعليمي في الخارج.

ومن المتعارف عليه أن أي جهد علمي يُبذل في سبيل حل مشكلات العمل في أي موقع من مواقع النشاط الإنساني المختلفة ، أو في سبيل تنظيم العمل فيها ، أو رفع كفاءة الأداء بها ، أو النهوض بإنتاجيتها ، أو تحقيق التنسيق والتكامل بينها ، أو ترشيد السلوك الإنساني ، يدخل في نطاق البحث العلمي بمفهومه المعاصر ، فالجهود العلمية التي تبذل في سبيل تنظيم العمل الإداري في أي جهاز أو كيان إداري ، أو في سبيل رفع كفاءة الأداء في أي موقع من مواقع العمل المختلفة ، أو في سبيل الإرتقاء بالسلوك الإنساني ، أو في سبيل القضاء على الإختناقات ، أو حل مشكلات الإنتاج في المؤسسات والمنشآت الإقتصادية المختلفة ، أو في سبيل إكتشاف أو إبتكار منتج جديد ، أو في سبيل تخفيض نفقات الإنتاج ورفع جودته ، تُعد كلها من قبيل البحث العلمي ، وهذا يلقي الضوء على أهمية وجود العديد من الكليات والمعاهد[*] التعاونية في الدول المتقدمة ، ودور هذه المؤسسات التعليمية في خدمة قطاعات الحركة التعاونية في إطار الفهم والتعاون المشترك من أجل تحقيق النفع العام.

العُسر المالي للحلف وقرار بشأنه :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح في ختام حديثنا عن الحلف التعاوني الدولي في مرحلة انتقاله من رئاسة إلى رئاسة جديدة ، أن هناك

* على سبيل المثال توجد في ألمانيا عشرة كليات تعاونية ، وفي فرنسا في جامعة السوربون توجد كلية للتعاون ، ويوجد أيضا معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يخدم الحركات التعاونية في الدول النامية بصفة عامة ، والناطقة باللغة الفرنسية بصفة خاصة .. إلخ...

متغيرات حدثت ينبغي على أعضاء الحلف أن يتفهموا ويعملوا على استمرار الحلف كأقدم المنظمات الدولية المعاصرة ، حيث أن الحلف أنشئ عام ١٨٩٥ وظل مستمرا في أدائه حتى الآن واحتل المركز الأول كمستشار للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وغيرهما من المنظمات الدولية ، وكان الحلف على حافة الانهيار المالي كما أوضحنا ذلك من قبل ، وكان ينبغي أن تحتل هذه المشكلة اهتمام جميع الأعضاء للخروج من هذه الأزمة ، **ولذلك وافقت الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي بسيول بالإجماع على القرار الآتي مستهدفة تدعيم المركز المالي للحلف ، وأوضحت فى هذا القرار ما يأتى :**

القـــــــرار

" أن الجمعية العمومية للحلف التعاونى الدولى تعلن فى دورة انعقادها بسيول فى أكتوبر عام ٢٠٠١ أن الحلف التعاونى الدولى يعتبر بقاؤه واستمراره ضروريا للحركة التعاونية العالمية لتقدمها والدفاع عنها وتثبيت هويتها ، هذا بالإضافة إلى دور الحلف البارز كممثل للحركة التعاونية الدولية والمتحدث باسمها فى شتى المنابر الدولية ، ومهتما بها كأحد الأدوات الهامة فى تحقيق التنمية بالدول النامية والدول التى تأخذ حظها فى الانتقال التدريجى نحو تدعيم كيانها الاجتماعى والاقتصادى ، وهو فى هذا الشأن يعتبر مركز الجهود التى تهتم بالتنمية التعاونية لمختلف قطاعاتها وأوجه نشاطها فى مختلف أنحاء العالم .

ويلاحظ أن الحلف التعاونى الدولى قد إجتاز تجربة مريرة وصعوبات بالغة خلال عام ٢٠٠٠ ، وقد حرص الحلف على أن يتعرف جميع الأعضاء

على هذه الصعوبات البالغة ، ومن بين ذلك ما تضمنه التقرير السنوى للحلف التعاونى الدولى عام ٢٠٠٠ ، وعلى وجه الخصوص إظهار العجز الذى شهدته ميزانية الحلف.

كما يلاحظ من التقارير التى أصدرها الحلف بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٠١ ، أن الحلف أبرز بوضوح أسباب العجز الذى شهدته الميزانية ، وأن من بين ذلك التعويضات الكبيرة التى كان على الحلف أن يدفعها للقوى الوظيفية للمراكز الرئيسية التى تركت الحلف ، الأمر الذى دعا مجلس ادارة الحلف إلى وضع المقاييس التى ينبغى مراعاتها عند أعطاء المكافأت التعويضية التى ينبغى أداؤها فى هذا الشأن.

وفى ضوء الأحداث التى ذكرناها فأن السيولة التى لدى الحلف قد تناقصت وأنه ينبغى تحقيق الموازنة بين الإيرادات والمصروفات التى تقع على كاهل الحلف نتيجة لأدائه لدوره المعتاد فى تحقيق التنمية ، ومن هذا الوضع يجد الحلف أنه فى موقف صعب ويجد صعوبة بالغة فى إمكانية موازنة الإيرادات مع أعباء المصروفات التى يؤديها فى ضوء المركز المالى الحالى الذى يعانيه.

والحلف التعاونى الدولى إذ يعترف بهذا الوضع فإنه قرر أنشاء لجنة كان من واجبها سرعة إجراء البحوث والدراسات التى تضع حقيقة الموقف أمام مجلس ادارة الحلف المنتخب للدورة القادمة لكى يعملون معا بالتعاون مع المدير العام للحلف لإعادة هيكلته ، والتفكير فى أساليب الإصلاح وتحسين كفاءة الأداء بما يرفع من شان الحلف التعاونى الدولى من حيث سمعته وشخصيته وهويته ، وكذلك لمراجعة الشئون المالية ومن بينها أشتراكات الأعضاء، بالإضافة إلى التعرف على أطارات العمل فيما يتعلق

بصلات الحلف مع مكاتب الحلف الإقليمية ورفع كل ما يرتبط بهذا الشأن إلى المستويات المسئولة بالحلف فى ميعاد لايتجاوز ١ ديسمبر عام ٢٠٠٠.

وقد قرر أعضاء مجلس ادارة الحلف بصفة مبدئية أنه ينبغى على الحلف تخفيض نفقاته بنسبة ١٠% خلال نشاطه فى عام ٢٠٠٢ ، ومن اجل تحقيق ذلك وافق على بعض المعايير ومنها المعايير الآتية التى رأى عرضها على الجمعية العمومية للموافقة عليها لتدارك العسر المالى :

١) زيادة اشتراكات الأعضاء بنسبة ١٠% وينطبق ذلك على الأعضاء الذين سمح لهم الحلف بالحد الأدنى فيما يتعلق بالاشتراكات التي يدفعونها نتيجة لقبول عضويتهم بالحلف ومراعاة ظروفهم التي اقتضت منحهم الحق في الحد الأدنى للاشتراكات .

٢) أن يقوم الأعضاء بسرعة تسديد أشتراكاتهم السنوية والتى يراعون فيها نسبة الزيادة المقررة فور استلامهم للفواتير ، موضحة قيمة الاشتراكات الجديدة لكل عضو من الأعضاء وفى ميعاد لايتجاوز شهر نوفمبر عام ٢٠٠١ ولا يتأخر عن ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ، وإذا كانت هناك ظروف قد تفوق قدرة الأعضاء عن تحقيق السابق أيضاحه فأنه يمكن لهم أن يقوموا بالتسديد على دفعتين ، الدفعة الأولى ونسبتها ٣٠% يدفعونها فور أرسال الفواتير التى تتضمن القدر من إسهامهم لاشتراكات العضوية فى الحلف و الـــ ٧٠ % تدفع فى ميعاد لايتجاوز ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ .

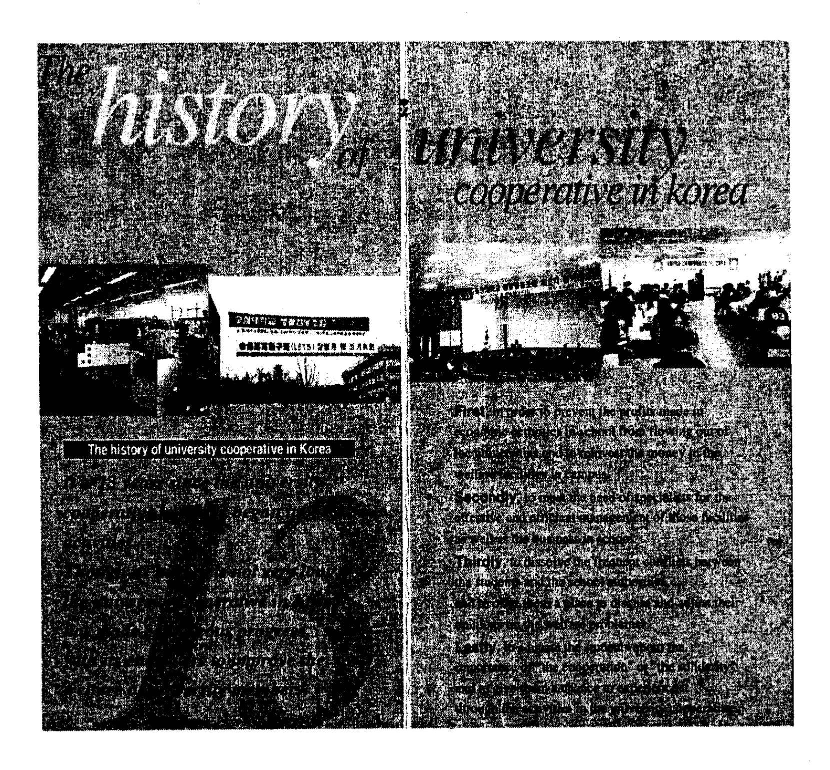
ولعل صيغة هذا القرار توضح حقيقة الأزمة المالية الشديدة التى يجتازها الحلف ، ولذلك وافق الحلف فى جمعيته العمومية بالإجماع على هذا القرار ، وأستبشر الرئيس الجديد خيراً بهذا القرار ، راجيا سرعة إستجابة جميع

الأعضاء على تنفيذه ، وأن هذا سيساعده بإذن الله على تحقيق نظرته المستقبلية على إدارة نشاط الحلف مستندا إلى مراعاة الكفاءة والأمانة والعدالة ، وهذا ما سيلمسه الأعضاء فى الدورة الجديدة.

الشباب التعاوني بين الأصالة والمعاصرة :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن من بين المستجدات التي أضافها الحلف التعاونى الدولى في السنوات الأخيرة أنه **يعقد منذ أكثر من خمسة عشرعاما مؤتمرات موازية للشباب التعاونى فى إطار مؤتمراته التى يعقدها مقترنة مع اجتماعات جمعياته العمومية ، او مؤتمراته التى يعقدها ويصاحبها انتخابات مجلس إدارة الحلف لدوراته الجديدة ، والحلف فى جميع هذه المؤتمرات يؤكد على ضرورة حُسن إعداد شباب تعاونى يواكب عصره ، وأن يتحلى الشباب التعاونى بأصالة وروح التعاون ، وأيضا ينبغى على هذا الشباب أن يواكب علوم العصر الذى يعيش فيه ، ويحرص على منهج التعاون الذى يستمد مفاهيمه الإنسانية من الشرائع السماوية** ، فالله سبحانه وتعالى يأمرنا بالبر .. قائلا " وتعاونوا على البر " كما يقول سبحانه وتعالى فى سورة العصر " والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات " صدق الله العظيم... أى أن الله يطلب منا أن نتحلى بالتعاون ، وأن نواكب علوم عصرنا التى تنفعنا فى القيام بالأعمال الصالحة.

ومما لاشك فيه أن عالمنا العربى المعاصر يمر بمرحلة تاريخية دقيقة يعيشها العالم اليوم ، تستدعى التوقف والتأمل والمراجعة بإعمال العقل الواسع ، والتفكير الجمعى ، وتوظيف مختلف المعارف والعلوم ، وتقنياتهما المنهجية والنقدية والتحليلية ... فهذه التحولات المتلاحقة لاتقل أهمية



لمن أجل مواكبة عصر التعليم التعاوني في إطار متغيرات العصر إهتمت كوريا بنشر مفهوم التعليم التعاوني والصورة أعلاه توضح هذا المعنى.

وخطورة عن تلك التحولات الكبرى ، التى كانت فاصلة فى التاريخ الانسانى حضاريا ... وسوف نجد من يؤرخ لهذه المرحلة إن حاليا أو لاحقاً ، بأنها من الانعطافات التاريحية الهامة ، فى مسار التطور العالمى والتقدم الانسانى ، أخذاً فى الاعتبار أنّ ما كان يتحقق من اختراعات وابتكارات فى سنوات طويلة خلال القرون الماضية ، بات يتحقق اليوم فى فترات قياسية !!٠٠٠ ولعلنا أحوج ما نكون إلى دراسة العالم الحديث والمعاصر ، بكل متغيراته وتحولاته الشاملة ، وفق مناهج علوم الاجتماع والتاريخ والحضارة ، لما لهذه المناهج من قدرة على فهم وتحليل وتفسير سير المجتمعات ، وحركة التاريخ ، وتطور الحضارات ، فى صعودها وسقوطها ، وفى تقدمها وتراجعها ... إنّ التحولات الراهنة لا تنفصل عن التراكم المعرفى المتواصل لحركة الانسان التاريخية ، فهذا التراكم من أكثرالعوامل تأثيراً ، وأكـــثرها خفاء ... ومن كان يتوقع حدوث مثل هذه التحولات ، ووضعها فى إطار الممكن ؟ ... وهل كان يتوقع أحد من الناس أن تحدث بهذا الحجم والمساحة والسرعة المذهلة ؟.. فقد كان من الصعب التوقع لها ورصدها بهذه الكيفية !!٠٠٠إنا جميعا نذهل من التقدم الإنسانى الذى تحقق ، نتيجة لتقدم العلوم والعمل في ضوئها ، **والرسول عليه الصلاة والسلام يقول " من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم ".. ولعل هذا الحديث الشريف يكشف لنا سر تكنولوجيا العصر الذي نعيش فيه .. ويكشف أيضا عن ضرورة إصلاح التعليم بحيث نبني العقول بدلا من ملكة الحفظ والصم.**

قد لا نستطيع نحن فى مجتمعات العالم الثالث ، أن ندرك بدقة وإحاطة هــذه التحولات ، كما يدركها العالم المتقدم ، أو المجتمعات التى عايشت هذه التحولات ، أو التى لازالت تعايشها ، وتعليل ذلك **أن حركة التحولات فى**

البلدان المتقدمة سريعة ومتلاحقة ، وفى البلدان النامية بطيئة وراكدة ، فقد تعودت تلك المجتمعات على نمط من التغيرات ، وتشجع على هذا النمط ، الذى ارتبط بمكونات رؤيتها الاجتماعية وفلسفة الحداثة فى فهما .. **فالعقل الغربى عقل نقاد خصب للتحولات** ، وهذا ما يفسر حركة التحولات السريعة فى تلك المجتمعات ، هذه التحولات التى نقصدها ، ليست حسنة أو قبيحة فى ذاتها ، فقد تكون حسنة وقد تكون قبيحة ، والقاعدة نسبية لا إطلاقية ، **والمعيار هو العقل ... مع ذلك فالمجتمعات حتى تتقبل المتغيرات بحاجة إلى ثقافة متجددة توفر الاستعداد النفسي ، بالإضافة إلى عامل الفاعلية الاجتماعية التى تجعل المجتمع فى حركة مستدامة تتولد منها هذه التحولات...** فإذا كانت هناك فاعلية كانت هناك تحولات ، **لأن التحولات لا تنشأ في مجتمع ساكن وراكد...**

ونرجو أن نوجه الأنظار إلى أن ما وصلنا إليه ليس هو نهاية التحولات !! .. أو نهاية التاريخ !! بل هو بداية سريعة ومتلاحقة لهذه التحولات ، **والتى تزداد وتيرتها كلما اتسعت مداركنا لمفهومية الزمن ..** ويساعد ذلك حيوياً التداخل الشديد الذي يحصل بين أجزاء العالم المترامى الأطراف ، والذى يوصف بالقرية الصغيرة نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المواصلات ، وانفجار المعرفة ، وتدفق المعلومات عبر طرق سريعة .. حيث أصبح بمقدور العلم أن يتفوق على الجغرافيا ... **ومع كل تحول تتضاعف حركة التحولات على طريقة كرة الثلج.. أى أن هذه الكرة كلما زاد تدحرجها زاد حجمها..** وهذا يجعلنا نتنبأ بحركة سريعة من التحولات ، حتى تلك التى لا نتوقعها ، **ولعل الزمن يخبّئ لنا مفاجآت قد لانحتمل تصديقـــها وتوقعها ، فكل شئ بات ممكناً** ... وليس باستطاعة أحد مهما امتلك من قوة أن يوقف أو

يعطل حركة التحولات ، **إن من يقف أمام عجلة التطور ستدوسه عجلة التطور لا محالة !!...** لكن باسطاعتنا أن نحمي أنفسنا ، أو نقلل من أضرارها ، وترشيد ما يرتبط بآثرها علينا ، بشكل نسبي على الأقل ... **من اجل ذلك فإن الشباب التعاونى فى كوريا يقبل على حضور المؤتمرات التى ترتبط بالعلوم المستقبلية ، وقد حضرنا بعض المؤتمرات والمعارض التى تم تنظيمها فى وقت مُتزامن لانعقاد الجمعية العمومية للحلف بسيول أكتوبر ٢٠٠١ فى إطار التنمية البشرية للشباب التعاونى وإعداده لتحمُل تبعات المستقبل...** وندعو الله أن يوفقنا فى حسن إعداد شبابنا التعاونى لكى يكون له دور فى النهوض ببلده وبالتعاونيات فى إطار الإقبال الجاد على العلوم الحديثة ، وأثر هذه العلوم في تطور مجتمعنا المعاصر ، بكل متغيراته وتحولاته الشاملة.

الأمل في السلام ومستقبل الحضارة والوجود البشري :

يمر عالمنا المعاصر بفترة من أصعب الفترات التى شهدها خلال الحرب الباردة التي كانت تسود بين أقطاب المجتمع الشرقي والمجتمع الغربي ، خاصة وأن الأمم المتحدة أصبحت غير قادرة على حل جميع المشاكل ، بل يمكننا القول أنها صارت الآن عاجزة عن العمل بموجب مواثيقها !!... ومن هذه الحقيقة ولكى نفهم العالم المعاصر وتطوراته الخطيرة يرى العلماء والباحثون الذين شاركوا فى ندوة البحث عن السلام فى لقاء سيول ٢٠٠١ أنه **لايكفى أن ندرس عالمنا المعاصر من زاوية سياسية فحسب ، أو زاوية اقتصادية ، او استراتيجية ، أو أيديولوجية ، فالدراسة الأحادية الجانب لن**

تصل بنا إلى فهم دقيق وعميق وشامل ٠٠ والمعتقد أن عالمنا المعاصر بحاجة إلى تقويم حضارى جديد ولكى نصل إلى هذه الرؤية ، نحتاج إلى عقلية المؤرخ للتاريخ والباحث فى حركة الحضارات وسير الأمم والشعوب ...

أن دراسة التحولات التى تجرى من حولنا فى مجموعها تشكل حدثاً كبيراً لا يمكن قياسه إلا بالمقاييس الحضارية ٠٠ ومن النادر أن نجد فترات عرفها التاريخ الانساني واجتمعت فيها متغيرات بهذه النوعية والكثافة والسرعة ، وفى ظرف زمني وجيز يعد قياسياً ، ويمكننا القول أنه متى ما توفرت هذه العناصر الكمية والكيفية فإنها تنبئ عن أنه لا يمكن فهمها إلا بالمقاييس الحضارية .. وما يحدث حولنا هو فى حقيقته وجوهره أشبه بأحداث الماضى .. أى أن هناك من يعمل على سقوط حضارة ككل الحضارات التي سقطت فى التاريخ !!.. وحسب القوانين التاريخية ، فالحضارات لا تسقط بين عشية وضحاها ، بل تحتاج إلى زمن طويل يفصل بين البداية والنهاية ، كما هو القانون المعاكس فى نشأة الحضارات حيث لا تنشأ إلا بعد زمن طويل من النهضة والبناء والتقدم المستمر والمتراكم ، لهذا قد يغيب عن انظار الناس بدايات السقوط ولا يلتفتون إليه إلا فى لحظاته الأخيرة حين تبرز مؤشرات الانهيار وأعراض المرض !!.. لأن القانون يقول إن ما يحتاج بناؤه إلى زمن طويل لا ينهار إلا بعد زمن طويل كما هى المعادلة فى الفيزياء ، فالمادة التى تكتسب الحرارة ببطء تفقدها ببطء كالماء ، والمادة التى تكتسب الحرارة بسرعة تفقدها بسرعة كالحديد ..

ومن هذه الحقائق والأمثلة العلمية نرى الباحثون يؤكدون على أن هناك حاجة عاجلة لتشخيص أى مرحلة تاريخية وصلت إليها البشرية ؟ .. وأى مستقبل ينتظرها ؟.. والمستقبل الذى يجب أن يخطط له٠٠٠ وإلى متى يستمر هذا التصادم بين الحضارات؟... والوضع اللا متكافئ بين الأمم الفقيرة والغنية !!.. وكيف تصل البشرية إلى مستقبل أفضل للانسان بغض النظر عن لونه وعرقه ولغته ودينه ؟ .. وكيف يعم السلام والأمن والخير والعدل والحرية كل البشرية ؟.. وهل من الممكن ان ننجز هذا المشروع ؟ وهل وصلنا حقاً إلى هذه الدرجة من الوعى والنضج بحيث نكون فى مستوى تحقيق العدل لكل الشعوب ؟٠٠ وكيف لا نعيد انتاج الفشل مرة أخرى ، ونتجنب الاحباط ؟ ٠٠ ويرى العلماء أننا لم نصل بعد الى هذا المستوى ، لكننا وصلنا إلى مستوى أفضل من الوعى بالقياس إلى الماضى ، فيما يتعلق بإدراك مصير الانسانية ، ومستقبل الحضارة ، والوجود البشرى٠

ولعلنا جميعا نعرف أن هناك على الصعيد العالمى دعوات تتلمس التغيير فى البنية العالمية على ضوء التحولات التى مرت على الاجتماع الانساني خلال القرن العشرين ٠٠ وهناك صحوة متصاعدة تحاول أن تبشر بعصر جديد فى القرن الحادى والعشرين !!٠٠ من هذه الدعوات ما جاء فى كتاب " الأمم المتحدة بعنوان : من الحرب الباردة إلى النظام العالمى الجديد لمؤلفه (موريس برتران) الذى عمل فى الأمم المتحدة خلال [١٨] عاماً ، كعضو فى فريق التفتيش الدولي ... هذا الكتاب يعالج مفهوم العلاقات الدولية الذى على أساسه انشئت الأمم المتحدة ، وهل نجحت فى تحقيق الأهداف التى وضعتها منذ تأسيسها فى عام ١٩٤٥م ؟ وماذا فعلت هذه المنظمة الدولية

منذ نشأتها وحتى اليوم فى مجال الأمن وحفظ السلام ؟ وهل نجحت على الأقل فى القيام بدور أساسي فى انهاء الاستعمار؟... وما هى الاتجاهات الفكرية الأساسية فى نهاية القرن العشرين حول طبيعية دور الأمم المتحدة ؟.. وهل يجب إصلاحها أم اعادة تكوينها ؟.. ويخلص المؤلف فى دعوته للتغيير بضرورة صياغة دستور جديد للعالم يعيد صياغة العلاقات الدولية من جديد .. وعلى سبيل المثال أيضا أوضح الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميتران " فى ندوة عقدتها منظمة اليونسكو سنة ١٩٩٤م قال فيها : إن ما نحتاج إليه هو " عقد انمائى " بين الشمال والجنوب .. ورؤية عالمية واحدة للتنمية على غرار الرؤية العالمية المشتركة للبيئة الى أفرزتها قمة " ريودى جانيرو" في البرازيل ، وقد افتتح الرئيس الفرنسى خطابه بقوله : كيف نقبل أن يموت ملايين الرجال والنساء والأطفال أمام عدسات المصورين فى دول الجنوب الفقيرة !!؟... فإذا كانت هذه المشاهد المروعة تحرك مشاعرنا فإن فى ذلك بعض الخير ، إلأ أن ردود أفعالنا تجاه هذه المآسى فى الآونة الأخيرة كانت فى أغلب الأحيان مزاجية ! .. وأضاف إن الذى أخشاه هو أننا فى دول الشمال الغنية تحولنا فى السنوات الأخيرة من موقف اللامبالاة النابع من الاحراج إلى موقف اللامبالاة من الأنانية ، ويبدو ان اهتمامنا بات ينصب فقط على ما يجرى فى عقر دارنا فالاهتمام بمشاريع التنمية يتضاءل ، بل إن بعض الحكومات تقول أن فشل الدول الفقيرة فى الخروج من أزمتها إلى هذه الأزمات التى هى من صنعها ، وانها لا تحاول إصلاح أوضاعها ، وهذا الزعم يمثل الكارثة ، والحقيقة التى يتجاهلها أصحاب هذا الرأى ــ والكلام لميتران ــ هى أن عالمنا سيفقد مبررات العيش فيه إذا تمسكنا بوهم أن بمقدورنا جعله غير صالح لمعيشة القلة والذين يتجاهلون هذه الحقيقة هم جهلاء للأسف الشديد .

ونرجو أن نوجه النظر إلى أن هناك دراسة صدرت فى فرنسا أعدها بعض الباحثين والكتاب الفرنسيين حول إمكانية أن تكون الثقافة كبديل عن السياسة فى معالجة الأزمات العالمية .. وقد ركزت الدراسة على العلاقات الثقافية الدولية وأهميتها اليوم فى مواجهة التشنجات السياسية القائمة على عرض عضلات السلاح المدمر الذى يهدد البشرية !!.. وتضيف الدراسة إن الثقافة فى الوقت الحاضر تفهم بشكل أكثر اتساعاً مما كانت عليه فى ماضى قريب .. فهى تهدف إلى تناول الانسان بكليته ، جسداً ، وروحاً ، وعقلاً ، ووجداناً ويشكل هذا المفهوم عاملاً قوياً فى العلاقات الدولية يتمثل فى اعلان الحق بالثقافة والحق بالمبادلات الثقافية ، والنتيجة التى تتوصل إإليها هذه الدراسة أن السياسة بمفردها لم تستطع أن تعالج مشكلات الشعوب ، فلابد أن تعاضدنا الثقافة ، وبالتالى ضرورة تطوير العلاقات الثقافية والمبادلات الثقافية بين الدول والشعوب ••• والسؤال الذى يتردد على ألسنة الجميع هو : ... هل يمكن لصوت العقل أن يأخذ طريقه نحـــو التنفيذ ؟... أم أن منطق غطرسة القوة هو الذى سيسود ؟؟... والله سبحانه وتعالى وحده هو الأعلم •

أجنحة السلام والنظام العالمي الجديد :

اهتمت اللجنة التعاونية المكونة من التعاونيات في كوريا الجنوبية بالتنسيق مع الحلف التعاوني الدولي بأن يكون الموضوع الرئيسي المطروح للمناقشة في اجتماع الجمعية العمومية للحلف في سيول ٢٠٠١ هو التعاون والسلام في إطار النظام العالمي الجديد ، خاصة وأن النظام العالمي الجديد شهد صراعات مريرة بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الأخرى بصفة

عامة ، والدول النامية بصفة خاصة ، الأمر الذي فرض نفسه على اجتماعات الحلف التعاوني الدولي لمناقشة الوضع القائم والخروج بآراء التعاونيين في العالم الذين يمثلون أكثر من ٧٥٠ مليون تعاوني يندرجون في المنظمات التعاونية في أكثر من ١٠٠ دولة ، وهدف هذه المناقشات هو الحاجة إلى مشاركة المنظمات التعاونية في النظام العالمي الجديد من أجل تحقيق التنمية والرخاء للبشر في جميع أنحاء العالم ، ومثل هذه التنمية إذا تحقق بذل الجهود المشتركة لتنفيذها فإنها ستسهم بإذن الله كأحد العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق السلام.

وفى الندوة العلمية المخصصة للتنمية التعاونية ودورها في تحقيق السلام أوضح المتحدثون أن من الحقائق التي أثبتتها الدراسات العلمية المنبثقة عن الهيئات العالمية ، كالمجلس الاقتصادي المنبثق عن هيئة الأمم المتحدة ، والمتحدثون باسم الحلف التعاوني الدولي والحوار القائم بين الدول الصناعية والدول النامية أثبت هذا الحوار أن الفوارق تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وأن عالمنا المعاصر مهدد بانهيار نظامه النقدي ، وأنه ينبغي على المجتمع الدولي إذا أراد أن يحقق السلام أن يكون عادلا في تطبيق المعايير التي تأخذ بها الأمم المتحدة والتي تراعى فيها ظروف جميع الدول ، وأن يتعاون المجتمع الدولي من أجل إيجاد نظام اجتماعي اقتصادي جديد تتحقق فيه تكافؤ الفرص ويتم بموجبه إعادة توزيع الثروة بحيث تنال فيه الدول النامية حقها العادل من الدخل الذي يسهم في تحسين شئون مواطنيها الاجتماعية والاقتصادية ، وتجمع الدراسات التي ناقشها المؤتمر على أن النظام العالمي الجديد ينبغي أن يكون للتعاون فيه أو في نصيب ، حيث أنه يرتبط بالقاعدة

العريضة من المواطنين ، وأن أشكال التعاون ينبغي أن تتطور بحيث تأخذ شكل المركبات التعاونية العصرية ، وان تنتشر في كافة الأنحاء على هيئة سلسلة متجانسة الصورة ، وتخدم الأعضاء والمواطنين في شتى المجالات التي ترتبط باحتياجات الإنسان المتزايدة وفقا للتطورات والمتغيرات المتوقعة ، وفى ضوء هذه المعاني يعترف مؤتمر الحلف بأن التعاونيات في الدول النامية ستواجه مصاعب متزايدة في عالم تتركز فيه الثروة في عدد قليل من الأفراد في كثير من الدول ، وكذلك في مواجهة القوة والثروة المتزايدة للشركات العابرة للقارات والشركات المتعددة الجنسية التي تعود أرباحها على أعداد قليلة ممن يملكون رؤوس أموالها، أو رؤوس أموال غيرها من الشركات !!٠٠

ويعتقد المؤتمر أنه ينبغي على الحركات التعاونية فى مختلف المناطق الإقليمية وغيرها من تكتلات الدول النامية أن تبذل الجهد لتكوين العديد من أشكال التعاون وأنماط التقارب ، وعلى وجه الخصوص بين دول تجمعها روابط جغرافية وتاريخية وعقائدية تسمح لها بتطوير إمكانياتها الاقتصادية وتوسيع هياكلها الإنتاجية وتسعى إلى تأمين استمرار نموها وخلق جهاز متكامل لإنتاجها الاقتصادى٠

إن التعاون الاقتصادي الإقليمي بصفة عامة ، والتعاون الاقتصادي للمنظمات التعاونية في العالم بصفة خاصة فى جوهره حشد للإمكانات الإقليمية لتعزيز الجهود الوطنية الموجهة لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وهو اتجاه يُعبر خير تعبير عن تصميم الدول التي تؤمن به وتشترك فيه على أن تستفيد من جميع الإمكانات العالمية والطاقات البشرية المتاحة في المنطقة لكي تضمن ازدهار اقتصادها بالاعتماد على

الذات الجماعي لأطراف التعاون الإقليمي بجميع قطاعا ته الاقتصادية سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية ، وتقليل اعتمادها على خارج المنطقة ... ومن هذا المفهوم يرى الباحثون في مؤتمر الحلف بسيول **بأن التعاون يقوم بالدور الأساسي في عملية التنمية القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات ..** ولعل هذا يتطلب دراسة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي كمدخل لابد منه للدراسة ثم التعرف على الهياكل الاقتصادية المختلفة لدول كل منطقة وهى المعنية بالدراسة تمهيدا للحديث عن آفاق التكامل وتحديد الصورة المستقبلية وذلك على ضوء الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في هذه المنطقة والأهداف المقررة ، بحيث يشعر الجميع بحقهم العادل دون فرض أو إجبار.

ونرجو أن يكون واضحاً أن تحقيق وحدة اقتصادية بين مجموعة من الأقطار ليس سوى صورة من صور التجمع الاقتصادي بين هذه الأقطار أخذاً في الاعتبار أنه في الغالب تكون الوحدة الاقتصادية هي النهاية لمراحل مختلفة وطويلة يكون قد قطعها هذا التجمع ، وبعد أن يكون قد تغلب على الجوانب التنظيمية والسياسية التي تثيرها عملية التجمع ، والتغلب على الصعوبات والمشكلات التطبيقية التي يتعين إيجاد الحلول لها بما يضمن استمرار التجمع وفاعليته.

ولعل من الأهمية بمكان إن نوضح أن الحلف التعاوني الدولي عقد العديد من المؤتمرات من أجل النظر فيما ينبغي أن تكون عليه التعاونيات في القرن الحادي والعشرين ، ورحب بدخول التعاونيات عصر التكتلات الكبرى .. كما ورحب بنظام اجتماعي واقتصادي يستند إلى أسس تساعد على إعطاء الأمل للجنس البشرى ، مثل إيجاد نظام اقتصادي يهتم بما يترتب

على انعدام تكافؤ الفرص في النظام الاقتصادي الحالي القائم على دوافع الربح بغض النظر عن اهتمامه بمقابلة احتياجات الإنسان ، وكذلك مثل اقتراح نظام يقدم سياسات بناءة من أجل استراتيجية جديدة للتنمية العالمية عن طريق الأمم المتحدة يمكن من خلاله تحقيق عدالة توزيع الثروة ، وتوضيح الفوائد التي تعود على العالم من إقامة نظام اقتصادي جديد تساهم في إقامته القاعدة العريضة من المواطنين في الشعوب بالاشتراك مع المرأة .

وقد أعلن الحلف التعاوني الدولي أن الاهتمام المتزايد بتدعيم التنمية التعاونية يعتبر واحدا من الاتجاهات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه التنمية وتحقيق إسهامات كبيرة فيما يتعلق بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا الدولي المعاصر.

عالمنا المعاصر والقيم التعاونية :

هناك حقيقة تؤكدها بحوث العلماء ، وهى أن العالم اليوم يمر بفترة أصعب من الفترة التى شهدها خلال الحرب الباردة ، والأمم المتحدة غير قادرة على حل جميع المشاكل !! .. ويرى العلماء أن البشرية فى حاجة إلى عقلية المؤرخ للتاريخ والباحث فى حركة الحضارات وسير الأمم والشعوب ، فمن المفترض أن تختلف وتتغير وتتعقد معادلات التخلف والتنمية ، وإشكاليات التراجع والتقدم ، وقضايا التطور العام ، واستشراف المستقبل لدى جميع شعوب العالم .. كبيرها وصغيرها ... قويها وضعيفها ، **خاصة وأننا نعيش فى ظل ثورة المعلومات التى فتحت أمام العالم أوسع الطرق السريعة للوصول إلى المعارف ، وفى ظل زحف العولمة الكاسح الذى يريد أن يجعل من العالم فضاء مفتوحاً بلا جدران ولا سقوف، متداخلاً فيما بينه بلا**

عوائق أو قيود ، مترابطاً لدرجة الاندماج والتشابك التى يتحول معها العالم الكبير الى قرية صغيرة ، وفى ظل النظام العالمى الجديد الذى يريد أن يكون العالم خاضعاً لهيمنة أحادية القطب وله شرعية التدخل فى أى مكان من العالم ، وفى كل قضاياه وأحداثه ومشكلاته !!... وفى الإدعاء بصدام الحضارات التى ترسم صورة للعالم مقسماً على بعضه فى خطوط ثقافية متصادمة وأشد عنفاً من الخطوط السياسية والاقتصادية التى كان العالم ينقسم على أساسها قبل نهاية الحرب الباردة ، وفى ظل انتقال العالم إلى القرن الحادى والعشرين ، القرن الذى اختلف عن القرون السابقة من جهة الاستعداد والتحضير له ، فكان موضعاً للاستشراف والتخطيط والاهتمام على أكثر من صعيد ، فهذا الانتقال يعد حدثاً وتحولاً بارزاً على مستوى العالم ، وبالذات عند المجتمعات المتقدمة ، والتى تعتبر الأكثر استعداداً وتحضيراً لمواجهة تحدياته والاستفادة من مكتسباته !!...

وفى ظل هذه الانتقالات والتحولات الكبرى التى سيتأثر منها العالم فى ملامحه وقسماته ، أين الحركات التعاونية من كل ذلك ؟ وبأى رؤية تنظر الحركات التعاونية لهذه التحولات والتغيرات المتسارعة والمتعاظمة فى العالم ؟.. وأين موقع الحركات التعاونية على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى؟.. وأى موقع اختارته الحركات التعاونية لنفسها فى عالم متغير؟. وإلى أين نحن التعاونيين نسير؟ وهل ندرك فعلاً إلى أين نحن نسير؟.. وماذا عن المستقبل الذى يقترب منا بسرعة ؟!.. هل نحن نقترب منه بذات السرعة ؟!.. كيف نبدع مستقبلنا ونكتشف طريق الوصول إليه ؟... هذا ما ينبغى على الحركات التعاونية فى العالم أن تُدركه وهى

تتأمل فى المسألة الحضارية التى تحاول من خلالها أن تدرس علاقتها بالعصر والتواصل مع حركة الأفكار والمعارف التى يزخر بها العالم.

والجدير بالذكر فى هذا المقام أن نؤكد على أن علماء العالم بصفة عامة ، وعلماء التعاون بصفة خاصة ، يؤكدون على أن العالم أجمع يمر بمرحلة تاريخية دقيقة تستدعى من الحركات التعاونية التى يندرج فى عضويتها الملايين ، يبنغى عليها التوقف والتأمل والمراجعة وإعمال العقل الواسع ، والتفكير الجمعى ، وتوظيف مختلف المعارف والعلوم ، وتقنياتها المنهجية والنقدية والتحليلية فهذه التحولات المتلاحقة والنوعية لا تقل أهمية وخطورة عن تلك التحولات الكبرى ، التى كانت فاصلة فى التاريخ الانسانى حضارياً .. وأنها من الانعطافات التاريخية الهامة فى مسار التطور العالمى والتقدم الانسانى ... أخذاً فى الاعتبار أن ما كان يتحقق من اختراعات وابتكارات فى سنوات طويلة خلال القرون الماضية ، بات يتحقق اليوم فى فترات قياسية !!.. ومن هذه الحقيقة لعلنا أحوج ما نكون إلى دراسة العالم الحديث والمعاصر ، بكل متغيراته وتحولاته الشاملة ، وفق مناهج علوم الاجتماع والتاريخ والحضارة لما لهذه المناهج من قدرة وخبرة على فهم وتحليل وتفسير سير المجتمعات ، وحركة التاريخ وتطور الحضارات فى صعودها وسقوطها ... فى تقدمها وتراجعها ... وبالتالى التنمية البشرية وتقدم شتى قطاعات الاقتصاد القومى سواء أكان عاما أو خاصا أو تعاونياً.

وأرجو أن أوكد أن التحولات الراهنة لا تنفصل عن التراكم المعرفى المتواصل لحركة الانسان التاريخية ، فهذا التراكم من أكثر العوامل تأثيراً وأكثرها خفاء .. ومن منا كان يتوقع حدوث مثل هذه التحولات .. ومن منا بذل الجهد الذى يتناسب مع ضرورة وضعها فى إطار الممكن ؟.. وكم من التعاونيين الأحياء

كان يتوقع أن تحدث بهذا الحجم والمساحة والسرعة ؟. فقد كان من الصعب التوقع لها ورصدها بهذه الكيفية !!...

قد لانستطيع نحن فى مجتمعات العالم الثالث ، أن ندرك بدقة وإحاطة هذه التحولات ، كما يدركها العالم المتقدم ، أو المجتمعات التى عايشت هذه التحولات ، أو التى لازالت تعايشها كالجمهوريات التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى سابقاً ، أو مجتعات أوربا الشرقية وغيرها.

ومما لاشك فيه أن حركة التحولات فى البلدان المتقدمة سريعة ومتلاحقة ، وفى البلدان النامية بطيئة وراكدة ، فقد تعودت تلك المجتمعات على نمط من التغيرات ، وتشجع على هذا النمط ، الذى ارتبط بمكونات رؤيتها الاجتماعية وفلسفة الحداثة فى فهمها .. فالعقل الغربى عقل نقاد خصب للتحولات ، وهذا ما يفسر حركة التحولات السريعة فى تلك المجتمعات.. فالمجتمعات حتى تتقبل المتغيرات بحاجة إلى ثقافة متجددة توفر الاستعداد النفسى ، بالإضافة إلى عامل الفاعلية الاجتماعية التى تجعل المجتمع فى حركة مستدامة تتولد منها هذه التحولات فإذا كانت هناك فاعلية كانت هناك تحولات ، لأن التحولات لا تنشأ فى مجتمع ساكن وراكد .. ولذلك نجد أن المؤسسات والمنظمات الكبرى فى الدول الصناعية قد أدخلت فى بنيانها التنظيمى الإدارى إدارة جديدة أطلقت عليها " إدارة التغيير" وهذه الادارة تخطط للمتغيرات السريعة والمتلاحقة والتى تزداد وتيرتها كلما اتسعت مداركنا لمفهومية الزمن .. ويساعد ذلك حيوياً التداخل الشديد الذى يحصل بين أجزاء العالم المترامى الأطراف ، والذى يوصف بالقرية الصغيرة نتيجة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المواصلات ، وانفجار المعرفة ، وتدفق

المعلومات عبر المعلومات طرق سريعة .. وليس باستطاعة أحد مهما امتلك من قوة أن يوقف أو يعطل حركة التحولات ، لكن باستطاعتنا أن نحمى أنفسنا أو نقلل من أضرارها ، وترشيد ما يرتبط بأثرها علينا ، بشكل نسبى على الأقل .. **وهل حقا وصدقاً نحن لهذه الحقائق فاهمون ؟ .. وهل نحن لهذه التحولات مستعدون ؟** نرجو ذلك .. خاصة وأن الندوات العلمية التى عقدها الحلف من أجل تحقيق السلام **طلبت من التعاونيين فى العالم ضرورة أن يفهموا ما يجرى فى عالمنا المعاصر** ... ولكى نفهم العالم المعاصر وتطوراته الخطيرة لا يكفى أن ندرسه من زاوية سياسية فحسب ، أو زاوية اقتصادية ، أو استراتيجية أو أيديولوجية ، فالدراسة الأحادية الجانب لن تصل بنا إلى فهم دقيق وعميق وشامل ٠٠ ثم العمل بما نفهمه ونستوعبه .. **وفقاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام " من عمل بما علم أورثه الله علم ما لا يعلم ".**

المنظمة التعاونية الدولية للصحة وسلامة الإنسان :

عقدت المنظمة التعاونية الدولية للصحة بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للحلف التعاوني الدولي بسيول ٢٠٠١ ، بالتعاون مع المنظمة الدولية للتعاون الاستهلاكي والمنظمة الدولية التعاونية للتعاون الزراعي ندوة علمية تحت عنوان " **التحديات العالمية للأمن الغذائي وسلامة الغذاء" وذلك للبحث في أفضل السبل لتحقيق الأمن الغذائي لسكان العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ، وكذلك الأشخاص الذين يتعرضون نتيجة لظروف طارئة ويصبحون في مسيس الحاجة إلى الحماية كالنازحين واللاجئين** ، حيث أن مثل هذه الأحداث التي تفرض نفسها قد تؤثر على جميع أنحاء العالم ، وأصبحت هذه الأحداث موضوعا رئيسيا يحظى باهتمام الرأي العام

والسياسيين وعلى وجه الخصوص هؤلاء الذين أضاء الله بصائرهم بحق الإنسان في العيش الكريم ، والرعاية الصحية وحقه فى الغذاء المناسب ، **وصولاً إلى سلامة الإنسان جسداً وعقلاً ...**

ولعلنا جميعا ونحن نعيش بداية القرن إلحادي والعشرين نعرف ونشهد **كيف أجبرت الظروف المضطربة الناس على الفرار من بلدانهم ، أو مجتمعاتهم نتيجة للاضطهاد ، والصراع المسلح ، والعنف ، وفى كل مكان في العالم ، نشهد حقيقة أليمة حيث لجأت الحكومات ، والجيوش وحركات التمرد إلى نقل الناس بالقوة بغية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية !! ...** ومما لاشك فيه أن الناس الأشد تضرراً من مشكلة النزوح القسري هم غالبا من أعضاء المجتمع الذين قد يشعرون بحق أو بغير حق أنهم مقهورون ، ومن بين هؤلاء أعضاء جماعات الأقلية ، الأشخاص عديمو الجنسية ، والسكان الأصليين ، وغيرهم ممن يُستبعدون من هياكل السلطة السياسية .. إلخ .. وهم إذ يتعرضون للاضطهاد من جانب حكوماتهم ، أو من جانب أعضاء آخرين في مجتمعهم، فإن كثيرين منهم يجدون أنفسهم يعيشون فى حالة من انعدام الأمن والقلق الدائمين ، **وحتى لو استطاعوا العثور على ملجأ آمن ، فإنهم قد لا يعرفون أبداً ما إذا كانوا سيتمكنون من العودة إلى ديارهم ، أو متى سيكون ذلك ممكنا ؟ !!...**

ولعل مما يبعث على الفزع بصورة غير مناسبة أن نشير إلى أن مشكلة النزوح قسرا أكثر خطورة الآن مما كانت عليه في أي وقت في الماضي ، إذ أن الفترة التي بدأت منذ أواخر الثمانينيات كانت مشحونة بالاضطراب بصورة غير عادية ، غير أنها ليست المرة الأولى التي يشهد فيها نظام الدولة على الصعيد الدولي تغييرا جذريا ، ففي السنوات التي تلت

الحرب الباردة ، مثلما كان الحال في الفترة التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية ، أثبتت عمليات النزوح القسري للسكان أنها كانت نتيجة بارزة لزوال الأيديولوجيات القديمة ، وانهيار الإمبراطوريات القائمة ، وتشكيل دول جديدة !!٠٠ الدولة الواحدة انقسمت إلـــى دول!!.. وهناك دولة زُرعت زرعا في غير أرضها !!٠٠٠ وأصبح أصحاب الأرض نازحين أو لاجئين!!...

وفى حين أن مسألة النزوح القسري قد تكون مشكلة قديمة العهد ، إلا أنها قد اكتسبت في الآونة الأخيرة بعض الأبعاد المهمة ، حيث أصبحت الأعداد مذهلة !!٠٠٠وغدت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مسئولة الآن عن حياة أكثر من نحو ٢٥ مليون شخص حول العالم!!... ١٥ مليون منهم تقريباً من اللاجئين بالمعنى التقليدي للكلمة : وهم الأشخاص الذين تركوا بلدهم فراراً من الاضطهاد ، او الصراع المسلح أو العنف !!.. ، ويضاف إلى هذا الرقم عدد ضخم جداً من الأشخاص المرحلين الذين لا يحصلون على أى شكل من أشكال الحماية أو المساعدة الدولية .. وإجمالا توضح التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن هناك نحو ٥٥ مليون شخص حول العالم يمكن أن يوصفوا بصورة صحيحة بأنهم من ضحايا النزوح القسري !!.. **ونجد كثيرين من هؤلاء في مناطق لم تتأثر بدرجة كبيرة بمشكلات اللاجئين أثناء سنوات الحرب الباردة** وعلى سبيل المثال فإن من بين هذه الدول دول **البلقان ، القوقاز ، أسيا الوسطى ، فلسطين ،وأجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي سابقا ٠**

ومما لاشك فيه أن مجتمعنا الدولي المعاصر يُقر بأنه قد أصبح واضحاً بشكل متزايد أن النزوح القسري هو ظاهرة معقدة تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال المختلفة ، وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مجموعة متنوعة من المصطلحات التي تدعو إلى الحيرة إلى حد ما !!... وفضلا عن الفكرة

المألوفة عن حركة اللاجئين أو النزوح الجماعي ، فإن المحللين الأكاديميين والمنظمات الإنسانية تستعمل الآن أيضا وبشكل متكرر مصطلحات ومفاهيم للتعبير عن ما يحدث.. مثل قولهم أن هذا يحدث من قبيل تيار اللجوء ، والطرد الجماعي ، والتطهير العرقي ، والنزوح بفعل الكوارث ، والنزوح بفعل التنمية ، والهجرة القسرية ، والنزوح الداخلي ، ونقل السكان ، وتبادل السكان ، والعودة غير الطوعية إلى الوطن ، والعودة المفروضة ٠٠٠إلخ ... ويعترفون بأن هناك اختلافات كبيرة فيما يتعلق بظروف وخصائص الناس الذين يتأثرون بهذه الأشكال المختلفة من النزوح ، فهناك بصورة واضحة بعض الاختلافات المهمة بين المزارع الفلاح الذي نزح نتيجة للقتال في جنوب السودان ، والمواطن البوسني من الطبقة المتوسطة القادم من سرايفو ، والذي أتخذ له ملجأ في ألمانيا ، **واللاجئ واللاجئة الفلسطينية من الجيل الثاني الذين لم تطأ أقدامهم أبداً الأرض التي هي وطنهم ، ومع ذلك فإن مثل هؤلاء الأشخاص فى حاجة متماثلة للحماية ولهم حق مشترك فى أن يعاملوا بطريقة تتفق مع المبادئ الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان ٠٠٠**

وقد تؤدى عمليات النزوح الكبيرة للسكان ، إلى أن تعمد بعض الدول ومنظمات إقليمية أخرى على نشر قواتها المسلحة ، وذلك كما شوهد في بلدان من قبيل باكستان ، وإيران ، وألبانيا والصومال والعراق وليبريا ، ويوغوسلافيا السابقة ٠٠٠ الخ ٠٠ وسواء أتخذ مثل هذا الإجراء برضاء البلد المعنى أو بدونه ، وسواء كان الدافع إليه هو اعتبارات إنسانية أو استراتيجية أم لا فمن الحتمي أن يكون له تأثير مهم على الميزان المحلى للقوة السياسية والعسكرية ٠٠ وفى حالات كثيرة ، وعلى وجه الدقة بسبب الصلة بين النزوح القسري والشاغل الأمنية للدول ، **يواجه الأشخاص النازحون قسرا رفضاً**

متصاعدا عندما يحاولون التماس بر الأمان فى أماكن أخرى ، ونتيجة للحواجز المادية والإدارية التي تقيمها الدول ، بات من الصعب بصورة متزايدة بالنسبة لضحايا الاضطهاد والعنف أن يحصلوا على حق الدخول إلى أراضى بلدان اللجوء المحتملة !!...

لقد أصبح توافر الأمان أثناء اللجوء معرضاً للتهديد ، سواء أكان ذلك نتيجة للهجمات المسلحة على مخيمات اللاجئين ، أم التجنيد الجبري للشباب في القوات المسلحة ، أم العنف الجنسي الذي يقع على النساء والفتيات النازحات ، كما يتعرض المبدأ الذي يقضى بألا يعود اللاجئون إلى أوطانهم إلا على أساس طوعي للانهيار !!... نتيجة لتكرر الحالات التى أجبرت فيها الدول والقوى الفاعلة الأخرى الأشخاص النازحين على العودة إلى أوطانهم ، غالبا في ظروف بعيدة عن الأمان تماماً ، ووفقا لما يراه بعض المعلقين ، فإن النظام الدولي لحماية اللاجئين ، الذي استُحدث بعد عناء منذ بداية القرن العشرين ، يتعرض فى الوقت الحاضر لضغط غير مسبوق ، ونتيجة لهذه التطورات ، واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى فى السنوات الأخيرة ، مجموعة واسعة من المصاعب والمآزق نتيجة لعجز إمكانياتها عن تحقيق ما تنص عليه مواثيق الأمم المتحدة.

المنظمة التعاونية الدولية للصحة والأمن الغذائي:

اهتم المشاركون فى الندوة العلمية التى عقدتها منظمة التعاون الدولية للصحة بموضوع تحقيق الأمن الغذائى لسكان العالم بصفة عامة ، والدول النامية بصفة خاصة ، وأشارت إلى العديد من المؤتمرات الدولية التى بحثت فى أسلوب العمل **للتغلب على إستئصال الجوع وسوء التغذية** ، وتركيز

الانتباه بصورة محددة على ضمان الغذاء الذى يمثل أكثر الإحتياجات الأساسية للإنسان ، وكذلك مؤتمرات القمة العالمية التى اهتمت بشئون الفقراء وتوفير الغذاء والمؤتمرات التى ناقشت التنمية **والتى منها مؤتمرالقمة العالمى لشئون البيئة الذى عُقد فى ريودى جانيرو عام ١٩٩٢ ، ومؤتمر القمة العالمى للسكان والتنمية الذى عُقد فى القاهرة فى عام ١٩٩٤ ، وفى الصين بعد ذلك ، ومؤتمر القمة العالمية للغذاء الذى عقد بروما عام ١٩٩٦ ، والعديد من المؤتمرات التى عقدتها المنظمات الدولية بالتعاون مع الحلف التعاونى الدولى والتى طالبت بضرورة أن تتعاون الحكومات فيما بينها ضمن الإطار العالمى ، ومع منظمات الأمم المتحدة ، ومؤسسات التمويل ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع العام والخاص والتعاونى ، بشأن البرامج الموجهة صوب تحقيق الأمن الغذائى للجميع ، وضرورة القضاء على التطبيق المنفرد من جانب دولة ضد دولة أخرى للتدابير التى تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية وتهدد الأمن الغذائى .**

والجدير بالذكر أن خبراء التغذية فى العالم ومن بينهم علماء مصر أكدوا على الدور المهم للغذاء بالنسبة للإنسان فى حالة الصحة والمرض ، وأعاد العلماء لدائرة الضوء علاقة الغذاء بما يتعرض له الإنسان من أمراض ، وتأثير ما يتناوله من أغذية على شفاء هذه الأمراض وأوضحوا وأشاروا إلى أن **المائدة أصبحت أشبه بالصيدلية** التى يتعامل معها الإنسان يوميا خلال وجباته ، كذلك أكدت تجارب الشعوب أن هناك أغذية فعالة لها استخدامات صحية محددة مثل أغذية " الفاشو "اليابانية أما أمريكا فقد حددت خريطة غذائية تقى الانسان من بعض الأمراض فالكرنب والقرنبيط واللفت بحسب الدراسات الأمريكية مفيد ضد بعض الأورام وضد تجلط الدم وخضروات القرع والفلفل والباذنجان والطماطم والخيار لها بعض الصفات المفيدة المضادة لأورام الثدى ، أما خضروات البقدونس والجزر والكرفس وثمار الموالح فهى

مضادة للأورام ومضادة أيضا لتجلط الدم ، ومن هنا اتجهت تكنولوجيا الصناعات الغذائية فى الدول المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل الأغذية الفعالة الطبيعية إلى مستحضرات وعناصر أساسية لإستخدامها فى تصنيع المنتجات الغذائية بهدف الاستفادة من مكوناتها الفعالة ذات التأثيرات الصحية والعلاجية ، وهناك أطعمة تمثل أحزمة أمان ضد الأمراض التى قد تصيب الجسم وخلاياه بالأورام مثل الشاى الأخضر والثوم ، وعندما تفشل أغذية حزام الأمان (مثل الشاى الأخضر والأسمر والطماطم والبرتقال والمانجو والجزر والفول السودانى واللوز والثوم والكرنب والقرنبيط) **فى خط دفاعها الأول كأحزمة أمان ضد الأمراض التى قد تصيب الجسم وخلاياه بالأمراض تحدث تغيرات ورمية قوية فيها ، ويصبح أفضل دفاع غذائى عن الجسم هو تدمير مثل هذه الخلايا المصابة أو على الأقل منعها من الانقسام بسرعة.**

ويؤكد العلماء أن دور أخصائى التغذية قد تغير فى العصر الحديث ، وأن تقدير الإحتياجات الغذائية للإنسان المريض لا يخضع فقط للرغبة فى تناول الطعام وإنما تحكمه عوامل غذائية ونفسية وبدنية وثقافية ، حيث أن التغذية أصبحت تلعب دوراً مهما كأحد مسببات العديد من الأمراض كالسكر والقلب والكلى والكبد وامراض الجهاز الهضمى ٠٠ إلخ.

هذا بالإضافة إلى ان هناك من العلماء من يرى ضرورة الإهتمام بتغذية الإنسان فى بعض المواقع الهامة ، كالمدارس مثلا ، وكذلك فيما يتعلق بتغذية المرضى بالمستشفيات حيث يرون أن سوء التغذية بالمستشفيات أمر فى غاية الخطورة ويرجع إلى عدم استخدام نظام غذائى مناسب وكاف لسد إحتياجات المريض الغذائية ، وهذا بدوره راجع لفشل ملاحظة طعام المريض وحذف الوجبات بناء على تطور الحالة وفق ماتشير إليه التحاليل ، وتغيير

الفريق المعالج بإستمرار، **ويحذرون من خطر الفشل فى تقدير دور وأهمية التغذية فى الوقاية والعلاج.**

من أجل ذلك رأت **الندوة العلمية للمنظمة التعاونية الدولية للصحة أن هناك أبعادا كثيرة لأهمية الأمن الغذائى تطلبت وضع سياسات وإستراتيجيات مناسبة بهدف أن تسترشد بها دول العالم** ، وركزت جهودها نحو تحقيق الأمن الغذائى ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية فى كافة أرجاء العالم ، وأضافت إلى ذلك أبعاداً إقليمية محددة للمشاكل القائمة وحلولها ومن بينها مثلا أن منتجى الأغذية فى العالم يواجهون تحديات رئيسية جديدة **من التزايد المتوقع لسكان العالم إلى زهاء ٨٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٥** ، ومع الإنخفاض المتواصل فى حصة الفرد من الأراضى المتاحة للإنتاج الغذائى فإن الدول النامية لم ترق بعد إلى مستوى الإستفادة من توافر القدرات العلمية والوسائل التكنولوجية لاستخلاص الأغذية الضرورية من الأرض.

كما أوضحت الندوة أن الأراضى الصالحة تشكل من حيث التضاريس والتربة والمناخ للزراعة نحو ١١ فى المائة من سطح الأرض ، **غير أن هناك حاجة إلى بعض الإستثمارات المحتملة لمناطق محدودة فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية بهدف الإستغلال الزراعى ، وزيادة الإنتاجية** ، وإن كانت فى بدايتها تتحمل إرتفاع التكاليف النسبية فى المدخلات ، على أن تُراعى الجهود إحتمالات فشل المحاصيل ، وتدهور البيئة ، وكل هذه العوامل تسهم فى إنعدام الأمن الغذائى ، وأشارت الندوة إلى جدول أعمال القرن الحادى والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية والتجارة **أوضح أن التنمية الزراعية والريفية من المسائل الإنمائية ذات الأولوية التى ينبغى معالجتها تحقيقاً للتنمية المتواصلة .**

والجدير بالذكر أن المؤتمر كشف عن أنه قد تم تطوير معظم الوسائل العلمية والتكنولوجية التى تختلف عن الأساليب المستخدمة الآن فى قطاع إنتاج الأغذية ، وعلى وجه الخصوص البلدان ذات الظروف البيئية والإجتماعية والإقتصادية النامية، ومدى توافر التكنولوجيات لزيادة الإنتاج بطريقة متوازنة بيئياً ، وعلى ذلك فإن معظم تلك الوسائل تتطلب تحولات أساسية فى الآليات المستخدمة فى تطويرها وتدريب الذين يستخدمونها وذلك قبل تسليمها إلى المزارعين ، وأنه على الرغم من أن الظروف الحالية تستدعى تقليل التدخل فى الإقتصاد ، فإن للحكومات دوراً خاصاً فى التنمية الزراعية والريفية يختلف عما هو قائم فى القطاعات الأخرى.

جمعيات الإئتمان الكورية ومبادئ الإدارة الذاتية :

قد يكون من الأهمية بمكان أن نوضح أن قادة الحركة التعاونية فى كوريا يجمعون على أهمية النشاط التعاونى بصفة عامة ، **ونشاط الإئتمان التعاونى بصفة خاصة فيما يتعلق بالتنمية الإجتماعية والاقتصادية ، وأنهم يؤمنون بأنه ينبغى أن يكون للحركات التعاونية مصادرها الإئتمانية الخاصة بها ، وهم يعتزون بأنهم حققوا الهدف حيث تعتبر حركة الإئتمان التعاونى فى كوريا من بين أفضل وأنجح الحركات المماثلة فى جميع أنحاء العالم ، وذلك راجع إلى الرخاء الذى حققته هذه الحركة لأعضائها وللمجتمع ، وحرصها منذ إنشائها على اتباع مبادئ " العون الذاتى" و" الاعتماد على النفس" و تحقيق التعاون فى إطار عدم قبول هبات أو تبرعات خارجية** ، هذا بالإضافة إلى حرص قادة الحركة وأعضائها على مسايرة نظم الدولة وأهدافها وتطبيق ديمقراطية الإدارة التعاونية طبقا للنظم التى كانت قائمة فى عام



صـــورة الاتحـــادة الكورى للائتـــمـــان التـــعـــاونى من أجل صـــالح المجـــتـــمع

أنشى الاتحاد الكورى للائتمان التعاونى من أجل صالح المجتمع فى عام ١٩٧٢ . واوضح مؤسسود أنهم يسعون نحو بذل كافة الجهود التى ترتبط بالنهوض بالمجتمع ككل وباعضائه بوجه خاص بالعمل على سد احتياجاتهم وتدريبهم وتنمية مهاراتهم فى اطار المعاونة في اقامة المشروعات بالاسلوب العلمى المتطور الذى يساير عصر انفجار المعرفة ونظم المعلومات وكفاءة الادارة والقضاء على البيروقراطية الناجم عن بعض التشريعات والعمل مع الدولة على تطويرها ولذلك امتدت خدماته الى تطوير كل ما يرتبط بالتراث الثقافى لكوريا والاسهام فى عملية التطوير وما يستلزم ذلك من توعية وتدريب وتثقيف وتعليم وتطلب ذلك الاسهام فى اقامة الملاجئ للايتام ودور الحضانة لمساعدة الامهات العاملات وصالات للافراح بمناسبة الزواج وصالات للمناسبات والانتفاع بهذه الخدمات بقيمة رمزية ... الى غير ذلك مما يحتاجه المجتمع كالرعاية الطبية والخدمات البريدية وتحسين البيئة المحيطة بمواقع سكن الاعضاء او بيئتهم المجاورة إذا كانت فى احتياج لخدمات الاتحاد .. هذا بالاضافة الى نشر المكتبات ومراكز الكمبيوتر للأحداث والشباب وتبنى الموهوبين منهم باعطائهم المنح التعليمية ويحرص الاتحاد الكورى للائتمان التعاونى على حسن استثمار الارصدة بما ينميها الامر الذى يعود على الاعضاء والمجتمع بمزيد من الخدمات ولذلك فان الاهتمام كبير بحسن تكوين فويق البحث والاستقصاء الذى يخدم اتخاذ القرارات .

١٩٧٠ ، والتى تخضع جهود الأفراد للصالح العام للدولة ، فشعار التعاون الفرد للمجموع ، والمجموع للفرد ، ومن هنا قبلوا طواعية وأختيارا أن يخططوا فى إطار الصالح العام للدولة.

والجدير بالذكر أن نوجه النظر إلى أن جمعيات الإئتمان فى كوريا قد واجهت العديد من العقبات فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ، ولكنها استطاعت أن تتغلب عليها ، وإجتازتها بنجاح بحيث يمكن القول بأن مركزها المالى قوى ، وأن لها وضعها الممتاز فى سوق المؤسسات المالية ، وأنها تسير فى نشاطها ملتزمة بما تعهدت بتحقيقه ، وهو أن تعمل على تحسين المستوى الإجتماعى والاقتصادى لأعضائها ، **ولا تدخل إطلاقا فى مضاربات أو مخاطر غير محسوبة** ، وأن التعاونيات لاتستهدف وضع الربح فوق كل اعتبار ، لإنها تستهدف التنمية التى ترتبط بمحدودى الدخل.

وقد تم إنشاء جمعيات الإئتمان الكورية فى عام ١٩٦٠ ، ثم تحقق إنشاء الاتحاد العام لجمعيات الإئتمان فى عام ١٩٦٤ ، **وفى عام ١٩٩٢ قبل الحلف التعاونى الدولى الاتحاد العام لجمعيات الإئتمان فى عضويته ،** معترفا بالجهد الذى قام به الاتحاد فيما يتعلق بالنهوض بأعضائه إجتماعيا واقتصاديا ، وكذلك عمليات إعادة التنظيم التى قام بها ، وترتب على ذلك اندماجات إقليمية تساير المتغيرات العالمية.

وقد أوضح لى الرئيس التنفيذى للإتحاد العام لجمعيات الإئتمان أنهم درسوا تجارب الإئتمان التعاونى منذ إنشاء الحركات التعاونية فى العالم ، أى منذ نشأت فكرة التعاون فى انجلترا منذ عام ١٨٤٤ ، وألمانيا منذ عام

١٨٤٧ حين إشتدت الفاقة فى ألمانيا ثم أصبحت حقيقة ملموسة منتشرة خلال عقود السنوات التالية حتى إتخذت شكلها النهائى على ما هو قائم فى عالمنا المعاصر ، ومن هنا إكتسب النشاط التعاونى الذى ينفع البشر أهميته لكل مشتغل بالتعاون.

وأوضح رئيس الاتحاد العام لجمعيات الإئتمان أن البعض قد يظن أن الجنس البشرى قد إزداد حيوية لتعاظم وسائل إشباع حاجاته عما قبل ، وأن الترابط العالمى قد صار أوسع مدى عما كان سابقاً !!.. ، لكن الأمر ليس كذلك للأسف الشديد ، ذلك لأن توافر السلع والرفاهية وزيادة أسبابها قد خلقت حاجات ومطالب جديدة بحيث أصبح إنسان عصره بعيداً كل البعد عن الإحساس بالأمن والإرتياح برغم ما يملك ويستخدم من أدوات !!... ، وإستطرد فى تحليله موضحاً مفهوم جمعيات الإئتمان وأن جمعيات الإئتمان قامت على أساس المبادئ الروحية وبذلك أمكنها أن تؤدى وظيفة تحسين الأحوال الإجتماعية بنجاح نظراً لحسن تنظيمها وكفاءتها ، وقد ثبت ذلك عملياً حيث إزداد إقتناع الناس بها وإجتهدوا فى تمهيد الطريق لإنتشارها فى كثير من البقاع ، ومن ثم أخذ يبلور ويُطور فكرة التعاون التى إنبثقت عنها جمعيات الإئتمان ، لكن الطريق لم يكن سهلاً بل تطلب الأمر فترة إعداد وكثير من الجهد والعمل لإزالة العقبات وتمهيد السبيل نحو مكافحة التجارة الربوية .

واستطرد الرئيس التنفيذي للإتحاد العام لجمعيات الإئتمان موضّحاً أن إقتباس الشكل وحده لا يكفي لتحقيق النجاح ، وقد أثبتت تجارب الحركات التعاونية حتى الآن الأهمية العظمى للقيم الروحية التي تحتاج إليها المنظمات التعاونية في هذا الصدد ، ووصل علماء التعاون إلى النتيجة ذاتها عندما قاموا

ببحوثهم وتحليل الجمعيات التعاونية الإئتمانية فقالوا " **يجب الإعتراف بأن القوى المعنوية القائمة على المبادئ الروحية لا غنى عنها في حل المشكلات الإجتماعية ... كما وأن الإدارة الذاتية** " تعتبر الإدارة الذاتية منذ نشأة جمعيات الإئتمان من بين المبادئ الأساسية ، حيث يتولى إدارة الجمعية المجلس التنفيذى ومجلس الإشراف والجمعية العمومية والمحاسب ويمكن تحديد وظائفهم بوجه عام كالأتى : المجلس التنفيذى يُصدر القرارات ، والمدير يتولى التنفيذ ، ومجلس الأشراف يُراقب ، والجمعية العمومية تمارس الرقابة العليا النهائية وتُصدر القرارات فى الشئون التى تدخل على وجه التحديد فى إختصاص أى من الهيئات الإدارية المشار إليها ، وتحتاج الأجهزة الإدارية إلى شخصية موثوق فيها تميل إلى تحقيق الصالح العام ، ويتولى أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا مناصبهم لمدد معينة تجرى فى نهايتها إنتخابات يتغير بموجبها عدد قليل من الأعضاء الذين يتولون الإشراف والرقابة وبذلك يمكن ضمان أكبر قدر من الإستمرارية فى الممارسة الإدارية ، هذا بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يؤدى دون شك إلى إستقرار الجمعيات وأمنها وإلى بث روح المصلحة العامة وإلى خفض النفقات ، وإلى البعد عن المعاملات الخطرة التى تسعى وراء الربح بغير قيود ٠

ويجب على المجلس التنفيذى أن يأخذ فى الإعتبار أن **الجمعية ليست بنكاً عادياً ، بل عليها أن تحاول الوصول إلى أهداف أخرى أكثر سمواً تتركز فى تحسين أحوال الأعضاء معنويا ومادياً ، ويعتبر منح القروض وسيلة لذلك ، ولذا يجب ألا يُهمل هذا الهدف أبداً وأن يظل فى الحسبان عند منح القروض.**

والمنتظر أن تكون الجمعيات مدارس للإدارة الذاتية ، فيتولى التنفيذيون والمحاسبون القيام بالأعمال الجارية التى لابد من القيام بها عادة وبإنتظام ، ولا يتعرض مجلس الإشراف لضغوط عمل من الخارج لإن العمل اليومى يجرى بهدوء ، وتعتبر الضوابط من مكونات تثبيت الجمعيات حيث أنها تجاهد من أجل تحقيق الإدارة الذاتية كما تثبت أيضا قدرتها على ذلك ، وقد تزايد هذا الإتجاه فى كثير من الجمعيات حيث تهتم مجالس الإشراف إهتماما كبيراً بتحمل إلتزاماتها والعمل بمقتضاها ، وفى هذا الصدد يجب توجيه عناية خاصة بإختيار رئيس مجلس الأشراف **الذى يجب أن يتوافر فيه الخبرة والنشاط والقدرة والوعى ليكون لائقا لعمله ، وينبغى أن يمتد حسن الاختيار إلى جميع العاملين.**

جمعيات الإئتمان الكورية وتدعيم الاقتصاد الكورى :

أوضحنا من قبل أن من الحقائق المعروفة فى الحركات التعاونية فى شتى أنحاء العالم ، أن الجهد الذى تبذله هذه الحركات من أجل أن تحقق لنفسها من خلال مصادرها الخاصة تسهيلات إئتمانية تخدم نشاطها ... **هذه المصادر التعاونية تفضل غيرها من المصادر الأخرى ، كما تؤكد تجارب الحركات التعاونية ومنها الحركة التعاونية الكورية أن الإئتمان القائم على أسس تعاونية يعتبر أكثر فاعلية ، وأكثر تفهما للظروف التى تحيط بمختلف أوجه النشاط التعاونى** ، حيث يعتمد الإئتمان التعاونى فى مفهومه وأساليب أدائه على البساطة فى تقديم الإئتمان للأعضاء التعاونيين وما يتطلبه هذا الإئتمان من ضمانات ، وان هدفه بالدرجة الأولى التيسير على الأعضاء لتحقيق زيادة الإنتاج ، ومعاونتهم على تحسين أوضاعهم الإجتماعية

والإقتصادية ، خاصة وأن الإئتمان التعاونى يعتمد على التمويل الذاتى من مدخرات وودائع الأعضاء ويُمكن التنظيمات التعاونية من أن تحصل على إحتياجات أعضائها من مصادر التمويل التعاونية تصحبه رقابة ذاتية تُقلل من المخاطر ، ويضفى مزيداً من الثقة ، حيث انه من المفترض أن الجمعيات التعاونية بحكم تكوينها ووجودها بين اعضائها تستطيع إشباع الحاجات من الخدمة الإئتمانية دون تباطؤ ، او تأخير ، كما وان إقترابها من أعضائها يخفف من تسلط المصادر الربوية ويحد من تحكمها فيهم.

ويهمنا أن نوضح أنه بدراسة كثير من التقارير التى قدمتها حركة الإئتمان التعاونى فى كوريا فيما يتعلق بموضوع الإئتمان ، نرى أنها **توصى دائما بالربط بين القروض ومتطلبات التنمية الإقتصادية ، وضرورة الربط بين تشغيل الأيدى العاملة وسياسة الأقراض ، هذا بالإضافة إلى بذل الجهود التى تستهدف الربط بين المدخرات والإستهلاك ، حيث ان سياسة التوسع فى تجميع المدخرات تؤدى إلى الإقلال من الإنفاق ، وهذا بالتالى يؤدى إلى الحد من الإستهلاك والسير قدما فى خطة التنمية وبذلك أمكن تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين ، وبالتالى تدعيم الإقتصاد القومى الكورى.**

وقد أوضحت لنا القيادات المسئولة عن حركة الإئتمان التعاونى فى كوريا أن تجربة الإئتمان التعاونى قد أثبتت أهمية الإدخار حيث تبين أنه **متى بدأ الإدخار توافر الحافز على تحسين وتوسيع نطاق العمل** ، وكما يقود الحرص إلى التوفير ، يؤثر التوفير على الحرص وعلى ذلك يتعين على جمعية الإئتمان ألا تكتفى بإتاحة الفرصة للحصول على المال بشروط حسنة ، بل يجب أن تتيح أيضا فرصة الإستثمار المأمون ، وإبتكرت جمعيات الإئتمان

لذلك نظم التوفير بأساليب تتناسب وقدرات الأعضاء ، ويأتى وقت يصبح المُدخر صاحب رأس مال صغير يتقاضى عنه فائدة فيذوق لذة الكسب ويحاول زيادة مُدخراته **وبهذه الطريقة يمكن تربية وتشجيع الميل الإدخارى بدرجة كبيرة** ، " **ويصبح الإدخار الضئيل مصدراً هاما للأموال فهو أولا نبع ثم جدول ثم نهر متدفق**".

ويعتبر إقراض الأموال أهم أعمال جمعية الإئتمان ، ويتوقف نجاح الجمعية ورخاؤها على طريقتها فى إدارة شئون الإئتمان ، وقد لا يُراعى المديرون فى بعض الجمعيات الفئات المحتاجة ويفسرون واجبهم كأعضاء فى المجالس المختلفة بالجمعية على أنه يتركز فى أبعاد كافة المخاطر عن الجمعية !!... ، كما وأن هناك بعض المديرين الذين لا يسمحون للجمعية أن تقترض سوى مبالغ صغيرة ولا أن تُقرض إلا مبالغ صغيرة !!... غير أنهم يسمحون فى حالات نادرة بمنح قروض حين تتوافر أقصى الضمانات !!... وأسوا من ذلك أن لايتوخى المديرون الحرص ويُهملون إتخاذ الوقاية اللازمة عند إقراض مبالغ كبيرة بلا ضمانات!! ... **والأسلوب الأمثل الذى ينبغى إتباعه فى ضوء مفهوم الإئتمان التعاونى تخطيطا وتنفيذا هو أنه يجب على الجمعية من بداية أمرها أن تمنح القروض للأعضاء الذين يُثبتون جدارتهم فيما يتعلق بحُسن إستخدامهم لها دون غيرهم** ، إذ أن هذه هى الطريقة الوحيدة للوصول إلى الإدارة الجيدة للعمل وتلافى إجراءات التقاضى ما أمكن وتحسين سلوك الأعضاء الذين لم يبلغوا بعد حد الوعى وفهم أعمال الجمعية وواجباتها ، وعلى الجمعية أن تتخذ شعاراً لها الحكمة القائلة بأن " **الله يساعد من يساعدون أنفسهم** " فإذا كان الله لايساعد من يساعد نفسه ، **فالأحرى بالجمعية ألا تساعده أيضا** ، ورغم أن جمعيات الإئتمان قد

أنشئت لتساعد أعضائها ولتحسين مستوياتهم المعيشية ، **إلا أنها ليست مؤسسات خيرية أو مؤسسات إغاثة من النوع المعتاد** ، لكنها تمنح المعونة بإعطاء الوسيلة التى تقود للتقدم ولا تمنح إعانات أبداً **حتى ولو كانت إحتياطياتها القانونية الإضافية كبيرة الحجم و متراكمة بالكامل** ، ولذا يجب أن يُقدم المقترض ضماناً للقروض على إختلاف أنواعها حتى لا تتكبد الجمعية أية خسارة ، بل يجب أن تطلب الجمعية ضماناً حتى ولو كان المقترض أغنى عضو فيها وأكثر الأعضاء ثروة ، ويجب أن تكون الضمانات من النوع الذى تحتمه اللائحة والقواعد المعمول بها فى إطار فلسفة التعاون وسياساته وأهدافه.

كما ثبت من التجارب العملية ان جمعيات الإئتمان تستطيع مقاومة تلاعب المرابين بنجاح كبير ، بل تستطيع القضاء عليه تماماً ، وأولى الخطوات فى هذا السبيل منح القروض للأعضاء الجادين لمعاونتهم على سداد الديون القديمة **على أن تشدد على الأعضاء بأن يقطعوا كل المعاملات مع المرابين** ، ويرى قادة الإئتمان التعاونى رسم سياسة الإئتمان على أساس قيمة المال المتوافر فى حينها ، أى على أساس سعر الفائدة السارى فيصبح الربح السنوى المُكتسب كافيا لإنشاء كافة الأجهزة اللازمة للنهوض بأحوال المجتمع مثل دور الحضانة ، والدورات التدريبية على المهن المختلفة بعد التخرج من المدارس والمستشفيات والمساكن ، وبيوت الشيوخ وغير ذلك ، وبذلك يمكن إستخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل لمقابلة الفترات الحرجة.

ولعل المقام هنا لا يتسع لتوضيح رسالة جمعيات الإئتمان تفصيلا ، غير أنه يمكننا القول بأن فاعلية جمعيات الإئتمان لاتستند على " فكرة النظام الإقتصادى القائم على الربح الفردى أو على فكرة البر وعمل الخير ،

بل هى نتيجة لطريقة معينة من الفكر الإقتصادى ، ورغم أن تلك الجمعيات تعتبر منشآت تجارية وتعمل على هذا الأساس فهى تختلف كل الإختلاف عن المنشآت التنافسية فى ميدان أعمال الإئتمان نظراً لإرتباطاتها التعاونية ... وفى إيجاز فإن جمعيات الإئتمان تسعى إلى تشجيع التوفير ، وجذب الودائع ، ومنح الإئتمان للأعضاء والقيام بكل العمليات المصرفية.

سياحة المؤتمرات :

لقد كانت براعة إستهلال من الحركة التعاونية الكورية أن تجعل من حفل افتتاح انعقاد الجمعية العمومية للحلف التعاونى الدولى بسيول حفلاً أسطوريا[*] كشف عن تقدمها الحضارى ومدى تطورها إجتماعيا واقتصاديا بالإضافة إلى الجهود المتفرعة عن هذه العوامل لكى تلتقى جميعا فيما شاهده أعضاء المؤتمر من عروض ترتبط بهذا التقدم الذى اعترف به الجميع ، حيث أن هذا الحفل أبرز التراث الحضارى الفنى بأعلى مستوى ابتداءاً من الرقصات الشعبية ، وفن الاستعراض والإبهار فى الاخراج المسرحى فى إطار تكنولوجيا الموسيقى والأضواء ، وتوالت العروض فى دقة ونظام أبهر الجميع ، **وكان ذلك فى إطار بروزالعلاقة الحميمة والوثيقة بين الحركة التعاونية ونظام الحكم وعلى رأسه رئيس الدولة السيد كيم داى جونج الذى حضر الحفل وألقى خطاباً رائعا أوضح فيه أن الشعب الكورى يلتزم بالسلام ويعمل من أجل السلام ويقف مع العدل الذى ينبغى أن يلتزم به الجميع صغيراً أم كبيراً قويا أم ضعيفا** ، وقد أوضح الحفل الافتتاحى سياسة

[*] لمن يريد أن يضطلع على بعض صور هذا الحفل الأسطوري ، يمكنه الرجوع إلى المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، عدد أكتوبر عام ٢٠٠٢ – رئيس التحرير الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير.

مواجهة الأحداث المؤثرة على النشاط السياحى وتطوير الإعلام السياحى وحُسن إعداد الكوادر المتخصصة ، وعلى وجه الخصوص **فن الاستفادة من سياحة المؤتمرات وحُسن انتشارها ودقة أختبارها إلى جانب عمليات الترويج والتسويق** ، وذلك كله من مرتكزات الإعلام السياحى الذى لا يمكن أن ينطلق من فراغ٠

وقد يكون من الأهمية بمكان ونحن فى مجال الحديث عن مؤتمر الحلف التعاونى الدولى فى سيول أن نلقى بعض الأضواء على الجهود الكبيرة التى بذلتها الحركة التعاونية فى كوريا فيما يتعلق بالجانب السياحى ، فقد بذلت جهوداً لتيسير إشباع رغبة أفراد مجموع الحاضرين للمؤتمر وفقا للمتاح من أنواع السياحة وأنماطها ، حيث تتعدد أنواع السياحة تبعاً للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة التى تكمن خلفها وتحركها ، **فهناك مثلا السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية ... إلخ ... بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على نشأتها وإنتشارها التقدم والتطور العلمى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى وما صاحب هذه الأنماط من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرها ، وهو ماترتب عليه الإتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف إلى حد كبير فى خصائصها وصفاتها عما تحتاجه الأشكال الأخرى من السياحة التقليدية أو غير المتخصصة ، أخذاً فى الاعتبار أنه قد ظهرت أحداث خاصة فى السنوات الأخيرة كمرغب سياحى له أهميته ودوره فى جذب أعداد متزايدة من الحركة السياحية إلى الدولة التى تقع بها هذه الأحداث الخاصة ، وتتنوع هذه الأحداث الخاصة سواء أكانت أحداثاً**

خاصة ضخمة مثل تنظيم الأوليمبيات أو أحداث خاصة عارضة كإقامة المعارض الدولية أو تنظيم المهرجانات إلى غير ذلك ... وتعتبر هذه الأحداث الخاصة جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياحية التى تسعى الدولة إلى تحقيها.

وبالرغم من أن منظم الأحداث الخاصة قد ارتبط بأغراض لا علاقة لها بالسياحة إلا أنه قد تم استغلال هذه الأحداث الخاصة فى مجال السياحة ، وأكثر من ذلك فقد تم خلق أحداث خاصة لتكون بمثابة عامل من عوامل الجذب السياحى فى حد ذاته ، حيث أن هذا راجع إلى القدرة على خلق فرص جديدة فى ضوء البحوث والدراسات التى تؤيد اتخاذ القرار.

ويرى المتخصصون فى صناعة السياحة أن سياحة المؤتمرات من بين المصادرالهامة للإيرادات السياحية ، لذلك يجب على المسئولين عن السياحة فى العالم تركيز الاهتمام على تنشيط سياحة المؤتمرات والاهتمام بها إنطلاقاً من أهميتها الاقتصادية والعلمية والثقافية ، خاصة وأن عالمنا المعاصر يشهد كثرة الصراعات التى سادت العالم فى الفترة الأخيرة وما تبع ذلك من تكتلات دولية تسيطر عليها وتوجهها تكتلات أخرى مناهضة ، الأمر الذى يدعو إلى ضرورة عقد مؤتمرات عديدة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية ومناقشة ودراسة البحوث العلمية المختلفة لتطوير المجتمع الإنسانى والاهتمام بكل ما يواجهه من عقبات أو صعاب ، **فالنظام العالمى الجديد يدخل مرحلة جديدة تتفق مع ما يدور على ألسنة الناس من أن العالم أصبح قرية صغيرة.**

ويتوقف نجاح سياحة المؤتمرات على عدد من العوامل من بينها العوامل الآتية :

١) الابتعاد بالمؤتمرات عن المناطق المزدحمة غيرالملائمة وعقدها فى مناطق هادئة متسعة تكثر بها المعالم السياحية الأثرية والتاريخية ٠

٢) دعوة عدد كبير من الدول لحضور المؤتمرات لتوسيع القاعدة الأساسية للطلب السياحى على هذا النوع من السياحة وتعميق المفهوم السياحى لدى المواطنين والمجتمع الدولى ٠

٣) الاستعداد الجيد للمؤتمر من حيث التخطيط والتنظيم والتنسيق والإدارة حتى يصبح صورة مشرفة لوجه البلد فى هذا المجال٠

ولعلنا فى هذا المقام نوضح أنه فيما يتعلق بسياحة المؤتمرات فى مصر فإنه من الملاحظ أن الإهتمام بهذا النوع من السياحة لم يكن كافياً فيما مضى ولم يلق حظه من التنشيط والتنسيق والتنظيم ، فهناك كثير من دول العالم خطت خطوات كبيرة على هذا الطريق ومنها كوريا كما اوضحنا ، وكذلك فى أوربا وأمريكا واليابان وغيرها حيث تعتمد هذه الدول على إقامة مراكز المؤتمرات الدولية المجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات والأدوات التى تستطيع أن تستوعب أعداداً كثيرة من المشاركين القادمين من جميع أنحاء العالم لحضور المؤتمرات العلمية والندوات العالمية أو غير ذلك من اللقاءات الدولية بحيث لايقتصر استخدامها كقاعات للمؤتمرات فقط ولكنها تضم بالإضافة إلى ذلك فنادق لإقامة المشاركين ، وتقديم الخدمات والتسهيلات المختلفة لهم لممارسة مختلف أنواع الرياضة كالسباحة والتنس... وغير ذلك ، وكذلك وسائل التسلية واللهو ، هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات التليفونية والبرقية والتلكسية والفاكس وخدمات الحجز بشركات الطيران والخدمات المصرفية وخدمات النقل والمواصلات السريعة المريحة ، والحمد لله فإن مصر في

الآونة الأخيرة خطت خطوات لا بأس بها فيما يتعلق بالدخول بأسلوب علمي في هذا الميدان ، والمرجو أن يتعمق فهم دور السياحة في تدعيم الاقتصاد القومي ونشر الوعي الاجتماعي لدى جميع فئات الشعب ، خاصة وأن مصر تملك من مقومات البروز والسبق في هذا الميدان ما لا يملكه غيرها.

كوريـــا ودور الإعلام السياحى :

تؤكد المنظمات السياحية فى كوريا علىَ أن السياحة فى مجتمعنا الدولى المعاصر لم تعد نوعاً من الرفاهية ، بل يجب اعتبارها عنصراً فى تواصل المجتمع وتضامـــن الأسرة الدوليـــة ... فتجربة الغير تثرى فينا ينابيع المعرفة وتعمق مفهومنا لعالمية المجتمع الإنسانى ولكوكب الأرض الذى نسكنه ، وقد تغيرت النظرة إلى السياحة فى العصر الحديث وتطورت إلى صناعة مركبة من الصناعات الهامة التى تعتمد عليها كثير من الدول فى تنمية مواردها لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وطبقا لتوقعات علماء المتسقبليات فإن اقتصاد العالم فى القرن (الواحد والعشرون) سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية وهى : صناعة الاتصالات ــ تكنولوجيا المعلومات ــ صناعة السفر والسياحة ، فالعالم الآن يعيش ثورة سياحية تبشر بالكثير ، وقد أنتجت بالفعل شيئا عظيماً لمن وضعوا أنفسهم فى مركز يستطيعون فيه ركوب الموجة ، فالسياحة أصبحت أكبر صناعة فى العالم بنهاية القرن العشرين وذلك طبقاً لإحصائيات منظمة السياحة العالمية حيث تساهم بمقدار ٥ ر١٢% من جملة الناتج العالمى ، وقد أصبح واضحا للجميع بان السياحة أصبحت قاطرة للنمو الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ويتساوى فى ذلك

الدول الغنية ذات المصادر المتعددة للدخل ، وأيضاً الدول الساعية الى النمو بتعزيز مصادر دخلها بتنشيط السياحة اليها ، فنحن فيعالم يضع السياحة على رأس الأولويات باعتبارها مدرة للدخل ... وكثيفة العمل ... وباعثة على نمو ورواج العديد من الصناعات والخدمات المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتقدر المصادرالمتخصصة أن مجال الصناعات والخدمات التى ترتبط بالسياحة بما يزيد عن خمسين مجالاً... أى أن لها دور عظيم الأهمية فى الجهود المبذولة للقضاء على البطالة .

من أجل ذلك ينبغى حُسن إعداد الإعلام السياحى ، ويعتمد تخطيط الاعلام السياحى على السياسة السياحية المرسومة ، والتى تشترك فى وضعها جميع الهيئات ذات الاختصاص ، وفى مقدمتها وزارة السياحة والوزارات المعنية الأخرى ، والغرف السياحية ، والأجهزة الإعلامية العاملة فى الداخل والخارج ، والأجهزة الثقافية المعنية بالآثار ، وجهاز حماية البيئة ، بما يكفل المشاركة الإيجابية من جانب الحكومة ، والقطاع الخاص ، وبيوت الخبرة السياحية والاعلامية ، وعلى ضوء هذه السياسة وداخل إطارها توضع خطة مرنة للإعلام السياحى ـ تحدد لها أهداف على المدى البعيد ، وأهداف مرحلية ، ويتم تمويلها بالأسلوب المناسب ، وتوزع الأدوار التنفيذية فيها بالتنسيق بين الجهات المعنية فيما يتعلق بتوفير المواد الاعلامية الجيدة أو تحريك الأنشطة الاعلامية التقليدية وغير التقليدية ، وإقامة جسور العلاقات العامة ، والاستفادة المثلى من كل إعلان مدفوع الأجر فى وسائل الاتصال الجماهيرية وبكل جهد يبذل فى حملات الترويج والتسويق التى تقوم بها الهيئات القائمة بالنشاط السياحى أو الأنشطة المرتبطة بالسياحة ، ومن بينها : شركات الطيران والمؤسسات الفندقية ،

ومؤسسات الخدمات السياحية ، وصناعة مستلزما السياحة ، باعتبار أن كل جهد يبذل فى هذا المجال إنما هو جزء من كل متكامل ، يتجه نحو هدف كبير يرتبط بتنمية الاقتصاد وحسن سمعة البلد التى تهتم بتنشيط السياحة .

ونحن نعتز بان مصر أنشأت حديثاً المركز الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر لكى يساهم بدوره فى تنمية سياحة المؤتمرات التى تحتاج إلى أكثر من مركز دولى للمؤتمرات فى المدن الكبرى بالإضافة إلى مركز المؤتمرات بجامعة الاسكندرية ، ورغم أن مصر قد دخلت ميدان سياحة المؤتمرات إلا أن تنميتها ونجاحها لايزالان فى حاجة إلى مزيد من الجهد والإهتمام بالإعلان عن إمكانيات وعناصر هذا النوع من السياحة المتوفرة فيها ، وذلك مع اعترافنا وتقديرنا للجهود التى بُذلت حتى الآن ، بالإضافة إلى مواصلة الاتصال بالمتخصصين فى المنظمات السياحية الدولية والجامعات والبنوك والشركات العالمية فى الأسواق المستهدفة والعمل على عقد الاتفاقيات المختلفة معهم ، كما يجب وضع إستراتيجية قومية لإستكمال الخدمات والترتيبات التى تساعد على تحفيز وجذب الجنسيات المختلفة وتشجيعها على إقامة إجتماعاتها ومؤتمراتها فى مصر.

وننتهز هذه الفرصة لندعو المستويات المسئولة إلى الإهتمام بالتسويق بصفة عامة ، وكذلك التسويق السياحى بصفة خاصة ، حيث أصبح التسويق بصفة عامة أحد الوظائف الأساسية للمنشأت على إختلاف طبيعتها ، خاصة مع التقدم العلمى والتكنولوجى اللذان شملا كافة الميادين ، بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال والمواصلات وتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وكثرة المشروعات وتنوع المنتجات ووفرتها ، مما أدى إلى اشتداد المنافسة بين المنتجين على الأسواق المتاحة ، وبهذا أصبحت مشكلة

العصر الذى نعيشه هى التسويق والحصول على العملاء ، كما أصبح المحدد لنجاح المنظمات هو قدرتها على دراسة ومعرفة احتياجات ورغبات ومتطلبات المستهلكين الحاليين والمتوقعين وتوفيرها لهم بالمواصفات والخصائص التى تُشبع احتياجاتهم وتتفق مع آرائهم وفى الزمان والمكان المناسبين لهم وبالسعرالذى يستطيعون تحمله ، حتى نتمكن من إرضائهم ونحافظ على استمرار معاملاتهم المستقبلية معنا.

ويرى المتخصصون في التسويق السياحى فيرى المتخصصون أنه عبارة عن الأنشطة الإدارية والفنية التى تقوم بها المنظمات السياحية المحلية والإقليمية والدولية لتحديث الفرص المتاحة ــ الحالية والمستقبلية ــ فى الأسواق المختلفة والعمل على إجتذابها والتأثير فيها بما يؤدى إلى تنمية الحركة السياحية القادمة من هذه الأسواق ، ويعد التسويق السياحى من التخصصات الدقيقة لعلم التسويق ، لذلك كانت الإحاطة بمفهوم التسويق العام ونشأته ودوره وأبعاده من الأموراللازمة فى دراسة ومعالجة وممارسة التسويق [*] السياحى **من منطلق أن الأساس العلمى لكلاهما واحد ، وهو خلق طلب مستمر ومتزايد وفعال سواء كان ماديا أو غير مادى ، إلا أن طبيعة الأنشطة السياحية وخصائص المنتج السياحى تتطلب معالجة خاصة عند وضع السياسات التسويقية حيث أنها تختلف إلى حد كبير عن تسويق غيرها من السلع والخدمات... ويجب علينا دائما متابعة ما يحدث فى العالم ونعمل ليس فقط على مواكبة جهود هذه الدول ، بل نرجو بإذن الله أن نتفوق عليها ، وذلك لأن مجتمعنا الدولي المعاصر يعيش عصر الاستراتيجيات التنافسية.**

• لمعرفة فن التسويق ، والقُدرة على إختراق الأسواق العالمية نرجو الرجوع إلى : " قراءات في إدارة التسويق " ، تأليف الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، الناشر : مكتبة عين شمس.

الثقافة كبديل للسياسة والأزمات الدولية :

قد يكون من الأهمية بمكان أن ألقي بعض الأضواء على الدروس المستفادة من آراء العلماء في ندواتهم المتخصصة التي شهدتها ندوات سيول ٢٠٠١ حيث دار نقاشهم حول إمكانية **أن تكون الثقافة كبديل عن السياسة في معالجة الأزمات العالمية** ... وأجمعت آراؤهم على العلاقات الثقافية الدولية وأهميتها اليوم في مواجهة التشنجات السياسية القائمة على عرض عضلات السلاح المدمر الذي يهدد البشرية !!! وأوضحوا أن الثقافة في الوقت الحاضر تفهم بشكل أكثر إتساعاً مما كانت عليه في ماض قريب ، فهي تهدف إلى تناول الإنسان بكليته ، جسداً ، وروحاً ، وعقلاً ووجداناً. ويشكل هذا المفهوم عاملاً قوياً في العلاقات الدولية يتمثل في إعلان الحق بالثقافة والحق بالمبادلات الثقافية ، والنتيجة التي توصلوا إليها تتمثل **في أن السياسة بمفردها لم تستطع أن تعالج مشكلات الشعوب !!... فلا بد أن تسندها الثقافة ... وبالتالى ضرورة تطوير العلاقات الثقافية والمبادلات الثقافية بين الدول والشعوب... وأن تقوم هذه العلاقات على حق الإنسان فى أن يعيش حرا كريما بغض النظر عن اللون .. أو الجنس .. أو العقيدة .. أو المذهب السياسى ... وفوق كل ذلك تجنيب الإنسان قوى البطش والطاغوت سواء من الأفراد أو من الشعوب التى تظن أنها قادرة على فرض إرادتها نتيجة لما تملكه من قوى اليأس والبطش والدمار.**

لذلك رأيت فى إطار الندوة العلمية التى عُقدت فى سيول تحت شعار " العولمة من أجل السلام "... وفى إطار تحركات الرئيس حسنى مبارك من أجل السلام .. فى إطار ذلك رأيت أن أعرض بعض الآراء والأفكار التى دارت فى هذه الندوة الهامة من أجل السلام ... فقد كان من ما أجمع عليه

علماء السلام الرجوع إلى تقارير برامج الأمم المتحدة الإنمائية ، وعلى وجه الخصوص تقارير المشاركة الشعبية ، حيث تناولت بالدراسة كيفية ومدى مشاركة الناس في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم ، **وخلصوا إلى ضرورة بناء خمسة أعمدة جديدة على الأقل لنظام جديد يتجه نحو رعاية مصالح الانسان ، وتتمثل هذه الأعمدة فيما يلي :**

١) مفاهيم جديدة للتنمية البشرية تؤكد على أمن الناس ، لا أمن الدول فقط.

٢) إستراتيجيات جديدة لتنمية بشرية دائمة تنسج التنمية حول الناس ، لا الناس حول التنمية.

٣) علاقات شراكة جديدة بين الدول والأسواق للجمع بين كفاءة السوق والتعاطف الإجتماعي.

٤) أنماط جديدة من الإدارة الوطنية والعالمية.

٥) أشكال جديدة للتعاون الدولي لتركيز المعونة مباشرة على إحتياجات الناس بدلاً من تركيزها على أفضليات الحكومات.

وأوضحت التقارير السابق الإشارة إليها إلى الإجراءات المحددة في مجال السياسة العامة التي يمكن أن تجعل **الأسواق أكثر رفقاً بالناس وتنقذ النمو الإقتصادي من أن يصبح نمواً من دون فرص عمل ، هذا بالإضافة إلى الدراسات اللامركزية كخطوة نحو زيادة وصول الناس إلى آليات صنع القرار.**

وهناك من طالب بعقد قمة عالمية للمراجعة الحضارية ، يركز فيها على المشكلات الإجتماعية والأخلاقية .. وإيجاد الفرصة الملائمة للتفكير

العميق والسديد في أوضاع العالم الإجتماعية والثقافية والخلقية .. ففي القرن الماضي إنشغل العالم بالحرب العالمية الأولى ، ثم بآثارها ، التي إمتدت بضغطها وإضطرابها ، في العقل والقرار والزمن حتى وقعت الحرب العالمية الثانية ، وهي حرب إنشغل العالم في أثنائها بالتبدلات الضخمة الجغرافية والسياسية والإستراتيجية والإقتصادية .. ثم مكث العالم غير بعيد فغرق في الحرب الباردة وما إكتنفها من صراع إستخباراتي ، وعراك على مناطق النفوذ ، وسباق ساحق في التسلح .. وكانت نهاية الحرب الباردة فرصة جديدة للتفكير العميق في الأوضاع الإجتماعية ، لكن العالم ذهب في غيبوبة طويلة من الإسترخاء الفكري والكسل الذهني ، إن هذه المشكلات الإجتماعية والخلقية تختبر بصراحة ودقة مصداقية أو ضمير الرحمة بالبشرية ، فالناس لا يرحمون بتوفير الخدمات المادية فحسب ، **وإنما يرحمون كذلك بتوفير المناخات الإجتماعية والخلقية التي تريح أعصابهم وتهيئ لهم الصحة النفسية ، والأمن الإجتماعي.**

هذه الأفكار والتصورات تكشف عن أزمة حضارية يعيشها العالم في أبعاد مختلفة ، من أزمة قانونية ترتبط بنمط العلاقات الدولية والحاجة إلى " عقد أنمائي جديد " ، وأزمة إجتماعية بين جماعات وصلت إلى أعلى درجات الرفاه ، ومن جماعات تموت بسبب عدم وجود الماء الصالح للشرب ، والحاجة إلى " عقد إجتماعي عالمي " ، إلى أزمة سياسية ، وأهمية أن تكون الثقافة كبديل ، إلى أزمة ترتبط بأوضاع الناس البائسة وضرورة إعطائها الأهمية في مشاريع التنمية البشرية .. إلى غير ذلك من أزمات خطيرة ومتفاقمة ، كما أن هذه الأفكار ليست هي الأولى التي تطالب بإصلاح أحوال العالم والإجتماع الإنساني ، كما لن تكون الأخيرة في هذا الإتجاه ،

وبالتأكيد مع أهميتها ، وما أكدته من تطور في الوعي العالمي يكشف عن إرهاصات صحوة نحو تغيير العالم نحو حياة أفضل فى عالم تظلله قواعد متينة لبناء السلام ، وذلك إذا اهتدينا بصوت العقل والضمير والبُعد عن الأنانية التي تُغلِّب مصالح من يملكون القوة على إي إعتبار ، سواء أكان هذا الاعتبار أخلاقي أو إنساني.

شباب التعاون بين الأصالة والمعاصرة :

حرصت على حضور ومتابعة الاتجاهات الحديثة للحلف التعاونى الدولى والتى من بينها اهتمامه بعقد مؤتمرات للشباب التعاونى تقترن مع انعقاد الجمعية العمومية للحلف التى تعقد كل سنتين ، وتهدف هذه المؤتمرات والندوات الشبابية الى الاستفادة من تجارب الرواد التعاونيين الأوائل فى العالم منذ انبثاق الحركات التعاونية فى المجتمعات الأوربية ، وكفاح العلماء والعمال والفلاحين من أجل التحُرر من الاستغلال فى إطار منظمات تعاونية تتميز بالتعاون والشفافية والعمل معا من اجل التنمية وإنشاء مجتمعات على أسس جديدة تحقق مفهوم المساواة والعدالة ، وان يأخذ كل فرد حقه العادل فيما يبذله من جهد ، ومتابعة هذه الجهود ودراسة التطورات التى طرأت على المجتمعات وأثر هذه التطورات على تحقيق النهضة التعاونية للحركات التعاونية فى العالم فى إطار النظام العالمى الجديد الذى يستحدث أساليب ونظم قد تهدد اقتصاديات العالم النامى بصفة عامة واقتصاديات الحركات التعاونية بصفة خاصة ، وهذا يفرض على المنظمات التعاونية في تطويرها أن تجمع بين الحُسنيين ، حُسن الأصالة ، وحُسن المعاصرة ، بما يتضمنه هذا المفهوم من عناصر خُلقية وعلمية ،

هذا بالإضافة إلى ما ينبغى أن يسود العالم من ضرورة الالتزام بتحقيق السلام العادل والعدالة الإجتماعية ، فى إطار التنمية الشاملة التى تتطلب بالضرورة رعاية الشباب والعمل على تحفيزهم للإسهام فى مختلف المشروعات التعاونية وتعميق مفهوم الدور الاجتماعى والإقتصادى للمنظمات التعاونية ، على أن تشمل هذه الرعاية العديد من الأبعاد التى ينبغى الاهتمام بها وعلى رأس هذه الأبعاد البعد التثقيفى والتعليمى فى إطار البعد الصحى والوقائى والتنموى ، وما يمكن أن يتحقق فى ضوء هذه الجهود من إتاحة الفرص للشباب التعاونى من تنمية معتقداتهم التعاونية والإدارية ، اللتان تعتبران فى غاية الأهمية فيما يتعلق بإتاحة فرص التدريب التعاونى المستمر الذى يمكنهم من حُسن القيادة وخدمة المجتمع فى عصر الإستراتيجيات التنافسية ، وتنمية روح الولاء والإنتماء للمنظمات التعاونية التى تُعتبر افضل الأدوات المعاصرة للتنمية البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستويات معيشة الأعضاء التعاونيين الذين يشكلون نسبة عالية من أعداد المواطنين فى جميع البلدان التى تهتم بالتعاون وتعتمد على التعاون فى تحقيق التنمية والتقدم الحضارى ، ليس فى بلدانهم فقط ، إنما أيضا فى العالم أجمع ، **خاصة وأن الحلف التعاونى الدولى رفع منذ فترة شعار " التعاونيون فى العالم عائلة واحدة " ... ومن مفهوم هذا الشعار حُسن إعداد جيل تعاونى جديد بمفهوم جديد يستشعر معه التعاونيون دورهم ، وما يتطلبه هذا الدور من مسئوليات وواجبات على صعيد أوطانهم ، بالإضافة إلى الصعيد الإقليمى والدولى.**

وأرجو أن أوضح ان المفاهيم العلمية استقرت على أن العمل مع الشباب يبدأ من الطفولة المبكرة ، ويكون مسئولية كافة مؤسسات التنشئة

التربوية فى ضوء منظومة تربوية اجتماعية لها أهدافها وسياسات تسعى إلى تحقيق استراتيجية شاملة واضحة المعالم من أجل التنمية الشاملة ، **وبذلك فإن التنمية البشرية تسعى إلى الكشف المبكر عن عوامل الإبداع والابتكار لدى النشء والشباب ، وفى ذات الوقت تسعى إلى الوقاية من كافة العوامل السلبية التى تعوق التنمية البشرية** ، وتسعى للإسهام فى التنمية بمفهومها الشامل الذى ينبغى معه أن تشترك جميع القطاعات فى هذه التنمية ومن بينها بالقطع قطاع التعاون وما ينبثق عنه من مختلف أوجه النشاط الإنساني التي تُلبي إحتياجات البشر من **المهد إلى اللحد.**

ولا شك أن كافة المجتمعات الإنسانية تهتم بالشباب من المراحل السنية المبكرة على اعتبار أنهم الفئة التى يقع عليها عبء العمل والإنتاج والتنمية ، كما يرجع هذا الاهتمام كذلك إلى رغبة كل مجتمع فى الاستمرار وتأكيد الهوية ، وتبين أن العمل مع الشباب يكفل تحقيق هذا الهدف ، فضلا عن أن خبرة العمل الإنسانى فى كافة المجتمعات والقطاعات وعلى مدى العصور تؤكد على أن التقدم مستمر والمعرفة الإنسانية تتضاعف ، **ومن المؤكد أن هذا التقدم يأتى من خلال الأجيال الجديدة التى عادة ما تعترض على الواقع الذى تعيشه وتسعى إلى تغييره ، وأتضح أن هذا التغيير يكون دائما إلى الأفضل فى محصلته النهائية ، وإلا لما رصدنا مثل هذا التقدم فى كافة المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ.**

ومن هذا المنطق **يطالب الحلف التعاونى الدولى بأهمية رعاية الشباب التعاونى ، وانتهاج أفضل الأساليب لتحقيق هذه الرعاية .**

ومن المعروف أن إعداد وتكوين القيادات فى كافة الميادين يتطلب وقتا طويلا ويمتد إلى أكثر من جيل فى تواصل وتكامل ، كما أنه ليس

مسئولية مؤسسة مُعينة بذاتها ، بل هو نتاج مناخ اجتماعى ثقافى وتعليمى وسياسى ، ويعمل فى إطار استراتيجيات شاملة وبرامج عمل ومناهج علمية موضوعية ، تُسهم فيها المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها قطاعات التعاون جنبا إلى جنب مع المنظمات الحكومية ، وينبغى أن نسعى لكى لا تنفصل خطط العمل الشبابى التعاونى عن خطط التنمية ، ومن ثم يجب أن تواكب برامج العمل الشبابى التعاونى مشروعات النهضة الشاملة ومن المهم أن تسعى المؤسسات الشبابية التعاونية لكى تسبق المجتمع فى مجال إعداد القادة على كافة المستويات ، فضلا عن تدريبهم تدريبا متصلا ومستمرا ، لضرورة ذلك فى حسن إدارة المنظمات التعاونية ونشاطها الاجتماعى.

وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار أنه من الملاحظ أن مرحلة الشباب هى مرحلة المعاناة ، لأنها مرحلة الاكتمال الذى يتطلب مجموعة من التفاعلات التى تحكم هذه المرحلة من حياة الإنسان ، ويعيش أعضاء المجتمع من الشباب ذكورا وإناثا فى فئات متعددة وظروف مختلفة ، فهناك من يعيش فى المدينة ، وهناك من يعيش فى الريف وفى البادية ، وهناك من يعيش في الصحراء ، وهناك من يعيش على السواحل الممتدة شمالاً وشرقاً وشواطئ البحيرات ... وهناك الطلاب والطالبات والعمال والعاملات ، والشباب المنخرطون فى القوات المسلحة والشرطة وشباب الحرفيين ، وشباب الفلاحين ، وفى ضوء الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والتوتُرات الدولية المفروضة علينا والتى يعيشها المجتمع فى الوقت الراهن ، فضلا عن المتغيرات العالمية والدولية على المستوى المحلى والإقليمى والدولى ، **فمن المؤكد أن قضايا الشباب التعاونى لا تنفصل عن قضايا المجتمع** ، ومن هذا المعنى شاركنا وتابعنا هذا النشاط التعاونى الهام ، **والذي يضع في أولويات**

إهتمامه حُسن إعداد شباب المستقبل الذين سيتحملون المسئوليات ، فقد يكون هؤلاء أقدَّر منا في تحمُّل مسئوليات تنفيذ ما ينبغي أن يكون عليه النظام العالمي الجديد من أبعاد خُلقية وإنسانية وتنموية تعطي لكل إنسان يعيش على هذه الأرض حقه الكريم في ثروة بلده ، وأن يأخذ حقه في العلم والمعرفة بما يُؤصِّل مفهوم الأخوة الإنسانية التي تتعاطف مع بعضها بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو المذاهب السياسية ، أو المراكز المالية ، أو الاستحواذ على مصادر القوة ، فجميعنا أبونا آدم وأُمنا حواء ، والناس سواسية كأسنان المشط ، ولا فرق بين أحد وآخر إلاَّ بتقواه وما يُقدمه من النفع العام لمواطنيه ولصالح البشرية بوجه عام.

إنتهز الدكتور كمال أبو الخير فرصة إختيار رئيس جديد للحلف و أجرى معه حواراً حول تطلعاته لمستقبل الحلف



الفصل الرابع عشر
تقرير مجلس إدارة الجمعية المصرية
أمام الجمعية العامة العمومية ٢٠٠١

تقرير
مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية
للسنة المالية ٢٠٠١

نص التقرير :

يقدم مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية للجمعية العمومية منذ إنشائها تقريراً سنوياً وفقاً لمتطلبات القوانين التي تُصدرها الدولة في شأن تنظيم الجمعيات الأهلية.

ولقد ألقينا الأضواء في عديد من مراجعنا على الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية بصفة عامة ، والتنظيمات التعاونية بصفة خاصة ، حيث أن التنظيمات التعاونية من التنظيمات الشعبية القادرة على التعرُّف على مشكلات الجماهير وإيجاد حلول لها.

ومن هذا المنطلق نعرض فيما يلي صورة لآخر تقرير لمجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على الجمعية العمومية للسنة المالية ٢٠٠١ ، وذلك تعريفاً بأن مصر لا تقل عن غيرها من الدول المتقدمة التي يقف فيها الشعب مع الحكومة فيما يتعلق بالتنمية المتواصلة.

تساؤل الأعضاء : .. لماذا انعقاد الجمعية العمومية مرتين ؟

يسعد مجلس الإدارة أن يستهل افتتاح الجمعية العمومية بالرد على التساؤل الذي ورد من بعض الأعضاء عن السبب الذي من أجله وُجِّهَتْ دعوة

مجلس الإدارة لانعقاد الجمعية العمومية للجمعية ، للنظر في جدول الأعمال الذي سبق وناقشته الجمعية العمومية(*) بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١١ ؟..

ومجلس إدارة الجمعية يرجو أن يوضّح أنه عندما قرأ نصوص القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة تبين له أن المادة رقم (٣٩) من هذا القانون تنص علي ما يأتي :

" يجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل ، وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة به ، ولكل منهما أن يندب من يحضر الاجتماع ".

وإعمالا لنص المادة السابق وافــق مجلس الإدارة على إرسال الدعوة في ٢٠٠٢/٤/١٨ للجهة الإدارية على أساس أن يتم انعقاد الجمعية العمومية في ٢٠٠٢/٥/١١ **أي قبل ٢٣ يوما من انعقاد الجمعية العمومية** ، أي بزيادة ثمانية أيام عما تنص عليه المادة سالفة الذكر.

وأوضح مجلس الإدارة أن الجمعية قد أُعيد إشهارها طبقا لأحكام القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ تحت رقم ٨٩٠ ، وتنص المادة رقم (٢٦) من القانون سالف الذكر والذي تَمَّ توفيق الأوضاع على أساسه ثم ألغته المحكمة الدستورية العليا على ما يأتي :

" تنعقد الجمعية العمومية في مقر المركز الرئيسي للجمعية ، كما يجوز لها أن تنعقد في أي مكان أخر يحدد في الدعوة المرفق بها جدول الأعمال ، وترسل نسخة من الأوراق المطروحة على الجمعية العمومية إلى الجهة

---

* **تناقش الجمعية العمومية تقرير مجلس الإدارة والميزانية المرفقة به للسنة المالية ٢٠٠١ ، وقد حدث في هذا العام أن دُعي مجلس إدارة الجمعية الأعضاء لمناقشة الموضوع مرتين لاعتبارات إجرائية من وجهة نظر الجهة الإدارية المختصة بوزارة الشئون الاجتماعية.**

الإدارية والى الاتحاد الذي تكون الجمعية منضمة إليه قبل الانعقاد **بخمسة عشرة يوما** على الأقل ، وللاتحاد أن ينتدب عنه من يحضر الاجتماع .

غير أن إدارة الشئون الاجتماعية بعين الصيرة أرسلت خطاباً إلى الجمعية بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٧ تطلب من رئيس الجمعية موافاة إدارة الشئون الاجتماعية بكشوف المرشحين **قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل .**

ورغما عن النصوص القانونية التي أوردناها والمقتبسة من القانونين سالفي الذكر ، فإن مجلس إدارة الجمعية قد استجاب لطلب الجهة الإدارية تأكيداً لاحترام الجمعية المصرية للدراسات التعاونية لتوجيهات وزارة الشئون في ضوء ما قد يكون لديها من قرارات إدارية منظمة في هذا الشأن.

نبذة تاريخية

الجمعية ودعوة الدولة لبناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني :

ويسعد مجلس الإدارة أن يحيط الجمعية العمومية والمجتمع المصري والعربي علماً بأن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية قد أنشئت بفكر وسواعد الرعيل الأول من أهل الفكر والتطبيق التعاوني ، استجابة لما أعلنته القيادة السياسية في الخمسينات من الدعوة **لبناء المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني** ، ولم يكن في مصر وقتئذ أية جامعة أو مؤسسة علمية أو جمعية علمية تهتم بعلوم التعاون ومفهوم التعاون تخطيطا وتنظيما وتطبيقا وتعليما، **ومن هذه الحقيقة كان ينبغي تصحيح السياسات الاستعمارية التي خططت للسياسات التعليمية في مصر** ، والتي وقفت عائقاً أمام إدخال علوم

التعاون في الجامعات المصرية وغيرها من مراكز العلم والبحث العلمي، لارتباط التعاون بالتنمية البشرية ، **وعلى وجه الخصوص التنمية الريفية ، والعمالية والطبقات المحدودة الدخل ، وهذا ما كان يأباه الاستعمار.**

لذلك نذكر بالفضل رواد الجمعية الأوائل الذين فكروا في نشر وتطبيق متطلبات التوعية والتثقيف والتدريب والتعليم التعاوني على **مبدأ التمويل الذاتي والمسئولية الذاتية والإدارة الذاتية في إطار الإدارة العلمية بصفة عامة ، والإدارة " بالأهداف والنتائج " بصفة خاصة ، مستهدفين منذ بداية جهودهم عدم تَحَمُّلْ الدولة أية أعباء** ، ولم يقبلوا منذ بداية جهودهم حتى الآن مليماً واحداً من الدولة أو غيرها ، **وهذه كلمة واجبة نذكرها للرواد وفاءاً لهم ، ولتعرف الأجيال المتعاقبة عطاؤهم ، والأجر الحقيقي لهم هو عند الله والأوفياء من أبنائهم المقدرين لعطائهم.**

وينتهز مجلس إدارة الجمعية فرصة انعقاد الجمعية العمومية ليقف تحية لجهودهم وليدعو الله سبحانه وتعالى أن يستمطر رحماته على الرواد الأوائل الذين توفاهم الله فيما مضى ، والذين توفاهم الله أخيراً ، ومن بينهم المرحوم شمس الدين خفاجى الذي شغل منصب نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ، والمرحوم سعد هجرس الذي شغل منصب نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، ونقيب الزراعيين وعضو مجلس الشورى ، والمرحوم أحمد أبو الغار الذي شغل مديراً للائتمان ببنك التسليف الزراعي ورائداً من رواد التمويل التعاوني.

ومجلس الإدارة سيظل دائماً يذكر بالخير والفضل الرواد الأوائل ، ويخص بالذكر مؤسسة الرئاسة التي دعَّمت جهود الجمعية وموافقتها على أن يكون السيد كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة رئيساً بالانتخاب

للجمعية ، كما يذكر بالخير والفضل جامعة عين شمس وكلية تجارة عين شمس ووزارة التعليم العالي ، ودار التعاون للطبع والنشر ، وأجهزة الإعلام التي ناصرتهم وشدت من أزرهم ، والسادة أعضاء الجمعية العمومية السابقين والحاليين حيث أنهم جميعاً ساروا على درب الأوائل ويصدق فيهم قول الله سبحانه وتعالى في سورة الأحزاب : " **من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا** ". صدق الله العظيم

القوانين التي تعاقبت على الجمعية منذ إنشائها :

أولا : قانون الجمعيات رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

ثانيا : قانون الجمعيات رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١.

ثالثاً : قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

رابعاً : قانون الجمعيات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

خامساً: قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

الإطار القانوني للجمعية :

نرجو ملاحظة أنه قد بدأ تسجيل الجمعية وإشهارها وفقا للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ثم أعيد إشهارها وفقا للتطورات التي صاحبت إصدار قوانين جديدة ثم إعادة إشهارها في ضوء متطلبات إصدار القوانين الخاصة بالجمعيات والتي من بينها القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦١، ثم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعمول به بعد أن ألغت المحكمة الدستورية العليا قانون الجمعيات رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، والقانون الجديد الذي ينبغي إعادة إشهار

الجمعية في ضوئه رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وذلك بعد أن تعلن وزارة الشئون صدور اللائحة التنفيذية للقانون والتي ستوضح متطلبات الإشهار.

أهداف الجمعية وقانونها النظامي :

وظل قانون الجمعية النظامي الذي اعتمدته وزارة الشئون الاجتماعية ثابتا كما هو وتضمن الإطار التنظيمي القانوني للجمعية اسم الجمعية وأغراضها ووسائلها طبقا لما يلي:

مادة (١) : **اسم الجمعية** : الجمعية المصرية للدراسات التعاونية

مادة (٢) : **أغراض الجمعية** :

أ) نشر الفكر التعاوني

ب) تأكيد الصلة بين المبادئ التعاونية وبين التطبيق المصري والعربي.

مادة (٣) : **وسائل الجمعية** :

للجمعية أن تباشر أغراضها بكافة الوسائل العلمية وبنوع خاص ما يأتى :

١) تنظيم المحاضرات والندوات العلمية فى مختلف فروع التعاون.

٢) إصدار مجلة علمية تعاونية.

٣) نشر المحاضرات والمؤلفات والرسائل العلمية.

٤) **تشجيع التأليف والبحث العلمي في مختلف فروع التعاون.**

٥) دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالتنظيمات التعاونية وإبداء الرأي فيها.

٦) إدارة ورعاية معاهد الدراسات التعاونية ومراكز التدريب والثقافة التعاونية.
٧) إنشاء مكتبة تعاونية.
٨) عقد مؤتمرات تعاونية في الجمهورية العربية المتحدة والاشتراك فيما يعقد منها في الخارج.
٩) توثيق الصلات بالمنظمات التعاونية وتشجيع الرحلات والبعثات لدراسة وبحث الموضوعات التعاونية.
١٠) عقد الصلة بين الجمعية وبين المنظمات التعاونية بغرض إجراء بحوث ودراسات تتعلق بمشاكل التنظيم والإدارة ووضع الحلول المناسبة لها.
١١) تنظيم الإعلام التعاوني بوسائله المختلفة.
١٢) إنشاء ناد للأعضاء بمقر الجمعية.
١٣) ليس للجمعية الاشتغال بالمنازعات السياسية والدين.

فكر الرئيس وتنمية المنظمات الشعبية

تعتبر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية توجيهات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي رفع شعار المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني ، وخطوات الرئيس محمد حسني مبارك الذي رفع شعار تحديث مصر بما يواكب عصر ثورة الاتصالات ونظم المعلومات ، هذه التوجيهات جميعاً كانت ومازالت خطوات أداء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في تحقيق أمانة تنفيذ هذه السياسات.

ولعلنا جميعاً نتذكر أن السيد الرئيس/ حسني مبارك خاطب شباب الجامعات وأساتذتها ، موضحاً لهم أهم التحديات التي تواجهها مصر في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم أجمع ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، وانه يقع عليهم مسئولية التوّصل إلى رؤية موضوعية صحيحة لهذه الأوضاع ، وذلك في ضوء ما تتيحه لهم المناقشات التي تدور بينهم في رحاب الجامعات والأبحاث التي يجرونها تحت إشراف أساتذتهم العلماء والنشاط العلمي والثقافي الذي يقومون به طوال العام الدراسي ، ومتابعة الحوارات التي تجريها الدوائر المثقفة في العالم أجمع حول الظواهر الجديدة على المسرح العالمي وتداعياتها المختلفة ، وتأثيرها في العلاقة بين الأمم والشعوب ، فكل هذا يزيد قدرتهم على التوصل إلي رؤية أدق للأوضاع الإقليمية والدولية في عالم اليوم والغد والأفكار والمفاهيم المتداولة، وبذلك يصبحون مسلحين بالقدرة علي صياغة رؤية معاصرة متقدمة تستوعب طبيعة التحولات الجديدة ، وتلاحق إيقاعها وحركتها ، وعلى المجتمع ككل بمؤسساته وهيئاته الرسمية والشعبية والسياسية والعلمية والثقافية أن يتيح

لأهل العلم تلك الفرصة ، وصولاً لكي يتعامل المجتمع مع التطورات التي تتطلب قدرة متزايدة على التعامل معها بإيقاع حركي سريع على نحو يضمن حماية مصالحنا الوطنية والقومية والذود عن حقوقنا المشروعة ، والمحافظة على حضارتنا وثقافتنا في خضم تلك التحولات.

وطالب السيد الرئيس بإزالة العوائق في شتى المؤسسات ، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتمكين أهل العلم من أداء دور متزايد سواء أكانت مؤسسات رسمية أو أهلية قومية أم حزبية ما دامت ملتزمة بأحكام الشرعية القانونية والأخلاقية ، وبذلك يتمكن المجتمع من تجديد شبابه وتعزيز قواه وتعظيم قدرته على القيام بدوره في هذا العالم الجديد ، وهذا يتطلب أن تحرص مصر على الاحتفاظ بقدرتها على تطوير فكرها وبرامجها وأسلوب عملها والانفتاح علي كل ما هو جديد في العلم وترسيخ جذور الحوار الديمقراطي الصحيح القائم على التسليم بتعدد الرؤى والاجتهادات كوسيلة للتوصل إلى توافق وطني رشيد ، فبذلك يقوم تلاحم متصل بين الفئات التي تتولى مسئولية العمل العام وبين جماهير الشعب صاحبه المصلحة الحقيقية والأولى بالرعاية في كل الظروف ، ومن ثم فهي صاحبة الكلمة الأولى في تحديد أهداف العمل الوطني وأولوياته في كل مرحلة.

ثم اختتم سيادته حديثه موضحاً بأنه لا ينفع في هذا المجال أكثر من العلم والمعرفة ، في إطار ديمقراطي يركز على المضمون والجوهر، ولا يتوقف عند الأشكال والقوالب الجامدة الصماء ، بل يغوص في أعماق الأوضاع ، وبهذا الفهم تتقدم القيادات لحمل رأيه المسئولية المتزايدة وتحمل أعبائها وتحرص على أن تؤهل نفسها لأداء هذه الفريضة الوطنية ، وكرر سيادته موضحاً أنه : ... ليس هناك ما ينفع في هذا المجال أكثر من العلم

والمعرفة واعتماد المنهج العلمي في التفكير، وبذل الجهد والعرق بهدف تحويل الحلم إلى حقيقة ، وترجمة الرؤيا إلى واقع ملموس يعود بالخير علي شعب مصر العريق ، ومقدراً دور الجامعات والمعاهد المصرية في قيادة عملية التحوُّل وإعداد الشباب بما يتوافر فيها من طاقات علمية فذة وقدرات خلاقه ومنابر يتعلم فيها الشباب دروس التفكير العلمي الهادف والحركة المنظمة ، وأخلاقيات العمل الجماعي المنظم .

والمعتقد أن توجيهات الرئيس صريحة وواضحة حيث يطالب بتطبيقها في جميع المؤسسات رسمية أو أهلية ، وهذا يعني أنها ينبغي أن تمتد من حيث التطبيق إلى المنظمات الشعبية كالتنظيمات التعاونية والنقابية ، والجمعيات الأهلية ، موجهين النظر إلى أنها من التنظيمات القادرة على الإسهام في حل الكثير من المشكلات وعلى رأسها التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بالجمعيات الأهلية ، فإن قانون الجمعيات ينص على أن يكون اسم الجمعية مشتقاً من أغراضها ، ومن هذا المفهوم فإن العملية التنظيمية للجمعية يتم تصميمها في ضوء تحقيق أهداف وأغراض الجمعية ، وهذا يعني تحديد النشاطات الرئيسية الضرورية للحصول على الأهداف.

ووفقاً للأسلوب العلمي للممارسة فإن هناك أربعة أنواع رئيسية من النشاطات ، تأسيساً على نوع الإسهام الذي تقدمه الجمعية المصرية للدراسات التعاونية للمجتمع :

١) النشاطات التي تؤدي إلى نتائج تتصل بإيجاد موارد الدخل.

٢) النشاطات العلمية التي تُدَعِّم فلسفة التعاون وأهدافه تخطيطاً وتنظيماً وتعليماً وتطبيقاً ، بالإضافة إلى التوعية المستنيرة

التي تصل إلى القاعدة العريضة من أصحاب المصلحة الحقيقية.

٣) النشاطات التي تنهض بإقامة المنشآت وإدارة الممتلكات وتأمين التجهيزات والخدمات.

٤) نشاطات أعضاء الجمعية التي تُعالج موضوعات علمية ترتبط بمسايرة المتغيرات العلمية في إطار ثورة الاتصالات ونظم المعلومات.

جمعية الدراسات جمعية علمية :

ومجلس الإدارة يرجو أن يؤكد أنه يعمل دائماً على توضيح حقيقة الجهود التي بذلتها وتبذلها الجمعية منذ إنشائها ، من حيث أنها جمعية علمية تتبع أساليب علمية لتحقيق أهدافها ، وأن من بين **ما شجعنا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف ، هو أن السادة الأفاضل وزراء التأمينات والشئون الاجتماعية المتعاقبين كان لهم فضل تَفَهُّم** رسالة **الجمعيات العلمية ، وأن نشاطها ينبع من اسم تسجيلها ، أي جمعية دراسات ، وبالتالي إقامة منشآت تحقق أهدافها على الأسس العلمية التي نجريها مستعينين في ذلك بالفريق البحثي الذي تعده الجمعية لهذا الغرض ، خاصة وأن وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية يدخل في نطاق إشرافها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومن هذا المنطق يُجمع أبرز علماء الإدارة في عالمنا المعاصر على أن جهود التحديث إن لم تجد قيادات إدارية لديها دراية علمية عميقة ومتطورة بحيث تكون قادرة على أن تصاحب التغيير ، فلن تتحقق الأهداف ، لأن التنمية لن تتحقق إلا بالتطوير وتقديم الجديد ومتابعة العمل عن طريق**

أشكال من أنظمة الضبط الداخلية ، وهذا ما ينبغي أن يتوافر في جميع أنواع المنظمات منذ نشأتها ، سواء أكانت منظمات رسمية أو أهلية.

الجمعية وأسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج :

اختارت الجمعية أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج ، وذلك من منطق أن أعضاءها من بين صفوة العلماء المتخصصين في علوم الإدارة ولهم مراجعهم المعترف بها جامعياً في هذا المجال ، وأسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج أسلوب **يعتمد على إعمال الفكر العلمي واستنباط أفضل البدائل لتحقيق الأهداف ، حيث أن العبرة دائما هي : تحقيق الصالح العام** رغماً عن ما قد يتطلب في بعض الأحيان من عدم الالتزام ببعض الجوانب الروتينية الجامدة التي غالباً ما تكون مضيعة للوقت ، كعدم التمسك بأساليب الأداء الإجرائية العقيمة، والهدف هو : **كيف نعمل ليكون العمل ناجحاً ؟...** أي ينمو ويحقق أهدافه وأغراضه ، من أجل هذا تؤمن مبادئ الإدارة العلمية الدولية بأسلوب "**الإدارة بالأهداف والنتائج على مداومة إجراء البحوث والدراسات لتطوير العمل وفقاً للمفاهيم الكلية المستخلصة من هذه الدراسات ، والهدف دائماً هو تحقيق الأهداف بالوسائل المناسبة في ضوء متغيرات العصر. بالمفاهيم الكلية** " ومن هنا تنادي الإدارة العلمية في مجتمعنا الدولي المعاصر بأهمية **أن تتبنى كل منظمة " فريق عمل " تتوافر فيه المواصفات العلمية التي تتكامل مع طبيعة العمل من أجل تحقيق الأهداف ، بمعنى تعبئة كافة إمكانياتهم العلمية بإخلاص وضمير وطني تجاه تحقيق هدف عام مشترك ... أي أن إسهاماتهم جميعاً تتناسب مع بعضها**

البعض لكي ينتج عنها عمل متكامل بلا ثغرات ، ويُضيف جديداً ينفع المجتمع.

ولذلك فإن مهمة نطاق الإشراف فيما يتعلق بمجلس إدارة الجمعية هو عبارة عن " مُجَمَّع العقول " الذي يُشرف على جميع الوحدات .. أي التأكُّد من تقييم الأداء في إطار تحقيق النتائج التي تستهدفها الإدارة **وصولاً إلى تحقيق النمو والصالح العام ، أخذاً في الاعتبار أن هناك إجماع على أنه إن لم يتحقق وجود عمل جماعي ، فحتماً ستقع خلافات في الرؤية والعمل ،** وكذلك الانعزال في الأداء ، الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط والصراع !!.. **كما وأن هناك حقيقة مؤكدة ، وهي أن نتائج أي عمل من الأعمال تعتمد على توازن بين الجهود والنتائج في عدد من النواحي ... ومن هنا كانت فكرة إنشاء فريق البحث العلمي والعمل ، إنه فريق نابع من وحدات أنشأتها الجمعية ، وهو فريق لازم لتحقيق مسئوليات نطاق الإشراف الذي يعتبر من أهم مسئوليات مجلس إدارة الجمعية الذي يعتبر نفسه مسئولاً تجاه الجمعية العمومية بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة.**

الجمعية وروح الفريق :

إن سيادة روح الفريق بين أعضاء الجمعية ، وبين أعضاء الجمعية والعاملين في غاية الأهمية ، فالروح هي التي تخلق الدافع ، وهي التي تجعل الأفراد العاديين قادرين على الأداء الأفضل الذي يتجاوز قدراتهم ، ويستخرج الإمكانيات والقوى التي يتمتع بها أفراد فريق العمل ، وذلك عن طريق التدريب وتنمية المهارات والارتقاء الدائم ، والدفع إلى الأمام

بكفاءة ، والحرص على أن يتحقق أداء المجموعة بأكملها في إطار العلاقات الإنسانية ... إن العلاقات الإنسانية السليمة إن لم تقم على تحقيق الأداء الجيد وعلى التناسق والتناغم بين علاقات العمل السليمة فهي في الواقع علاقات إنسانية غير سليمة لا تفرز إلا ضعفاً للروح المعنوية وبالتالي انخفاضا في الإنتاجية !!..

فريق العمل ولغة العصر :

وفي ضوء المعاني السابقة ، فإن فريق العمل بالجمعية يجيد استخدام لغة العصر من حيث توافر القدرة اللغوية سواء عربية أو أجنبية ، أو استخدام الكمبيوتر والإنترنت ونظم المعلومات وفن الاتصالات والمعاملات ، وعلى سبيل المثال فإن مؤتمرات الجمعية العلمية التي حضرها وساهم فيها الوزراء ظهرت على الإنترنت وقت حدوثها ، والجمعية لها موقع على الإنترنت http:/www.escs-eg.org وعنوان بريدي E-mail: info@coopinst.eg.net هذا مع رجاء العلم بأن **فريق العمل يقوده شخص على مستوى درجة الأستاذية في الجامعات المصرية ،** والجمعية تعمل على أن يرتبط تنمية وقدرات فريق العمل ، بنوع من الحوافز التي تخلق الرضا النفسي ، وتُشجِّع الأداء المُميَّز ، وأن يتيح لكل شخص أن يؤدي عمله بمهارة وإتقان ويتعاون في تحقيق النتائج المرجوة ، **ومن هنا تحرص المنظمات في الخارج سواء أكانت منظمات شعبية أو غير شعبية على أن تطبق أسلوب روح فريق العمل الجماعي** ، وتنمي مهاراتهم وقدراتهم ، بحيث يكون كل فرد منهم أكثر قدرة من غيره في المنظمات التي تمارس نفس النشاط ، **وأفضلهم تعليماً ، وأخلصهم التزاما للعمل على**

تحقيق الأهداف ، وينبغي أيضاً على المستويات المسئولة فيما يتعلق بنطاق الإشراف على عملهم أن تكون قادرة **على إعطاء هذا الفريق رؤية وإحساس بالمسئولية** ، أي أن تكون قادرة على إشباع رغباتهم بالمشاركة التامة في مجموعتهم ، وأن تتبنى مسئولية عامة على مستوى عال للارتقاء بمتطلبات حسن أدائهم.

لذلك يعرض المجلس على الجمعية الموافقة على ما تضمنته الميزانية من مبلغ رمزي يغطي نفقاتهم الفعلية ، وهي القيمة السنوية المخصصة لهم ، **مع العلم بأن هذا القدر المخصص لهم هو في الحقيقة أقل مما يأخذه شخص واحد في المنظمات المماثلة التي تؤدي مثل هذه الخدمات** التي تتطلب توافر قدراً كبيراً من المهارات والقدرات.

ومجلس الإدارة يؤكد على المفاهيم الآتية التي ينبغي توافرها فيما يتعلق بالإدارة العلمية للمنظمات بصفة عامة والإدارة العلمية للمنظمات غير الحكومية بصفة خاصة :

***) تعكس الإدارة الروح الأساسية لمتغيرات العصر.**

***) تحقيق التنمية المتواصلة التي تأخذ في حسبانها التوسع الذي يخدم الأجيال والاحتياجات المستقبلية.**

***) تفهُم الأجهزة الرقابية ، بما في ذلك أنظمة الضبط الداخلي ، أو رقابة الأجهزة الإدارية الحكومية المشرفة على نشاط الجمعية وأهدافها ووسائلها ، والأسلوب العلمي الإداري الذي تطبقه ، في ضوء توجيهات السيد رئيس الدولة.**

***) إن عدم الأخذ بتوجيهات السيد الرئيس الذي يطالب دائماً باحترام رأي أهل العلم المتخصص يجعل الأداء الإداري أكثر صعوبة ، وبالتالي العملية الإدارية أكثر تخلفاً وافتقارا للرؤية الصحيحة بحيث يتعذر**

تماماً تحقيق النتائج المرجوة ، وعلى الجهة الإدارية الحكومية المشرفة على نشاط المعهد أن تقارن بين ما حققته الجمعية من نتائج وما حققه غيرها!!..

***) وظيفة الإدارة بالدرجة الأولى هي حفز قوى العمل ، والأداء الاقتصادي في إطار استخدام أدوات العصر والإدارة بالأهداف والنتائج.**

***) تهتم الإدارة بالتجديد المستمر للمنشآت التي تنتمي إليها ، والإبقاء على استمرار نشاطها وتنميته ، أخذاً في الاعتبار الظروف المحيطة بها.**

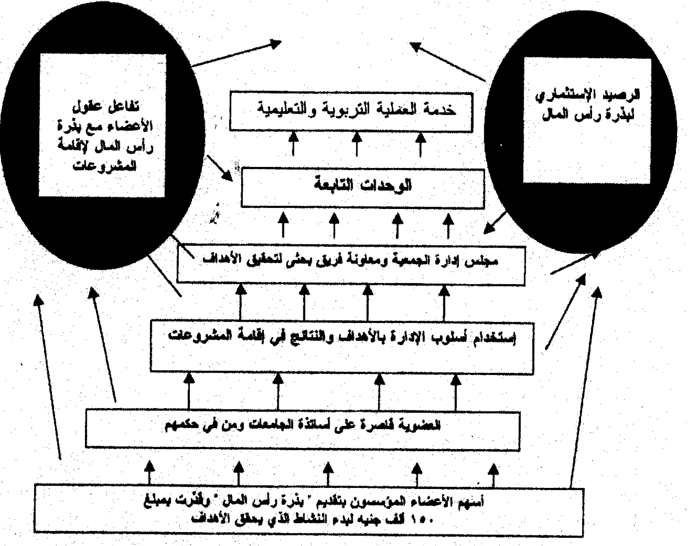
***) تأخذ الإدارة في اعتبارها البعد الزمني فيما يتعلق بالحاضر والمستقبل.**

***) عدم فصل الوظائف عن بعضها في إطار " الطبيعة المتكاملة للإدارة " ، وقد ثبت أن الفصل يترتب عليه زيادة التكاليف ، بالإضافة إلى ما ينجم عنه من صراع بين القوى العاملة ، وهذا ما تأباه الأصول العلمية للإدارة والمعتقدات الاجتماعية الأساسية.**

ويصدق في هذه المفاهيم العلمية الإدارية التي تقرر وحدة الطبيعة المتكاملة لعملية الإدارة قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " **مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى** " صدق رسول الله .

وتوضيحاً للرأي العام والجمعيات المماثلة نورد فيما يلي شكلاً بسيطاً لنموذج يرتبط بتدفق العمل في الجمعية ، وقد أصدر رئيس الجمعية مرجعاً علمياً يوضح أثر تطبيق هذا الأسلوب على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والإدارة الذاتية والتمويل الذاتي.

نموذج تدفق العمل في الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إطار أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج



<u>ومنذ انشاء الجمعية وتطورها ظلّت ملتزمة بالقواعد التالية بما يأتي :</u>

*) عدم تحديد أي مبلغ كإشتراكات للعضوية.
*) عدم قبول إعانات داخلية أيا كانت أنواعها ، سواء أكانت نقدية أو عينية.
*) عدم قبول إعانات خارجية ، سواء أكانت عربية أو أجنبية.
*) عدم جمع تبرعات من الأشخاص الطبيعيين ، أو من الأشخاص الإعتبارية.
*) عدم التمتع بالمزايا التي يتيحها قانون الجمعيات فيما يتعلق بالاستيراد من الخارج أو تلقي هدايا من الخارج.

وهذه القواعد إلتزمت بها الجمعية منذ إنشائها حتى الآن

<u>إستخدام فائض الأموال :</u>

*) في إطار إستخدام الموازنات المرنة ، والإدارة بالأهداف والنتائج ،لا يجوز أن يتم إستخدام الفائض الذي يتحقق إلا في غرضين أساسيين هما :
أولا : التوسع في الإنشاءات التي تخدم أهداف الجمعية.
ثانيا: الإسهام في مشروعات النفع العام التي تقيمها الدولة ، وكذلك الأزمات التي تقابلها الدولة في حالة الحرب ، وعلى سبيل المثال :
*) الإسهام في المجهود الحربي عام ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وعلى وجه الخصوص التبرع بالدم وتدعيم إحتياجات المستشفيات ورعاية جرحى الحروب ، وتعبئة الطلبة لكي يكونوا في خدمة الدفاع المدني .. إلخ.
*) تبرعت الجمعية بمبلغ مليون جنيه لإقامة مدرسة بإسمها في أعقاب زلزال ١٩٩٢.
*) تم التبرع بمبلغ ربع مليون جنيه لمستشفى الأورام في عام ٢٠٠٢.

الجمعية وتحقيق أهدافها :

*) تستخدم الجمعية أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج ، وهو أسلوب الإدارة الحديثة ، ويعتمد أساسا على تأمين سرعة تدفق المعلومات المرتبطة بنشاط الجمعية ، ويقوم أعضاء الجمعية المتخصصون بتحليل هذه المعلومات واستنباط أفضل البدائل واتخاذ القرارات المناسبة ، وتلافى جوانب القصور غير ذات الأهمية فيما يتعلق بالناحية الروتينية أو غيرها ، والعبرة دائما هي تغليب الصالح العام ووضعه فوق كل اعتبار.

*) جميع أعضاء مجلس الإدارة متمتعون بالأهلية الكاملة ، وجميعهم مصريون ، ولا توجد عضوية لأشخاص اعتبارية ، والجميع لم تصدر ضد أحدهم حكم نهائي بعقوبة جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف والأمانة وأعضاء مجلس الإدارة جميعهم لا يعملون في أي جمعية أخرى تمارس نفس نشاط الجمعية وأهدافها وأغراضها.

*) اشتراك الأعضاء المؤسسون في تأسيس الجمعية وإنشاء مبانيها عن طريق التمويل الذاتي والمسئولية الذاتية والإدارة الذاتية ، وتم تقدير قيمة الإنشاءات منذ أوائل الستينات بـــ ١٥٠ألف جنيه ، وأعتبر هذا التأسيس اشتراكا للعضوية لمدى الحياة ، وينعقد أثر هذا القرار على جميع أعضاء مجلس الإدارة ، وأعضاء الجمعية باعتبار أن العضوية قاصرة على من تتوافر فيهم شروط عضوية هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، **وعند توفيق أوضاع الجمعية في إطار القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ اعتمدت وزارة الشئون الاجتماعية ما جاء بلائحة النظام الأساسي والتي نصت المادة ٦ منها على عدم وجود اشتراكات**

عضوية وما جاء بالمادة (١٦) بعدم وجود اشتراك سنوي للعضو العامل.

*) وقد اتفق المؤسسون على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار أن الأعضاء جميعا يسهمون في نفس الوقت من حيث التدريس والخبرة العملية في الشئون التي ترتبط بتحقيق رسالة الجمعية في ضوء أهدافها وأغراضها ، وتعهدهم بالتطوع في التنمية البشرية وتلبية احتياجات الدولة ، باعتبار أن هذا التطوع يُسهم في تحقيق مزيد من اتساع الخدمات على قاعدة كبيرة من المواطنين ، وبذلك تتحقق التنمية البشرية ، مع العلم بأن عضوية الجمعية تعتبر محدودة نسبياً نظراً للمواصفات التي تشترطها اللوائح المنظمة لمثل هذه الجمعيات المرتبطة بالجامعات في جميع أنحاء العالم.

*) لم تتقدم الجمعية منذ إنشائها بطلب الترخيص لها بجمع تبرعات من الجمهور ، أو إقامة الحفلات والأسواق الخيرية أو غير ذلك من النشاط الذي يستهدف جمع أموال.

*) لم تستخدم الجمعية منذ إنشائها حقها في استيراد المعدات والأدوات اللازمة لنشاطها وما يترتب على ذلك من مزايا الإعفاء من الرسوم الجمركية ، واشترت احتياجاتها من السوق المصرية.

*) يتولى فريق بحثي مختار من الوحدات التابعة بالأعمال المرتبطة بنشاط الجمعية ، ويستمر تدريب العاملون منهم وتنمية مهاراتهم تعظيما لقدراتهم وإيمانا بسمو رسالة الجمعية ، وتحقيقا لأكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، والتي يمكن من خلالها التوسع في تحقيق أغراض الجمعية ، **وتقدم لهم الجمعية مكافآت رمزية سنوية تُعادل**

تقريبا مصاريف الانتقال والغذاء والمقابلات مع المستويات المسئولة ، والدور الذي يقومون به تحت إشراف أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء هيئة التدريس ومجلس إدارة المعهد ، ومن بين الأعمال العديدة التي يكلفون بها : كتابة الأبحاث والمراسلات والمقابلات وفقا للتعليمات الصادرة إليهم للحصول على البيانات اللازمة من الجهات البحثية التي تتعامل معـــها الجمعية إلخ ... وكذلك حسن الخطاب والمعاملات مع الغير.

هذا مع العلم بأن الجمعية ووحداتها التابعة لا يوجد بها سيارات أو أية وسائل أخرى لنقل أعضائها أو العاملين، **والجميع يعتمدون على إمكانياتهم الذاتية في أداء واجباتهم** ، ويعملون في إطار المتطلبات العلمية لاقتصاديات المشروع من أجل تقديم مزيد من الادخار لإنشاءات جديدة أو تقديم الإسهام اللازم للدولة فيما تراه للنهوض بالمجتمع أو عند حدوث الكوارث ، كبناء مدرسة أو بناء مستشفى الأورام .. إلخ.

*) يتولى مهمة الحسابات الختامية للجمعية أثنين من المحاسبين القانونيين المقيدين بجداول المراجعين والمحاسبين القانونين وفقا لما يقرره القانون المصري ، وذلك للاطمئنان على سلامة الإيرادات والمصروفات ، والحرص على تنفيذ سياسة الجمعية فيما يتعلق بالاعتماد على النفس وعدم قبول تبرعات من أية مصادر سواء أكانت أجنبية أو مصرية ، وقد تم تحديد أتعابهم في سنوات سابقة منذ تأسيس الجمعية ومزاولة نشاطها ، أخذاً في الاعتبار حُسن سمعتهم وقدراتهم المهنية المعترف بها في سوق المهنة ، وتكليفهم بأن تغطى مهمتهم الرقابية جميع

الأعمال المالية وما يترتب عليها ، وكذلك المشورة في تدبير الأموال التي تُجمع من الوحدات التابعة والتبرع بها إلى الدولة ، بالإضافة إلى تحقيق وفر في ميزانية الجمعية لمزيد من تدعيم رأس المال الحقيقي المستثمر ، للاستخدام الأمثل عندما تقتضي الأمور ذلك.

*) يؤمن أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بأهمية الجهود الذاتية في تحقيق التنمية المستهدفة ، غير أن هناك حقيقة لا تحتاج إلى مزيد من الإثبات وهى أن الموارد البشرية في المجتمعات النامية تعوزها الخبرة اللازمة للتنظيم الذاتي لتوجيه وتركيز جهودها نحو إحداث التغييرات الجذرية المطلوبة هيكليا ووظيفيا للانتقال بالمجتمع نحو وضع أفضل من حيث قدرته على إشباع حاجات أفراده ماديا واجتماعيا ونفسيا ، وعلى رأس هذه التجمعات البشرية التنظيمات التعاونية التي يندرج فى عضويتها الملايين من أبناء الشعب المصري ، والمنظمات الشعبية غير الحكومية التي تنعكس خدماتها على قطاع كبير من المواطنين ، **فالجهود الذاتية تعمل أساسا على سد الفجوة بين ما هو متاح للدولة من إمكانيات مادية وبشرية وبين ما هو مطلوب من هذه الإمكانات لتحقيق التنمية المستهدفة ، وهذا هو الذي تساعد فيه الجمعية باعتبارها من المنظمات الشعبية غير الحكومية والقادرة على الإحساس بنبض الجماهير الاجتماعية والاقتصادية ومعاونة الدولة في إيجاد الحلول والمشكلات التي تواجهها.**

*) ومما لاشك فيه أن الجمعية تحقق عدداً من النتائج التربوية والتعليمية التي تعتبر على جانب كبير من الأهمية في سياق عملية التنمية ،

ويشهد على ذلك ثقة المجتمع في الإقبال على خدماتها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك جوانب أخرى منها :

- دعم الثقة في الذات – على مستوى المجتمع – في مواجهة المشكلات والتحديات
- زيادة الخبرة المتراكمة ذاتيا لدى أفراد المجتمع ، في سبيل التغلب على العقبات التي تعترض استمرار تطور المجتمع وتنميته.
- ضمان قوة الدفع الذاتي والاستمرارية في عملية التطوير من خلال إتاحة فرص مواتية لخلق فكر إبداعي ينبثق من الواقع ويحقق الضمان الكافي لدعم القدرة الذاتية اللازمة لاستمرار عوامل تطوير المجتمع.
- من المتعارف عليه دولياً أن الجهود الذاتية تؤدى دوراً له أهمية خاصة في الكشف عما قد يغيب عن خطط التنمية أو ما يصاحبها من مشكلات في التطبيق ووضع أولويات لمواجهة هذه المشكلات في ضوء الإمكانات المتاحة والخبرات المتوافرة والظروف الواقعية لكل مجتمع من المجتمعات المحلية ، وهذه المبادئ هي التي عملت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على تطبيقها ، وعلى وجه الخصوص في مجالات التوعية والتدريب لشتى قطاعات التعاون في مختلف محافظات مصر.
- ومن المعتقدات التي يؤمن بها أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن **التنمية لا يمكن أن تعتمد على نماذج مستوحاة من الخارج ، ولكن يجب أن تستفيد** جهود التنمية من تجارب الأمم التي حققت تقدما ونمواً على أساس الاعتماد على النفس ، **وأن يقترن**

العمل من أجل التنمية بالعوامل الذاتية المستمدة من واقع المجتمع ، وهو أمر لا يتحقق بغير الجهود الذاتية ، كما ثبت أن أي تنمية لا يمكن أن تستمر نتائجها - سواء المادية أو غير المادية - بدون مشاركة أفراد المجتمع المؤمنين بالعمل التطوعي ، وهو ما يعنى أيضا اعتماد التنمية على قدر من الجهود الذاتية لأفراد المجتمع يتناسب طردياً مع مستوى التطور الذي حققته برامج وخطط التنمية فيه.

- فالغاية التي تسعى إليها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية هي تدعيم المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية فى التنمية ، لأنها ضرورة لازمة وحتمية ، وهذا يقتضي العمل على تشجيع الثقة بالحلول الذاتية وتغيير ما استقر بين الجماهير من شعور بأن الدولة هى المكلفة بكل شئ ، وأن الحكومة هى المسئولة عن تحقيق كل الأهداف ، فهذا الشعور بانعزال المواطن عن المسئولية أخطر ما يهدد مسيرة التطور والانطلاق نحو التنمية الشاملة.

والتنمية بهذا المفهوم تعنى استكمالا لخطة الدولة وتعزيزاً لدخلها لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على جهود الأهالي ومساهمتهم ، عندما لا تتوافر موارد الدولة ، لذلك فهي بعيدة عن أي تعارض مع خطة الدولة ، بل هي إضافة واستكمال ومساندة لها ، وهذا لا يقلل من دور الخطة العامة للدولة في مجال التنمية ، والجمعية في ضوء ما لديها من خبرات على مستوى رفيع أخذت على عاتقها تنظيم المشاركة الشعبية وتوجيه الجهود الذاتية النابعة منها في مسارات مجديه وفعالة ، وذلك لما لديها من مقومات

فنية وطاقات تنظيمية قادرة على تحديد الاحتياجات للرسالة العلمية التي تتحمل أمانة نشرها والتوعية بها وتحديد أنسب الأساليب الفنية وإقامة المنشآت ووضع البرامج المناسبة في ضوء الإمكانات الحقيقية ، واتخاذ القرارات والتسهيلات المتاحة لتنفيذ هذه المشروعات بنجاح.

وهناك حقيقة يرجو مجلس الإدارة أن يؤكدها ، وهي أن الموارد المالية التي يتم توفيرها بالجهود الذاتية ، توجه نحو مشروعات أكثر إلحاحا ونفعاً ، ترتبط بدوافع ذاتية يشترك فيها معظم أعضاء الجمعية ، خاصة وأن رسالة الجمعية تستند إلى رسالة تربوية وتعليمية تتطلب قدرات فكرية عالية ، وتخصصات علمية نادرة ، وإلمام علمي بتجارب الأمم من الناحية النظرية والتطبيقية ، الأمر الذي جذب إليها رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وأساتذتها ، والصفوة الممتازة من أهل العلم والخبرة التطبيقية المرتبطة برسالة الجمعية.

جانب من جهود الجمعية لتحقيق أغراضها :

*) قد يكون من بين أبرز الجهود التي قامت بها الجمعية في فجر إنشائها إلقاء الضوء على أهمية التعاون فيما يتعلق بالتنمية البشرية والاجتماعية ، وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية ، وأصدر مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية في النصف الأول من الستينات ما قدمته الجمعية المصرية لمكتب رئيس الجمهورية من بحوث ترتبط بهذا الموضوع ومن بينها " دور المؤسسات العامة التعاونية في الاقتصاد القومي " والتعاون والاشتراكية العربية ، ودور المؤسسات التعاونية في التنمية .. الخ.

*) هذا بالإضافة إلى إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية التي توضح على مدار سنوات إصدارها نشاط الجمعية ، في الداخل والخارج ، سواء على الصعيد العربي والأفريقي والدولي ، وكذلك الإصدارات المجانية التي نشرتها أجهزة الإعلام وعلى رأسها الأهرام وجامعة الدول العربية وجريدة التعاون وهى جريدة قومية .. إلخ .. **وقد أصدرت الجمعية عدد خاص في سبتمبر ١٩٩٥ تم توزيعه فى مؤتمر الحلف التعاوني الدولي بجنيف تعبيراً عن الجهود المصرية التي تساير منظمات الأمم المتحدة** ، وتوضح هذه الإصدارات جانبا من أنواع النشاط الذي تقوم به الجمعية سنويا ، وكذلك تنفيذ أهم أغراضها عن طريق الوسائل المحددة فى القانون النظامي المعتمد من وزارة الشئون الاجتماعية ، **وبموجب هذا النظام قامت الجمعية بالتدريب المجاني لكافة وحدات البنيان التعاوني المصري.**

*) ونظراً لاتساع نشاط الجمعية ورعايتها للعاملين فقد تم شراء وحده من محافظة القاهرة باسم الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووقع العقد السيد الأستاذ/عبد القادر عبد الحكيم سكرتير عام المحافظة والأستاذ/ محمود صلاح الدين محمد بصفته السكرتير الإداري للجمعية وقتئذ ، وذلك نظير مبلغ إجمالي وقدره ٤٤٢٤٠ جنيه ، وقد تم هذا الشراء وفقاً للشروط والأوضاع التي عرضها سيادة المحافظ وقتئذ تمكيناً للجمعية لأداء نشاطها ورعاية العاملين ، كما تملكت شاليهات بشمال سيناء تمكينا للجمعية للقيام بنشاط التنمية البشرية وتيسيراً لإقامة المحاضرين الذين يتحملون عبء النشاط التدريبي والتنويري التطوعي ، خاصة

وأن أهداف الدولة في تعمير سيناء ، جعلت أعمارها من أحد المشاريع العملاقة التي تعتز مصر بتحقيقها.

*) واستجابة لتوجيهات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك لإقامة المشروع القومي لتنمية سيناء فقد أسهمت الجمعية عن طريق وحداتها التابعة في إنشاء **الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء بالطور،** ويستضيف هذا الملتقى العلمي المحاضرين الذين يسهمون في المجالات التي ترى المستويات المسئولة في سيناء الاستعانة بهم فيما يتعلق بمختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والتنمية البشرية والبيئية ، خاصة وأن الجمعية تتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التطوع في أداء هذه الخدمات ، وقد استضافت الجمعية العديد من القطاعات في سيناء وغيرها في إطار الاحتياجات التي ترغب الدولة في تعميق مفهوم المشروع العملاق من أجل تنمية سيناء ، وآثار المشروع على تدعيم الكيان الاجتماعي والاقتصادي لسيناء وللمجتمع المصري بأسره.

*) تقوم الجمعية بتقديم بحوث مجانية لأجهزة الإعلام المختلفة لتوضيح أهمية العضوية الواعية المستنيرة ، وكذلك أنشأت وحدات علمية تعاونية للاستفادة من الملايين الذين ينتمون للمنظمات التعاونية التي يبلغ عددها في مصر ما يقرب من ٢٠ر٠٠٠ جمعية تعاونية تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وعلى سبيل المثال قامت الجمعية في بداية إنشائها بحملة تنوير لتوضيح مفهوم التعاون حيث أشرفت الجمعية مجانا على إصدار أعداد خاصة لمجلة الأهرام الاقتصادي تناولت كافة جوانب الأخطاء

والمشكلات التي تعانيها المنظمات التعاونية ، وكذلك أرفقت بهذه الأعداد نسخا مجانية مما أصدرته الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في إطار حملاتها للتنوير ... **كنحو حركة تعاونية نظيفة ، ونحو بنيان تعاوني سليم** ، وكذلك أصدرت الدار القومية للطباعة والنشر كتباً بأسعار زهيدة بعنوان **تطور التعاون وفلسفته في ضوء الاشتراكية العربية** ، ممثلا لفكر الجمعية من أجل تحقيق التطور التدريجي السليم القائم على أسس علمية للنهوض بالتعاونيين العاملين في شتى قطاعات النشاط التعاوني ، مع التأكيد على أن **المادة العلمية قدمتها الجمعية مجاناً إسهاما في عملية التنوير**، وهذه الجهود العلمية دَعَّمت اسم الجمعية من حيث أسلوبها في الأداء المستمد من اسمها كجمعية ودراسات.

*) امتد نشاط الجمعية إلى جامعة الدول العربية ، حيث قامت الجمعية بتقديم أبحاث لها ، **بالإضافة إلى إقامة دورات تدريب الكوادر التعاونية العاملة في المنظمات التعاونية العربية** وطبعت ونشرت جامعة الدول العربية البحث الذي قدمته الجمعية بعنوان " **تطور مفهوم ديموقراطية التعاون** " **ومفهوم ديموقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية ، ومفهوم المنظمات التعاونية كمنظمات شعبية قادرة على حل مشكلات الجماهير**، كما نشرت جامعة الدول العربية بحث الجمعية عن " **التعليم التعاوني" ودوره في تحقيق بنيان تعاوني سليم.**

*) قامت الجمعية بعقد ندوات علمية ، ودورات تدريبية للاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري ، سواء على مستوى الجمعيات المحلية أو المشتركة أو العامة أو مستوى الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ،

وكذلك قامت بنفس هذا الجهد فيما يتعلق بالاتحاد التعاوني الاستهلاكي ، والاتحاد التعاوني الإنتاجي والحرفي.

*) تولت الجمعية بما لديها من خبرات علمية كافة الإجراءات التي تؤدى إلى قبول عضوية بعض الاتحادات التعاونية المركزية في مصر في الحلف التعاوني الدولي وهو أقدم الهيئات الدولية في مجتمعنا الدولي المعاصر حيث أنشئ عام ١٨٩٥.

*) قدمت الجمعية للمنظمات الدولية التابعة للحلف التعاوني باسم الدولة البحوث والدراسات التي تؤكد جهود الدولة واهتمامها بالحركة التعاونية المصرية أو العربية ، هذا بالإضافة إلى ترجمة القوانين التعاونية المصرية إلى الإنجليزية الأمر الذي يُمكن الاتحادات التعاونية المركزية المصرية من الانضمام إلى المنظمات الدولية ، هذا بالإضافة إلى ترحيب المنظمات الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة بهذا الجهد وما ترتب عليه من آثار.

*) **قامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بالتنسيق مع الدولة بتنظيم المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة تحت رعاية السيد الرئيس حسنى مبارك** ، وألقى فيه رئيس وزراء مصر كلمة نيابة عن السيد الرئيس حسنى مبارك.

*) كما ألقيت كلمات من نائب رئيس الوزراء ، ووزير الاقتصاد ، والدكتور كمال أبو الخير ، وتولى رئاسة جلسات هذه المؤتمر الدكتور كمال أبو الخير ، ومستر دومينج رئيس اللجنة الاقتصادية بالحلف التعاوني الدولي.

*) نظمت الجمعية المصرية بالتنسيق مع الحلف التعاوني الدولي مؤتمراً في بلغاريا خاصا بالإصلاح الزراعي ، وتولى الدكتور كمال أبو الخير رئاسة المؤتمر وأوضح وشرح نيابة عن مصر التجربة المصرية من واقع ورقة عمل أشترك فيها سيادته مع فكر الأستاذ المهندس / سيد مرعى الذي كان له دور بارز في الإشراف على هذه التجربة.

*) **قامت الجمعية المصرية بالتنسيق مع وزارة الزراعة المصرية بالتعاون مع اتحاد رايفيزن العالمي الألماني بعقد ندوة عربية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية بالمركز الزراعي الدولي المصري ، وأشرف عليها الدكتور يوسف والى وزير الزراعة وقتئذ ونائب رئيس الوزراء ووزارة الزراعة حالياً ، وحاضر فيها أعضاء الجمعية ، والمستويات المسئولة من وزارة الزراعة مجاناً.**

*) وضعت الجمعية كافة إمكانياتها في خدمة الاتحاد التعاوني العربي ، والتعريف به لدى جميع المنظمات الدولية ومن بين هذه المنظمات الحلف التعاوني الدولي ، وأدت جهود الجمعية وقتئذ إلى قبول الاتحاد التعاوني العربي كأحد المنظمات التعاونية الدولية التي تحظى بعضوية الحلف التعاوني الدولي ، وعدد هذه المنظمات عشر.

*) **منحت نقابة التجاريين الجمعية شهادة تقدير** عرفانا بدورها الإيجابي في خدمة المجتمع ، والنهوض بالمنظمات التعاونية اجتماعيا واقتصادياً وإدارياً.

*) منح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي درع العيد الخمسيني للبنك إلى الجمعية اعترافا بدور الجمعية البارز في إعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومي.

*) **تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية ، سلم السيد رئيس الوزراء لرئيس الجمعية ميدالية وشهادة تقدير بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على الحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ ــ ١٩٨٣)** ، اعترافا بدورها البارز فى التاريخ للحركة التعاونية المصرية وتطورات التطبيق في البنك بما يخدم الزراعة بصفة عامة ، والقطاع التعاوني الزراعي بصفة خاصة.

*) قامت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بالاستجابة لهيئة الأمم المتحدة ممثلة في منظمة العمل الدولية ، وبموافقة الدولة ، قامت الجمعية بالمشاركة مع منظمة العمل الدولية **في وضع التوصيات التي ترتبط بدور التعاونيات في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد.**

*) قامت الجمعية كأحد المنظمات غير الحكومية والمتخصصة في شئون الدراسات التعاونية والإدارية وبموافقة الدولة بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة في وضع **ورقة عمل تختص بمؤتمر القمة والتنمية الاجتماعية الذي عقُد في مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك** وحضره ملوك ورؤساء العالم.

*) منح السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الامتياز للجمعية لدور الجمعية البارز في إثراء الفكر التعاوني في يناير ١٩٩٥.

*) **منحت السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة ، منحت الجمعية ممثلة في رئيسها شهادة تقدير في عام ١٩٩٥ ، وذلك تعبيراً عن الوطنية الصادقة للجمعية والالتزام العميق بقضايا الوطن ، وذلك**

بمناسبة تبرع الجمعية بمبلغ مليون جنيه لإنشاء مدرسة حديثة بإسم الجمعية في أعقاب الزلزال الذي أصاب مصر.

*) **قدم الأستاذ الدكتور/ مفيد محمود شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي الشكر للجمعية المصرية للدراسات التعاونية باعتبارها مالكة المعهد العالي للدراسات التعاونية بمناسبة التبرع بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لصالح مشروع إنشاء مستشفى سرطان الأطفال** تحت رعاية السيدة الفاضلة / سوزان مبارك وأوضح في خطابه أن هذا التبرع الكريم ينم عن روح عالية من العطاء ودرجة كبيرة من الانتماء ، ويؤكد الفهم الصحيح للوظيفة الاجتماعية لرأس المال.

*) أسهم أعضاء الجمعية واغلبهم من رؤساء الجامعات وأساتذتها على العديد من الرسائل العلمية التي تتناول قطاعات التعاون الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية والثروة المائية ، وذلك على مستوى الماجستير والدكتوراه.

*) اشتركت الجمعية فى صياغة العديد من القوانين التعاونية المصرية ، ورحبت أن يكون مقر الجمعية مكاناً لاجتماعات اللجان التي شكلتها الدولة بهذا الخصوص.

*) أصدرت الجمعية مرجعاً خاصاً عن التشريع التعاوني المقارن للاسترشاد به عند إصدار التشريعات التعاونية أو تعديلها أو تغييرها.

*) استطاعت الجمعية عن طريق أعضائها إنشاء مكتبة علمية حيث تم إصدار العديد من المؤلفات التعاونية في شتى مجالات قطاعات التعاون ، وتلقت الجمعية تقدير الدول العربية المهتمة بهذا الشأن ، بل أكثر من هذا زار الجمعية العديد من الوزراء المختصين وعلى رأسهم

وزراء السودان للتعاون وأعلنوا أنهم يصوغون قوانينهم التعاونية في ضوء إصدار التشريعات التعاونية المصرية.

الوحدات التابعة للجمعية المصرية للدراسات التعاونية :

من الأمور الجديرة بالتنويه أن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أوضحت منذ إنشائها أنها ناقشت في اجتماعاتها المتتالية أهداف الجمعية ووسائل تحقيقها ، وخرجت الجمعية من هذه الاجتماعات والدراسات بنتائج من أهمها أن تحديد الأهداف أمر لازم وحيوي لرسم مسارات العمل التي تؤدى إلى إنجازها ، **وقد حرصت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على البدء بتحقيق عدد محدود من الأهداف التي تكون لها الأولوية على غيرها وأن تحشد الإمكانات لتحقيقها بنجاح حتى لا تبعثر الجهود في أكثر من اتجاه** ، وحتى لا يحدث الاختلال في التوازن بين حجم المسئوليات من جهة ومقدار الإمكانات من جهة أخرى ، الأمر الذي يترتب عليه نتائج غير محمودة في تحقيق مستوى الأهداف المرجوة ، وعلى وجه الخصوص مستوى الخريجين ومستوى البحث العلمي والسلوكيات وممارسة التقاليد الجامعية الأصلية ، **والإسهام في نشر مفهوم المواطنة السلمية والمسئولة وهو ما تتعاون جميع وحدات الجمعية في العمل على تحقيقه.**

ولذلك فإن الصفوة الممتازة من بين أبرز عقول مصر قد تضامنوا من خلال الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي استفادت كثيرا من روح العطاء الدافق لأسرة جامعة عين شمس التي وضعت كافة إمكانياتها لمعاونتها في أداء رسالتها ، وبتدعيم كامل من رؤساء الجامعة ونوابها وعمدائها وأساتذتها ... استفادت الجمعية من كل ذلك للعمل على إنشاء أكبر

صرح علمي تعاوني في منطقة الشرق الأوسط بهدف تعميق مفهوم العلوم الإدارية وتنمية القيادات الإدارية في مختلف قطاعات الدولة وأقامت الوحدات التالية التي تعتبر كل وحدة منا لها أهميتها فيما يتعلق بتكامل الجهود التي ترتبط بتحقيق أغراض الجمعية فى التنمية الثقافية والتعليمية والتدريبية والبشرية من اجل تحقيق الهدف العام وهو التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمواطنين.

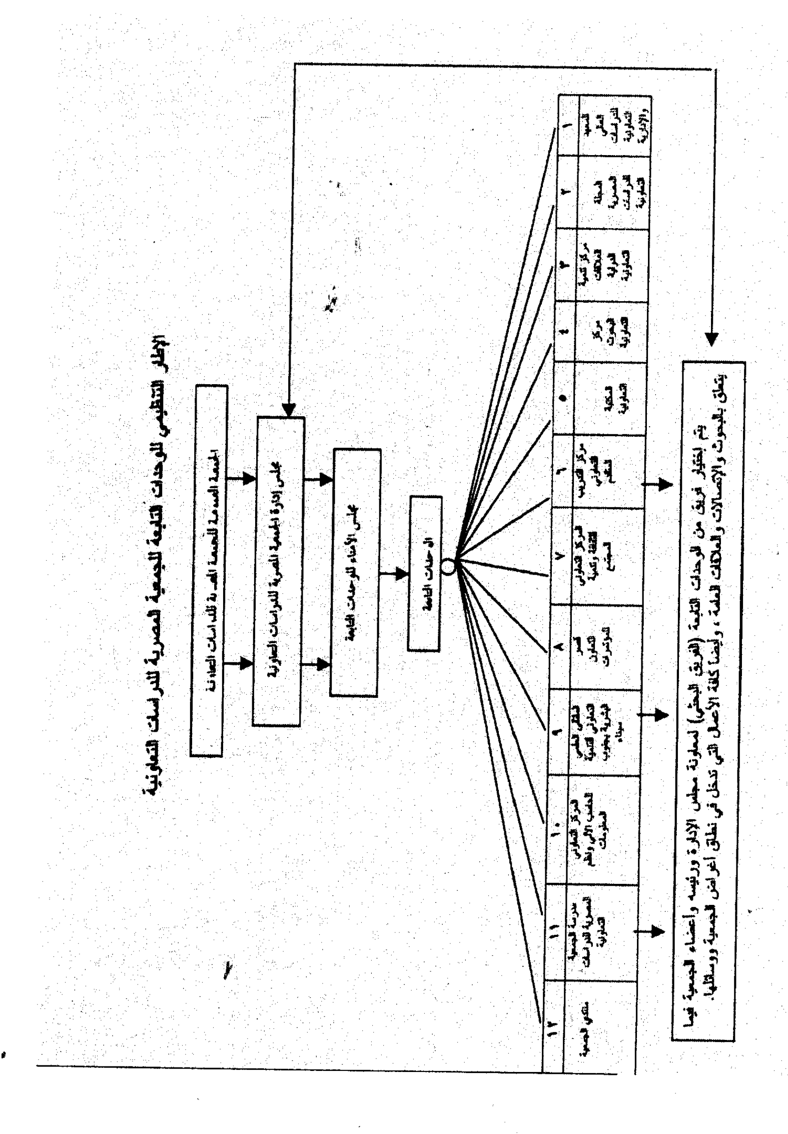
وقد حرص أعضاء الجمعية منذ اللحظة الأولى على استشعار مسئولياتهم ، وأنهم أمام تجربة جديدة في المنطقة العربية ، وانه من الخطأ والضار حقا أن تطبق أي دولة من دول العالم النامي نفس نموذج التنمية الذي كانت قد سارت عليه الدول الصناعية المتقدمة حالياً .. فما يصلح لهذه لا يصلح لتلك ، ومن الأفضل أن يكون لكل مجتمع من المجتمعات تجربته الخاصة ، وأن ذلك لا ينفى إمكان الاستهداء بما هو صالح عند الآخرين ، والمهم هو تحقيق الأهداف وفقا لأحوال مصر وما يلائم ظروفها الخاصة.

وفي ضوء هذه المعاني تم بحمد الله إنشاء الوحدات التالية التي تخدم العملية التربوية والتعليمية للمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، وتخضع كل منها لقوانين الدولة المنظمة للنشاط ، كقانون التعليم الخاص ، وقانون المجلس الأعلى للصحافة ، والهدف العام هو النهوض بمصر عن طريق العمل العلمي المتخصص **الذي وقف الاستعمار البريطاني حائلاً دون تحقيقه ، وفي نفس الوقت تأمل الجمعية أن تكون وضعت بذرة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، آملة بأن تزدهر وتثمر هذه البذرة**

وتؤتي أُكلها بإذن ربها ، بفضل أجيال جديدة تنشر الخير في إطار مبدأ الاعتماد على النفس والإدارة الذاتية والتمويل الذاتي.

وفيما يلي نذكر الوحدات التي تم إنشاؤها :

١) المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.
٢) المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
٣) مركز تنمية العلاقات الدولية التعاونية.
٤) مركز البحوث التعاونية.
٥) المكتبة التعاونية.
٦) مركز التدريب التعاوني المتقدم.
٧) المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع.
٨) قصر التعاون للمؤتمرات.
٩) الملتقى العلمي للتنمية البشرية بسيناء.
١٠) المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات ومعمل اللغات.
١١) مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.
١٢) منتدى الجمعية.


الإطار التنظيمي للوحدات التابعة للجمعية المصرية للدراسات التعاونية
الجمعية العمومية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية
مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية
مجلس الأمناء للوحدات التابعة
الوحدات التابعة
١ المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية
٢ المجلة المصرية للدراسات التعاونية
٣ مركز تنمية العلاقات الدولية التعاونية
٤ مركز البحوث التعاونية
٥ المكتبة التعاونية
٦ مركز التدريب التعاوني المتقدم
٧ المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع
٨ قصر التعاون للمؤتمرات
٩ الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء
١٠ المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات
١١ مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية
١٢ منتدى الجمعية
يتم إختيار فريق من الوحدات التابعة (الفريق البحثي) لمعاونة مجلس الإدارة ورئيسه وأعضاء الجمعية فيما يتعلق بالبحوث والإتصالات والعلاقات العامة ، وأيضاً كافة الأعمال التي تدخل في نطاق أغراض الجمعية ووسائلها.

إذا كان لنا أن نعطي مثلاً لجهود الجمعية العلمية والعملية من أجل إقامة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، فقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نوضّح أن فلسفة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر نشأت أساساً في رحاب جامعة عين شمس حيث تضمنت لوائحها منذ عام ١٩٥٨ دراسات عليا خاصة بدبلوم الإدارة التعاونية وكذلك مبادئ الإدارة التعاونية في مرحلة البكالوريوس، ونظراً لاهتمام ثورة مصر بقطاعات التعاون بصفة عامة والإصلاح الزراعي بصفة خاصة ، فقد رأى الجامعيون ضرورة إنشاء تعليم تعاوني أسوة بما هو قائم في جامعات العالم المتقدم ، خاصة وأن دستور مصر يحتوي على العديد من المواد التي تستهدف خدمة قطاعات التعاون.

خطوات تحقيق إنشاء المعهد :

في ضوء الجهود العلمية لتحقيق تحديث التعليم وتطويره لخدمة المجتمع وقتئذ ، **تم إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية** التي ضمت صفوة ممتازة من بين رؤساء الجامعات وأساتذة جامعة عين شمس والسيد/ كمال الدين رفعت – عضو مجلس الرئاسة والذي اختير رئيساً للجمعية للعمل على تحقيق أهداف تحديث التعليم فيما يتعلق بإنشاء معهد علمي يتبع وزارة التعليم العالي ويتخصص في نشر التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، ومن شأن هذا المفهوم إضافة قطاعات التعاون إلى قطاعات النشاط الاقتصادي التي تُدرَّس بكليات التجارة وذلك نظراً إلى أهمية القطاعات التعاونية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والعربي والدولي، هذا بالإضافة إلى إدارة المنظمات التي لا تستهدف الربح.

واستخدمت الجمعية **أسلوب الإدارة بالأهداف والنتائج وهو أسلوب الإدارة الحديثة**، ويعتمد أساساً على تأمين سرعة تدفق المعلومات المرتبطة بنشاط الجمعية وتحقيق أهدافها ، ويقوم أعضاء الجمعية المتخصصون بتحليل هذه المعلومات واستنباط أفضل البدائل واتخاذ القرارات المناسبة وتلافي جوانب القصور غير ذات الأهمية فيما يتعلق بالناحية الروتينية أو غيرها خاصة وأن المؤسسين تبرعوا بالمال كأساس لممارسة نشاطهم العلمي لتحقيق الأهداف في إطار الاعتماد على النفس والتمويل الذاتي.

أعضاء هيئة التدريس :

وفي ضوء توافر الخبرة العلمية في مجال التعاون في جامعة عين شمس ، **أصدر مجلس جامعة عين شمس قراره بوضع كافة إمكانيات الجامعة في خدمة التطور الجديد والإذن للسادة أعضاء هيئة التدريس** بجامعة عين شمس بالتدريس في هذا المعهد تعبيراً عن رسالة الجامعة في وضع العلم في خدمة المجتمع ، وبالتالي تقدمت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بطلب ترخيص بإنشاء المعهد **وقد تضمن هذا الترخيص قرار جامعة عين شمس السالف الذكر والذي تم في ضوئه إصدار القرارات الوزارية الخاصة بإنشاء المعهد وكذلك القرارات الوزارية التي تتعلق بتطويره التي أخذت في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لقرار جامعة عين شمس.**

ومما لاشك فيه أن قرار جامعة عين شمس فيما يتعلق بمنح الجمعية تيسيرات في استخدام إمكانياتها والاستعانة بأساتذتها تعبيراً عن وضع العلم في خدمة المجتمع كان **قراراً ثورياً أتاح اتخاذ الخطوات التي يستلزمها شروط الترخيص التي وافقت عليها وزارة التعليم العالي ووزرائها المتعاقبين.**

ومن هذه الحقيقة توافر للمعهد أعضاء هيئة التدريس الذين تتوافر فيهم كافة المقومات التربوية والتعليمية التي يتضمنها قانون تنظيم الجامعات ، بالإضافة إلى تقبلهم للأسلوب الذي وضعته الجمعية والذي بموجبه يمكن تحقيق وفورات اقتصاديات التعليم لإقامة أكبر صرح علمي للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وأمكن تطوير نظام التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر بالمعهد **بالقدر الضروري من التطوير اللازم لنظام التعليم الحديث الفعَّال دون التخلي عن التعدد والتنوع الفني المثمر الذي يفيد الحياة في مصر بما يخدم هدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع** ، ويزيد من فرص النجاح في الحياة المهنية في المستقبل ، خاصة أن المعهد عمل على تطوير خطط الدراسة به بحيث يسمح بالأخذ بنظم الدراسات البينية:

Inter disciplinary And Multi discplinary Approach

والجدير بالذكر في هذا المقام أن الجمعية تستهدف بعد استكمالها لكافة المنشآت اللازمة **أن يتم إهداء صروحها إلى الدولة ممثلة في جامعة عين شمس أو ما تراه مؤسسة الرئاسة في هذا الشأن.**

ولعل ذلك يوضّح السبب الذي من ورائه قررت الجمعية منذ إنشائها **عدم وجود مخصصات مالية أو غيرها من المزايا المادية لمدير المعهد أو الوكلاء ويكتفي بمكافآت رمزية للسادة أعضاء هيئة التدريس** وبذلك يتحقق

التعاون المشترك بين جامعة عين شمس والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووزارة التعليم العالي من أجل تحقيق الهدف.

ويسعدنا أن نشير إلى أن وزارة التعليم العالي باركت هذا الأسلوب وأصدرت لائحة المعهد بالقرارات اللازمة ، وتابعت إصدار القرارات الخاصة بتطوير وتحديث التعليم في المعهد.

أثر قرار جامعة عين شمس :

وقد كان لقرار جامعة عين شمس أثر في تحقيق أهداف الدولة **في تحديث التعليم العالي وتمكين مؤسساته من أن تسهم في نشر التعليم لكل راغب فيه وقادر عليه ، بالإضافة إلى دورها في الإسهام في جهود النهوض بالتنمية البشرية وتوافر السلامة والأمن الاجتماعي.**

المصاريف الدراسية :

وعلى سبيل المثال ، فإنه وفقاً لنص المادة (٦١) من لائحة المعاهد التي تنص على أن الذي يحدد المصروفات الدراسية والإضافية ورسوم الإمتحان وغيرها من الخدمات الخاصة للطلاب قرار يصدر من وزير التعليم العالي.

وإعمالاً للمادة السابقة فقد تقررت الرسوم الدراسية والإضافية للفرق الأربع في ضوء حرص الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على أن تكون هذه الرسوم (*) في حدود قدرات الطبقة المتوسطة من أبناء الشعب ، مع

البيان	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
رسوم دراسية	٢٢٥ جنيه	٢١٤ جنيه	٢٠٤ جنيه	١٩٥ جنيه
رسوم إضافية	١٧٥ جنيه	١٧٥ جنيه	١٧٥ جنيه	١٧٥ جنيه
مجموع	٤٠٠	٣٨٩	٣٧٩	٣٧٠

الاهتمام بتطبيق أفضل الأساليب التربوية والتعليمية **وأصبحت في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ كما بالهامش :**

سياسة المؤاخاة بين تجارة عين شمس والمعهد:

وقد يكون من المناسب أن نُشير إلى أن السياسة التعليمية الحكيمة التي اتبعتها الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ إنشائها **من حيث ارتباطها بالمناهج التعليمية الجامعية ، وحفاظها على مستويات أعضاء هيئة التدريس الذي تتوافر فيهم الشروط** والمواصفات التي يتطلبها قانون تنظيم الجامعات ، وهذه السياسة قد حظيت بتقدير مجلس الشورى الموقر حيث ذكر **في تقريره رقم ١٧ الصادر في أكتوبر عام ١٩٩٤ تحت عنوان " نحو سياسة تعليمية متطورة " في صفحة ٨٦ تحت بند (هـ) الخاص بالمعاهد العالية الخاصة أن بعض المعاهد العالية الخاصة مرتبطة بروابط تآخ مع كليات جامعية حكومية ، وأن أسلوب التآخي هذا يؤتي ثماراً طيبة ، وضرب التقرير مثلاً لذلك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة المرتبط بسياسة التآخي مع كلية التجارة جامعة عين شمس.**

ونرجو أن نوضح أنه في إطار سياسة التآخي بين كلية تجارة عين شمس والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، **فإن عميد المعهد يعين عضواً في مجلس كلية تجارة عين شمس ، وعميد كلية تجارة عين شمس يعين عضواً في مجلس إدارة المعهد.**

وبالإضافة إلى المصاريف الدراسية المنخفضة فقد تم التوسع في المنشآت التي تخدم العملية التربوية والتعليمية.

احتمالات المستقبل :

ونظراً لأن هناك متغيرات متسارعة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التربوية والتعليمية ، فقد عملت الجمعية والمعهد على توفير مخصصات لاحتمالات التوسع في التحديث وفقاً للتطورات العلمية والتكنولوجية التي تستهدفها الدولة.

ولعلها مناسبة طيبة نسجل فيها أنه **في إطار الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية فقد تفضل الأستاذ الدكتور/ مفيد شهاب – وزير التعليم العالي والبحث العلمي بإرسال دعوة للمعهد تتعلق ببدء تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الأوربية والمصرية بالتعاون مع الاتحاد الأوربي.**

وقرر مجلس إدارة المعهد تعميم المعلومات التي ترتبط بمشروع ترابط الجامعات الأوروبية والمصرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي مع السادة أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك اشتراك المعهد والأساتذة في هذا المشروع لما له من عائد ملموس في دعم العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي ، حيث يسمح البرنامج بنوعين أساسيين من الأنشطة :

١) المشروعات الأوربية المشتركة لتطوير البرامج وإدارة الجامعات والتدريب المستمر والتعليم عن بعد وتحديث البنية الأساسية التعليمية.

٢) تقديم المنح الشخصية ، وهي منح فردية لأعضاء هيئة التدريس والإداريين بمؤسسات التعليم العالي والخبراء ، وذلك لترتيب زيارات لتحسين وتطوير مستوى الأداء وإعادة هيكلة التدريب في مجال التعليم.

ولاشك أن الجمعية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق هدفها في إرساء مفهوم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وفقاً للمستوى الذي يطبق في الدول المتقدمة ، **والتي منها جامعة السوربون حيث يوجد بها كلية للتعاون ، وأيضاً المعهد العالي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي يخدم على الحركات التعاونية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وغيرها من الدول النامية ... ولا يوجد بهذا المعهد أعضاء هيئة تدريس دائمين ، وإنما يتولى مجلس إدارة المعهد مهمة الاستعانة سنوياً بمن يراه مناسباً ، ويعاونه كوادر إدارية.**

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تذكر في هذا المقام بالخير والفضل الرواد الأوائل الذين أسهموا في إنشاء الجامعة المصرية الأهلية في عام ١٩٠٨ ، حيث أقاموها بتمويل شعبي ، حتى أنشئت الجامعة المصرية الحكومية في عام ١٩٢٥.

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تسير في عملها على هدى هؤلاء الرواد ، وفي ضوء جهودهم التي بذلوها من أجل إقامة الجامعة الأهلية على مبدأ الاعتماد على الذات ، **فكذلك اعتمدت الجمعية المصرية على جهودها لتحقيق التمويل الذاتي لإقامة أكبر صرح علمي للتعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر** ، وسارت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية شوطاً كبيراً في تحمل أعباء مواجهة النفقات اللازمة لاستكمال منشآت المعهد ، **وستهدي الجمعية بإذن الله هذا الصرح إلى الدولة.**

والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تأخذ في اعتبارها دائماً أن تحديث التعليم وتطويره ودعمه وإتاحته لكل راغب فيه وقادر عليه هي الأسس الراسخة لأمننا القومي وسلامنا الاجتماعي وتقدمنا الحضاري ، ومن هذه المعاني خططت لمسيرتها بالأسلوب العلمي الذي يُمكنها من تحقيق الأمن الاجتماعي في إطار سياسات الدولة.

ومجلس الإدارة الجمعية يسعده أن يكرر شكره لمؤسسة الرئاسة ، ولجامعة عين شمس ووزارة التعليم العالي ، وإلى أجهزة الإعلام المختلفة ، وإلى كل من أسدى يداً لتدعيم رسالة الجمعية.

وكل عام وحضاراتكم بخير، مع أصدق تمنياتنا لكم بالتوفيق فى جهودكم مع دعواتنا لمصرنا العزيزة بدوام التقدم فى شتى المجالات.

والله يوفقنا جميعاً لما فيه الخير ،،،

رئيس مجلس الإدارة

د. كمال حمدي أبو الخير

الفصل الخامس عشر

لمحات وثائقية مُدَّعمة ببعض الصور
لمسيرة الجهود الذاتية
للجمعية المصرية للدراسات التعاونية
سنحاول عرضها وفقاً للتسلسل التاريخي
ما أمكن ذلك

وعلىمن يريد أن يتتبع الجهود الذاتية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، فعليه أن يرجع إلى المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في الستينات حتى الآن ويرأس تحريرها الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير حيث أنه عضو نقابة الصحفيين ، وكذلك جريدة التعاون الغرَّاء ، وهي جريدة قومية تصدر أسبوعياً منذ أواخر الخمسينات وتولى رئاسة تحريرها الأستاذ / محمد صبيح ثم الأستاذ/ محمد رشاد ثم الأستاذ/ أحمد مصيلحي.

شكر وإعتــذار

شاءت إرادة الله العلي القدير أن يُطيل في عمري حتى الآن ، وأن أحمل أعباء تنفيذ رسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، والتي وُلِدت في أحضان فكر مؤسسة الرئاسة وجامعة عين شمس منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وأخذت تنمو وتحقق أهدافها في عهد الرئيس حسني مبارك الذي شهد عهده إزدهار التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وكانت أهداف الرسالة هي الاشتراك في تحقيق التنمية في إطار الملكية الاجتماعية ، وأن تسهم الملكية الاجتماعية في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية ، بحيث تُدعّم جهود الدولة في تحقيق كيان اجتماعي اقتصادي قوي للدولة بحيث تصبح قادرة على مواجهة متطلبات المستقبل ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ بالمعرفة والثقافة والخبرة ، ولا يوجد أدنى شك في أن الجامعة هي من بين أهم مؤسسات صناعة العلم ، وهي أيضاً من أهم مؤسسات نشره إلى جميع المواطنين على مختلف مستوياتهم العلمية والثقافية ، كل وفق طاقاته وملكاته وقدراته ، وأن تنهض بهم تدريجياً في إطار استكشافها لاحتياجات المستقبل ، فالجامعة تُربي الأجيال التي ستتحمل مسئوليات التطور في زمان غير هذا الزمان الذي نعيش فيه ، ومن هنا كان قول علي بن أبي طالب للصحابة في إطار فهمه لأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام : " **لا تُنشّئوا أبناءكم على شاكلتكم فانهم مخلوقون لزمان غير زمانكم** " ... وقد نعترف جميعاً بأن تطور الحضارات إنما هو نتيجة لمحصلة قدرات المجتمع ، ومدى استخدامه للعلم والتجربة لمواجهة تحديات الحياة وفقاً لظروف العصر الذي يعيش فيه ، ولعلنا جميعاً نستوعب ونفهم قول الرسول عليه الصلاة والسلام : " **من عَمِلَ بما عَلِمَ أورثه الله علم ما لم يعلم** " ولعل الأخذ بمفهوم هذا الحديث الشريف يلقي الأضواء على : كيف تتولد التكنولوجيا ؟... فالعلم ليس هو الحفظ والصم !!... **إنما هو الجهد الذي نبذله في الفهم .. ثم العمل بما نفهمه** وبذلك تتحقق أهداف خلق الانسان ، فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابنا الكريم " **هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها** " ... أي طلب من الانسان إعمار الأرض ، ولا يمكن تحقيق هذا الاعمار إلا " **بالأخلاق والعلم** " ... وهما أهم دعامتين للتغيير نحو الأفضل وفقاً لقول الله سبحانه وتعالى " **إن الله لا يُغيِّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** " **صدق الله العظيم.**

وإذا كان مجتمعنا في مصر يعترف أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت ، **فإن التعليم في مصر لا يزال في دائرة الخطر من حيث حُسْن إعداد**

الإنسان ، فإن علينا أن نعترف بأن من بين العديد من التحديات التي يجب أن نقوم بها ، حُسن توظيف العلوم الاجتماعية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المصري.

ومن أجل مواجهة حُسن توظيف العلوم الاجتماعية لمواجهة التنمية الاقتصادية ، كانت فكرة إنشاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي قامت على أساس وضع إمكانيات جامعة عين شمس التي ننتسب إليها في خدمة المجتمع ، من واقع أن هناك جامعات مصرية تفتح فروع لها تتحمّل الدولة أعبائها المالية ، ونظراً لأن الدولة وحدها لا تستطيع أن تنهض بمتطلبات هذه الرسالة .. فقد عرضت الجمعية فكرة جديدة على الرئيس جمال عبد الناصر وهي حُسن استثمار إمكانيات جامعة عين شمس في العملية التعليمية دون تَحَمُّلها أية أعباء مالية وأن الجمعية ستضم إمكانياتها مع إمكانيات الجامعة لخدمة المجتمع ، ومن هنا قبل السيد الرئيس جمال عبد الناصر الفكرة ، وسارت خطوات التنفيذ حتى تاريخ إصدار هذا المرجع.

ولذلك يصدر هذا المرجع وبه فصل به بعض وثائق مسيرة الجمعية ، ونعتذر لأصحاب الفضل الذين لم يرد ذكرهم في هذه الوثائق ، ونعد بأنه إذا شاءت إرادة الله أن يمد في الأجل ، فإننا بإذن الله سنستكمل هذا النقص ، شارحين جهد الجميع في تنفيذ نص روح الدستور فيما يتعلق بحق كل من يملك الاستعدادات والمواهب والقدرات أن يلتحق بالمؤسسات التعليمية ، وأن تتوافر المؤسسات التعليمية التي يُمكن من خلالها إتاحة الفرصة للراغبين في التعليم الجيد والقادرين عليه دون أعباء مالية باهظة تعوق الرغبة في الحصول عليه ، والجمعية المصرية للدراسات التعاونية تعتز وتفخر بأنها من بين المؤسسات التي اهتمت بحسن إعداد المواطنة السليمة والمسئولة ... وتوجيهها التوجيه الرشيد في إطار مقتضيات العصر وضرورات المستقبل ، في ظل رعاية الدولة التي تحقق الفرص المتكافئة للراغبين في الاستمرار في السُلّم التعليمي مع إصرار الجمعية قدر الإمكان على مراعاة الأعباء المالية في حدود الجهود التطوعية التي تقوم بها جامعة عين شمس وأساتذتها الذين تبّنوا الرسالة .

والله الموفق ،،،

دكتور/ كمال حمدي أبو الخير



رفع الرئيس/ جمال عبد الناصر شعار مجتمع مصر الديمقراطي الاشتراكي التعاوني

*) رفع الرئيس/ جمال عبد الناصر شعار مجتمع مصر الديمقراطي الاشتراكي التعاوني.

*) أصدر الميثاق الذي يحدد معالم الحكم في عهده ، وتضمن الميثاق أن التنظيمات التعاونية تنظيمات شعبية ، تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعَّال في التمكين للديمقراطية السليمة ، وأن هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وأن نموها معين لا ينصب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتستشعر بقوة نبضها ... وأن تعاونيات الفلاحين فضلاً عن دورها الانتاجي ، هي منظمات ديمقراطية قادرة على التعرُّف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها.

*) أنشا مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية واختار العديد من المستشارين ، ومن بينهم تفضله باختيار الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير مستشاراً في هذا المكتب للشئون التعاونية ، وأصدر المكتب العديد من المراجع عن التعاون في مصر والخارج.

*) دعى إلى مؤتمرات قومية تحضيرية ، وفي عهده تم إنتخاب لجنة المائة التي وضعت تفصيلات للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، وكان من بين من تمَّ اختيارهم بالانتخاب الحر المباشر الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير الذي أختير مُقرراً للجنة التعاون ، والذي تمَّ من خلالها وضع هيكل البنيان التعاوني القائم ، وإقتراحها إصدار قانون خاص بالتعاون الزراعي ، موضحاً أن القوانين التعاونية تنظم العلاقات بين الأعضاء وجمعيتهم .. وبين الجمعية والدولة .. إلخ .. ولا يمكن للقوانين أن تصبغ الصفة التعاونية على الأعضاء ، لأن هذه الصفة لا يمكن أن تتحقق إلا **عن طريق التعليم التعاوني الذي يهتم بالاعداد والتربية وغرس العقيدة التعاونية ، وتنمية المهارات والقدرات وفقاً لاحتياجات المجتمع التعاوني المتكامل.**

ومن هذا المنطق وضعت الحركات التعاونية الناجحة في شتى أنحاء العالم شعاراً لها " **أعدوا التعاونيين قبل إنشاء الجمعيات التعاونية** ".

كما يُجمع علماء التعاون على أن تنظيم الجمعية التعاونية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المبادئ التعاونية وكافة القواعد التي يتضمنها القانون التعاوني والتي تعتبر من الأساسيات المميزة للشكل البنائي للجمعية ، حيث أن التنظيم العلمي للجمعية هو الاطار العام الذي يتم من خلاله إدارة الجمعية ، ووضع أهدافها موضع التطبيق ، الأمر الذي يتحتم معه أن يتضمن التنظيم توضيح مختلف العلاقات وتحديد الأساليب التي تؤدي بها مختلف أوجه النشاط الذي تقوم به الجمعية ، والأسلوب الأمثل لاتصالات العمل ، بحيث يتحقق التجاوب والتناسق بين مختلف أوجه النشاط ، خاصة وأن هناك من ينظر إلى تنظيم الجمعية على أساس أنه جزء من نماذج القيادة التعاونية في إطار المجتمع الذي تعمل فيه ، وأن فلسفة التعاون وأهدافه وأساليبه وتطبيقاته تؤكد الصلة الوثيقة بين التنظيمات التعاونية والمجتمع الذي تعمل فيه ، ولذلك يهتم التعاون بالأسلوب التنظيمي ، والعمل التنفيذي ، في إطار التطبيق الاداري وما يتطلبه من اتخاذ قرارات لتدفق العمل في إتجاهه الصحيح ، ومواجهة ما قد تقابله الجمعية من مشكلات.

*) تم في عهده إصدار أول صحيفة قومية أسبوعية وهي جريدة التعاون ، والتي تعتبر اللسان الناطق لجميع قطاعات التعاون.

*) تم في عهده إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية والتي عرضت منذ صدورها تجارب الأمم في التعاون ، ودور التعاون في التنمية البشرية.

*) آمن بتحديث التعليم ليكون أساساً لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وأضاف إلى مناهج التعليم مفهوم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، ولتحقيق ذلك أذن للسيد/ كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة أن يرأس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والتي قادت فكرة تحقيق هذا الهدف وفقاً لمبدأ الاعتماد على النفس والادارة الذاتية والمسئولية الذاتية ، وتم تحقيق ذلك بالتعاون مع جامعة عين شمس التي وضعت كافة إمكانياتها في خدمة الرسالة ، وتعاونت وزارة التعليم العالي بإصدار القرارات الوزارية الصادرة في إطار حق التعاونيين في

أن تتعاون الجامعات في الاهتمام بقاعدة عريضة من المواطنين يزاولون نشاطاً اجتماعياً واقتصادياً وأن يكون على راس المهتمين بذلك الجامعات المصرية وأن تضع إمكانياتها في خدمة هذه الرسالة ، وشارك في تحقيق هذا الهدف الأستاذ الدكتور/ جابر جاد عبد الرحمن الذي شغل عمادة كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ثم رئيساً لها فيما بعد ، وأصدر في عام ١٩٥٨ كتاب " إقتصاديات التعاون " وحصل بموجبه على جائزة الدولة التشجيعية ، وكذلك الدكتور/ زكي شبانة والذي شغل عمادة كلية الزراعة بجامعة الأزهر ، ثم رئاسة جامعة المنوفية فيما بعد ، واصدر العديد من المؤلفات ، وكتب العديد من المقالات عن التنظيم الزراعي.

*) في عهد الرئيس/ جمال عبد الناصر شاركت مصر في صياغة " إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي " الذي صدر في عام ١٩٦٦ والذي جاء فيه أن السلام يجب أن يرتكز على التعاون الفكري والمعنوي بين البشر ، وأن الكرامة الانسانية تتطلب نشر الثقافة والتعليم للجميع ، وذلك تحقيقاً للعدالة والحرية والسلام ، وأن في تعدُّد أنواع الثقافات واختلافها ، وتأثير كل منها في الأخرى ما يتضمن كون كل منها جزءاً من التراث المشترك للإنسانية.

*) نوجه النظر إلى أن هناك العديد من الجوانب التي ترتبط بالتنمية البشرية المصرية ، ويمكن الرجوع إليها من خلال العديد من مصادر الاعلام التي نشرتها.

*) وفيما يلي ننشر الجهود التي بُذلت فيما يتعلق بوضع فكرة التعليم التعاوني العالي من منظور جامعي معاصر موضع التطبيق.

تجد الجمعية المصرية للدراسات التعاونية أن من حق رؤساء جامعة عين شمس أن تشيد بهم لتفهمهم الكامل لرسالة التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر ، وتم في عهد الدكتور/ أحمد بدوي الذي تولى رئاسة الجامعة فيما بين ١٩٥٦/١٠/٢٣ إلى ١٩٦٠/١١/٩ تحديث لائحة كلية التجارة جامعة عين شمس بحيث تضمنت دبلوم الادارة العليا للتنظيمات التعاونية ، وكان هذا الدبلوم اساساً لتفريخ عدد كبير من أساتذة كلية التجارة وكلية الزراعة التابعة لجامعة عين شمس وإقبالهم على البحوث والدراسات التي ترتبط بعلوم التعاون ونعرض فيما يلي أسماء رؤساء جامعة عين شمس الذين تبنوا الرسالة ووضعوا كافة إمكانيات جامعة عين شمس في خدمة تحديث التعليم بصفة عامة وتحديث التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر بصفة خاصة.

وفيما يلي بيان بأسماء السادة رؤساء جامعة عين شمس

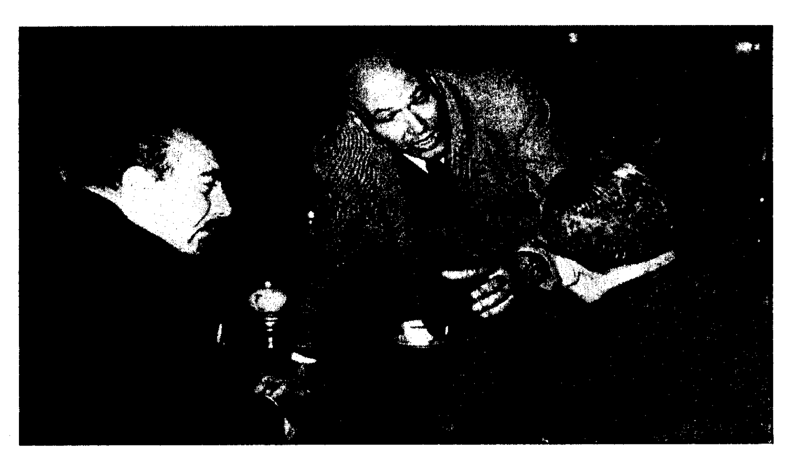
م	الإســـــــــم	المـــدة	
		مـــن	إلـــى
١	الأستاذ الدكتور/ محمد كامل حسين	١٩٥٠/٨/٨	١٩٥٤/١/١
		١٩٥٤/٥/٦	١٩٥٤/٧/٣١
٢	الأستاذ الدكتور/ مصطفى نظيف	١٩٥٤/٩/٩	١٩٥٦/١٠/٢١
٣	الأستاذ الدكتور/ أحمد بدوي	١٩٥٦/١٠/٢٣	١٩٦٠/١١/٩
٤	الأستاذ الدكتور/ محمد مرسي أحمد(١)	١٩٦١/١١/٩	١٩٦٧/٨/٢٩
٥	الأستاذ الدكتور/ محمد حلمي مراد(٢)	١٩٦٧/٨/٢٩	١٩٦٨/٣/٢٠
٦	الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم	١٩٦٨/٤/٣	١٩٦٩/٦/١٨
٧	الأستاذ الدكتور/ يوسف صلاح الدين قطب	١٩٦٩/٦/١٩	١٩٧١/٨/٤
٨	الأستاذ الدكتور/ إسماعيل إسماعيل غانم(٣)	١٩٧١/٩/٩	١٩٧٤/٤/٢٥
٩	الأستاذ الدكتور/ محمد ناجي محمد المحلاوي	١٩٧٤/٥/٢٢	١٩٧٧/٥/٥
١٠	الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز عبد الحافظ سليمان	١٩٧٧/٥/١٧	١٩٨٠/٨/١٩
١١	الأستاذ الدكتور/ محمد كامل ليلة(٤)	١٩٨٠/٨/٢٠	١٩٨٣/٨/٣١
١٢	الأستاذ الدكتور/ محمد محمد الهاشمي	١٩٨٣/٩/١	١٩٨٩/٨/٣١
١٣	الأستاذ الدكتور/ عبدالسلام عبدالقادر عبدالغفار(٥)	١٩٨٩/٩/٢	١٩٩٢/٧/٣١
١٤	الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب محمد عبد الحافظ	١٩٩٢/٩/٧	١٩٩٧/٩/٦
١٥	الأستاذ الدكتور/ حسن أحمد غلاب	١٩٩٧/٩/٧	٢٠٠١/٩/١١
١٦	الأستاذ الدكتور/ محمد عوض تاج الدين(٦)	٢٠٠١/٩/١٢	٢٠٠٢/١٠/١٠
١٧	الأستاذ الدكتور/ صالح هاشم مصطفى	٢٠٠٢/٣/١١	حتى الآن

---

(١) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
(٢) وتولى بعد ذلك وزارة التربية والتعليم.
(٣) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
(٤) وتولى بعد ذلك وزارة التعليم العالي.
(٥) وتولى بعد ذلك وزارة التربية والتعليم.
(٦) وتولى بعد ذلك وزارة الصحة.



السيد/ كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة والأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير في جلسة تمهيدية لمناقشة مشروع لائحة المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية.



السيد/ كمال الدين رفعت والأستاذ الدكتور/ حلمي مراد - عضو مجلس إدارة الجمعية ومعهما الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير في مزيد من المناقشة والدراسة من أجل إصدار لائحة المعهد.



حرص السيد كمال الدين رفعت على الحضور إلى مقر الجمعية بانتظام ، والصورة أعلاه توضّح سياته مع الدكتور/ حلمي مراد عضو مجلس إدارة الجمعية والأستاذ الدكتور/ كمال أبو الخير بصاحبه الأستاذ/ محمد على سليمان الخبير المحاسبي في جلسةٍ لمناقشة الأوضاع المالية للجمعية والمعهد.



وتوضح الصورة أعلاه مزيداً من المشاورات فيما يتعلق بالتخطيط العلمي لمفهوم التعليم التعاوني من منظور جامعي معاصر طبقاً للبيئة المصرية وفي ضوء الدراسات العلمية المقارنة ، ولعل الصورة أعلاه توضح اللقاء العلمي لمزيد من الدراسة حيث يرى إلى اليمين السيد/ كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة والدكتور/ أحمد مرسي محمد – رئيس جامعة عين شمس والدكتور/ كمال حمدي أبو الخير والدكتور/ صلاح قطب وعدد من أعضاء الجمعية المصرية للدراسات التعاونية.



كان يهتم السيد / كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة بعقد لقاءات دورية في مقر الجمعية المصرية للدراسات التعاونية وهو الحال منذ إنشائها حتى وافته المنية. والصورة أعلاه توضح السيد/ كمال الدين رفعت مع الدكتور/ جابر جاد عبد الرحمن عضو مجلس إدارة الجمعية والدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – نائب رئيس الجمعية.



في إطار لقاء السيد/ كمال الدين رفعت بأعلى المستويات العلمية ، من أجل الإستفادة منها لتحقيق رسالة التعليم من منظور جامعي معاصر كان يعقد العديد من الجلسات الخاصة لمناقشة أبعاد هذه الرسالة ، ومن بينها الصورة أعلاه التي توضح إلتقاءه بالأستاذ الدكتور/ عبد العزيز حجازي ، والأستاذ الدكتور/ يحي عويس ، الأستاذة الدكتورة/ سهير القلماوي وغيرهم وقد تم هذا اللقاء في مكتب الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية.



الصورة أعلاه توضح مزيد من لقاءات الجمعية مع رئيس جامعة عين شمس ونوابه وبعض عمداء جامعة عين شمس.



عقد السيد/ كمال الدين رفعت ويعاونه في ذلك الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير العديد من الجلسات من أجل إصدار لائحة المعهد بحيث تكون من المرونة التي تسمح لكي يمتد نشاط الجمعية إلى الخارج بما في ذلك الدول الأفريقية. والصورة توضّح أحد الاجتماعات الخاصة التي حضرها السيد الأستاذ/ علي عبد الرازق الذي كان وكيلاً لوزارة التعليم العالي ورئيساً لمكتب التنسيق وتولى بعدئذ وزارة التربية والتعليم.

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة التعليم العالى
مكتب الوزير

قرار وزارى

رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٧
بانشاء المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية

وزير التعليم العالى

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ فى شان مسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى ·

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشان التعليم الخاص ولائحته التنفيذية ·

قرر

مادة ١ – يصرح بانشاء معهد عال باسم « المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية » ·

مادة ٢ – مدة الدراسة بالمعهد اربع سنوات على مرحلتين :

المرحلة الاولى : مدة الدراسة فيها سنتان دراسيتان يحصل من يجتازها بنجاح على درجة « الدبلوم فى الدراسات التعاونية والادارية » ·

المرحلة الثانية : وتتلو المرحلة الاولى ومدة الدراسة فيها سنتان دراسيتان يحصل من يجتازها بنجاح على درجة « بكالوريوس فى الدراسات التعاونية والادارية »

مادة ٣ – يقبل بهذا المعهد الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية العامة أو الشهادة الثانوية التجارية او ما يعادلهما ·

مادة ٤ – يتبع هذا المعهد « الجمعية المصرية للدراسات التعاونية » ·

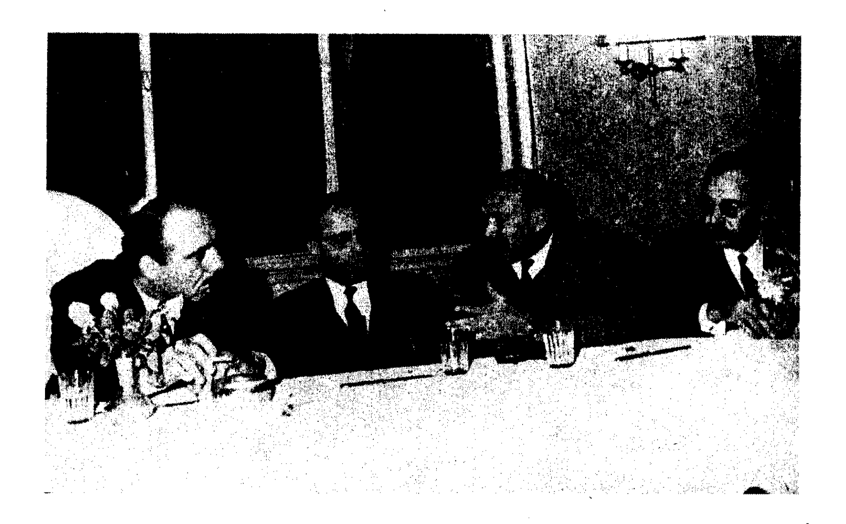
مادة ٥ – يتبع فى تنظيم وادارة المعهد اللائحة الداخلية المرفقة ·

مادة ٦ – يلغى ما جاء بالقرار الوزارى رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٠ ·

مادة ٧ – على وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ·

وزير التعليم العالى

دكتور محمد لبيب شقير



تعبر هذه الصورة عن لقاء الود والصداقة في أعقاب صدور القرار الوزاري رقم ٢٧١ بتاريخ ٧/ ١٩٦٨/١٠ والذي أصدره الدكتور/ محمد لبيب شقير – وزير التعليم العالي ، وتضمنت المادة (٢) " أن المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية يتبع الجمعية المصرية للدراسات التعاونية " ، ونصت المادة رقم (٣) على أن " للمعهد أن ينشأ دراسات بالمراسلة ودراسات تدريبية وتأهيل أو استكمال تأهيل أو تزويد للموظفين المشرفين على شئون التعاون ويضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بهذه الدراسة وشروطها على أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ".

والصورة أعلاه توضّح تدعيم وزارة التعليم العالي لفكر ثورة مصر في تدعيم رسالة المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية ، من الشمال السيد/ كمال الدين رفعت عضو مجلس الرئاسة ، الأستاذ الدكتور/ محمد حسّان – وكيل وزارة التعليم العالي ويمثلها في مجلس إدارة المعهد – وعلى يمينه الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ، والأستاذ الدكتور/ مصطفى كمال حلمي – وكيل وزارة التعليم العالي والذي أثرى بفكره خطوات المسيرة التربوية والتعليمية للمعهد وبذلك تلاقى فكر القيادة السياسية مع جامعة عين شمس مع وزارة التعليم العالي.



يحرص رؤساء جامعة عين شمس منذ إنشاء المعهد على متابعة نشاط المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية سواء على الصعيد العلمي أو النشاط الذي يخدم المجتمع.

والصورة أعلاه توضّح الدكتور/ لبيب شقير وعن شماله الدكتور/ محمد مرسي أحمد – رئيس الجامعة والدكتور/ محمد حلمي مراد عضو مجلس إدارة الجمعية وعن شماله الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير – نائب رئيس الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، في لقاء خاص بافتتاح المبنى الجديد الذي يخدم رسالة المعهد.

افتتاح المبنى الجديد لمعهد الدراسات التعاونية ..

وزير التعليم العالي يقول :

"يجب أن نشعر بأن التعاون رسالة والرسالات لا تنجح بغير إيمان"

السيد رئيس الجمعية ..
السادة مديرو الجامعات وأساتذتها ..
السادة رواد حركة التعاون ..
شباب هذا الجيل ..
من موقع التعليم العالي وباسمي وباسم العاملين في التعليم العالي لا يسعني وأنا [illegible] مرافق وأجهزة معهد التعاون الا أن أعبر عما في النفس أولها أننا نفتتح معهدا له من اسمه ومن مواد الدراسة فيه صلة كبرى بالاشتراكية التي نطبق في بلادنا ، والواقع أن التعاون كان دائما أحد المداخل الرئيسية للاشتراكية في كل قطاعات المجتمع لذلك فنحن نحتفل بمبدأ اختاره [illegible] الشعب وهو الاشتراكية وبمعهد من حيث نريد أولا نريده أن يرتبط بالاشتراكية وغرسها .



● دكتور لبيب شقير وزير التعليم العالي يلقي كلمته في حفل افتتاح المبنى الجديد

العلم والمجتمع

والمعنى الثاني الهام هو أننا بهذا المعهد وأمثاله وبدراسات الجامعات أننا نؤدي وظيفة ربط العلم بالمجتمع وجعل العلم أداة من أدوات تحقيق رفاهية الشعب ..
وان مما يهز النفس أن نرى هذه الجموع من الشباب تتقدم الى مواقع أكدتها الدراسات أن المجتمع في حاجة اليها .
واذا كانت هذه المعاني لها أهميتها اليوم فيجب علينا أن نذكر واجباتنا لنتجنب .
أولهما — يجب أن نشعر بأن التعاون رسالة والرسالات لا تنجح بغير ايمان ونحن نطلب منكم أن تؤمنوا بالتعاون .
وثانيها — اننا اذا أردنا نجاح الحركة التعاونية فيجب أن نشعر بأن النجاح يتوقف على القدوة ولهذا يجب أن تكونوا مؤمنين بالقدوة .
وثالثها — ان نجاح التعاون لا يتحقق الا بالعلم والبحث العلمي فبالعلم والايمان نستطيع أن ندفع حركة التعاون الى الامام .
ورابعهما — أن نشعر دائما بأن مشاكل التعاون هي مشاكل هذا الشعب وخاصة في الريف .

مشاكل الشعب

ومن هنا يجب أن نحس بمشاكل الشعب وأن نسعى للتخفيف منها .
ان التعاون رسالة وطن وخلق وايمان ولو جمعنا هذه العناصر لضمنا نجاح الحركة .

لقد أشار السيد رئيس الجمعية بمجهود جامعة عين شمس وأنا باسم الجامعيين أعلن أن الجامعات ستعمل وتستمر في خدمة هذا المجتمع بالبحث العلمي . والجامعيون يشعرون اليوم بأن جهودهم مقدرة مذكورة ومشكورة وأنا باسمهم أشكر السيد رئيس الجمعية على تقديره .

وان وزارة التعليم العالي مساهمة منها في رفع رسالة التعاون تعلن عن تخصيص ثلاث جوائز سنوية ، للثلاثة الأول في المعهد وأرى أن التنسيق لابد أن يتسم بالمرونة ولذلك سندرس اقتراح جعل الدراسة في المعهد أربع سنوات وستخصص الوزارة منحا للتدريب في الخارج لطلبة معهد التعاون .

توطيد المعهد

وانني أود أن أعبر عن كبير أملي في توطيد هذا المعهد ويستمر في تقدمه وأن يخرج أجيالا للتعاون مؤمنة مثل ايمان الرجل المسئول عن معهدكم الدكتور كمال أبو الخير الذي أشهد هنا أنه حركة دائبة لا تعرف الكلل أو الملل في سبيل توطيد التعاون ..
كما أشكر الكلية تجارة عين شمس والعاملين فيها جهدهم الصادق في خدمة هذا المعهد وأرجو لكم التقدم والرقي لتحصلوا على ما تريدون في ظل قائدنا ورائدنا وزعيمنا الرئيس جمال عبد الناصر .



صورة توضح ما نشرته أجهزة الإعلام فيما يتعلق بكلمة السيد الأستاذ الدكتور/ لبيب شقير عند إفتتاحه لمباني الدراسة بالمعهد.

الرئيس السادات يشيد
بأبناء المعهد وتقديره للأساتذة

الرئيس السادات يصدر قرارا باختيار
الدكتور كمال أبو الخير عضوا بالمجلس القومي للخدمات

انتصار جديد للحركة التعاونية العلمية فى مصر





اصدر الرئيس محمد انور السادات قرارا بتشكيل المجالس القومية المتخصصة واختيار الدكتور كمال حمدى ابو الخير عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية وأستاذ كرسي التنظيم التعاوني بجامعة عين شمس عضوا بالمجلس القومي للخدمات والشئون الاجتماعية .

والحقيقة ان هذا الاختيار من القائد هو تتويج لرحلة مضنية شاقة .. ونضال مرير وايمان بالوطن .. من الدكتور كمال ابو الخير من اجل ارساء الاسس العلمية للتعاون فى مصر .. رحلة عمرها اكثر من خمسة عشر عاما .. من العرق . والجهد المضنى فى طريق ملىء بالصعاب والاشواك

ولقد تابعت عن قرب بحكم عملى الصحفى التعاونى .. النضال الشريف الذى خاضه استاذى الدكتور كمال ابو الخير .. من اجل المشاركة فى اقامة بنيان تعاونى سليم فى مصر على طريق تحقيق الرفاهية لجماهير الشعب.

ولقد شارك الدكتور كمال ابو الخير فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عضويته فى جميع اللجان الوطنية التى تم تشكيلها لتطوير وتدعيم الحركة التعاونية سواء داخل التنظيم السياسى او اللجان المتخصصة بالقطاع الزراعى والتعاونى .. وكان له دوره الايجابى فى كافة التشريعات والقرارات والتنظيمات التى صدرت من اجل تنظيم القطاعات التعاونية

والاثار الايجابية لعمل الجهاد الدكتور ابو الخير امتدت من النطاق المحلى الى المستوى العربى .. حيث شارك ولازال كخبير اساسى فى لجنة خبراء التعاون العرب فى وضع اسس التكامل التعاونى العربى .. من خلال الدراسات والبحوث التى قدمها للمؤتمرات التعاونية التى عقدتها جامعة الدول العربية ..

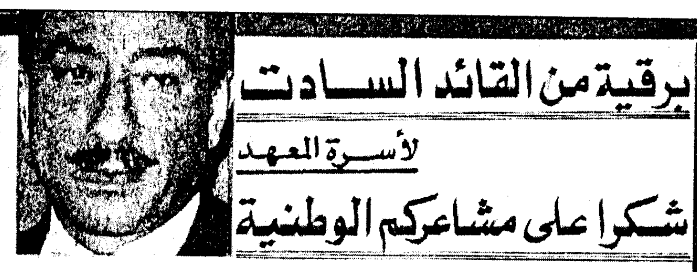
ومن ابرز الافكار التى طرحها اقامة حلقة تعاونى عربى .. والاخذ باسلوب التخطيط العلمى .. وتوحيد نظم التدريب والتعليم .

وامتد نشاطه على المستوى العالمى بمشاركته فى الوفود السياسية التى زارت بلغاريا .. وكتابه لاول دراسة علمية متكاملة عن التجربة التعاونية الاشتراكية فى كل من بلغاريا .. وتشيكوسلوفاكيا .. مع دراسات مقارنة للتطبيق الاشتراكى التعاونى فى مصر ..

مما ادى الى اختيار القاموس الدولى له كاول عالم عربى .. يسجل اسمه فيه بين اساتذة الجامعات الذين اسهموا فى الخدمة العامة داخل بلادهم .

وبالايمان باهمية التعاون فى بناء دولة مصر الحديثة .. وبجهود مخلصة متواصلة انشىء المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية .. واصبح التعليم التعاونى شجرة وارفة .. تظل القطاعات التعاونية .. وتغذى شرايين النشاط التعاونى فى مختلف مجالاته بدم علمى جديد من الشباب المثقف ..

تحية واعزازا وتقديرا للقائد الرئيس انور السادات .. على تكريمه الحركة التعاونية العلمية باختياره استاذنا الدكتور كمال ابو الخير عضوا بالمجالس القومية المتخصصة .. التى تعتبر بداية لثورة شاملة للتنمية العلمية فى مصر من اجل رفاهية الجماهير



٦٧ م ١٦٢٦ رئاسة الجمهورية ١٢٤٥/١٩/١١٣

السيد الدكتور كمال حمدى أبو الخير
المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية
دار الحكمة – مصر

أشكركم وأبنائى وبناتى طلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والإدارية والسادة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد على مشاعركم الوطنية الصادقة التى تضمنتها برقيتكم التى بعثتم بها إلىّ بمناسبة بدء العام الجامعى الجديد.

ويسرنى وأنتم فى بداية عام جامعى جديد أن أشيد بجهودكم وجهود المعهد العلمية... وبهذه المناسبة فإنى لعلى يقين أن أبنائى وبناتى طلاب مصر وهم يشاركون بعلم ووعى وفهم فى دفع عجلة التنمية والتقدم لوطننا العزيز يذكرون دائما بالفخر والاعتزاز روح انتصارات أكتوبر والذى سجل عنوانا فى تاريخنا الحديث لشعبنا الذى لا يلين لإحقاق الحق وإبطال الباطل...

ومع صادق تحياتى إليكم جميعا أبعث إليكم بأطيب التمنيات بدوام التوفيق.

محمد أنور السادات

لقاءات علمية
مع الوزراء والمفكرين



لقاء مع الدكتور / عبد العزيز حجازي وزير المالية



دكتور موننكر - أبرز علماء التشريع التعاوني في مجتمعنا الدولي المعاصر وأستاذ التشريع التعاوني بجامعة فيليبس بألمانيا والذي حضر خصيصاً لمحاضرة أبناء المعهد.



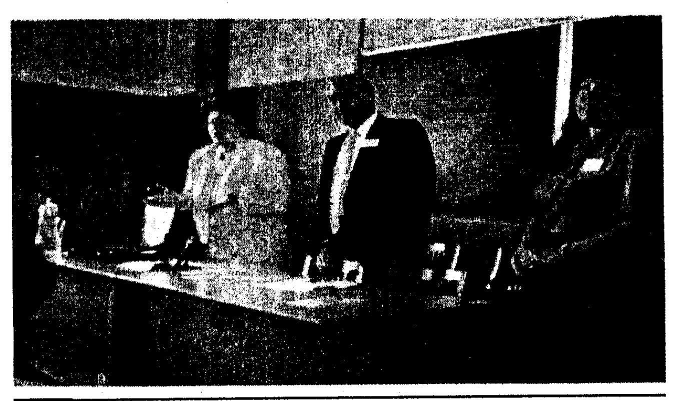
ندوة تتعلق بأهمية أن يتحلى كل شخص بقيم المجتمع والسلوكيات الرفيعة المستمدة من التعاليم السماوية.


المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع
COOPERATIVE CENTER FOR CULTURAL
AND
COMMUNITY


ترحب بالسادة الضيوف

الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يحاضر في جامعة مونستر بألمانيا





الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يحاضر في كلية التعاون بروسيا

تقدير المجتمع الدولي لرسالة المعهد

حظيت رسالة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية بتقدير المجتمع الدولي ومن مظاهر ذلك قبول المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في عضوية الحلف التعاوني الدولي وفي إتحاد رايفيزن العالمي وفي مركز الخبرة في العديد من المنظمات الدولية بالإضافة إلى تبادل الأساتذة مع كليات التعاون المتقدم سواء في ألمانيا أو إنجلترا أو فرنسا أو روسيا أو أمريكا.

والصور التي تليها توضح جانباً لبعض الحقائق المرتبطة بهذا الموضوع . زيارة عمداء كليات التعاون في إنجلترا وروسيا وألمانيا وكذلك تقدير الحركة التعاونية البريطانية للدكتور/ كمال حمدي أبو الخير . وأقامة إحتفال على شرفه حضره كبار الشخصيات التعاونية والعلمية وعمدة مدينة روتشديل.



شهدت قاعة مكتبة القاهرة الكبرى أنشودة حب وتكريم للأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير وسط جمع غفير من زملائه ومحبيه وعارفي الجهد الذي بذله من أجل إثراء الحركة التعاونية في مصر بالإضافة إلى دوره البارز في إتاحة الفرصة لحاملي المؤهلات المتوسطة لإستكمال دراستهم العليا وكذلك إصداره المكتبة العلمية فيما يتعلق بعلوم التعاون والتي تصدر لأول مرة في المنطقة العربية ، الأمر الذي جعل مصر مركز الإشعاع الخلاق في علوم التعاون بصفة عامة وقبلة الدارسين من الدول العربية والأفريقية بصفة خاصة وقد تم تكريم سيادته وسط مشاعر الحب والإعزاز والتقدير من زملائه وعارفي فضله والصور أعلاه توضح هذه المناسبة.





الأستاذ الدكتور

كمـــال حمـــدى أبو الخـــير

• علم متميز • فكر متجدد • عطاء مستمر

كلية التجارة جامعة عين شمس تُكرِّم الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

• بسم الله الرحمن الرحيم •

الأستاذ الدكتور/ كمال حمدى أبو الخير

أستاذ جامعي من طراز رفيع

عندما عرض اقتراح مجلس الكلية بجلسته في ٩/ ١٢/ ١٩٩٥م بشأن إقامة حفل تكريم للأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بمناسبة تخطي سن سيادته للسبعين لقي هذا الاقتراح ترحيبا فوريا من جانب جميع أعضاء المجلس، وكما لو كان هذا الاقتراح يعتمل في نفس كل منهم، والمجلس باتخاذه هذا القرار إنما يعبر عما في نفوس أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب.

ليست هذه المقدمة كافية للإشادة بمكانة الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير ودوره في التعليم التجاري التعاوني والحركة التعاونية المصرية والعربية والعالمية، بل نحاول في هذه المقدمة القصيرة الإشارة إلى أستاذ فذ تفتخر به كلية التجارة جامعة عين شمس بأنه أحد أبنائها البررة.

ينتمي الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير لجيل اتسم بروح داخلية عطاءة، متوحدة مع المؤسسة التي يعمل بها، ومن ثم فمصلحة هذه المؤسسة ربما تكون أهم من مصلحته الفردية، وأن تحقق هذه الأخيرة يتم من خلال المؤسسة، ومن ثم فليس هو ممن

يخضعون المؤسسة لمصالحهم وأهوائهم، وهو يدرك أن انتمائه لهذه المؤسسة يفرض عليه التزاما يؤديه بأمانة وليس ميزة يحاول تعظيم المكاسب منها، ومن ثم فهو منصهر دائمًا في مؤسسته، ولعل إدارته للمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية خير مثال، فهو يوميا أول من يحضر إلى المعهد وآخر من يغادره، وخلال وجوده شعلة دائمة من الجد والعمل يراه الآخرون قدوة لهم.

الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير مدرسة، ليست ممثلة في إنتاج علمي غزير عن علوم التعاون لا مثيل له في مصر، كما أنها ليست ممثله فقط في تلاميذه الكبار الذين تشربوا علمه وفكره أو تلاميذه من الأجيال الصاعدة، بل هو مدرسة في فن إدارة المؤسسات التعليمية، من أهم سماتها الاقتصاد والوطنية والحكمة والأخلاق والارتفاع دوما عن الصغائر، وكما راقبناه في جلسات مجلسي الكلية والمعهد وغيرها لمسنا حكمته وكياسته، وكم هو كبير، ولأنه أستاذ صاحب مدرسة، فهو دائمًا تراه سعيدًا بتلاميذه الذين كبروا وتولوا المناصب القيادية في الكلية والمعهد، ويتعامل معهم بكل الود والاحترام، ولم نره مرة واحدة يستثمر أستاذيته وعلو مكانته في التأثير على الأجيال اللاحقه بل العكس نلمس دائمًا تواضعه الجم.

إن الاحتفال بالأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير هو

احتفال بكل القيم الرفيعة في مجتمعنا الجامعي بجامعه عين شمس عموما وكلية التجارة خاصة، بل أيضًا احتفال بكل القيم والمثل العليا في مجتمعنا، وهذا الاحتفال إن هو إلا وقفة قصيرة نتمثل من خلالها هذه القيم ونؤصلها، ونواصل العمل على هديها تحقيقا للتواصل بين الأجيال.

متع الله الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بدوام الصحة والعطاء، وجعله أبا للخير دائمًا لمعهده وكليته وجامعته ووطنه.

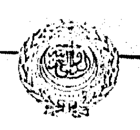
وبالله التوفيق

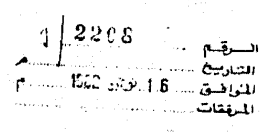
عميد الكليـــــة

الأستاذ الدكتور

محمد رضا العدل

التعاون العلمي
مع
جامعة الدول العربية





الرقم ... 2206 / 1
التاريخ .... هـ
الموافق .... 16 نوفمبر 1982 م
المرفقات ....

الإمانة العامة

الادارة العامة للشؤون الاجتماعية
والثقافيـــــة

الموضوع : اجتماع الدورة العاشرة للجنة خبراء التعاون العـــــرب

الأستـــاذ الدكتور كمال حمدى أبو الخيـــــر

عميـد المعهد العالي للدراسات التعاونية والاداريـــة
بريد القصـر العيني - القاهـــــرة
جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد

تسلمنا ببالغ الامتنان ورقة العمل التي أعددتها عن "الاساليـــب العلمية والعملية لتحقيق التكامل القطاعي التعاوني على مستوى كل بلـــد وعلى مستوى الوطن العربي " والتي ستعرض على لجنة خبراء التعـــاون العرب بدورتها العشرى عقدها خلال الفترة 27 - 29 ديسمبر 1982 بمقـــر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمدينة تونس

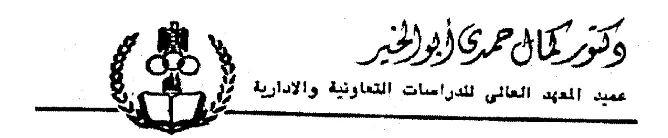
يسرني بهذه المناسبة أن أوجه الدعوة لسيادتكم لحضور اجتماع اللجنة على الموعد المحدد اعلاه وستتخذ الاجراءات من طرف الأمانـــة العامة لتأمين تذكرة سفر لسيادتكم قدوما وعدوا على خط القاهرة - تونس القاهرة بالاضافة الى تحمل الأمانة العامة لاقامتكم طيلة فترة الاجتمـــاع

أرفق طيا نسخه من جدول أعمال الاجتماع

نرجو الاحاطة مع وافـــر الاحـــترام

محمد غالي
نائب رئيس الادارة العامــة
للشؤون الاجتماعية والثقافيه

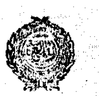
وثيقة توضح تسلُّم جامعة الدول العربية للبحث الذي طلبته



الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاونى العربى

١٩٨٤

البحث الذى تقدم به الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير تلبية لدعوة الأمانة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية بمناسبة إجتماع الدورة العاشرة للجنة خبراء التعاون.



الأمانة العامة

إدارة الشئون الاجتماعية والعمل

الرقم .... (يذكر عند الرد) القاهرة في .... سنة ١٣٨ (١٢/١٧ سنة ١٩٦٨)

المرفقات .... بشأن ....

السيد الدكتور كمال حمدى ابو الخير

تحية طيبة وبعد ،

تعقد الامانة العامة لجامعة الدول العربية الاجتماع الأول لخبراء التدريب التعاونى فى مقرها بالقاهرة فى الفترة من ٦ الى ١٩٦٩/١/١٣ لمناقشة الشئون المتعلقة بالتدريب والتعليم التعاونى فى المستوى العربى ٠

ويسرنى نيابة عن الأمانة العامة ان اوجه الى سيادتكم الدعوة للمشاركة فى هذا الاجتماع كخبير مشارك موجه لمناقشاته ٠ وتجدون سيادتكم رفق هذا جدول اعمال الاجتماع وصورة الدعوات التى ارسلت بشأنه ٠ هذا وسوف تقدم الأمانة العامة لسيادتكم مكافأة ترمز الى تقديرها لما تبذلونه من جهد فى هذا السبيل ٠

وانى اذ آمل ان اتلقى ردكم بالقبول فى اقرب فرصة ارجو ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير الشئون الاجتماعية والعمل

(دكتور عبد الوهاب العشماوى)

استجابت الجمعية المصرية للدراسات التعاونية لجميع الدعوات الخاصة بجامعة الدول العربية والمتعلقة بشئون التعاون منذ الاجتماع الأول لخبراء التدريب التعاوني في إطار الدعوة الموجهة إليه.

توثيق العلاقات مع المنظمات التعاونية في الداخل والخارج

أولاً : توثيق العلاقات مع المنظمات التعاونية في الداخل

فيما يلي الخطابات التي توضح تعاون المعهد مع الاتحاد التعاوني الانتاجي بشأن إتخاذ الخطوات اللازمة لعضويته بالحلف التعاوني :

الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي
جمهورية مصر العربية
٢٥٢ شارع بور سعيد - القاهرة

القاهرة في ٢١ / ٣ / ١٩٨١

السيد الاستاذ الدكتور / كمال أبو الخير
عميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية
وعضو مجلس ادارة الاتحاد

تحية طيبة وبعد ...

فقد سبق أن تفضلتم سيادتكم وأخذتم على عاتقكم اشتراك الاتحاد في الحلف التعاوني الدولي .

وقد تم ترجمة وارسال كافة الوثائق التي طلبتموها سيادتكم في هذا الشأن .

وارجو أن أضع هذا الموضوع تحت عناية سيادتكم بما يحقق الاشتراك في الحلف حتى تنال الحركة التعاونية الانتاجية مايعكسه هذا الاشتراك من مزايا ونمو وازدهار .

واذ اشكر لسيادتكم اياديكم البيضاء على التعاون في مصر .

لأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس الاتحاد

" سيد زكي "

٢٠ .
٨١/٩/٢٨

الاخ الكريم الاستاذ الكبير / سيد زكي

وكيل مجلس الشعـــــب

ورئيس الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي

تحية طيبة وبعد :

يسعدني ان احيط سيادتكم علما ان الحلف التعاوني الدولي سيعقـــــد اجتماعاته هذا العام في براغ بتشيكوسلوفاكيا ابتداء من يوم الاثنين الموافــــق ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ حتى ٢ اكتوبر عام ١٩٨٣ وفقا للجدول المرفق (١) .

ومن الاجتماعات التي حضرتها العام الماضي بناء على تكليف سيادتكـــم اجتماع اللجنة العمالية ، واجتماع اللجنة المركزية للحلف .. وقد تفضلتم واوضحتم ان هذا التكليف كان للعام الماضي فقط ، وقد ترجمت خطاب سيادتكم للحلـــف لتوضيح هذه الحقيقة ، كما يتضح من الخطابات المرفقة (مرفق ٢ النص بالعربـــي والانجليزي) .

لذلك فإني ارجو التكرم باتخاذ ما ترونه مناسبا لتمثيل الاتحاد في اجتماعـــات الحلف المقبلة .

واني اذ اشكر لسيادتكم ثقتكم وثقة الزملاء وتعاونكم الصادق

لارجو ان تتفضلوا بقبول فائق الشكر وعظيم الاحترام ...

دكتور / كمال حمدي ابو الخير

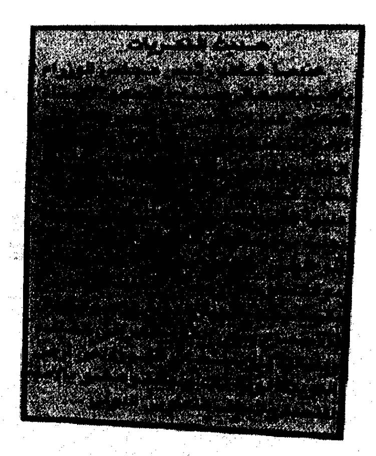
١٩٨٣/٦/٢٠

يستمر تكليف السيد الاستاذ الدكتور كمال ابو الخير في تمثيل الاتحاد التعاوني الانتاجي في حضور الاجتماع الخاص للحلف المركزي هذا العام ... للاتفاق مع تحياتي وتمنياتي لسيادته بالتوفيق

١٩٨٣/٧/٢٩



الرئيس مبارك يلتقي بممثلي الحركة التعاونية العربية والمستشار الأول للحركة وهو الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير.



الصورة أعلاه نقلاً عما نشرته أجهزة الإعلام الكويتية تشكر فيها مصر عن طريق ما قام به الأستاذ الدكتور/ كمال أبو الخير من جهود دولية لمساندة القضية الكويتية ، وإتحاد الحلف التعاوني الدولي قراراً لصالح الكويت ، ومن هذا المنطلق ورد على لسان سعادة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكلمات المنشورة.



ثانيا: توثيق العلاقات مع المنظمات التعاونية في الخارج

الحركة التعاونية البريطانية تُكرِّم
الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

هناك حكمة عربية تقول ... (من وعى التاريخ في صدره أضاف أعماراً إلى عمره) ... ولعل من بين من آمنوا بهذه الحكمة وعملوا بها " رواد روتشديل الأوائل " حيث يكاد أن يكون هناك إجماع بين جميع العلماء والباحثين في التعاون على أن البداية الناجحة للتنظيمات التعاونية الإستهلاكية الحديثة إنما تعود بالدرجة الأولى إلى المتجر التعاوني الذي أنشأه رواد روتشديل بانجلترا عام ١٨٤٤ ، وما تزال " المبادئ الشهيرة التي صاغها رواد روتشديل حينئذ تعتبر في نظر الكثيرين " دستور التعاون " ...

ولعل إسهامي في نشر هذه المفاهيم كان من بين العديد من الأسباب التي شرفتني بها الحركة التعاونية البريطانية حينما أقامت حفلاً كَرَّمتني فيه في متحف الرواد.. وكانت مفاجأة أن شَرَّف هذا الحفل عمدة مدينة روتشديل وزوجته وكبار المسئولين في الحركة التعاونية البريطانية فضلاً عن أعضاء اللجنة التنفيذية للإتصالات والاعلام والبحوث والمكتبات ،

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن أعرض فيما يلي بعض الصور التذكارية للتكريم الذي شرفني به كبار التعاونيين في بريطانيا مسجلين أنني **أول من اصدر سلسلة للرواد باللغة العربية وانهم يضعونها في كلية التعاون ببريطانيا وفي الاتحاد التعاوني البريطاني بالاضافة إلى المؤلفات الأخرى التي أصدَرتُها والتي يعترفون أنها أفادت كثيراً العديد من القيادات التعاونية التي تنتسب إلى كلية التعاون تعليماً وتدريباً.**

وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للاتحاد التعاوني البريطاني وجمعية الجملة وكلية التعاون وقادة الحركة التعاونية البريطانية الذين سعدت بلقائهم والحوار العلمي معهم.



صورة توضح الجناح الذى تعرض فيه الأدوات التى إستخدمها رواد روتشديل منذ عام ١٨٤٤



دعا سكرتير الإتحاد التعاونى البريطانى لجنة الإتصالات لمناقشة الظروف البيئية فى « القصر الأخضر » وسط الحدائق والخضرة الشاسعة وذلك توضيحًا لنقاء البيئة فى الريف عنها فى المدن .

الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يقدم لعمدة مدينة بلاكيول المجلة العلمية للدراسات التعاونية نيابة عن اللجنة الدولية للاتصالات.





لقاء مع مدير جمعية الجملة الانجليزية وزوجته

عمدة مدينة روتشديل يصافح الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير في لقاء التكريم





الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير يُسلّم درع المعهد لرئيس الاتحاد التعاوني البريطاني

المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية وعضوية إتحاد رايفيزن العالمي





INTERNATIONALE RAIFFEISEN - UNION
UNION INTERNATIONALE RAIFFEISEN
INTERNATIONAL RAIFFEISEN UNION

53 BONN 1 - ADENAUERALLEE 127 - TELEFON 1061

The Higher Institute of Co-
operative and Managerial Studies
Ismail Serry Street
El Mounira

Cairo / EGYPT

Bonn, January 23, 1989

Dear Madam,
Dear Sir,

The Presidium of the International Raiffeisen Union decided to send a membership certificate to all members of IRU.

On behalf of President Baron van Verschuer, I have pleasure in sending you the certificate meant for you.

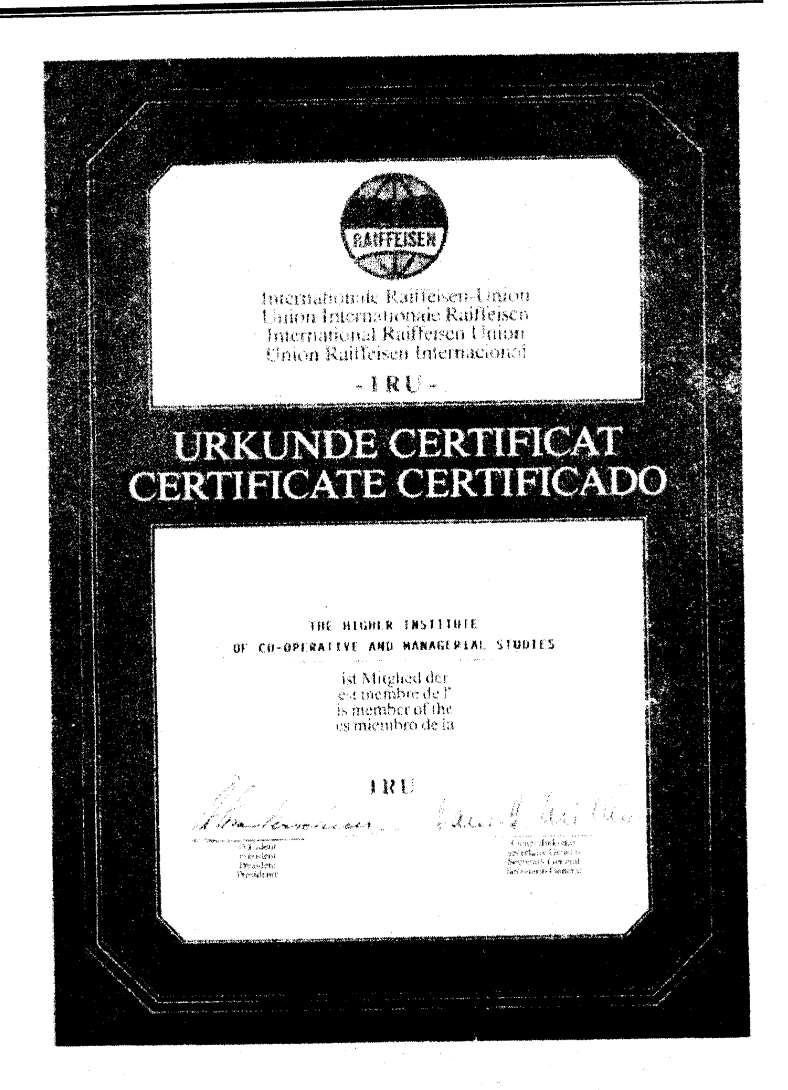
Yours sincerely,

Dr. Hans-Detlef Wülker
Secretary General

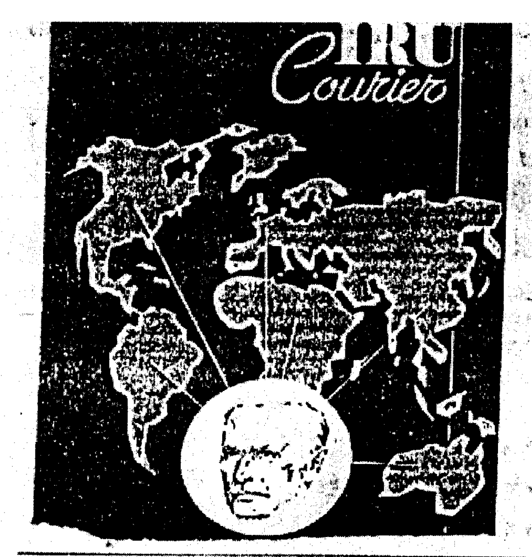
Encl.

BANKVERBINDUNGEN: KONTO 2100203017 BEI DER VOLKSBANK BONN EG (BLZ 38060186)
KONTO 730-1408782-47 BEI DER RAIFFEISEN-ZENTRALKASSE, LEUVEN/BELGIEN

تمثل هذه الوثيقة الرسمية ما تلقاه المعهد عن عضويته في إتحاد رايفيزن العالمي.



يوضح الخطاب المرفق بالوثيقة ما قرره مجلس رئاسة إتحاد رايفيزن العالمي بالنسبة لعضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في الإتحاد.



RAIFFEISEN

In der Welt • In the World

Dans le monde • En el mundo

DIE BEZIEHUNG ZWISCHEN DER "PRINCIPAL BANK FOR DEVELOPMENT" (P.B.D.A.C.) UND DEM GENOSSENSCHAFTLICHEN SEKTOR

Kurzfassung eines
Vortrages von
Dr. Kamal H.Aboul-Kheir,
Rektor des "Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies"
(Genossenschaftscollege)
Kairo, Ägypten,
anläßlich der Konferenz über Strategien zur Finanzierung der Landwirtschaft,
Kairo, April 1997

الصورة أعلاه توضح المجلة العلمية التي يصدرها إتحاد رايفيزن العالمي ، وتخليداً لذكرى رايفيزن توجد صورته على غلاف هذه المجلة.

ونظراً لإن المعهد عضو في إتحاد رايفيزن فيتابع الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير نشر بحوثه في هذه المجلة ويرى عنوان أحد هذه البحوث باللغة الألمانية (العدد الثاني لعام ١٩٩٧).

المعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية وعضويته في الحلف التعاوني الدولي

تعتز مصر بأنه في عهد الرئيس محمد حسني مبارك عقد المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية في عام ١٩٨٢ تحت رعايته وبرئاسة الأستاذ الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير.



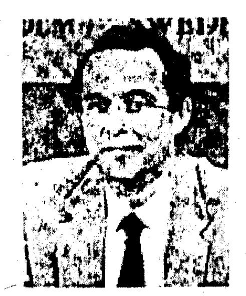
والصورة أعلاه توضح لقاء السيد الرئيس مع مستر دومينج رئيس اللجنة الإقتصادية بالحلف والأستاذ الدكتور/ يوسف والي – وزير الزراعة والذي كان لجهودهما فضل كبير في نجاح المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية السابق الإشارة وإلى تفصيلاته في الفصل الثالث عشر من هذا المرجع.



الجمعية المصرية للدراسات التعاونية تهدي رئيس اللجنة الإقتصادية للحلف لوحة فرعونية تعبيراً عن مهارة الحرفيين في مصر ، وتقديراً للدور البارز الذي قام به من أجل نجاح المؤتمر ، بالإضافة إلى إختيار مصر مكاناً للمؤتمر الثالث ، حيث عقد المؤتمر الأول في أمريكا عام ١٩٧٨ والثاني في روسيا عام ١٩٨٠ ، والثالث في القاهرة تعبيراً عن دورها القيادي من أجل السلام العالمي.



الأستاذ الدكتور/ فؤاد محي الدين رئيس الوزراء يفتتح المؤتمر الثالث للتجارة التعاونية الدولية وبجواره الدكتور/ كمال أبو الخير يستأذنه في بدء الافتتاح والسير في الاجراءات حيث أنه تولى إدارة جلسات هذا المؤتمر ، وقد حاولت دول أخرى في المنطقة أن تكون مقراً لهذا المؤتمر غير أنه تم إختيار مصر نتيجة لقوة العلاقات مع الحلف التعاوني الدولي وتعبر عنه بعض الوثائق التي نعرضها فيما يلي :





صورة لنص خطاب مدير
الحلف التعاوني الدولي
للدكتور كمال ابو الخير

INTERNATIONAL CO-OPERATIVE ALLIANCE

15, Route des Morillons, 1218 Grand-Saconnex, Geneva, Switzerland

Tel: (022) 98 41 21 / Tlx: 27 935 ICA CH / Telefax: (022) 98 41 22

Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir
Chief Executive
HIGHER INSTITUTE OF CO-OPERATIVE
AND MANAGERIAL STUDIES
Ismail Serry St.
El Mounira
CAIRO, Egypt

July 21 1988
BT/MTT/ce

ICA CONGRESS NEWSLETTER

Dear Dr. Hamdy Aboul Kheir,

The 29th ICA Congress in Stockholm is now over but not forgotten thanks to the contributions from the dedicated journalists who collaborated on the ICA Congress Newsletter.

You, yourself, were one of those whose valued skills and collaboration contributed to the success of this new idea of having an on-the-spot news coverage of this event.

On behalf of ICA I would like to thank you for taking on this mission and I hope we can count on your continued collaboration in the future for this very important task of spreading the Co-operative News.

Yours sincerely,

Bruce Thordarson
Director ICA

INTERNATIONAL CO-OPERATIVE ALLIANCE
15, Route des Morillons, 1218 Grand-Saconnex, Geneva, Switzerland
Tel: (022) 98 41 21 / Tlx: 27 935 ICA CH / Telefax: (022) 98 41 22

Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir
Chief Executive
HIGHER INSTITUTE OF CO-OPERATIVE
AND MANAGERIAL STUDIES
Ismail Serry St.
El Mounira
CAIRO, Egypt

July 21 1988
BT/MTT/ce

ICA CONGRESS NEWSLETTER

Dear Dr. Hamdy Aboul Kheir,

The 29th ICA Congress in Stockholm is now over but not forgotten thanks to the contributions from the dedicated journalists who collaborated on the ICA Congress Newsletter.

You, yourself, were one of those valued skills and collaboration contributed to the success of this new idea of having an on-the-spot news coverage of this event.

On behalf of ICA I would like to thank you for taking on this mission and I hope we can count on your continued collaboration in the future for this very important task of spreading the Co-operative News.

Yours Sincerely,

Bruce Thordarson
Director ICA

نشرة مؤتمر الحلف التعاوني الدولـــي

عزيزي دكتور/ كمال حمدي أبو الخير

اذا كان المؤتمر التاسع والعشرين للحلف التعاونـــي الدولي الذي عقد باستكهولم قد انتهى الآن ، الا أن ذكراه ستظل عالقة بالأذهان ... شكرا لرجـــال الصحافة المخلصين الذين تعاونوا في اصدار النشـرة اليومية لمؤتمر الحلف التعاوني الدولي .

وانك شخصيا بما لديك من مهارات وقدرات قدرها حق قدرها كنت واحدا من هؤلاء الذين أسهموا في نجاح هذه الفكرة الجديدة الخاصة بتغطية أخبار المؤتمـــر أثناء انعقاده .

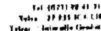
أرجو أن تتقبلوا شكري نيابة من الحلف التعاوني الدولي لقيامكم بهذه المهمة ، وآمل أن نعتمد على تعاونكـــم المستمر في المستقبل للقيام بهذه المهمة التي تعتبر على جانب كبير من الأهمية لنشر أنباء التعاون .

المخلـــص

بروس ثورد ارســـون
مدير الحلف التعاوني الدولـــي

International Co-operative Alliance
Alliance Coopérative Internationale
Internationaler Genossenschaftsbund
Alianza Cooperativa Internacional
Международный Кооперативный Альянс

15, route des Morillons, CH-1218 Grand-Saconnex / GENEVE



Tel. (022) 98 41 21
Telex 27 935 ICA CH
Telegr. Interallie Genève

Ref. LM/Keb

Stockholm, September 12th, 1988

Dr. Kamal Hamdy Aboul Kheir
The Egyptian Magazine of Cooperative Studies
The Higher Institute of Coop and Manag. Stud.
Ismail Serry St., El Monira, Kasr El-Ainy
115 62 KAIRO
Egypten

Dear friend,

This is the first personal letter ever that I write to you even though we have come to know each other through a number of ICA events and our short contacts have developed into something more than one among a thousand. It is a pleasure to see you whenever we meet.

The direct reason for this letter is that I want to ask you advice in matters where I am quite lost and where your position and long experience would be of great help. Let me tell you about the problem.

We are now planning the new period up to the ICA Congress in Tokyo in 1992. Most of the work is already described by the rules, but with the Alliance in a bit better shape a few additions are possible. One of my ideas is to see if we can do anything to support co-operative development in the Arab countries or perhaps in the Muslim part of the world.

From these countries we have a number of members. Many of them seem to be weak. Just take the example of Bangladesh and Pakistan. But in others there seems to be a rising interest in co-operative development, like North Yemen and Kuwait. Then there are countries where some co-operatives claim to be victims of political or racial oppression, like Turkey and Malaysia. In our membership we also have movements from Iran and Iraq, and in Iraq there also exists a regional apex of national co-operative movements.

The question I have put to myself is whether ICA can be of any service to these members or a larger group of them. Could for example a small ICA representation and a regional council for co-operative development be created in your part of the world and would serve any purpose ? Should the Director and myself try to meet these members, who may be feel neglected and draw up a report on future actions to our Executive Committee?

Is at this moment such an approach possible from a political point of view? Can co-operators from Iran-Iraq sit at the same table? What will be the position and purpose of the existing regional organisation located in Iraq? And, of course, are the religious and ideological links between Mediterranean countries and those in South East Asia so strong that a joint discussion is justified? As you know, they are members of the council of the New Delhi ICA office and for this there are strong geographical reasons.

To all these questions I would appreciate your reactions, not as an Egyptian but as an international co-operator with a responsibility for the future of the ICA. Above all is the idea of an action like this to be welcomed and if so, how shall we approach the members and what is your estimate of the risks of failure?

To end this letter, I want to add my and my wife's gratitude for the pieces of art you presented us with as a gift from your country and yourself. We have framed them and have them in our home as a reminder of your friendship and kindness.

Yours Sincerely,

Lars Marcus

دكتور / كمال حمدي أبو الخير
المجلة المصرية للدراسات التعاونية
المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية
شارع إسماعيل سري ـ المنيرة ـ القصر العيني
القاهرة
مصر

الصديق العزيز

هذا أول خطاب شخصي أكتبه إليك وذلك على الرغم من أنه قد حدث وتعارفنا من خلال العديد من المناسبات التي تتعلق بالحلف التعاوني الدولي ، وأن اتصالاتنا القصيرة قد أخذت تنمو إلى درجة تفوق ما عساه أن يحدث بين ألف من الأشخاص إنها لسعادة لي أن أراك كلما حانت الظروف للالتقاء معاً.

إن السبب المباشر الذي من أجله أكتب هذا الخطاب هو أنني أريد أن أسألك المشورة في أمور أشعر أنني فيها عاجز .. وأظنك من موقعك وخبرتك يمكن أن تقدم الكثير من العون ... دعني أعرض عليك هذه المشكلة.

إننا نقوم الآن بوضع الخطة الجديدة لعملنا للفترة المقبلة التي تبدأ من الآن حتى المؤتمر القادم للحلف التعاوني الدولي الذي سينعقد في طوكيو في عام ١٩٩٢ ، ومعظم العمل الذي خططنا له يتفق مع اللوائح والنظام التي سبق عليها الحلف ولكن مع وجود موارده يظهر أنه تطورا للتحسين الذي طرأ على الحلف ولكن هناك احتمالا لاقتراح إضافات جديدة ، ومن بين الآراء التي تجول بخاطري هي أن أستعرض الجوانب التي يمكن من خلالها أن أتعرف على ... هل يمكن لنا أن نقوم بأي شيء لمعاونة التنمية التعاونية في الدول العربية ؟ .. أو ربما أيضا في العالم الإسلامي.

إن الحلف التعاوني الدولي يضم في عضويته عددا من الأعضاء الذين ينتمون إلى المنطقة العربية الإسلامية ، وبعض من هذه الدول يبدو أنه ضعيف ولنأخذ مثلا الحال فيما يتعلق بدولة بنجلاديش وكذلك باكستان .. بينما في دول أخرى يبدو أن هناك اهتماما متصاعدا فيما يتعلق بالتنمية التعاونية كما هو الحال في اليمن الشمالي والكويت ، كما توجد دول تقول الحركات التعاونية فيها أنها تعاني من الاضطهاد السياسي والعنصري كما هو الحال فيما تدعيه الحركات التعاونية في كل من تركيا وماليزيا ، ويندرج في عضوية الحلف أيضا حركات تعاونية من إيران والعراق ، ويوجد في العراق منظمة القمة للحركات التعاونية في المنطقة العربية (الاتحاد التعاوني العربي).

والسؤال الذي يراودني وأطرحه على نفسي هو هل يمكن للحلف التعاوني الدولي أن يكون ذا فائدة لهؤلاء الدول الأعضاء ؟ أو لعدد أكبر منهم ؟ هل يمكن مثلا أن يكون هناك تمثيل صغير للحلف التعاوني الدولي وإقامة مكتب إقليمي للتنمية التعاونية في منطقتكم من العالم ؟ وهل يخدم مثل هذا الاقتراح أي غرض من الأغراض ؟ ... هل ينبغي على مدير الحلف وأنا شخصيا أن نقوم بمحاولات للالتقاء بهؤلاء الأعضاء الذين قد يشعرون بأننا أهملناهم ثم نتبع ذلك بصياغة تقرير يتضمن ما يمكن أن نقوم به مستقبلا في هذا الجزء من العالم ثم نعرضه على اللجنة التنفيذية للحلف ؟

إنني أتساءل هل في الآونة الحاضرة مثل هذا الأسلوب يكون محتملا ومقبولا من وجهة النظر السياسية ؟ ، هل يستطيع التعاونيون في كل من إيران والعراق أن يجلسوا مع بعضهم على مائدة واحدة ؟ ، وما هو دور وغرض منظمة القمة التعاونية الإقليمية التي تتخذ مقرا لها في العراق ؟ وبالطبع فإنني أتساءل هل العلاقات الدينية والعقائدية بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول جنوب شرق آسيا من القوة بحيث تسمح بإمكانية عقد مناقشات يشترك فيها الجميع ؟ ، وكما تعلم فإن هذه الدول أعضاء في المكتب الإقليمي للحلف التعاوني الدولي الذي يوجد في نيودلهي بالهند ولذلك فإنه توجد بينها أسباب جغرافية قوية.

ومن أجل هذه التساؤلات ، فإنني أقدر استجابتك وآرائك ، ليس كمصري ولكن كتعاوني دولي له مسئولياته قبل مستقبل الحلف التعاوني الدولي ، وفوق كل ذلك هل مثل هذه الفكرة ومضمونها بوضع التطبيق تكون محلا للترحيب ؟ ، وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكن أن يكون أسلوب الاتصال بالأعضاء ، وما هو تقديرك للمخاطر واحتمالات الفشل ؟

المخلص

لارس ماركـــــوس

توضح الصور التالية لقاءات الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير - عضو الجمعية العمومية للحلف التعاونية الدولي ونائب رئيس اللجنة الدولية للإتصالات والإعلام مع رؤساء الحلف وبعض الصور التي توضح إلقاءه كلماته وبحوثه في إجتماعات الحلف ولجانه المختلفة ، بما في ذلك إجتماعات مجلس إدارة الحلف في القاهرة.



ICA XXX CONGRESS TOKYO 15-30. Oct. [illegible]

أقامت الصين حلقة نقاش فيما يتعلق بدور التعاون في ظل النظام العالمي الجديد وشارك فيها عشرون عالماً من علماء العالم بالإضافة إلى علماء الصين وقادتها السياسية ، وكان الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير من بين هؤلاء العلماء .

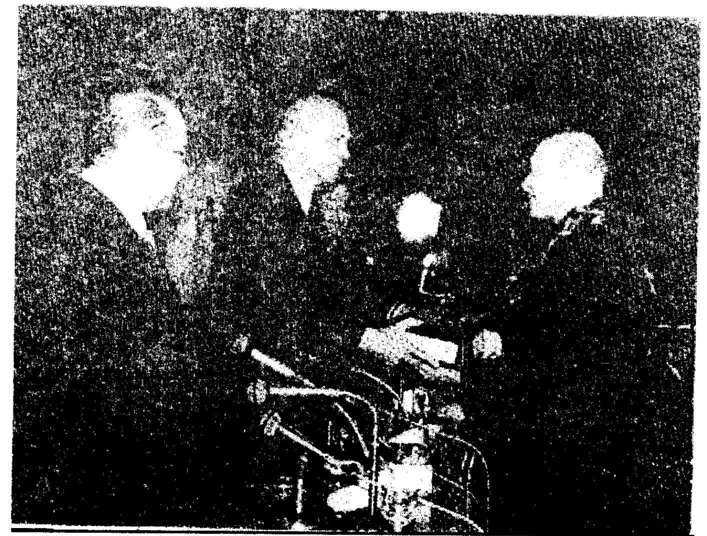
والجدير بالذكر أن الصين عرضت على سيادته عام ١٩٩٤ الرئاسة الفخرية بجامعة المشروعات وأرسلت بذلك وثائق رسمية نشرت في العدد رقم (٤٣) الصادر في يناير ١٩٩٤ من المجلة المصرية للدراسات التعاونية ، غير أن الأستاذ الدكتور/ كمال أبو الخير أفادهم رسمياً أنه يحسن أن تعرض الصين هذا المنصب الفخري على شخصية عامة لها القدرة على إتخاذ القرارات التي ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية.





يعتز المعهد بثقة المجتمع رئيسا وحكومة وشعبا ولعل هذه الصور توضح عمق التقدير المتبادل الذي تحظى به الجمعية المصرية للدراسات التعاونية على الصعيد الرسمي.









احمد مصيلحي يهدي درع الريادة التعاونية للدكتور كمال ابو الخير

احمد مصيلحي: سنظل رايات قطاع الزراعة عالية خفاقة رغم أنف الحاقدين

المؤتمر العالمي للفلاحين

بحوث ودراسات في :

إستراتيجية التنمية الزراعية

دكتور / كمال حمدي أبو الخير
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة - جامعة عين شمس
وعميد المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

١٩٩٧
الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني - القاهرة

دكتور كمال حمدي أبو الخير

تنظيم الملكية الزراعية

«دراسة تعاونية مقارنة»

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني

الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية

تحرص الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ووحداتها التابعة على نشر ميزانياتها منذ إنشائها حتى الآن ، تقديراً وإحتراماً منها للمجتمع الذي آزرها منذ نشأتها.





وحسابا الإيرادات والمصروفات
عن المدة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

حسام محمد حسني	محمد علي سليمان
محاسب قانوني	زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

٨٩- دراسات تعاونية

حسام محمد حسني
محاسب قانوني
٢٦ ش عرابي - عمارة الإيموبيليا - القاهرة - شقة ٣٤٦
تليفون ٣٩٢٥٤٦٥ - فاكس ٣٩٢٢٨٩٧

محمد علي سليمان
زميل جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية
٢٦ ش عرابي - عمارة الإيموبيليا - القاهرة - شقة ٣٤٦
تليفون ٣٩٢٥٤٦٥ - فاكس ٣٩٢٢٨٩٧

الجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية

تقرير مراقبي الحسابات

راجعنا الميزانية العمومية للجمعية المصرية للدراسات التعاونية والإدارية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في ٢٠٠١/١٢/٣١ وحساب الإيرادات والمصروفات عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ على دفاتر الجمعية ووجدت مطابقة لها .

لم تقبل الجمعية منذ إنشائها أي تبرعات من الداخل أو الخارج وتسهم مع الدولة فيما يتعلق بإقامتها مشروعات النفع العام كإقامة مدرسة بإسمها بالفيوم عقب زلزال عام ١٩٩٢ وإسهامها في المشروع القومي النفع العام .

وفي رأينا أن الميزانية تبين المركز المالي الحقيقي للجمعية في ٢٠٠١/١٢/٣١ وأن حساب الإيرادات والمصروفات يمثل نتيجة نشاط الجمعية عن الفترة من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ .

القاهرة في : ٢٠٠١/٣/١٢

حسام محمد حسني
محاسب قانوني
س.م.م ٣٨٦٩٣

محمد علي سليمان
محاسب قانوني
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م ١٦٣

٩٠- دراسات تعاونية

بعض المراجع
التي تهم الباحثين
في كافة مجالات قطاعات التعاون

References

Albrecht, Sandra & Steven Deutsch. 1983. "The Challenge of Economic Democracy: The Case of Sweden" *Economic and Industrial Democracy* 4(3):287-321.

Amick, Robert and L. Terrence. 1984. Action research: linking research to organizational change. Davis, CA: Center for Community Research, University of California.

Anyanwu, C.N. 1988. "The Technique of Participatory Research in Community Development."*Community Development Journal*, Vol. 23 #1 pp 11-15.

Argyle, Michael. 1991. *Cooperation: The Basis of Sociability*. London: Routledge.

Argyris, Chris. 1991. "Teaching Smart People How to Learn". *Harvard Business Review*, 69\3 (May) :99-109.

-1982 *Reasoning, learning and action: individual and organizational*. San Francisco: Jossey-Bass.

Argyris, Chris; Robert Putnam and Diana McLain Smith. 1985. *Action Science*. San Francisco: Jossey-Bass.

Axelrod, Robert. 1984. *The Evolution of Co-operation*. New York: Basic Books.

Bailey, Jack. 1974. *The British Cooperative Movement*. Connecticut: Greenwood Press.

Barber, Benjamin. 1984. *Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age*. Berkeley: U. of California

Bedford, David & Sidney Pobihuschy. 1993. "Towards a People's Economy: The Co-op Atlantic Experience." *Interculture* XXVI(3):2-42.

Benello, George. 1991. *From the Ground Up: Essays on Grassroots and Workplace Democracy*. Boston: South End Press.

Bennis, Warren. 1993. *Beyond Bureaucracy*. N.Y.: McGraw-Hill.

Bennett, E. (ed). 1987. *Social Intervention Theory and Practice*. Lewiston NY: Mellon Press.

Bernstein, Paul. 1977. *Workplace Democratization*. Kent: Kent State University Press.

Bernstein, Paul. 1982 Participation, in Lindenfeld, Frank and

Joyce Rothschild-Whitt *Workplace Democracy and Social Change*. Boston: Porter Sargent.

Best, Michael. 1990. *The New Competition: Institutions of Industrial Restructuring*. Cambridge: Polity Press.

Bildfell, S; V. Buck and T. MacDonald. 1984. *Action Research in Credit Unions*. Saskatoon: Co-operative College of Canada, Working Papers, Vol. 2 #3.

Blaich, R. 1989. "The Consumer Co-operatives in Austria." in J. Brazda & R. Schediwy R. (Eds.) *Consumer Co-operatives in a Changing World*. Geneva: International Co-operative Alliance. pp 900-1021.

Blau, Peter. 1968. The Hierarchy of Authority in Organizations. *American Journal of Sociology*, 73:453-67.

Blomqvist, Kai. 1987. *Co-operatives and Consumer Research*. Saskatoon: Co-operative College of Canada Working Papers. Vol.5 #2.

Blomqvist, Kai and Sven-Åke Böök. 1995 Cooperatives and Consumer Rights: Consumer co-operative perspectives on co-operative principles. Mimeo.

Boettcher, Rik (ed). 1985. *The Cooperative in the Competition of Ideas: A European Challenge*. Munster: Report of the XI International Congress of Cooperative Science.

Bonner, Arnold. 1970. *British Co-operation: The History, Principles and Organization of the British Co-operative Movement*. Manchester: Co-operative Union.

Böök, Sven-Åke and Tore Johansson. 1988. *The Co-operative Movement in Sweden: Past Present and Future*. Stockholm: The Swedish Society for Co-operative Studies.

Böök, Sven-Åke. 1992. *Co-operative Values in a Changing World*. Geneva: International Co-operative Alliance.

Bowles, Simon & Herbert Guintis. 1987. *Democracy and Capitalism*. New York: Basic.

Brazda, Johann & Robert Schediwy (Eds.). 1989. *Consumer Co-operatives in a Changing World*. Geneva: International Co-operative Alliance.

Briscoe, Robert. 1987. "Managing is, Managing is..." *The Atlantic Co-operator* Dec:7.

Brown, Leslie. 1985. "Organizational Consistency in New Wave Food Co-opertives: The Congruence." *Sociological Focus*, 18 (1):49-67.

Brown, Leslie. 1985. "Democracy in Organizations: Membership Participation and Organizational Characteristics in U.S. Retail Food Co-operatives". *Organizational Studies*, 6/4:313-334.

-1983. *Organizational Ideology, Structure, Process and Participation: Twin City Food Co-operatives*. Unpublished Doctoral Dissertation, Minneapolis: University of Minnesota.

Bunden Group. 1991. *A Framework for Analysis* presented to the CCA First Triennial Congress, Calgary.

Burrell, Gibson & Gareth Morgan. 1979. *Sociological Paradigms and Organizational Analysis*. London:Heinemann.

Carlsson, Alf. 1992. *Cooperatives and The State: Partners in Development*. Stockholm: Institute of International Education Stockholm University.

Carr, W. and S. Kemmis. 1983. *Becoming Critical: Knowing Through Action Research*. Geelong:Deakin University Press.

Carver, John. 1990. *Boards That Make a Difference*. San Francisco: Jossey-Bass.

Chandler, A. 1990. *Strategy and Structure*. Cambridge, Mass: MIT.

Clegg, S. 1990. *Modern Organizations: Organization Studies in the Post-Modern World*. London: Sage.

Co-operative Independent Conmmission. 1958. *Co-operative Independent Commissions Report on the Co-operative Movement*. Manchester: Co-operative Union.

Cohen, Carl. 1971. *Democracy*. Athens: University of Georgia Press.

Cooper, Donald H. & Paul O. Mohn. 1992. *The Greenbelt Co-operative: Success and Decline*. Berkeley: University of California Center for Co-operatives.

Côté, Daniel. 1991. Co-operative Specificity and Determinants for Strategic Co-operative Management. Saskatoon: CASC Proceedings.

Cotterill, Ronald. 1982. *Consumer Food Cooperatives*. Danville Ill.: The Interstate Printers & Publishers.

Craig, John G. 1993. *The Nature of Co-operation*. Montreal: Black Rose Books.

-1989. "Paradigms and The Theory of Co-operation" 63-82, in Wright, Susan and David Morley *Learning Works: Searching for Organizational Futures*. Toronto: The ABL Group, FES York University.

-1986. "Business Success and Democratic Process" in Juhani Laurinkari (ed)(pg 93-111) *Co-operatives Today*. A Tribute to Dr. Laakkonen (Finland). Published inGerman and English. Geneva: International Co-operative Alliance.

Craig, John G. and H. Poerbo) "Food security and rural development: the case of Ciamis Indonesia," *Journal of Rural Co-operation*, Vol. XVI, No. 1-2, pp. 111-124.

Crozier, Michel. 1975. The Crisis of Democracy: Report on the govefnability of democracies to the Trilateral Commission. New York: New York University Press.

Dahl, Robert H. 1985. *A Preface to Economic Democracy*. Berkeley: University of California Press.

Dermer, Jerry & Theodore Peridis. 1993. *The Role of Strategic Alliances in Co-operative Organizations*. Ottawa: Canadian Co-operatives Association.

Degler, Carl N. 1991. *In Search of Human Nature: The Decline and Revival of Darwinism in American Social Thought*. New York: Oxford University Press.

Drucker, Peter. 1992. *Managing for the Future: The 1990s and Beyond*. New York: Truman Talley Books.

Dulfer, E. 1985. "The Co-operatives Between Member Participation, The Formation of Vertical Organizations and Bureaucratic Tendencies." in Dufler, Eberhard and Walter Hamm (Ed.) *Co-operatives: In a Clash between Member Participation, Organizational Development and Bureaucratic Tendencies*. London: Quiller Press. pp 15-39.

Dulfer, Eberhard and Hamm, Walter (eds). 1985. *Cooperatives: In the Clash between Member Participation, Organiza-*

tional Development and Bureaucratic Tendencies. London: Quiller Press.

Earle, John. 1986. *The Italian Co-operative Movement: A Portrait of the Lega Nazionale delle Cooperative e Mutue*. London: Allen & Unwin.

Ekins, Paul. 1992. *A New World Order: Grassroots Movements for Social Change*. London: Routledge.

Etzioni, Amitai. 1970. Compliance Theory pp. 103-26 in Oscar Grusky and George A. Miller (eds) *The Sociology of Organizations*. N.Y.:Free Press.

Etzioni, Amitai. 1988. *The Moral Dimension: Toward a New Economics*. New York: Free Press.

-1993. *The Spirit of Community*. New York: Crown

Fairbairn, Brett. 1994. "Constructing an Alternative Language for Co-operative Growth: An Ecological Metaphor". Paper presented to the Association for Studies in Co-operation, Calgary, June 1994.

-1989. *Building a Dream: The Co-operative Retailing System in Western Canada*. Saskatoon: Western Producer Prairie Books.

Fairbairn, Brett; J. Bold; M. Fulton: L. Hammond Ketilson and D. Ish. 1991. *Co-operatives & Community Development*. Saskatoon: Centre for the Study of Co-operatives, Univ. of Saskatchewan.

Fals-Borda, Orlando. 1982. "Participatiory Research and Rural Social Change" 25-40 *Journal of Rural Co-operation* Vol. X No. 1.

-1985. *The Challenge of Social Change*. London: Sage Publications.

-1984. "The Challenge of Action Research." in C.K. Wilber (Ed), *The Political Economy of Development and Undevelopment*. (3rd ed.) New York: Random House.

-1986. "On People's Power and Participatory Research in Three Latin American Countries." in Y. Levi and Harold Litwin (Eds.) *Community and Co-operatives in Participatory Development*. Hants UK: Gower Publishing.

-1992. "Evolution and Convergence in Participatory Action Research". Pp 14-19 in Frideres, James S. (ed.) *A World of Communities: Participative Research Perspectives*. North York, Ontario: Captus University Publications.

Florin, Paul and Abraham Wandersman. 1991. "An introduction to citizen participation, voluntary organizations and community development: Insights for empowerment through research". *American Journal of Community Psychology*, 18(1):41-54.

Fobes, Walter. Draft. *COOPERATIVES: A Member-Oriented Type of Business Organization*. Charlottetown PEI.

Fullerton, Michael (ed.). 1992. *What happened to the Berkeley Co-op?* Berkeley: University of California Press.

Fulton, Murray. 1988 *Co-operative Organizations in Western Canada*. Saskatoon: University of Saskatchewan, Centre for the Studies of Co-operatives.

Fulton, Murray E. (ed.). 1990 *Co-operative Organizations and Canadian Society: Popular Institutions and the Dilemmas of Change*. Toronto: University of Toronto Press.

Furstenberg, F. 1985. "Problems of Member Participation at Different Stages of Co-operative Development." 103-117. in Dufler, Eberhard and Walter Hamm (Ed.) *Co-operatives: In a Clash between Member.*

Participation, Organizational Development and Bureaucratic Tendencies. London: Quiller Press.

Gagnon, Gabriel. 1976. "Cooperatives, participation and development: three failures." Pp. 365 -380 in June Nash et al (eds.), *Popular Participation in Social Change*. The Hague: Mouton.

Gastil, John. 1994. "A Definition and Illustration of Democratic Leadership". *Human Relations. 47(8):953-975.*

Gaventa, J. 1985. "The powerful, the powerless and the experts: Knowledge in an information age." in P. Park, B. Hall, and T. Jackson *Participatory Research in America.*

Geary, John F. 1993. "New Forms of Work Organization and employee Involvement in Two Case Studies: Plural, Mixed

and Protean". *Economic and Industrial Democracy*, 14(4):511-534.

Gide, Charles. 1922. *Consumer's Co-operative Societies*. New York: Alfred A. Knopf.

Gillies, James. 1995. "Henry Mintzberg: Strategically Speaking" *Acumen*. (May/June) 21-27.

Graham, Gail. 1994. "Observations from the Consumer Co-operative Managers' Association Meetings". *Wedge Community Co-op* Newsletter June/July:1.

Greenberg, Edward S. 1986. *Workplace Democracy: The Political Effects of Participation*. Ithaca: Cornell.

Hall, B.F. and L.L. Hall. 1982. "The Potential for Growth of Consumer Co-operatives: A Comparison with Producer Co-operatives". *The Journal of Consumer Affairs*, 16 #1 (Summer): 23-45.

Hall, Budd. 1975. "Participatory Research: An Approach for Change." *Convergence*, Vol. 8 (2).

Hammond Ketilson, Lou. 1987. "Market Competitiveness and Canadian Consumer Co-operatives". in J. Elise Bayley and Edgar Parnell (eds) *Yearbook of Co-operative Enterprise*, Pp 133-146.

-1992. *Climate for Co-operative Community Development, Report to the Federal Provincial Task Force on the Role of Co-operatives and Government in Community Development*. Saskatoon: Centre for the Study of Co-operatives.

Handy, Charles. 1989. *The Age of Unreason*. Boston: Harvard Business School Press.

Hanusch, Horst. 1985. "Market and Bureaucratic Failure as a Problem of Self-Help Development." pp. 57-75 in Eberhard Dulfer and Walter Hamm (eds.) *Co-operatives*. London: Quiller Press.

Hassard, John. 1993. "Postmodernism and Organizational Analysis: An Overview." pp. 1-25 in John Hassard and Martin Parker (eds) *Postmodernism and Organizations*. London: Sage.

Hasebe, Michiko. 1988. "Confronting Competition: Con-

sumer Co-operation in Japan". J. Elise Bayley and Edgar Parnell (eds.) *Yearbook of Co-operative Enterprise.*

Henderson, Hazel. 1978. *Creating Alternative Futures.*

-1992. "The Electronic Revolution". *Toronto Star*, Sunday Nov. 29. B1.

Heron, John. 1988. "Validity in Co-operative Inquiry", 40-59, Reason, Peter (ed) *Human Inquiry in Action: Developments in New Paradigm Research.* Beverley Hills: Sage Publications.

Hirst, P. and J. Zeitlin. 1991. "Flexible Specialization Versus Post-Fordism" *Economy and Society* 20 (1): 1-56

Howard, Robert. 1982. *Brave New Workplace.* Markham, Ont.:Penguin.

Ilmonen, Kaj. 1992. *The End of Cooperative Movement?* Sociological Affiliation and Morality. Helsinki: Labour Institute for Economic Research.

-1986. *The Enigma of Membership.* Helsinki: Central Union of Consumer Co-operatives Institute.

Ilsley, Paul J. 1990. *Enhancing the Volunteer Experience: New Insights on Strengthening Volunteer Participation, Learning and Commitment.* San Francisco: Jossey-Bass.

International Co-operative Alliance. 1991. Asian Consumer Coop News. Issue 8 November.

Japanese Joint Committee of Cooperatives. 1992. *Environmental Problems and Japanese Cooperative Movement.* Tokyo: The Japanese Consumer Co-operative Union.

Johansson, Tore & Sven Åke Böök. 1988. *The Co-operative Movement in Sweden.* Stockholm: The Swedish Society for Co-operative Studies.

Joiner, Billy B. 1983. *Searching for Collaborative Inquiry: The Evolution of Action Research.* Boston: Harvard University, unpublished Ph.D. thesis, Graduate School of Education.

Kanter, Rosabeth Moss. 1990. *When Giants Learn to Dance.* N.Y.: Simon and Schuster.

Kessler, Ian. 1993. Human Resource Management, *Work, Employment and Society*, 17(2): 313-316.

Kleer, Jerzey. 1985. *The Co-operative System - Between Participation and Growth* pp. 363-380 in Eberhard Dulfer and Walter Hamm (eds.) *Co-operatives*. London: Quiller Press.

Knoke, David. 1990. *Organizing for Collective Action: The Political Economy of Association*. New York: Aldine.

Kohn, Alfie. 1986. *No Contest: The Case Against Competition*. Boston: Houghton Mifflin.

Kurimoto, Yoshiro A. 1992. "Japan's Consumer Co-operative Movement: A Comparative Review." Pp 223-237 in Tsuzuki, Chushichi (ed) *Robert Owen and the World of Co-operation*. Tokyo: Robert Owen Assoc. of Japan.

-1983. Research Activities-Studies, Project on the Future of Consumer Co-operatives. Tokyo: Japanese Consumer Co-operative Union.

Laakkonen, Vesa. 1976. "Democracy and efficiency in co-operatives." *Annals of Public and Co-operative Economy*, 47 (Jan-Mar): 3745.

-1977. *The Cooperative Movement in Finland: 1945-1974*. Helsinki: Painosavolain en Oy.

Lambert, Paul. 1963. *Studies in The Social Philosophy of Co-operation*. Manchester: Co-operative Union.

Laptapi, Pablo. 1988. "Participatory Research: A New Research Paradigm". *Alberta Journal of Educational Research*, Vol XXXIV, #3 pp310-319.

Laurinkari, Juhani. 1986. *Co-operatives Today: Selected essays from selected fields of co-operative activities*. Geneva: International Co-operative Alliance.

Lindenfeld, Frank; Joyce Rothschild-Whitt (Eds.). 1982. *Workplace Democracy and Social Change*. Boston: Porter Sargent Publishers .

Lovelock, James. 1988. *The Ages of Gaia: A Biography of Our Living Earth*. New York: W. W. Norton.

Lucey, Denis (ed).1982. *The Co-operative Idea*. Cork: Bank of Ireland Centre for Co-operative Studies.

Lundberg, W.T. 1978. *Consumer Owned: Sweden's Cooperative Democracy*. Palo Alto: Consumer Cooperative Publishing Association.

Margulis, Lynn. 1981. *Synbiosis in Cell Evolution*. San Francisco: Freeman.

Maruyama, Shigeki. 1989. "Seikatsu: Japanese Housewives Organize". Pp 80-87 in C.& J. Plant (eds) *Green Business: Hope or Hoax*. Philadelphia: New Society Publishers.

Michels, Robert. 1949. *Political Parties*. Glencoe Ill: Free Press. (first published 1911).

Morgan, Gareth.1993. *Imaginization*. Newbury-Park, Cal: Sage.

- 1992. *Innovative Organizational Theory*. Beverly Hills: Sage.

-1988. *Riding the Waves of Change: Developing Managerial Competencies for a Turbulent World*. San Francisco: Jossey-Bass.

-1986a. *Images of Organizations*. Beverly Hills: Sage.

-1986b. *Beyond Method: Strategies for Social Research*. Beverly Hills: Sage.

Mueller, Frank. 1994. Societal Effect, Organizational Effect and Globalization. *Organization Studies*, 15 (3):407-428.

Muller, Franz. 1989. "Consumer Co-operatives in Great Britain." in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) *Consumer Co-operatives in a Changing World*. Geneva: International Cooperative Alliance. pp 45-137.

Nader, Ralph. 1985. *Making Change? Learning from Europe's Consumer Co-operatives*. Washington D.C.

Nakabayashi, Sadao. 1992. "For Peace and a Better Life". Pp 251-256 in Tsuzuki, Chushichi (ed) *Robert Owen and the World of Co-operation*. Tokyo: Robert Owen Association of Japan.

Nightingale, Donald V. 1982. *Workplace Democracy*. Toronto: University of Toronto Press.

Nightingale, Donald V. and J.M. Toulouse. 1977. Toward a Multilevel Congruence Theory of Organizations. Administrative *Science Quarterly* 22:264-280.

Nilsson, Jerker. 1986. "Trends in Co-operative Theory", in J. Laurinkari, *Co-operatives Today: Selected essays from selected fields of co-operative activities*. Geneva: International Co-

operative Alliance.

Nomura, Hidekazu. 1993. *SEIKYO: A Comrehensive Analysis of Consumer Co-operatives in Japan.* Tokyo: OTSUKI Shoten Publishers.

Olson, M. 1965. *The Logic of Collective Action.* Cambridge: Harvard University Press.

Ostrom, Elinor. 1990. *Governing The Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action.* Cambridge: University Press.

Pateman, Carol. 1970. *Participation and Democratic Theory.* Cambridge: Cambridge University Press.

-1975. "A Contribution to the Political Theory of Organizational Democracy". *Administration and Society*, 7 (May): 5-26.

Peters, Thomas J. and Robert Waterman, Jr. 1982. *In Search of Excellence.* New York: Warner Books.

Poole, Michael & Glenville Jenkins. 1990. The Best New Managers will Listen, Motivate, Support. Isn't That Just Like a Woman? *Working Woman.* Sept.:142-145, 216.

-1990. *The Impact of Economic Democracy: Profit Sharing and Employee Shareholding Schemes.* London: Routledge.

Piore, M. and C. Sabel. 1984. *The Second Industrial Divide.* N.Y.:Basic Books.

Poisson, Ernest. 1923. *The Co-operative Republic. Manchester*: The Co-operative Union.

Prechel, Harland. 1994. Economic Crisis and the Centralization of Control Over Managerial Process: Corporate Restructuring and Neo-Fordist Decision-making. *American Sociological Review.* 59 (Oct.): 723-745.

Quarter, Jack and George Melnyk. 1989. *Partners in Enterprise: The Worker Ownership Phenomenon.* Montreal: Black Rose.

Quarter, J. 1993. *Canada's Social Economy.* Toronto: James Lorimer & Company.

Rahman, Muhammad Anisur. 1985. "The Theory and Practice of Participatory Action Research." in O. Fals-Borda

(Ed) *The Challenge of Social Change*. London: Sage Publications.

Reason, Peter. 1988. "The Co-operative Enquiry Group" 18-39 in Reason, Peter (ed) *Human Inquiry in Action: Developments in New Paradigm Research*. Beverly Hills: Sage Publications.

Reed, Michael I. 1993. "Organizations and Modernity: Continuity and Discontinuity in Organizational Theory", pp. 163-182 in John Hassard and Martin Parker (eds.) *Postmodernism and Organizations*. London: Sage.

Reintjes, J. 1989. "The Consumer Co-operatives in The Netherlands." in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) *Consumer Co-operatives in a Changing World*. Geneva: International Co-operative Alliance. pp 341-373.

Reiter, Ester. 1991. *Making Fast Food*. Montreal:McGill-Queens.

Rifkin, Jeremy. 1983. *ALGENY: A New Word—A New World*. New York: Penguin.

Ritzer, George. 1993. *The McDonaldization of Society*. Thousand Oaks, Cal: Pine Forge Press.

Ronco, William. 1974. *Food Co-ops*. New York: Beacon Press.

Rosener, Judy B. 1990. Ways Women Lead. *Harvard Business Review*. Nov/Dec: 119-125.

Rothschild, Joyce and Raymond Russell. 1986. "Alternatives to Bureaucracy: Democratic Participation in the Economy" in Ralph Turner (ed) *Annual Review of Sociology* 12:307-328.

Rothschild-Whitt, Joyce. 1986. *The Co-operative Workplace: Potentials and Dilemmas of Organizational Democracy and Participation*. New York: Cambridge University Press.

Rothschild-Whitt, Joyce. 1986. "Alternatives to Bureaucracy: Democratic Participation in the Economy" in Ralph Turner (ed) *Annual Review of Sociology* 12: 307-328.

Rothschild-Whitt, Joyce. 1977. *Organizations Without Hierarchy*. Ph.D. thesis, Santa Barbara: Univ.of California.

Saxena, Suren K. 1983. *Global Review of Co-operative Food Processing from Perspective of Developing Countries*. Markham

Ontario Canada: Saxena and Associates.

Saxena, Suren K. and J.G. Craig. 1990. "Consumer Co-operatives in a Changing World: A Research Review", *Annals of Public and Co-operative Economy.* Vol. 61 No.4: 489-517.

Sayer, Andrew and Richard Walker. 1992. *The New Social Economy: Reworking the Division of Labour.* Cambridge: Blackwell.

Schediwy, R. 1989. "The Consumer Co-operatives in Finland." in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) Consumer *Co-operatives in a Changing World.* Geneva: International Co-operative Alliance. pp 573-668.

-1989. "The Consumer Co-operatives in Sweden." in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) *Consumer Co-operatives in a Changing World.* Geneva: International Co-operative Alliance. pp 229-339.

Schildon, Robert. 1988. *Toyohiko Kagawa: Apostle of Love and Social Justice.* Berkeley: Centenary Books.

Schumpeter, J.A. 1943. *Capitalism, Socialism and Democracy.* London: Allen & Unwin.

Sekerak, Emil and Art Danforth. 1980. *Consumer Cooperation: The Heritage and the Dream.* Santa Clara Ca: Consumer Cooperative Publishing Assoc.

Senge, Peter. 1990. *The Fifth Discipline: The Art and Practice of The Learning Organization.* New York: Doubleday.

Setzer, J. 1989. "The Consumer Co-operatives in Italy." in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) Consumer *Co-operatives in a Changing World.* Geneva: International Co-operative Alliance. pp 817-897.

Sommer, Robert and Terrence L. Amick. 1984. *Action Research: Linking Research to Organizational Change.* Ann Arbor: NASCO (North American Students of Co-operation).

Staber, Udo. 1989. "Organizational Foundings in the Co-operative Sector of Atlantic Canada: An Ecological Perspective." *Organizational Studies,* 10 (3): 381-403.

Stalk, G.; P. Evans and L.E. Shulman. 1992. "Competing on Capabilities: The New Rules of Corporate Strategy."

Harvard Business Review, March-April: 57-69.

Statham, Anne. 1987. "The Gender Model Revisited: Differences in the Management Styles of Men and Women." *Sex Roles*. 16(7/8):409-429.

Stephenson, Ted. 1988. "Confronting Competition: Consumer Co-operation in the U.K." J. Elise Bayley and Edgar Parnell (eds.) *Yearbook of Co-operative Enterprise*.pp 133-146.

Stiles, Daniel. 1987. "Classical Versus Grassoots Development." *Cultural Survival Quarterly 11* vol.1

Stryan, Y. and C.O. Mann. 1988. "Members and Markets: the Case of Swedish Consumer Co-operatives". J. Elise Bayley and Edgar Parnell (eds.) *Yearbook of Co-operative Enterprise*, pp 133-146.

Stryjan, Yohanan. 1989. Impossible Organizations: Self management and Organizational Reproduction. Westport (CT): Greenwood Press.

Swantz, Marji-Liisa and Arja Vainio-Mattila. 1988. "Participatory Inquiry as an Instrument of Grass-roots Development." Reason, Peter (ed) *Human Inquiry in Action: Developments in New Paradigm Research*. Beverly Hills: Sage.

Theis, Leona and Lou Hammond Ketilson. 1994. *Research for Action: Women in Co-operatives*. Saskatoon: Centre for the Study of Co-operatives.

Thordarson, Bruce. 1990. "Recent Developments in Central and Eastern Europe". *Review of International Co-operation*, Vol. 83 #4: 59-67.

Todev, Tode; Johann Brazada and Robert Schediwy. 1992. "Some Aspects of Co-operation between West and East European Co-operatives" Paper presented at ICA Researchers meeting Warsaw: May 25-27.

Travena, J. E. 1983. *Purposeful Democracy for Co-operatives*. Saskatoon: Co-operative College of Canada, Working Papers. Vol. 1 # 4.

Uptoff, Norman. 1991. *Learning From Gal Oya: Possibilities for Participatory Development and Post-Newtonian Social Science*. Ithaca: Cornell University (unpublished manuscript).

Vacek, Gunther. 1989. "The Consumer Co-operatives in Ja-

pan", in J. Brazda & R. Schediwy (Eds.) *Consumer Co-operatives in a Changing World.* Geneva: International Co-operative Alliance. pp 1026-1105.

Vallas, Steven P. 1994. Book Review of Technocracy at Work by Beverly H. Burris (Albany: State University of New York Press) in *Contemporary Sociology* Sept.: 725.

Verhagan, Koenraad. 1984. *Co-operation for Survival*. Amsterdam: Royal Tropical Inst.

-1986. "Cooperation for Survival: Participatory Research with Small Farmers". Pp139-153 in Levi and Litwin (eds) *Community and Cooperatives in Participatory Development.* Aldershot Hants UK: Gower.

-1987. Self-Help Promotion: A challenge to the NGO community. The Netherlands: Cebemo/Royal Tropical Institute.

Veverka, Charles. 1964. Co-operation and modern methods of distribution in France." The Annals of Public and Cooperative Economy, 35 (April-Sept): 171- 180.

Vir, Dharm. 1977. "Sepah consumers cooperative Tehran." *ICA Regional Bulletin*, 17 (April): 12-16.

Vyas, V.S. 1985. "Participatory Management in Sponsored Co-operatives." pp. 235-242.in Eberhard Dulfer and Walter Hamm (eds.) *Co-operatives* London: Quiller Press.

Warner, Malcolm. 1994. "Japanese Culture, Western Management: Taylorism and Human Resources in Japan". *Organization Studies*. 15(4):509-533.

Wanyande, Peter. 1987. "Women's Groups in Participatory Development Experiences Through the Use of Harambee." *Development: Seeds of Change*, 2/3: 96-106.

Webb, Tom. 1991. "A Proposal for Renewal". Moncton: Co-op Atlantic.

Whyte, William Foote. 1991. *Participatory Action Research.* Beverly Hills: Sage Publications.

Whyte, William Foote & Kathleen King-Whyte. 1984. *Learning in the Field: A Guide From Experience.* Beverly Hills: Sage Publications.

Whyte, William Foote & Kathleen King-Whyte. 1988. *Making Mondragon: The Growth and Dynamics of the Worker Co-operative Complex*. Ithaca New York: ILR Press.

Wilber, C.K. & K.P. Jameson. 1984. "Paradigms of Economic Development and Beyond." in C.K. Wilber (Ed) *The Political Economy of Development and Undevelopment*. (3rd edition) New York: Random House.

Wilkinson, Paul. 1993. *Against the Tide: Community Initiated Development, The Evangeline Experience*. Toronto: OISE Ph.D. Dissertation.

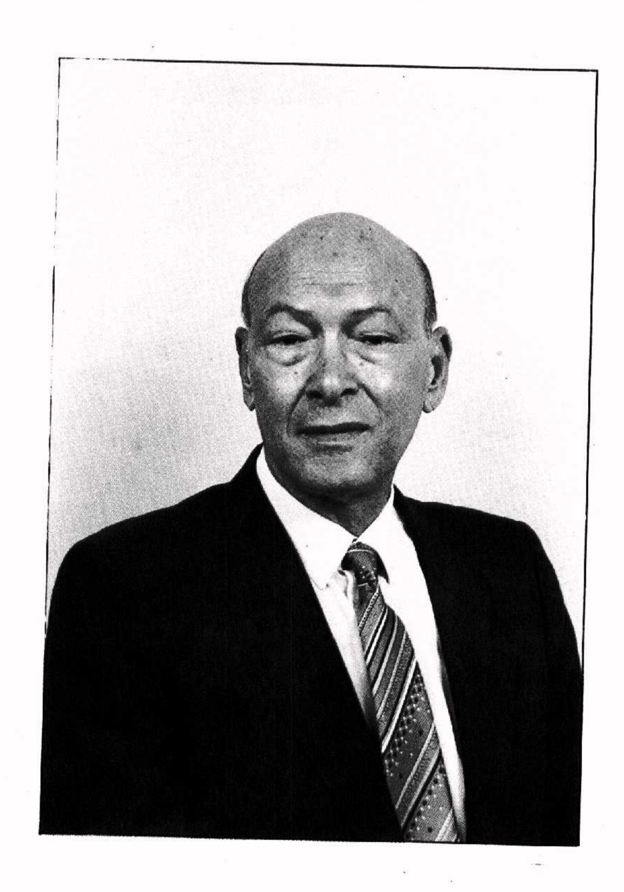
Wood, Stephen. 1994. "The Japanization of Fordism". *Economic and Industrial Democracy*. 14(4):535-555.

Woodward, Warner. 1986. "Participatory Research and Economic Democracy in the 80s: Experience from the U.S." in Yair Levy and H. Litwin (eds) *Community and Co-operatives in Participatory Development*. London: Gower.

Wright, Susan and David Morley. 1989. *Learning Works: Searching for Organizational Futures*. Toronto: The ABL Group, FES York University.

Yamagishi, M. 1989. Democratic Administration in the Co-operatives. in Kurimoto (ed) *Proceedings of the International Forum on the Vision of the Consumer Co-operative Movement towards the 21st Century*. Yokohama Japan: Co-op Kanagawa.

السيرة الذاتية للمؤلف



Dr. Kamal Hamdy Aboul-Kheir

"For an Outstanding Contribution to

the Study of Business and Commerce"

MEN OF ACHIEVEMENT

Published by the International Biographical Centre

Cambridge, England, 1990/1991

بعض أوجه نشاط
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تدرج في مناصب هيئة التدريس منذ عام ١٩٤٨ في كلية التجارة جامعة عين شمس حتى الأستاذية ، ومازال أستاذا بها حتى الآن..
*) كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن.
*) تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن.
*) رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تملك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني ، المركز التعاوني للثقافة وتنمية المجتمع ، قصر التعاون للمؤتمرات ، الملتقى العلمي التعاوني للتنمية البشرية بجنوب سيناء ، المركز التعاوني للحاسب الآلي ونظم المعلومات ، مدرسة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، تحت الإنشاء " متحف التعليم التعاوني " .
*) رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك.
*) عضو نقابة الصحفيين.
*) نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ وأعيد انتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ وانتخبته اللجنة الاقتصادية في نفس العام نائباً لرئيسها.
*) عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعية.
*) عمل مستشاراً لجامعة الدول العربية في الشئون الاجتماعية والتعاونية والإدارية.
*) شغل عضوية مجالس إدارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكي والإنتاجي والإسكاني والزراعي.
*) تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الاستهلاكي الأول عام ١٩٨٠.
*) عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتي الحكم المحلي والتنمية الإدارية).

*) عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين.
*) عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
*) عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية.
*) رئيس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢.
*) رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٣.
*) اختير خبيراً بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في عام ١٩٨٤.
*) رأس الندوة الدولية لإدارة التنظيمات التعاونية في الدول العربية التي نظمها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالمي.
*) عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن – وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥.
*) عمل رئيساً للجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥.
*) أسهم في العمل السياسي ، حيث اختير عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية.
*) وأميناً للمكتب التنفيذي بكلية التجارة جامعة عين شمس.
*) وأميناً لصندوق هيئة رعاية طلاب الجامعات التي تشكل مجلس إدارتها من عمداء الكليات الجامعية ١٩٦٤.
*) وعضواً منتخباً بلجنة المائة التي إنتخب على مستوى الجمهورية لوضع أسس الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي سنة ١٩٦٨.
*) وعضواً منتخباً باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي.
*) منحته نقابة التجاريين في عام ١٩٨٠ شهادة تقدير ، وذلك عرفاناً بالمركز القيادي الذي يشغله ، وتتويجاً للدور الإيجابي الذي يقوم به في خدمة المجتمع.
*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الإداري كأحد رواد الإدارة في مصر في عيد الإدارة الثالث الذي نظمته أكاديمية إدارة الأعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الإدارة ١٩٨١.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمسيني للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (١٩٣١-١٩٨١) للدور ذاته البارز الذي قام به في إعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومي.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته .. عام ١٩٨٣.

*) تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسي للحركة التعاونية المصرية (١٩٠٨ - ١٩٨٣).

*) عضو مجلس إدارة بنك العمال المصري عام ١٩٨٦.

*) منحه السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٨ نوط الامتياز من الطبقة الأولى تقديراً لحميد صفاته وجليل خدماته للحركة التعاونية.

*) عضو المجلس الأعلى للمعاهد الفنية والخاصة التابعة لوزارة التعليم.

*) مقرر لجنة العلوم الإدارية بالمجلس الأعلى للثقافة.

*) اختارته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٢ للمشاركة في وضع التوصيات التي ترتبط بدور التعاونيات في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

*) اختارته هيئة الأمم المتحدة للمشاركة في وضع ورقة العمل التي تختص بمؤتمر القمة والتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في مارس ١٩٩٥ بكوبنهاجن بالدانمارك ويحضره ملوك ورؤساء العالم.

*) عرضت عليه في عام ١٩٩٤ جامعة المشروعات في الصين أن يتولى الرئاسة الفخرية لهذه الجامعة وأرسلت بذلك وثائق رسمية غير أنه رأى أن الأولى بهذا المنصب شخصية عامة لها قدرة على اتخاذ القرارات التي ترتفع إلى مستوى العلاقات الدولية.

*) منحه السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة درع الامتياز في مهرجان الإنتاج الزراعي لدوره البارز في إثراء الفكر التعاوني في يناير عام ١٩٩٥.

*) منحته السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لتنمية الطفولة شهادة تقدير في عام ١٩٩٥ تعبيراً عن الوطنية الصادقة والالتزام العميق بقضايا الوطن.

أبرز إسهامات
الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) إنشاء دبلوم الإدارة العليا التعاونية بمرحلة الدراسات العليا التطبيقية بكلية التجارة جامعة عين شمس.

*) إنشاء الدراسات العليا التعاونية على مستوى الدراسات التمهيدية لمرحلة الماجستير والدكتوراه.

*) إنشاء المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية على مستوى مرحلة البكالوريوس ، والحصول على اعتراف وزارة التعليم العالي بشهادته على المستوى المالي والعلمي .. وكذلك اعتراف اليونسكو ... والجامعات الدولية في الشرق والغرب .. ومعادلة المجلس الأعلى للجامعات المصرية لشهادة بكالوريوس المعهد ، وفقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات رقم ٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ بأن بكالوريوس المعهد يعادل البكالوريوس الذي تمنحه كليات التجارة في الجامعات المصرية شعبة إدارة الأعمال.

*) اعتراف نقابة التجاريين بخريجي المعهد وقيدهم في الشعب المختلفة وفقاً لتخصصاتهم الوظيفية.

*) الحفاظ على اسم الحركة التعاونية الشعبية عن طريق تمثيلها في فترة غيابها في المنظمات الدولية بصفة عامة والحلف التعاوني الدولي بصفة خاصة.

*) عضوية المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية في لجنة الحلف التعاوني الدولي المركزية .. وعضويته في اتحاد رايفايزن العالمي بالإضافة إلى مشاركة المعهد في كافة اللجان النوعية الدولية المنبثقة عن الحلف واتحاد رايفايزن كاللجنة الدولية للزراعة ، واللجنة الدولية الاستهلاكية واللجنة الدولية للعمال واللجنة الدولية للإسكان ، واللجنة الدولية للثروة السمكية ، والمؤتمرات العلمية التعاونية التي تعقدها كليات التعاون الألمانية وغيرها.

*) إصدار المجلة المصرية للدراسات التعاونية كأول مجلة تعاونية علمية دورية تسجل وتحلل أحدث التطورات من حيث النظرية والتطبيق لعلوم التعاون في مجتمعنا الدولي المعاصر.

*) إنشاء مكتبة علمية تعاونية على مستوى الدراسات الأكاديمية ابتداء من مرحلة البكالوريوس حتى مرحلة الدكتوراه تسهم في إعداد جيل تعاوني علمي جديد يقود حركة التغيير نحو مواكبة ثورة الإدارة العلمية التعاونية المعاصرة.

*) كلفته المجالس القومية المتخصصة بوضع إستراتيجية لتطوير نظام التعاون في مصر ، وناقشها المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ورفعت

إلى السيد رئيس الجمهورية ضمن تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية الكتاب رقم ١٦٧ من مطبوعات المجلس ، الدورة الرابعة ، سبتمبر ١٩٨٣ – يونية ١٩٨٤.

*) كلفه السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بموجب القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ برئاسة لجنة لإجراء الدراسات وتقديم ورقة عمل ووضع إستراتيجية تطوير الحركة التعاونية الاستهلاكية وتنشيطها في ظل ما هو قائم حالياً وما يلائم الظروف المستقبلية حتى تتمكن من أخذ وضعها الطبيعي في تنمية الناحية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري في جمهورية مصر العربية. وقد قام الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير بصياغة ورقة الإستراتيجية وتلقى شكراً رسمياً من الأستاذ الدكتور رئيس الوزراء.

*) كلفه مدير مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والدراسات الإنسانية بوضع ورقة عمل خاصة بدور حكومات العالم في التنمية الاجتماعية وذلك في الندوة الدولية التي عقدت بموسكو فيما بين ١٨-٣١ مايو ١٩٨٧.

*) وقدم الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير كخبير تعاوني للأمم المتحدة ورقة عمل تتعلق بدور حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التنمية التعاونية.

*) كلفته الأمانة العامة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية بالمشاركة في أعمال ندوة (دور الحركة التعاونية في خدمة المجتمع العربي الخليجي) والتي عقدت في الدوحة فيما بين ١٥ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٧ بإعداد الدراسة حول واقع وآفاق الحركة التعاونية في الدول العربية الخليجية.

*) كلفته منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع أربعة عشر خبيراً عالمياً بمراجعة كافة التوصيات التي تتعلق بالتعاونيات في ضوء المتغيرات العالمية ، على أن تتم صياغة كافة التوصيات في مؤتمر عام يعقد في جنيف بسويسرا ، وكان الدكتور كمال حمدي أبو الخير العالم العربي الوحيد بالنسبة للمنطقة العربية.

*) أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة وجامعة الأزهر.

*) كلفته اللجنة الدولية للاتصالات والإعلام بإصدار بحث خاص بمناسبة الاحتفال بمائة وخمسين عاماً على إنشاء الحركة التعاونية البريطانية ومائة عام على إنشاء الحلف التعاوني الدولي ودور الجمعية المصرية للدراسات التعاونية في قيادة الفكر التعاوني والدروس المستفادة من تجارب الآخرين وذلك بصفته نائباً لرئيس اللجنة وعضو مشارك في إصدار الأعداد الخاصة التي يصدرها الحلف لنشاط المؤتمر.

*) شغل عضوية لجنة الدراسات العليا ومجلس كلية تجارة عين شمس لسنوات متعاقبة حتى تاريخ طبع هذا المرجع عام ٢٠٠٠.

مؤلفات الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير

*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك - مكتبة عين شمس ١٩٥٩.
*) تطور التعاون وفلسفته في ضوء الاشتراكية العربية - الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢.
*) دور المؤسسات العامة التعاونية في الاقتصاد القومي - مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون في المملكة المتحدة - مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣.
*) التعاون الاستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) - مكتبة عين شمس ١٩٦٤.
*) نحو حركة تعاونية نظيفة - الأهرام الاقتصادي ١٩٦٥.
*) نحو بنيان تعاوني سليم - الأهرام الاقتصادي ١٩٦٦.
*) تطور مفهوم ديموقراطية الإدارة في التنظيمات التعاونية جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧.
*) أصول التنظيمات والإدارة في المؤسسات والتعاونيات - مكتبة عين شمس ١٩٦٨.
*) التنظيم التعاوني - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نشأة الفكر التعاوني وتطوره - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بريطانيا - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني في بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) نحو بنيان تعاوني جديد - مكتبة عين شمس ١٩٧٠.
*) التعليم التعاوني - المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠.
*) التطبيق التعاوني الاشتراكي - مكتبة عين شمس ١٩٧٢.
*) التطور التعاوني الاشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا - مكتبة عين شمس ١٩٧٣.
*) أصول الإدارة العلمية - مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) دراسات في التسويق - مكتبة عين شمس ١٩٧٤.
*) الثورة الإدارية ومشكلات التعاون - مكتبة عين شمس ١٩٧٥.
*) الإدارة بين النظرية والتطبيق - مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التعاون - تاريخه - فلسفته - أهدافه - مكتبة عين شمس ١٩٧٦.
*) التسويق التعاوني - مبادئه ومشكلاته - مكتبة عين شمس ١٩٧٧.
*) تطور التنظيم التعاوني - مكتبة عين شمس ١٩٧٩.

*) التطبيق التعاوني المصري – مكتبة عين شمس ١٩٧٩.
*) التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي – مكتبة عين شمس ١٩٨٠.
*) التعاون بين التشريع والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) بحوث ودراسات في التعاون – مكتبة عين شمس ١٩٨٢.
*) الأساليب العلمية والعملية لتحقيق التكامل التعاوني العربي – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
*) تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها – مكتبة عين شمس ١٩٨٤.
*) روبرت أوين – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) دكتور وليم كنج – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فردريش فلهلم ريفيزن – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) تاريخ رواد روتشديل – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية – مكتبة عين شمس ١٩٨٥.
*) التنمية التعاونية والتطبيق المصري – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) مشكلات التعاون بين النظرية والتطبيق – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) اقتصاديات التعاون ومفهوم النفع العام – مكتبة عين شمس ١٩٨٦.
*) العملية الإدارية والتطبيق الإداري – مكتبة عين شمس ١٩٨٧.
*) تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية – مكتبة عين شمس ١٩٩٠.
*) المفهوم العلمي المعاصر للتعليم التعاوني ١٩٩١ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العلاقة الايجارية للأراضي الزراعية – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) إدارة المكاتب بين ثورة المعلومات وخدمات المشروع – مكتبة عين شمس ١٩٩٣.
*) التنظيم ونظام إدارة الجودة الشاملة – مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
*) إدارة المكاتب ونظم المعلومات ودورها في تحديث إدارة قطاع الأعمال – مكتبة عين شمس ١٩٩٥.
*) ما بين جمعية رواد روتشديل والجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، الدروس المستفادة ١٩٩٥ – المجلة المصرية للدراسات التعاونية.
*) العملية التنظيمية والبناء التنظيمي – ١٩٩٥ (مكتبة عين شمس).
*) مبادئ الإدارة الدولية " النظرية والتطبيق " مكتبة عين شمس ١٩٩٦.
*) إستراتيجية الملكية الزراعية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) تنظيم وإدارة التعاونيات والشخصية التعاونية – ١٩٩٧ (مكتبة عين شمس).
*) مشكلات البنيان التعاوني بين النظرية والتطبيق- ١٩٩٧(مكتبة عين شمس).
*) قراءات في إدارة التسويق – ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).

*) تاريخ ومبادئ التعاون - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) إدارة المكاتب بين ثورة الاتصالات ونظم المعلومات - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) النظم التعاونية المقارنة - ١٩٩٨ (مكتبة عين شمس).
*) مفهوم الائتمان التعاوني (نشأته وتطوره) - ١٩٩٩ (مكتبة عين شمس).
*) الادخار والائتمان التعاوني بين التمويل والإدارة المالية - ٢٠٠٠ (مكتبة عين شمس).
*) مبادئ الإدارة الدولية (طبعة مزيدة منقحة ، ٢٠٠١ مكتبة عين شمس.
*) أساسيات الإدارة العلمية للمنظمات التعاونية ، ٢٠٠١ ، مكتبة عين شمس.
*) المنظمات التعاونية بين الأصالة والمعاصرة ، ٢٠٠٣ ، مكتبة عين شمس.

أبحاث أخرى منشورة :

*) بحوث ودراسات أخرى في المجلة المصرية للدراسات التعاونية التي تصدر بصفة دورية عن الجمعية المصرية للدراسات التعاونية منذ الستينات حتى الآن ، وتتضمن خلاصة الأبحاث التي قدمها في المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى مقالاته كرئيس لتحرير المجلة والتي تتناول نظرته العلمية فيما يتعلق بحل مشكلات وقضايا المجتمع.

*) Statement on Cooperative Structure In The Arab Republic of Egypt.
Published by : Egyptian Society of Cooperative Studies (E.S.C.S) 1976.
*) The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies. Its objects and Affiliated Units.
Published by : (E.S.C.S) 1978.
*) Prospects on the Cooperatives and the Energy problem.
Published by : Third International Cooperative Trade conference Cairo, 1982.
*) Egyptian Cooperative Structure :
Published by : (E.S.C.S) 1983.

*) Working paper on Cooperative and the Development Strategy within the frame work of the general state plan.
Published by : (E.S.C.S) Cairo 1984.

*) The role of the government in promoting the cooperative movement in the Middle East and North Africa.
Published by : United Nations Vienna.

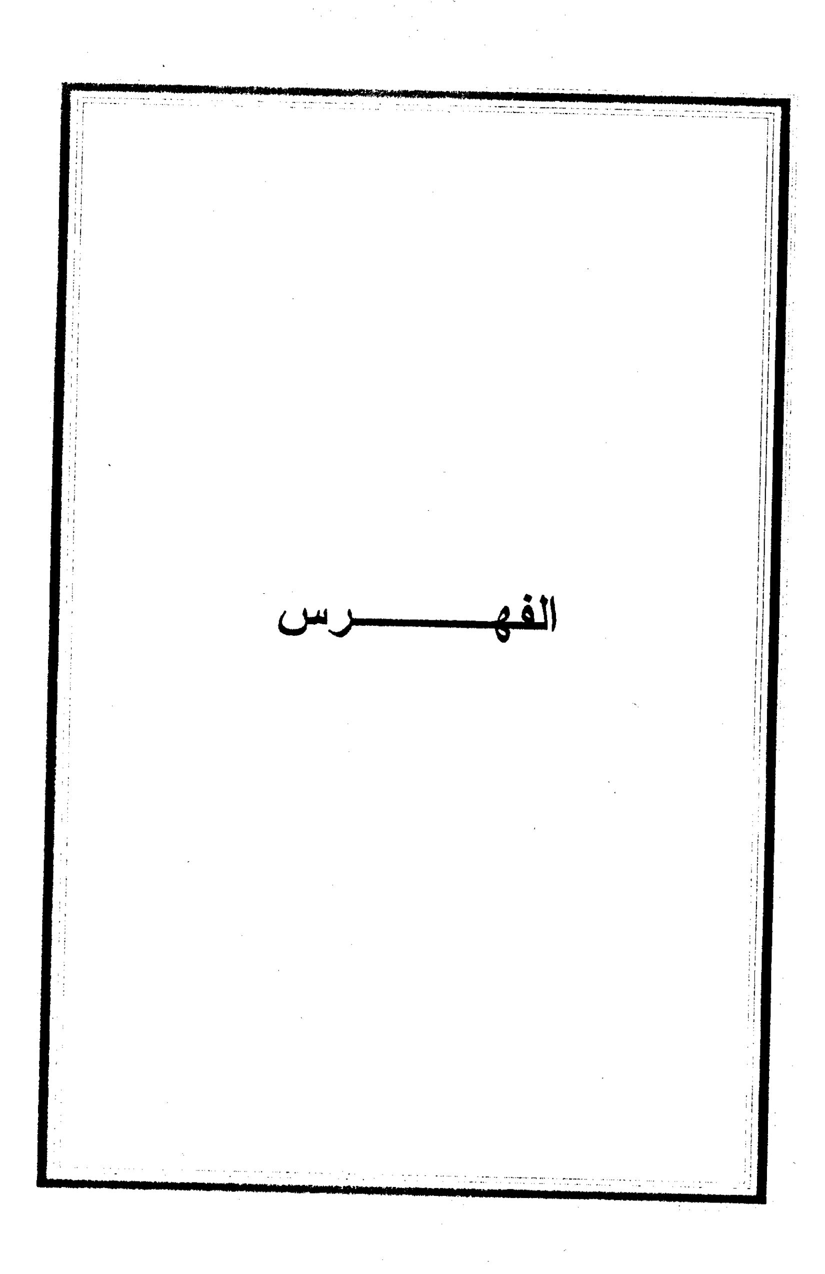
*) Cooperation in the Arab Countries : An Overview . The Journal of Interdiscipinary Economics, 1990, Vol 3, pp. 83-100.
0260-1079/90$10
(c) 1990 A B Academic Publishers.
Printed in Great Britain

*) Cooperation in the Arab Common Problems. The Journal of Interdiscipinary Economics, 1990, Vol 3, pp. 101-110.
0260-1079/90$10
(c) 1990 A B Academic Publishers.
Printed in Great Britain

*) The Relation Between The Principal Bank for Development (P.B.D.A.C) And The Cooperative Sector. IRU-Courier , RAIFFEISEN : VoL. 2 , 1997.

ملحوظة هامة :

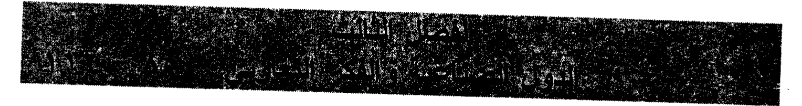
من يريد أن يتابع تطور الحركة التعاونية في مصر والخارج فيمكنه الرجوع بالإضافة إلى المراجع السابقة ، أن يرجع إلى : المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في الستينيات ، وكذلك جريدة التعاون وهي جريدة قومية تصدر عن الدار القومية للطبع والنشر حيث يرأس تحرير الأولى الدكتور/ كمال حمدي أبو الخير عضو نقابة الصحفيين ويكتب صفحة كاملة أسبوعياً في جريدة التعاون منذ صدورها عام ١٩٦٠ حتى الآن.



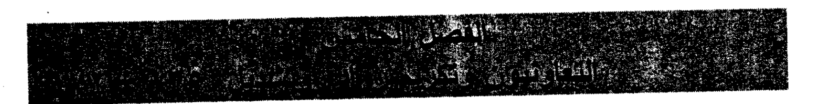
الفهـــــــرس

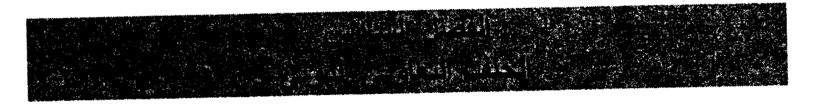

الفصل الأول

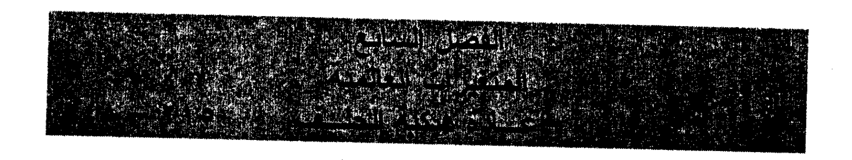


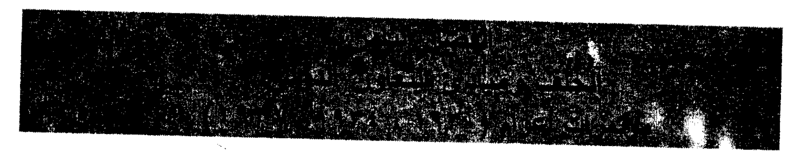




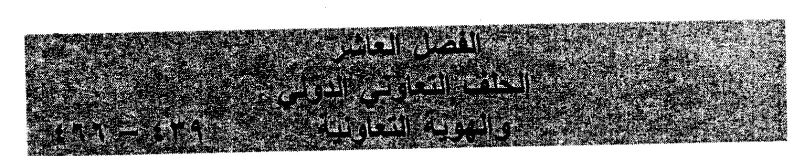


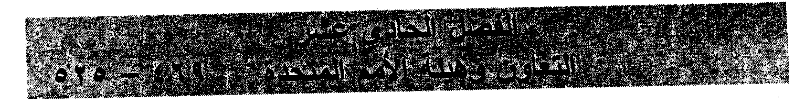






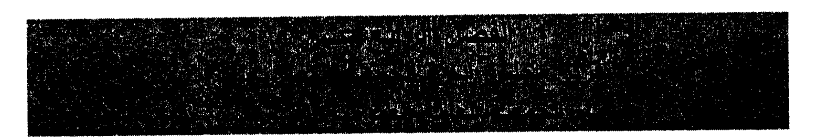

الفصل التاسع
مبادئ التعاون الدولية المعاصرة

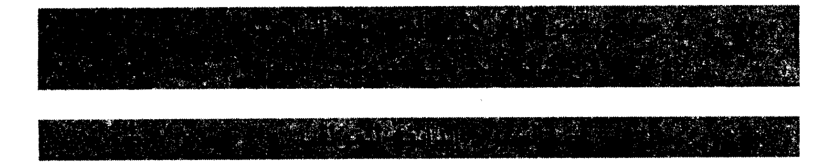

الفصل العاشر
الحلف التعاوني الدولي
والهوية التعاونية ٤٣٩ – ٤٦٦


الفصل الحادي عشر
التعاون وهيئة الأمم المتحدة ٤٦٩ – ٥٢٥

الفصل الثاني عشر
التعاون وسياسة التنمية ٥٢٩ – ٥٦٢

الفصل الثالث عشر
مؤتمر سيول ٢٠٠١ ٥٦٥ – ٦٤٦





رقم الإيداع : ٤٦٩٨/ ٢٠٠٣
الترقيم الدولى : ٦ -٦٧٧ ـ ٢٠٤ ـ ٩٧٧

دار الجيل للطباعة
١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة